



شرح فوائد العلم من علم النعمان والنبينا

للمولى الفاضل ابى الخير عصام الدين احمد بن مصطفى بن خليل

رح مرحومك جميع علومه كتب مدونة كبرى و مباحث غامضة رسائل
 كثيرة و اردر از آن جمله (مفتاح السعادة و مصباح السيادة) نام كتاب كه
 يدنك ترجمه مى موضوعات العلوم ناميله اقدام جريده مطبعه سندن نشر ايديليور
 واشى حاشية الكشاف للسيد الشريف (حواشى حاشية التجريد) العالم فى علم
 لام (متن جامع فى المنطق) شرح الفوائد الفياثية (متن و شرح فى الفرائض) شرح
 زرية فى علم القراءة (شقايق نعمانية * فى تاريخ الدولة العثمانية) و تاريخ كبير (شرح
 امل) و رسائلندن (اللواء المرفوع فى حل مباحث الموضوع) الرسالة الجامعة
 فى العلوم النافعة حضرت شارح علائق اشتغالندن دست شوى فراغت اولدندن
 سنه صكره يعنى (٩٦٨) سنه سى رجب شريفنك سلخه مصادف بازار ايرتسى
 سنه طازم دارالجنان اولوب نعش غفران نقشلى درون استانبولده عاشق پاشا
 سنه سيد ولايت حضرتلرينك تربة شريفه لرى جوارينه دفن ايدلشدر
 حجة الله عليه رجة واسعة) تفصيل ترجمه حالى و تأليف بيوردقلى كتب و رسائل
 ذيل شقايقده مسطوردر

مارف نظارت جليله سنك (٥٦٧) نومرو و (٢٥) ربيع الاول فى سنه (١٣١٢)
 و (١٣) ايلول فى سنه (٣١٠) تاريخلو رخصت نامه سيله در سعادت مطبعة عامر ده

طبع ايدلى



صح كنب در مطبعة عامر عثمان حلى قه صبار

طاشكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لله الحمد في الآخرة والاولى على ان خلق الانسان في احسن تقويم * وله الشكر على جزيل ما اولى من هدايتهم الى دار السلام بالصراط المستقيم فسبحانه من بديع الهمنا بدائع المعاني وغرائب البيان * وعلنا دقائق المشاني بعجايب التبيان * والصلوة على من صدع بقرآن تخطف سنا اعجازه ابصار الالباب * واقتصر عن بيان فاضل جداول صحايفه بجوامع الكلم وفصل الخطاب * محمد الذي قهر بعاضي كتابه كتائب البلغاء * وخطب على منابر تطأها دونها رقاب سوامد * الفصحاء * وعلى الذين علوا في فنون الفصاحة شواخ ليس وراءها مطلع للنظار * وسموا في افتتانات البلاغة اطواداً يكبوا في تعاليها جواد الابصار * من عظام آله وكرام صحابته * ما نهل الغيث من صحابته * وبعد * فان مما منحنى الله من النعم والاحسان قمع فوائد المعاني بفتح بدائع البيان * ومعرفة اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز والتنبه لدقائق الكناية وحقايق المجاز لكن تقاعد الدواعي وقصور الهمم * منعي عن اشاعة هذه النعم * فالحم طبعي تلك المعارف بعدما اسدى * بل تركها شتى واسديها سدى * حتى تفرقت اوراق ايادي سبا * وصارت بحيث طارت بها العنقاء وعششت بومة الكسل في زوايا راسي * ونسجت عناكب النسيان على صحايف كراسي * وهكذا الى ان تدبرت ان الاوقات على شفا جرف الفوات * وان كل حي على جناح الممات وشرف الوفات * فلا بد للمرء من امر يذكرك به بصوالح الدعوات ويكتب اسمه على صفحات الايام بالمشايا والغدوات * فما وجدت عندي ما اكتسب به الثناء او الدعاء من نفائس الاموال * فقلت فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * فقصدت ان ابرز بعضاً من تلك الدفاتر المملوءة بطونه من بنات الخاطر الفاتر الا ان خجلى بسبب قصور الفهم منعي اخرى ٧ عن الاقدام على الايتساء بأسوة لاتصل اليه الاخلاق بخطى الاقدام فتأخرت عن هذه الامنية بعد ما رأيت الاقدام عليها اخرى * وتوليت في تيه الحيرة اقدم رجلا واؤخر اخرى * الى

٩ السوامد جمع سامد وهو الذي يرفع رأسه تكبراً كذا في الصحاح ومنه قوله تعالى وهم سامدون على بعض من التفاسير

٧ اي كما منعي اولا قصور فهم الناس

ان ادى هاتف الغيب الى الفؤاد وقال قم واسلك فهذا سبيل الرشاد وتيقن ان الايمان
 على كل الطباع انسلخ عن جلباب الامكان وتحجب بقناء الامتاع والآن بحمد الله
 حياهم للدين دعائم ولا يأخذهم في الحق لومة لائم وخلف في الرجال هم بقايا من كل
 ذكي عارف لا يصرفهم عن تحرى وجه الحق صارف اذا شاهدوا منك صالحا قبلوه
 احسانا واكراما واذا لحظوا الى السهو غضوا الطرف واذا مروا باللغو مروا كراما
 ولما لمى سمي بهذه النصيحة وتاملت في هذه الكلمات الفصيحة انهزم لجأجى في الاصرار
 على التسويق وانبعث من ذات نفسى دواعى التصنيف فاستخرت الله تعالى بتضرع كثير
 فحارلى في الاقدام آثر ذى اثر على بسط موائد العوائد في ترتيب شرح مفيد للفوائد
 للامام المهتم والخبر القم مقام البدر الزاهر والبحر الزاخر حلال علوم الاوائل والاواخر
 المتعاضد بحبل الله المتين مولانا عضد الملة والدين نور الله قبره وضاعف اجره فعاد
 بحمد الله كتابا نسخ بمعاينه نسخ كتب القدماء وفسخ ببيانه عريضة عظام الادباء
 ولعمري لقد لحقت في هذه الحلبة سوابق تضع عند اقصى الطرف يداها ٣ وتسنت في
 صواب المباحث شواهد يزل الطرف عن مداها واضفت اليها ما كنت اباذره من
 فوائد لا تحصى ولعمري انها اجدى من تقاريق العصى هدية منى الى كل ذكى ارضع
 بلبان الانصاف وترعرع على اماطة تمام اللجاج والاعتساف اللهم اختم على ماعلمته بحتام
 الرضاء والثواب ولا تجعله عرضة لكل طعان ومقتاب واجعل ماعانيت فيه خالصا
 لوجهك الكريم ونجاة من عقابك الاليم سبحان من يقبل عن عباده القليل ويعفو عنهم
 الكثير وهو حسي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير اعلم ان المصنف روح الله روحه
 وزاد في اعلى القرايس فتوحه بعد ما تيمن بذكر (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بفاتحة
 السبع المثاني والقرآن العظيم اقتداء بأسلوب ام الكتاب واتباعا لآخبار النبي وآثار
 الاصحاب عليهم الصلاة والسلام والتحية والاكرام واقتفاء لآثار السلف الصالحين
 رضوان الله عليهم اجمعين وشكرا لبعض ما أنعم الله عليه واولاده الذي هذا الكتاب من
 افضلهم واولاده حيث بدأ ٣ هذا الامر ذا البال مع اقتباس يتهلل منه براعة الاستهلال
 بقوله (الحمد لله الذى خلق الانسان ألهمه المعانى وعلمه البيان) انما قدم خلق
 الانسان الذى هو اصل لضروب النعم وفنون الاحسان قضاء لمقام الحمد حقه لانه
 يستدعى تقديم ما هو الاقوى لكونه في تنشيط الحامد أدخل وأولى واما تقديم تعليم
 القرآن في سورة الرحمن لكونها مقام الامتنان فتقديم التعليم الذى هو الاشرف
 والاعظم ٤ في صدد الامتنان أليق واجدر ولما كانت المعانى ٦ ما يجس في القلب عند
 سماع الالفاظ ناسبة الالهام المفسر بالقاء الله تعالى الخير في القلب بطريق الفيض وان

٣ استعار لفظ يداها ههنا
 لرجليها المقدمين وهذا
 الاستعمال شائع في الاحاديث
 ولعل ذلك صارت حقيقة
 بكثرة الاستعمال
 ٣ ولما كان ذكر الله اهم في
 نفسه والحمداهم بحسب
 المقام ولما لم يناف تقديم
 الثانى اهمية الاول وكان
 رعايته من البلاغة قدومه
 ههنا
 ٩ والمراد بالتحميد اما
 الاخبار عن حصول
 الكمالات له تعالى وانشاء
 ذلك على المذهبين وعلى
 كلا التقديرين فهو مقدر
 بالجملة الفعلية الا انه حذف
 الفعل وعدل الى الرفع للدلالة
 على الثبات بايراد الجملة
 الاسمية
 ٤ والقوة والظهور لا تلازم
 بينهما فوجود احدهما
 بدون الاخرى لا يمنع ولا
 ينكر
 ٦ وقيل المعانى هي النقوش
 السانحة بحسب الحوايج
 المختلفة من مضمرات
 القلوب والبيان الاظهار
 عنها بالالفاظ والحروف

٧ وقيل الالهام في اللغة القاء الشيء في الروح قال الراغب ويختص بما يكون من جهته تعالى وجهة الملاء الاعلى قال الله تعالى فالحق فاجورها وتقويها فلم انه غير مختص بالخير بل يعمد والشر ﴿٤﴾ وفي الاصطلاح القاء معنى في القلب بطريق

الفيض من غير كسب
فيختص بالخير لعدم اطلاق
الفيض في الشر بل يطلق
فيه الوسوسة
٨ كأنه يقال فاذا خلقه
قالى ماذا آل امره فقال الهمة
المعاني وعلمه البيان
٩ واستعمال الصلوة بكلمة
على انما هو لتضمن معنى
التزول اى الرحلة نازلة
عليه من الله تعالى
٣٠ الرسول نبي له كتاب
وشريعة والنبي من نبي
عن الله تعالى بأمره سواء
كان له كتاب اولا فهو
اعم مطلقا وقيل فتحدان
بالذات ومختلفان بالاعتبار
فن حيث الانباء نبي ومن
حيث الارسال رسول
واولو العزم اخص من
الرسول مطلقا
٤ ومحمد من جد للمبالغة
في جد سمي عليه السلام به
لكثرة خصاله الحميدة
فيحصل بناء الحكم على
الوصف المناسب اشعارا
بالاحباب وصفا اى بلا
حظة هذا المعنى الاصل
الوصفي واسماى بملاحظة

حل الالهام على معنى الافهام ٧ كما هو المعنى اللغوي المناسب للمقام فناسبته للمعاني اظهر
من ان يخفى ولما توقف البيان المفسر بالمنطق الفصيح المعرب عما في الضمير على الممارسة
في صياغة التعبير والتصوير خصه بالتعليم المشعر بالتدريج والاعتمال في القاء العلم وان
جوز ارادة العلمين المخصوصين من المعاني والبيان يكون تخصيص الهام بالاول لكون
مداره على الذوق الذي يناسبه الالهام وتخصيص التعليم بالثاني لكون مداره على العقل
والفصل في الهمة المعاني اما لكونه استينافا ٨ او لكونه على طريق تعداد النعم وما قيل
لكونه بيانا فخير ظاهر والوصل في وعلمه للاتحاد في القيد اعنى الانسان او للتماثل بين
المعاني والبيان ويمكن حل هاتين القريتين على مراتب القوة النظرية لان خلق الانسان
الذي يلزمه الاستعداد لجميع المعارف اشارة الى مرتبة العقل الهولاني والالهام
الذي هو المعرفة من غير استفاضة اشارة الى مرتبة العقل بالملكة والتعليم اشارة الى مرتبة
العقل بالفعل اذ اكتساب النظريات انما هو بتعليم الله تعالى بناء على ان النتائج فائضة من
جنبه عند اهل الحق والبيان الذي هو منتهى معرفة الانسان اشارة الى مرتبة العقل
المستفاد ثم ان الدعاء بعزيز الكرامة والزلفى لواسطة ذى جهتي تجرد وتعلق يستفيض
بالاولى من جنبه سبحانه وتعالى وفيض بالثانية على عاكفي بابه من آله واصحابه ٦ لما كان
واجبا عقلا كما كان واجبا نقلا اردف المصنف جد الله سبحانه وتعالى بالصلوة على نبيه
المصطفى فقال (والصلوة ٩ على نبيه ٣ محمد ٤ الذي انزل عليه القرآن معجزا ابكم به ٦ فصحاء
بنى عدنان) خص بالذكر انزال القرآن لان ذلك ابر معجزاته واقواها وأردفه
بالاعجاز تعظيما لشان المنزل اليه بقوة البرهان و لشان المنزل ببلوغه الرتبة العليا
والدرجة القصوى حتى ابكم مصاقع الخطباء وافحم مداره العرب العرباء وفي ارداف
الاعجاز بكونه مبكما فصحاء بنى عدنان ايماء الى ان الاعجاز امر من جنس الفصاحة
والبلاغة كما هو المذهب الصحيح وانما خص الذكر بفصحاء بنى عدنان لبلوغهم في البلاغة
اقصى ما يتيسر للانسان فاذا عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم يكون عجز الآخرين
أولى مع ان التحدى وقع اولامعهم وفي قوله ابكم استعارة تبعية حيث شبه عجزهم عن
التحدى بالكم فاستعاره له ولا يخفى ما في هاتين القريتين من براعة الاستهلال وفي هذا
الترتيب من المذهب الكلامي حيث اثبت نبوته باعجاز كتابه لان من ادعى النبوة واظهر
المعجزة فهو نبي قطعاً ولما كان حال الآل واصحاب في التوسط بين النبي واولى الباب
كحاله عليه الصلاة والسلام بين الله تعالى وبين سائر الانام اتبع الصلاة عليهم على صلته

ان ذاته عليه السلام ملزوم لكل كال ممكن في كل كامل ممكن على ما يقال في لفظة الله وحاتم ٥ قوله معجزا (بالاصالة)
حال مؤكدة من القرآن وجملة ابكم به صفة كاشفة لمعجزا ٥ وضميرا بكم للرسول والله وضميره لمعجزا ٥

٣ قيل آله عليه السلام بنو هاشم عند الفقهاء وجميع اقاربه واذا انفرد ذكر الال عن الاصحاب كان محمولا على من يختص به عليه السلام اما بقرابة او موالاة فيعم الاصحاب بل جميع الاتباع وقيل آله عليه السلام المختصون به من حيث العلم كما ان من يختص به من حيث العمل فقط يسمى امة وكل آل امة من غير عكس كذا نقل عن جعفر الصادق رضى الله عنه **٤** ٦ الاصحاب جميع صاحب كائنصار وناصر وهو كل مسلم لقيه عليه السلام طال صحبته ام لا وقيل لقي اوراه وبين الال والاصحاب عموم من وجه **٥** والرجة من الله تعالى الفضل **٥** والاحسان لارقة القلب فان المأخوذ في اسمائه تعالى هو

الغايات الفعلية لا المبادئ
الانفعالية كذا قيل **٥**

٦ كما قال تعالى وكانوا احق
بها واهلها **٥**

٩ اى في تعقيب الرجة
بالرضوان **٥**

٧ وجه المناسبة الاشتقاق
كما قيل الال مقلوب اهل

ونصغر على اهل وان حكى
عن الكسائي انه سمع فصيحاً

يقول آل واولى دون اهل
وحيث يفرقان استعمالاً

ولفظاً **٥**

٣ قيل وللملحة بعد احوال
ثلاث اضافتها وتركها منسية

وهي فيهما معرفة فاذا نويت
الاضافة بنيت لظهور

الشبه بالحرف من حيث
الاحتياج **٥**

٢ قيل هذا اشارة الى المرتب
المدون في الخارج ان

تأخرت الخطبة عن

بالاصالة تعظيماً لجناب خاتم الرسالة فقال (وعلى آله ٣ واصحابه ٦ اهل الرجة ٧ والرضوان) وانما صاروا اهلها لما بحسب الاستحقاق ٦ عند الله تعالى او بحسب شيوع الترضى والترحم في شانهم من العباد وفيه ٩ ايضا ترقى في المدح اذ رضوان من الله اكبر ولا يخفى ما بين الال والاهل من المناسبة ٧ ثم ان المص لما اراد الانتقال من التمجيد والتصلية الى بيان سبب تأليف الكتاب تصرف في كلامه بما يورث نوع ملائمة في هذا الباب فأتى من الاقتضاب نوعاً مسمى بفصل الخطاب فقال (وبعد ٣ فهذا ٢ مختصر في علمي المعاني والبيان) الفاء في هذه اما على توهم كلمة اما لشيوعها قبل بعد لانهم يجرون على المتوهم حكم المحقق والمقدر او على تقديرها في نظم الكلام فالواو للربط بين القصتين بدون قصد التشريك وقيل هذه الفاء منبهة على عدم كون ما بعدها مضافاً اليه وفي ثنية العلم تنبيه على تميز المعلومين اسماً وحداً وعلى ان العلم لهذين العلمين لفظاً المعاني والبيان فقط وازدادة العلم اليهما كازدادة شجر الاراك وانما يذكر البديع لكونه من التوابع والعلم ههنا محمول على المعلوم اذ ليس المختصر في بيان الادراك ولا في بيان الملكة بل في بيان المسائل المعلومات وهذه المعاني جارية في العلم المطلق والعلوم المخصوصة كالنحو والصرف **٥** ثم لما توجه ان يقال من أى كتاب اختصره اورد بطريق الاستيناف قوله (يتضمن مقاصد مفتاح العلوم) اى مقاصد القسم الثالث منه ويمكن ان يقال الفصل لكونه بدلاً عن الجملة الاولى او تأكيداً لها واحترز بذكر المقاصد عن تفريعات مسائله وشواهد دلائله ولا يتوهم منه انه اراد بمفتاح العلوم المجموع وبالمقاصد القسم الثالث بناء على انه العمدة القصوى من بين سائر لانه لا يلايم المقام ٤ (وسميته) اى المختصر (بالفوائد الغيائية) سماه بالفوائد لتعريفه عن الزوائد ونسبها الى المصنف له تيمناً وهو الوزير الكبير غياث الدين محمد ابن سلطان الوزراء رشيد الدين روح الله روحهما في قوله (تيمناً) مفعول له لقوله سميته لكن بطريق

الكتاب والافالي الحاضر في الذهن اقول ان اراد بالمدون في الخارج النقوش فذلك لا يطنق عليه الكتاب الاعجاز وان اراد الالفاظ فذلك لكونها عرضاً غير قار لا تجتمع الا في الخيال فلا يكون بين الاحتمالين فرق وان اطلقت الخارج على ما في الخيال لكونها خارجاً عن النفس لاعتقوى المدرك فكذلك في القسم الثاني اى على تقدم الخطبة **٥** قوله في علمي المعاني والبيان اى في بيان مقاصدهما وما لا بد منه في ذلك من سوابقها ولواحقها فلا يخرج الخطبة والمقدمة والتذييل وغير ذلك مما يكون من هذا القبيل **٥** وانما قلنا انه لا يلايم المقام اذح يلزم اشتغال الفوائد على القسم الثالث بتمامه وليس كذلك بل ما اشتمل هو عليه مهمات القسم الثالث لا مجموعها فالمناسب ح هو الوجه السابق كما لا يخفى **٥**

النسبة الى المصنف له اى للتبرك (باسم ٦ من القى اليه الدهر قياده) وهو جبل تقادبه الدابة
 واسناد الالتقاء الى الدهر مجازى على مذهب صاحب الايضاح او الدهر استعارة بالكناية
 ونسبة اللقاء القياد اليه قرينة للاستعارة على مذهب السكاكى والقياد تخيل والالتقاء
 ترشيح والمجموع كناية عن انقياد الدهر ولا يشترط في المكنى به ان يكون حقيقيا واستعرف
 بتحقيقه وهذا كناية عن جريان ايامه على وفق مقصوده ومرامه ففيها مبالغة غير مرضية
 (وقام) اى الملقى اليه (بأمر الملك) والامر واحد الامور لا واحد الاوامر والملك بضم الميم
 بمعنى القدرة الحسية لا بكسر الميم مصدر الملك بكسر اللام لا بكسر الميم لانه بمعنى القدرة
 الشرعية مصدر الملك وقوله (بأيد) ظرف مستقر حال من فاعل قام وهو جمع يد بمعنى القوة
 اى قام بأمر الملك بقوة وشوكة (فأقامه) اى عدله وحفظه ٨ من الخلل من اقام العود
 (وما آده) اى ما اثقله القيام بأمر الملك قوله وقام بأمر الملك تكميل ٤ لدفع مانشأ من
 الكلام السابق وهو انه لما القى اليه الدهر قياده هل قدر على اصلاح الملك وقوله بأيد
 تتميم ٧ للسابق بفائدة زائدة اى قدر بقوة لا بضعف وفيه مبالغة في جده واجتهاده ولا يخفى
 ما فى الايد والاولد من شبه الاشتقاق وايهام الطباق (بأبه قبلة الحاجات يطوى اليه كل فج)
 اى طريق واسع بين الجبلين (عميق) وهو من العمق بمعنى قعر البئر او الفج او الوادى وقوله
 يطوى خبر ثان لقوله بأبه واخلاؤه عن العاطف لمحيته على نهج التعداد ٦ شبه بأبه بالكعبة
 والحاجات بالصلوات وذكر القبلة استعارة بالكناية واثبتا لهما تخيلا ثم رشحها بقوله
 يطوى الخ وفى هذه القرينة تذييل ٣ لكونه تأكيداً لما سبق لان من كان بأبه قبلة الحاجات
 يكون قائماً بأمر الملك بأيد ومقيماً له بلاود (وبلوى اليه اعناق الآمال من كل بلد
 سحق) اى بعيد شبه الآمال بالجمال فى التوجه الى المتصد واثبت لها الاعناق تخيلاً
 والواءها ترشحاً ففيه الاستعارة المكنية والتخييلية (يعفر فى فناءه جباه الصيد) قوله يعفر خبر
 بعد خبر وهو اما مخفف او مشدد من عفره فى التراب اى مرغه والفناء بالكسر ما امتد
 من جوانب الدار والجباه بالكسر جمع الجبهة والصيد بالكسر جمع اصيد وهو الذى يرفع
 رأسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالاً وكذا الذى لا يستطيع الالتفات
 من داء واصله داء فى رأس البعير فيرفعه كذا فى الصحاح (وتتراجم) اى تجتمع (لاستلام
 عتبه شفاء الصناديد) الاستلام لمس الحجر امة باليد او بالثم مأخوذ من السلام بالكسر
 بمعنى الحجر وفى بعض النسخ لاستسلام والمعنى واحد والعتبة اسكفة الباب والشفاه
 بالكسر جمع شفة والصناديد جمع صنديد وهو السيد الشجاع وفيه ترق اذن عادت
 تعفير الجباه اولا واستلام العتبة ثانياً قوله (وامثالاً) عطف على قوله تيمنا وهذا مفعول
 له لاسميته كما ظن واعترض على صحة كونه علة للتسمية بل لما دل عليه التسمية من لازمه

٦ باسم اراد به اللقب
 وقيل اى جعلته منسوباً
 الى اسمه طلباً لليمن والبركة
 وزيادة الخير فان العلم قد
 يذكر للتبرك
 ٨ ويجوز ان يكون بمعنى
 روج من قامت السوق
 ٤ التكميل من قيل
 الاطناب ويسمى الاحتراس
 ايضا وهو ان يؤتى فى كلام
 يوم خلاف المقصود
 بما يدفعه
 ٧ التتميم من قيل الاطناب
 وهو ان تردف الجملة بما
 يفيد فائدة زائدة يتعلق
 بها
 ٦ كما فى قوله تعالى الرحمن
 علم القرآن خلق الانسان
 علمه البيان
 ٣ التذييل من قيل
 الاطناب وهو تعقيب
 جملة بجملة تشتمل على
 معناها للتوكيد

المقدم أعني التأليف إذ التقدير القته وسميته أما التسمية للتمين والتأليف للامثال (له)
 أي للممدوح (حين أمر بتلخيص مستودعاته) أي ما استودع المفتاح بل القسم الثالث منه
 من المسائل (و تجريدتها) أي تعرية المستودعات (عن فضفاض) ٩ أي واسع
 (عباراته الممنمة) ٨ أي المنقشة (التي تستميل) تلك العبارات (النفوس) أي تجعلها مائلة
 (بحسبها) شبه عبارات المفتاح بالثوب الواسع فاستعار لها اسمه أعني الفضفاض ثم رشحها
 بقوله الممنمة أولا ثم بالشفيف ثانيا فقال (وتشغل) عباراته النفوس (بريق) ٤ أي
 بعجيب (شفيفها) أي رقتها ثم بالتقويف ثالثا حيث قال (ومونق) أي معجب (تقويفها)
 أي تخطيطها انما وصف عبارات المفتاح بالثوب الواسع لعدم خلوها عن الاطناب ثم
 وصفها بالزينة و الشفيف والتخطيط اذ كل الفاظها فصيحة عذبة على العذبات سلسلة
 على الاسلات وجميع فقرها بليغة تخلو عن الاخلال وعن الایجاز وتلوح عليها مخايل
 السحر ودلائل الاعجاز قوله (عن مشاهدة) تنازع فيها تستميل وتشغل (محاسن الخرايد)
 وهي جمع خريدة وهي من النساء الحية (التجيلية) أي المتغطية تلك الخرايد بالجلباب
 وهي المحفة (بها) أي بتلك العبارات (و) عن (التمتع بلطائف خلقهن) وهي جمع خلقة
 بمعنى الفطرة (وشمائلهن) أي اخلاقهن واستعار الخرايد للمعاني ثم عقبها بصفات
 ملايعة لها قوله (ليجتليها) من اجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة وهذا
 متعلق بقوله امر اي انما امر الممدوح بالتلخيص والتجريد لينظر الى المعاني
 حين عرضت عليه مكشوفة (وهي) أي والحال ان تلك المعاني (غوان) وهي جمع
 غانية أي مستغنية بحسبها عن الزينة وقيل التي غنيت بزوجها عن غيره (مرفوضة الستر)
 أي متروكة النطاء (مرفوعة الحجاب) الرفع ههنا خلاف الوضع (مماطة اللثام) أي
 مزالة نقابها الكائن على القم (منضوة الجلباب) أي مخلوعة المحفة وهي ما يستترن البدن
 من الثوب وقوله وهي غوان الى ههنا جملة معترضة وحشو لطيف يلقبون امثاله حشو
 اللوزينج قوله (فيقضى) عطف على قوله ليجتليها والمراد بالقضاء ههنا الفراغ (منها)
 أي من الغواني التي هي عبارة عن المعاني (وطره) أي حاجته (في اقصر مدة) يعني ان
 تلك المعاني لما جردت عن الثياب الواسعة المستحسنة المزينة التي تشغل النفوس بها حتى
 يمنعها عن التمتع بهن صارت الآن مكشوفة الاستار اولا ومرفوعة الحجاب ثانيا ومزالة
 النقاب ثالثا ومخلوعة الثياب رابعا فسهل الوصول اليهن والتمتع بهن حتى يقضى منهن
 وطره في اقصر مدة * ثم ان تلك المعاني لما كانت مقصودة بالتبع أردف سهولة التمتع بها
 بعدم العكوف عليها فقال (ولا يعرج) وهو بالنصب عطف على فيقضى او على قوله ليجتليها

٩ الفضفضة سعة الثوب
 والدرع والعيش يقال
 ثوب فضفاض أي واسع
 كذا في بعض الشروح
 ٨ نعم الشيء نعمة أي
 رقصه وزحرفه وثوب
 متمم أي موشى كذا في
 بعض الشروح
 ٤ راقى الشيء يروقى
 أي اعجبني والروق جاء
 بمعنى الصفاء ايضا والشفيف
 الرقيق بحيث يرى ما خلفه
 ومونق اسم فاعل من
 آنقى الشيء أي اعجبني

اى لا يقيم الممدوح (عليها) اى على تلك المعاني (الا اناخه راحل) اى الاقامة مثل اقامة
 راحل اى مدة برك من في صدد الرحلة اى الاقامة قليلة على جناح العجل (مشم)
 اى رافع ازاره (عن ساق الجذ) وفي قوله ساق الجذ استعارة بالكناية بأن يشبه الجذ
 بشخص متبى* للسفر واثبات الساق له والتشهير للساق تخيل قوله (تدير) متعلق بقوله
 لا يبرج اى عدم الاقامة على تلك المعاني لاجل تفكر (لطائف كتاب الله تعالى وفوائده)
 لاجل (القوس في تيار بحار عو يصانه) التيار الموج والعويس من الشعر ما صعب
 استخراج معناه ولا يخفى ان اضافة البحار الى العويسات من قبيل اضافة المشبهة الى
 المشبه وذكر ما يلايم المشبهة من التيار والقوس وكذا استخراج الفرائد في قوله
 (لا استخراج فرائده) اى القوس لاستخراج فرائد كتاب الله تعالى والفرائد الدرر الكبار
 استعيرت للاسرار اللطيفة المودعة في التزليل التى لا يصل اليها الا القليل وفي هذا مدح
 آخر للممدوح بأنه لا يقف عند العلوم الآلية بل يحصلها لكسب المقصد الاقصى سيما
 كتاب الله سبحانه وتعالى وايضا فيه مدح لعل المعاني والبيان حيث يتوسل بهما الى
 الكشف عن دقائق الفرقان حتى اشتهرا بكونهما علمين مختصين بالقرآن اذ بهما يتنبه على
 غوامض نكته ودقائق مجازيه ويكشف القناع عن جلال بلاغته واعجازه (والله) تعالى
 اسأل) لا غيره (ان ينفع به) اى بهذا المختصر طالبيه عامة والممدوح المذكور خاصة (انه)
 عز وجل (خير موفق و) خير (معين) والخير ههنا بمعنى التفضيل ولا يستعمل هو كضده
 على وزن افعّل الا في غير الفصيح (وهو) اى المختصر (مرتّب على مقدمة وفصلين) ووجه
 الترتيب ان المذكور في المختصر اما ان يكون من قبيل مقاعد علم البلاغة اولا والثاني
 المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال
 فهو الفصل الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في ايراد الكلام على
 مراتب الوضع بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهو الفصل الثاني واما ذكره اثناء
 المقاصد من الخاتمة والتذييب والتممة فذلك من مميزات المباحث وليس من الاقسام الاولى
 للكتاب كالمقدمة* وانما جعل علم البديع ذيلًا لعل البلاغة مع كونه فنا مستقلا بحسب
 الموضوع تنبها على حط رتبته عن غيره لكونه باحثا عن الحسن العرضى ولا يخفى ان جعله
 تابعا بحسب التدوين لا ينافي استقلاله بحسب الموضوع لان امر التدوين استحسانى سيما
 وقد انضم اليه التنبه المذكور* واعلم ان المقدمة بالكسر مأخوذة من مقدمة الجيش اما
 بطريق النقل او بطريق الاستعارة ومعناها ما يتقدم على المقصود مطلقا فان اضيفت الى
 العلم تكون من قبيل العلم وان اضيفت الى الكتاب تكون من قبيل الالفاظ ثم ان المتقدمين
 فسروا مقدمة العلم بما يتوقع عليه الشروع في العلم* ثم ذكروا فيها ثلاثة امور معرفة الحد

المراد من السيد الدين التقي زاده تعالى واعترض عليه الشريف الجرجاني من وجوه أحدها أنه جعل الأمور الثلاثة في شرحه الخيصة مقدمة العلم وفي شرحه للرسالة الشمسية مقدمة الكتاب ونفي توقف الشروع عليها فلا يثبت عند المتقدمين مقدمة الكتاب فيلزمه ما يلزمه القول من أشكال الظرفية والجواب أنه جعل مقدمة العلم أدراك تلك الأمور حيث قال معرفة حده وغايته وموضوعه وجعل مقدمة الكتاب اللفظ حيث قال بيان الحد والغاية والموضوع والبيان باللفظ حالاً وأما الذي نفيه هو توقف الشروع مطلقاً ولا يلزم منه عدم كونه مقدمة العلم لجواز أن يتوقف عليه الشروع على بصيرة وأما نفي الشروع على بصيرة فليس لعدم صحته ﴿ ٩ ﴾ بل لحصرهم البصيرة في تلك الأمور مع أن البصيرة قد يكون بأقل

منها فالصواب عنده التعميم كإفصله في مقدمة الكتاب وثانيها أن القوم لم يدعوا الحصر في تلك الأمور بل جوزوا الزيادة عليها والجواب نعم كذلك في جانب الكثرة لكن لزمهم ذلك في جانب القلة إذ معنى التوقف أنه لا يوجد الشروع على بصيرة بدون هذه الأمور لكنه ليس كذلك ومبراهه جانب القلة وثالثها أن الارتباط الذي اعتبره ليس أمراً مضبوطاً أيضاً والجواب نعم كذلك ومقصوده عدم الانحصار في جانبي القلة والكثرة وعدم اشتراطه

والغاية والموضوع ولما رأى المتأخرون أن الشروع في العلم لا يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ورأوا التأويل يجعل ذكر ما عداها مستطرداً بعيداً عن سياق كلامهم فسروها بما يتوقف عليه الشروع على بصيرة لتصحيح ذكر الأمور الثلاثة فيها ولما رأى بعض الأفاضل أن الشروع على بصيرة لا يتوقف على تلك الأمور الثلاثة بل قد يكون بماعدا تصور الموضوع من معرفة الحد والغاية فلا يبقى وجه لحصرها في الثلاثة دون الاثنين عدل إلى جعل المراد بالمقدمة مقدمة الكتاب وفسرها بطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط لها بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها أم لا ولا يخفى أن هذا ليس اصطلاحاً جديداً كما توهم بل يحصل بإضافة المقدمة إلى الكتاب كما عرفت وبهذا الطريق يندفع إشكالان أحدهما كونها متفاوتة بحسب أغراض المصنفين وذلك لأن مقدمة الكتب لا يجب أن يكون موقوفاً عليها بحسب نفس الأمر بل يكفي جعلها كذلك وثانيهما الظرفية في قولهم المقدمة في كذا إذ المراد بمقدمة الكتاب الالفاظ ولا ضير في جعلها مظلوفة للمعاني من غير تكلف وتحقيق ذلك أن المطابقة بين اللفظ والمعنى قد يشبه بالظرفية لعدم زيادة ما يجعل مظلوفاً على الآخر وإيها يفرض مقدماً يكون ظرفاً بناء على أن الظرف مقدم في الوجود فحينئذ أن لوحظ المعنى مقدماً كما هو حال المتكلم يكون المعنى ظرفاً لأنه يلاحظه مقدماً ثم يصب فيه اللفظ بقدره وأن لوحظ اللفظ أولاً كما هو حال السامع ٧ وانتزع منه المعنى يكون اللفظ ظرفاً إذا المظروف ينتزع من الظرف عادة من غير عكس فعل هذا لاحتاجة في جعل المعنى ظرفاً إلى تقدير البيان كما توهم ٦ وبهذا يظهر أن الأولى حل مراد المصنفين على الظرفية الأولى ثم

التوقف لذلك وإنما الانحصار عنده استحسان ورابعها أن مجرد الارتباط لا يقتضي التقديم والجواب يقتضيه بحسب الاستحسان لكونه لازماً متقدماً وأما التقديم العقلي فليس في الأمور الثلاثة أيضاً بل في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما فقط وخامسها أن كلاماً من اللفظ والمعنى يسمح جعله ظرفاً للآخر فلا حاجة إلى جعل المقدمة مقدمة الكتاب لتصحيحه والجواب أن مقدمة العلم من قبيل الإدراكات واللفظ ليس في بيان المطلوبات على أن تقدير البيان تكلف مستغنى عنه بما ذكرناه تأمل في هذا المقام فإنه من مداحض الأفهام ولقد رول فيه كثير من العلماء الاعلام والله ولي التوفيق والاعلام ٤ ٧ ولهذا يقال إن الكناية ضرب من الصياغة والصورة ٦ المتوهم السيد السند ٤ ﴿ ٢٠ ﴾ (معاني)

ان المصنف خالف الجمهور في هذا المختصر متابعة للسكاكي حيث آخر تصور الموضوع كالمبادئ الى الفصلين لشدة ارتباط المسائل بذلك لكونها جزءاً من القضايا التي عبر عنها بالمسائل وجعل المقدمة في بيان حدي العلمين ليكون الشارع على بصيرة بسبب امتياز مسائلهما عنده اجالا مع اداء واجب التصور بوجه ما في ضمنه وفي بيان الغرض فيهما لئلا يكون سعيه عبثا عرفا مع اداء واجب التصديق بفائدة ما في ضمنه وانما لم يصرح بغاية علم البيان لكونها معلومة من تعريفه ﴿ المقدمة ﴾ اعلم ان المقدمة لما كانت مذكورة سابقا عرفها باللام وخبره محذوف فتقدير الكلام المقدمة التي جعلنا الكتاب مصدرا بها هذه ويجوز جعلها خبرا لمبتدأ محذوف لكن الاول اولى رعاية للتناسب بينها وبين الفصلين حيث سلك فيها الطريقة الاولى ويجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب بل يذكر اعادة لما سبق هذا * واعلم ان اسماء الفنون انما وضعت لحقاقها الاعتبارية التي هي المسائل وهي القضايا الواردة فيها وقد يطلق على التصديقات المتعلقة بتلك القضايا وعلى الملكة الحاصلة من تلك التصديقات والمراد ههنا احد المعنيين الاخيرين لا خذهم في التعريف المعرفة المسببة للتبع والتمرن الجائزة امثالها في التعريفات لوضوح القرائن فحاصل التعريف (علم المعاني) اي التصديقات الواردة فيها او الملكة الحاصلة منها معرفة سببها (تتبع ما يفيد التراكيب) الخبرية او الطلية لبغاء اهل العربية اما باعتبار هيئاتها او مفرداتها من حيث وقوعها فيها فخرج بقيد التراكيب اللغة والصرف والاشتقاق وبقيد الافادة البيان لانه بحثه عن كيفية الدلالة دون الافادة والفرق ان كلا منهما اذا كان لاعلام لازم المعنى الوضعي يحصل الافادة من غير استعمال اللفظ فيه والدلالة مع الاستعمال والفرق بأن الافادة يلاحظ فيها الالتقاء الى السامع دون الدلالة فانما يصح اذا كانت الدلالة ههنا صفة للفظ دون المتكلم لكن الاظهر هو الثاني كما ستعرفه ثم ان الافادة لما كان متاولا لافادة الالفاظ المعاني الوضعية التي يبحث عنها في النحو قيد لاخرجه التعريف بقوله (لا بمجرد الوضع) بل بشركة منه ومن العقل كافادة ان الداخلة على الجملة رد الشك او نفي الانكار والتجريد عنها مجرد القصد الى الاخبار او من الذوق كافادة التقديم الحصر وانما ارتكب المجاز في ايراد التبع واردة المعرفة لان هذا المجاز بعد صحته بقرائن الحال يتضمن فوائد التنبيه على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطالب وعلى ان دلائل مسأله استقراء كلام البلغاء للارشاد الى طريق اثباته وعلى صعوبة المطلب لزرعيه في الجد والاجتهاد وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته وعلم ارباب السليقة بالخواص لان علمهم بها لا يسمى علم المعاني قال السكاكي المراد بالتراكيب في هذا التعريف تراكيب البلغاء لا الصادرة

الفارق السيد قدس سره

٧ فسوق الكلام شاهد بكون المراد تراكيب المتكلم وايضا لفظ التأدية والايراد قرينة على ذلك المراد لانها فعلا اختياريان
 للمتكلم ٨ من تلك القرائن قوله في آخر القسم الثالث من مفتاح العلوم واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان
 معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما تفي به
 قوة ذلك ولا يخفى ان قوله ومعرفة (١١) صياغات المعاني اشارة الى معرفة تفاوت المقامات لان صياغة

المعاني ليس الاتطيقها على
 قوالها وقوالها هي
 مقتضيات الاحوال الا غير
 تدبر ومنها قول السكاكي
 وكان شيخنا الخاتمي يحيلنا
 في كثير من مستحسنات الكلام
 اذ اراجعنا فيها على الذوق
 حيث اراد بالمستحسنات
 الخواص المطابقة لمقتضيات
 المقام وحيث كان المستحسن
 تلك الخواص لا جرم
 يكون مقتضى المقام الاستحسان
 من غير شبهة ونظائره في
 كلامه اكثر من ان يحصى
 ٩

وقال ايضا وارتفاع شان
 الكلام في الحسن والقبول
 وانحطاطه في ذلك لمصادفته
 مقتضى الحال ولا يخفى ان
 المفهوم من هذا ان احسن
 الكلام بالمطابقة لمقتضى
 المقام ولا جرم يكون استحسانه
 بتطبيقه له كما لا يخفى على
 المتأمل ١٠

عن عداهم لعدم الاعتداد بها في صناعة البلاغة واعتراض عليه صاحب الايضاح بأن
 حمله على تراكيب البلاء مع تعريفه البلاغة بتوفية خواص التراكيب حقها يستلزم
 الدور اذ الظاهر ان مراده تراكيب البلاء في هذا التعريف ايضا واجيب تارة
 بأن المراد بالتراكيب في تعريف المعاني التراكيب الصادرة عن له فضل تميز ومعرفة
 وقوله وهي تراكيب البلاء خارج عن التعريف فلا يلزم اعتبار وصف البلاغة فيها
 واخرى بأن المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب المتكلم اذ التعريف
 لبلاغة المتكلم اذ حاصله توفية خواص تراكيبه ما يليق بها من المقامات فان قيل لم يعرف
 لتراكيب المتكلم خواص حتى يضاف اليها قلنا تراكيب المتكلم البليغ لا يخلو عن الخواص
 لانها اما لازمة لما هو هو او جارية مجرى اللازم او نقول يورد المتكلم تراكيب معلومة
 الخواص بالنوع من قواعد المعاني حال كون ايرادها مطابقة لمقتضى الحال وتحقيق ذلك
 ان قواعد علم المعاني مستنبطة من تتبع خواص تراكيب البلاء ومن معرفة مقتضيات
 المقامات ليتوصل بتحصيلها الى ايراد الكلام مشتملا على خواص يقتضيها المقام وتحصيل
 ملكة يقتدر بها على هذا الايراد هي البلاغة المكتسبة التي عرفها السكاكي ببلوغ
 المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص تراكيب الكلام حقها وايراد انواع التشبيه
 والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان حاصله ايراد المتكلم كلامه حذو تراكيب
 البلاء في التوفية والايراد المذكورين ٧ واذا عرفت ان مدار علم المعاني على تتبع الخواص
 وتفاوت خواص المقامات ليكن تطبيق الاول بالتالي يظهر لك ان مراد السكاكي
 بقوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره هو الاشارة الى تتبع مقتضيات المقامات بناء
 على ان ذلك مدار استحسان الكلام اذ رعاية الخواص لا يستحسن الا بعد مصادفة الكلام
 لما يليق به من المقام ولها قرائن كثيرة في كلامه ٩ ولا يهولك اتفاق الشراح على حمله
 على المحسنات البديعة او على تفاوت المتكلمين والمخاطبين بحسب البلاغة اذ الحق اخق
 بالاتباع ثم ان المصنف لما رأى ان درج المحسنات البديعية في تعريف علم المعاني قبيح جدا
 وغفل عما ذكرناه من المحمل الصحيح لقيد الاستحسان استحسان حذفه من التعريف
 بالكلية لكنه قد اتسع الخرق على الراقع اذ قد لزمه الاخلال بالتعريف كل اخلال كما

وقولهم قد اتسع الخرق على الراقع مثل في الامر الذي لا استطاع لتفاقه قال الشاعر * لانسب اليوم ولا خلة *
 اتسع الفتق على الراقع وقوله ولا خلة نصب على اضمار فعل اي ولا ازي خلة كذا كتب في حواشي بعض
 من كتب الاداب نقلا عن كتاب المستقصى ١١

عرفته واعلم ان الاوضح في التعريف ان يقال معرفة خواص تراكيب الكلام وتفاوت المقامات ليتوصل بهما الى توفية مقامات الكلام حقها هذا ثم ان المصنف لما ذكر ما يفيد التراكيب وكان ذلك مسمى عند اهل المعاني بالخاصية وكان التنبيه على الاصطلاحات مستحسننا عند ارباب التدوين تعرض لذلك فقال (ويسمى) ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع (خاصية التركيب) الخاصة ما يخص الشيء ولا يكون مشتركا بينه وبين غيره مع امكانه وانما الحقوق الياء المشددة الدالة على معنى النسبة تنبئها على قوة اختصاص خواص التراكيب بها بحيث لا يمكن اشتراكها بين تركيب وتركيب اذ بين النسبة وبين قوة الاختصاص من اللزوم ما لا يخفى ومعنى قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية يؤل الى ما ذكرنا لان معناه ان لا يتجاوز غيره ويشد لزوم عدم التجاوز اذا لم يعلم هناك سبب من الطبايع والصور والكيفيات بل يستدل الى هويته فكما لا يتجاوز الهوية كذلك الخاصة فان قلت بعض من الخاصة مشترك بين التراكيب كالتأكيد المشترك بين اللام وان والقسم قلت الخاصة نفي الشك او الانكار وهذا لا يتجاوز اجناس المؤكدات وما ذكرته انواعها وهكذا فاحفظ هذا الكلام اذ قد اشتبه الحق على اقوام ٧ وانما عدل عن تعريف السكاكي خاصة التركيب بقوله ما يسبق منه الى الفهم عند سماع التركيب الى قوله ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع لكونه متاولا للمعنى الاصلى من اول الامر وانما قلنا من اول الامر اذ نندفع ذلك بارادة فهم ذوى الفطرة السليمة ولا يخفى ان المعنى الاصلى لا اختصاص له به ثم ان المصنف لما عين ما يطلق عليه لفظ الخاصية ذكر شرائط وجودها في التراكيب اما بحسب التكلم فقد اشار اليها بقوله (وانما يراعى) اى الخاصية (البليغ) اى من له فضل تميز ومعرفة لان تركيب من عداه بعزل عن وجودها بل هو في هذه الصناعة بمنزلة اصوات الحيوانات واما بحسب الخطاب فقد اشار اليها بقوله (ويفهمها ذوالطبع السليم) عن الافات القادحة في درك اللطائف الخطابية ويحتمل ان يكون تلك الافات عارضية كما هو المشهور وان يكون جبلية فان من الناس من يكون قوته العقلية في غاية الجودة وذكاؤه في غاية القوة ومع ذلك يحرم الذوق الذي هو السبب في درك اللطائف الخطابية فلا يتوهم في امثال هذه النفوس الآفة قطعا ومن قصر في الاول فقد قصر وانما يشترط في الفهم البلاغة اذ لو اشترط لم يوجد البلاغة المكتسبة اصلا لانها موقوفة على فهم الخواص ولو توقف الفهم عليها لدار ثم ان في ذكر الشرط الاول فائدة اخرى وهى ان المراد من التراكيب في تعريف علم المعاني تراكيب البلغاء كما صرح به السكاكي وقد اشرنا الى ذلك عند تحقيق التعريف ثم اعلم ان الخواص الخطابية منقسمة الى قسمين احدهما ما يقتقر في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية كزيادة ان واللام عند ارادة نفي الشك او رد الانكار وثانيهما ما لا يقتقر في تأديته

٧ وما قيل في وجه العدول ان بعضا من الخواص يكون لاحقا لاسبقا فدفع عما صرح به شراح المفتاح من مراده بدسبق معنى يصل والتعبير بذلك للاشارة الى استحسان وضوح التراكيب بحيث يسبق خواصه الى آذان الافهام

سيد الشريف قدس سره

الى ازيد من دلالات وضعية كفاية التجريد عن المؤكد الى مجرد القصد الى الاخبار
وقد صرح السكاكي الى هذين القسمين عند بيان تفاوت المقامات وعبر عن الاول عند
تعريف الخواص بالجاري مجرى اللازم وعن الثاني باللازم لما هو هو الا ان الشراح قاطبة
الامن عصمهم الله وقليل ما هم جملوا القسم الاول على الخواص الخطابية والثاني على الخواص
الاستدلالية وكأني بهم يحكمون بركاكة هذا الحل الا انهم اضطروا الى هذا لعدم وقوفهم
على التحقيق وكيف لا والسكاكي وان جعل علم الاستدلال جزءاً من علم البلاغة لكنه جعله
قسماً مقابل علم المعاني فكيف يسمي نفسه تقسيم الخواص المأخوذة في تعريفه الى الخواص
الخطابية والاستدلالية وايراد امثلة للقسم الاول وترك امثال القسم الثاني بالكلية مع تكرير
الامثلة وامكان جعلها على قسمي الخواص الخطابية على الوجه الذي ذكرناه وقد نقل هذا
التعريف عن المصنف ايضا لكن الظاهر ان النقل غير صحيح ولئن صح فلنحمل كلامه في هذا
الكتاب على ما هو الحق وان لم يرد له اذ الحق احق بأن يتبع (وتنقسم) اى خاصية التركيب
(الى ما هو كاللازم) للتركيب لانه لكونه محتاجاً في تأديته الى لفظ زائد يجوز تخلف ذلك
اللفظ عن التركيب فلا يكون لازماً حقيقياً لكن لما امتنع اخلاء البليغ الكلام عن الخواص
المناسبة للمقام جرت منه مجرى اللازم ولذلك علمه بقوله (لصدوره) ٩ اى التركيب (عن
البليغ) لانه لما جاز تخلف المدلولات الوضعية فجواز الخواص والمزايا اولى لكن لما جرت
عادة البلاء بعدم تخلف تراكيهم عنها جرت مجرى اللازم لها (والى ما هو لازم)
للتراكيب (لما هو هو) اى لنفس ذلك التركيب واحداً للضميرين راجع الى الموصول والآخر
الى التركيب ولا يخفى ان القصد الى الاخبار في زيد منطلق لازم لنفس التركيب لا ينفك
عنه اصلاً سواء صدر عن البليغ او عن غيره وكذا الاختصار في قولك منطلق اذ لا يحتاج
الى زيادة لفظيكون في شرف السقوط بل يتأدى بما يتأدى به المعاني الاصلية من الالفاظ
ولما كان البليغ قلما يورد هذا القسم في تركيه لقلة ما يقتضيه من المقام قيد هذا القسم بقوله
(حيناً) اى في حين من احيان البليغ ولعل المصنف جعل هذا الطرف متعلقاً بقوله لازم
اذ لا مجال لغيره في هذا التركيب لكنه ينبغي ان يتعلق بالصدور كما وقع في عبارة السكاكي
اذ ما يكون في بعض احيان البليغ هو الصدور لا اللزوم فلا بد من تكلف تقدير الصدور
بأن يقال والى ما هو لازم للتركيب لما هو هو هادراً عنه حيناً من احيان البليغ ونقل عن
المصنف انه بعدما حل القسم الثاني على الخواص الاستدلالية وجعل حيناً قيد اللزوم*
اعتراض عليه بأن حيناً منقضى لقوله لما هو هو فأجاب بأن كونه حيناً بالنظر الى وصفه
العنواني وان كونه لما هو هو بالنظر الى ذاته واراد بالوصف العنواني كونه خاصيته ٧
ولكنك خير بأن هذا الاعتراض انما لازم من جعل حيناً قيد اللزوم واما اذا جعل قيدا

٩ قيل ويحتمل ان يكون
اللام صلة اللازم وحينئذ
يكون اللازم والملازم
مذكورين بالفعل

٧ و منهم من جعل قسم
اللازم لما هو هو اشارة
الى الخواص الاستدلالية
ولما لم يكن معتبرة الا عند
الصدور من البليغ وكان
وقوعها في كلام البليغ حيناً
لا كثيراً ولا دائماً قيداً به
فقوله حيناً متعلق بمحذوف
كحاصل او يحصل او يقع او
يصدر الى غير ذلك

للصدور فلا يرد الاعتراض رأسا فالوجه الوجيه والحق الصريح ما قدمناه فعليك بتلقيه
بالقبول وان خالف لما ذهب اليه كثير من المهرة الفحول والله در السكاكي في تحقيقه للمقام
الا انه عامله الله بلطفه بسبب اغلاقه في نظم الكلام تسبب لانحراف كثير من اولى الالباب عن
منهج الصدق وسبيل الصواب سيما هذا الجبر الماهر والبحر الهامر مصنف هذه الفوائد
ومكمل هاتيك العوائد ثم ان المصنف لما فرغ عن ذكر التعريف وما يتبعه من الروادف
شرع في ذكر غاية العلم افادة لاز دياذ البصيرة الحاصلة من التعريف فقال (وغايته) اي غاية
علم المعاني (تطبيق الكلام) اما في جانب المتكلم حين ايراده او في جانب المخاطب عند سماعه
(على مقتضى الحال) اعم من ان يكون ظاهرا لالحال بحيث يتبادر الى فهم ذي الفطرة السليمة
او خلافه للطائفت تقتضيه ومقتضى الحال هو الوجه المخصوص الذي يقتضى الحال ايراد
المتكلم كلامه مشتملا عليه والحال هو الامر الداعي لذلك الايراد مثلا انكار المخاطب حال
ومقتضاه تحلية الكلام بأداة التأكيد وتطبيق الكلام عليه ايراده مشتملا على التأكيد
ولما كان تفاوت مقتضيات من تفاوت المقامات اقتضى التعرض للاول تقديم التعرض
للتاني فقال (فان المقامات مختلفة) لاشتمال كل وقت وحال يجري على المتكلم والمخاطب نوبا
مخصوصا من الكلام (كالجد) اي كاختلاف مقام الجد (مع) مقام (الهزل) كاختلاف مقام
(التواضع مع) مقام (الفخر) وغير ذلك كاختلاف مقام التهنئة مع مقام التعزية ومقام الشكر مع مقام
الشكاية وقد يكون اختلاف المقام بالنسبة الى حال المخاطب فقط كاختلاف الكلام مع الغبي
مع الكلام مع الذكي الى غير ذلك وقد يتركب بعض من تلك المقامات مع بعض بحسب
الاعتبارات بعدما يمكن جمعه كالتهنئة مع الجد والشكر مع التواضع او الفخر وجزئيات
المقامات وفروعها مما لا تكاد تنهاى وطريق معرفتها تتبع خواص تراكيب البلاغة واستخراج
مقامات مناسبة تستدعيها تلك الخواص (وكل) من المقامات المذكورة (يستدعي) تركيبا
يفيد ذلك التركيب (ما يناسبه) اي ما يناسب ذلك المقام من الخواص حتى يحصل توفية
المقامات حقها من الخواص وليس غاية المعاني الا هذه التوفية ولما تبادر عن كلامه هذا
ان مقتضى الحال لا بد وان يكون معنى مغايرا لاصل المعنى البتة مع انه قد يكون المعنى الاصل
مقتضى الحال ايضا تدارك هذا بقوله (على انه) اي مع ان المقام (قد يقتضى) تأدية المعنى
بمجرد دلالات وضعية) اي الفاظ مستعملة كيف كانت من غير اعتبار خواص زائدة
(وتأليف) كيف كان من غير رعاية الترتيب في مفردات التراكيب وذلك كما في خطاب
البليغ مع الغبي او في جل كلام الغبي على معان يناسبه فان مقتضى الحال في امثال هذا المقام
هو ما يفيد المعنى الاصل فقط ولا يتوهم ان هذا الكلام اذا طابق مقتضى الحال يلزم
ان يكون بليغا مع انه منزل في صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات فلا يكون بليغا لان

لا قيل والكاف في كالجذ
للتشبيه والترض منه بيان
وجوده وعلى هذا تشبيه كل
معقول في الذهن بأحد
افراد في الخارج ويسمى
مثلا نحو الكلمة كزيد
اي المعقول في الذهن
كالموجود في الخارج في
الحصول والوجود وكذا
حكم كل كلمة تفيد التشبيه
ويؤتى بها للمثال نحو نحو
ونحو كذا في بعض الشروح
لهذا الكتاب

٩ قيل والحاصل ان كل
علم يتحصل بمتعلقه ويحصل
لغرضه ويستحصل بطريقه
والاول في علم المعاني
خواص التراكيب والثاني
تطبيق الكلام على مقتضى
الحال والثالث الاستقراء
والتابع

هذا الكلام بليغ بالنسبة الى النبي لمطابقة مقتضى الحال معه وغير بليغ بالنسبة الى البليغ لعدم مطابقة مقتضى الحال معه ولاتنافي بين كونه بليغا وغير بليغ عند اختلاف الاعتبارين * واعلم ان في هذا المقام دليلا ظاهرا على ان علم المعاني هو المعرفة الحاصلة من تتبع امرين تتبع الخواص وتتبع المقامات حتى يعرف كيفية تطبيق الكلام على مقتضى المقام بل تتبع الامر الثاني اهم واصعب اما كونه اهم فلان معرفة حال المقام اقدم واولى اذ الخواص انما يطلب لاجله ويتبع وجودها وجوده وان الخواص قد يترك في بعض المقام واما المقام فلا يقطع النظر عنه بحال واما كونه اصعب فلان العلاقة بين الخواص والتراكيب عقلية او ذوقية وهذه مطردة في الاكثر واما العلاقة بينها والمقام عادية يمكن ان يغفل عنه لاختلافه بحسب اختلاف الطبايع والعادات والصناعات وانما اطنبنا الكتاب بتفصيل هذا الباب لكونه مما يثير فيه اولو الالباب ٣ وقد اشبه الحق في حل هذا المقام لكثير من العلماء الاعلام والمرجو من الله سبحانه ان يجعل سعي مشكورا ويجعلني بصنيعي هذا يوم الجزاء مسرورا انه ولي المرادات بحسب الدعوات ثم ان المصنف لما فرغ عن حد علم المعاني وغايته شرع في ذكر حد علم البيان وقال (وعلم البيان معرفة مراتب العبارات) المختلفة الدالة على معنى واحد مطابق لمقتضى الحال كائنات تلك المراتب (في الجلاء) وانما لم يذكر الخفا لكونه مردودا في البلاغة وان كان بعض مراتب الوضوح خفية بالنسبة الى ما هو اوضح منه وما قيل انما اهل الخفا لانهم مراتبها من مراتب الجلاء ان اراد قائله مراتب الخفا الحقيقي فغير صحيح وان اراد مراتب الخفا الاضافي كما ذكرناه فصحيح لكنه لم يهملها اذ هي داخلية في مراتب الجلاء وانما لم يذكر التبع ههنا اشارة الى ان دلائل علم البيان لكونه باحثا عن الملازمات العقلية هي العقل بخلاف علم المعاني فانه لكونه باحثا عن الملازمات العرفية والذوقية يحتاج الى ممارسات طويلة واستقراء صور كثيرة * ومن قال ٩ ان التبع مراد ههنا كما ان المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الاشارة المذكورة حتى قال بعضهم علم البيان مداره على العقل المحض بحيث لا يختص بالالفاظ العربية وان دون لاجلها اذ تفاوت الدلالات يوجد في جميع اللغات الان اشتراطهم كون تفاوت الدلالات بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال يدفع هذا الاحتمال واراد بقوله في الجلاء اي جلاء المراد فان المراد الواحد قد يتأدى بطرق مختلفة بحسب قرب الزوم وبعده فالذي بعده اقل يكون كثير الجلاء والذي اكثر بالخلاف وسيجيء تفصيله وانت خير بأن هذا التعريف ينقض بالالفاظ المترادفة التي بعضها اجلى من بعض بحسب الالف فالصواب ان يقال معرفة مراتب العبارات في الجلاء بحسب الدلالة فيحينئذ يخرج ما ذكر اذ التفاوت هناك بحسب الالف لا بحسب الدلالة نقل ٧

٣ وقد اشار السكاكي الى صعوبة توفية مقامات الكلام حقها بقوله بحسب ما تفي به قوة ذكائك في آخر القسم الثالث من كتابه ٩ واعلم ان ما ذكره الفاضل الشريف من كون التبع مرادة في تعريف علم البيان ايضا التفريط في شأن البيان وما ذكره بعض الافاضل من ان مدار علم البيان على العقل المحض بحيث لا يختص باللغة العربية هو الافراط وما ذكرناه هو الاقتصاد والله ولي الرشاد كلا طرفي قصد الامور ذميمة وخير الامور واسطها ٧ يعني لا يتفاوت الدلالة بعد العلم بالوضع اصلا وانما تفاوت الالف وعدمه في تذكر الوضع وذو هوله فلا تفاوت بعد العلم بالوضع بالجلاء والتفاوت قبل العلم بالوضع لا يفيد لكن لما كان الجلاء في التعريف اعم لا بد من تخصيصه بالدلالة كما لا يخفى

عن المصنف رحمه الله بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب من تلاميذه مقالة حاصلها أن نسبة العبارات إلى المعاني نسبة الضياء إلى المبصرات فإذا كان المرئي دقيقاً يحتاج في ابصاره إلى ضوء قوى كذلك إذا كانت المعاني دقيقة يحتاج في إدراكها إلى عبارات واضحة ولا شك أن للعبارات في الدلالة على المعاني طبقات متفاوتة في مراتب الجلاء فلا بد في تأدية المعاني من معرفة تلك الطبقات حتى يتيسر لتطبيق الكلام على تمام المراد هذا حاصل ما ذكره ولا يخفى أن فيه تصريحاً على أن التفاوت في الدلالات لا يبرهن من المعلوم أن المدلول هو المعنى المطابق لمقتضى الحال ولهذا جعلوا البيان كشعبة من المعاني وللإشارة إلى هذه القاعدة ووجه تقديم المعاني على البيان قال (وهذا) أي علم البيان (كشعبة) (للمعاني) والشعبة ما يتفرع على أصل شامل له ولغيره ولما كان وضوح الدلالة وخفاؤها كفيته عارضة ٩ للتراكيب صارت محتاجة إليها وقائمة بها فنزلت منزلة الشعبة من الأصل فلذلك قد مواءم المعاني الذي هو بمنزلة الأصل على البيان الذي هو بمنزلة الفرع ليوافق الوضع الطبع لكن لما كانت الشعبة في الحقيقة جزءاً من الأصل بخلاف البيان قال كشعبة منه هذا حالهما بحسب الغرض ولا ينافيه تنزيل علم المعاني بالنسبة إلى علم البيان منزلة المفرد من المركب بحسب التعريف بناء على أخذهم في تعريف علم البيان قولهم بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فمنهم من نظر في وجه التقديم إلى الأول ومنهم من نظر إلى الثاني ولكل وجهة هو موليها * وأعلم أن المصنف رحمه الله عليه لما فرغ من بيان حدى العلمين حاول التنبيه إلى بيان الحاجة إليهما مع إشارة لطيفة إلى بيان شرفهما تنشيطاً للطالب فقال (وما أفقر) وهو صيغة التعجب ٦ (طالب الوقوف ٤ على تمام المراد من كلام الله تعالى إلى هذين العلمين) بعد أن لم يكن من البلغاء المهتمين بفطرتهم وسليقتهم إلى معرفة الخواص والمزايا ومعرفة كيفية الدلالة وإنما احتاجوا إلى العلمين لأن من شرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه ولم يعرف قواعدهما خطأ غالباً وإن أصاب نادراً كان مخطئاً في أقدامه عليه برأيه فيدخل في زمرة من أوعدهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار وبقوله من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ولا تظن أنكم من بليغ يعرف قواعد العلمين ولا يقف على تمام مراد الله تعالى سيما المتشابهات لأن المراد أنه يقف على تمام المراد بحسب ما يقتضيه قواعد العلمين أو بحسب ما يكفي في استنباط الأحكام الشرعية واستعلام القصص والأمثال والعبر وقيل بحسب الطاقة البشرية كما قال السكاكي في أواخر القسم الثالث أن علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما تنفي به قوة ذكائك ووجه افتقار

٩ قال بعض من تلاميذ المصنف نقلاً عن المصنف أن محاسن الكلام وخواصه أما بحسب اللفظ وهو البديع اللفظي وأما بحسب المعنى وهو البديع المعنوي وأما بحسب أفادة المقاد وهو علم المعاني وأما بحسب كيفية أفادته وهو علم البيان ٥ ٦ قيل أتى بصيغة التعجب بيانا لكثرة افتقار من أراد الوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه إلى هذين العلمين بحيث يقضى منه التعجب كذا في بعض شروح هذا الكتاب ٥

٤ وإنما لم يقل الواقف على تمام مراد الله تعالى كإفعله السكاكي تحرزاً عن المجاز الذي ارتكبه السكاكي لأنه أراد بالواقف من يريد الوقوف ٥

من اراد الوقوف على تعلم مراده تعالى الى المعاني من حيث ان القرآن لما انزل منجما بحسب مقامات مختلفة وأوقات متباينة نزل مشتملا على خواص مناسبة لتلك المقامات وكان الباحث عن ذلك علم المعاني احتيج اليه. واما الى البيان فمن حيث ان القرآن مشحون بالتشبيهات والمجازات والاستعارات والكناسيات على وجوه شتى وطرق مختلفة وليس المتكفل الى معرفة هذه الااليان* وانما لم يصرح المصنف بغاية علم البيان لظهورها من تعريفه وهي تطبيق الكلام الجزئي على ما ينبغي من مراتب الجلاء اى على تمام المراد وللإشارة الى ان الغاية خارجة من التعريف كما نبه على ذلك في تعريف علم المعاني بافراده بالذكر فبطل ما توهم من كونها من التعريف قيل انما سمي علم المعاني بذلك لانه عبارة عن معرفة كيفية تطبيق الكلام على المعاني التي يقتضيها الحال وسمى علم البيان بذلك لانه عبارة عن معرفة بيان المعنى المراد بطرق مختلفة او عن بيان المعنى المراد بايراده على وجه الوضوح

﴿ الفصل الاول في علم المعاني ﴾

اى الالفاظ والعبارات المخصوصة في مسائل علم المعاني او التصديقات المتعلقة بها واعلم ان تصور الموضوع جزء من المسائل وقد عده القوم من المبادئ الا ان المصنف أدرجه في صدر الفصلين تبعاً للسكاكى واما التصديق بالموضوعية فهو من المقدمات وقد اشار الى ذلك في ضمن بيان الغرض اذ تطبيق الكلام على مقتضى الحال يقتضى ان يبحث فيه عن احوال التراكيب فيعلم منه ان موضوعه التراكيب مطلقاً وللإشارة الى تصوير الموضوع قال (والكلام في الخبر والطلب) بناء على ان موضوعه التراكيب الخبرية والطلبية وقدم في العنوان الإشارة الى المسائل مع تأخرها في الذكر عن تصوير الموضوع تنبيهاً على ان تصوير الموضوع لاجل توقف المسائل عليه ولما كان معرفة انواع التراكيب التي هي موضوع هذا العلم منتشرة ومفصلة متعسرة بل متعذرة وجب تعييدها بواسطة مفهومي شاملين لهما وهما الخبر والطلب وانما عين هذين المفهومين للعنوانية لاشتهارهما في الالسنه ولتقابلهما غاية التقابل ولرجوع اكثر المحمولات العارضة للتراكيب الى هذين العنوانين ٩ واعلم ان المعتنين بشأنهما فرقان فرقة تحوجهما الى التعريف اما بالحد او بالرسم وفرقة تغنيهما عن ذلك فالمرص اختار الثاني حيث قال (فالخبر تصوره ضروري في الاصح) من المذاهب وهو مذهب الامام الرازي ايضاً ولما حكم بهذا الجأ حسن الظن لاولئك المعرفين الى توجيه كلامهم وتعيين مرامهم بقوله (و) اما (تعريفاته) بأنه المحتمل للصدق والكذب كما وقع عن الحكماء او التصديق والتكذيب كما وقع عن بعضهم او بأنه الكلام المفيد بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتاً او نفيًا كما وقع عن ابي الحسين البصري من متكلمي

٩ ووجه انحصار الكلام فيهما ان المركب التام ان احتقل لذاته الصدق والكذب فهو الخبر والا فهو الطلب او نقول النسبة ان كانت لها خارج فهو الخبر والا فان حدث تلك النسبة بلفظه فهو الانشاء والا فهو الطلب فالتسمية ثلاثية ونقل عن المصنف تربع التسمية بأن يقال بأن فائدة الكلام اما حاصلة من المتكلم او من المخاطب وكل منهما اما في الخارج او في الذهن فالخارج من المتكلم في الخارج انشاء وفي الذهن اخبار ومن المخاطب في الخارج امر وما يشبهه اى الطلب ومنه في الذهن استفهام وفيه نظر كذا قاله بعض الشراح وقال ايضاً واعلم ان في جعل النداء من اقسام الطلب نظراً لان مفهوم النداء صوت يهتف به على ما صرح صاحب الكشف فيه والطلب غايته هذا ما ذكره وفيه تأمل •

المعتزلة بعد تعريفهم الكلام بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة أو بأنه القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو الاثبات كما وقع عن عبد القاهر (تنبيهات) فلا يضرها ورود النقض عليها كما ستقف عليه لا تعريفات حقيقية لأنها حينئذ غير خالية عن الخلل اذ الصدق المأخوذ في التعريف الاول معرف بأنه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بأنه الخبر عن الشيء لاعلى ما هو به فيلزم الدور بمرتبة وكذا الحال في التصديق والتكذيب لان التصديق معرف بأنه الاخبار عن الصدق او النسبة اليه والتكذيب بأنه الاخبار عن الكذب او النسبة اليه ثم الصدق والكذب يعرف بما ذكره الفرقة الاولى فيلزم الدور بمرتبتين وهذا افحش من الاول ٧ واما التعريف الثاني فلاستلزامه خبرية قولك الغلام الذي لزيد او ليس لزيد لكونه كلاما على تعريف صاحبه للكلام ومفيدا بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتا في الاول ونقيا في الثاني مع انتفاء كونه خبرا واما التعريف الثالث فلاستلزامه ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفي خبرا مع انه خبر اتفاقا وفيه بحث مشهور وهو ان المحكوم عليه في هذه القضية معلوم بوجه اى من حيث اتصافه بعنوان انه لا يعلم بوجه من الوجوه وهذا القدر من المعلوماتية كاف في صحة الحكم عليه فلا نقض اصلا ورد ذلك بأن معلوماتية الصفة يمنع كون الموصوف مجهولا مطلقا والكلام فيه ٦ واجيب بأن الموصوف معلوم بوجه ما بحسب نفس الامر بسبب معلوماتية صفته مع انه مجهول مطلق بحسب الفرض من غير تناقض ويرد عليه انه ان اراد فرض ذات يصدق عليها المجهولية المطلقة على ان يكون المفروض هو الذات وحده فسلم كون الذات بحسب الفرض لكن العقل بعد فرض ذات المجهول المطلق يجدها سالحة لانتزاع صفة المجهولية المطلقة عنها بحسب نفس الامر فاتصافها بها انما هو في نفس الامر كما يقال اتصاف شريك الباري بالامتناع في نفس الامر وان كان الموضوع فرضا محضا في الاصل فيكون المعلوماتية المترتبة على الاتصاف المذكور ايضا بحسب نفس الامر فيعود المحذور المذكور * وان اراد ان المفروض هو اتصاف الذات بالمجهولية المطلقة وان كانت الذات معلومة بحسب نفس الامر فسلم كون مجهوليتها بحسب الفرض لكن لان سلم كون معلوماتيتها مترتبة على مجهوليتها كما ادعاه المجيب لان فرض المجهولية يستدعي معلوماتيتها في نفس الامر لا في الفرض والحق في الجواب ان يقال ان الذات المفروضة المتصفة في نفس الامر بصفة المجهولية المطلقة لها اعتباران اعتبار خصوصية ذاتها فقط وهي بهذا الاعتبار ذات مفروضة سالحة بحسب نفس الامر للاتصاف بصفة المجهولية المطلقة واعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة المعلومة وهي بهذا الاعتبار معلومة بحسب نفس الامر فالذات قبل اعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة

٧ وللإشارة الى هذا قال السكاكي ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على ان وسع الدائرة

٦ ويمكن ان يقال يلزم من كون الموصوف معلوما بوجه ما بحسب نفس الامر ان لا يكون الحكم على المجهول المطلق وايضا فرضه مجهولا مطلقا حينئذ يكون كاذبا فلا يكون الحكم على المجهول المطلق في نفس الامر

٩ وما ينبغي ان يعلم ان الصدق

منشأؤه صلاحية اتصاف
الذات بالصفة الصادقة
عليها واما الاتصاف فلا بد
فيه من اعتبار الصفة فيه
بالفعل فتأمل

٧ واعلم ان المجهولية المطلقة

ان اخذت مرآة للملاحظة

جزئياته يكون منشأ لامتناع

الحكم لكن لها معلومية

مرتبة على هذه الملاحظة

فحينئذ يكون منشأ لصحة

الحكم

٦ من كونه معلوما حال

الحكم ومجهولا حال اعتباره

الحكم

٣ فان قلت من الشرائط المعبرة

في القضايا صدق عنواناتها

على موضوعاتها بحسب نفس

الامر لئلا يلزم كذب القضايا

الكلية فاذا اكتفى بصدق

المجهول المطلق على افرادها

الفرضية بحسب الفرض

يلزم ذلك الاكتفاء الموجب

للكذب لانا نقول المعتبر

بحسب نفس الامر هو

امكان الصدق وبه يندفع

لزوم كذب تلك القضايا

ومن المعلوم ان المجهولية

المطلقة ليست واجبة لذات

الموصوف بها ومن اعتبر

الفعل في نفس الامر جعله

شرطا لاعتبار القضية ٥

غير متصفة بصفة المجهولية في نفس الامر وان كانت صالحة لاعتبار تلك الصفة فيها
فيصدق حينئذ ان يقال ٩ انها مجهول مطلق وبعد اعتبار اتصافها بها معلوم بوجهها
بحسب نفس الامر فيصدق حينئذ ان يقال انها معلومة في نفس الامر فلا تناقض لعدم
اتحاد الزمان ثم ان مغاظة المجهول المطلق تنحل بهذا الجواب بحيث يحسم مادة الارتباب
اما المغلطة فهي ان قولك كل مجهول مطلقا يتمتع بالحكم عليه قضية صادقة قطعا مع انها
كاذبة لان المحكوم عليه فيها ان كان مجهولا مطلقا ٧ فقد حكمت عليه بامتناع الحكم
فيكذب الحكم بقولك يتمتع بالحكم وان كان معلوما فيمكن الحكم عليه فيكذب قولك يتمتع
الحكم وحلها انه كان للمحكوم عليه اعتبارين على ما عرفت ٦ فكذلك للمحكوم به
اعتبارين احدهما امكان الحكم وثانيهما كون ذلك الحكم بامتناع الحكم وكذلك ان
للمحكم اعتبارين احدهما حال الحكم والثاني حال اعتبار الحكم فالمحكوم عليه حال
الحكم يلاحظ بوصف المجهولية المستتعبة للمعلومية فيمكن الحكم عليه وحال اعتبار
الحكم يلاحظ بطريق الشرطية بأنه ان اتصف بذلك الوصف وكان مجهولا مطلقا كان
متصفا بامتناع الحكم وان لم يتحقق الطرفان اصلا فيصح الحكم من غير تناقض فان قات
فلا يكون الحكم حينئذ على المجهول المطلق لان المحكوم عليه حينئذ معلوم في نفس الامر
قلت لا بد من اعتبار القضية اي قولنا المجهول المطلق يتمتع بالحكم عليه وصفية اي يحكم
عليه بامتناع الحكم على تقدير اتصافه بالمجهولية المطلقة وان لم يتصف بذلك ابدا كما يقال
كل كاتب متحرك الاصابع مادام متصفا بالكتابة وان لم يتصف بها ابدا وحاصلها ذكر
ترتب المحكوم به على ذلك الوصف وان لم يتصف المحكوم عليه بذلك ابدا فاذا لم يجب
الاتصاف بالفعل وكفى امكان الاتصاف بنحل الشبهة على من اتصف بالانصاف اذ الحكم
بامتناع الحكم على المعلوم في نفس الامر انما هو على تقدير فرضه مجهولا مطلقا ٣ وان
لم يتحقق الاتصاف وامتناع الحكم هذا ٥ واعلم ان هذه المغلطة مما تعب المحققون نفوسهم
في حلها ولم يأت جلهم بما يشفي العليل ومن اصاب الحق منهم لم يقدر على التعبير عنه بهذا
الاسلوب الجليل ومن لم يصدقني فعليه بتتبع الدفاتر ثم الرجوع الى ما اخترعه الخاطر
القاتر بشرط ان لا يتبع الاهواء والاوهام حسدا بما آتاني الله الملك العلام ويتجنب من
ان يعرف الحق بالرجال والرجال بتقادم المدد والآجال ومن الله التوفيق الى سواء
والطريق ثم ان المصنف لما حكم بكون التعريفات المذكورة تنبيهات اشار الى جواز ذلك
في التعريفات مطلقا بقوله (فان التعريف) مطلقا (قد لا يراد به احداث تصور) في النفس
(بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن ليميز) ذلك التصور (من بين تلك التصورات)
الحاصلة في الذهن (فيعلم) بهذا الالتفات الحاصل من التعريف (انه) اي ذلك التصور

من القضية الوصفية وثبوت
المحمول فيها للموضوع
بحسب نفس الامر متفرع
على ثبوت العنوان بحسب
نفس الامر قلت القضية
اذا كان عنوانها امرا
مفروضا مستلزما لمحمولها
صدقت مع عدم ثبوت
محمولها لموضوعها بالفعل
في نفس الامر ومن ههنا
قل ان المطلقة العامة ليست
اعم مطلقا من الوصفية
وذلك لان الوصفية على
ذلك التقدير شرطية
في المعنى وان كانت حلية
في الصورة فاحفظ هذا
التحقيق فانه بذلك حقيق
مطلبه

مطلب —
الفرق بين التعريف اللفظي
والاسمي وبين الاسمي
والحقيقي

هو (المراد) من اللفظ دون ماعده من التصورات الحاصلة في الذهن ومثل هذا يسمى
تعريفا لفظيا ويمتاز عن سائر التعريفات من وجوه * احدها ان ماعده تصوير وهذا يتميز
وثانيها ان ماعده من قبيل التصور وهذا من قبيل التصديق اذ مآله الى ان هذا اللفظ
موضوع لهذا المعنى * وثالثها ان ماعده مختص بالمعاني المستقلة كالاسم وهذا جار فيه
كقولك الغضنفر الاسد وفي الفعل كقولك ضربت في الارض اى سرت فيها وفي الحرف
كقولك جلست بالمسجد اى فيه * ورابعها ان التعريفات اللفظية لا يرد عليها النقض
اذ مآله الى التثنية على ما في النفس من حيث وضع اللفظ بازائه فالنقض يفوت عدم
العلم بها من هذه الحيثية لامطلقا وامامآل ماعده الى نقش ما ليس في النفس فيها يفوت
الغرض بالنقض وبهذا يعرف الفرق بين اللفظي والاسمي * واما الفرق بين الاسمي
والحقيقي ان الاول فيما لم يعلم وجوده سواء علم عدمه ام لا بخلاف الثاني لانه فيما لم يعلم وجوده
في الخارج * واعلم ان هذه القائمة من زيادات المصنف على المفتاح واذا عرفت اختلافات
العلماء في الخبر فاعلم ان في ماهية الطلب ايضا ذلك الاختلاف فذهب المصنف الى ما ذهب
اليه المحققون منهم من كونه ضروريا فقال (وكذلك الطلب) اى تصويره ضرورى
(بأقسامه) الخمسة من التثني والاستفهام والامر والنهي والنداء ثم استدلل المصنف على بدهاه
كل من الخبر والطلب ومن اقسام كل منهما بقوله (فان كلا) اى كل احد من العقلاء
(عيز بينها) اى بين الخبر والطلب مطلقا ولا ثم بين اقسام كل منهما وبين كل من اقسامهما
(ويورد كلا) مما ذكر (في موضعه) عن علم وخبرة مثلا لا يخبر في مقام الطلب وبالعكس
ولا يصدق في مقام الكذب وبالعكس وكذا لا يؤمر في مقام النهي وبالعكس وهكذا
(و) كذا (يجب عنه) اى عن كل ما ذكر (بما يطابقه) مثلا اذا سئل عن شئ يخبر
عنه واذا امر بشئ يجب بما يفيد الامثال او العصيان الى غير ذلك وليس هذا التمييز
منحصرا في اهل الاكتساب بل يميزه كل العقلاء (حتى الصبيان) الفاقدين للكسب بحسب
طبعه في الوقت المخصوص (ومن لا يتأتى منه النظر) من الفاقدين للكسب بحسب
العوارض كالمبلودين والمغفلين والمعاتيه والمجانين فانهم يصدقون ويكذبون فيما من شأنه
التصديق والتكذيب ويكفون انفسهم منها في مقام الطلب ولا شك ان الاولين موقوفان
على معرفة الصادق والكاذب الموقوفين على معرفة الخبر وكذا الاخير موقوف على معرفة
الطلب لان تصور المقيد مسبوق بتصور المطلق وكذا الحال في اقسام كل منها ومن
المعلوم ان ما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديهيا واعترض على هذا الدليل بأن
حاصله وجدان التفرقة الضرورية بين الامور المذكورة ولا يلزم من ذلك بديهية
تصوراتها بالكنه وأجيب بأن النزاع في تصور مفهوم يطلق عليه لفظ الخبر والطلب

لا معرفة كنه ما صدق عليه من الكلمات المخصوصة والحق ان العلم بديهية ما ذكر بدعي
وما ذكر من الدليل تنبيه فلا يرد عليه شيء هذا ولما انحصر التراكيب في الخبر والطلب
بالقسمة الاولى المعبرة في العربية تناسب ان يورد كلا منهما في قانون مستقل اشارة الى
ان قواعدهما عامة شاملة لجزئياتهما مستخرجة احكامها عنها كما هو المفهوم من لفظ القانون
القانون الاول من علم المعاني (في) البحث عن احوال (الخبر) قدم مباحثه لسبقه
في اعتبار البلاء نقلا واشتقاقا ٧ وكثرته استعمالا في العرف واشتمالا على الخواص والمزايا
وبدا من بين عوارضه الذاتية بما هو اشد اختصاصا له بحيث يكون خاصة لازمة له فقال
(مرجع الخبرية) اي رجوعها (الى حكم يوقع) اي يوقعه المخبر في نفس السامع ويحدثه فيه
والمراد بالمخبر من يصدر الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بها فان ذلك قد يكون لا غرض آخر
من التحسر والتعزن وغيرهما والمراد بالخبرية الدلالة من المتكلم للسامع على النسبة الواقعة
في ذهنه بواسطة اللفظ * ثم اعلم ان للحكم اعنى للنسبة المذكورة حصولا في نفس الامر
وحصولا في ذهن مع قطع النظر عن حصولها في نفس الامر ولا شك ان كلاهما ليس
فعلا للمخبر وذلك ظاهر والحال ان ما يوقعه المخبر في نفس السامع لا بد وان يكون من فعله
ففعله اما الاخبار عن وقوعها ولا وقوعها بايراد لفظ دال على مضمون الجملة الخبرية او الوقوع
من حيث انفهامه من لفظ المتكلم ولا شك ان الاخبار عن الوقوع والا وقوع حين ما صدر
عن المتكلم لا يحتمل نقيضه اعنى عدم الاخبار عنه ولو كان مدلول الخبر هذا الاخبار لم يتحقق
نقيضه اصلا بعد صدوره عنه وهذا خلاف الواقع وان اراد ايقاع الحكم في ذهن
السامع بواسطة الاخبار فذلك عين مارد من معنى الوقوع المنفهم من الخبر وان
اراد ايقاع الحكم في نفس الامر فذلك خلاف ما حقق في موضعه ٩ فظهر ان مدلوله
الوقوع لكن لا مطلقا بل باعتبار فهم المخاطب ذلك من لفظ المتكلم وذلك لان المخبر
قد يخبر خلاف ما في ذهنه ولو كان مدلول الخبر الوقوع مطلقا لم يكن ذلك خبرا لكنه
خبر اتفاقا ولا يظهر ان من قال مدلول الخبر الوقوع فقد اراد هذا المعنى فلا وجه
لرده بأن الحكم بهذا المعنى لا يتصف بالخبرية واحتمال الصدق والكذب وبالجملة
فرجع الخبرية اي الوقوع المنفهم من لفظ السامع الى وقوع يحدثه المتكلم في نفس
السامع (نحو هو قام لا الى حكم يشار اليه نحو الذي هو قائم او انه قائم) بقم ان لان هذا
الكلام اشارة الى ذات باعتبار حصول الحكم المعلوم له ثم يتصور ذلك الحكم فيجعل
اما محكوما عليه اوبه ولا يقصد المتكلم القاء الى ذهن المخاطب فهذا ليس من الخبرية
في شيء (فانه) اي الحكم المشار اليه ليس بخبر حقيقة بل (تصور يحكم به) كما يقال
الذي ادعيه انه زيد (و) تصور يحكم (عليه) كما يقال حق انه زيد (ومن حقه)

٧ اما النقل فكما في عسى
ونعم وبعث واشترت
واما الاشتقاق فكما في الامر
والنهي
٩ ومن فسر المرجع بموضع
الرجوع من الشراح فلعله
غفل عن كلمة الى في قوله
الى حكم يوقع
٩ فظهر من هذا ان من
قال المراد بالحكم في هذا
المقام معنى الايقاع او الانتزاع
لا معنى الوقوع او اللادوقوع
فقد غفل عن المراد اذ
الظاهر ان ليس المراد
بالايقاع ايقاع الحكم في نفس
الامر اذ المخبر لا يقدر عليه
او في نفس المخبر لان الحكم
من قبيل الادراك فلا يكون
فعلا وقد حقق في موضعه
فتعين ان يراد به ايقاع الحكم
في نفس السامع فحينئذ ان
اراد معنى الاخبار فقد
عرفت حاله وان اردت
ايقاع الحكم بواسطة
الاخبار فذلك بالحقيقة
يرجع الى ارادة الوقوع
باعتبار الفهم من الخبر فرد
ذلك وارادة ما ذكره
اما غفل عن مراد ذلك
القائل او التناقض

٧ قال السكاكي واما السبب في كون الخبر محتملاً للصدق والكذب (٢٢) فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد

منهما من حيث هو حكم مخبراي بسبب كونه محتملاً لهما في الذهن هو امكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر فلا يرد ما قيل ان الاحتمال عين الامكان فكيف يكون سبباً لهذا وانما ترك المصنف قيد الامكان اذ الفرق بينه وبين الاحتمال اعتباري لما عرفت وانما السبب الحقيقي هو تحقق الحكم معهما بدلاً وقيل في وجه العدول وجد الخبر مرة مع الصدق ومرة مع الكذب في حيث لا يعلم واحد منهما جوز احتمالهما فيكون سبب احتمالهما هو تحققه معهما بدلاً لا امكان تحققه وانت خير باشار هذا التعبير وجود الاحتمال في الاخبار التي لا يعلم فيها واحد منهما وليس كذلك فالوجه ما قدمناه

٦ يعني ان المقصود بيان اشتراط عدم النظر الى خصوصية الخبر والمخبر في الاحتمال المذكور ولا يلزم من عدم اشتراط الخصوصية المذكورتين عدم النظر

اليهما فلا يصح اعتبار الاحتمال المذكور به ٣ ومن فسر المحل بالمقام فقد اخل بفهم المرام نقل ٦ (بحسب)

أي ومن حق تصور يحكم به وعليه (ان يكون معلوماً) للمخاطب (قبل) اي قبل الحكم به وعليه او قبل الاشارة وذلك ظاهر لان ما يجعل محكوماً عليه اوبه يجب ان يكون معلوماً للمخاطب بحسب تصوره والالم يفد الحكم فاذا كان معلوماً للمخاطب لم يفد فائدة الوقوع او الالا وقوع وايضاً اذا كان الاخبار مصروفاً الى غيره لم يفد لازم فائدة الخبر ايضاً فلا يكون من قبيل الخبر اصلاً وذكر بعضهم ان النسبة التقييدية وان كانت من قبيل التصور معنى ومعبراً عنها بالمركب الغير التام لكنها اما مطابقة فيكون صادقة او غير مطابقة فيكون كاذبة فهي في نفسها محتملة لهما فلا يختص الاحتمال المذكور للنسبة التامة للمركب الخبري مثلاً قولك يا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل ونحن نقول الوقوع الذي فسرنا الحكم بها اما بطريق الاذعان والقبول فهو النسبة التامة المعبر عنها بالكلام التام او بطريق التصور من غير اذعان وقبول ولا شك في امكان تصور النسب التامة كذلك فهو النسبة التقييدية المعبر عنها بالمركب الغير التام فلهذا امكن اعتبار المطابقة وعدمها في الاول دون الثاني نعم يمكن اعتبارهما في الثاني ايضاً لكن حينئذ ينقلب الى النسبة التامة ويحق ان يعبر عنها بالكلام التام فظهر ان الصدق والكذب من خواص النسبة التامة حقيقة واما النسبة الانشائية فتصور النسبة الغير الحاصلة كما ان النسبة التقييدية تصور النسبة الحاصلة ولعل الفرق بأن التامة يشعر من حيث هي بالنسبة الخارجية والتقييدية تشير اليها والانشائية تستلزمها آيل الى ما ذكرناه فاحفظ ما ذكرناه من التحقيق فانه من المهمات. ولما فرغ من بيان مرجع الخاصة الاولى للخبرية شرع في ذكر خاصته الثانية فقال (و مرجع احتمال) اي الخبر (الصدق والكذب) ٧ عند السامع بأن يتردد في وقوع مضمونه في نفس الامر وعدم وقوعه فيها (الى تحقيقه) اي تحقق الحكم (من حيث هو حكم) ما من الاحكام صدر عن (حاكم) ما من الاحكام لا من حيث خصوصية الخبر كقولك الواحد نصف الاثنين ولا من حيث خصوصية الخبر كاخبار من يتعين الصدق في كلامه. قيل المراد بالحكم المعنى اللغوي ومن المعلوم ان اهل اللغة لا يشترطون في الحكم كون القائل من هو وكون الخبر ما هو فيستغنى عن قيد حاكم اقول ٦ ان عدم الاشتراط عن اشتراط عدمه والحاصل ان مرجع الاحتمال المذكور الى تحقق مطلق الحكم (معهما) اي مع الصدق والكذب لا مجتمعاً بأن يحتمل لهما في حالة واحدة بل (بدلاً) بأن يحتمل لاحدهما على طريق التعاقب والمعنى ان خصوصية الخبر لا تقتضي شيئاً منهما فلا تخلو عن واحد منهما كما لا يجتمعان فيها (وان كان خصوصية المحل ٣) اي محل الصدق والكذب اعني الخبر (قد تأبى)

بحسب نفس الامر اما باعتبار الطرفين او باعتبار الحاكم (الاخدهما) اى الصدق فقط كالواحد نصف الاثنين او كخبر الله تعالى والانبياء او الكذب فقط كالواحد نصف الاثنين او كخبر مسيلة الكذاب وهذا ايضا رائد على المفتاح * واعلم ان الاخبار انما وضعت ونوعيا لافادة ما في الواقع الى السامع للافادة خلافة فالأخبار بهذا الاعتبار يتبادر منه الصدق لكن لما جاز تخلف المدلولات الوضعية عن دوالها يحتمل الكذب وهذا معنى ما اشتهر فيما بينهم من ان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي واما مدلولاتها مع قطع النظر عن وضعها النوعي وعن خصوصية الخبر والخبر اذا حصل في ذهن السامع يحتمل الصدق والكذب على سواء وذلك لان دلالة الخبر على النسبة الذهنية وضعية يمكن تخلفه عنها ودلالة النسبة الذهنية على الحاصل في نفس الامر دلالة الظل على ذى الظل ولما جاز الغلط في الامور الذهنية جاز تخلف الذهن عن الحاصل في نفس الامر ثم ان الخبر لافادة ما في نفس الامر بواسطة ما في الذهن فاذا جاز التخلف في طرفي الواسطة بالنسبة اليها فجوازه في الطرفين اولى وهذا معنى قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق والكذب مجتمعان في الوجود بحسب الاحتمال ويتبادلان بحسب الاتصاف * ثم ان خطر بالبال خصوصية المخبر فان كان المخبر ممن يغلب ظن السامع على صدقه يترجح جانب الصدق ويصير جانب الكذب احتمالا عقليا مرجوحا الى حيث يتمتع جانب الكذب كما في اخبار الانبياء وعلى هذا القياس حال الصدق هذا في الخطا بيات واما في البرهانيات فالمعول عليه البرهان لا غير هذا وعلى هذا القياس حال النظر الى خصوصية الخبر اذ كم من خبر يعد العقل من يجوز صدقه او من يجوز كذبه من زمرة المجانين والمغفلين فضلا عن تجويزه واحدا منهما وذلك لتعين صدقه او كذبه عنده بديه كقولك السماء فوقنا او تحتنا * ولما فرغ عن بيان مرجع احتمال الخبر للصدق والكذب بين مرجع كل منهما فقال (ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة) الخبر (الواقع وعدمها) اى عدم مطابقتها اياه وفيه نشر على ترتيب الف واذا بواسطة بين المطابقة وعدمها لكونها دائرا بين النفي والاثبات فلا واسطة بين المفسرين بها كما هو الحق وعليه الجمهور ولهذا اختاره المصنف * وتحرير محل النزاع ومنشأ المذاهب ان الالفاظ مطابقة على ما في الازهان بحسب الدلالة وهذا على ما في الاعيان لكونه ظلاله فلما كان الصدق والكذب عبارة عن مطابقة الجملة الخبرية ولا شك ان المطابقة امر نسبي تقتضى طرفين فاما بين الالفاظ وبين ما في الاعيان بناء على ان المقصود الاصل معرفة ما في الواقع فهذا مذهب جمهور المحققين

٦ عن المصنف انه قال اى
المقام ليشمل ما من المخبر
وما من الخبر وفيه ما فيه

مطلب

المذهب في الصدق
والكذب والمختار منها

وقد اختاره المصنف* اوبينها وبين ما في الاذهان فهذا مذهب النظام* اوبينها وبين ما في الاذهان والاعيان معا فهذا مذهب الجاحظ فالصدق والكذب منحصر في القسمين اى المطابقة وعدمها الا ان الجمهور اعتبروا المطابقة الى الواقع والنظام الى الاعتقاد ولما اعتبر الجاحظ المطابقة اليهما ما حصل بينهما واسطة يمكن تقسيمها الى اربعة اقسام وتفصيله ان اللفظ المطابق للواقع والاعتقاد معا صدق عند الكل وغير المطابق لهما كذب عند الكل ونحن نسميه كاذبا عمديا واما المطابق للواقع فقط سواء كان مع اعتقاد خلافه او مع عدم الاعتقاد اصلا فصدق عند الجمهور وكذب عند النظام وواسطة عند الجاحظ واما المطابق للاعتقاد فقط فكذب عند الجمهور ونحن نسميه كاذبا خطأيا وصدق عند النظام وواسطة عند الجاحظ ثم ان المصنف لما اختار مذهب الجمهور اشار الى مذهب المخالف وتزييفه فقال (وقيل) قاله الجاحظ ٣ مرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها لكن لا مطلقا بل (مع القصد) والاعتقاد يعنى لو قصد مطابقة الخبر الواقع بأن يتلفظ ما يعتقد واقعا وكان كذلك في الواقع فصادق وان قصد عدم المطابقة بأن يتلفظ ما يعتقد خلافه في الواقع ولم يكن اعتقاده مطابقا لما في الواقع فكاذب فيثبت الواسطة بينهما وقد اشار اليها بقوله (فحيث لا قصد) للمتكلم بمطابقة الواقع وعدمها سواء طابق ام لا (لا صدق ولا كذب) وان طابق الاعتقاد فقط او طابق الواقع فقط فالاقسام على مذهبه ستة اثنان منها صادق وكاذب والاربع الباقية واسطة كما عرفت ثم اشار المصنف الى دليله بقوله (لقوله تعالى) حكاية عن الكفار المنكرين صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من الاحكام (افترى على الله كذبا ام به جنة) وتقريره ان الكفار حصر وادعوى الرسالة في الافتراء او الاخبار حال الجنون على سبيل منع الخلوفا لاخبار حال الجنون ليس كذبا لجعلهم قسما له ولا صدقا لعدم مطابقته للواقع عند الكفار فذلك ليس بصدق ولا كذب فالكاذب عندهم ما كان مع القصد وكذا الصادق فالا يكون مقارنا للقصد كخبر المجنون وليس بصادق ولا كاذب (والجواب ان الافتراء اخص) من الكذب المطلق لانه الكذب العمدي المقابل للكذب الخطائي فهذا بالحقيقة ترديد بين قسمي الكذب اعنى العمدي المعبر عنه بالافتراء والخطائي المعبر عنه بخبر المجنون فتقدير الكلام هل عمدوا في الكذب ام صدر عنهم خطأ ٦ ولما كان كذب المجنون في الاكثر كذلك عبروا عنه بذلك وهذا الجواب زيادة لطيفة على المفتاح (وقيل) قاله النظام مرجع الصدق والكذب (الى مطابقة) الخبر (الاعتقاد) فقط او بالنظر فقط (وعدمها) اى عدم مطابقة الخبر الاعتقاد وذلك لوجهين اشار الى الاول بقوله (ولذلك) اى ولكونه المرجع الى الاعتقاد (يتبرأ) الخبر (عن الكذب بدعوى

٣ وقد يقال هو الذي اشتهر عند العوام بحجى ولعله بتخفيف تصغيره

والحاصل انهما نوعان من الكذب جعلنا قسمين فلا يلزم الواسطة

الاعتقاد او الظن) وان لم يطابق الواقع حتى يدفع عن نفسه عار الكذب بمطابقة الاعتقاد ولولم يكن المدار ذلك لم يعذر في قوله كما قالت عايشة رضى الله عنها ما كذب ولكنه وهم و اشار الى الثانى بقوله (بحقته) اى يحتمل قول النظام (قوله تعالى) اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فثبت ان كذبهم لعدم مطابقة كلامهم لاعتقادهم (والجواب) عن قول النظام من وجهين احدهما بطريق المناقضة وهو (انه) اى هذا المذهب (يستلزم تكذيب اليهودى في قوله الاسلام حتى وتصديقه في خلافه) وهو قوله الاسلام باطل لعدم مطابقة الاعتقاد في الاول ووجودها في الثانى وحاصله لو صح ما ذكرتم لزم الامر المذكور (والاجماع بخلافه) اذ انعقد على تصديقه في الاول وتكذيبه في الثانى فبطان اللازم يدل على بطلان المزوم * وثانيهما النقض التفصيلي بأن يقال لانسلم ان معنى الآية ما ذكرتم بل معناه (ولكاذبون فيما يشعر به إن واللام) المفيدتان للتأكيد (واسمية الجملة) الدالة على الثبوت (من كون الشهادة عن صميم القلب) فيكون الكذب في الشهادة على هذا الوجه لا في مقولهم وللإشارة الى دفع احتمال كون التكذيب في مقولهم اورد قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله معترضة قيل انما يتعرض المصنف للوجه الاول من دليل النظام لظهور دفعه وهو ان التبرء عن عار الكذب قد يحصل في العرف بعدم تعمد الكذب بناء على ان الخطأ معفو ويمكن ان يقال ان قوله يحققه ليس وجهها مستقلا لاثبات قول النظام بل هو اثبات لتحقيق التبرء عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن ولذلك لم يتعرض لتزييفه والحق جعله وجهها مستقلا كما شرعناه واجيب عنه من وجوه ٣ احدها ان المعنى انهم لكاذبون في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لاشتراطها فيها * وثانيها ان المعنى لكاذبون في قولهم لانه خبر غير مطابق للواقع وثالثها انهم كاذبون في المشهود به لكن لا في الواقع بل بحسب زعمهم انه غير مطابق للواقع ورد كل من هذه الاجوبة ٧ اما الاول ٦ فبان تسمية الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة يكون غلطا في اطلاق اللفظ وليس من الكذب في شئ * واما الثانى ٤ فلانا لانسلم ان قولهم نشهد خبر بل انشاء واما الثالث ٢ فلان هذا هو المصير الى جعل الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد وعدمها * اقول بتحقيق المقام على وجه يندفع عنه الاوهام هو ان الشهادة هي الاخبار عن الاعتقاد بمضمون الخبر فالذى يفيدها المتكلم لازم فائدة الخبر اعنى علمه بمضمونه فتكذيب هذا الخبر اما في اخباره او في كون ذلك الاخبار عن صميم القلب لا غير ثم لما توهم ٩ من وجود الاخبار في الحال حدوث الاعتقاد ايضا في الحال اعنى وقت نبئ

٣ ومن الاجوبة لكاذبون في شهادتهم لاشعارها عرفا بالعلم لان معنى اشهد بكذا انى اقوله عن علم ولان قولهم نشهد يدل على استمرار الشهادة منهم ومنها انهم قوم كاذبون شانهم الكذب وان صدقوا في هذا الخبر

٧ وقيل في الرد انهم قوم من شانهم الكذب وان صدقوا في هذا الخبر ولا يخفى ان هذا التأويل آبي عن سياق التنزيل كما نبئ عنه قوله والله يعلم انك لرسوله فتدبر وبالله التوفيق

٦ الرد الاول لسعد الدين التفتازانى ذكره في شرحه للتخييص

٤ الرد الثانى ايضا لمولانا سعد الدين التفتازانى ذكره في شرح التخييص وقد ذكر في شرح المفتاح خلافة ٢ الرد الثالث لبعض من الفضلاء اورد الفاضل التفتازانى نقلا عنه ٩ اشارة الى الجواب عن الرد الثانى فتأمل

٧ اشارة الى الجواب عن
الرد الاول فتدبر

٣ اشارة الى الجواب عن
الرد الثالث كما لا يخفى

٩ احدها ان الكاذب هو
الاخبار في الاول والمخبر

به في الثاني وثانيها ان
المطابق في الاول الواقع

وفي الثاني الاعتقاد وثالثها
ان عدم المطابقة في الاول

مقيد بزعمهم دون الثاني
فتدبر فانه دقيق

٦ في قوله بدون الفرض
الذهني اشعار الى ان المراد

بالواقع والخارج ونفس
الامر مقابل النسبة الفرضية

لامقابل النسبة الذهنية
مطلقا اذ كثير من الامور

الثابتة في الواقع لا توجد
الا في ذهن

٩ واعلم ان المصنف خالف
السكاكي في وضع الفنون

حيث وضع لكل من الطرفين
فنا ولم يضع للوضع فنا

مستقلا بل ذكره في خلال
فني الطرفين واما المصنف

فقد وضع للطرفين كليهما
فنا وللوضع فنا مستقلا

وهذا اخصر و اوفق
للوضع الطبيعي

عنه الظرف في قوله اذا جاءك ظن بعضهم ان نشهد انشاء لا اخبار لكنه ليس كذلك
اذ الشهادة كما مر الاخبار عن الاعتقاد لا غير ثم لما كان ٧ عدم ذلك الاعتقاد مستلزما
لكذب هذا الاخبار يلزم من عدم الاعتقاد المذكور في انفسهم كذب الشهادة قطعا
اذ حاصل قولهم نشهد نعتقد فلا محذور في دعوى كذب هذا الاخبار حتى يمنع ذلك
ويدعى كونه غلطا في اطلاق اللفظ كما توهم ثم اعلم ٣ ان معنى كذب المشهود به في زعمهم
ان اخبارهم عن كون اعتقادهم كذلك غير مطابق للواقع عندهم لا اعتقادهم خلافا لان
المخبر به كاذب لعدم مطابقته اعتقادهم وبين الكاذبين بون بعيد اذ الاول عدم مطابقة
الاخبار للواقع في زعمهم والثاني عدم مطابقة المخبر به لا اعتقادهم فالفرق من وجوه
ثلاثة يعرف بالتأمل ٩ واعلم ان ههنا فائدة لطيفة يجب التنبيه عليها وهي ان معنى
مطابقة الحكم للواقع هو ان يكون النسبة المنفهمة من اللفظ واقعة في نفس الامر
في الحكم الايجابي اوليست بواقعة فيها في الحكم السلبي اي يتطابق النسبتان في الكفية
بأن يكون كلاهما ثبوتيتين اوسليتين في الصادق او كانت احديهما ثبوتية والاخرى
سلبية في الكاذب ومعناه تطبيق النسبة المأخوذة من الخبر على النسبة المأخوذة من نفس
الامر وان كان كلاهما في ذهن اذ لا وجود للنسبة في الخارج وليس معنى وقوع النسبة في نفس
الامر انها بعينها موجودة فيها لانها من الامور الاعتبارية لا توجد مستقلة بدون الفرض
الذهني ٦ بل معناه في الثبوت كون المحكوم عليه في نفس الامر اما وحده عند حل الامور
العدمية عليه او مع المحكوم به ايضا عند حل الامور الوجودية على وجه يصح للعقل نسبة
ذلك المحكوم به عليه ثم الحكم بوقوعها وفي السلب كون المحكوم عليه وحده او مع المحكوم به
وعلى وجه لا يصح للعقل ملاحظة النسبة بين المحكوم به والمحكوم عليه وعدم الصحة هذه
اما لعدم اقتضاء المحكوم عليه وحده او مع المحكوم به كون النسبة كذلك اولعدم
المحكوم عليه في نفس الامر اذ صدق السلب قديكون بانتفاء النسبة وقديكون بانتفاء
المحكوم عليه وهذا القدر يكفي ههنا اذ التفصيل موكول الى غير هذا الفن وقد حققناها
وفصلناها في بعض تعليقاتنا بما لا مزيد عليه ومن الله الاصابة والتسديد والامانة والتأييد
واعلم ان المصنف رحمه الله بعدما فرغ عن تصوير الموضوع وعن ذكر خاصته اللازمة
وروادفها شرع في مقاصد الفن ومسائله فقسمها اولا الى اقسامها حيث قال ٩ (ثم البحث
في الخبر) اي اثبات العوارض الذاتية للخبر (اما عن الاسناد) العارض لصورة الخبر
من حيث هو خبر (او عن) الاحوال العارضة لمواده اي (طرفيه) وهما المسند والمسند
اليه (او عن) نسبة المواد بعضها الى بعض لا من حيث خصوصية الخبر بل من حيث
(وضع كل) منها (عند صاحبه) من التقديم والتأخير وغيرهما (او عن) نسبة الاخبار

٧ اما وجه الحصر ان الخواص اللاحقة للخبر اما ان تلحقه الخبر الواحد او لمتعدد والاول اما ان يلحقه للجزء الصوري او للجزء المادي والاول هو الفن الاول (٢٧) والثاني اما ان يبحث عن الاحوال العارضة للجزء المادي لذاته او عن الاحوال

العارضة له بالقياس الى الغير والاول هو الفن الثاني والثاني هو الفن الثالث واما اللاحق للخبر المتعدد بسبب نسبة بعضها الى بعض فهو الفن الرابع واما اللاحق للمتعدد من حيث هو متعدد فلا يبحث عنها ووجه الترتيب ان يبحث عن الخبر الواحد مقدم على البحث عن المتعدد لتقدم الجزء على الكل وانما قدم البحث عن الجزء الصوري وان كان متأخرا بحسب التحقق لكونه المقصود الاصل من الخبر لما مر من ان مرجع الخبرية الى الاسناد والمقصود الاصل اشرف واهم فتقديمه اولى ثم قدم البحث عن الاحوال العارضة للجزء لما بالذات على احوال العارضة لما بالغير لان ما بالذات مقدم على ما بالغير ثم لتقدم المفرد على المركب قدم هذه الفنون الثلاثة على الفن الرابع كما مر

٦ وانما قيدنا بذلك اذ قد يراد بالخبر معاني آخر غير الحكم كالتحسر والتحنن

بعضها الى بعض من حيث (وضع) كل واحد من (الجمتين) عند الاخرى (اذا تعددت) الجمل وسرد بعضها عقيب بعض (ففيه) اي في القانون الاول (اربعة فنون) الفن الاول في الاسناد والفن الثاني في المسند والمسندي له وخالف السكاكي في جمعهما في فن روما للاختصار وتجنبنا عن التكرار اذاكثر مباحثهما مشتركة والمبحث المختص يسهل الاشارة اليه والفن الثالث في وضع كل من الطرفين عند صاحبه وانما فرز هذا البحث عما تقدم تميزا للاحوال العارضة للشيء بذاته عن الاحوال العارضة له بالاضافة الى الغير وخالف السكاكي ههنا ايضا واحسن والفن الرابع في وضع الجمتين ووجه الحصر والترتيب لا يخفى على الفطن اللبيب ٧ (الفن الاول في الاسناد) الخبري انما قدمه على الطرفين مع تأخره عنهما في الوجود اما لشرف مباحثه او لتقدمه عليهما لكون البحث عنهما من حيث قيام الاسناد بهما والاسناد الخبري عند السكاكي هو الحكم بمفهوم لمفهوم واراد بالمفهوم ما يقابل الذات كما هو مصطلح اهل العقول فلا يرد ان المحكوم عليه من الذوات واراد بالحكم الوقوع المنفهم من لفظ المتكلم كما عرفت تحقيقه وعند النجاة ضم كلمة الى اخري بحيث يفيد الحكم المذكور ومن قال ان المراد ههنا مصطلح النجاة للقطع بأن المسند والمسند اليه من قبيل الالفاظ في عرفهم فقد غفل عن كون البحث في المعاني عما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع من حيث مطابقته للمقام فالمحوظ عندهم اولا وبالذات حال المعاني الا يري الى تقييد الاسناد بالخبري واذ قد تحققت ان مرجع الخبرية الى حكم يوقعه المتكلم فاعلم انه (قد يريده) اي بخبره من حيث هو خبر (المتكلم ان يعلم) المخاطب (منه) اي من خبره (الحكم) اي الوقوع او الا وقوع الحاصل في نفس الامر (نحو زيد قائم) اذ يريده به المتكلم اعلام وقوع القيام الحاصل لزيد (لمن لا يعلمه) اي لمخاطب لا يعلم قيامه في نفس الامر فالذي يستفيد منه المخاطب ان يحصل في ذهنه ان الحكم حاصل في نفس الامر من لفظ الخبر لان الحكم حاصل في ذهن الخبر (ويسمى) الذي يستفيدة المخاطب (فائدة الخبر) اذ المقص من وضعه افادته السامع (وقد يريده) المتكلم (به) اي بالخبر (ان يعلم) اي يفيد المتكلم المخاطب (انه) اي المتكلم (يعلمه) اي يعلم الحكم لا الحكم نفسه اذ التقدير ان المخاطب عالم بنفس الحكم (نحو حفظت التورية لمن) اي لمخاطب (قد حفظها) ٤ اي التورية فانه يتمتع اعلام انه حفظ التورية لكونه معلوما له بل يريد اعلام ان يعلم انه حفظ التورية (ويسمى) هذا المفاد اي كونك عالما بالحكم بالمعنى المذكور (لازم فائدة الخبر) واعلم ان الكلام خبر ان قصد بذلك الافادة والافليس بخبر ككلام النائم ٧ ثم الخبران استفاد منه المخاطب ما في نفس الامر يسمى ذلك المفاد فائدة الخبر اذ الغرض الاصل من الكلام

وغير ذلك ٤ اختلفت النسخ في هذا المقام وفي بعضها حفظه وفي بعضها حفظها وفي بعضها قد حفظها والكل جائز وانما اخترنا الاخير لاتفاق النسخ الصحيحة عليه ٧ فيه دفع لما يقال ان الحكم قد يحصل في ذهن السامع ٩

٩ من خبر النائم ولا يعد مفيدا عند ارباب اللغة فوجب في كون الخبر مفيدا من التقييد بقصد المخبر افادته اياه ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى هذا التقييد لان ذلك ليس بخبر والكلام فيه

٩ ومن هذا التمثيل كلام العباد مع الله تعالى فلا يرد ان هذا خبر مع انه لا يفيد شيئا اصلا لافائدة الخبر ولا لازمها ووجه عدم الورد منع كونه خبرا بل هذا من قبيل ما يراد بالخبر معاني آخر غير الخبرية

✽

افادته وان استفاد منه حصول ما في نفس الامر في ذهن المتكلم لعله بما في نفس الامر من قبل يسمى ذلك المفاد لازم فائدة الخبر وان علم المخاطب كليهما معا يكون الخبر غير مفيد الا ان يراد به معاني آخر تلزمه في عرف البلغاء بحسب المقام من التحسر والتحزن والاستعطاف وغير ذلك لكنها معان مجازية ٩ كما ستقف عليها ثم ان معنى اللزوم في لازم فائدة الخبر هو ان اللازم المذكور لما جاز انفكاكه عن الفائدة من غير عكس صار حكمه حكم اللازم وانما قلنا لما جاز انفكاكه كما فعله السكاكي ولم نقل لما وجب لان هذا اللزوم للملم ينشأ عن خصوصية هذا اللازم بل عن علم المخاطب بالفائدة وايضا للملم يوجد الانفكاك في كل خبر وفي كل مخاطب خفي مواضع الانفكاك ولهذا شبهه السكاكي باللازم المجهول المساواة اذ اللازم ان كان اعم يجب وجوده من غير الملزوم تحقيقا لمعنى العموم واذا كان مساويا يتمتع وجوده بدونه تحقيقا لمعنى المساواة واما اذا جهل فيجوز وجوده بدونه فالحال فيما نحن فيه كذلك لما مر آنفا فاحفظ هذا المقام فانه مما خفي على شراح كلام السكاكي طرأ واذ قد عرفت ان الجملة الخبرية موضوعة لافادة معنى السامع أشار المصنف الى تفاوت تلك الافادة بحسب حال المخاطب بقوله (ومن حق الكلام عقلا) اي وما يقتضيه العقل ويرتضيه بحيث يعرفه كل عاقل (ان يكون) الكلام (يقدر الحاجة) بحسب اقتضاء المقام (لا يزيد) على اصل المرام والا كان تطويلا (ولا انقص) عن قدر الحاجة والا كان اخلا لا وهذا معنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال (فالخطاب بالخبر) المفيد (امامع) مخاطب (خالي الذهن) عن الفائدة وعن لازمها معا بأن لا يتصور شيئا من الاسناد وطرفيه (فيجرد) الخبر (عن المؤكدات نحو زيد قائم) اذا القيته الى من لا يعرف الحكم ولا الطرفين لانك لو اردت تأكيده لكان لغوا (ويسمى) هذا الخبر (ابتدائيا) لوقوعه في ابتداء الكلام من غير سبق طلب او انكار وانما تجرد عن المؤكدات (لان المحل الخالي) عن كل صورة (يتمكن فيه كل نقش يرد عليه) اشد تمكن كما قال الشاعر ✽ اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى ✽ فصادف قلبي خاليا فتمكنا ✽ يعني لا يتمكن في حالة الخلو بلامؤكد وان اعقبه الانكار في الحالة الثانية لانها غير حالة الخلو (وامامع) مخاطب (متخير) اي الخطاب اما مع مخاطب طالب للحكم متخير فيه ثم بين المتخير بقوله الذي (طرفاه) اي طرفا الاسناد (عنده) اي عند المتخير والا كان خالي الذهن (دون الحكم) والا لم يكن متخييرا (فهو) اي المتخير (بين بين) اي بين النفي وبين اثبات بحيث لا يرجع احدهما على الآخر وقيل اي المتكلم بين التأكيد وعدمه اذ لا يجب التوكيد في صورة التخيير وفيه اشكالان احدهما رجوع ضمير هو الى ما لا ذكر له صريحا مع وجود المحمل الصحيح والآخر ان فهو حينئذ جواب اما فلا بد من العطف

(في قوله)

في قوله (فيؤكد) الخبر حينئذ لزال تحير المخاطب (نحو زيد قائم) باللام المؤكدة (وان
زيدا قائم) بان التحقيق المفيدة للتأكيد (ويسمى) هذا الخبر (طلييا) لكونه
جوابا عن سؤال طالب متحير (وامامع) مخاطب (منكر يحكم) ذلك المخاطب المنكر
(بخلافه) اى بخلاف ما عند المتكلم (فيزداد توكيده بحسب قوة انكاره) لى يعترف
بما عند المتكلم (نحو ان زيدا لقائم) بمؤكد من يبالغ في الانكار (والله ان زيدا لقائم)
بثلاث مؤكدات لمن ينكر ابلغ انكار وانما لم يذكر ما زيد فيه المؤكد الواحد نحو ان
زيدا قائم لرد اصل الانكار لاشترائه مع التحير في زيادة مؤكد واحد وانما يفرق
بان الكلام مع التحير يستحسن فيه ذلك ومع المنكر يستوجه (ويسمى) هذا الخبر
(انكاريا) لانه خبر سبق فيه الانكار من جانب المخاطب وبعضهم سمي مالا مبالغة
فيه انكاريا وما فيه مبالغة او اكثر اصراريا واعلم ان التحير اما ان يتصور النسبة ولم يخطر بباله
شئ من الوقوع او اللوقوع او يتصور شيئا من الوقوع او اللوقوع ويترجع عنده على الآخر
في مجرد خطور احدهما بالبال دون الآخر من غير وصول الى درجة الانكار فالقسم
الاول لا يحسن فيه المؤكد اصلا واما القسم الثاني فيحسن فيه المؤكد لكونه بسبب
رجحان تصور خلاف الحكم يكون في قوة الانكار في ايراد المؤكد لكنه لا يجب فيه
وهذا معنى ما قال الشيخ عبد القاهر انما يستحسن التأكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب
الآخر واراد به ترجيح تصور الوقوع مثلا لا ترجيح الحكم به مع احتمال الجانب
المرجوح كاهو المصطلح فلا يرد ما قيل ٣ من ان الظن في الجانب الآخر يندرج في
الانكار لافي الطلب غاية الامر انه الانكار الضعيف وفي هذا المقام كثير من الاقسام
بقى الآن في زوايا الخفاء قد كشفنا في شرح المفتاح عنها الغطاء * وما يجب التنبيه عليه
ان الاقسام الثلاثة من الخلو والتردد والانكار انما هي بالنسبة الى فائدة الخبر دون
لازمها وذلك لان كلاما من التردد والانكار لا يتصور في لازم الفائدة لعدم امكان انكار
انفكاك الملزوم عن اللازم واما الخلو عنه وان جاز لكنه حينئذ يكون خبرا يقصد
اقتضاه اصالة مثلا يقال انا عالم بهذا فيخرج عن كونه لازم فائدة الخبر الى كونه فائدة
خبر مستقل بحسب اقتضاء الحال حتى لو قصد حينئذ ايراده بطريق كونه لازم
الفائدة يصير مخالفا لمقتضى الحال ومن ادعى جواز ذلك فقد غفل عن تفاوت
المقامين (ويشهد له) اى لكون التأكيد يزداد بحسب الانكار (قول رسل عيسى
عليه السلام) حين ارسلهم الى اهل انطاكية ليدعوهم الى الدين القويم وتلك
الرسالة يحيى وبولس بفتح الباء الموحدة في الصحيح ٧ وشمعون وقيل حبيب التجار
بتن بولس لكن الاصح انه ممن آمن معهم وليس منهم فقالوا (اولا) اى في اول

٣ القائل السيد قدس سره

٧ وانما قلنا في الصحيح اذ يقال
نولس بالنون وفولس بالفاء

مرة (انا اليكم مرسلون) بمؤكد واحد لكونه في اول مراتب الانكار فكذبوا هماغرزهما
الله بثالث وهو شمعون في الاصح ٩ (و) قولهم (ثانياً بولغ في تكذيبهم) بذكر
المنكرين سبب انكارهم حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا بناء على جهلهم القبيح ان
الرسول لا يكون من جنس البشر وبتعقيهم ذلك بما يفيد صريح الانكار من قولهم
وما انزل الرحمن من شيء ومن قولهم ان انتم الا تكذبون ولما بولغ في تكذيبهم في المرة
الثانية بوجوه ثلاثة زادوا في تلك المرة ان واللام المؤكدين وما هو في معنى القسم
حيث قالوا (ربنا يعلم انا اليكم مرسلون) فقله ربنا يعلم اما بمعنى نقسم بعلم الله كما في
شهد الله وعلم الله او يراد بذكره علمه تعالى ثبوت الدعوى اللازم له لما يلزم علمه تعالى
ثبوت معلومه فيكون تأكيداً بطريق الكناية (هذا كله) اي التجريد والتأكيد الطلبي
والانكارى بحسب مراتب الانكار بتخليته عن المؤكدات في الاول وجوبا وبخليته
بمؤكد في الثاني استحساناً بمؤكدات حسب الانكار في الثالث وجوبا (اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر) وهذا اخص من مقتضى الحال اذا لم يقتضِ خلاف الظاهر ولهذا قال
(وقد يعدل) الكلام (عنه) اي عن مقتضى الظاهر الى خلافه (ويسمى اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر) اي اخراجه على خلافه قال السكاكي اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم
البيان يسمى بالتصريح واخراجه على خلافه في علم البيان يسمى بالكناية قال بعض المحققين
في تفسير مراده ان الخبر المجرد عن التأكيد مثلاً يدل على خلو ذهن المخاطب في
عرف البلاء دلالة واضحة فاذا قصد به ذلك كان من قبيل التصريح ومندرجا فيه
وايضاً بين الخلو المذكور وبين عدم الجري على مقتضى العلم ملازمة ادعائية فاذا
اريد بالخبر المجرد ما هو الملزوم الادعائي للخلو اعني ما ذكر من عدم الجري على
مقتضى العلم كان من قبيل الكناية ومندرجا فيها اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها
الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام هذا حاصل كلامه وفيه بحث وهو ان الخواص
من اللوازم العرفية للتراكيب للمعانيها الاصلية مثلاً الخلو ليس من لوازم مضمون الخبر
بل من لوازم تجريد الخبر وكذا الحال فيما عداه فاعتبار الصريح والكناية في ذلك
لا يخلو عن مسامحة ثم انهم ينزلون العالم مثلاً منزلة الخالي ادعاء لانتفاء لازمه العادي
اعني الجري على مقتضى علمه فيور دون ما يكون ملزوم الخلو من الخبر المجرد فيكون
ما يفيد الخبر حينئذ هو الخلو لا ملزوم الخلو ادعاء اعني عدم الجري على مقتضى العلم
وكيف لا والمتكلم في صدد التجاهل عن علمه وعدم الجري على علمه بل في صدد
ادعاء ان المخاطب خالي الذهن عن الحكم وانما ملاحظته عدم الجري على العلم لكونه

٩ وانما قلنا في الاصح
اذ يقال المراد بالثالث بولس
بدل شمعون وقيل حبيب
النجار بدل بولس وقد عرفت
انه ليس منهم

القائل السيد السند قدس
سره

نكتة خطابية لا اعتبار الخلو في المخاطب صيانة لكلامه عن الخطأ ونفسه عن الكذب
 لا لارادة الدلالة عليه ولئن سلم انه يريد الدلالة عليه لكن لانسلم كون الدلالة على عدم
 الجرى على مقتضى العلم اصالة والدلالة على الخلو تبعاله كما هو الحال في الكناية لان
 عدم الجرى على مقتضى العلم نكتة خطابية ومن شأن النكت الخطابية القصد اليها
 تبعاً لا اصالة وايضا عدم الجرى المذكور يدل على ان المخاطب عالم والخبر المجرد يدل
 على خلوه فيكون بين نفس اللازم وبين ما يستلزمه الملزوم تناقضاً وقد تقرر في
 موضعه ان الكناية يقصد بها اللازم تبعاً والملزوم اصالة ومن المعلوم عدم دخول
 المتنافيين تحت القصد عند من له ادنى مسكة فضلاً عن تحلى بحلى البلاغة ثم ان الصريح
 لا بد فيها من استعمال اللفظ في المعنى الاصلى فنخرج الخواص عن كونها صريحة من جهة
 عدم استعمال الالفاظ فيها ومن جهة عدم كونها معاني اصلية وما قيل انها هي الاغراض
 الاصلية في عرف البلغاء ان اراد بذلك كونها معاني اصلية فمنوع اذ لا بد حينئذ من الاستعمال
 اما بالوضع فيكون حقيقة او لعلاقة بينها وبين الموضوع له فيكون مجازاً وليس في الخواص
 الوضع والالفهمها كل احد عالم بالوضع ولم يختص فهمها بالفطرة السليمة اذ يمكن فهم الوضع
 لغير هؤلاء وليست الخواص معاني مجازية للتراكيب ايضاً لاستغناء فهمها عن القرائن
 وان اراد بذلك كونها اغراضاً اصلية بحسب عرف البلغاء من غير استعمال التراكيب
 فيها فسلم لكنه لا يصح حينئذ كونها معنى حقيقياً او مجازياً او صريحاً او كناية للزوم
 الاستعمال في هذه الامور * ثم ان الخواص لما خرجت عن كون التراكيب المفيدة اياها
 صرايح خرجت عن كونها كنايات ايضاً لوجهين احدهما استلزام وجود الكناية
 جواز ارادة الصريح وثانيهما لزوم استعمال اللفظ في ملزوم المعنى الاصلى عند الاكثرين
 ولا اقل من ارادة الدلالة عليها وليس شئ منهما بين التراكيب وبين ملزومات خواصها لما تقرر
 من ان افادة التراكيب الخواص ليست دلالة معتبرة في العلوم حتى يكون حقيقة او مجازاً
 صريحاً او كناية بل هي عندهم افادة وليست بدلالة ومن ههنا عرفت سرمانقل عن علماء
 المعاني ان للبلغاء دلالة رابعة وراء الدلالات الثلاث كما ان العادة طبيعة خامسة وراء الطبايع
 الاربع فالحق في توجيه كلام السكاكي ان يقال ان الصريح يندرج تحت اخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر اذ الظاهر جل الكلام على المعاني الاصلية وان الكناية يندرج تحت
 اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اذ ارادة ملزوم المعنى من اللفظ خلاف الظاهر فيكون
 لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر اوعلى خلافه نوعين احدهما بالنسبة الى الملازمات
 العرفية الخطابية المعتبرة في علم المعاني وثانيهما بالنسبة الى الدلالات الوضعية او العقلية
 المعتبرة في علم البيان فعنى قوله وانه في علم البيان يسمى صريحاً او كناية انه اذا جرى

قائله السيد السند قدس

سره

في علم البيان يسمى مأجراً هو فيه صريحاً او كناية وحاصله ان الكناية يكون قسمين
 من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر لان الاخراج المذكور قد يكون في خلاف الملازمات
 العرفية في المعاني وقد يكون في خلاف الملازمات اللغوية في البيان والجمهور توهموا ان
 معناه ان الاخراج المذكور لا ندراجة تحت الصريح او الكناية يسمى بحسب اصطلاح
 علم البيان صريحاً او كناية ففهموا عكس المراد والله الهادي الى سبيل الرشاد^٩ وتحقيق
 هذا المقام من نواذر الايام ولقد تفردت في هذا البحث من الكتاب وما سبقني بذلك
 احد من اولى الالباب والله ملهم الصواب ومسهل الصعاب^{١٠} ولما ذكر اولاً ان الكلام
 قد يخرج على خلاف مقتضى الظاهر فصله ثانياً بقوله (في مقام العالم بالفائدة) اي بفائدة
 الخبر (ولازمها) اي العالم بلازم فائدة الخبر (مقام الجاهل) بهما (لا اعتبارات خطابية)
 اي اقناعية تفيد ظناً بكونه غير عالم لبرهانية (مرجعها) اي مرجع تلك الاعتبارات
 (التجهيل) اي تجهيل العالم المحيط بالفائدة ولازمها (لوجوه مختلفة) مثل ان لا يعمل
 بعمق علمه او يكون علمه تقليدياً او مستنداً الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امراً
 غريباً او دقيقاً او يظهر منه سؤال او ملابس انكار^{١١} واعلم ان حال المخاطب اربعة عالم
 وخال ومنكر وسائل فأقسام الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر ستة عشر عقلاً حاصلة
 من ضرب الاحوال الاربعة في مثلها الا ان امتناع تنزيل كل من الاربعة منزلة العالم
 لامتناع الافادة للعالم اسقط منها اربعة فبقي اثني عشر ثم ان عدم الفائدة في تنزيل الشيء
 منزلة نفسه اسقط منها ثلاثة والاقسام وان كانت اربعة الا ان تنزيل العالم منزلة نفسه
 سقط في ضمن الاربعة المذكورة فبقي تسعة ثلاثة منها في العالم وهي تنزيله منزلة ماعداء
 من الثلاثة الباقية واثنان منها في الخالي اعني تنزيله منزلة السائل والمنكر لانه لما لم يعتبر
 تنزيله منزلة العالم كما عرفت انحصر في قسمين وان كان القياس ان يكون ثلاثة وكذا
 قسمان منها في السائل اعني تنزيله منزلة الخالي والمنكر وقسمان آخران في المنكر وهما
 تنزيله منزلة الخالي والسائل على قياس ما عرفت^{١٢} ثم ان المصنف قدم تنزيل العالم منزلة
 غير العالم سواء كان خالياً او سائلاً او منكراً لكونه امراً عجبياً واعتباراً لطيفاً واكون
 اخلو ابتداء حال المخاطب ولما كان تنزيل العالم منزلة الجاهل مما يستبعد وقوعه استشهد
 لذلك بكلام رب العزة فالكاف في قوله (كافي قوله تعالى لو كانوا يعلمون) للتنظير لاجل
 الاستشهاد بالتمثيل لايضاح الممثل اعني تنزيل العالم منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه
 مجرداً عن المؤكدات كما توهم^{١٣} اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب بل لغيرهم مع كون
 تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة غير العالم في حق اهل الكتاب دون غيرهم فهم
 ليسوا مخاطبين بهذا الكلام بل هم المحكى عنهم فتدبر. وذلك لان الله تعالى نفى العلم

٩ وقيل معناه ان ايراد الكلام
 في مقام لا يناسبه ظاهراً
 كناية عن انك نزات هذا
 المقام منزلة المقام الذي
 يطابقه ذلك الكلام بظاهره
 لان هذا التنزيل يستلزم
 ذلك الايراد وقد انتقل
 من اللازم الى الملزوم ورد
 بأن ذلك انتقال من نفس
 اللازم الى الملزوم ولا بد
 في الكناية بحسب اصطلاحهم
 من استعمال لفظ دال على
 اللازم في ملزومه واما ما قيل
 المراد من تسميته بالكناية
 مشابهته اياها بطله صريح
 عبارة الكتاب وقد عرفت
 تحقيق المقام بحيث لا تلتفت
 الى ما يخالفه من الكلام وبالله
 التوفيق والاعلام

٣ المتوهم صاحب ايضاح
 هـ

ههنا (حيث لم يعملوا به) اى يعلمهم ولم يسلكوا سننه (بعد قوله تعالى) فى صدر الآية (ولقد علموا) لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون وذلك لان الله تعالى اثبت فى صدر الآية لاهل الكتاب العلم بأن من اشترى كتاب السحر والسعوذة اى اختاره على كتاب الله تعالى ليس له فى الآخرة من خلاق اى نصيب من الثواب مع انه اثبت العلم لهم (مؤكداً باللام التسمية) ثم نفى الله سبحانه وتعالى عنهم العلم بقوله لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له وذلك لان لو لا انتفاء الشئ^{*} لانتفاء غيره فتقدير الكلام انهم لو كانوا يعلمون لما فعلوا الاشتراء اى لم يكونوا يعلمون ذلك ولما اثبت جواز تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل مطلقاً ليثبت خصوصية تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل والقضاء ما يناسبه من الكلام اليه بالطريق الاولى اراد ان يثبت جواز توارد النفي والاثبات على شئ واحد مطلقاً باعتبارين ليثبت خصوصية العلم بالطريق الاولى فقال (ونظيره) اى نظير قوله تعالى ولقد علموا فيما ذكر من جواز توارد النفي والاثبات على شئ واحد باعتبارين قوله تعالى (وما رميت اذ رميت) ولكن الله رمى اى مارميت حقيقة اذ رميت صورة وقيل مارميت تأثيراً اذ رميت كسبا لكنه غير مناسب لسياق الآية لان الآية لتمييز هذا الفعل عما عداه باستناده الى الله تعالى وما ذكره جار في جميع الافعال ولما كان اثر هذا الفعل خارجاً عن طوق البشر ميّزه عن سائر الافعال باستناده الى ذاته المقدسة حقيقة مع انه يصح اسناد سائر الافعال الى الظاهر حقيقة ٩ روى ان النبي عليه السلام لما رأى قريشاً اخذ قبضة من حصباء الوادى فرمى بها في وجوه المشركين فقال شامت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهمزوا وكذا نظير ولقد علموا فيما ذكر قوله تعالى (وان نكثوا) اى ان نقضوا (ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا اعداء الكفر انهم لا ايمان لهم) والله تعالى اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نقضهم الايمان عليها ثم نفى عنهم الايمان مؤكداً بان حيث قال انهم لا ايمان لهم وهذا ليس نفى الايمان عنهم حقيقة لكن ليناقض آخر كلامه اوله بل من حيث انهم لم يراعوها ولم يفوا بها قوله (وقديلقى) عطف على قوله فيقام اى يلقى (الخبر الى المنكر) للحكم (مجرداً) عن المؤكدات التى يجب ايرادها اذا كان المخاطب منكراً (تنزيلاً) اى للمنكر (منزلة من لا ينكر) اى الخالى (اذا كان معه) اى مع المنكر (ما) اى شئ من الدلائل (اذا تأمله) اى تأمل المنكر به (ارتدع) وامتنع عن الانكار (تقول للكافر) المنكر للاسلام (الاسلام حق) بدون المؤكد (لوضوح دلائله) اى دلائل الاسلام فانها بحيث لو تأملها المنكر ارتدع عن الانكار فيبقى خالى الذهن فيجرد الخبر عن المؤكد ويجوز ان لا يبقى خالى الذهن بل سائلاً عن الخبر نظراً الى دلائل الاسلام فيجرد عن المؤكد لذلك الا انه لما كان التأكيد

٩ روى انه عليه السلام لما طلعت قريش قال هذه قريش قد جاء بخيلاً بها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اسألك ما وعدتني فأثابه جبريل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فقال النبي عليه السلام لعللى رضى الله عنه لما التقى الجمعان اعطى قبضة من الحصباء فرمى بها في وجوههم وقال شامت الوجوه فلم يبق كافر الا شغل بعينه فانهمزوا

٧ ومن جعله مثالا آخر لما نحن فيه فقد اخطأ اذ لا بد فيه من القاء الخبر الى المخاطب المنكر وجعله كغير المنكر ولا شك ان ليس ههنا خطاب للمكرين المرتابين ٨ ٩ قال بعض من الشراح معناه ان المتكلم يظن تارة ان غير السائل فهم من ذلك الكلام المقدم حكم الخبر ويظن اخرى انه ما فهم منه فيصير غير السائل ﴿ ٣٤ ﴾ بمنزلة السائل وليس المراد ان

الملوح يجعل المخاطب طالبا للحكم مترددا فيه حتى يكون ايراد المؤكد حينئذ من باب اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلا يكون حينئذ ايراد المؤكد بالنظر الى كون المخاطب طالبا بل بالنظر الى الملوح الذي من شأنه ان يصير المخاطب بسببه طالبا هذا كلامه اقول هذا وهم لان المتكلم اذا كان مترددا في حال المخاطب ولم يترجم عنده واحد من الحالين يكون كلامه غير مطابق لمقتضى الحال على انه انما يلزم كون الكلام على مقتضى الظاهر ان لو كان المخاطب مترددا حقيقة وليس كذلك اذ المخاطب فيما نحن فيه خالي الذهن حقيقة وانما اعتبر مترددا بالنظر الى الملوح بذلك على ذلك قول المصنف مظنة التردد حيث لم يقل لانه يجعل النفس اليقظي مترددا فتدبر ٨

والتجريد جائزين في السائل وتعين التجريد في الخالي تعين الحمل على المتعين وايضا لما ترجح جانب التأكيذ في السائل بحسب الاستحسان وتعين جانب التجريد في الخالي وجوبا تعين حل الخبر المجرد على المتعين وجوبا لا على المرجوح بحسب الاستحسان وهذا هو الباعث لعدم ذكر السائل في الاقسام الباقية لانه اشتراك مع الخالي في جواز التجريد ومع المنكر في استحسان التأكيذ فلم يقع التمايز بينه وبين الخالي والمنكر الا بحسب القرائن فلذلك لم يتعرض له فلا تغفل عن هذه النكتة (ومثله لا ريب فيه) لما كان جعل المنكر كغير المنكر يتضمن امراً غريباً هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور قالة استشهد لذلك ٧ بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك في القرآن اي في حقيقته وكونه من عند الله والحال انه لم من شق مراتب فيه لكن لما كان معهم من الدلائل المزيلة للريب جعل وجود الرب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين (و) قد يلقى الخبر (الى غير السائل) اي الى الخالي وعبر عنه بغير السائل تنبيها على ان تنزيله انما هو منزلة السائل لا غير بقرينة التقابل ولم يرد بغير السائل المنكر مع عموم التعبير لما عرفت في عكسه اعني تنزيل المنكر منزلة السائل ثم ان الخبر انما يلقى الى الخالي (مؤكدا اذا قدم اليه) اي الى غير السائل قبل ذكر الخبر (ما) اي شيء (يلوح) ويشير (به) اي بالخبر (لانه) اي تقدم الملوح (للنفس اليقظي) اي العارية عن نوم الغفلة بالهيا لادراك اللطائف (مظنة التردد) في حكم الخبر ومثنة الطلب له كما (قال تعالى ولا تخاطبني) ٩ اي لا تدعني يانوح (في) استدفاع العذاب عن (الذين ظلموا) ولما نفي المخاطبين عما ذكر كان مظنة ٧ ان يتردد السامع بأنه هل يصيبهم بأس بل بأنه هل هم مغرورون بملاحظة ما تقدم من قوله واصنع الفلك فأورد الخبر مؤكدا بأن فقال (انهم مغرورون) اي محكوم عليهم بالاغراق (وكذا) قد يلقى الخبر (الى غير المنكر) اي الى الخالي مؤكدا تنزيلا له منزلة المنكر وذلك (عند) ظهور (شيء) من محال الانكار عليه اي من علاماته واماراته وانما حملنا غير المنكر الى الخالي فقط وان كان شاملا له وللسائل ايضا لما عرفت الحال بينه وبين المنكر من الاشتباه (قال الشاعر) وهو جل بن نضلة (جاء شقيق عارضا رحمه * ان بنى عمك فيهم رماح) وشقيق اسم رجل وجعل الرمح عارضا وضعه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ ووضع السيف على

٧ قيل انهي المذكور وتعليقه بظلمهم يعين الاغراق فيكون المخاطب مترددا لا بمنزلة واجب بأن الكلام المذكور (فخذه) يحتمل ان يحمل على مجرد التهديد حينئذ لا يكون مترددا بل بمنزلة اقول كما انه يحتمل ان يحمل على التهديد يحتمل ان يحمل على الاغراق فلا يثبت شيء من الطرفين والحق ما ذكرناه من ان المخاطب خالي الذهن في الواقع وانما يجعله المتكلم مترددا بالنظر الى ما قدمه من الملوح الذي من شأنه ان لا يفعل عنه النفس المتيقظ وان غفل عنه المخاطب ٨

فخذيده عرضاً وضع من لا يخاف من عدو عادة فلما كان هذا اشارة ان يعتقدان لاربح فيهم بل كلهم عزل لاسلاح معهم نزله منزلة المنكر فالتقى الخبر اليه مؤكداً (ومن ههنا) اي من تفاوتت اخراج الجمل الخبرية من الابتدائية والطلبية والانكارية بالنسبة الى المخاطبين (مع ماسياتيك) من بيان احكام الفصل والوصل والعطف بالفاء وغيرها (تعرف تفاوتت اعبد ربك ان العباد) حقه بزيادة ان (او) اعبد ربك (العبادة) حقه بترك ان مع الفصل عما تقدم (او) اعبد ربك (فالعباد حقه) بترك ان مع العطف بالفاء اي تعرف تفاوتت هذه الجمل (بحسب المقام) اذ الجملة الاولى في جواب من سأل حين سمع اعبد ربك هل للرب عبادة فقيل ان العباد حقه بترك يؤكد والثانية في جواب خالي الدهن فذلك ترك ان لكن فصل للاستيناف لوقوعه في جواب سؤال ناش عن قولك اعبد ربك ولما لم يكن السؤال محققاً ترك المؤكد او لكون التأكيد في السؤال استحساناً ترك المؤكد عملاً بالجواز واما العطف بالفاء للاشعار بتعليل الاولى بالثانية هذا حال الجمل بالنسبة الى المخاطب والفصل والوصل واما حالها بحسب المقام فهو ان المخاطب ان كان منكراً لاستحقاق العبادة او متردداً فيه مع اشارة الانكار او خالي الدهن مع تلك الاشارة ايضاً كان قولك ان العباد حقه جيداً في الغاية ثم الجملة الثالثة لاشتمالها على الفاء الدالة على السببية المفيدة للتحقيق في الجملة واما الجملة الثانية فردية جداً لعدم مصادقها لما يليق به من المقام وان كان سائلاً او خالياً بمنزلة لتقدم الملوح او منكراً بمنزلة ايضاً لوجود ما يقطع الانكار فالجملة الثالثة احسن لوجود المؤكد في الجملة المناسبة لكون التأكيد استحساناً والجملة الاولى حسن لاستحسان المؤكد والثانية فردية لخاوها عن المؤكد وكون الخلو عن المؤكد في الخالي غير مستحسن وان جاز وان كان المخاطب خالياً محضاً او متردداً بمنزلة الخالي لعدم ما يشعر بالسؤال او منكراً بمنزلة ايضاً لوجود ما يقطع الانكار كانت احوال الجمل على عكس احوالها عند كون المخاطب منكراً محضاً او ما في حكمه حيث يكون الثانية جيداً في الغاية خلوها عن المؤكد والثالثة دونها لوجود المؤكد لافي الغاية ولكونها قريبة من الابتدائي والاولى قبحة لوجود المؤكد التام (و) كذا ان احطت بما ذكرناه (تقف على اعتبارات النفي) لان من اتقن اعتبارات الاثبات على التمام كان اعتبارات النفي عنده على طرف التمام وقد ضمن المصنف كلامه هذا سوق الاعتذار بأن التعرض لحوال النفي ٧ ربما يكون في حكم التكرار (و) كذا تقف (على سبب نزول القرآن على هذه المناهج) اي الطرق المذكورة من اعتبارات الاسناد الخبري وتفاوتت العبارات بتفاوت المقامات واخراج الكلام تارة على مقتضى الظاهر واخرى على خلافه الى غير ذلك من الاعتبارات اللطيفة والخواص الشريفة بحيث ان اتقنتها تقف على خبايا في الزوايا من الخواص والمزايا والفن

٧ ربما يفضى الى التكرار
(نسخه)

ه وانما كرر لفظة في في وفي التعريف اشعاراً بأنه نوع آخر وكذا في (٣٦) وفي التوابع ٧ فان قلت تقدم عدم

الحادث في عدم الاصل مسلم
واما في عدم اللاحق فلا
وكون تقدم المسند هو عدم
الاصلي وان سلم لكن لا نسلم
ذلك في المسند اليه وذلك
لكونه عمدة عظمى في الكلام
يصير كأنه أتى به ثم حذف
حتى قال بعضهم اختاروا
الحذف في المسند اليه والترك
في المسند لان المسند اليه
لكونه عمدة لا يمكن تركه بل
يصير مذكوراً ثم حذف
بخلاف المسند حيث يمكن
تركه قلت عدم المسند اليه
ليس ايضاً اعدماً اصلياً
وما ذكره من كونه عدماً
لاحقاً صراً اعتباري بالنظر
الى كونه عمدة لا امر حقيقي
واما ايرادهم الحذف فيه
للأشعار الى ما ذكر في كفي فيه
الاعتبار المذكور لكونه
نكتة خطابية ومنهم من
جعل اختيار الحذف
في المسند اليه والترك في المسند
لمجرد التفنن بناء على استعمال
الترك في المسند اليه ايضاً
فغير جيد اذ النكتة المرجحة
اولى من نكتة التفنن اذ لا يلزم
في النكت الخطابة الاطراد
لكونها عللاً مرجحة
لاموجة ٧

الثاني من القنون الاربعة من علم المعاني (في) احوال (المسند والمسند اليه) وقد
عرفت الباعث لجمعهما في فن واحد * واعلم ان مسائل علم المعاني كما عرفت هي معرفة كيفية
توفية مقامات الكلام حقها من الخواص وقد يعبر عنها بمصادفة الكلام لما يليق به من المقام
والمآل واحد فالواجب على ارباب هذا الفن بيان خواص المسند والمسند اليه وغيرهما
وبيان ما يقتضي كلام من تلك الخواص من عدة من الاحوال كما تسمع من قول السكاكي
واما الحالة المقتضية لكذا وكذا مثلاً الحذف من جملة الاعتبارات وما يقتضيه من المقام
اما ضيق المقام والاحتراز عن العبث الى غير ذلك وعلى هذا جميع المسائل يعرفه من استأنس
بمصاحبة الكتاب وملاً من مسأله الوطاب ثم ان المصنف جعل احوال المسند اليه على
ثلاثة انواع لانها اما ان تلحقها من حيث وجودهما وعدمهما او من حيث ما يعرض
ذاتهما لذاتهما او لا امر خارج عن ذاتهما اشار الى النوع الاول بقوله (والكلام في الحذف
والاثبات) والى النوع الثاني بقوله (و) الكلام ه (في التعريف بأنواعه والتكثير)
وانواع التعريف خمسة المضمرو العلم والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبعضهم
عد المضاف الى احده هذه الامور بالشرائط المعبرة في النحو قسمها سادساً وبعضهم لم يعدوه
قسماً مستقلاً بل راجعاً الى ما ضيف هو اليه والحق انه قسم مستقل لكونه من جملة طرق
التعريف (و) النوع الثالث الكلام (في التوابع) الخمسة التي هي التأكيد والصفة والبدل
وعطف البيان والعطف بالحرف * وانما قدم النوع الاول لما ان الحذف لما كان خلاف
الاصل يقتضي نكتة قوية واعتناء بشانه وعقبه بالاثبات المقابل له واما تقديم الحذف
على الاثبات فلان الاثبات عبارة عن الوجود اللفظي الحادث وعدم الحادث مقدم
عليه ٧ ولا ينافيه ما اشتهر من تقديم معرفة الملكات على اعدامها لان ذلك باعتبار المفهوم
وما نحن فيه باعتبار الذوات ثم قدم النوع الثاني على الثالث لانها من الاحوال الثابتة
بالوضع والثالث باعتبار التوابع فبالذات مقدم على ما بالغير * (النوع الاول) من الفن الثاني
(في الحذف والاثبات) والمراد بالحذف عدم الذكر والتعليل في الحقيقة لارادتك
عدم الذكر فلا يرد ان عدم كيف يكون مطلقاً * واعلم ان المعاني كما مر مراراً هي معرفة
كيفية تطبيق الكلام على الخواص التي تقتضيها الحان فلا بد من ذكر كل خاصة وعد
ما يقتضيها من المقامات وذلك لان كل خاصة لها مقامات كثيرة تقتضيها فوظيفة ارباب
المعاني عد الحالات المقتضية لكل خاصة خاصة مع ان تلك الحالات لا تقف عند حد بل
لا تكاد تنتهي ولهذا يشيرون بعد تفصيلهم الاحوال الى ما يشعر بكثرتها بقولهم الى غير
ذلك من الاحوال او قولهم واما لا غراض أخرى والعجب ان المصنف قد اخل بهذه الاشارة
٣ ولا بد منها * ثم اعلم ان الحالات المقتضية هي العلل لا يراد كل تركيب على وجه مخصوص

(من)

٣ بل حصرها في عدد مثل اثني عشر وغيره ٧

من الخواص المناسبة لها وتلك العلة اما صحيحة ومجوزة لمطلوباتها وهذه هي وظيفة علماء النحو الباحثين عن مصححات التراكيب واما مرجحة لها فالراجح بحسب المقام لما كانت واجبة عند البلغاء يسمونها عللاً موجبة فوظيفة ارباب المعاني هي التعرض لهذه العلة نعم قد يتعرضون في اثنائها للعلل الصحيحة ايضاً اما لتعميم الفائدة اولئهم اخلال ارباب النحويين وقد يتركون في بعض منها اعتماداً على ما عرف في النحو وتحريزاً عن خلط مسائل العلوم بلا ضرورة داعية اليه ثم اعلم ان العلة المرجحة على قسمين احدهما العلة الحاملة ويسمى الباعثة وهي التي يرجح التركيب المخصوص فقط وثانيهما العلة الغائية وهي التي يكون الغرض من التركيب حصولها والقسم الاول نفسه مرجح واكثر ما يستعملونه باذاهي هذا القسم والقسم الثاني انما يكون مرجحاً بعد اقتضاء المقام ذلك الغرض ولذلك تراهم يقولون والمقام مقام كذا في بعض المواضع وان تركوا في البعض لظهوره واكثر ما يستعملونه باللام او بما ينبي عن التعليل والباعث على ذلك ان العلة انما تكون حاملة للمتكلم على شيء اذا تعين ذلك الكلام فحينئذ يلزم اقتضاء المقام ذلك فيستغنى عن التصريح بذلك بخلاف القسم الثاني لان كون الشيء غرضاً انما يمكن اذا لم يتعين ذلك الاحتمال فلذلك وجب التعرض لاقتضاء المقام وما تسمعهم من اطلاق العلة الموجبة فانما هو على القسم الاول لكن ليس بمعنى عدم صحة مقابله مطلقاً حتى يكون خارجاً عن نظر الفن بل بمعنى عدم صحة مقابله في هذا المقام فيكون معتبراً في علم المعاني وانما يسمون القسم الثاني مرجحاً لانه غير واجب بحسب المقام فقط بل بحسب المقام وبحسب الغرض معاً فيطلقون الموجب على الاول والمرجح على الثاني مع ان كلاهما مرجح بحسب اصل الكلام وموجب بحسب المقام فرقا بينهما بأن في الثاني يجب انضمام الغرض دون الاول هذه فائدة جلية فاحفظها (فالحدف) اي ارادة عدم ذكر اللفظ (انما يجوز لقرينة حاله) كقول المستهل الهلال والله يحدف المسند اليه اي هذا الهلال وكقولك خرجت فاذا زيد يحدف المسند اي موجود (او مقالية) كقوله تعالى يسبحه فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبحه رجال فقوله تعالى يسبح قرينة مقالية بحدف المسند اعني قوله يسبحه وهذه هي العلة الصحيحة للحدف والحدف على اربعة انواع اما في المسند اليه وحده او في المسند وحده او في كليهما معا او في المتعلقات ولما كان ٧ حذف المسند والمسند اليه معاً من قبيل الايجاز ذكر ثلاثة انواع وجعل الرابع حذف الفعل فقال (ويجئ) اي الحدف بسبب القرائن (في المسند) وحده (والمسند اليه) وحده (وفي الفعل) ٩ وانما خصه بالذ كرمع اندراجه في حذف المسند لتخصه بخواص واحكام لا توجد في سائر المسندات (و) كذا في (المفعول) اي المفعول به لانه المتبادر عند الاطلاق (وسائر المتعلقات)

٧ وما قيل لم يتعرض
لحذفهما غير صحيح كما لا يخفى

✽

٩ قيل كأنه اراد بالمسند
ما يكون جزءاً من الجملة
الاسمية حيث جعل حدف
الفعل قسيمه ولا يخفى ما فيه
من التكلف فالحق ما ذكرناه

✽

والقائل في هاتى القولتين
شارح الكتاب سعد الدين
الحلال (مصححه)

كغير المفعول به من المفاعيل وكذا المحقق بالمفعول من الحال والتمييز وكذا الشرط (سوى
 الفاعل) ٣ من بين المتعلقات فانه لا يجوز حذفه اصلاً مستقلاً اذ الكلام في حذفه
 مستقلاً فلا يرد حذفه بتبعية الفعل وهذا بخلاف فاعل المصدر فانه يجوز حذفه لان
 المصدر موضوع للحدث وحده بخلاف الفعل (اذ الفعل) وضع (للاسناد المحصل)
 اى المعين (وهو) اى الاسناد (نسبة) للحدث الى الذات (لا تحصل) تلك النسبة
 (الا بذكر) الذات الذى هو (المسند اليه) اذ النسبة لا تحصل ولا تتعين الا بتعين
 المنسوب اليه وقد يعلل بأن يقال اذ النسبة لا تتحقق بدون المنتسبين لكنه فاسد والا لما جاز
 حذف المسند اليه مطلقاً بل المسند ايضاً واعتراض على كون الفاعل امراً محصلاً بأنه
 ان اراد كونه محصلاً عند السامع فلا نسلم لزومه وان اراد كونه محصلاً عند المتكلم فسلم لكن
 لا ينافيه الحذف ونقض ايضاً بالمبنى للمفعول لانه فعل مع انه لم يوضع للاسناد الى محصل
 اللهم الا ان يخصوا الفعل بالمبنى للفاعل وبالمبتدأ ايضاً فان الخبر يوضع للاسناد المحصل ايضاً
 فيلزم عدم جواز حذف المبتدأ وانه باطل واجيب عن الاخير بأن الخبر المشتق موضوع
 للاسناد الى فاعله لا الى المبتدأ وغير المشتق لم يوضع للاسناد المحصل هذا ما ذكره * واعلم
 ان تحقيق المقام يقتضى تمهيد مقدمة تنفعك ههنا وفي مواضع كثيرة وهى ان الاشياء اما من
 قيل الذوات المستقلة الخارجية او الذهنية او من قيل المعانى المحتاجة اليها في قيامها بها
 ويسمى حدثاً باعتبار صدورها عن فاعلها وكل من تلك الذوات والمعانى اما ان يؤخذ باعتبار
 التحقيق الخارجى او التحقيق الذهنى فاللفظ الموضوع للذوات الشخصية الخارجية يسمى
 علماً والموضوع لها من حيث هى هى بدون اعتبار الشخص يسمى اسم جنس والموضوع
 للحدث الذهنى يسمى مصدراً وللحدث الخارجى بأن يعتبر نسبه الى الذات يسمى فعلاً
 فحينئذ يعتبر معه المقارنة للزمان لكون الحدث باعتبار نسبه الى الذات بمعنى الحدوث
 المستلزم للزمان ثم ان الذات المنسوب اليها اما الفاعل او القابل للفعل فيسمى الذات فاعلاً
 ٦ والفعل مبنياً له او ذات يقع عليه الفعل ويسمى الذات المفعول والفعل مبنياً له والموضوع
 للحدث مع الذات بأن يكون الحدث بمعنى الثبوت فحينئذ يستغنى عن اعتبار مقارنة
 الزمان يسمى صفات كالمشتقات وغيرها هذا * ثم ان النحويين اصطالحوا على تسمية اللفظ
 الدال على الامر المستقل بالاسم سواء كان من الذوات كالعلم او من الحدث من حيث
 هو من غير اعتبار الحدوث والثبوت كالمصدر او من مجموع الحدث والذات كالصفات
 وعلى تسمية اللفظ الدال على الامر الغير المستقل اعنى الحدث القائم بالغير بالفعل سواء كان
 بطريق الاخبار كالماضى والمضارع او بطريق الانشاء كالامر والنهى وغيرها ثم انهم

٣ والفرق بين فاعل المصدر
 وفاعل الفعل ان المصدر
 وضع لماهية الحدث مطلقاً لا
 باعتبار وجوده فى الخارج
 فلا يطلب باعتبار وضعه
 فاعلاً بل طلبه على خلاف
 الفعل فانه وضع للحدث
 الموجود فى الازمنة الثلاثة
 ولما اقتضى هذا فاعلاً يقوم
 به ذلك الحدث الموجود
 دخل الفاعل فى الفعل
 بحسب الوضع فلا بد
 من ذكره الا يفوت غرض
 الواضع هذا ما ذكره بعض
 الفضلاء وهذا معنى لطيف

✽

٦ كونه الفاعل فى الافعال
 الاختيارية والقابل
 فى الامور الغير الاختيارية
 كقولك مات زيد وغير ذلك

✽

اعتبروا نسبة الحدث والذات معالى الغير من الزمان والمكان والاضافات وغير ذلك
 ووضعوا بازائها الالفاظ وسموها حروفا فهي موضوعة وضعاً عامالكل نسبة مخصوصة
 قائمة بالتنسبين ولما كانت خصوصية النسبة بخصوصية الطرفين لزم ان لا يتحقق مدلول
 الحرف الا يتحقق الطرفين فلذلك عرفوه بأنه ما دل على معنى في غيره اى على نسبة لا تتعين
 ولا تحصل الابتغينه * ثم اعلم ان الاسناد يقتضى طرفين المسند اليه ولا بد ان يكون من
 الذوات المستقلة او ما في حكمه فلذلك كان ذلك من خواص الاسم او ما في حكمه والمسند
 ولا بد وان يكون من قبيل الحدث القائم بالغير كاسناد الفعل او ما في حكمه كاسناد غير
 المشتقات كقولك زيد غلام واما الحرف فلما لم يكن له حظ من الذات والحدث ولم يكن
 في حكم شئ منهما اصلاً لم يكن له حظ من الاسناد اصلاً اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم
 ان نسبة الفعل الى الفاعل عقلية حقيقية لا تختلف عنه لا في المتعدي ولا في اللازم ونسبته
 الى المفعول عقلية اعتبارية نشأت من قطع النظر عن نسبته الى الفاعل ثم اعتبار النسبة الى
 المفعول امكانه ولذلك يقتضيها حقيقة الفعل والال لم يختلف عنها مع انها قد تختلف كافي
 الفعل اللازم ولا يخفى ان خصوصية الفعل لا تنفك عن خصوصية الفاعل فاذا وضع
 الفعل لاسناد الحدث المعين الى الذات لا بد وان تتعين الذات في الواقع والا لم تتعين
 النسبة فلم تتعين مدلول الفعل فحينئذ لا بد في الاخبار عن الفعل من ذكر ما يتحقق به
 مدلول الفعل اعني خصوصية الفاعل اما بطريق الاظهار او بطريق الاضمار اذ حذفه
 يفضى الى بطلان الافادة لمدلول الفعل وذلك لان الفعل لا ينفك عن ملاحظة فاعل ماله
 والذي يفيد المتكلم للسامع ليس الا خصوصية الفاعل وايضا حذفه يفضى الى عدم
 كون الجملة الفعلية خبراً اذ كون شئ ما فاعلاً لفعل مخصوص لا يحتمل الكذب اصلاً فان قولك
 فاعل ما ضرب صادق قطعاً ولا بد في الخبر من احتمال الصدق والكذب فظهر ان الفاعل
 كما يكون متحصلاً عند المتكلم لا بد وان يكون متحصلاً عند السامع فاندفع النقض الاول
 واما النقض بالمبنى للمفعول فمدفوع بأنه اذا اخذ الفعل مبنياً له يصير بمنزلة الفاعل في توقف
 تحقق الفعل المأخوذ بهذا الاعتبار على تحققه وان لم يتوقف عليه قبل هذا الاعتبار واما
 الجواب عن النقض بالمبتدأ فكما ذكره المعترض نفسه في آخر كلامه ولعمري لقد أدى
 الكلام في هذا المقام الى الاسهاب لكن العذر واضح عند اولى الالباب عند تأمل الفائدة
 التي ذكرناها في هذا الباب والله اعلم بالصواب (ثم انه) اى الحذف مطلقاً في المسند
 اليه والمسند اعني من الفعل والفاعل وغيرهما وكذا في المفاعيل ولحققتها الا انه لم يذكر
 المفاعيل في قوله الفن الثاني في المسند والمسند اليه اكتفاء بالاهم (يترجم) على الاثبات
 (بوجوه) فهذه اشارة الى العلل الموجبة (الاول ضيق المقام) ٣ عن اطالة الكلام

٣ قيل كل من الضيق والمقام
 حقيقة في الاجسام فاستعير
 لخال توجب الاختصار

٩ قيل في المصراع الثاني اطناب ووجهه ان السائل لما لم يرفه من العلة ٤٠ كانه سأل ثانياً فاطناب اظهار الشكوى أو انه لما وجز

اولا خوف ملال المحبوب
فلما سأل عن سبب العلة علم
ان لا ملالة فيه فاطناب كما هو
مقصوده مع المحبوب كذا
قيل
٧ وانما قلنا ظاهر الان
المسند اليه مثلاً عمدة
في الكلام فلا يكون ذكره
عبثاً في الحقيقة بل بالنظر
الى الظاهر اى القرينة
المغنية عنه وقيل اولانه
قد يحصل معها فائدة خفية
كالتنبيه على غباوة السامع
والاستلذاذ وغيرهما قول
فيه نظر اذ المراد بالعبث
ههنا هو الغنية عن ذكره
لدلالة القرينة على المسند
اليه لا عدم الخلو عن الفائدة
حتى يتنى كونه عبثاً باشتماله
على فائدة التنبيه على غباوة
السامع والاستلذاذ واما لهما
على انه ان اراد بالقرينة التى
يحصل معها الفائدة القرينة
المجوزة وذلك لا يفيد فائدة
اصلاً وان اراد القرينة
المرجحة فذلك لا يجمع مع
مرجح الحذف وان اراد
اعتبارها بديل قرينة الحذف
فذلك لا يجعل ذكره عبثاً
لاحقيقة ولا ظاهراً على ان
القرينة اذا كانت مرجحة

وله اسباب كثيرة اما اختلال الوزن او سامة المتكلم كما في قوله * قال لى كيف انت قلت
غليل * سهر دأثم وحزن طويل ٩ اذ الظاهر ان يقول انا غليل او خوف ملال السامع
كقول الوزير ما الامر عند حضور السلطان مكان ما امير المؤمنين او فوت الفرصة كقوله
الصيد غزال (والثاني) من العلل الموجبة للحذف (الاحتراز عن العبث) ظاهراً ٧
نظراً الى وجود القرينة والافالذ كر اصل في الكل (نحو) قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال) على قراءة المبني للمفعول اذ تقدير الكلام يسبحه رجال فلو ذكر المسند
اعنى يسبحه لكان عبثاً لكونه معلوماً من اول الكلام اعنى السؤال المقدر وهذا مثال
لحذف المسند الذى هو الفعل (وفيه) اى في المثال المذكور على قراءة يسبح على المبني
للمفعول (مع ذلك) اى مع الاحتراز المذكور (تكثير الفائدة) بخلاف ما اذا قرئ على
المبني للفاعل اذ الكلام حينئذ يكون جملة واحدة تتضمن فائدة واحدة بخلاف القراءة
المذكورة ولا شبهة انه متى كان اجمع للفوائد كان ابلغ وتلك الفوائد (بنياته) اى نيابة
الكلام المذكور (عن ثلاث جل) احديها يسبحه وثانيها السؤال المقدر اعنى جملة
من يسبحه وثالثها الجواب اعنى جملة يسبح رجال (و) كذا (يكون يسبحه ورجال
مقصودين) في الذ كر غير مستغنى عنهما حيث يكون له ورجال فاعلين بخلافه اذا كان
الفعل مبني للفاعل فان لفظة له حينئذ يكون مفعولاً والمفعول فضلة لكن لا بمعنى انه ليس
مقصوداً من الكلام اصلاً بل بمعنى تمام اصل الكلام بدونه ولا يخفى ان الكلام اذا خلى
عن الفضلة صار كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه (و) كذا (بذكر الشئ مجملاً)
في قوله تعالى يسبح (ثم) ذكره (مفصلاً) في قوله تعالى رجال اى يسبح رجال (وهو)
اى ذكر الشئ مجملاً ثم مفصلاً (اوقع في النفس) من ذكره مفصلاً في مرة واحدة
على تقدير كونه على صيغة المبني للفاعل وايضاً ان الاسناد الاجالى لما وقع في موضعين
اعنى في يسبحه وفي من يسبحه لاجرم افاد تكرير الاسناد فكان آكد كما كان ابلغ * وذكر
السكاكى ههنا فائدة اخرى وهى ان الكلام لم يكن اوله مطمعاً في ذكر الفاعل فاذا ذكر
كان كغنية من حيث لا يحتسب بخلاف المبني للفاعل فان اوله مطمع في ذكر الفاعل قيل
انما لم يذكر المصنف هذه الفائدة لكونها تعارض بقولهم المحصول بعد الطلب اعز من
المنساق بلا تعب ودفع هذه المعارضة ٦ بأن المرزوق من حيث لا يحتسب الذوميل
النفس اليه اكثر من الاعز ولا يخفى ان اللذة ادخل في باب البلاغة من الاعز ولها
في فن البلاغة مزيد قبول لا يرجح في غيرها كما يشهد بذلك الذوق على طاعة من الطبع على

لا يكون خفية فلا يصح قول القائل قد يحصل معها فائدة خفية ٦ الدافع الفاضل الشريف قدس سره ٦ (ان)

٣ وأما قلنا مزيد شوق بزيادة قيد مزيد كما تركه البعض بناء على أن مجرد التقديم من غير طول يقتضى نفس الشوق كما قرر في موضعه ٤٥ ٩ قال بعض الشراح وفي هذه الآية فوائد أخر وهي أنه يجوز أن يستند بسج إلى أحد الظروف الثلاثة أعني له وفيها وبالعدو (٤١) مع اعتبار كون الجار زائدا أو غير زائد واعتبار الاسناد

الحقيقى والمجازى واعتبار التقديم والتأخير فيما قدم وأخر مثلا إذا استند بسج إلى الأول ويجعل اللام زائدة كان الاسناد حقيقيا ويكون جزءا من الكلام ومقدما للاهتمام بما هو غير فضلة وقدم ظرف المكان على ظرف الزمان لشدة الاهتمام بإثبات تلك البيوت التي رفعت لذكر الله تعالى وتسبيحه فيها وإذا استند إلى أحد الباقيين ويكون الجار زائدا يكون الاسناد مجازيا وذلك لشدة عناية المسبحين بالعكوف في بيوت الله وملازمتهم إياها للتسبيح فيها جعلت البيوت كأنها مسجدة وكذلك إذا كانت أوقاتهم مستغرقة بالتسبيح جعلت كأنها مسجدة وأما قدم الظرف الأول على هذين الوجهين للاختصاص كأنه قيل يسبح أوقاته تعالى أو بيوته تعالى لوجهه الكريم لا لشيء آخر وهذه الفوائد أكثر وادق مما قاله المصنف

أن النظم الآخر ليس فيه طول يقتضى مزيد شوق ٣ وتام طلب حتى يفيد عزة بل الوجه في ترك هذه الفائدة هو أنها منقضية من قوله وبذكر الشيء مجمل ثم مفصلا وإن لم تكن مندرجة فيه ولا يخفى أن المصنف بصدد الاختصار فلا يذكر ما هو في حكم التكرار (الثالث) من العلل الموجبة للحذف (تخييل التعويل) ٩ أى الإيقاع في الخيال أن الاعتماد (على شهادة العقل) من غير معاونة الوضع ولما كان الاعتماد في الحقيقة على القرينة دون العقل المحض أورد قيد التخييل (دون) شهادة (اللفظ) أى دون معاونة الوضع كما في الإثبات وكما فرق حاصل (بينهما) أى بين الشهادتين منفردتين لأن شهادة العقل حقيقة قطعية وشهادة اللفظ وضعية ظنية والأولى أولى لعدم تخلفها يقينا إلا نادرا والثانية أضعف لأنها قلما تخلو عن احتمال ٧ وإن كان الأمر بالعكس من حيث الظهور والشهرة قال السكاكي وأما التخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكما بين الشهادتين ٨ أعلم أن كلامنا من الشهادتين المذكورتين لما كان غير تام إذ لا يكفي في الترك شهادة العقل بل يدل هو على المحذوف مع دلالة القرينة على اللفظ ولا يكفي في الذكر أيضا شهادة اللفظ بل يحتاج إلى انضمام العقل قيد الأولى بالتخييل بمعنى أن التعويل على العقل إنما هو أمر يلقى إلى خيال السامع عند الحذف وليس بمحقق وقيد الثانية بقوله من حيث الظاهر إذ الاكتفاء على اللفظ عند اندك ما هو بناء على الظاهر وهذا مراد من قال إن قوله من حيث الظاهر متعلق بالتعويل على الشهادة الثانية ومنهم من ظن أنه جعله متعلقا بالتعويل الأول فقال أنه قيد للتخييل دون التعويل إذ لم يرد أن التعويل بحسب الظاهر مخيل بل أن هناك تخيلا ناشئا من حيث الظاهر أقول ليس مراد ذلك القائل أن الخيل هو التعويل بحسب اللفظ بل الخيل خلافاً لـ إذا التعويل بحسب اللفظ على الشهادة الثانية وليس الخيل ذلك بل التعويل على الشهادة الأولى وليس هذا مقيدا بكونه بحسب اللفظ فالخيل ليس مقيدا باللفظ وما هو المقيد به ليس مخيلا فلا خلل أصلا على أن ما ذكره من كون التخييل ناشئا ٦ من حيث الظاهر أن إرادته كون التخييل أمرا ظاهريا لا حقيقيا فذلك مما لا حاجة إلى التعرض له بل لا معنى له أصلا إذ قصد المتكلم التخييل المذكور واقع في الواقع وإن أراد كونه ناشئا من خيل ظاهري فذلك يرجع إلى ما فصل سابقا في كلام ذلك القائل ثم إن المصنف ترك قيد من حيث الظاهر اكتفاء بالتخييل إذ سكت عن التعويل على شهادة اللفظ عند الذكر بل ذكر أن في الحذف تعويلا على شهادة

هكذا قيل فتدبر ٧ مثل التبديل والتغير والحقيقة والمجاز والكناية والاشتراك وغير ذلك ٦ والحاصل أن نفس التخييل ليس أمرا ظاهريا بل هو أمر حقيقى وإنما الأمر الظاهري هو الخيل لأن التخييل في الشيء ليستلزم بناء ذلك الشيء على الظاهر فحينئذ لا يصح نفي تعلق قيد الظهور بالتعويل دون التخييل ٦ (معاني) (٦)

٤ قيل ونظيره ذكر الشيء بوصف محتمل للمراد وغيره حتى يأمن عن الغائلة ولا يكذب أيضا كقول الصديق رضى الله عنه عند سؤال بعض من الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل يهدينى السيل فانه صادق لانه يهديه سبيل الدين مع انه يأمن من مكرهم حيث يمكن ارادة سبيل المدينة ومن هذا القليل ايضا ما سأله بعض روافض الملوك عن الامام ابن الجوزى امتحانه حيث قال من افضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذى ابنته عنده فان الضمير الاول ان رجع الى الموصول صار المراد ابابكر رضى الله عنه وان رجع الى النبي عليه السلام صار المراد عليا رضى الله عنه وهذا من الطف الاجابة ولهما نظائر كثيرة يعرفها من تتبع كتب المحاضرات

٨ وانما قلنا الممكنة الاجتماع احترازا عن النكت التى لا يمكن اجتماعها كتطهير اللسان عنه وتطهيره عن اللسان وغير ذلك

العقل من غير مقارنة اللفظ سواء كان التحويل عند الذكر على شهادة اللفظ فقط او مع العقل (الرابع) من العلل المذكورة (تطهير اللسان عنه) اى عن المحذوف لغاية حسنة ودناءته حقيقة او ادعاء وانما حذف ههنا قيد الايهام كما اعتبره السكاكى بناء على ظهور حل التطهير ههنا على الوهم اذ لا تاويف في ذكر اللفظ حقيقة فلا يمكن حل التطهير على الحقيقة بخلاف ما ذكر من التحويل على شهادة العقل فانه امر محتمل فى نفسه حقيقة لكن لما لم يمكن ههنا وجب ذكر قيد التخييل (ويقرب منه) اى من تطهير اللسان (الحياء من التصريح) اى الحذف استحياء من التصريح باسمه (كما قالت عائشة رضى الله عنها ما رأى) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (منى) اى العورة (ولا رأيت) اى العورة (منه) اى من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانما قال ويقرب منه ولم يقل ومنه مع ان كلامهما على اختيار الحذف لتلوث المحذوف الا ان مدار الحياء على الاحتراز عن الاسماع ومدار التطهير على الاحتراز عن التكلم من غير ملاحظة الاسماع (الخامس) من العلل المذكورة (تطهيره) اى المحذوف (عن اللسان) لغاية شرفه وعظمته وفخامته حقيقة او ادعاء (السادس) من العلل (امكان الانكار ان احتج اليه) وهذا وان كان بعد دلالة القرينة على المحذوف لكن لما كان دلالة القرينة ظنية صارت قابلة للتشكيك بسبب الانكار (السابع) من العلل (تعيينه) اى المحذوف (للخبر) الظاهر انه اراد بالخبر معنى الاخبار الحاصل من الاسناد لا خبر المبتدأ اذ المصنف عم الكلام للمسند اليه والمسند ما قلنا المراد بالمحذوف ما يعمهما واراد بالتعيين ان لا يصلح المذكور الا للمحذوف اما (حقيقة) كقولك خالق لما يشاء وفاعل لما يريد اى الله سبحانه وتعالى او (ادعاء) كقولك * الواهب المائة الهجان وعندها * اى الامير لكن ادعاء اذ يحتمل غيره حقيقة فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له يكون حذفه للاحتراز عن العبث قلت الاحتراز عن العبث اعم فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وجاز ان يقصدا معا وكذا الحال فى النكت الممكنة الاجتماع (الثامن) من العلل (اتباع الاستعمال) الوارد على تركه دون نظائره فيكون سماعيا كقولك رمية من غير رام وشنشة اعرفها من اخزم بتقدير هذه فى كليهما وهما سماعيان لا يقاس عليهما او على ترك نظائره ايضا فيكون قياسيا كقولهم الحمد لله الحميد بالرفع على المدح تقديره هو الحميد (نحو نعم الرجل زيد) وهذا مثال للحذف القياسى وتقديره نعم الرجل هو زيد عند بعضهم فقولهم نعم الرجل جلة فعلية فلما قيل نعم الرجل توجه ان يقال من الرجل فقيل زيد اى هو زيد فهذه جلة اسمية والمجموع جملتان وعند بعضهم المخصوص بالمدح اعنى زيد مبتدأ وما قبله اعنى الجملة الفعلية خبره واستغنى عن العائد لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذلك بمنزلة اقامة المظهر مقام المضمرة وانما آخر المسند اليه ليحصل التفسير بعد الايهام الذى هو الابلغ فى مقام المدح وهذا هو الباعث فى وضع

٩ قيل يجوز ان يراد باحتمال امرين ان يراد امران في المسند على تقدير حذف المسند اليه بحيث لو لم يحذف لتعين احد الاحتمالين وكذا الحال في العكس مثال حذف (٤٣) المسند اليه مع احتمال الامرين قوله تعالى طاعة معروفة لانه ان قدر الذي

يطلب منكم يكون تقدير الكلام طاعة معروفة بالافعال كما يفعله المؤمن وهي الطاعة بالحقيقة وان قدر امركم اى شأنكم يكون تقدير الكلام طاعة معروفة اى مشهورة عند الناس بالاقتوال وليست بطاعة حقيقة اذ المخاطب في الاية المنافقون واما قوله تعالى فصبر جميل ان قدر المسند فالتقدير ان استيلاء داعية الحكمة على داعية الشهوة اجل للنبي من العكس وقرينة حذف المسند اليه فيه هي ان امر النبي وشانه الصبر على الطاعة وعن المعصية ولا يخفى ان القرينة ما يدل مطلقا على معنى معين مطابق للمقام ظاهرا لا على القطع

٧ قيل الفعل الذي حذف مفعوله اما ان يعتبر تعلقه به او يعتبر عدم تعلقه به اولا يعتبر شئ منها فهذه ثلاثة اقسام فقد عبر عن الاول بقصد التعميم وعن الاخيرين بقصد الاطلاق وفرق بين الاولين ان المقصود

الرجل موضع المضمر اذ الظاهر ابلغ فعلى هذا لا حذف فيه اصلا (و) نحو (ضربى زيدا قائما) وهذا مثال للحذف القياسى ايضا اذ من قاعدتهم ان المبتدأ اذا كان مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كالفعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون مضافا الى الفاعل او المفعول وبعده حال من احدهما او منهما جميعا ويكون المصدر عاملا في مفسر صاحبهما يجب حذف خبره لدلالة القرينة على تعيين الخبر وقيام غيره مقامه فتقدير الكلام عند البصريين ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل لقيامه غيره مقامه وحذف اذا كان لقيام الحال مقام الظرف وتفصيل المقام في علم النحو (و) نحو (سقيا) اى سقاك الله سقيا (و عجبا) اى عجبت عجبا وهذان مثالان لحذف المسند اعنى الفعل اصالة والمسند اليه اعنى الفاعل تبعا حذف سماعيا (و) نحو (الاحظية فلا الية) حظية فعيلة بمعنى فاعلة من حظيت المرأة عند زوجها حظوة بالكسر والضم والية فعيلة بمعنى فاعلة من الالو بمعنى التقصير اى ان لم يكن لك فى النساء حظية اى ذات حظ منك لعدم ملائمة طبعهن اياك فاقى غير مقصرة فى القصد بالحظوة فحذف المسند من الشرط والمسند اليه من الجزاء حذف سماعيا وان كان فى المورد قياسيا حيث وجدت قرينة دالة على المراد هنالك ولما وجب عدم تغيير الامثال حذف فى المضرب ايضا فصار عللة الحذف اتباع الاستعمال واصل المثل ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة ولما تزوج قاتلة المثل لم تأل جهدا فى ان تحظى عنده فلم ينفع بل طلقها فقالت المثل ويضرب فى كل قضية لم يقصر فيها الانسان ولكنها امتعت لعارض من غير جهته ويروى المثل على النصب فالتقدير ان لا اكن حظية فاقى لم اكن مقصرة (الناصح) من العلل (اختبار) المتكلم (السامع) فى تنبيهه للمحذوف مع وجود القرينة اى هل يتنبه للقرينة ام يقتضى التصريح (و) اختبار (قدر تنبيهه) عند القرائن الخفية هل يتنبه سرعا ام لا وهل يتنبه لمثل هذه القرائن ام يقتضى قرائن واخمة (العاشر) من العلل (تكثير الفائدة) للسامعين (باحتمال امرين) من حذف المسند والمسند اليه ٩ (ومنه) قوله تعالى (فصبر جميل و) قوله تعالى (طاعة معروفة) فعلى الاحتمال الاول تقديرهما صبر جميل اجل وطاعة معروفة امثل اى اولى بكم من هذه الايمان الكاذبة وعلى الثانى صبرى صبر جميل وطاعتكم طاعة معروفة بالقول دون النية والفعل (الحادى عشر) من العلل لكن فى حذف المفعول خاصة ٧ اعلم ان تعلق الفعل المتعدي للمفعول ضرورى فى نفسه لكن ان قطع النظر عن تعلقه بالمفعول اصلا فهى المسمى بالاطلاق وان لوحظ تعلقه

الاولى فى الثانى نفس الحقيقة ويلزم منه التعميم فى افرادها وفى القسم الاول المقصود الاول وهو التعميم فى المفعول ولا يخفى عليك ان عدم اعتبار شئ منها قد يجتمع مع ذكر المفعول فلا يكون من اقسام حذفه وان اردت غير هذا فينحصر فى ان يعتبر شئ منها فلا قسم ثالث هناك نعم يوجد قسم ثالث باعتبار خصوصية المفعول واطلاقه كما فعلناه واما الفرق الذى ٧

٧ ذكره بأن معنى القصد الى نفس الحقيقة ان اراد حقيقة الفعل فحينئذ يكون بمنزلة اللازم فينا فيه التعميم وان اراد حقيقة المفعول فذلك عين القسم الاول فتأمل وان اراد بالحقيقة حقيقة الفعل وبالأفراد افرادها ايضا فذلك خارج عن الغرض في هذا المقام اذ الكلام في عموم المفعول واطلاقه لا غير

بالمفعول لكن لا يذكر خصوصية المفعول فهو المسمى بالتعميم وان لوحظ تعلقه بالمفعول المخصوص ولم يذكر فله علة مرجحة سنذكرها لكنها تركها المصنف لظهورها ولكونها مفهومة من العلة السابقة العامة للمسند والمسند اليه والمفعول كإمسا وانما غرضه ههنا ذكر ما يختص بحذف المفعول من العلة فلذلك اقتصر على القسمين الاولين من الاقسام الثلاثة فأشارا ولا الى القسم الثاني فقال (ان يقصد بحذف المفعول تعميم الفعل) لكل مفعول مخصص معلوم جنسه في ضمن الفعل ولكن لا يوجد قرينة على مفعول معين اذ لو وجدت لكان المفعول في حكم الملفوظ فيفوت التعميم فحينئذ يحتمل جميع خصوصيات ذلك الجنس بناء على ان تقدير بعض دون بعض تعود الى ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فيكون جميع الخصوصيات منوية والالم يحصل التعميم ولا يكون مقدرة والالم يحصل الاختصار اذ المقدر كالملفوظ والحال ان الغرض ههنا هو التعميم مع الاختصار مثلا اذا قلت فلان يعطى يفيد في المقام الخطابي انه يعطى كل احد كل شيء وهذا من انواع سحر الكلام اذ يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى ثم اشار الى القسم الاول بقوله (او) ان تقصد بحذف المفعول (اطلاقه) حيث لا يقدر ههنا لا الخصوصيات ولا المفعول العام لما ذكر ولا يكون مع ذلك منوية على خلاف القسم السابق اذ مدار الاطلاق على الاحتراز عن التعميم ايضا بل ينزل الفعل هناك منزلة اللازم فيقصد الى نفس الفعل ثم ان المصنف اورد مثلا للتعميم فقال (قال الله تعالى وتركهم) اي المنافقين (في ظلمات لا يبصرون) فلا يقدر شيء من المبصرات ومن جنسها لكن المنوى انهم لا يبصرون شيئا وأورد مثلا للاطلاق بقوله تعالى (ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون) اي يتصفون بالعقل من غير ملاحظة متعلق للعقل نظير قولك يذهبون ويجوز ان ينوى مفعول مخصص محذوف لدلالة القرائن الحالية عليه واكثر فواصل القرآن واردة على كلا الاحتمالين ثم ان لحذف المفعول عللا أخرى منها قصد مجرد اختصار كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومنها البيان بعد الابهام كقولك لو شئت جئت اي لو شئت المجي جئت وهذا اذا لم يكن في تعلقه بالمفعول غرابة والالم يحذف كقوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا حيث صرح بقوله ان ابكي لان في بكائه للفكر بسبب فناء غيره بالكلية غرابة لا يتفطن عليها لولم يصرح بها ومنها دفع توهم خلاف المراد من اول الامر كقوله وكم زدت عني من تحامل حادث وسورة ايام خرزنا الى العظم فلو قال خرزنا اللحم لمعنا توهم الخرز في بعض اللحم ولم يته الى العظم ومنها القصد الى ما ذكره ثانيا اظهارا لكمال العناية بوقوع فعل آخر على صريح لفظه كقوله كم طلبنا فلم نجدك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي طلبنا لك مثلا

فحذف لان قصده ان يوقع عليه نفي الوجود ومنها استهجان التصريح وقد مر (الثاني عشر) من علل حذف المفعول (رعاية فواصل الآي) اي القصد الى رعاية أواخر الآيات اذ الغرض متقدم في التصور على الحذف ونفس الرعاية متأخرة عنه والواصل جمع فاصلة والمراد بها مقاطع القرآن لقوله تعالى كتاب فصلت آياته وقد يطلق عليها في غير القرآن السجع ولكونه في الاصل يدير الحمام تورعوا عن اطلاقه على مقاطع القرآن ورعاية الفواصل مما استحسنه البلغاء حتى رجحوا الاجلها الحذف على الاثبات (نحو) قوله تعالى (ماودعك ربك) اي ما قطعك قطع مودع (وما قل) اي ما ابغضك كما ظن المشركون حيث انقطع عنه الوحي مدة حين سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال سأخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله او حين كان في بيته جرو كلب ولم يدخله الملك لذلك وانما حذف مفعول قلاك رعاية للواصل السابقة والآية ثم ان المصنف بعد ما فرغ عن ذكر علل الحذف شرع في ذكر علل خلافه اعني الاثبات فقال (والاثبات) مطلقا اي سواء كان في المستدين او غيرهما (يجب عند عدم القرينة) والالم يفد الكلام * واعلم ان الانسب للمصنف ذكر العلة الصحيحة قبل المرجحة لكنه انما تركها لظهورها واما وجوب الاثبات فان اراد به ما يرادف الرجحان كما يطلقون الموجب على المرجح فيتمجه عليه ان هذا بعينه الوجه الاول من العلل المرجحة التي سيدكرها وان اراد به ما يقابل الجواز بمعنى عدم صحة الترك فذلك وان كان خارجا عن العلل المرجحة والصحة بناء على انهما عند وجود القرينة وهذه عند عدمها لكنه ليس من مسائل هذا الفن لاصالة ولا استطرادا اذ الكلام فيه في العلل المرجحة وذلك ايضا ليس مما يستحسن ذكرها استطرادا اذ الرجحان يتوقف على معرفة الجواز ولا يتوقف على معرفة عدم جواز خلافه وايضا ان علم المعاني متمم علم النحو ٧ فما لا يجوز بحسب النحو لا يدخل فيما يتوقف عليه هذا العلم فيمنع عن ذكرها الاستحسان ثم فصل العلل الموجبة بقوله (ويترجح) الاثبات على الحذف (لوجوه) اثني عشر عدد وجوه الحذف (الاول) من تلك الوجوه (كونه) اي الاثبات (الاصل) عند وجود القرينة لان الاصل في الكلام ذكره بالتمام (مع عدم الصارف) عن الاثبات من مرجحات الحذف وانما صرح بعدم مرجح الحذف مع انه فهم من قوله يجب عند عدم القرينة اهتماما والا فرجحان الاثبات مستلزم لجوازه وجوازه يمنع رجحان الحذف (الثاني) من تلك الوجوه قصد (زيادة التقرير) والايضاح اذ اصل التقرير حاصل من القرينة ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة في المعطوف (الثالث) منها (الاحتياط) في فهم السامع

٧ و يؤيد هذا الكلام ما رأيت في بعض الحواشي من ان مقتضى الحال في اصطلاح هذا الفن ان يتأني بعد صحة التركيب ومالا يصح التركيب الا به ليس بمقتضى الحال عندهم ومن هنا يظهر الفرق بين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فتدبر

(لقلة الثقة بالقرائن) لضعف دلالتها على المحذوف وذلك اذ لم يكن المخاطب فهمها فلا يمارضه ما ذكر من رجحان شهادة العقل وكون لسان الحال افصح من لسان المقال لان ذلك عند كون المخاطب ذا طبع قوى وذكاء بهي (الرابع) منها (ان لا يتمكن السامع من ادعاء عدم التنبيه له) اي لذلك المثلث اذ لو تركه لعله يدعى عدم معرفة مراده عند المؤاخذه وان كانت القرائن واغحة بناء على امكان الغفول عنها (الخامس) منها (الاستلذاذ) بذكره مثل قولنا الله خالق كل شيء والله رازق كل حي مع ان تعيين الخبر له قرينة واغحة له مع انضمام قرينة العطف في الثاني وهذا اعم من لذة المتكلم لما قيل من احب شيئا اكثر ذكره اولذة السامع كذكر المعشوق عند العاشق باسمه عند وجود القرائن وعلى الاخير يقدر المضاف اي قصد الاستلذاذ (السادس) منها (التبرك) بذكره مع وجود قرائن مغنية عن ذكره كافي الوجه السابق ويفرق بينهما بأن التبرك انما هو بملاحظة عود النفع الى الذاكر كافي ذكر اسم الله تعالى وذكر اسماء انبيائه واوليائه والاستلذاذ بدونها ولهذا الفرق الخفي عطف السكاكي هذا الوجه على الاول بالواو دون او كافي البواقي ظنا منه الاتحاد مالا (السابع) منها قصد (التعجب) بذكره مع اغناء القرائن عنه كما في قولك صبي يقاوم الاسد وهذا وان كان حاصلًا مع القرينة بدون الذكر لكن حصوله بطريق المفهوم لا بطريق السياق فاذا قصد الحصول بطريق السياق يترجم الذكر (الثامن) منها قصد (التعظيم) بذكره مع القرينة المصححة للحذف وانما ترك المصنف ما أورده السكاكي من قوله والمقام مقام ذلك اذ لا اختصاص لهذا القيد بهذا المقام بل جار في كلهما ما تقدم منها وما تأخر وقد أشرنا اليه سابقا فتذكر وقصد التعظيم كما في بعض الاسامي كعجمد وفي بعض الالقاب وذلك ظاهر وفي بعض الكنى كأبي فضل (التاسع) منها قصد (الاهانة) بذكره مع جواز الحذف لوجود القرينة المصححة له والمقام مقام الاهانة كما في اضداد ما ذكر كأبي جهل وغير ذلك واعلم ان المصنف لما عمى العلل للمسند والمسند اليه وغيرهما اراد بالتعظيم والاهانة ايضا ما يعمهما خلافا للسكاكي حيث خصهما بالمسند اليه لكنه ليس كذلك لانك اذا قلت الملك مع علوشانه متعلم يفيد تعظيم المتعلم وكذا اذا قلت كل عامي يقول كلاما موزونا مقفى فهو شاعر فانه يفيد اهانة الشاعر الى غير ذلك من الامثلة (العاشر) منها قصد (بسط الكلام اقتراصا) اي لانتهاز الفرصة واغتنام الوقت (لاصفاء السامع) حيث يكون الاصغاء مطلوبًا لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباب (نحو) قوله تعالى (هي عضاضى اتوكأ عليها الآية) اي وأهش بها على غنمى ولى فيها مارب أخرى في جواب ماتلك يمينك يا موسى ٩ اذ يكتفى لموسى عليه السلام في الجواب ان يقول عصا الانه ذكر

٩ واختار تلك مع قرب
المشار اليه اما التحقيره بالنسبة
الى جناب كبريائه او للتعظيم
لاشتمالها على الامور المحمّية
والمنافع الكثيرة ١٠

٦ ومن تلك المآرب انه اذا احتاج الى الطعام ضرب بها الارض فيخرج ما يأكل يومه وكان اذا قاتل عدوه يظهر على شعبتيه تينان يتناضلان وكان يضرب على الجبل الصعب الوعر المرتقى وعلى الحجر والعشب والشوك فيتفرج له واذا اراد العبور من النهر ضرب عليه فانقلق وكان يشرب من احدى شعبتيه العسل ومن الاخرى اللبن وكان اذا اعيى يركبه فتحمله أى موضع شاء من غير ركض ولا تحريك رجل وكانت تدله على الطريق ويحذره من اللصوص وتقاتل العدو ويفوح منها الطيب اذا احتاج اليه وكان يضعها على عاتقه وعلق عليها جهازه ومتاعه وطعامه وسقاهه ٧ قل بعض من شراح الكتاب من تلامذة المصنف ﴿ ٤٧ ﴾ ان المصنف لما لم يرتض ما ذكره السكاكى سأله عن تحقيق هذا المقام

فأقاد ان السؤال اذا كان واردا

على شئ ظاهر فذلك السؤال انما توجه الى امر يتعلق به بحسب مقتضى الحال والا كان عبثا لظهوره كما اذا سألت شخصا عن لبس ثياب السفر بقولك ما هذا الثوب فانك لا تسأل عن نفس الثوب وما هيته بل انما سألت عن سبب لبسه فكأنك قلت ما سبب عزيمتك فجواب اللابس حينئذ ان يقول اريد سفر كذا ولوأجاب بأنه كتان مثلا عد لاغيا فكذلك هنا لما كان السؤال عن امر ظاهر فيكون متوجها الى ما يتعلق بالعصا من منافعها فكأنه قال ما تفعل بما في يمينك يا موسى فلذلك قال هي عصاى اتوكأ عليها الآية

المسند اليه اعنى هي واصله الى نفسه اقتراضا للاصغاء ثم ذكر السكاكى ان موسى عليه السلام زاد على ذكر المسند اليه أوصافا عديدة في ضمن جل ثلاث للبسط المذكور وتلك الجمل التوكؤ والهش والمآرب الاخر لكنه مع ذلك اختار الاجال في قوله ولى فيها مآرب اخرى لتلايخرج البسط مخرج الاسهاب وتلك المآرب انها تطول بحسب طول البئر فيستقي بها وتصير شعبتها دلوا وان شعبتها تتقدان بالليل كالشمعتين وانه عليه السلام اذا اشتهى ثمرة ركزها فأورقت واثمرت وانها كانت تحمل زاده وتجري معه وتحارب السباع اذا قصدت الغنم وتتكلم معه اذا استوحش من الوحدة واذا ضربها على الارض ينبع منها الماء واذا نام كانت تحرسه عن الهوام باذن الملك العلام ٦ ثم ان المصنف اشار الى ضعف ما ذكره السكاكى باسناده الى قائل مجهول حيث قال و (قيل ولذلك) اى ولاجل البسط اقتراضا (اتبع) موسى عليه السلام (ما تبع) من الاوصاف العديدة ٧ ووجه الضعف ان البسط لمجرد الاقتراض خارج عن دأب البلغاء مع انه ربما يعد جراءة في حضرة ذى الجلال والجبروت بل الوجه في ذلك ان السؤال عن الجنس بكلمة ما ليس لاستحضار ماهيته فقط لظهورها بل لاستحضارها مع صفاتها ليظهر المبينة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى عليه السلام ذلك أجاب بأنها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وغير ذلك من المآرب فليس هناك بسط للاقتراض بل جواب عما سئل بقدر السؤال ويمكن أن يقال ان البسط لمجرد الاقتراض امر واقع بين العقلاء ومقبول عند البلغاء بل يستحسنه كل الطباع وايضا ان البسط اذا قارن الرغبة من السامع لا يكون مذموما ولا يعد جراءة كما فيما نحن فيه وانما المذموم ما اذا قارن سامة السامع وملامته نعم التوجيه المذكور الذى هو مختار صاحب

فان قلت لو كان قوله تعالى وماتلك يمينك سؤالا لا يتعلق بالعصا لكان حق الجواب ان يقول اريد ان اتوكأ عليها واهش بها على غنى ولكن قوله هي عصاى ضايعا غير مطابق للسؤال كما في السؤال عن لبس ثياب السفر قلت هذا السؤال وان كان عابثا يتعلق بالعصا لكنه تعالى لما علم انه سيرد عليها الصورة الثعبانية عند سحر السحرة وكان ذلك مقام ان يخاف موسى بمشاهدة الصورة المنكرة التى ليس بعهدا فأراد تثبيت ماهيتها وعوارضها في نفسه لتلايد هش عند ورودها عليه فلذلك قال ماتلك ليجيب عن ماهيتها ايضا كما يجيب عن منافعها الزيادة الثبوت فحاصل معنى الجواب حينئذ هي عصاى اعرفها بالذات والعوارض وان صورتها مقررة في نفسى لا ينفع الامتثال فاني قدما اتوكأ عليها واهش بها على غنى ولى فيها مآرب اخرى هذا كلامه ٨

الكشاف اذق واليق بالمقام من توجيه السكاكى لكن اين هذا من الضعف وما استندوا اليه من الزيف (الحادى عشر) من الوجوه المذكورة قصد (التصریح فى المسند بالاسم للثبات) اى ليستفاد منه الثبات صريحا لان اصل الاسم الصفة او غير الصفة الدلالة على الثبوت اما فى غير الصفة فان كان دالا على الذات او على الحدث فقط فظاهر واما فى الصفة التى هى الدالة على كليهما فلعدم مقارنة الزمان فى مدلولها كما مر فيما سبق لكن المراد بالثبوت معنى عدم التجدد لا معنى الدوام والا استمرار والا لزم التناقض البتة فى قولك زيد قائم وقاعد لاتحاد الزمان لكن يجوز اجتماعهما فى الصدق بمعنى انه قائم امس وقاعد اليوم مع بقاء معنى الثبوت (او) (التصریح) (بالفعل للتجدد) اى ليستفاد التجدد صريحا فان الفعل يدل بوضعه على الحدث المقترن بالزمان وهو المعنى بالحدوث والتجدد كقولك قام زيد وقد يراد ثبوت النسبة التجددية فيقال زيد قام والفرق واضح هذا بالنسبة الى مطلق الفعل واما بالنسبة الى الخصوصيات فلا بد من انضمام اغراض اخر اشار اليها بقوله (اولعين احد الازمنة) الثلاثة اى الماضى الذى هو الزمان السابق على زمان التكلم والمستقبل الذى هو الزمان الذى سيجي بعده والحال الذى هو الزمان المقارن لزمان التكلم ولا يلزم كونها آنا مشتركا بين الزمان الماضى المستقبل كما يقوله اهل المعقول بل المراد عند اهل العرف قطعة من الزمان ومقدارها بحسب الافعال اذ يقال يأكل ويمشى ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ولما امكن تقييد الاسم بأحد الازمنة بتصریح الزمان كقولك زيد قائم امس او غدا او الآن قيه بقوله (باختصار) لاجراى ذلك اذ ليس فيه اختصار الفعل ثم ان السكاكى جعل التخصيص بأحد الازمنة باختصار علة منضمما الى افادة التجدد حيث قال مع افادة التجدد لكن لما كان كل منهما علة مرجحة مستقلة لا يراد الفعل وان لم ينفك كل منهما عن الآخر بحسب الوجود عطف المصنف بينهما بأو وخالف فيه السكاكى (او) (التصریح) (بالظرف للاحتمال) اى لتحتمل الثبوت اذا قدر اسم كحاصل والتجدد اذا قدر فعل كحاصل والمآل تكثير الفائدة بهذا الاحتمال كذا قيل ويمكن ان يقال ان التصریح بالظرف عند احتمال الثبوت والتجدد فى خصوصية الفعل بأن لا يعلم شئ منهما على التعيين هذا كله بعدما وجد قرينة على المسند ثم ان ما ذكر اذا انضم اليها ارادة تعيين خصوصية تلك العبارات المقدرة بصرحه مثلا اذا اريد ان ثبوت المسند بطريق التجدد او الثبوت المقابل له يصرح بالثبوت المقدر على أحد الطريقين كقولك زيد ثبت له العلم فى صورة التجدد وزيد ثابت له العلم فى صورة خلاف التجدد وغير ذلك من العبارات واعلم ان المصنف ذكر العلة المقضية لكون المسند

جملة فعلية او اسمية او غيرهما ولم يذكر العلة المقتضية لكونه جملة على اطلاقها لا يمكن
 الوقوف عليه بعد التأمل فيما ذكره لكننا نذكر ما ذكره السكاكي ههنا لكونه من
 مشكلات كتابه وهو ان المسند انما يكون جملة اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب
 لا بالتكرير واداة التأكيد والمراد بالتقوى ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند
 المجموع اليه في تكرر الاسناد ويكون المسند جملة واما اذا كان المسند جملة اسمية لم يتصور
 هناك تقوى الحكم كما سيجي ان شاء الله تعالى واذا كان المسند سببيا وفسره السكاكي
 بقوله وهو ان يكون مفهومه مع كونه محكوما عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء
 عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما اونفى عنه بنوع ما
 كقولك زيد ابوه منطلق او انطلق والبرالكر منه بستين * قيل المتبادر من قوله اذا كان
 المسند سببيا ان يكون المسند السببي هو الجملة نفسها اعنى جملة ابوه منطلق مثلا
 والمفهوم من تعريفه ان يكون المسند السببي نفس منطلق واجيب بأنه يطلق على
 كل منهما فأراد بالمسند اولا المعنى الاول وبضمير مفهومه المعنى الثانى على طريقة
 الاستخدام والتحقيق ان المتبادر من قوله اذا كان المسند سببيا انه اذا كان فى الكلام
 مسند سببي يكون المسند جملة وبالجملة اراد بالمسند معنى الحدث ويكونه سببيا ان يكون
 قائما بشئ بسبب قيامه بشئ آخر فيقال لقيامه بالشئ الآخر جملة صغرى وبالشئ الاول
 جملة كبرى لانه اراد بالمسند غير ما اراد بضميره فلا استخدام * قيل انهم قاسوا المسند السببي
 بالوصف السببي فيقتضى ان يعد مثل زيد كريم ابوه مسندا سببيا كما يعد مثل هذا رجل
 كريم ابوه وصفا سببيا اقول هذا القياس من حيث تعليق ما ثبت لشيء فى نفسه على
 غير ذلك الشئ ولا يلزم من ذلك اتحاد كيفية الثبوت اذ الثبوت فى قولك رجل كريم ابوه
 بالوصفية وفى زيد كريم ابوه بالاسناد * ثم ان للمسند السببي قسما آخر وهو
 ان يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليقه
 على ما قبله بنوع اثبات اونفى لكون ما بعده بسبب عما قبله نحو عمرو ضرب اخوه
 لاشيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضرب اخوه او مضروب او كريم * واعلم ان زيد منطلق
 ابوه ليس سببيا على مقتضى تعريفه ولا فعليا لخروجه عن تعريفه بقوله لاشيئا متصلا
 بالفعل الا ان الحق كونه سببيا لكن السكاكي عرف السببي بما هو الاخص من اصل
 تعريفه ليستلزم كونه جملة وايضا نحو ان اعرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا
 ولم يقصد به التقوى لكن الحق ان افادة التخصيص لا ينفك عن التقوى تبعا ولذلك
 قالوا يفيد التخصيص بدون اداة الحصر واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
 فخارجة عن الضابطة المذكورة فى كون المسند جملة واما زيد اخوه عمرو فليس خارجا

عن السببي لعدم التعليق فيه بالاول لكونه جامدا فمدفوع بأنه مأول بكونه مسمى لعمر وفليس
بجامد معني واما محوزيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره فليس فاعل الفعل
في هذه سيا مما قبله لكن يجب درجها في التقوى فلا يلزم الواسطة وذلك لما سيأتي من
ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم قوة على ما سيجي قال
السكاكي وهذا يطلعك على ما اطبق عليه النجاة من انه لا بد في الخبر الجملة من
ذكر مرجع الى المبتدأ لفظا او تقديرا وذلك لاقتضاء التقوى ذلك ومن ان الجملة
بعد ضمير الشأن مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس الخبر عنه ومن نيابة تعريف الجنس
عن الضمير في نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ ونعم الرجل
خبره ونيابة العموم عنه اي نيابة الاستغراق عن الضمير هذا (الثاني عشر) من تلك
الوجوه (التعريض بعبارة السامع) حيث لا يفهم القرائن ولا يتنبه الا بالدلالات
الوضعية * واعلم ان ههنا وجوها آخر ذكروها وليس غرضهم بعد حصر الاغراض
اذ الاعتبارات لا تكاد تنهاى بل ذكر ما استخرجوه بقدر الامكان ارشادا للمتعلمين *
* منها التصريح بالاسم لتشريف بحريانه على لسانك او تشريف لسانك بحريانه عليه وهذا
غير الاستلذاذ وذلك ظاهر وغير التبرك ايضا اذ نفع التبرك مستمر ونفع التشريف في
الآن * ومنها ايصال زيادة المنسرة على المخاطب نحو حييك على الباب * ومنها تعين كونه
مقدما على المسند او مؤخرا عنه * ومنها ما تفرد السكاكي باستخراجه وهو ان يكون الخبر
عام النسبة في نفس الامر ولا يوجد قرينة لمعين اما لعدم القرينة اصلا او لتعارضها
ثم يراد تخصيصه في الذكر بمعين فيحينئذ يترجم الذكر والايحوز الحذف اما اذا لم يكن
النسبة عامة بل متعينة فكما في قولك خالق لما يشاء اي الله تعالى واما اذا كانت عامة ولم
يرد التخصيص فاما بأن يراد التعميم للجميع بواسطة عدم القرينة لمعين كما في قولك خير
من هذا الفسق اي كل احدا ويراد التعميم لكل بدالاتعارض القرائن كما في طاعة معروفة
وحاصله ان المسند اليه اذا تعدد يترجم ذكر واحد معين منها بارادة التخصيص بالذكر
ولو اريد التعميم يترجم الحذف وبهذا اندفع اعتراض صاحب الايضاح بأن ما ذكره
لا يقتضي الذكر ان قامت قرينة الحذف بل لا بد من ضمنية كال تبرك والاستلذاذ وان
لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لما ذكره ووجه الدفع ان عموم
النسبة اما لعدم القرينة اصلا او لتعارضها كما عرفت ففرض قيام القرينة لمعين يستلزم
عدم عمومها فلا يصح فرضه وعلى تقدير عدم قيام القرينة له يترجم الذكر بارادة
تخصيصه بالذكر فقط من غير ضمنية وما ذكره من ان وجوب الذكر حينئذ لانتفاء
شرط الحذف لما ذكره مدفوع بأن ما ذكره من الوجوب انما هو اذا لم يتعدد المسند
اليه واما اذا تعدد واحتمل الكل اما لانتفاء القرائن او لتعارضها فيتساوى الجميع ولا يجب

شئ منها بل لا يرجح واحد معين منها الا باعتبار امر ولا يكفي عدم قرينة المعين في الترجيح فضلا عن الوجوب وهذا حاصل ما اجيب عنه من ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف مطلقا وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا القاسق يفهم منه ان المراد كل احد ولا نهى بالقرينة سوى ما يدل على المراد واورد على هذا الجواب ان انتفاء القرينتين المذكورتين لا يستلزم انتفاء قرينة الحذف مطلقا مثل تقدم الذكر في السؤال ونحوه اقول مراد المجيب انتفاء قرينة حذف المسند اليه المعين او الكل في هذا المقام ولا يخفى ان عموم النسبة يستلزم انتفاء قرينة حذف المعين لان التعيين لا يجتمع مع العموم وكذا ارادة التخصيص يستلزم انتفاء قرينة حذف الكل اذ ترك الكل لا يجتمع مع ذكر البعض ومن المعلوم انه لا يوجد قرينة للحذف الاويعين شيئا اما البعض او الكل فلما انتفى تعيين الاول بالقييد الاول وتعيين الثاني بالقييد الثاني انتفى قرينة الحذف مطلقا ٧ وما ذكره من تقدم الذكر في السؤال من قبيل القرينة المعينة في دفعه قيد عموم النسبة بقي ههنا شئ وهو ان الجواب المذكور وان دفع اعتراض الايضاح على التقرير المذكور لكن هناك تقرير آخر ذكره بعضهم ٣ ولا يدفعه ذلك الجواب واما الجواب الذي قدمناه في دفع الاعتراض على كلا التقريرين وذلك التقرير هو انه ان قامت قرينة الحذف لا يكون ما ذكره مرجحا للذكر بل لا بد من ضمنية وان لم تقم يكون ذكره واجبا لاراجحوا والمقتضى لا بد وان يكون راجحا ودفع هذا التقرير من جوابنا واضح بعد التأمل واما عدم دفعه من الجواب الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء قرينة الحذف رجحان الذكر واجاب بعضهم عن التقرير الاخير بأن العلة المرجحة عندهم يتناول الموجب فلا اشكال وفيه بحث بأنه ان اراد بالموجب ما يكون خلافا مفيدا لكفه غير بليغ بحسب هذا المقام فذلك عين المرجح عندهم فلا وجه لتعميم المرجح للموجب وان اراد بذلك ما لا يكون خلافا مفيدا فضلا عن كونه بليغا فذلك من مسائل النحو ولا بحث عن مثل هذه العلة في المعاني فضلا عن تعميم المرجح له ولذلك قال بعضهم ٦ ان مقتضى الحال في اصطلاح هذا الفن انما يتأتى بعد صحة التركيب وما لا يصح التركيب الا به ليس بمقتضى الحال عندهم فبين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فرق جلي على ان الامر فيما نحن فيه ليس من قبيل الواجب بالمعنى الاخير اذ المعين عند عدم قرينة الحذف لو لم يذكر لافاد الكلام لحمله على كل ما يصلح الخبر له اما جميعا او بدلا كما عرفت نعم انهم قد يطلقون العلة الموجبة على العلة المرجحة لكن لا بمعنى ما لا يفيد خلافا بل بمعنى عدم انضمام الغرض في ترجيحه كما مر تحقيقه سابقا وانما اوردنا هذا

المجيب سعد الدين التفتازاني

٤

المورد سيد شريف الجرجاني

٥

٧ والحاصل ان قرينة

الحذف على نوعين لانها

امادة على الكل او على

البعض و اشار بكل من

القيد الى انتفاء كل من

النوعين وما ذكره من عدم

استلزام انتفاء القرينتين

المخصوصتين انتفاء سائر

القرائن انما يصح اذا لم يكن

القرينتان شاملتين لجميع

قرائن الحذف ولم تكونا

نوعين محيطين بجميع

الافراد بل فردين مخصوصين

صين من قرائن الحذف

كما عرفت ٤

٣ ناصر الدين الترمذي ٤

٦ القائل جلال الدين

٩ فانه حكم ايضا مثلازيد
قامم مشتمل على حكمين
احدهما صريحنا وهو اسناد
القيام اليه وثانيهما ضمنا
وهو انك تعلم انه قائم فانه
اسناد ايضا فان العلم فيه
مسند اليك ٥٤

٤ وانما قلنا عادة اذ يجوز
عقلا ان يكون تحقق العام
اقل بناء على ان المؤثر فاعل
مختار لا موجب بالذات
حتى يتوقف فيضه على
وجود الشرائط وارتفاع
الموانع لكن لما كان الجواز
المذكور غير واقع بحسب
العادة قيدنا القلة بها دفعا
لذلك السؤال ٥٥

٣ وانما قلنا في الاكثر دفعا
لما عسى يورد ههنا من ان
كون شروط العام ومعانداته
اقل انما هو في التحقق
الخارجي لا في التحقق الذهني
اذ لا علاقة بين الصورتين
الذهنيتين بحسب تحققهما
في الذهن فجاز ان يحصل
صورة الخاص فيه بدون
صورة العام ولا تعاند بين
الصورتين الذهنية بل هي
متعاونة الا يرى ان الضد
اقرب خطورا بالبال مع
الضد منه بدونه ٥٦

البحث مع التطويل والاطناب وان لم يكن له تعرض في هذا الكتاب لكونه من مباحض
الافهام ومزالق الاقدام والله الموفق (النوع الثاني) من الفن الثاني من القانون الاول
من علم المعاني (في التعريف) اي تعريف المسند اليه والمسند بأقسامه الخمسة من العلم والمضمر
والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبلاضافة (و) في (التكثير) اي تنكير المسند
اليه والمسند ثم ان المص قبل ذكر العلل المرجحة للاقسام المذكورة ذكر العلة المرجحة
لمطلق التعريف لتوقف ترجيح الاقسام على ترجمته فقال (التعريف) اي جعل المسند اليه
والمسند معرفة (لافادة فائدة يعتد بها) اي تصادف موقعا من السامع وتجد لديه قبولاً
لكونها مما يبعد ارتسامه في النفوس (فان الحكم) المستفاد من الاخبار (سواء كان) ذلك
الحكم مما يستفاد من الخبر صريحا وهو (فائدة الخبر او) غير صريح وهو (لازمها ٩ كلما
كان اخص) بخصوص احد الطرفين او كليهما بناء على ان خصوص النسبة بخصوص
احد الطرفين او كليهما فكذا ما يتعلق بها من الوقوع او اللوقوع (فاحتمال وقوعه) اي
تحققه في نفس الامر خارجا وذهنا (اقل) عادة ٤ من احتمال وقوع الاعم كذلك وذلك
لان شرائط الاخص وموانعه اكثر من شرائط الاعم وموانعه لان ما هو شرط ومانع للاعم
فهو شرط ومانع للاخص من غير عكس كلي ومتى كان وقوعهما في نفس الامر كان كذلك
وقوعهما في النفس وارتسامه فيها على هذا القياس في الاكثر ٣ فيكون العلم بالحكم الاخص
اقل (فالفائدة) المعتد بها (في تعريفه) اي اعلامه للسامع (اقوى) لان الخبر متى كان مضمومه
ابعد عن الارتسام في النفوس يكون طلب النفوس له اشد فاذا اتى اليها يكون انتفاعها به
اقوى ومتى كان مضمومه بالخلاف من ذلك يكون فائدته على عكس ما ذكر ولا شك ان
تخصيص طرفي الحكم بسبب التعريف يورث للحكم بعدا فيكون اعلامه افيد بخلاف
التكثير لانه لا اطلاقه يورث للحكم قربا من الاذهان فيكون الفائدة في اعلامه اضعف
وهذا ظاهر غير خفي وان شئت منبها على ذلك (فاعتبر) حال الحكم في قولك (شيء ما
موجود) بالتكثير كيف يكون قريب الحضور من الاذهان بحيث كاد ان لا يفوته ذهن
في سائر الازمان (و) في قولك (زيد بن عمرو طيب ماهر) بالتعريف بالعلمية في المسند
اليه والتقيد بالوصف فيه وفي المسند كيف يبعد ارتسامه في النفوس وكيف يستفيد
فائدة معتدا بها عند الوقوف على ذلك قال بعض من تلامذة المص اقتنى المصنف فيه اثر
السكاكي والافعنده ان فهم قوة هذه الفائدة ههنا وعدمه هناك يمكن ان يقال انه حاصل
من جوهر اللفظ لا من التعريف والتكثير لان لفظة مثال التعريف خاص ولفظة مثال
التكثير اعم العام نعم لو اثبت هذا الفرق بين الشيء وشيء لم دسته اقول اني استبعد
صدور مثل هذا الكلام عن المصنف كيف وغرض السكاكي ليس الا التنظير بزيادة الفائدة

مع زيادة خصوص الخبر وان لم يكن من قبيل التعريف والتكثير وما ذكر انما يرد لو اراد السكاكي التمثيل وكلامه ظاهر فيما ذكرناه والله اعلم ^(وتنبه) وهو عندهم ما لو جرد النظر عما بعده لفهم من السابق وهو ههنا تعريف حقيقة التعريف الممكن معرفتها مما سبق لكنه اورد هذا دفعا لما عسى يشبهه على كثير من الالذهان ولقد اطلب السكاكي في تحقيقه وحاصله انه ان اريد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي وتميزها عما سواها كذلك لزم ان يكون اسماء الاجناس ايضا معارف لانها موضوعة للقصد الى الجنس من حيث هي هي وسيجيء تحقيقه او القصد اليها مع اعتبار حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا لزم ان يكون عين تعريف العهد الذي هو القصد الى الحاضر في الذهن تحقيقا او تقديرا او اريد به الاستغراق فيلزم الجمع بين المتنافيين لدلالة اللام حينئذ على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة ثم ارتضى ان يكون تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد بأن يكون تعريف العهد اما معهودا حقيقة كما في العهد الخارجي او منزلا منزلة كما في تعريف الحقيقة ثم جعل الاستغراق قسما من تعريف الحقيقة واجاب عنه صاحب الايضاح وتبعه جم غفير من الفضلاء بأنه يتميز عن العهد بأن المنظور في العهد الحصة من الماهية وفي الحقيقة نفس الماهية ورده الفاضل الجرجاني بأنه ليس فرقا في معنى التعريف وهو الاشارة الى الحضور بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر فلا يكون فرقا مؤثرا وان اعتبر خصوصية الحاضر كان التقسيم بمجرد الاصطلاح لا باعتبار حقيقة التعريف في نفسها وهو المراد من استشكل صاحب المفتاح وهو الحق وهو ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وان المراد بتعريف الحقيقة احد قسميه وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه خطابي هذا ولما رأى المصنف ما في هذا التفصيل والتحقيق من الخلل حقق المقام بما لا مزيد عليه من حسن التلخيص ولطف التقرير فقال (التعريف) اي اداة التعريف لكنه ارتكب المجاز لوضوح القرينة (يقصده) اي بالتعريف معنى (معين عند السامع من حيث هو معين) اي تشير بلفظ التعريف على معنى ممتاز في الذهن عما عداه من المعاني لكن لا مطلقا لوجود مطلق الاشارة الى المعين في كل لفظ بل من حيث هو ممتاز عن غيره اي تلاحظ في المشار اليه قيد التعين مثلا اذا قلت رجل تشير الى حقيقة الرجل المعلومة للمخاطب مع قطع النظر عن المعلومية واذا قلت الرجل كان المشار اليه الحقيقة باعتبار معلوميته (كأنه اشارة اليه) اي الى المعين (بذلك الاعتبار) اي باعتبار انه معين عند كل احد (واما النكرة فيقصد بها الثقات النفس الى المعنى) المعين الممتاز عما عداه ٧ (من حيث هو) معنى حاصل في الذهن (من غير ان يكون) في اطلاق (اللفظ) على ذلك المعنى (ملاحظة تعين) اي تعين ذلك المعنى المعين في الذهن

٧ ومن خصص التعين
بالسامع فقد قصر المقال
صاحب الكشف في الحد
اشارة الى ما يعرفه كل احد
من ان الحد ما هو به

لما قيل ان بين مصاحبة المعنى وملاحظته فرقاً جلياً (وان كان) ذلك المعنى (لا يكون) في نفس الامر (الامينا) في الذهن (فان الفهم) اى فهم المعنى من اللفظ (موقوف على العلم بوضع اللفظ له) اى لذلك المعنى والالاستوى نسبة اللفظ الى المعانى وبالعكس فلا ينتقل منه اليها (و) لاشك ان (ذلك) اى العلم بالوضع (انما يكون بعد تصوره) اى تصور المعنى (وتميزه عنده عما عداه) من المعانى اذ النسبة لا يتحقق الا بعد تصور الطرفين والتصور يستلزم التميز عن الغير * والحاصل ان كل معنى حاصل في الذهن متعين فيه باعتبار الواضع واللفظ النكرة يشير اليها باعتبار نفسه من غير تعرض لوصف التعين ولا بالتعرض لعدم التعين اذ لا يلزم من عدم اعتبار الشئ اعتبار عدمه واما اللفظ المعرفة فيشير اليه باعتبار وصف التعين فالتوضيح للفرق اذا عرفت معنى التعريف فقد عرفت الخلل الواقعة في كلام السكاكي وذلك لانه ان اراد بتعريف الحقيقة الذي هو بصدديان معناه تحقيق معنى المضاف فقط فان اراد بالتالى الواقع في الاحتمال الثانى اعنى قوله لم يتميز عن العهد انه لم يتميز عن القصد الى الحاضر الذى هو معنى التعريف مطلقاً فالملازمة مسلمة وبطلانها ممنوع لانه عين التعريف فكيف يجب التميز عنه وما ذكره ٩ من انه كيف يكون عينه مع انهم زعموا انه قسم لتعريف العهد فلا يجدى شيئاً لانهم جعلوه قسماً له باعتبار المضاف اليه دون المضاف والكلام في المضاف ولا يخفى ان المضاف فيها متحد فلا امتناع في كون تعريف الحقيقة عين تعريف العهد وان اراد انه لم يتميز عن القصد الى الحاضر مع كون الحاضر الحصة فلا نسلم للملازمة اذ مطلق التعريف ممتاز عن تعريف الحصة وان اراد بتعريف الحقيقة تحقيق معنى المضاف مع المضاف اليه فالملازمة المذكورة ممنوعة على التقدير الاول وبطلان التالى ممنوع على التقدير الثانى ومن قال انه اراد تحقيق معنى المضاف فقط وصحح الملازمة بأن مراده بتعريف العهد ليس شيئاً غير القصد الى الحاضر في الذهن فقد حفظ شيئاً وغابت عنه اشياء اذ لا يكفي تصحيح الملازمة بعد ان لم يثبت بطلان التالى ولزوم كون قسم الشئ عينه حينئذ مدفوع كما عرفت ٧ وههنا كلمات أخر لا يبنى بذكرها هذا المختصر ثم ان المص لما فرغ عن بيان حقيقة التعريف وتميزه عن التكرار اراد ان يزيل الاشتباه بين تعريف الحقيقة واسم الجنس فقال (وبه) اى بالتثنية المذكور (يعرف الفرق بين اسد) الذى هو اسم الجنس الموضوع للحقيقة من حيث هي كما هو الحق (والاسد) الذى هو اسم الجنس المعروف باللام (مراداً به) اى باسم الجنس (الحقيقة) اى الماهية لا العهد ولا الاستغراق لان الفرق حينئذ ظاهر (و) به يعرف ايضا (ان مؤداهما) اى مؤدى الاسد واسد بالحقيقة (واحد) وهو الحقيقة من حيث هي (وانما يختلف الاعتبار) وهو ان اسم الجنس مع اعتبار قيد الحيثية والمعرف بلام الجنس مع اعتبار وصف التعين

٩ سيد الشريف الجرجاني

٧ والحاصل انه ان حل كلام السكاكي في قوله واعلم ان تعريف الحقيقة على بيان معنى المضاف مع كون معنى تعريف العهد ما ذكره بطريق الحصر يتقرر عدم الامتياز بحسب الفرض وبحسب نفس الامر ايضا فيثبت الملازمة ولا يثبت بطلان اللازم وان حل كلامه على بيان معنى المضاف والمضاف اليه معا فيعتبر الاختلاف الواقع في الحاضر حينئذ فلا معنى لارجاعه الى مجرد الاصطلاح فلا يثبت الملازمة المذكورة حينئذ لثبوت التميز باعتبار المضاف اليه تدبر فيه فانه من مداحض الافهام

(ولذلك) أي ولا اتحاد مؤداهما وعدم اختلافهما إلا باعتبار (حكم) في علم النحو (بتقاربهما) أي بتقارب اسم الجنس النكرة والمعرف بلام الجنس المعبر في ضمن الأفراد بأجراء حكم ثابت لها بعد عدم قرينة العهد الجارحي والاستغراق (و) لذلك أيضاً (جوز) عند النحاة (وصف المعرفة) باللام (بهذا التعريف) أي تعريف الحقيقة المفقود فيها التريثان المذكوران (بالنكرة في قوله تعالى غير المنضوب عليهم) حيث جعل غير الذي هو النكرة صفة للموصول الذي لا عهد فيه ولا توقيت ولا فرق في الحكم المذكورين الموصول وذو اللام مع المناسبة بينهما في أن كلا منهما يعرفان بالقلب من غير انضمام العين كما في اسم الإشارة ولذلك أتى لبحث المعرفة باللام مثلاً من الموصول وأما المناقشة بأن لفظ غير إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه صار معرفة وبأن تعريف الذين انعمت عليهم ليس مما نحن فيه فبعد تسليمها الأمر فيه سهل لأن التمثيل للتفهم لا التحقيق ٩ (و) لذلك الاتحاد أيضاً (قل في قوله) ولقد أمر على اللثيم يسبني (فضيت ثمة قلت لا يعني) (أن يسبني صفة للثيم لا حال) عنه فينبغي أن يجعل اللثيم أيضاً في حكم النكرة إذ لا ييسر المرور على الحقيقة من حيث هي وكذا العهد هنا أيضاً لا يمكن المرور بجميع اللثام فتعين الحمل على لثيم من اللثام فرجع إلى معنى النكرة إلا أنهم قد يعاملون معها معاملة المعرفة أيضاً نظراً إلى جانب اللفظ معنى البيت أني أمر في كل وقت على لثيم من اللثام صفته أنه يسبني فضيت غير ملتفت إليه وإلى قوله قائلانه يريد غيري وثمة بالتاء مخصوصة بعطف الجمل وصيغة أمر لا فائدة أن هذا يتحتم الدائمة وعادتي المستمرة ولهذا المعنى أيضاً اختيار كون يسبني صفة لا حالاً إذ سبب اللثيم دائماً لا يحصل على تقدير الحال وما قيل أن عالم يجعل حالاً إذ يجب تقديره على ذي الحال النكرة فمنوع بأن هذا نكرة في المعنى وأما لفظاً فيجوز عليه أحكام المعارف ككونه مبتدأ وغير ذلك ١٠ وأعلم أن ههنا كلاماً آثرت أن نوضح بذكره هذا الباب وإن كان كان فيه خلط لا يجاز وعدا لا يجاز في هذا الكتاب ولنقدم عليه عدة من المقدمات تتضمن كثيراً من الفوائد والنكات ١١ الأولى أن اسم الجنس اسم للجنس أي موضوعه بازاء الحقيقة من حيث هي لا بازاء الفرد المنتشر المشتهر عند مشاهير التأخرين وذلك لأن الاسم إذا خلى عن عوارض التعريف والتكوين لا يدل الأعلى الحقيقة من حيث هي مثلاً إذا قلت جيب إلى من الدنيا ثلاث دار فرس ثوب بالبناء على السكون على طريق التعداد صار معناه جيب لي هذه الأجناس الثلاث وإذا اعتبر معه التكوين صار دالاً على الفرد المنتشر وسمى نكرة كما إذا اعتبر معه اللام يدل على الفرد المعين ويسمى معرفة فظهر أن اسم الجنس كالجنس تحته نوعان متباينان من النكرة والمعرفة ولكون أكثر الأحكام واردة في العرف على الأفراد دون الحقائق خفي استعمال الاسم عارياً عن التنكير

٩ قال بعض الشارحين من ثلامدة المصنف وقد عرضت هذه الشبهة على المصنف فأجاب عنها بأن المعرفة باللام تعريف الحقيقة لا توقيت فيه كما أن الذين لا توقيت فيه أيضاً ولذلك يجوز وصفه بالنكرة كما في قوله تعالى الذين انعمت عليهم الآية ثم قال وأقول هذا الكلام حسن لكن عبارة المصنف لا تفي به هذا كلامه لكنك قد عرفت حقيقة الحال والعلم عند الملك المتعال ١٢

٩ واحسن التقريرات في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشف ان الحقيقة (٥٦) الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى

افرادها فهي باعتبار حضور
ها فيه اخص من مطلق
الحقيقة فنقول اللفظ الموضوع
لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد
معها اسم الجنس والموضوع
لها باعتبار حضورها الذهني
مع قطع النظر عن افرادها
علم الجنس ونظيره المعروف
بلام الجنس والموضوع لها
باعتبار وحده منتشرة هو
النكرة ونظيرها المعروف
بلام العهد الذهني والموضوع
لها باعتبار وحده معينة هو
العلم الشخصي ونظيره المعروف
بلام العهد الخارجي فظهر
الفرق بين المعروف بلام الجنس
وعلم الجنس واسم الجنس
والنكرة هذا ما ذكره
٧ فان قلت ان الاصل في
الالفاظ الوضع بازاء الامور
الخارجية لا الذهنية والا كان
اطلاقها على الامور الخارجية
محازا فيكون وضع اللام
ايضا بازاء الخصوصيات
الخارجية قلت لان سلم ان
وضع اللام كذلك بل وضعت
لمجرد تعيين مدخوله وايضا
عدم وضع جميع الالفاظ بازاء
الامور الخارجية ممنوع فان
منهما ما وضعت بازائها
كالاعلام الشخصية وسائر
ما وضع بازاء الذوات ومنها

والتعريف حتى غفل كثير من الفضلاء عنه ولم يفرقوا بينه وبين النكرة وايضا لما كانت
الاحكام الخارجية اصلا عند علماء الاصول جعلوا العهد الخارجي اصلا ٩ واما علماء
المعاني جعلوا تعريف الحقيقة اصلا لان بحثهم عن الاحكام الوضعية والمجازية فلا مخالفة
بينهم * الثانية ان اللام للتعريف بالوضع والتعريف تعيين مدخول اللام كما حقق فاذا دخلت
على الجنس يكون تعيين الحقيقة من حيث هي واما اذا اجري عليه احكام يجرى عليها
حال كونها في ضمن الافراد يحمل على الفرد بقرينة نفس الحكم فيثبت ان وجد قرينة
اخرى دالة على خصوصية فرد معين فهو العهد الخارجي والا فيحمل على وجودها
في ضمن جميع الافراد لتلايتهم ترجيح احدا الامور المتساوية بلا مرجع عرفا ثم ان صلح
ثبوت الحكم لجميع الافراد يسمى استغراقا وان لم يصلح لذلك ايضا يسمى عهدا ذهنيا * الثالثة
ان المعروف بلام الجنس يدل على تعريف الحقيقة بحسب الوضع لما عرفت ونحوه علم
الجنس كاسامة والعهد الخارجي بحسب قرينتين قرينة ناشئة عن خصوصية الحكم
الدالة على وجود الحقيقة في ضمن الافراد ثم قرينة اخرى على وجودها في ضمن فرد
معين كتقدم الذكر صريحا او كناية ودعوى الوضع الجديد بازاء الخصوصيات
ليست مما يمكن اثباتها فضلا عن الظهور كما هو المشهور عند الجمهور ٧ ونظيره علم
الشخص كزيد وقرينة الاستغراق قرينة الحكم الدالة على الفرد وقرينة ارادة جميع
الافراد كامر ونظيره كل مضافا الى نكرة ولامنافة بين دلالة الاسم على الحقيقة
والاستغراق على الكثرة وذلك ظاهر واما القائلون بدلالة الاسم على الفرد المنتشر
فاما يقولون بتجريد عن معنى الوحدة عند دخول اللام او يدعون ان شمول الاستغراق
على سبيل البدل ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف والعهد الذهني قرينة الحكم
وعدم قرائن العهد الخارجي والاستغراق ولا يجب كون القرينة وجودية اذ لا نفي بها
الا ما يدل على المراد ونظيره النكرة كرجل منونا اذا انتقش هذه المقدمات على صحائف
الخط فاعلم ان الاسد مراد به الحقيقة معناه تعريف الحقيقة فان اراد اتحاد مؤداه
مع اسند الذي هو اسم الجنس حقيقة مع قطع النظر عن اللام فالامر كذلك لكن الاختلاف
فيها ليس بالاعتبار بل بوجود اللام وعدمه ولئن سلم ذلك لكن لا يصح الحكم بتقاربهما
وتجوز وصفه بالنكرة لان ذلك في العهد الذهني دون تعريف الحقيقة وقد عرفت
الفرق بينهما وان اراد اتحاد حقيقة مع كونه مع اللام فذلك فاسد جدا وان اراد
بأسد النكرة فالفرق بينه وبين المعروف باللام غير محتاج الى البيان بعد ما ذكر الفرق بين
النكرة والمعرفة سابقا وغاية ما يتكلف لتصحیح مقاله ان يقال مراده اسم الجنس والمعرف
باللام مراد به الحقيقة ثم الفرد مع عدم قرينة العهد الخارجي والاستغراق كما اشرنا
اليه عند شرح كلامه وتحقيق مراده (فان قلت فعرقتي الفرق بين الاسد) المعروف

ما وضع بازاء الامور الذهنية كالالفاظ الموضوعية بازاء الحدث كالمصادر بل سائر اسماء الاجناس عند اهل الحق عهد (بلام)

٣ والتذكير لعدم كون التاء التانيث ٥٧ ٦ قال بعض من تلاميذ المصنف نقلاً عنه ذكر في رسيلته في مسائل شتى

في علم النحو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان علم الجنس كاسامة وضع للمعين بجوهره واسد وضع للمعين ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من اللام وبهذا صرح ابن مالك هذا كلام ذلك البعض ٥٧
٧ اذ دلالة جوهر اللفظ مطابقة ودلالة الحرف تضمن ودلالة القرينة التزام ٥٨
٩ قيل القرينة في الضمير الغائب لفظ يفسره ذلك اللفظ سواء كان قبله لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلامه اولفظا لا معنى نحو ضرب زيدا غلامه او معنى لا لفظا نحو ضرب غلامه زيدا وبعده وهو اما جلة كافي الضمير الشأن او مفرد منصوب على التمييز كافي باب ربه رجلا ونعم رجلا زيد او مفرد جار عليه وجوه الاعراب كافي باب التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا و يفسره سياق الكلام كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للقوى فالضمير عائد الى العدل الدال عليه اعدلوا او يفسره ما استقر في النفس كقوله تعالى انا انزلناه فان

بلام الجنس الموضوع لتعيين الحقيقة من حيث هي باعتبار التعيين (و) بين (اسامة) التي هي علم الجنس الاسد والعلم ايضا موضوع باعتبار التعيين (ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علمه) اي علم الجنس مع اتحادهما في المعنى (قلت اسامة تدل على المعين) من حيث هو معين (بجوهر لفظه) من غير ضمنية لفظ آخر وفي بعض النسخ تدل على التعيين اي تعيين المشار اليه باللفظ وهذا اوضح (فلا يحتمل غيرا) اي غير ذلك المعين من حيث هو معين او غير ذلك التعيين لان المدلول عليه بجوهر اللفظ لا يمكن انفكاكه عنه (والاسد بخلافه) اي بخلاف اسامة ٣ (فان التعيين مستفاد) هناك (من اللام) لان جوهر اللفظ فيمكن انفكاكه عنه لا مكان نزع اللام عنه ٥٨ ثم ان المصنف لما فرغ عن بيان العلة المرجحة للتعريف على التكرير والتبيين على تعريف التعريف ٦ وتمييزه عن التكرير اراد ان يشرع الى بيان العلة المرجحة لخصوصيات المعارف فذكر اولا كيفية تقسيم التعريف الى اقسامه فقال (ثم نقول) في حصر المعارف (التعيين) الذي هو معنى التعريف (اما ان يفيد جوهر اللفظ) بحسب الوضع من غير حاجة الى زيادة لفظ آخر (وهو العلم) الموضوع للذات المعينة اما الشخصية او النوعية من حيث هو معين (اولا) اي لا يفيد جوهر اللفظ بل يستفاد من خارج (فاما) ان يفيد (حرف) اي ما يفيد التعيين من الالفاظ اما حرف (وهو) قسمان (التعريف باللام) (التعريف بحرف) (النداء) وانما لم يذكر التعريف بحرف الميم نحو ليس من امير امصبا في اسفر اما لفته اولرجوعه الى اللام حقيقة اذ الميم انما يستعمل في بعض اللغات (اولا) اي اولا يكون (فالقرينة) اذ لو لم يوجد القرينة ايضا لامتنع الدلالة عليه باحدى الدلالات الثلاث ٧ ولادلالة معتبرة عرفا غير هذه وتلك القرينة (اما في) نفس (الكلام) لان خارج (وهو المضمرة) لانه وضع للدلالة على معين لكن يحتاج حصول مدلوله الى الكلام اي المخاطبة والمكاملة بين المتكلم والمخاطب لان تعيين مدلول المضمرة انما هو بواسطة ما يرجع المضمرة اليه ٩ وذلك اما لفظ مذكور صريحا او كناية كافي الغائب نحو زيد ضربته ونحو اعدلوا هو اقرب للقوى او المشاهدة والحضور كافي المتكلم والمخاطب ولا يخفى ان المشاهدة والحضور حاصل في التكلم ومنهم من فهم من قوله اما في الكلام حصول القرينة في نفس اللفظ فاشتبه عليه حصول القرينة في اللفظ في التكلم والمخاطب لكنه فهم في قوة الوهم وكأ انه لم يطالع الرسالة الوضعية للمصنف حيث قال فيها فالقرينة ان كانت في الخطاب (اولا) يكون تلك القرينة في الكلام بل في خارج (ولا بد من اشارة) اذ التعيين راجع الى معنى الاشارة فتلك الاشارة (اما اليه) اي الى المعين نفسه (وهو اسم الاشارة) ولا يخفى ان الاشارة الى نفس المعين الموجود في الخارج اما حسية اي حاصلة بالآلات الجوارح اولا

الضمير عائد الى القرآن ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ٥٨

(٨)

(معاني)

لان الواضع وضع اسم الاشارة كهذا وذلك وذلك للدلالة على كل اشار الى مخصوص
ومعنى للدلالة عليه ارادتك اياه مع حضوره عندك سواء وقع منك اشارة حسية اولا
وقد يطلق الاشارة على هذا المعنى الاعم (واما الى نسبة معلومة له) اى للسامع بحسب
اعتقاد المتكلم (اما خبرية) تلك النسبة (وهو الموصول) فالاشارة ههنا عقلية اذ
الحسية لا يمكن للامور الذهنية ولما وجب سبق علم المخاطب بضمون صلة الموصول اذ
الواضع وضعه لكل خصوصية من النسب الخبرية الموجودة في الذهن فلا بد في تحقيق
مدلوله من وجود نسبة خبرية معينة في ذهن المخاطب حتى يمكن الاشارة العقلية اليها
ولهذا ايضا تعين كونها خبرية اذ الطلية والانشائية غير معلومة الوقوع قبل الخطاب
(اولا) يكون النسبة خبرية بل اضافية بأن يكون الاشارة الى شئ باعتبار تعلقه
بشئ آخر معين بحيث لم يدخل ذلك الآخر في الاشارة وانما قيدنا بهذه الحيثية
لاخراج النسبة التقييدية فان اتقيد داخل فيها (وهو) اى اللفظ الدال على النسبة
المذكورة (الاضافة) اى لفظ يشتمل على الاضافة ولو قال وهو المضاف او هو
الاضافة لكان اولى (لكن الاضافة الى غير المعين لا تقيد تعينا) لان غير المعين لا يحمل
ماضيف هو اليه معينا (فهو) اى المعين بالاضافة (المضاف الى احد الخمسة) اى
الاقسام الخمسة من المعارف التى مر ذكرها اضافة معنوية غير النداء فان المنادى لا يقع
مضافا اليه لكونه انشاء ولهذا لم يذكره عند تفصيل المعارف فيما سيجي * اعلم ان المصنف
رحمه الله فرق بين الموصول والمضاف وبين الضمير واسم الاشارة بأن الموصول لا يفهم
منه العالم بالوضع الا الامر الذى هو آلة لملاحظة الشخصات وهو كلى وان الصلة
لا يدل الاعلى انتساب مضمون الجملة الى ذات غير معين وهو كلى ايضا وتقييد الكلى
بالكلى لا يفيد الجزئية بالنظر الى فهم السامع وان كان جزئيا في نفسه بخلاف قرينة
الخطاب والحس فان كلامهما يفيد التشخيص فلذلك كان المضمير واسم الاشارة جزئيين
والموصول كليا هذا غاية ما يتكلف لتجميع كلامه والافتقار من كلامه هناك كونه
كليا بالنظر الى نفسه ايضا ولما كان فساد ظاهر اولنا كلامه بما ذكرناه ومع ذلك
ففى كون المفهوم منه كليا عند المخاطب حال الاستعمال بحثا وذلك لان الموصول
موضوع وضعا عاما لموضوع له خاص اعنى كل نسبة شخصية معلومة للمخاطب في
نفسها واما المجهولة فلا يصح ايرادها موصولا الاعلى خلاف مقتضى الظاهر بتزويل
المجهول منزلة المعلوم لاعتبارات خطابية ثم ان شخصية النسبة ومعلوماتها بشخص شئ من
الطرفين ومعلوماتها عند المخاطب اما حسا او بالقرائن فينبذ لا بد فيما وضع له الموصول
عند الاستعمال من خصوصية النسبة والطرفين ومن معلوماتها ومعلومية الطرفين

لما من ان الموضوع له الموصول خاص نعم يمكن تصور تلك النسبة وطرفيها على وجه الكلية عند تصور وضع الموصول بناء على عموم وصفه لكن فرق ما بين تصور الوضع عند الاستعمال بالنظر الى نفسه والى السامع مما من غير فرق كما انه لا فرق بينه وبينها في تصور الموضوع له على وجه كلي عند تصور الوضع وسيجي ما يتعلق بهذا البحث في بحث الموصول والله الميسر لكل مأمول * ولما فرغ المصنف عن تقسيم المعارف ذكر تفاصيل مرجحات كل منها وبدأ منها بالعلم نظرا الى جانب الوضع * واعلم ان في ترتيب المعارف ثلاثة مذاهب * احدها اعتبار الامتياز في المدلول فالاعرف على هذا اسم الاشارة لامتياز مدلوله حسا ووضعا * وثانيها اعتبار الوضع فالاعرف على هذا هو العلم اذ لا يطلق بحسب الوضع على غير الشخص الواحد فذلك بالعكس من اسم الاشارة لان اعرفيته بالعرض اى بواسطة اقتران الاشارة الحسية واشتراك العلم بالعرض اى بسبب وضع آخر * وثالثها النظر الى الاستعمال فالاعرف على هذا المضمحل بناء على ان ضمير المتكلم من بين المضمرات لا يتطرق اليه اشتباه اصلا وكذا المخاطب وان كان دون المتكلم واما الغائب فلا نضمامه الى لفظ يفسره ويجعله بمنزلة وضع اليد عليه فهذه المذاهب الثلاثة اختار المصنف منها الثاني وهذا مختار الكوفيين والسكاكي الثالث وهو مختار سيويه وذهب آخرون الى الاول ولكل وجهة هو موليها ثم ان المصنف ذكر المضمحل بعد العلم لما صرح في المذهب الثاني ولكن قدم الموصول على اسم الاشارة لانهم من المبهات كما بين في موضعه ولما كان الموصول اعرق في الابهام قدمه عليه وان كان اسم الاشارة اعرف منها فلا مشاحة في ذلك كما فصله البعض من الطعن من ضيق العطن ٧ واما تأخير المعرف باللام والمضاف الى احد الاقسام من المعارف المذكورة لحصول التعريف فيها من لفظ هو في شرف السقوط بخلاف القرائن واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف ذكر المعارف على الترتيب المذكور فقال (ويختار العلم) اى يرجح على سائر المعارف سواء كان لقبا ان دل على مدح او ذم او كنية ان كان في اوله أب او أم او غيرهما او اسما ان لم يكن هذا ولا ذاك (لوجوه) ترجح ذكره بحسب المقامات وهى خمسة (الاول احضاره) اى احضار المتكلم المسند اليه او المسند في ذهن السامع (بعينه) اى بشخصه لا بالصفات المختصة (بطريق يخصه) اى بوضع خاص بالشخص اى من غير استعمال الاسم في غيره بحسب هذا الوضع كما هو حال وضع العلم اذ الوضع والموضوع له فيه خاص بخلاف سائر المعارف فانها لكون الوضع فيها كليا لا يختص بحسب الوضع الواحد الى معين ومنهم من اراد بطريق يخصه الاسم المختص به فورد عليه الاستثناء عن سائر القيود واجيب بأنها لتحقيق مقام العلمية وورد عليه ايضا

٩ قد يقال اختار المصنف تقديم العلم وخالف السكاكي في ذلك اما لكونه اعرف كما هو رأى البعض لخصوص وضعه وما وضع هو له واما لانه خارج من التقسيم ٧ حيث قال في شرحه للمفتاح وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول اذ لم يقل احد بأن الموصول اعرف المعارف ولا يخفى انه لا يلزم في تقدم اسم الاشارة على الموصول كونه اعرف المعارف بل يكفي كونه اعرق بالنسبة الى الموصول وانما يعتبر الاعرفية بالنظر الى الكل في تقديمه على جميع المعارف وليس الكلام فيه على انه يكفي في تقديم الموصول على اسم الاشارة كونه اعرق في الابهام وان كان اسم الاشارة اعرف في الاعلام

خروج الاعلام المشتركة واجيب بالتزام خروجها واما على ما فسرناه يكون معناه
 احضاره بطريق خاص اى بوضع واحد لا مطلقا فلا يرد الاعتراضان المذكوران
 رأسا ٦ واعلم ان العلم يمتاز عما عداه بقيود اما عن المنكرات واسماء الاجناس بالاحضار
 بشخصه اذ الاحضار فيها بجنسه وعن المعارف الدالة على الشخص في المرة الثانية
 كالعهد الخارجى وضمير الغائب والموصول بقيد الابتداء وعن المعارف الدالة عليه ابتداء
 كالضمير المتكلم والمخاطب والموصول وغير ذلك يكون ذلك الاحضار بطريق يخصه
 فدخل في التعريف الاعلام المشتركة بناء على احضارها الاشخاص بعينها بوضع واحد
 ٤ وما يعرض له من الاشتراك بحسب الوضعين لا يخرجها عن اطلاق العلمية عليها فاذا
 اطلق عليها العلم ينبغي صدق تعريفه عليها حتى يكون جامعا وانما ذكر المصنف
 القيد الاول لكونه مما لا بد منه في الاحتراز كما عرفت وليس بمجرد تحقيق مقام العلمية
 كما توهم وترك القيد الثانى للاستغناء عنه بالثالث الا انه لو ذكره اشارة
 الى مراتب التعريف كما فعله السكاكى لكان احسن وذلك لان اول مراتبه
 التعريف الجنس ثم الشخص الذى يكون بوساطة تقدم الدلالة عليه ثم ما يصح اطلاق
 الاسم على غيره بوضع واحد ثم ما لا يصح الاطلاق على غيره الا بوضع آخر كالعلم
 ومثاله (نحو الله ولى الذين آمنوا) فان لفظة الله علم لذاته تعالى مستجمع لمعاني جميع
 اوصافه الكاملة واسماؤه الشريفة ما علم منها وما لم يعلم * اعلم ان المذاهب تشعبت والاراء
 تفرقت في علمية هذه اللفظة الشريفة والكلمة اللطيفة فصرفت عنان العناية والاهتمام
 بعون الله الملك العلام الى التعرض لتفصيلها وتحقيقها وان كانت المناسبة ههنا
 قليلة والنظر عن ادراكها كلية * شعرة وان كان هذا الدمع يجرى صباية * على غير
 سعدى فهو دمع مضيع * فأورد العقل القاصر ما حضر عنده من مكتسبه وسموعه
 على ما قيل جهد المل سكب دموعه * فاعلم ان العلماء اختلفوا في علمية هذا الاسم ففهم من قال
 انه علم حقيقة اصالة ومنهم من قال انه من الاعلام الغالبة * دليل الفرقة الاولى انه يوصف
 ولا يوصف به ولانه لا بد من اسم يجرى عليه صفاته وهو هذا ولانه لو كان وصفا لم
 يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة * ودليل الفرقة
 الثانية ان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقى او غيره غير معقول للبشر
 فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله
 تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا
 للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة * ثم نقول وعلى
 كل من ادلة الفرقة الثانية ايرادات اما على الاول فلانا لانسلم ان وضع العلم يتوقف على
 تصور كنه الحقيقة لجواز تعقل الذات بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصه كافي

٦ اما الاعتراض الاول فلانه
 يصدق على سائر المعارف
 واسماء الاجناس والمنكرات
 الاحضار بوضع واحد واما
 الاعتراض الثانى فلان
 الاعلام المشتركة يصدق عليه
 الاحضار بوضع واحد
 وان وجد الاشتراك وعدم
 الاحضار بأوضاع آخر
 ولا يخفى ان دخول الاعلام
 المشتركة في التعريف اولى
 من خروجها او يصدق عليها
 العلم فيجب صدق تعريفه
 عليها وما عروض الاشتراك
 فلا يجعلها نكرة حتى يلزم
 خروجها بل يجعلها شبيهة
 بها

٤ لانها يحضر الشخص بعينه
 بطريق يخصه وهذه وان
 عرض لها الاشتراك من
 عارض لكنه لا يضر في صدق
 التعريف وان صار في حكم
 المنكرات لعارض كالعهد
 الذهني كما عرفت

الوضع العام للمنادك لكن لم لا يجوز ان يشرف الله تعالى بعض عباده المقربين ويجعله
عالماتك الحقيقة المخصوصة المقدسة قدر ما يوضع له العلم وان لم يمكن معرفة كنهه هذا
كله على تقدير كون الواضع هو الخلق اما اذا كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال اللهم
الا ان يقال الكلام في احضاره بعينه في ذهن المخاطب الذي هو المقصود من الاعلام
ويمكن ان يقال لا استحالة في احضاره بعينه على وجه يتنازع غيره بحيث لا يشترك فيه ذات
اصلا والمقصود من الاعلام هذا القدر لا غير على ان الادلة المذكورة يفيد صحة العلمية
لأبوتها اذ لا طريق لثبوتها الا تصور حقيقته والاشارة بأن الاسم موضوع بازائها
وذلك ممتنع لما عرفت ويمكن ان يقال لا امتناع في تصويره بحيث يتنازع عما عداه وذلك
القدر يكفي في ثبوت العلمية . واما على الثاني فلجواز التأويل فيما ذكره بتضمن معنى
المعبودية باعتبار اصل اشتقاقه او معنى الألوهية وصفات الكمال باعتبار ما اشتهر به الاسم
فتقدير الكلام وهو المعروف بالمعبودية أو بالألوهية في السموات والارض او باعتبار
ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالألوهية او باعتبار ما تقرر عند
الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة * واما على الثالث فلان جريان احكام الاشتقاق
فيه لا يستلزم وجوده لانه مصحح الاشتقاق لا موجه ولا يلزم من وجود مصحح الشيء
وجوده الا يرى ان لفظ على علم مع امكان اعتبار اشتقاقه من معنى العلو وليس بوصف
حال العلمية واما اعتباره كذلك حال الوصفية فغير منافي للعلمية حال الاسمية واذا عرفت
هذا التفصيل فلعلك تحكم بكونه علما حقيقة لا بطريق الغلبة من غير توقف وتردد
لانه لما بطلت الوصفية تعينت العلمية اذ لا قائل بالواسطة على ان ما ذكره من الامارات
الثلاث لكونه علما سالم عن المعارضة * ثم اعلم ان في اشتقاق لفظة الله مذاهب فمهم من تورع
عن بيان مأخذه والفحص عن وجوه اشتقاقه وهو الطريق الاسلام ومنهم من ارتكب
ذلك وتشعبت الآراء هناك وهذا هو المذهب الاحكم حيث قيل انه من اله اذا تحير
و دهش أو اذا دام وثبت أو اذا رجع اليه واعتمد عليه أو اذا سكن اليه أو من وله اذا
تحير وطرب أو اذا فرغ ولجأ أو من اله بفتح اللام بمعنى عبد أو بمعنى ارتفع أو من لاه
بمعنى احتجب أو بمعنى استتار وعلى كل هذه المذاهب اخذ من الوجوه المذكورة
لفظة الله ثم غلب هكذا معرفا باللام على الذات المعبود بالحق اى على الذات المشخصة
لانه المتبادر من الاعلام الغالبة لندرة علم الجنس جدابيل قيل اعتبر علم الجنس لضرورة
الاحكام لا لكونه حقيقة من الاعلام فثبت ان لفظة الله من الاعلام الغالبة نظرا الى
أصله اعنى الاله ومن المختص به حذف الهمزة اذ لا يصح اطلاقه على غيره تعالى لالفة
وذلك ظاهر ولا شرعا فهذا اظهر من ان يخفى وتام تحقيق هذا المقام لا يحيط بها
الخطا ولا يضبط اسرارها الا الحكيم الفاطر جلنا الله واياكم من التواصين من الاسم

الى المسمى والواقفين على اسرار اسمائه الحسنى وصفاته الاسنى الاسمى بحرمة حبيبه
محمد المصطفى ونيه النبيه المجتبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه وذريته واحبابه
(الثانى) من مرجحات العلم (التعظيم) اى تعظيم المسند اليه او المسند اذا كان الاسم
صالحا لذلك والمقام مقام التعظيم (الثالث) منها (الاهانة) اى اهانة المسمى اذا كان
الاسم صالحا لها والمقام يقتضيا ٩ (كما ٦ فى بعض الالقاب والكنى) المحمودتين
فى الاول كابى الفضل وأبى المعالى وأبى المفاخر وشمس الاثمة وفخر الاسلام وصدر
الافاضل او المذمومتين فى الثانى كابى الفضول وأبى الشر وأبى جهل وقفة وبطة وكرز
ومن هذين القيلين مقام الكناية اذا كان الاسم صالحا لها كفى قوله تعالى تبت يدا
أبى لهب وذلك لانهم يعتبرون فى الاعلام المعنى الاصلى ويتفاهلون بذلك ان كان محمودا
ويتطهرون ان كان خلافا فاطلق ابولهب فى المثال المذكور على المسمى به ولوحظ
معناه الاصلى اعنى ملابسته اللهب وارىد به اللهب الحقيقى الذى هولهب جهنم
ثم اريد بذلك ملزومه اعنى كونه جهنميا ويمكن اعتبار الكناية فيه بدون ملاحظة
المعنى الاصلى بأن يجعل هذا الاسم دالا على كونه جهنميا باعتبار اشتها المسمى به دلالة
حاتم على انه جواد فاذا اطلق ذلك الاسم على مسماه وقصده الانتقال الى وصفه
المشهور صار كناية بلا ملاحظة ملابسته اللهب وليس هنا مجازا اذ المعنى الحقيقى
اعنى المسمى مراد قطعا واما اذا اطلق ذلك الاسم على شخص آخر كان استعارة
قطعا هذا ثم انك اذا قلت ابوجهل وقصدت الى كونه جاهلا لا يكون كناية اصلا لانه
معناه الاصلى كما اذا اطلقت ابالهب وارىد به معنى ملابسته النار من غير ملاحظة
كونه جهنميا هذا ما افاده بعض الفضلاء المحققين (الرابع) من مرجحات العلم (الاستلذاذ)
بذكره للمتكلم او للسامع اولهما معا وقدمر معناه (الخامس) منها (التبرك) بالاسم
العلم كاسمه سبحانه واسماء الانبياء والاولياء وقدمر معناه ايضا واعلم ان ههنا مرجحات
آخر ذكرها وانما اكتفى المصنف بما ذكره من الغرض ذكر عدة امثلة للعلل المرجحة
حتى يستخرج بواقفها بمعونة الذوق وقوة الطبع لانها لا تنحصر فى عدد منها ايقاع
المخاطب فى المسرة نحو سعدا وسعيد فى الدار او فى المساءة نحو سفاك اوسفاح فيها ومنها
التنبيه على غباوته بأنه لا يتعين عنده الا باسمه الذى يخصه وغير ذلك (و) يختار (المضمير)
اى يترجم على سائر المعارف (لوجوه) ثلاثة لكل من انواعه اعنى الغائب والمتكلم والمخاطب
وقدمر وجه تقديمه على بقية المعارف (الاول) قصد (الاشارة الى المذكور) لفظا
كقولك جاء زيد وهو يسرع او معنى كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل
المذكور معنى فى ضمن اعدلوا (او فى حكمه) اى فى حكم المذكور لقرائن الاحوال

٩ قيل السلم اما ان يكون
مشعرا بمدح او ذم او لا الاول
اللقب والثانى اما ان يكون
مصدرا بمثل أب وابن وام
اولا الاول الكنية الثانى
الاسم

٦ وفى بعض نسخ المتن كفى
بعض الالقاب وله وجه
ايضا ولا يخفى وجهه
٧ ومن امثلة الاشارة الى
المذكور * بين ابى اسحق
طالت يد العلى * وقامت
قناة الدين واشتد كاهله *
هو البحر من أى النواحي
اتيته * فلجته المعروف واليم
ساحله

٤ ومن الشراح من حصر
المذكور فى المذكور لفظا
وجعل ما فى حكم المذكور
هو المذكور معنى لكنه
تقصير فى البيان كما لا يخفى

سواء كانت لفظية كافي قوله تعالى ولا يؤيد لكل واحد منها السندس اى لا يؤيد الميت
بدلالة السباق والسياق او معنوية كافي قول الصياد لرفيقه ارم وقد هرب والمراد
بالاحوال ما يعبر اللفظية لا ما يقابلها كما توهم ٣ واعلم ان العلة المرجحة لضمير القائب
امران الاول الحضور في ذهن السامع لانه اذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة
الا على خلاف مقتضى الظاهر كافي ضمير الشأن وضمير باب نعم والثاني قصد الاشارة الى
ذلك الحاضر لانه اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من حيث هو حاضرا لم يعبر عنه
بضمير الغيبة ايضا كقولك ان جاءك وزيد فقد جاءك فاضل كامل حيث قصد الاشارة الى فضله
وكاله لا اليه نفسه نعم مع وجود الامرين المذكورين قد يترك الضمير اجراء على خلاف
مقتضى الظاهر كقولك جاءني رجل فقال الرجل باللام مكان هو (الثاني) من تلك
الوجوه (حكاية المتكلم) اذا كان المقام مقام الحكاية والتعير عن نفس المتكلم كقول
على كرم الله وجهه * انا الذي ستمنى اى حيدره * ضرغام آجام وليث قسوره (الثالث
تخصيص المخاطب) بتوجيه الكلام اليه من بين امثاله اذا كان المقام مقام التعبير بالخطاب
كافي قوله * انت الذي تنزل الايام منزلها * وتمسك الارض من خسف وزالزل قيل ٩
ان نحو هذه المباحث وظيفة اهل اللغة او النحو الا انه اقتدى بصاحب المفتاح اقول انه
من وظيفة علم المعاني وسنقصه في مباحث اسم الاشارة ان شاء الله تعالى واعلم انما سبق
الى الاوهام ان التعدد ممكن في الغيبة والتكلم دون الخطاب اشار الى دفعه بقوله
(وحق الخطاب) ٧ بحسب اصل وضعه (ان يكون مع) مخاطب (معين) لوضعه وضعا
عاما لكل معين من المخاطبين (وقد يعدل عنه) اى عن الحق ويوجه الى غير المعين
(تعميما) له الى كل مخاطب لكن بعدم القصد الى معين فيشمل كل من يصلح له
على سبيل الاحتمال لا بأن يقصد شموله لكل من يصلح ان يخاطب (وعليه)
اى وعلى هذا التصحيح (يجعل) قوله تعالى (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم عند ربهم) حيث لم يذكر فاعل ترى الذى هو المخاطب (كأنه) اى
كأن مفعول ترى اعنى فظاعة حال المجرمين (لوضوحه) اى لبلوغه مرتبة يتمتع خفاؤها
(استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية) فلا يختص رؤية راء دون راء وذلك
اشارة الى بلوغ فظاعة حالهم الى مرتبة لا يخفى على كل من يتيسر منه الرؤية وجواب لو
في الآية محذوف اى لرأيت امر عظيم واستعمال اذهنا لكون المترقب من الله تعالى
مقطوعا به ويحتمل ان يكون المخاطب محمدا صلى الله عليه وسلم ولولتني فعلى هذا لا يكون
الآية مما نحن فيه وامثال هذه الآية كثيرة في القرآن من نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار
ونحو ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ونحو ولو ترى اذ المجرمون موقوفون عند ربهم واعلم

٣ المتوهم علامة الشيرازى
في شرح المفتاح ٤
٩ نقله عن المصنف تليذه
كالدين الكرمانى في
شرحه للكتاب ٥
٧ لم يرد بالخطاب صيغته بل
المعنى اللغوى اعنى المخاطبة
فلذلك أورد كلمة مع اذلو
اراد الصيغة لاستعمل اللام
بتقدير الوضع اى حق
الخطاب ان يكون موضوعا
لمعين وهذا هو السر في
اختيار كلمة مع فتأمل ٥

انه قد يقصد بالتعميم تحسين الحال كقوله تعالى اذا رأيتم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رأيتم
ثم رأيتم نعيما وملكا كبيرا (و) يختار (الموصول) اى يترجم على سائر المعارف (لوجوه)
سته (الاول) منها (ان لا يعلم منه) اى من شخص يعبر عنه بالموصول سواء كان مسندا
اليه او مسندا (المخاطب) بالكسر اى المتكلم (او المخاطب) بالقح اى السامع (او هما) اى
المتكلم والمخاطب معا (غير ذلك) المذكور اى النسبة المعلومة الانتساب الى ذلك الشخص
حيث لا يعلم الشخص ولا ما يدل على الشخص غير النسبة المذكورة نحو الذى كان معك
امس رجل فاضل فالقائده فى الاشارة اليه بهذه الجملة المعلومة الانتساب اما تفخيم شانه
او تحقيره على حسب تلك الجملة واعلم ان المسند اليه اذا لم يكن معلوما غير انتساب النسبة
المعلومة اليه لم يكن معلوما بخصوصه بل بوجه كلى وقد عرفت ان الموصولات موضوعه
بازاء النسبة المخصوصة وخموصية النسبة ليست الا بخصوصية الطرفين وايضا لم يكن
حينئذ بين الجملة الواقعة صلة والواقعة صفة فرق اذ الجملة الواقعة صفة معلومة الانتساب
ايضا الى غير معين ولهذا لا تقع صفة الالئكة فظهر من هذا ان الموصول اشارة الى
جملة معلومة الانتساب الى معين بشخصه وان استعمل فى غير المعين كان ذلك لتثريل غير
المعلوم منزلة المعلوم لا اعتبارات خطابية لا يخفى على من له ذوق سليم ولغفول المصنف
عن هذه الدقيقة جعل مفهوم الموصول كليا كامرا واما ما وقع فى عباراتهم عند ترجيح
الموصول على سائر المعارف مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواء فليس معناه عدم معلومية
الشخص المنسوب اليه الجملة بشخصه بل عدم معلوميته بطريق من طرق التعريف سوى
الصلة مثل ان لا يعرف علمه واصافته الى شئ آخر وغير ذلك ولا يلزم من عدم معلومية
طرق التعريف عدم معلومية الشخص بخصوصه كما توهم ثم اعلم ان عدم العلم بالمسند اليه
او المسند سوى انتساب الجملة اليه على اقسام احدها ما لم يكن للمتكلم امر معلوم سوى
الصلة بخلاف المخاطب وثانيها عكس هذا وثالثها ما لم يكن للمتكلم امر معلوم سواها سواء كان
للمخاطب ايضا اولا ورابعها عكس هذا وخامسها ما لم يكن لواحد منهما امر معلوم
سواها. مثال الاول الذى كان معك امس لاعرفه. ومثال الثانى الذى كان معك رجل
عالم فاعرفه. ومثال الثالث الذين فى بلاد الشرق لاعرفهم. ومثال الرابع الذين فى بلاد
الغرب لاعرفهم. ومثال الخامس الذين فى بلاد الهند لاعرفهم هذا ما ذكره ولعل
القسم الثانى والرابع والخامس محمول على خلاف مقتضى الظاهر كما عرفت (الثانى) من
المرجحات (استهجان التصريح) بالاسم لكونه من الاسماء المذمومة او لكونه مما يتشأم به
كما تقول الذى كان معك امس كذا ولا تقول حظلة كذا او تقول الذى لم يسجد لادم كذا
ولا تقول ابليس كذا ومنهم من عم استهجان التصريح بالاسم لما يكون عظيم الشأن لكنه
مستهجن جدا لان ذلك يصلح ان يكون علة الحذف لاعلة الموصولية (الثالث) من

٧ وجه الاستهجان ان عظم
الشأن يرجع الى المسمى
فينا فى التصريح ولو بطريق
الموصولية بخلاف الاستهجان
فانه راجع الى الاسم فيدفع
بذكر الموصول مكانه

٩ المراودة من راد اذا جاء وذهب او من الارادة وهي ان تنارع غيرك في الارادة فتريد غير ما يريد او برود غير ما تريد منه
٩ قل الفاضل الشريف في شرحه للمفتاح ٦٥٥ ولما كان في قول عدى ابن انت سو ما أدب غاظ شريحاً فحمله على مفهومه الحقيقي

اعنى السؤال عن المكان
لكن السائل اراد به
هل لك فراغ بان لاستماع
قضيتا فأجاب شريح بما فيه
غلظة فقال بينك وبين
الحائط اى انا وبين جادين
اقول هذا الاحتمال لا يساعده
النقل والعقل اما النقل
فلان العدول الثقة
من المورخين ذكر وان
شريحاً كان مزاحاً ثم قالوا
ومن مزح شريح هذه
القصة وذكرها بتمامها
فحينئذ يكون الجواب
المذكور مزاحاً لا غضباً
واما العقل فلان شريحاً
كان من اعلم العلماء في عصره
كما يشهد به مناقبه المذكورة
في كتب التواريخ والمحاضرات
وهو لا يغفل عن قوله صلى الله
عليه وسلم لا يقضى القاضى
وهو غضبان فان قلت
المزاح ايضا ممنوع للقاضى
قلت ذلك اذا اخرج
الى حد السفاهة بأن يكثره واما
اذا لم يكن كذلك فلا يكون
مذموماً بل هو سنة كما نقل
في سيره صلى الله عليه وسلم
انه كان يمزح احياناً والله اعلم
عنه

المرجحات (الاخفاء) عن غير المخاطب بايراده موصولا حيث يعرف الحاضرون
باسمه ولا يعرفون على وجه انتساب الصلة الى المخاطب (الرابع) من المرجحات
(زيادة التقرير) اى القصد الى زيادة التقرير اما للتعبير اى ثبوت المسند للمسند اليه
او المقصود من الحكم او للمسند اليه فتمط ثم ان المص اورد مثلاً لهذه الثلاثة الاخيرة وقال
(نحو) قوله تعالى (وراودته) ٩ اى راودته يوسف عليه السلام الامراة (التي هو)
ابى يوسف عليه السلام (في بيتها) اى في بيت تلك الامراة حيث لم يقل وراودته
زليخا او امراة العزيز اما لاستحسان التصريح بالاسم في حكم المراودة والاحتياط في طلب
المواقفة واما للاخفاء عن الغير لئلا يتهوها واما لزيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه
فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جلاله حيناً فحيناً مما يحقق مراودتها هذا ما اختاره
المص اولى لزيادة تقرير المقصود لان امتناعه منها مع كمال قدرتها عليه يدل على نزاهته
وطهارة ذيله جداً وهذا مختار صاحب الايضاح واما لفظ السكاكى فاحتمل اكلا الوجهين
اول زيادة تقرير المسند اليه اذ بانضمام الاوصاف على خصوصية المسمى يتقرر المسند اليه
زيادة تقرير وقيل اختار في الآية الموصول اذ يجوز الاشتراك في علمها وارادة الجنس
في امراة العزيز بخلاف الموصول وفيه ان الاشتراك يدفع بالاضافة نحو زيدنا
او الموصوفية نحو زيد التاجر فلا يتعين الموصولية وايضا اضافة امراة العزيز يتعرف
بالعهد فلا يحتمل الجنس فالوجه ما سمعته * ثم اعلم ان العدول عن التصريح لا يختص
بالمسند ولا بالمسند اليه بل هو باب من البلاغة يجري في كل فن ومن ألطف هذا الباب قول
الشاعر * قالت لترب معها جالسة * في قصرها هذا الذى اراه من * قالت ففى يشكو الغرام
عاشق * قالت لمن قالت لمن * ومنها ما يحكى عن شريح انه قال لرجل انكر بعد الاقرار
عنده شهد عليك ابن اخت خالك عدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر * ومنها
ما يحكى عنه ايضا ان عدى بن ارطاة اناه ومعه امراة له من اهل الكوفة يخاصمها فقال
عدى ابن انت ٩ قال بينك وبين الحائط قال اناى امرؤ من اهل الشام قال بعيد سمحيق قال
قدمت العراق قال خير مقدم قال تزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال انها ولدت غلاما
قال لينك الفارس ٣ قال اردت ان انقلها الى دارى قال المرء احق بأهله قال قد كنت
شرطت لها وكرها ٧ قال الشرط املك قال اقض بيننا قال قضيت قال فعلى من قضيت قال
على ابن امك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على المخاصم من القضاء عليه
كذا في المفتاح ذكر كمال الدين الدميرى هذه الحكاية ٦ في كتاب حيوة الحيوان بزيادة
٤ وهى قوله بشهادة من قال بشهادة ابن اخت خالك اوردتها بعد قوله فعلى من قضيت
قال على ابن امك (الخامس) من المرجحات (توجيه ذهن) اى ذهن المخاطب بسبب

٣ اى الراكب على الفرس وهذا دعاء للولد ببلوغه حداً الفروسية وكونه شجاعاً عنه ٧ الوكر عرش الطائر والمراد ههنا البلد
٦ وكذا ذكر الامام اليافعى في تاريخه على نحو ما فى حيوة الحيوان عنه ٤ فعلى هذه الزيادة يكون ٧ (معانى) (٩)

الحكاية السابقة في المفتاح
من تمة حكاية عدى الا انه
انما فصلها عنها لكونها
مثالا على حدة

ذكر الموصول الذي فيه ابهام مع صلة التي فيها تطويل ولا يخفى ان في كل منها شوقا وطلباً
(لما سيرد عليه) من الخبر عن الموصول فيكون المخاطب بهما منتظراً الى ما بعده فيتمكن
في ذهنه عند وروده اشد تمكن لما مر من ان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
كقوله * والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد * قيل اراد به آدم عليه السلام
او ناقة صالح عليه السلام او ثعبان موسى عليه السلام او قنص او الفأر الذي يتولد
من الطين في بلاد مصر عند غليان الماء والحق ان المراد به المعاد الجسماني لان البيت
من قصيدة يرثى بها فقها حنفيا وبديل ما قبله وهو * بأن امر الآله واختلف الناس *
فداع الى ضلال وهاد * ٩ ولا يخفى ان في قوله حارت البرية تشويق المخاطب الى الخبر
بحيث يأخذ منه مكانه اذا ورد (السادس) من وجوه المرجحات (بناء الخبر)
عن الموصول (عليه) اى على الموصول قال السكاكي او ان توى بذلك الى وجه
بناء الخبر الذي تنبيه عليه ثم قال ويتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما يحمل ذريعة
الى التعريض بالتعظيم * واختلف الشراح في تفسيره منهم من قال اراد بوجه بناء الخبر
علة انتساب الخبر الى المسند اليه اى في نفس الامر وذلك بأن الوجه بهذا المعنى لم يوجد
في بعض الامثلة المتفرعة على الائمة كقوله * ان الذي سمك السماء * وان التي ضربت وان
الذين ترونهم وان الذي الوحشة في داره * ومنهم من فسر الوجه بطريق الخبر
وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عمك اى على طريقه وطرزه فالمعنى ان تأتى
بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من أى طريق وجنس
من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتى بفاتحة الكلام
على وجه ينبه الفطن على خاتمة كالار صاد في علم البديع ورد ذلك * اما واولا فلانه
يقتضى استدراك لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه
* واما ثانيا فلان الائمة بهذا المعنى لا يكون ذريعة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني
المتفرعة على الائمة اقول هذا الرد مردود اذ ليس مراده بالبناء بناء الخبر على المبتدأ
بل بناؤه على اجزائه بناء على انه يصح استعمال البناء بين الكل والاجزاء كما يقال البيت مبنى
على اللبنة والاعمدة اى مشتمل عليها واراد بالائمة الى طريقه الاشارة من اول الامر الى
جنس اجزاء الخبر لا الى صورته وعوارضه فعلى هذا يكون مراد السكاكي بالبناء المضاف
الى الخبر المعنى الثاني وبقوله الذي تنبيه عليه المعنى الاول * وانما وصفه به لا للكشف
والايضاح فقط بل للاشارة الى ان الاشارة المذكورة انما يكون بينهم من بينه للكشف فقط
ولذا تركه صاحب الايضاح فظهر من هذا انه لا استغناء عن لفظ البناء اصلا اذ لو ترك هذا
التقدير بما توهم طرق الخبر من حيث العوارض كالتأكيذ والاطناب وغير ذلك ثم ان معنى

٩ ونقل عن تليذ الشاعر
ذكره في تنويره وهو شرحه
لديوان استاذة المسمى
بسقط الزندان المراد حيرة
الناس في خلقة آدم عليه السلام
من الجماد الذي هو التراب
والمراد بالشاعر ابو العلاء
المعري صاحب سقط الزند
والمراد بتليذه خطيب
تبريز صاحب تنوير السقط
ولا يخفى عليك ان هذه
الرواية لا يعارض الدراية
المذكورة في الكتاب

٧ رد عليه ان السبب الحامل لاسناد (٩٧) المتكلم الخبر الى المبتدأ هو ما يتفرع على مفاد ٩ نفس الصلة من الاعتبارات

اللطيفة كالتعظيم والاهانة والتنيه على الخطأ وغير ذلك وانما مفاد الصلة وسيلة اليه فحينئذ ان كان المراد بوجه بناء الخبر تلك الاعتبارات يكون جملته تلك الاعتبارات فوطاً ومفاه الصلة اصلاً غير صحيحاً الامر بالعكس من ذلك وان التزم بكون المراد بذلك مفاه الصلة وحدها وكون تلك الاعتبارات من قبيل الفروع يكون قيد الايماء غير واقع موقعه اذ الصلة مذكورة بعينها فكيف يعبر عنها بالايماء اليها بل الانسب حينئذ ان يقال او ذكر وجه بناء الخبر وايضا يكون الوصف بقوله الذي تنيه عليه مستغنى عنه بقيد البناء وان كان المراد بذلك المجموع اى مفاد الصلة والاعتبارات معا يكون ذكر مفاد الصلة وحده كافياً للمثالين الاولين غير صحيح وكذا ذكر جعل الاعتبارات من الفروع اذ حينئذ يكون معنى البناء بناء الخبر على المبتدأ فلا حاجة الى قوله الذي تنيه عليه واما على الوجه السابق لكون المراد بالبناء بناء الكل على الجزء فتوصيف الخبر حينئذ

التعظيم والاهانة وامثالهما الذي يجعل الاشارة المذكورة ذريعة اليه هو الاغراض الحاصلة من الخبر اما راجعة الى المسند اليه او المسند او كليهما وغيرهما ولا يخفى ان بالوقوف على جنس اجزاء الخبر يفهم الغرض المحفوظ منه وذلك ظاهر جداً ولا يخفى ان مراده بالايماء في قوله ان الايماء الى وجه بناء الخبر يكون ذريعة الى التعظيم ليس مفهوم الايماء وذلك ظاهر بل ما صدق عليه مفهوم الايماء وهو الصلة نفسها فلا اشكال في كون الايماء ذريعة الى الامور المذكورة كما توهمه بعض الفضلاء حيث قال وكون هذه الصلة بحيث تسمى الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا يرى انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شأن بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلاً فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وهكذا فتدبر * ومنهم من فسره بعله بناء الخبر اى علة اثباته للمبتدأ وربطه به اى السبب الحامل والعلة الباعثة لربطه به سواء كان علة لثبوته في نفس الامر او لا اقول ٧ هذا توجيه واضح ومطرد في جميع الوجوه الا انه رد عليه انه اما ان يريد بالعلة الحامل المتقدم او الغاية المتأخرة او ما يعم كليهما فعلى الاول يكون المراد بالعلة مفاد الصلة اذ المحفوظ الاول في ايراد الصلة هو الاشارة الى علة الربط وعلى الثاني يكون المراد الاعتبارات المتفرعة عليه من التعظيم والاهانة وغيرهما اذ حصولها متأخر عن حصول المسند اليه والمسند كليهما وعلى الثالث يكون المراد مفاد الصلة والاعتبارات معاً وعلى كل من هذه الاحتمالات يرد اشكال اما على الاول بكون قيد الايماء غير صحيح اذ مفاد الصلة مذکور صريحاً وبكون وصف الخبر بكونه مبني على الموصول ضائعاً لكونه مفهوماً من لفظ البناء حينئذ واما على الثاني بكون جعل الايماء اصلاً والاعتبارات فرعاً غير صحيح اذ الامر بالعكس حينئذ واما على الثالث بكون ذكر مفاد الصلة مجرداً عن الاعتبارات وجعل الاعتبارات من الفروع غير صحيح ثم اعلم ان المصنف لم يذكر الايماء الى وجه بناء الخبر على اطلاقه من غير ان يتفرع عليه الاعتبارات كما فعله السكاكي بل قال بناء الخبر عن الموصول اما (تعظيماً) لشأن الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعا به اعزوا طول) اى اعز من دعامة كل بيت واطول منها واراد بالبيت الكعبة او بيت الشرف والمجد وفي هذا البيت اشارة من اول الامر الى جنس ما يرد عليه من البناء للرفع هذا على التوجيه الثاني واما على ما توجه الاخير ان ذكر سمك السماء علة حاملة على اسناد بناء البيت الى ما اسند اليه وعلى كلا التوجيهين ففيه ذريعة الى تعظيم شأن الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد (او تحقيقاً) لشأن الخبر (نحو ان التي ضربت بيتاً مهاجرة) بكوفة الجند غالت ودهاغول (قوله مهاجرة حال والكوفة هي البلدة المشهورة وانما اضيفت الى الجند لمقام الجند فيها في ذلك

بالبناء على المبتدأ من قبيل الكشف والايضاح اذ لا يحتمل الخبر عدم البناء على المبتدأ فتدبر ٨ مثلاً السبب الحقيقي ٤

على الله تعالى هو تعظيم البناء
دون الإشارة الى جنس
البناء وذلك واضح جدا

✽

٩ المتوهم صاحب الايضاح

✽

الوقت قوله قالت ودها غول يقال للشيء اذا هلك غاله غول ولا يخفى ان في ضرب النيث
بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة وهذا
ذكر لعل ربط المتكلم الخبر مع انه معلول له في نفسه وعلى كلا التوجيهين ففيه التعريض
الى تحقق زوال المحبة وتقرره لان الايماء المذكور لكونه معلول انقطاع المودة صار ذكره
من قبيل البرهان الانى الى تحقيقه وبهذا اندفع توهم ٩ عدم الفرق بين الايماء المذكور
وتحقيق الخبر (او تعليلا) لثبوت الخبر (نحو) قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات كانت لهم جنات الفردوس) ولا يخفى ان في هذا الايماء الى ان طريق بناء الخبر
كان من قبيل فضل الله ورجته او ذكر لعل اسناد الجنة اليهم وعلى التوجيه الاول ففيه
التعريض الى كون الصلة علة للخبر في نفسه بخلاف التوجيه الآخر فان علة الاسناد اعم
من العلة في نفس الامر فلا يكون الاولى اشارة الى الثانية (وهذا) اي ايراد المسند اليه
موصولا لبناء الخبر عليه تعليلا (قديتبعه تعظيم للمتكلم) نحو الذي يرافقني يستحق
الاجلال (او) تعظيم (للسامع) نحو الذي يرافقتك يستحق الاحكام (او) تعظيم
(للمذكور) اي المسند اليه نحو الذي عنده السلطان يستحق الاعزاز والاعظام (او)
تعظيم (لغيرهم) اي لغير المتكلم والسامع والمسند اليه نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا
كانوا هم الخاسرين فان خسران مكذبيه يدل على سعادة مصدقيه ويلزمه تعظيم شعيب
عليه السلام الذي هو غير المتكلم والمخاطب في هذا المقام (او) قديتبعه (اهانة)
اما للمتكلم او للسامع او لغيرهما نحو الذي يرافقني او يرافقتك او يرافق زيدا يستحق
التذليل واما اهانة المسند اليه نحو الذي يصاحبه الخرافيش يستحق التعزير قوله
(او تنبيه) عطف على قوله تعظيما ٧ اي بناء الخبر على المسند اليه لتنبيه المخاطب (على
خطأ) نحو قول عبيدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيته (ان الذين ترونهم ٦ اخوانكم
يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا) يعني ان الذين تظنونهم اخوانكم يشقى شدة غيظهم
او حرارة عطشهم ان تهلكوا يقال صرعه اي القاه على الارض ولا يخفى ان في هذه الصلة
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويبين المحبة بحكم العرف والذوق هذا على
التوجيه الاول واما على التوجيه الثاني فان ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم
علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وهذا وان لم يكن علة لكون الصرع شفاء غليلهم
ومعلول له بل هو مناف له بحسب الظاهر لكنه سبب لبنائه عليهم وربطه بهم وعلى كلا
التوجيهين ففيه ذريعة للتنبيه على الخطأ (او غيرها) اي غير الوجوه المذكورة في بناء
الخبر على المسند اليه كنهو تسلية اعقاب الميت وتعزية بقاياه (قال) الشاعر ابو العلاء
في قصيدة يرثي بها جعفر بن علي رضي الله عنه (ان الذي الوحشة في داره تونسه الرحمة

٣ وهي او غا دالتاس
واراذلهم

٧ واما رواية الرفع عطا
على تعظيم فينفها الدراية
كايصح عنه المفتاح

٦ فان يرى وارى مجهولين
يستعملان بمعنى الظن في
مفعولين والثالث نقص

لكونه مجهولا
قوله او غيرها بالنصب
او الرفع بالفتن لرفع التنبيه
او نصبه

في لحده) وذلك الايناس لتجرده وقلة علايقه في الدنيا ففيه ايماء الى ان ما يحى من الخبر من جنس الرحمة والشفقة او ذكر علة الرحمة وربطها به ففيه ذريعة الى ان الاولى ببقاياه تقليل حزنهم على ذلك هكذا قيل لكن لا يخفى عليك ان هذا قريب من علة بناء الخبر فالاولى ان يقال وفيه ذريعة الى تطيب قلوب الفقراء واذا عرفت تفصيل الوجوه المذكورة على كل من التوجيهين المذكورين تعرف ان الاولى من التوجيهين التوجيه الاول بالنظر الى عبارة السكاكي لكنه خاص بالمسند اليه المقدم لما عرفت من استعمال السكاكي الخبر حيث قال او الايماء الى وجه بناء الخبر ولم يقل الى وجه بناء المسند وقد يقال لان البناء قد يقتضى تقدم المبنى عليه واما بالنظر الى دأب المصنف من تعميم الحالات المقتضية للمسند اليه والمسند وغيرهما مهمامكن فالمناسب التوجيه الثاني اذ ذكر علة الاسناد لا يتبدل على تقدير تأخير المسند اليه ايضا ولهذا اعتذر بعضهم ممن ذهب الى الوجه الثاني عن ايراد السكاكي كلامه في الجملة الاسمية بأنها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة لاعداد امكانه في الجملة الفعلية واما اذا هبون الى الوجه الاول فلا حاجة لهم الى هذا الاعتذار لاختصاصه بالجملة الاسمية في ظاهر كلام السكاكي كما عرفت وبهذا التفصيل ايضا توقف على ان في ترتيب المصنف في هذا المقام قصورا فاحشا حيث لم يفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر مطلقا وبين ما يتفرع عليه من الاعتبارات وجعل التعظيم والاهانة مختصا بالتعليل مع انه من فروع الايماء الى وجه البناء مطلقا وجعل التعليل مقابلا للفروع مع انه ملحوظ في الكل الى غير ذلك من المفاسد يعرفه من ينظر كلام السكاكي ٩ وتطلع على ان هذا باب لا تكاد تنهى لطايفه ومن جملة ما ذكره الترهيب كافي قولك الذي كل جاله وجل خصاله على الباب ومنها التنفير كقولك الذي دم خلقه ودم خلقه يصحبك ومنها الترحم كقولك الذي سبي آله ونهب امواله يرجوك ومنها التأمل كقولك الذي تفرد بعلمه خالق القوى والقدر مسألة القضاء والقدر وكقولك الذي تحير فيه فحول الرجال مسألة خلق الاعمال الى غير ذلك من المقامات والاحوال (و) يختار (الاشارة) اي بترجم اسم الاشارة على سائر المعرفات (لوجوه) خمسة (الاول) من تلك الوجوه (تعينه) اي تعين اسم الاشارة (طريقا) بأن لا يكون لك اول سامعك اولهما مع طريق الى احضار المسند اليه او المسند في ذهن السامع سوى الاشارة بحسبان لا يعلم بطريق آخر من طرق التعريف بعد ان صح الاشارة الحسية كقولك هذا ما رأيت قط من هو وكقولك هذا رجل عالم فاعرفه وكقولك هذا لاعرفه فقل لي من هو (الثاني) من تلك الوجوه (العناية) اي الاهتمام (بكمال التمييز) لما عبر عنه باسم الاشارة من المسند اليه والمسند وغيرهما وتلك العناية اما للتعظيم والاهانة حسب

٩ قال بعض من شراح هذا الكتاب انما اورد السكاكي هذا البيت مثالا للتنبيه على معنى آخر غير الخطأ كلى التطيب فعلى هذا هو مثال لما هو قسم للتنبيه وعلى ما فصله المصنف مثال لما هو قسم للتنبيه وحاصله ان معنى بناء الخبر على الموصول كون الموصول مع صلت به بحيث يكون بينه وبين الخبر تعلق يقتضى بناءه عليه واسناده اليه ويكون هو الباعث على الاخبار وذلك اما بالتعريض للتعظيم نحو ان الذي سمك السماء واما بالعلية لمية نحو ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اوانية وهو الذي عبر عنه بتحقيق الخبر نحو ان الذي ضربت بيتا واما بالرد عليه والتنبيه على الخطأ نحو ان الذين ترونها اخوانكم واما بغير المذكورات نحو ان الذي الوحشة وعلى هذا التوجيه لا يرد الاعتراض فتأمل هذا كلامه

الحجر لم يقدر من الزحام
فنصب له منبر فجلس عليه
واطاف به اهل الشام فينا
هو كذلك اذ اقبل على بن
الحسين وعليه ازار ورداء
احسن الناس وجها واعرفهم
طياقتي عند الناس هية
له واجلا لا حتى استلم الحجر
فما ظ ذلك هشام فقال شامي
من هذا الذي قد هابه الناس
هذه الهية فقال هشام لا اعرفه
لثلا يرغب فيه اهل الشام فقال
الفرزدق لكني اعرفه فقال
الشامي ومن هو يا ابافارس
فانشد مرثجلا قصيدة هذا
مطلعها فيهم ايهام اذ لفظ هذا
اشارة الى البيت المذكور
او يراد لفظ هذا وهذا بعيد
والاول قريب منه
٧ وقد يشبه على بعض
الاذهان كون الكلمال
فرعا لا اكل اذا المر بالعكس
اذ في الاكل الكمال مع امر
اخر والجواب ان ما ذكرت
اذا كان مقيسين الى شئ واحد
وهنا الاكلمية بالقياس
الى التميز والكمال بالقياس
الى العناية المتعلقة بالتميز وانما
قال في الاول اكل اذ اصل
التميز حاصل بالعلم مثلا

ما يرد عليه من صفة مدح اودم على وجه لا يتطرق الى عظمته اودته التباس اصلا
وانما اختص كمال التميز باسم الاشارة لان قرينته الاشارة الحسية التي هي بمنزلة وضع
اليده عليه وان كان اصل التميز في العلم ايضا بناء على ان العيان اكل من البيان كقول الفرزدق
في زين العابدين رضي الله عنه * هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والحل
والحرم * هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التي التقى الطاهر العلم * اي هذا الممدوح الممتاز
عما عداه الذي تراه رأي العين اختص بحكم لا يشترك فيه غيره وهو كاله نسبنا وحسبا
وانه علم في هذه الفضائل بحيث يعرفه مالم يس له روح فضلا عن المعرفة (الثالث) من تلك
الوجوه (التنبيه على غباوة السامع او ادعاء ان الشئ لا يتميز عنده الا بالحس) ولا يفهم
الا بالاشارة الحسية كقول الفرزدق لمن كان يهاجيه اعني جريرا * اولئك آباءي فجنني
بمثلهم * اذا جعنا يا جرير المجامع * اي مجامع مذاكرة الاحساب ومحافل مفاخرة الانساب
قيل وقد يكون للتنبيه على فطانتها لكون غير المحسوس عنده كالمحسوس بالبصر عند غيره
ولو قال المصنف التنبيه على حال السامع لكان اولى لشموله القسمين واعلم ان السكاكي
جعل كلاما من كمال العناية بالتميز والتنبيه على غباوة السامع فرعا لان يقصد باسم الاشارة
اكمل التميز ولا ينبغي ان هذا امر قديم يعتبر على حدة اذا لاشارة الى شئ قديم يقصده اكل
تميز للمسد اليه لا لكمال عناية المتكلم به بل يتضح عند السامع حق الاتضاح بحيث
لا يتطرق اليه التباس واشتباه ٧ فيما يرد عليه مما اسند اليه واما اظهار كمال عناية المتكلم
بالتميز فأمر متفرع عليه كالتنبيه على الغباوة ولعل المصنف قد خفي عليه هذا الفرق فلذا
ترك ذكر الاصل واكتفى بالفرعين (الرابع) من تلك الوجوه (التهكم) والاستهزاء
(كما تقول هذا هذا وليس ثمه) اي عند المخاطب (شئ) يشار اليه سواء كان المخاطب
اعمى او بصيرا وفي اكثر النسخ كما تقول للاعمى هذا هذا لكن لا ينبغي ان الاعمى
والبصير متساويان في حصول التهكم في الصورة المذكورة فنخصيص
الاعمى لمجرد التمثيل لا للاحتراز فالنسخة الاولى اولى ٦ واعلم ان السكاكي
اورد هذا الوجه والذي قبله في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وسيوردهما
المصنف هناك ايضا فوجه التوفيق بينهما ان تنزيل غير المحسوس بمنزلة المحسوس للاشارة
الى نكتة لطيفة ثم التعبير عن غير المحسوس بالمنزل منزلة المحسوس باسم الاشارة يسمى
اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ان اعتبر مع قطع النظر عن ذكره او لا واستحقاقه الضمير
لاجل ذلك وان اعتبر استحقاقه الضمير اولا لكن نزل منزلة المحسوس لنكتة مذكورة
فعدل عن الضمير الى اسم الاشارة ثانياً يسمى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وحاصله ان الاخراج على مقتضى الظاهر اعم من ان يسبقه كلام او لا بخلاف الاخراج

بخلاف الثاني ٦ وذلك لان فيها التنبيه الى جواز التعميم واین هذا من عدم التنبيه عليه ٥ (على)

على خلافه اذ يعتبر فيه سبق كلام اما حقيقة او تقديرآ على اختلاف المذهبين وايضآ في الاول بقطع النظر عن استحقاق تعبير آخر بخلاف الثاني وسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى (الخامس) من تلك الوجوه (بيان حاله) اى حال المشار اليه (فى القرب والبعد والتوسط) بالنسبة الى المشير (بهذا وذلك وذلك) وفيه تشرع على ترتيب اللف فان اسم الاشارة المجرد عن حرف الخطاب وغيره للقريب ومع حرف الخطاب للمتوسط وبزيادة اللام او النون للبعد وانما آخر المتوسط لكونه امراً اضافياً ملحوظاً بالنسبة الى القريب والبعيد ولما لم يكن بيان القرب والبعد والتوسط من مسائل علم المعاني لكونها بحثاً لغوياً راجعاً الى بيان المعنى الموضوع له دون الخواص اللازمة له المبحوث عنها فى علم المعاني اشار الى ذكرها ههنا للتوطئة على البحث عن خواصها بقوله (اذ به) اى بيان حاله فى الامور المذكورة يحصل (كمال التميز) والتعيين لان تعيين المكان يفيد للمشار اليه زيادة التعيين (نحو) قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) حيث ذكر اولئك وهو للمتوسط مع قرب التعيين لزيادة تميز بحيث يستحضر السامع اوصافهم المذكورة من الايمان بالغيب واقام الصلاة والاتفاق بما رزقهم الله حتى يتنبه بذلك على انهم لاجل هذه الاوصاف احقاء بما يرد بعد اسم الاشارة من استحقاق الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب ليفهم العلية واعلم ان جعل بيان حال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط من مسائل اللغة وجعل ذكره ههنا للتوطئة كلام ظاهري قد تورط فيها كثير ممن علا كعبه فى العلوم العربية حتى المصنف مع ان له قدما راى هنا فى التحقيق ووقع به من آخر ٣ من له يد طولى فى التدقيق فى التردد مع ان الامر فى ذلك سهل كما حققه بعض الفضلاء ٦ من ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلاً وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم ٩ على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره ايا كان اقول وبالله التوفيق ان توضيح هذا المقام يتوقف على تفصيل وهو ان اسم اسماء الاشارة وضعت وضعا عاما لكل مشار اليه اما قريب او بعيد او متوسط فالحكم بأن هذا موضوع لكل مشار اليه قريب مسألة لغوية ثم اذا استعمل هذه فى خصوصيات المدلولات كما اذا استعمل هذا فى المشار اليه القريب مع انه لا كلام فى صحة التعبير عن ذلك المشار اليه بغير اسماء الاشارة من الطرق كالعلم وغيره يكون قرب المشار اليه فى نفسه علة مصححة لاطلاق هذا ومعتبرة فى علم النحو وان قصد ذلك مع الاشارة الى انك تقصد ان حاله فى نفسه على القرب حقيقة او ادعاء بحيث يكون التعبير عنه بهذا الوجه راجعاً على سائر التعبيرات فيكون هذه علة مرجحة لاطلاق هذا مثلاً ومعتبرة فى علم المعاني والمراد

٣ سيد قدس سره

٦ سعد الدين التفتازانى

٩ وقيل على انما نقول البحث

عن بيان الحال تمهيد لما بعده

ولا يخفى انه حينئذ يكون

استطرادياً ولا اشعار فى

العبارة لذلك اصلاً

ههنا هو المعنى الاخير بقريئة قولهم او أن تقصد بذلك بيان حال المشار اليه في القرب والبعـد والتوسط اى اطلاق اللفظه للاشارة الى انه قريب لا اطلاق اللفظ على المشار اليه القريب والا لكفى ان يقول او ان تقصد بذلك الى القريب وهذا حاصل التحقيق المذكور فلا يرد عليه ما قيل ٧ من انهم ارادوا بالمعنى الزائد على اصل المراد الزائد على المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الوضعية للالفاظ ووجه الدفع ان المعنى الاصلى هو استعمال هذا مثلا في القريب مع صحة التعبير عنه بغير ذلك من الطرق كالعلمية وغيره وهذا هو مراده بقوله المعبر عنه بأى تعبير كان واما المعنى الزائد هو استعماله في القريب مع دلالة على القرب والقائل المذكور ظن ان مراده ان المعنى الاصلى هو التعبير عن المسند اليه وان كان بغير اسم الاشارة والمعنى الزائد هو لفظ هذا الذى هو الزائد على سائر العبارات واعتراض بأنه ليس وضعيا للفظ المعبر به عن المقصود بل هو معنى للفظ آخر يعبر به عن المسند اليه ومنهم ٩ من لم يترجح عنده احد الطرفين فقال ان جعل القرب والبعـد والتوسط داخلة في معانى اسماء الاشارة كان بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى القلة والكثرة والتوسط من علم المعانى اقول لا خفا فى دخول تلك المعانى فى تلك الاسماء لغة والالم يتعرض لها اهل اللغة الا ان دخولها فيها لا يستلزم ذكرها ههنا بطريق التوطئة بل ذكرت اصالة لماسر من الاعتبارات ولئن سلم خروجها لكن قصدها بحسب قلة الالفاظ وكثرتها انما هو طريقة اهل الاشتقاق حيث يقصدون بكثرة الحروف كثرة المعانى ولا حاجة فى فهم الخواص الى امثال هذه الاعتبارات بل هو لوازم لمعانى الالفاظ من غير استعمال اللفظ فيها كما عرفت تفصيله فيما سبق (وقد يعتبر القرب فى الرتبة) لافى المكان (تحقيقاً) للمشار اليه واسترذالا له اللازمين للقرب فى الرتبة بناء على ان الانحطاط فى الرتبة ينزل منزلة القرب فى المكان عادة (نحو) قوله تعالى (اهذا الذى بعث الله رسولا) استحقاقاً منهم لعظم الله لرسول بعث عليهم وفى بعث استهزاء آخر والالقاءوا اهذا الذى زعم انه مبعوث (او) يعتبر (البعـد فيها) اى فى الرتبة لافى المكان (تعظيماً) فان القرب والبعـد امران اضافيان ومتقابلان فأى شئ يعتبر فى احدهما يعتبر فى الآخر خلافاً فظهر ان العلو فى الرتبة تنزل منزلة البعـد فى المكان عادة ثم ان اعتبار العلو مستلزم لتعظيم المشار اليه (نحو) قوله تعالى (الم ذلك الكتاب) لاريب فيه فان الكتاب لما اشير اليه اشارة البعـد مع قربيه علم انه اريد به العلو الرتبى لا المكائى (او) قد يعتبر (خلافاً) بأن يجعل البعـد للتحقير والقرب

القائل سيد شريف
الجرجاني قدس سره

٩ سيد شريف الجرجاني
قدس سره

قوله او خلافاً بالنصب
عطف على قوله تعظيماً
ولا يجب فى معطوف المفعول
له التنكير بل فى نفس المفعول
له كذا ذكره الكرمانى

العز للاستبدال قليل ويجوز ان يحمل هذا على التعظيم اى ذلك اللعين العظيم المرتبة
 فى اللعن ومثال الثانى قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى ان هذا القرآن
 يهدى للى هنى اقوم ولا يخفى ان عظمة الشئ قد يقتضى التوجه والتقرب منه قيل
 وانما لم يقل او خلافه تحقيرا ليشمل غيره كبعبه عن الوقوع كقولك ذلك الامر لم يقع
 وكعبه عن فهم السامع كقولك ذلك السر الدقيق لا يصل اليه فهمك وما ينبغي ان
 يعلم الفرق بين التحقير بالتقرب والتعظيم بالتقرب ان الاضافة فيهما الى ادنى المراتب مع
 ادعاء الدناءة لنفسه فى الاولى والعلو فى الثانى وبين التعظيم بالبعد والتحقير بالبعد ان
 الاضافة فى كليهما الى ادنى المراتب ايضا لكن مع ادعاء الدناءة لنفسه فى الاولى والعلو
 فى الثانى ويفهم من هذا الفرق بين التحقير بالتقرب والتحقير بالبعد وبين التعظيم بالتقرب
 والتعظيم بالبعد (و) يختار (المعرف باللام) اى يرجع على سائر المعارف لوجوه
 اربعة وانما لم يقل ههنا لوجوه اذ لا وجوه متغايرة ههنا غير الاشارة الى كل واحد من
 الانواع (للاشارة الى الحقيقة) من حيث هى المعبر عنها فى عرف النحاة بالجنس وعن
 تعريفها بتعريف الجنس وتعريف الماهية وتعريف الحقيقة (نحو) قوله تعالى (وجعلنا
 من الماء كل شئ حى) اى جعلنا جنس الماء مبدءا كل شئ حى حتى الملائكة فانها على
 ما فى الروايات خلقت من ريح خلقت من الماء وحتى الجن فانه خلق من نار خلقت من
 الماء روى ان اول ما خلق الله تعالى جوهره فنظر اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء
 ثم خلق بقية العناصر منه فكذا ما تركب منها واما الانسان فانما خلقه من تراب خلقه
 منه (او) يختار المعرف باللام (للاستغراق) بجميع افراد الجنس اذا كان القصد الى
 العموم (مطلقا) اى حقيقيا غير مقيد بعرف او غيره (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لى
 خسر) اى جميع افراد الانسان الامن استثناء الله والاستثناء دليل العموم ومعاره وايضا
 اذا اريد بالمستثنى الافراد فكذا المستثنى منه للزوم كونه من جنسه ولا يلزم من استثناء
 البعض عدم كون الاستغراق حقيقيا لما تقرر ان الاستثناء لا يخرج عن تناول بل عن
 الحكم (او) للاستغراق (مقيدا) اى ببعض الافراد بسبب عرف او امثاله ويسمى استغراقا
 عرفيا (نحو جمع الامير الصاغة) اى صاغة بلده او مملكته لاصاغة الدنيا (او) يختار
 المعرف باللام (للعهد لفظا) اى خارجا وانما سمي بهذا لكونه معلوما قبل التعريف
 وللفظا لوجوب ذكره لفظا اما حقيقة او حكما فكان اللفظ طريق العهد لكونه قرينته
 (نحو) قوله تعالى (كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) اى المذكور
 سابقا حقيقة وصريحا واما المذكور حقيقة لكن كناية نحو وليس الذكر كالاتى اى
 ليس الذكر الذى طلبت امرأة غمران كالاتى التى وهبت لها فالآتى وان كان اشارة الى

٧ قيل يجوز ان يكون اللام للعهد والاستغراق لا باعتبار دلالة اللام ﴿٧٤﴾ عليه بل باعتبار ان المذكور المهود يفيد كقوله تعالى فجمع السحرة بعد قوله يأتوك بكل سحر عليم ولا يخفى عليك ان تقدم الذكر قرينة مرجحة والترجيح اذا تساوى الافراد اريد واحد منها. واما اذا اريد الكل فلا ترجيح فلا اعتبار لهذا الذكر في كونه قرينة بل هو استغراق فقط

✽

٩ وبهذا التفصيل يندفع طعن الشارح ابن الشربف من انه تغيير للاصطلاح المشهور بلا فائدة ثم قال كانه عفى الله عنه وعافانا ما يسره النظر في الكتب المشهورة من علم المعاني وتحقيق المقام وتفصيله ما افاده صاحب الكشف من ان اللفظ الموضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد معها اسم الجنس والموضوع لها باعتبار حضورها الذهني مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظيره المعرف بلام الجنس والموضوع لها باعتبار فرد منتشر هو النكرة ونظيرها المعرف بلام العهد الذهني الموضوع لها باعتبار وحدة

معينة هو العلم الشخصي ونظيره المعرف بلام العهد الخارجي فظهر الفرق بين المعرف بلام الجنس ه (اداة)

٧ قيل يجوز ان يكون اللام للعهد والاستغراق لا باعتبار دلالة اللام ﴿٧٤﴾ عليه بل باعتبار ان المذكور المهود يفيد

ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى حكاية عن مريم رب انى وضعتها اثى الا ان الذكر مذكور كناية في قوله تعالى حكاية عنها رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان كان يعم الذكور والاناث بحسب الوضع لكن التحرير وهو ان يعق الولد لخدمة بيت المذكور انما كان لهم دونهن واما الذكر حكما لا حقيقة كما اذا علم المخاطب به بواسطة القرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب ولمن سد سهما القرطاس وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل (او) للعهد (ذهنا) لالفاظا امامعهوديته فلعهده حقيقة وكونه ذهنا لا خارجيا فلعدم تقدم الذكر وعدم صلاحية الاستغراق (نحو) قوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) اى اطيعوا واحدا من الرسل ٧ وكذا قولك ادخل السوق حيث لا عهد خارجا اذ المعنى ادخل سوقا من الاسواق اذ الحقيقة غير مدخولة ودخول الجميع غير ممكن لكن هذا البيان على ما يقتضيه عبارة الكتاب والحق ان يكون لفظ الرسول عهدا خارجيا ويراد به محمد صلى الله عليه وسلم بقرينة تعيينه خارجا لكن المناقشة في المثال ليس مما يرتضيه الرجال والذي يتحاج في صدرى ٩ ان المص اراد بالعهد اللفظى ما يكون مذكورا صريحا او كناية وهو احد قسمي العهد الخارجى واراد بالعهد الذهبى ما يتعين خارجا ولما كان تعيينه عند المتكلم في الذهن عبر عنه بالعهد الذهبى فهذا احد قسمي العهد الخارجى كما يدل عليه المثال واما العهد الذهبى عند القوم المقابل للعهد الخارجى وتعريف الجنس فلم يذكره المص لانه ليس من اقسام التعريف حقيقة بل تعريفه لفظى فقط وانما هو في المعنى كالنكرة من غير فرق فتأمل وقد سبق نبذ من الكلام مما يتعلق بهذا المقام لكن لا نستحق بالتكرير الملام والله ولى التوفيق والاعلام (تنبيه) في الفرق بين اقسام المعرف باللام الحاصلة بوجود القرائن وعدمها وهذا وان كانت معلومة من المباحث السالفة عند التأمل لكن نبه عليها لراحة لما عسى يشته على بعض الاذهان اعلم ان (اللام للتعريف) بحسب الوضع اى القصد الى معين عند السامع من حيث هو معين عنده (والحقيقة) من حيث هى اى حقيقة كانت (تفيدها) بحسب الوضع (جواهر اللفظ) من غير اعتبار عارض التووين والاعراب والتعريف لا الفرد المنتشر كما عرفت فيما تقدم فمجموع اللام والحقيقة موضوع وضعا نوعيا لتعريف الحقيقة الا ان القائلين بكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر يجعلون تعريف الحقيقة مجازا اذ يحتاج الى تجريدها حقيقة عن معنى الوحدة فيكون جزء معنى اسم الجنس وقد يكون كونه حقيقة عرفية لكن الحق كونها حقيقة لغوية كما مر وايضا يشكل على مذهبهم حال الاستغراق الجامع بين افراد الاسم واحاطة بمجموع الافراد فيحتاجون في دفعه الى تكلفين احدهما ان

ه وعلم الجنس واسم الجنس
والنكرة وهذا مما خفي على
الأكثرين

أداة الاستغراق انما تدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد فيكون مجازا كتعريف الحقيقة وثانيهما ان وحدة المفرد بمعنى كل فرداى شامل على سبيل البديل لا بمعنى مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع (والتعميم) الحاصل للاستغراق مجتمعا وللعهد الذهني على البديل (والتخصيص) الحاصل للعهد الخارجي (عارضان) على المعنى الموضوع له من خارج لان الحقيقة من حيث هي لا واحدة لتحققها مع المتعدد ولا متعددة والا لما تحققت مع المتوحد فهي قابلة لهما (فيمتاز فيهما) اى في التعميم والتخصيص (الى قرينة) صارفة عن ارادة الحقيقة بناء على ان المجاز خير من الاشتراك اما في التعميم فلكون القصد الى بعض الافراد دون آخر في قوة ترجيح احد الامور المتساوية على الآخر من غير مرجح واما في العهد الذهني فالقرينة وجود الجنس في ضمن الفرد لكون الحكم الجارى عليه مما لا يصلح الا لافراد مع عدم قرينة العهد الخارجي والاستغراق واما التخصيص فيحتاج الى قرينة دالة على خصوصية الفرد اما بتقديم الذكر صريحا او كناية او بعلم المخاطب به بالقرائن واما دعوى الوضع بازاء الفرد في العهد الخارجي فلم ينقل عن احد ممن يعتمد على كلامه من الثقات قال بعض الفضلاء فان قلت هلا جملت العهد الخارجي كالعهد الذهني والاستغراق راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شئ من افراد بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى هذا كلامه ولعله اراد بالمعرفة الاخرى الوضع وفيه بحث لانه ان اراد ان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شئ من افراد ولو بحسب القرينة فممنوع وان اراد انها غير كافية بدون انضمام شئ آخر اصلا فكذا في الاستغراق والعهد الذهني وان ادعيت ان هناك وضعا جديدا فاني يمكن اثباته فلا فرق بين الاقسام الثلاثة في الرجوع الى الجنس بحسب القرائن واعلم ان هذا التنبيه اصل عظيم في بحث التعريف باللام لم يقدر على تلخيصه بهذا الايجاز احد من العلماء الاعلام ومن لم يصدقني فعليه بتتبع كتب القدماء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء الان ههنا بحثا شريفا لا تعرض له في هذا الكتاب وكأني بك عند الوقوف عليه تعذرني في الاطنباب وهو ما اشتهر فيما بينهم ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع بدليل صحة لارجال في الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لارجل وتحقيق المقام يستدعي بسطا في الكلام وهو ان اسم الجنس مستعملا مع السكون الدال على الجنس من حيث هي او مع عارض التنوين الدال على التذكير يشتمل على ثلاثة معان معنى الجنسية من حيث هي ومعنى الفردية الناشئة من التنوين ومعنى صفة الوحدة الغير القائمة بالفردية فاذا نسب حكم الى اسم الجنس فاما الى الجنس فيجرد عن التنوين فيحلى باللام كقولنا جاءني

٧ المراد الفاضل الشريف
الرجائي ذكره في حواشيه
على شرح التلخيص وفي
حواشيه على الكشف بهذه
العبارة

الرجل اى لا المرأة واما الى الفرد فيعتبر مع التوين كقولنا جاءنى رجل اى فرد رجل لا فرد امرأة واما الى الوحدة العارضة كقولنا جاءنى رجل لا رجلان والمعنيان الاخيران يفترقان بالنية او بالقرائن ثم اذا دخل الثنى على اسم الجنس المفرد فاما ان ينقى الجنس وذلك انما يكون اذا كان الجنس ساكنا لم يدخل عليها لا التي لثنى الجنس فحينئذ ينقى على الفتح لكونه داخلا على الساكن وهذا هو السر في كون خبر لا هذه مبنيا على الفتح كقولك لا رجل في الدار بل امرأة او ينقى معنى الفرد كقولك لا رجل في الدار بل فرد امرأة او ينقى الوحدة كقولك لا رجل في الدار بل رجلان ولا يخفى ان في المعنيين الاولين استغراقا بلاشبهة وعلى هذا القياس حال الجمع لكن الجمع لكونه نصا في الدلالة على الفرد لا يجوز حمله على الجنس الا بطريق المجاز مثلا يقال لا رجال في الدار اى جنس الرجال بل جنس النساء ولا رجال في الدار اى ليس فيها افراد رجال بل افراد النساء ولا رجال في الدار ليس فيها رجال ثلاثة بل رجل او رجلان قال استغراق في الجمع انما هو في المعنيين الاولين ثم انك اذا اردت النص على استغراق المجموع فاما بالكل الافرادى او بالكل المجموعى اما الكل الافرادى فالحكم الذى نسب الى افراد الجمع اى كل جماعة جماعة يتناول جميع الافراد ايضا اذ ثبوت الحكم لجماعة جماعة لا يمكن الا بثبوت افراد كل جماعة من تلك الجماعات وما اشهر فيما بينهم من ان بعض الاحكام المنسوبة الى الجماعة لا يصح نسبتها الى الافراد كما في قولك الرجال يحمل الف من مدفوع بأن الحكم اى الحمل مثلا منسوب الى الافراد لكن مع قطع النظر عن قيده والمنسوب الى المجموع دون الافراد هو الحكم باعتبار القيد اعنى كون الحمل الف من فان قلت اذا كان ثبوت الحكم لجماعة يستلزم ثبوت الافراد فكيف يصح قولهم واستغراق المفرد اشمل قلت معناه ان الحكم الثابت على الفرد صادق فيما اذا وجد في نفس الامر رجل او رجلان دون الحكم الثابت على الجماعة وليس معناه ان الواحد والاثنين خارجان من الجماعة عند ثبوت الحكم لهما كما توهمه جماعة ٧ لما عرفت من ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الافراد * اللهم الا ان يقولوا كون استغراق المفرد اشمل بالمعنى الذى ارادوه انما هو بالنسبة الى الكل المجموعى ٩ الا انه لا دلالة في كلامهم على هذا التخصيص قال بعض الافاضل كما ان المفرد يقتضى استيعاب الافراد يقتضى الجمع استيعاب المجموع فلا يلزم من استيعاب المجموع استيعاب الافراد اقول استيعاب المجموع بطريق الاصال لا يستلزم عدم استيعاب الافراد في ضمنها فلا يلزم عدم تناول الحكم المنتسب الى الجمع على الافراد والكلام فيه كما مر واما ما قيل من ان اطلاق لفظ الجمع يستوعب الآحاد ايضا بناء على ان الواحد من هذه الجماعة مع اثنين آخرين من الجماعة

٧ وهم شراح المفتاح بأسرهم
مثل العلامة التفتازانى
والحقق الجرجاني وغيرهما

٩ اذ يجوز في الحكم المنسوب
الى الكل المجموعى ان لا ينسب
الى الافراد اصلا كما اذا قلت
السريز مركب من قطع
الخشب فان التراكيب المذكور
ليس في الافراد اصلا

الآخري جماعة اخرى وعلى هذا القياس فلا يمكن خروج الواحد والاثنين مدفوع
بأن ما ذكره اذا لم يكن الجماعات متميزة في نفس الامر محققة او مقدرة قبل اطلاق
لفظ الجماعات عليها وليس كذلك في الكل الافرادى في استغراق الجمع والامسا ترجيح
التعبير عن تلك الافراد بلفظ الجمع على التعبير عنها بلفظ المفرد اذ يحصل الاستغراق
حينئذ بالمفرد ايضا واما اذا امتازت الجماعات في نفس الامر اما محققة او مقدرة
فيترجح التعبير بالجمع على التعبير بالمفرد ولا يصح تركيب واحد منها مع اثنين آخرين
من الآخري لمنع الامتياز عن ذلك هذا حال الكل الافرادى في استغراق المجموع
واما حال الكل المجموعى فيه فيثبت الحكم فيه لمجموع الجماعات اجالا فيثبت في ضمنها لكل
جماعة ولكن لا يلزم الثبوت للافراد المتبصرة في ضمن كل جماعة جماعة لعدم اعتبار الافراد
في ضمن الكل المجموعى ٦ لاتفصيلا ولا اجالا بل يحتاج اعتبار الافراد الى الملاحظة
الآخري المتأخرة عن اعتبار ثبوت الحكم فلا يسرى ثبوت الحكم اليها وهذا هو الذى
بهم الى قولهم باستغراق الجمع جميع الافراد تارة وقولهم يكون ثبوت الحكم للجماعات
غير مناف لعدم ثبوته للبعض تارة اخرى ومن لم يقف على توفيق القولين ركب متن
عمياء وخطب في ضبط مقالاتهم خطب عشواء قال بعض الافاضل ان ما روى عن ابن
عباس رضى الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب اى بحسب الاطلاق فانه متى اطلق الاسم
الجمع يطلق الاسم المفرد من غير عكس مخالف لما صرح به جمهور ائمة التفسير والفقه
من ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين وعيىدى يتناول لكل واحد كالمفرد ٤
ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية اقوال لا تخالفه اصلا لان المنقول
عن ابن عباس رضى الله عنه في اطلاق الاسم وعن ائمة التفسير في تناول الحكم وكما بين
المعنيين ٨ ونقل عن بعض الأئمة ٣ فرق بين المفرد والجمع في جانب القلة بأن المفرد
يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لا الى الواحد ولا يخفى ان
هذا الفرق بحسب تناول صدق الاسم وقد عرفت ثم ان العلماء فرعوا على القاعدة
المذكورة اعنى كون استغراق المفرد اشمل لطيفة شريفة استخرجوها بلطف قرايحهم
من هذه الآية الكريمة وهى ما يحكيه الله تعالى عن زكرياء عليه السلام رب انى وهن
العظم منى حيث لم يقل وهن العظام توصلا باختصار اللفظ الى الاطنباب في معناه
وذلك لان افراد العظم دل على ثبوت الوهن لكل عظم من افراد العظم ولو جمع
لكان في معنى الكل المجموعى لا الافرادى لعدم تمايز جماعات العظم في الخارج الذى
هو الشرط في الكل الافرادى كما مر وقد عرفت ان الكل المجموعى لا ينافى عدم ثبوت
الوهن لبعض من العظام كما حقق فحينئذ يفوت المقصود اعنى بيان تناول الوهن جميع

- ٦ مثلا كل جماعة جماعة
في الكل المجموعى بمنزلة
الافراد في الكل الافرادى
والافراد في الكل المجموعى
بمنزلة اجزاء الافراد في
الكل الافراد من اليد
و الرجل في الرجل مثلا
فتأمل ٥٥
- ٤ حتى اذا قال والله لا اتزوج
النساء حثت بواحدة واذا
قال نساء لا يحنث الا بثلاث
كذا قيل ٥٥
- ٨ والفرق بين المعنيين ان
الاول راجع الى عموم عقد
الوضع والثانى الى عموم عقد
الحمل ٥٥
- ٣ علامة زعمشرى ٥٥

افراد العظم هذا ما وقع في المفتاح واليه يؤول ما وقع في الكشف من ان الواحد هو
الذال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه
واشد ما يتركب منه الجسد وقد اصابه الوهن ولوجع لكان القصد الى معنى آخر
وهو انه لم يهن منه بعض عظامه و لكن كلها ان العلامة التفاضلية ظن انهما
متغايران فزيف كلام السكاكي وقرر كلام صاحب الكشف لكنك تحكم بصدق
ما ذكرنا عند الاتصاف بالانصاف فدونك هذا القدر وليس الرى عن التشاف ولقد
علمنا رسالة مفردة في هذا الباب ميزت فيها القشر عن اللباب ولم تعرض لها هنا
تحاشيا عن الاطنباب ومن الله التوفيق والهام الصواب (و) يختار (المضاف) اى يرجع
على سائر المعارف (لامور) اربعة (الاول ان لا طريق) للمتكلم الى احضاره بعينه
في ذهن السامع (سواها) اى سوى الاضافة واعلم ان السكاكي قيد عدم الطريق بقوله
اصلا ليعم عدم الطريق عند المتكلم وعدمه عند السامع كما صرح بذلك في التمثيل حيث
قال كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك منه شئ سواء او عند سامعك * وفي هذا المقام
ابحث * الاول ان عدم الطريق عند المتكلم سوى الاضافة علة موجبة وانها خارجة
عن نظر الفن والجواب ان الوجوب الخارج عن نظر الفن هو عدم الصحة لغيره من
التراكيب واما الوجوب لعدم معلومية الغير مع صحته ان علم فليس خارجا عنه وحاصل
ان كون المقام مقام التعريف يصح جميع طرق التعريف وعدم معلومية الغير يرجع
الاضافة والوجوب بالعرض الحاصل من عدم المعلومية لا ينفي صحة جميع الطرق في هذا
المقام فافهم فانه دقيق * والبحث الثانى ان عدم علم المتكلم ليس من الحالات المتقضية
واجب عنه بأن الحالة المتقضية حقيقية ما يقتضى التعريف مطلقا فانضمام عدم
المعلومية للغير يقتضى الاضافة وهذا مردود بأنه كما ان لمطلق التعريف حالة متقضية
كذلك لخصوصية الاضافة حالة متقضية مخصوصة والسائل يمنع صلاحية عدم المعلومية
لذلك بل الجواب ان معنى الحالة المتقضية وقوع المسند اليه او غيره في مقام يقتضى ذلك
المقام التعبير بخصوص عنه ولا يخفى ان عدم معلومية الغير حالة للمضاف يقتضى التعبير
عنه بالاضافة * والبحث الثالث * ان النسبة الاضافية تجب ان يكون معلومية للمخاطب
ولاشك انها تصلح ان تقع صلة بأدنى تغيير فلا يصح عدم طريق سوى الاضافة فيرجع
الى كون الاضافة اخصر ولذلك اقتصر عليه صاحب الايضاح والجواب ان اللام
في النسبة الاضافية معهودية المضاف باعتبار اضافته ولا يلزم من ذلك اعتبار المضاف
من حيث ثبوت النسبة الاضافية له بان يجعل تلك النسبة صلة له فحينئذ ان اراد بأدنى
التصرف صلاحية وقوع النسبة الاضافية صلة بلا اعتبار زائد فليس كذلك وان

و البحث الثالث للفاضل
الشريف الجرجاني قدس
سره

اراد وقوعها صلة ولو باعتبار زائد فسلم لكن لانسلم انه يلزم من امكان ذلك الاعتبار
 وجوده حتى يوجد طريق سوى الاضافة في ذلك المقام وان اراد وجوده ولو في مقام
 آخر وحالة اخرى فذلك مما لا يمتنع احد فضلا عن هؤلاء المراجعين
 الاعلام * واعلم ان المصنف لو ذكر الترجيح يكون المقام مقام الاختصار اذا وجد
 طريق سوى الاضافة ولكنها اخصر كإفعله السكاكي وصاحب الايضاح لكان اولى
 واحسن ومثله بقوله * هو اى مع الركب اليمانيين مصعد * جنيب وجماني بمكة موق *
 فان قوله هو اى اى مهوى ومحبوبى اخصر من الذى اهواه واما احتمال كون علمها
 اخصر والجزم بان الاضمار مدفوعان بأن الكلام فى الاختصار مع الاشعار بكونها
 حبيبة الشاعر اى يكون اخصر طريق فى اداء النسبة المعلومة فلا اشكال والركب
 جمع راكب واليمانيين جمع يمانى مخففة الياء بمعنى يعنى عوض الالف عن احدى
 الياءين بعد حذفها على غير القياس ومصعد اى مبعد من اصعد فى الارض اذا بعد فيها
 حبيبه اى مستتبع ومنقاد للراحلة وجماني اى جسمى والجماني الشخص وفيه ايماء الى
 ان الراحل روحه والمعنى ان حبي را حل نحو اليمين وجسمى مقيد بمكة فاختر الاختصار
 لعدم الارتياح الى الاكثر (الثانى) من المرجحات (تعذر التعداد) اى تعداد المسند
 اليه او غيره لكونه طائفة يتعذر تفصيلها عادة نحو قول الشاعر * بنو مطريوم اللقاء كأنهم
 اسودلها فى غيل خفان اشبل * وليس المراد بنى مطر اولاده بل القليلة التى يتعذر
 تعدادها ويوم اللقاء يوم المقاتلة بالقتلة والاسود جمع اسد والغيل بالكسر الاجرة وخفان
 ماء سدة اسودها مشهورة بالجرأة والاشبل جمع شبل وهو ولد الاسد والمشهور ان ذوى
 الشبل منها اشد مقاتلة ومقابلة ومدافعة (او تعسره) اى تعسر تعداد المسند اليه او غيره
 عادة وذلك اذا كثرت العدد لكن مع انحصاره فى مرتبة يمكن الارتكاب الى عدة عادة كقوله
 قومي هم قتلوا اميهاخى * فاذا رميت يصيبني سهمى * وتقدير اميم يامية وحذف التاء
 للترجيم والمعنى ان قومي قتلوا اخى وانى لا اريد المكافاة لاني لورميتهم يرجع النكابة
 الى لان غرة الرجل بقومه وعشيرته (او امالاه) اى امال التعداد السامع اما لاشتمال
 اسمائهم على ثقل للتنافر فيها او كراهة سماع كلاب وتعمروا مال صلاحية تطير كابن المنذر وابن
 السفاح واما لاستحجان التصريح اما بنسبة الفعل القبيح الى صرايح اسمائهم او لاشتماله على
 اسماء الاناث او اقتضاء التصريح بتقديم بعض فيورث عداوة واذا ٧ خاطر واعلم ان مرجح
 طريق الاضافة اما عدم امكان طريق آخر وهو الوجه الاول او يمكن ولكن يكون
 الاضافة اخصر والمقام مقام الاختصار فحينئذ كون المقام مقام الاختصار اما لساءمة
 المتكلم عن التكلم وهو الوجه الثانى على ما ذكره السكاكي وقد تركه المصنف كما ذكرناه
 او لتعذر التفصيل او لتعسره وقد عسر او لساءمة المخاطب وهو الوجه الاخير وقد لا يكون

٧ وايراث العداوة ونسبة
 القبيح امال للذكر بالاسم

✽

مرجح الاضافة حيث يوجد طريق سواها الاختصار بل اموراخر قد ذكر المصنف بعضا منها وجعلها وجها ثالثا واما فقال (الثالث) من المرجحات (مجاز لطيف) اى يطلق ما يدل على الاضافة الكاملة على الاضافة بأدنى ملابسة لا شرا كهما في مطلق الاضافة فهذا مجاز لغوي كالا يخفى لاعلى كاتوهم اذ يلزم حينئذ من نسبة الكوكب حقيقة الى شئ ثم صرف الكوكب الى الخرقاء مجاز المناسبة بينهما لكنه ليس كذلك قطعاً والاضافة الكاملة هي الصحيحة لان الخبر عن المضاف بأنه للمضاف اليه وهي الاضافة بمعنى اللام عند النحاة (ككوكب الخرقاء) اشار الى البيت المشهور وفي بعض النسخ اورد صدر البيت حيث قال كقوله * اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * وعجز البيت * سهيل اذا غزلها في القرائب * الخرقاء بمعنى الخفاء وانما سميت المرأة بذلك لكونها متصفة بالحق والهوج والسحرة بالضم السحر وسهيل كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد اذا دعت اى فرقت والغزل بمعنى المغزول واراد به القطن الذى يؤول الى الغزل وكانت تضع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وابتدأ اوان البرد تنبهت وفرقت قطنها في القرائب ٩ استعدادا للشتاء والشاعر اضاف الكوكب اليها بملابسة لطيفة وهي ظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء في زمان طلوعه (الرابع) من المرجحات (نوع تعظيم للمضاف) باعتبار المملوكية نحو قولك عبد السلطان حضر (او) نوع تعظيم للاسم (المضاف اليه) باعتبار المالكية نحو قولك لاعدى جاء اذا مالكية العبد مما يدل على التعظيم عرفا (او) نوع تعظيم لشئ (غيرهما) اى غير المضاف والمضاف اليه باعتبار المصاحبة نحو قولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شان فلان بمصاحبة عبد الخليفة (او) نوع (اهانة) للمضاف او للمضاف اليه او لغيرهما كقولك ولد الحجام حاضر وضارب زيد بالباب وولد الحجام عند زيد * ومن الاغراض المتعلقة بالاضافة التحريض اما على الاكرام نحو صديقك بالباب او على الاذلال نحو عدوك يسلم عليك او على الاجابة نحو حيييك يدعوك ومنها الاستعطاف نحو اسيرك محتاج اليك ومنها الابتهاج نحو حييى شفى ومنها التحزن نحو حييى مرض ومنها الاستهزاء والتهكم نحو قوله تعالى حكاية عن المشركين ان رسولكم الذى ارسل اليكم لجنون ومنها افادة الجنسية والتعميم كقولهم تدلك على خزائى الارض النفخة الطيبة والخرزائى نوع من التبت طيب الرائحة واضيف الى الارض للدلالة على ارادة جنس لان فى الاسم المفرد معنى الجنسية والفردية ولكون الاضافة من خواص الجنسية والعموم (تذييب) اى هذه الفائدة تذييب لمباحث التعريف ومتم لها لكونها جوابا عن شبهة ناشية عن تلك المباحث وهي ان المسند اذا كان معرفة يجب ان يكون المسند اليه ايضا كذلك اذ لم يوجد فى كلام العرب مسند اليه نكرة ومسند معرفة بل بالعكس وهو المشهور الشائع فاذا كانا معرفتين فاذا استفيد السامع منهما وحاصل الجواب يستفيد لازم الحكم

هو عن الفراء اذا كان القريبة
بمعنى المسافة يذكر ويؤنث
واذا كان فى معنى النسبة يؤنث
بلا خلاف يقال هذه قرابتى
اى ذات قرابتى

التذويب جعل الشئ ذنابة
لاخر

وذلك ظاهر ويجوز ان يستفيد الحكم ايضا بناء على اختلاف الاحكام باختلاف العنوان
 اذ عرفت هذا فاعلم ان المصنف اشار الى منشأ الشبهة بقوله (قديقع المعرفة مسندا)
 واكتفى بذلك عن تقرير الشبهة لظهوره جدا الان الاظهر في التعبير ان يقول قديقع المسند
 معرفة اذ المناسب تأخير ما يقع الاشتباه في ثبوته وهو التعريف المستلزم لعدم الفائدة ٧
 ثم اشار الى جواب الشبهة المقدرة بقوله (وكونه معلوما) اي كون المسند معلوما وقد اورد ههنا
 على التعبير الظاهر (معينا) اي معرفة باحدى طرق التعريف (لا يمنع كون الخبر مفيدا)
 للسامع (اذ يقصده) اي بالخبر حينئذ (اما لازم الفائدة) كقولك لمن اثنى عليك بالغيب
 الذي اثنى على بالغيب انت معرفة له بعلمك ذلك (او الفائدة بان يكون السامع علم ذاتين بصفتين)
 ولعله اراد ذاتين بحسب القرض او بحسب تغير العنوان والافهناك ذات واحدة
 في نفس الامر حيث يعلم ذاتا واحدة بصفة كونه اختارة وبصفة كونه مسمى
 بزيد اخرى (ثم يشك في احديهما) اي في احدي الذاتين (اهي) الذات (الاخرى
 ام لا فينتي التكلم عنه) اي عن السامع (ذلك الشك) فيقول اخوك زيد او زيدا خوك
 معرفة ان احدهما هو الآخر (وبهذا) البيان (يعلم) امران الاول انه يعلم (الفرق بين
 زيدا خوك واخوك زيد) وذلك لان السامع ان اعتقد ان له اخا لكن لا يعرفه على التعيين
 انه زيد او عمرو فحينئذ عرض له التنكير بهذا الاعتبار وان كان في نفسه معرفة فصار محلا
 للافادة فتقول اخوك زيد بتقديم ما يعرفه وتأخير ما يجمله واما اذا عرف زيدا بعينه
 وعرف ايضا ان له اخا لكن لا يعلمه على التعيين فصار محلا للافادة للتنكير العارض فتقدم
 ما يعرفه وهو زيد وتأخر ما يجمله فتقول زيد اخوك ٩ وتلخيص المقام ان المسند اليه
 والمسند اذا كانا معرفتين يفيدان لازم الحكم من غير شك اللهم اذا عرض لاحدهما التنكير
 فحينئذ يفيدان الحكم ايضا مع تقديم ما لم يعرفه له التنكير وتأخير ما عرض له كذا قرر
 في الامثلة * ثم ان ههنا صورة اخرى وهي ان يكون كلاهما معروض التنكير فحينئذ
 يقدم ايهما شئت مثلا اذا علم السائل ان له اخا ولكن لا يعرفه بخصوصه وعلم ان هناك
 شخصا يحفظ التورية ولكن لا يعرفه ايضا بخصوصه يجوز ان يقال اخوك الذي يحفظ
 التورية او الذي يحفظ التورية اخوك وانما لم يتعرض له المص اما لظهوره من الحكم
 السابق او يكون قوله ثم يشك في احديهما اهي الاخرى ام لا اشارة الى هذا القسم لاعماله
 وطايعرض التنكير لاحدهما كما هو المتبادر (و) الامر الثاني انه (يعرف) منه (معنى قول
 النحاة المقدم من المعرفتين هو المبتدأ) لا الخبر الا انهم يعللون ذلك بامور لفظية وهي
 دفع الالتباس مثلا واهل المعاني يعللونه بخالفة الكلام لمقتضى المقام لو اخرج الا ان المدعى
 لما كان واحدا يعلم مدعى النحاة من دليلهم لانه يعلم من دليلهم هذا دليل النحاة كما توهم

٧ الا يرى انهم يقولون في
 جانب المسند اليه يقع المسند
 اليه معرفة فحينئذ ينشأ عنه
 السؤال بان يقال هل يقع
 المسند معرفة كما يقع المسند
 اليه معرفة
 ٩ فان قيل فعلى هذا الاصل
 لا يصح ما في الكشف من قوله
 اذا بلغك ان انسانا من اهل
 بلدك مات ثم استخبرت من هو
 فقيل زيد التائب لان القياس
 ان يقول التائب زيد لان
 ما يعرفه السائل هو التائب
 ذكره صاحب الكشف
 في تفسير قوله تعالى واولئك
 هم المفلحون قلنا مذهب
 سيبويه ان من في قولك
 من هو مبتدأ وهو خبره
 ولا يخفى ان من عبارة عن
 انسان معلوم عند السامع
 ولهذا قيد صاحب الكشف
 بقوله من اهل بلدك وان
 ضمير هو راجع الى التائب
 المجهول فالمطابق لهذا
 السؤال من الجواب زيد
 التائب لا عكسه كما توهم

واعترض بان الدليلين اذا تقاير طريق اثباتهما لا يعرف احدهما من الاخر وما ينبغي ان يتنبه
 له ان الخبر قد يكون عين المبتدأ لفظا والمراد غيره نحو قوله **انا ابو النجم** وشعري شعري *****
 والتأويل ان شعري الآن مثل شعري فيما كان اى المعروف بالبلاغة والمشهور بالكمال
 وليس التأويل لازما فى كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر كما توهم نحو قولك زيد شجاع
 فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو اذ احد الضميرين لمن والآخرين لزيد فيفيد من غير تأويل
 وقد يتحد الشرط والجزاء ايضا لفظا فياول بمثل ما ذكر كفاى قوله صلى الله عليه وسلم فمن
 كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اى هى الهجرة الكاملة التى تستحق
 ان تسمى هجرة الى الله ورسوله فافهم ولما ذكر المص ان المسند اليه والمسند المعرفتين يفيدان
 لازم الحكم بل الحكم نفسه ذكر فائدة اخرى لهما وهى حصر الخبر فى المبتداء اذا اريد بالخبر
 المعرف باللام تعريف الحقيقة حيث قال (مع انه) اى الخبر المعرف باللام (اذا اريد
 به تعريف الحقيقة افاد) اسناد الخبر (حصرها) اى حصر الحقيقة (فى المبتدأ)
 كقولك زيد المنطلق اى هو حقيقة من ثبت له الانطلاق فينحصر الانطلاق فى زيد
 لان زيدا اذا ثبت له حقيقة المنطلق يلزم ان لا يكون غيره منطلقا اذ لو ثبت
 فرد من الانطلاق لغير زيد ثبت حقيقة المنطلق له فلا تنحصر فى زيد مع انها
 منحصر فيه اما حقيقة او ادعاء تزيلا لانطلاق غيره منزلة العدم لعدم ترتب الفائدة
 عليه وغير ذلك وفيه بحث اذ لا يلزم من ثبوت الجنس لشيء انحصار الافراد وانما
 ذلك فى اختصاص الجنس لا فى ثبوته اذ يكفي فى ثبوته ثبوت فرد واحد منه ***** وانما لم
 يذكر المص ***** كون الخبر معرفا بلام الاستغراق اما الرجوعها الى لام الحقيقة لانهما
 متحدهان حقيقة والتفاوت بحسب المقام كما مر واما لان افادتها الحصر بالطريق الاولى
 فيتركها لظهورها ***** واعلم ان افادة الخبر المعرف بلام الاستغراق الحصر مما لا ينكر عليه
 احد وانما اشار النزاع فى المعرف بلام الجنس والاكثر على افادته الحصر مستدلين
 عليه بأن الموضوع والمحمول متحدهان فى الخارج للزوم اتحادهما فى الوجود ضرورة عدم
 جل احد المميزين فى الوجود الخارجى على الآخر فاذا اتحد وجودا يجب ان لا يصدق الخبر
 بدون المبتدأ وهذا معنى القصر هذا ما ذكره وكأني بك تنظرن على ان ما ذكره
 يستلزم ان لا يوجد المبتداء بدون الخبر كعكسه لكن اظن انهم لا يرتكبونه ثم انهم لما
 راوا ان ما ذكره من الدليل جار بعينه فى المنكر فيلزمهم الحصر فى كل خبر وانه
 دعوى لم يقل بها احد تداركوا ذلك بان المحمول فى المنكر فرد من افراده ولا يلزم من
 اتحاده اتحاد الجميع بخلاف المعرف فان المتحد فيه الجنس واتحاده يمنع ثبوت فرد
 من الافراد لغيره لكن يرد عليهم ان المحمول فى المنكر المفهوم قطعا فان كان اسم الجنس

٩ نقل عن المصنف انه
 قال متى قلنا زيد المنطلق او
 المنطلق زيد فى المقام الخطابى
 لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا
 والمصنف بنى على تعريف
 الحقيقة وان كانت الحاكمة الفصيل
 هذا كلامه اقول قد عرفت فى
 كلامنا ما ينحل به هذا الاشكال
 والله اعلم بحقيقة الحال *****

موضوعا للماهية من حيث هي كما هو الحق فالمفهوم الجنس ومفهوم فرد مأمنه ان كان
 موضوعا للفرد المنتشر ولا يخفى ان اتحاد مفهوم المحمول واتحاد مفهوم فرد ما يستلزمان
 الحصر اما الاول فظاهر واما الثاني فلان اتحاد مفهوم فرد ما يستلزم عدم فرد ما لغير
 المبتداء اذ لو وجد لصدق مفهوم فرد ما عليه فلا يكون متحدا بالمبتداء وقوله لا يلزم من
 اتحاد فرد ما اتحاد سائر الافراد مغالطة من باب اشتباه المعارض بالمعروض اذا المتحد
 هو مفهوم فرد ما على ان صدق فرد ما واتحاده يستلزم صدق ماهيته واتحاده على انه
 يلزم بما ذكره ان لا يصدق عام على خاص اصلا وانه بدسي البطلان هكذا قيل
 وتحقيق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام ان معنى الحصر هو دعوى ثبوت شئ لشيء
 مع نفيه عن جميع اغيابه او عن بعضها فالجمل وان وجد فيه دعوى الثبوت لكنها
 حارية عن النفي عن الغير فاذا كان الخبر منكرا يكون حاصله دعوى ثبوت فرد ما للمبتداء
 من غير التعرض لنفيه عن الغير واذا كان الخبر او المبتداء معرفا بلام الجنس يكون معناه
 دعوى ثبوت الجنس ولا يلزم من ثبوته الاختصاص لما مر من انه في اختصاص الجنس
 لاثبوته ولئن سلم ذلك لكن لا يلزم من ثبوت جميع الافراد الحصر مالم يتعرض للنفي
 عن الغير اذ فرق كثير بين التعرض للشيء ولزومه فلذلك يسندون الحصر في الحمد لله
 الى لام الاختصاص دون لام الجنس ويفهم من هذا ان الخبر او المبتداء المعرف بلام
 الاستغراق وان افاد مفاد الحصر من ثبوت جميع الافراد لكنه لا يبعد من طرقة ايضا
 لعدم التعرض فيه ايضا لاختصاص جميع الافراد ولا للنفي عن الغير وكذا اذا جعل
 الخبر معرفا بلام الجنس وحل على الخبر لا باعتبار الاتحاد في الوجود بل باعتبار الاتحاد
 في المفهومين كقولك زيد البطل المحامي اي مفهوم زيد هو بعينه مفهوم البطل المحامي
 فان هذه طريقة المبالغة ولا تفيد الحصر القصر بل هي مرتبة اعلى من الحصر وهي
 التي سماه الشيخ عبد القاهر المعنى الدقيق وقال لا يريد انه البطل المعهود لا قصر جنس
 البطل عليه مبالغة بل تقول ان ما حصلت من معنى هذه الصفة هو بعينه زيد ولا حقيقة
 له وراء هذه وبهذا التحقيق تعرف سر ما جعلوا الخبر المعرف باللام مفيدا للحصر مع
 عدم عداهم ذلك من طرق القصر لانه وان كان مفيدا لما يفيد الحصر من الثبوت لكن
 لا يفيد لازمه اعني النفي عن الغير فلهذا لا يبعد من طرق القصر وما ضمير الفصل وان
 افاد لازمه ايضا لكن لعدم عداهم ذلك من طرقة سر آخر سند كره في مباحث القصر
 ان شاء الله تعالى فللاختصاص اربع مراتب اختصاص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر
 ولا ينافي الثبوت للغير واختصاص في الثبوت بدون النفي عن الغير وذلك كاعدا الطرق
 الاربعة مما يفيد الحصر والاختصاص في الثبوت بطريق القصر وا على منه الاتحاد بين

٣ اقول هذا الذي ذكرته
تأويل لكلام الامام وجهه
على معنى يقبله جمهور الانام
ويحمل عبارته على التسامح
فلا وجه لما ذكره بعض
الشراح من ان هذا الجواب
ليس من السكاكي قد دل على انه
اعلى كباو ادق فكريا من الامام
الرازي في طور الحكم ايضا
فان الاستشكال وجوابه
من الاعتبار المنطقية
اقول قد عرفت حقيقة
الحال فانظر الى هذا الترجيح
الركيك وانصف

٩ ومما يؤيد ما ذكرناه ما
صرح به في موضع آخر من
شرحه للمفصل انك اذا قلت
الضاحك انسان فالضاحك
يدل على الوصف والانسان
على الذات وقد جعل الوصف
مبتدأ والذات خبرا فهنا
ما هو مبتدأ لفظا خبر في المعنى
وما هو خبر لفظا مبتدأ في
المعنى ولا يخفى عليك ان هذا
صرح في ان مراده بالمبتدأ
المحكوم عليه وحاصله ان
المحكوم عليه لا بد وان يكون
ذاتا والمحكوم به وصفا فكما

الشئين مبالغة نحو زيد البطل المحامي فتدبر هذه فان هذه مما يندر في الكتب وقوعه
وقد قيل جهد المقل دموعه واعلم ان السكاكي نقل عن الامام الرازي انه قال ان المنطلق
دال على معنى نسي فهو في نفسه متعين للخبرية وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه
متعين للمبتدائية تقدم او تاخر ورد ذلك بان المنطلق اذا جعل مبتدأ يراد به شخص له
الانطلاق وان زيدا اذا جعل خبرا يراد به صاحب اسم زيد فيصح اعتبار عكس
ما ذكره ٣ هذا حاصل كلامه ولكن يدور في خلدني ان مراد الامام ايراد دليل على
ان الاصل تقديم المبتدأ على الخبر كما يفهم من شرحه للمفصل بان الذات لا بد وان يعتبر
في المبتدأ والصفة في الخبر حتى ان قدم ما يدل على الصفة لا بد وان يراد به الذات وان
اخر ما يدل على الذات لا بد وان يأول بالصفة الا ان ما يدل على الذات يقدم البتة على ما يدل
على الصفة كما ظنه السكاكي ولا يخفى ان هذا عين ما هو المقرر عند القوم وانما غرضه
ترك دليلهم على وجوب تقديم المبتدأ بوجوب كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة الى
ما ذكره من الدليل من وجوب كون المبتدأ ذاتا والخبر صفة وانما ترك دليلهم بناء على
ملاح عليه من انه كما يعلم المبتدأ لا بد وان يعلم الخبر ايضا والالم يمكن الاسناد اصلا فلا
يفرق بينهما بهذا نعم يرد عليه ان مرادهم كون المبتدأ معلوما عند السامع دون
الخبر لا كونه معلوما عند المتكلم دون الخبر على ان ما ذكره يؤل الى هذا ايضا لان
وجوب تقدم الذات انما هو لكون المتكلم يعرف الذات ويجهل الصفات من غير عكس
نقل عن بعضهم ان تأويل زيد بصاحب اسم زيد مما لا حاجة اليه بناء على عدم اشتراط
كون الخبر مشتقا عند البصريين واجيب بان التأويل المذكور لكون السامع يجهل
اتصافه باسم زيد لا لوجوبه ثم قيل ان هذا التأويل واجب عند المنطقيين اذ الجزئي
الحقيقي لا يكون محولا للبتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان منحصرا في شخص بحسب
الواقع اقول هذا متفق عليه بينهم وبين النحاة ومنشأ النزاع بين البصريين والكوفيين
هو خلو هذا الاسم عن الضمير وعدمه فالبصريون يقولون الاسناد في زيد اخوك بهو
هو اي هذان المفهومان متحدان في الخارج والكوفيون يقولون ان ذات زيد يصدق
عليه مفهوم اخوك اي زيد اخوك هو ولولا الخروج عن الفن لاوردت في هذا الباب
لطائف شريفة تبهي الالباب مع ان الاطناب خارج عن شرط هذا الكتاب واعلم ان
المصنف لما فرغ من العلل المرجحة للتعريف واقسامه شرع في بيان العلل المرجحة
للتكثير فقال (و) يترجم (التكثير) في المسند اليه او المسند على مقابله (لامور) خسة
(الاول) ارادة (الافراد) اما (شخصا) اذا كان المقام مقامه (او) ارادة (الافراد) (نوعا)
من جنس اذا كان المقام يقتضيه بعد وقوع النكرة في الاثبات قال بعض المحققين ان كان

٤ ان الذات لا بد وان يلاحظ

مقدما والوصف مؤخرا
فكذلك ما يدل عليها من
اللفظ وان عكس الامر فذلك
خلاف الاصل فيحتاج الى
التأويل يجعل الوصف دالا
على الذات وجعل الذات
بمنزلة الوصف كما هو المقرر
عند الجمهور وقد صرح هو
في موضع آخر ان معنى قولك
هذا زيد مسمى باسم زيد
ولو جعل ما يدل على الذات
مبتداً البتة لما صح منه هذا
القول وليس في كلامه ما يدل
على وجوب تقديم المبتداً
بل فيه دلالة على وجوب
تقديم الذات اى المحكوم عليه
نعم يرد على ما ذكره اشكال
بعد دفع سؤال السكاكى
كما ذكرناه في الكتاب
والله اعلم بالصواب

٣ ولما كان عند المصنف
وجه انسب مما ذكره
السكاكى لسياق الآية قال
وعليه حل والمراد به صاحب
المفتاح هو لم يقل عليه ورد
او عليه قوله

اسم الجنس موضوعا للماهية يفيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان
موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصى او النوعى مستفادا من القرائن اقول
قد عرفت ان الحق ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وان النكرة اخص منه
لانها موضوع للماهية مقيدة بقيد وحدة شخصية او نوعية فلا حاجة الى القرائن في ارادتهما
فاذكره انما هو من عدم الفرق بين اسم الجنس العام والنكرة الخاصة ولا عجب لان ذلك
شبهة اعرفها من اخزم (كقوله تعالى والله خلق كل دابة) اى كل فرد من افراد
الدواب (من ماء) اى من نوع من الماء مختص بجنس تلك الدابة * واعلم ان ههنا اربع
صور خلق نوع الدابة من نوع الماء اى نطفة ذلك النوع وخلق كل فرد من الدابة
من كل فرد من الماء اى النطفة المعينة التى خلق الشخص منها وخلق نوع الدابة من
شخص الماء وبالعكس فالثالث محال والرابع مستبعد اللهم الا ان يراد بمن التبعية والاولان
ممكنان الا ان المراد فى الآية ليس الاول لمكان لفظ كل فى الدابة بل المراد اما الثانى
فالاية مثال للافراد شخصا فقط او الثالث فالآية حينئذ مثال للافراد شخصا ونوعا لكن
من غير هذا الباب على اى التقديرين اخذ الا ان تأخير المصنف هذه الآية عن كلا
الافرادين يشعر بكونها مثالا لهما فحينئذ يتعين القسم الثالث ولذلك فسرنا بذلك فيما مر
(الثانى) من تلك الامور (ان لا يعرف منه) اى من المنكر اما بان لا يعرفه المتكلم والمخاطب
كما وقع فى بعض النسخ مضبوطا على صيغة المبني للمفعول واما على كونه مبنيا للفاعل على صيغة
الخطاب كما هو عبارة السكاكى وهو الصحيح ايضا كما ستعرفه فالمراد المتكلم اى لا تعرف انت
من المنكر (الا ذلك القدر) وهو الجنسية او الفردية الغير المعينة الحاصلتان فى ضمن النكرة
وعدم المعرفة (اما حقيقة) فلا بد حينئذ من التكرار لعدم القدرة على ازيد من ذلك (او ادعاء)
وذلك بان تباهل وتريد تخيل انك لا تعرف منه الا جنسه تحقير له كما اذا انكرت خبر رجل
وايقنت كذبه وقصدت اظهار اعتقادك فيه عند اصحابك تقول انظر حيوانا على صورة انسان
يقول كيت وكيت مع انك اعرف باسمه مما عداك (وعليه) اى وعلى الادعاء المذكور (حل)
وقد حله عليه صاحب المفتاح ٣ (قوله تعالى) حكاية عن الكفار فى حق النبي عليه السلام
(هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق) اى فرقم كل تفريق (انكم لفي خلق
جديد) وانما عبروا عنه صلى الله عليه وسلم برجل مع انه كالشمس لا يخفى بكل مكان ادعاء بانهم
لم يكونوا يعرفون منه عليه السلام الا انه رجل ما لانهم يعتقدون به ولا يفتقنون اليه ولانه عليه
السلام لما نبأهم بما لا يعرفونه ولا يألون سماعه من اثبات الحشر وغيره نزلوا الخبر منزلة خبره
فى عدم العرفان به قيل الوجه فى تكثير رجل فى الآية انه للتعجب والبيان اى هل ندلكم على
رجل عجيب يقول كلاما عجيبا ولكون هذا الوجه محتملا ايضا قال المصنف وعليه حل

ولم يقل وعليه ورد (الثالث) من تلك الامور (ان لا يمكن تعريف السامع) لعدم علمه على الزايد على كونه فردا غير معين قيل وفيه تكرار لا ندراجه في قوله ان لا يعرف الا ذلك القدر بناء على انه يشمل ان لا يعرف المتكلم او السامع او هما معا لكن لا يخفى عليك ان التكرار على تقدير كون يعرف مبنيا للمفعول واما على كونها مبنيا للفاعل وخطابا على المتكلم لا يلزم التكرار وهو المطابق لاسلوب السكاكي حيث قال اما لانك لا تعرف حقيقة الا ذلك القدر واما لانه لا طريق لك الى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك فالاولى الحمل على هذا كما نبهناك عليه هناك (الرابع) من تلك الامور ان لا يمكن تعريف السامع (لما منع من التعيين) والتعريف لا لعدم امكانه في نفسه كالاخفاء عن السامعين او لاستلزامه الاهانة او المضرة اما للمتكلم او لمن عبر عنه بالمنكر كقول الصديق رضي الله عنه عند سؤال بعض الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم عند ذهابها الى الفار فقال انه رجل يهديني السبيل اذ لو قال انه محمد لتضرر منهم فلذلك سلك السبيل مع احترازه عن الكذب او لغيرهما وككون المسند اليه نكرة فانه يمنع كون المسند معرفة وحكاية المنكر وامثال ذلك من الامور التي لا تخصي (الخامس) من تلك الامور (ايها بلوغه حيث لا يكتنه كنهه) اي لا يدخل تحت التعيين والتعريف (اما الحقارة او لعظمته) وكلاهما اما حقيقة او ادعاء (ويحتملها) اي يحتمل الحقارة والعظمة (قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت (اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن) فتكون للشيطان وليا والمعنى اني اخاف ان يمسك عذاب حقير فكيف لا اخاف من العظيم والمسيس المشعر بالقللة يؤيد هذا المعنى وهذا اشفاق منه عليه السلام او المعنى اني اخاف ان يمسك عذاب عظيم لانه رحيم فلا يعذب الا من اشد استحقاقه كما يقال نعوذ بالله من غضب الحليم ويؤيده قوله من الرحمن مع ان القليل منه عظيم اللهم انا نعوذ برحمتك من عقابك وبغفوك من سخطك وبك منك واستغفرك واتوب اليك (النوع الثالث) من الفن الثاني من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في التوابيع) الخمسة للمسند اليه او المسند (وهي) اي التوابيع يترجم ايراده مطلقا (لتربية الفائدة) اي لتكثير فائدة الخبر (لانها) اي التوابيع (تفيد زيادة تقييد لتبوعها) فكلما ازداد طرقا الحكم تقييدا ازدادا تخصصا فيزداد ان افادة وانما اراد بالتقييد تقييد الحكم لا تقييد اللفظ فلا يردان التقييد لا يوجد في غير الوصف ولا يخفى عليك ان الحكم كما يتقيد بالتخصيص كما في الوصف وعطف البيان وبعض التأكيد كذلك يتقيد بالتعميم كما في العطف بالحرف وبعض التأكيد وبتوطئة ما ليس بمقصود ليحقق المقصود كما في البدل وستعرف تفصيله ان شاء الله تعالى (فالوصف) سواء كان موصوفه مسندا اليه او مسندا معرقا او منكرا اي يترجم ايراده (لوجوه)

وكنه الشيء نهايته ولا يشتق منه فعل وقولهم لا يكتنه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد كذا ذكره الجوهري في الصحاح في التربة بلوغ الشيء الكمال شيئا فشيئا

اربعة (الاول التفسير) وفي بعض النسخ التبيين والمقصود واحد وهو بيان حقيقة الموصوف وكشفها كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وبيان مفهوم الموصوف كقول الشاعر * الالمى الذى يظن بك الظن * كان قدر آى وقد سمع * وهذا الوصف انما هو مبين الموصوف لما روى انه سئل الاصمعي عن الالمى فانشد البيت ولم يزد (الثانى) من تلك الوجوه (التمييز) اى تمييز الموصوف عما عداه حيث يراد نفي تشريكه مع الغير فى الاسم مع عدم ارادة التفسير والكشف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا (و) قوله تعالى هدى (للمتقين الذين يؤمنون) بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون (يحتملهما) اى التفسير والتمييز * فالاول اذا اريد بالمتقى الذى يفعل الواجبات باسرها ويحتنب عن المنهيات باجمعها لان الموصول مشتمل على الايمان الذى هو اساس الواجبات وعلى الصلوة والزكاة اللتين هما اما العبادات البدنية والمالية لان من اقامهما سهل الباقي عليه على ان فى الصلوة الاجتناب عن الفواحش لانها تنهى عن الفحشاء والمنكر بالنص * والثانى اذا اريد بالمتقى المحتنب عن الفواحش وذلك لان الوصف يفيد فعل الطاعات ولا يخفى ان ترك المنهيات قد يكون مع فعل الطاعات وقد يكون بدونها فيكون الوصف للتمييز لكن هذا اذا اريد وانت خير بانه لا بد ان يراد بالمعاصى المنهيات التى تعلق بها النهى صريحا اذ لو اريد ما يعم الصريح والضمنى يدخل ترك الواجب فى المعاصى فيشمل ترك المنهيات ترك الواجب ايضا فيلزم ان يكون المحتنب عن المعاصى كلها آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مختصا بل مينا وكاشفا (الثالث) من تلك الوجوه (التأكيد) المجرد اى الخالى عما سوى التأكيد من التبيين والتمييز وغير ذلك وذلك اذا دل الموصوف على الوصف تضمننا (نحو) قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) وكقوله تعالى نفخة واحدة ونحو امس الدابر لا يعود (الرابع) من تلك الوجوه (المدح والذم) وكذا الترميم نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف قبل ذكره اما بان لا يكون له شريك فى الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم فى المدح واعوذ بالله من الشيطان الرجيم فى الذم او يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف نحو زيدا الفاضل او الفاسق والا يصير الوصف مخصصا * واعلم ان المص ذكر فى خاتمة بحث الوصف ثلاثة مطالب لهما منافع عظيمة فى هذا الباب وفى مواضع شتى من هذا الكتاب * المطلب الاول (واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف) عند السامع والاتخلف عنهما ما يلزمهما فى نفسها من التمييز ٧ بخلاف الخبر وهذا معنى ما سمعهم يقولون ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يشتركان فى كونهما معلومى التحقق والثبوت للموصوف والخبر عنه ايضا عند المتكلم دون السامع كما لا يخفى * المطلب الثانى

٥ والفرق بين التفسير والتبيين
ان الاولى تميز بين الماهيات
المختلفة والثانى بين افراد
ماهيات متفقة ولما كان التمييز
فى الثانى اتم خصها باسم
التمييز وقد يسمون الاول
بالصفة اللازمة وبالصفة
الكاشفة والثانى بالصفة
المفارقة كذا قيل

٧ فان قلت قد يتخلف التمييز
عن الوصف كما فى المادح
والكاشف وغيره قلت انها
معان اخرى يقصد مع اصل
التمييز لانها مجرد عنها وانما
ينسب الوصف اليها لوضوح
التمييز فيها

ما اشار اليه بقوله (وهو) اى ثبوت الصفة للموصوف في الخارج (فرع ثبوتها) اى ثبوت الصفة في الخارج (في نفسها) لا وجودها لغيرها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه لانه مالم يثبت لم يكن شيئا اصلا فضلا عن ثبوته للغير فظهر ان ثبوت الصفة لموصوفها لا يمكن الا بثبوت الصفة في نفسها وينعكس الى قولنا مالا يكون ثابتا لا يكون وصفا فيتحقق الفرعية واعلم ان الثبوت للغير اذا اقتضى ثبوت الثابت يقتضى ثبوت المثبت له ايضا لانه مالم يكن ثابتا لم يكن شيئا فكيف يثبت له شئ * وانما لم يتعرض له المص كما تعرض له السكاكي لظهوره من المقدمة السابقة ثم الظاهر ان المقصود بالثبوت الثبوت الخارجى عند ثقافة الوجود الذهني فيكون الثبوت للغير عندهم فرع ثبوت الطرفين في الخارج * ومنهم من توهم ان مرادهم ان الثبوت وان كان بحسب العلم يقتضى ثبوت الطرفين خارجا فاعترض عليه بثبوت الاوصاف للمستحيل والاخبار بهاعنه لكنه مدفوع بان مقصودهم الثبوت الخارجى فقط واما عند المثبتين له يكون المراد بالثبوت ما يعم الخارجى والذهني وهم يدعون ان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت الثابت والمثبت له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وههنا بحث مشهور وهو ان الثبوت الخارجى قديقتضى ثبوت المثبت له في الخارج دون الثابت ولهذا جوز واكون مبادئ المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك موضوعاتها ونحن نقول ان الخارج يكون ظرفا لاربعة امور في قضية واحدة للموضوع ومدار خارجية وجود افراده في الخارج وللمحمول ومدار خارجية وجود مبدأ المحمول فيه والاتصاف ومدار خارجية وجود الطرفين وللصدق ومدار خارجية اقتضاء الموضوع الموجود في الخارج الحمل اعم من ان يكون مبدأ المحمول خارجيا او ذهنيابناء على ان الموجود في الخارج قديكون منشأ لمفهومات غير موجودة في الخارج ومدار كون الصدق خارجيا الى كون الحكم على الموجود الخارجى ومدار كونه ذهني الى الحكم على الموجود الذهني فقولك زيدا عمى في الخارج معناه يصدق العمى المعدوم في الخارج على زيد حال كونه موجودا في الخارج لان زيدا متصف به في الخارج والفرق بين الاتصاف والصدق مما لا يستراب فيه وبعض ممن اشتهر بكمال الحذق والمهارة وهو كذلك عند التحقيق قد غفل عن الفرق المذكور فحكم باتصاف الموجودات الخارجية في الخارج بالامور العدمية فيه في جل تصانيفه بل في كله لكنه لا غروا ذلك جواد كبوه * ولكل حكيم هفوة * ولكل نبوة صارم * المطلب الثالث ما اشار اليه بقوله (فلا يكون) اى الوصف (طلبا) اى جملة طلبية وذلك لان الطلب لا يكون ثابتا اصلا لانه سعى في التخصيل وتحصيل الحاصل ممتنع فامتنع كونه وصفا وخبرا لما عرفت من وجوب

٦ وقيل المراد بالثبوت في نفسها حصول وجود ما لها قبل التلفظ على متعارف اهل اللغة فلا انتقاض بنحو العمى اقول انظر هذا التوجيه الركيك وقصده دفع هذا النقض القوي بمثل هذا التوجيه الضعيف والحق لا يحتجب عن اهله بعد خلع غشاوة التقليد

٤٤

٢ صدره حتى اذا جاء الظلام
واختلط به

ثبوتهما في الخارج وان كان ثبوت الصفة عند السامع قبل التكلم وثبوت الخبر بعد التكلم
(فان وقع) الطلب وصفا او خبرا (اول) يجعل تقديره خبرا مقابلا للطلب شاملا
للوصف والخبر المبتدأ كما في قوله * جاذا بمدق هل رأيت الذئب قط ٧ (في قوله تعالى
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام) دون قراءة
حرف الجر اى من الابتدائية اى نجينا من العذاب المهين الذى مبدؤه فرعون فالتأويل
في قراءة الاستفهام نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين (المقول عنده) من فرعون
اى هل تعرفونه في فرط عتوه وشدة طغيانه وتكبره وما ظنكم بعذاب يكون من مثله
(والتوكيد) يترجح ايراده (لمجرد التقرير) اى تقرير الحكم وتحقيق معناه في ذهن السامع
فانك اذا قلت جاءنى زيد وتوهمت ان كون المسند اليه زيدا لم يتقرر في ذهن السامع اكدته
بإعادته تقريراً في ذهنه وقد يعتبر مع التقرير اغراض اخر اشار اليها بقوله (اودفع توهم
التجاوز) بأن يتوهم السامع انك تجاوزت اى نسبت المسند الى غير ماهوله على طريقة
المجاز العقلي عند القائلين به فتكرر المسند اليه لدفع هذا التجاوز او لاحتمال انك جعلت
المسند مجازا عن مسند آخر على طريق الاستعارة كقولك قتل زيد لدفع احتمال ان
يستعار القتل للضرب الشديد هذا كله اذا لم يكن للسامع احتياج الى التأكيد بسبب السهو
او النسيان بقريضة جعل هذه العلة مقابلا لهما وذلك لانه يمكن ان يحمل على تقرير
الحكم في المجاز للسهو او النسيان فيه (او) دفع توهم (السهو) في المسند او المسند
اليه وانما لم يقل او النسيان كما ذكره السكاكى لتقارب مؤداهما وذلك لان السهو ما يتنبه
صاحبه بأدنى تنبيه بخلاف النسيان وذلك لان السهو زوال الصورة عن المدركة فقط
والنسيان زوالها عن المدركة والحفاظة معا ولما لم يظهر فائدة هذا الفرق بالنسبة
الى السامع استغنى بذكر السهو عن النسيان وانما اختار السهو اما تأدبا عن اسناد
النسيان الى البليغ واما لان السهو مقدم في الوجود واما السكاكى فقصد الاشارة
الى الاقسام لزيادة البيان فاورد عقيب السهو النسيان ٦ (او) دفع توهم خلاف (الشمول)
والاحاطة اذا كان المسند اليه اجزاء يصح ان يقصد به بعضها كقولك جاءنى الرجال
كلاهما او عرفنى الرجال كلهم * ثم الظاهر ان المراد تأكيد المسند اليه من حيث انتساب
المسند الى ذلك لامن حيث دلالة لفظه على مدلوله حتى يعترض عليه بأن المثنى نص
في مبدله الا يرى انك اذا قلت جاءنى زيد زيد فليس زيد الثانى تأكيداً للاول
بناء على عدم دلالة على مدلوله لان ذلك محال بل باعتبار كونه مستندا اليه وذلك
ظاهر فالحق انه لدفع خلاف الشمول في الحكم بعلاقة ان الفعل الصادر عن احد
المتصاحبين يسند اليهما فيكون حينئذ لدفع توهم التجاوز العقلي دون اللغوى كما توهم

٩ لان السامع يحمل التأكيد
اما على التقرير او دفع توهم
التجاوز فاذا لم يوجد ذلك
عنده يحمل على دفع توهم
الخطأ من غير وقوف على
انه ساء او ناس اذ لا طريق
الى الوقوف عليه

٦ فيه لطيفة كالا يخفى

واندفع ايضا ماتوهم من انه مجاز عقل والملاقة اسناد الفعل الى الآمر اذا المذكور حينئذ
 انفسهما لا كلاهما وكذا ماتوهم من ان المراد دفع توهم ان احدهما جاء حقيقة والآخر
 محرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز اذ الواجب حينئذ تأكيد المسند تأكيداً
 لفظياً بأن يقول جاءني جاءني الرجلان وكذا الحال في صيغة الجمع في جميع ما ذكر
 من الاحوال غير كونه نصاً في مدلوله كما لا يخفى وماتوهم من انه لا يندفع به التجوز
 العقلي فمدفوع بان الفعل الصادر من واحد ممن يصاحب طائفة يمكن ان يسند الى تلك الطائفة
 على قياس ما ذكر في المتن وايضا ظهر من هذا التقرير الفرق بين التأكيد لدفع توهم السهو
 او النسيان وبين دفع توهم خلاف الشمول حيث يندفع الاول بالتأكيد اللفظي والثاني
 بالمعنوي (ومنه) اي وما يندفع به توهم خلاف الشمول وان لم يكن من قبيل التأكيد
 (كل رجل عارف) وهذا غير موجود في بعض النسخ وتوجيه ما ذكره ان حاصله
 الرجال كلهم عارفون فقيه دفع توهم خلاف الشمول ونقول الخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد
 الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك ثمرة خير من جرادة فرجل وانسان
 للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه قيل ٨ ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف
 فالوجه ما ذكره صاحب الايضاح من ان لفظة كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع
 توهم خلافه هذا ما ذكره ولا يبعد ان يقال ان مراد السكاكي انك اذا اردت الاخبار
 بالعرفان عن كل الرجال يتبادر الى الذهن ابتداء ان تقول الرجل عارف بلام الاستغراق
 اذا الاصل تقليل اللفظ مهما امكن ولا يخفى ان في لفظة كل زيادة نص لا يحتاج اليها
 بلا ضرورة ثم اذا كان قرائن الاستغراق خفية في المقام واحتمل ان يحمل القضية على
 المهمة بجواز عدم الشمول يحتاج الى النص على العموم لدفع الوجه السابق فيعدل عن
 التعريف الى لفظ كل دفعا لاحتمال عدم الشمول وتحقيقا لارادة الشمول ولما كان التوهم
 المذكور في النية دون تقدير الكلام لم يعدوه من التأكيد الاصطلاحي وهذا مراد صاحب
 المفتاح وبه يندفع اعتراض صاحب الايضاح (و) يترجم (البيان) اي عطف بيان المسند
 اليه (للايضاح) اي لزيادة الايضاح الحاصل بالعلم ولو بمعنى ضمني اي لا يجب ان يكون
 الايضاح لما يكون مصرحاً به بل قد يكون بمعنى ضمني (قال تعالى) في الايضاح الضمني
 (لاتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد) قال السكاكي شفع الهين باثنين والهها بواحد
 لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى الثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة
 والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين والهها
 بواحد بياناً لما هو الاصل في الغرض اذ الغرض في الاول نفي القيد اعني الاثنية دون
 المقيد وفي الثاني اثبات القيد اعني الوحدة دون المقيد لكونه مسلماً ههنا وبين الاعتبارين

٨ قاله سيد الشريف
 الجزجاني قدس سره

مبحث
 عطف البيان

٩ دليل السكاكي ان المقصود ههنا زيادة (٩٩) تفسير المتبوع وايضاحه وفيه ان زيادة التفسير والايضاح يشترط

ان يكون بما يخص المتبوع من الاسم وما نحن فيه ليس كذلك اللهم الا ان يقال مراده انه مؤد لما يؤديه البيان الصناعي لانه هو البيان المصطلح ودليل الزمخشري انه يقرر امر المتبوع فيكون تأكيذا وفيه ان المعتبر انه يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وما نحن فيه ليس كذلك الا اذا حل على التأكيذ بحسب المعنى لا على التأكيذ المصطلح ودليل ابن الحاجب ان الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه وفيه ان كلا الصفتين لم يذكرا ليبدل على ان في المتبوع معنى الثنية او الوحدة بل يدل على ان المراد من المتبوع في توجه النفي والاثبات هو الثنية والوحدة لا الجزء الآخر وهو الجنسية فلا يكون صفة ودليل صاحب الايضاح انه لما لم يكن وصفا محضا لما ذكر ولا بيانا محضا لما ذكر جعله من قبيل الوصف للبيان وفيه انهما نوعان مختلفان لا يصدق احدهما على الآخر فتأمل في كل من الاحتمالات وماله وما عليه ثم اختر ما يستصوبه ذوقك

فرق كثير قال الزمخشري ان اثنين وواحد تأكيذان لهما لتقرير امرهما كما في قولك جاءني الرجلان كلاهما وقال ابن الحاجب انهما صفتان لاجل التأكيذ لدلالتهما على معنى فيهما وقال صاحب الايضاح انهما وصفان للبيان قيل الكلام مستقيم اما قول السكاكي اي جعله عطف بيان لما ذكر وقول الزمخشري باعتبار اللغة وقول ابن الحاجب باعتبار الاصلاح ونظر السكاكي ادق وبالقبول احق كما لا يخفى (٩) ومنه (اي ومن هذا القبيل) قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا ام امثالكم (حيث ذكر في الارض مع دابة ويطير مع طائر لبيان ان القصد منهما الى الجنسين والى تقريرهما والفرق بين الآيتين ٧ ان الغرض الاصل هو الوحدة والعدد في الاولى والجنس دون الفرد في الثانية ولهذا فصلهما بقوله ومنه واما الفرق بأن الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فلا يفيد الفصل في هذا المقام لعدم دخله فيما هو الغرض من التمثيل في هذا المقام قال بعض الفضلاء اشار السكاكي بقوله والى تقريرهما الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريراً له على معناه الاصلى وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التوين والتكثير فحينئذ لا اشكال في الاخبار عنهما بقوله ام كأنه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا ام فلا يتصور حينئذ كون الوصف مفيداً لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد وفي الكشف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم بناء على ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لما احتمل كون الاستغراق عرفياً بأن يختص بذوات ارض واحدة وطيور جو واحدة ذكر الوصفين للدلالة على كون الاستغراق حقيقياً ثبت بهذا التقرير ان كلامي الشينين ليسا بتمهدين هذا حاصل كلامه ولقائل ان يقول ان كون اسم الجنس موضوعاً للماهية انما هو على تقدير عرائه عن التوين كما تقرر فيما سبق وما ذكر ههنا من اعم الجنس هو النكرة الدالة على الفرد فليس مراد السكاكي بالقصد الى الجنسين القصد الى مدلول الاسمين بل مراده ان الغرض الاعلى منهما الجنسان فيقصد الى جزء مدلولهما كما ذكر في الآية السابقة في ارادة العدد والوحدة فحينئذ يكون مراده بتقرير الجنسين تقريرهما حال كونهما في ضمن الفرد مع قطع النظر عن اعتبار الوحدة والعدد الذين هو جزء مدلول الاسمين فحينئذ لا اشكال في الاخبار عنهما بقوله ام وكذا لا اشكال في كون الوصف مفيداً لزيادة التعميم لان الجنس باعتبار كونه في ضمن الفرد له اعتباران اعتبار كونه جنساً واحداً واعتبار صلوح الفرد للعموم لكن على طريقة الكل المجموعى دون الكل الافرادى (٩) فالمراد بتقرير الجنسين تقريرهما ولو في ضمن الفرد احترازاً عن ارادة الفرد دون الجنس وبهذا يظهر ان مراد

٧ ذكر هذا الفرق الشريف الجرجاني ٨ وذلك ان مجرد العموم لا يصح حل قوله الا ام مالم يؤخذ العموم على الكل ٩

السكاكى هو بعينه مراد صاحب الكشف اذ صرح فيه بان الوصف للتعيم اثباتا للاستغراق الحقيقى وقوله الام على المعنى اى بحسب ارادة الجنس ولو فى ضمن الفرد (و) يترجم (البدل لذكر المقصود) وهو البدل لا ابتداء بل (بعدا توطئة) لذكره وهو المبدل منه على معنى انه لو حذف الاول لاستقل الثانى فى الافادة والغرض فى ذكر المقصود بعد التوطئة زيادة التقرير والايضاح اما زيادة التقرير بالقياس الى بدل الكل اذ تكرير الحكم وتقريره فيه لافى غيره وانما مال غيره الى التغير لالى التكرير واما زيادة الايضاح ففيماءه وذلك لان الحكم اذا اسند الى ملابسه المسند اليه اولى به فبعضه فقد علم ان لهذا المسند اسنادا الى شئ ما ولكن لانعلم انه اليه حقيقة ام لا فاذا اسند بعده الى ملابسه اولى به فبعضه الذى هو المسند اليه حقيقة يحصل الايضاح لكونه تفصيلا بعد الاجال ولكن لما خرج بدل الغلط عن اخواته فى هذا الباب استثناء بقوله (الافى) بدل (الغلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام) ٧ اذ لا يمكن فى ذلك الفائدة الزائدة على اصل المعانى ٤ وانما تعرض له النحويون اذ غاية ما انتصوه تأدية اصل المعانى نعم قد يقع فى فصيح الكلام اذ وقع عن قصد وسماء ابن المالك بدل الغلط والمشهور بدلا عن الغلط والظاهر انه لا يجب وقوع الغلط فى الاول بل يكفى صورته كما اذا قلت حبيبي نجم بدر كأنك تغلط نفسك فى التشبيه بالنجم ثم تداركه فتشبهه ببدر لكن هذا ليس ببطل غلط حقيقة بل صورة بدل الغلط لما ذكر من النكتة اعنى نسبة نفسك الى الغلط ولولا ملاحظة هذه النكتة لكان حق الكلام استعمال بل كما هو الظاهر ولا يخفى ان مراد المص هو البدل عن الغلط كما هو المشهور ونقل عن المص انه قال والحق ما قاله ابن مالك وانما تبع السكاكى فى المتن (و) يترجم (العطف لتفصيل) اى لتفصيل للمسند اليه او المسند او غيرهما (مع اختصار) اى من غير احتياج الى اعادة المسند اليه فى الاول والمسند فى الثانى وكذا فى غيرهما كقولك جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه بخلاف ما لو قلت جاءنى رجلا ن واختصارا ايضا بخلاف قولك جاءنى زيد جاءنى عمرو فالتفصيل مع الاختصار مختص بطريق العطف ثم ان حروف العطف عشرة وضم اليها السكاكى كلمة اى الا انهم لم يذكروا منها كلمة لم استعرفه ثم ان المص لما ذكر العلة الشاملة للجميع ذكر علة مختصة لكل منها فقال (فلما دخل) اى التفصيل لما دخل عليه فقط كلمة (الواو) من الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها من متعلقات الفعل نحو جاءنى زيد وعمرو حيث يفصل المسند اليه فقط دون المسند اذ لا يدل على تعدد المجبى عرفا وان دل عليه عقلا بناء على امتناع قيام العرض الواحد بمحلين الا ان مدار اللغة والخطابات على العرف واذا قلت زيد جاء وقعد فلتفصيل المسند دون المسند اليه فقط بخلاف ما عدا الواو وعلى هذا القياس الباقى فان قلت تفصيل المسند اليه يستلزم

٤ المجموعى اذ لو اخذ على الكل الافرادى لم يصح ان يقال كل من هذه الافراد ام فتأمل

٧ قيل وما يظن ان فى البدل قسما خاصا هو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلعله وكقوله نصر الله اعظم دفنوا بسجستان طلحة الطلحات فن بعض الظن لان الاول بدل الاشتمال لاشتماله على القمر والثانى بدل البعض من الكل لان الطلحة بعض الاعظم المدفونة بسجستان

٤ فيه ايهام لطيف

اشتراك المسند بينهما فيلزم قيام العرض الواحد بمحلين واحتمال التعدد تقديرا يدفعه اتحاد اللفظ * قلت المراد بتفصيل المسند وقوعه في زمانين وفي مكانين ولا يلزم من تفصيل المسند اليه بالواو تفصيل المسند بل تعدده والتعدد غير التفصيل لان التعدد قد يكون في زمان واحد بخلاف التفصيل فافهم فانه دقيق * ثم ان الواو كما اشتهر فيما بينهم يدل على الجمع المطلق وليس معناه اجتماع المعطوفين في مكان واحد او زمان واحد بل اجتماعهما في الحكم عليهما او بهما واما في عطف الجمل فليل الا اجتماع معلوم من نفس الكلام وانما الواو لقطع احتمال عدم وقوع مضمون احدهما او للتصريح بالاجتماع بالواو اذا لا اجتماع وان لزم بدونه لكن بين لزوم الاجتماع والنص به فرقا ظاهرا (ولصاحبه) اي وتفصيل صاحب مادخل عليه من الامور المذكورة (مع التعقيب) بين المعطوفين (الفاء) نحو جاءني زيد فعمرو واذا الفاء مع تفصيله للمسند اليه يفصل صاحبه ايضا اعني المسند لامتناع دلالة اللفظ الواحد على حدثين موجودين في زمانين لما عرفت لكن مع افادة التعقيب مع الاختصار اي عدم ذكر لفظ آخر دال على مسند آخر ومعنى التعقيب ان ملابسة المعطوف بدلول الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه به بلامهلة اذا لم يكن محل الفعلين واحدا نحو جاء زيد فعمرو واما اذا كان واحدا فيفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات لافي الملابسة نحو زيد الاكل فالنائب هذا كله في المفرد * واما في الجملة فيفيد ان مضمون الجملة التي بعدها تعقيب مضمون الجملة التي قبلها بلامهلة سواء كان حصول تمامه في زمان قليل او في زمان طويل وقد يفيد التعقيب في الذكر فقط نحو قوله تعالى واورثنا الارض نبتوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين وغير ذلك (و) لتفصيل صاحب مادخل عليه (بتراخ) كلمة (ثم) نحو جاءني زيد ثم عمرو وفيه تفصيل المسند بتأخر مجيء زيد بطريق المهلة مع الاختصار كما عرفت * نقل عن سيويوه الفرق بين التعقيب والمهلة ان الفعل في الاول واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول بخلاف الثاني اذ يتخلل بينهما التراخي وقد يجيء ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء سواء كان تراضى بينهما او لا وسواء كان الثاني بعد الاول زمانا ام لا نحو قوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده * وقد تجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها كما في قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (و) لتفصيل صاحب مادخل عليه (بتدرج ٧ حتى) نحو جاء القوم حتى خالد ويفيد ان المعطوف بها هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه ولا يعتبر فيه الترتيب الخارجي بل الذهني نحو مات الناس حتى آدم ثم هذا الترتيب اما من الاضعف الى الاقوى او بالعكس نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة ولهذا يجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بان

٧ قيل قال في المفتاح وهو للتدرج كما ينبغي عنه قوله * وكنت فتى من جند ابليس فارتضى * في الحال حتى صار ابليس من جندي * وفيه نظر لجواز ان يستفاد معنى التدرج من خصوصية المحل هذا كلامه

يكون جزءاً منه فلا يدخل على هند بعد القوم أو كالجزء منه كالعيد الواقع كالجزء من السادات بكثرة الاختلاط في قولهم ضربني السادات حتى عييدهم أو جزء مما دل عليه ما قبلها نحو قوله **والتي العيفة** كي تحقق رحله **والزاد حتى نعلم القاهها** فإن القاء العيفة التي لا يثنى إلا لاجلها دل بالالتزام على القاء جميع ما معه **واعلم** أن هذه الثلاثة أعني القاء وشم وحتى تشارك الواو في أنها لتفصيل المدخول عليه أيضاً ولكن المقصود من ذكره ههنا تفصيل صاحبه وهو الفعل قوله (ولاضراب) عطف على قوله لتفصيل وكذا ما سيجي بعده من صورتي كلمة لاواو فلا تغفل أي العطف للاضراب كلمة (بل) ومعنى الاضراب أن تجعل حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف سواء كان حكمه صحيحاً أم لا كقولك ما جاءني زيد بل عمرو ونقل خلاف ابن مالك في عطف المفرد على المفرد في غير الإيجاب حيث قال إنها حينئذ بمعنى لكن وفي عطف الجملة للانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى **وتفصيل المقام** أن في معنى كلمة بل عدة مذاهب **الأول** أن بل يدل على صرف الحكم الثبوتي في الإثبات أو السلب في النفي إلى الثاني وجعل الأول في حكم المسكوت عنه وإليه ذهب المبرد **والثاني** أنه يحكم بالثبوت في الثاني مطلقاً مع كون الأول في حكم المسكوت عنه وهذا مذهب الجمهور **والثالث** كالثاني إلا أنه يجعل الأول في حكم المسكوت عنه فيبقى النفي في الأول ويثبت الثاني على أن يكون هذا أهم من ذلك وهذا مذهب ابن مالك ومتبعيه ومنهم المصنف حيث عدوا كلمة بل للقصر فلو لم يجعل الأول في حكم المسكوت عنه لم يوجد فيه من حكمين إثبات ونفي ولا بد منه في القصر والحاصل أن الصرف إما بحسب الإثبات أي صرف إثباتك للأول أو نفيك عنه إلى الثاني فيكون الأول في حكم المسكوت عنه إذ لا يلزم من صرف الإثبات صرف الثبوت أو النفي وإما بحسب الثبوت أي صرف ثبوته للأول أو نفيه عنه إلى الثاني فلا يكون الأول مسكوتاً عنه إذ صرف الثبوت نفي وبالعكس فهنا احتمالات أربعة الأول صرف الإثبات أو النفي إلى الإثبات أو النفي وهذا هو المذهب الأول والثاني صرفهما إلى الإثبات وهذا هو المذهب الثاني والثالث صرف الثبوت أو النفي في نفس الأمر إلى الإثبات وهذا هو المذهب الثالث والرابع صرفهما إلى الإثبات أو النفي ولم يذهب إليه أحد (ولزد) أي يترجم العطف لرد مخاطب (قالب للحكم) أي مخاطب . يقلب حكم السامع ويرده عن الخطأ إلى الصواب (أولرد) مخاطب (شك) في الحكم عن الحكم بتساوي الطرفين الذي هو الخطأ إلى الجزم بوقوع أحد الطرفين الذي هو الصواب (أو) لرد مخاطب (مغم) للحكم عن الاعتقاد بعموم الجي إلى القصر

على البعض كلمة (لا) اي العطف لهذه الامور الثلاثة انما هو كلمة لا الاول يسمى قصر
 قلب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الجائي زيد لا عمرو والثاني قصر تعيين نحو جاءني
 زيد لا عمرو لمن شك ان الجائي احدهما وحكم بتساويهما في الحكم بالجحي والثالث قصر
 افراد نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد عموم الجحي اليهما قوله (ولكن) عطف على
 قوله لا اي العطف لرد الامور المذكورة كلمة لا ولكن ويصرف مما ذكرناه من امثلة لا
 امثله ايضا لكن لا تستعمل الا بعد الاثبات بخلاف لكن فانها في عطف المفرد لا ثبات
 الثاني بعد النفي عن الاول على عكس لا وفي عطف الجملة تجي بعد الاثبات والنفي وايضا
 لا تستعمل في الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض بخلاف لكن (و) العطف
 (للتشكيك) اي ايقاع المتكلم السامع في الشك في الحكم عند تأني الانكار واردة
 الابهام وامثالهما (اولشك) اي لشك المتكلم في نفس الامر (كلمة او واما) كقولك
 جاءني زيد او عمرو واما زيد واما عمرو قال السكاكي (و) العطف (للتفسير) كلمة
 (اي) لكن (عندي) لا عند الجمهور لانهم يقولون انها حرف تفسير وما بعده عطف
 بيان لما قبله وليس بحرف عطف لانه يقتضي المشاركة في الحكم ومغايرة المعطوفين
 وليس هذا في اي وكان السكاكي نظر الى مجرد الاشتراك في الاعراب بتوسط حرف
 كما هو تعريف العطف عنده ولا مشاحة في الاصطلاح لكن المص تابع الجمهور لكونه
 اسلم ويؤيد مذهب الجمهور تفسير الضمير المرفوع به بلا تأكيد وفصل والمجرور بلا
 اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة ٧ يقتضي المغايرة بين المعطوفين واعلم ان كلمة ام لم
 يذكرها ههنا مع كونها من الحروف العاطفة لما ان المتصلة مختصة بالاستفهام والمنقطعة
 متضمنة له والكلام ههنا في الخبر (خاتمة) للفن الثاني ولما ذكر فيه مقتضيات الجارية
 على ظواهر الاحوال جعل مقتضيات الجارية على خلاف الظواهر خاتمة لها (قديعدل)
 الكلام من المسند اليه او المسند وغير ذلك (عن مقتضى الظاهر) وان كان على مقتضى
 الحال الى خلافه الذي يقتضيه الحال في ذلك المقام (فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
 للعناية بتمييزه) اي تميز المسند او المسند اليه او غيرهما اما لانه اختص بحكم بديع عجيب
 الشأن كقول قطب الدين بن الراوندي * كم عاقل عاقل اعيت ٦ مذاهبه * وجاهل جاهل
 تلقاه مرزوقا * هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم التحرير زنديقا ٤ * والمعنى
 كم عاقل متصف بالعاقل ولما كان اتصاف الشيء بنفسه دالا على كاله في ذلك الوصف
 كما في ليل اليل يراد العاقل الكامل في العقل وكذا في وصف الجاهل بالجاهل يعني من كان كاملا
 في العقل ينسد طرق معاشه ومن كان كاملا في الجهل يكون عيشه ارغدا وهذا حكم
 تحيز فيه العقول وصير العالم التحرير زنديقا اي نافيا للصانع الحكيم او مثبتا لشريك

٧ قيل واما العطف التفسيري
 لواو او الفاء قليل ملحق
 بالعدم وايضا العطف التفسيري
 بالنظري الى اللفظ والمغايرة
 ثابتة بين اللفظين ٥
 ٦ قوله اعيت اي اعيت من
 قولك عيت بامرئ اذالم
 تهتد لوجهه واعيانى هو
 ويجوز ان يكون من اعى
 الرجل في المشى واعياه
 والزنديق هو القائل بالنور
 والظلمة وهو معرب ووجهه
 الزنادقة واصله الزناديق
 حذفت الياء وعوض عنها
 التاء والمستشهد قوله هذا
 الذي فان مقتضى الظاهر
 ان يقول هو لكونه عبارة
 عن الامر السابق اعنى كون
 العاقل ردى الحال والجاهل
 رخي البال كذا قيل ٥
 ٤ قيل الزنديق هو المنطق
 لا كفرانا في الصانع الحكيم
 قائلا لو كان له وجود لما كان
 الامر كذلك وهو معرب
 الزندي وزند كتاب لمزدك
 الذي ظهر في زمن قباد الملك
 واباح الفروج والدماء فقتله
 انوشروان ٥

٣ قيل التحقيق في جواب
ابن الراوندي ان الله تعالى
رب العالمين عام الرحمة شامل
الرأفة لا يختص بتربيته
بعض من عباده دون بعض
فاعطى طائفة منهم جلال
الصورة وزيتها وطائفة
منهم كمال الحقيقة وربتها ولو
خص الجمال والكمال
باحدى الطائفتين لبقى
الآخرون محرومين مطلقا
ولا يرضى بذلك كرمه القديم
فعلى موجب حكمته وزع
الكل على الكل (من كلمات
ابن الشريف الجرجاني)

٩ قيل وبناء التذكير
والتأنيث في هذا الضمير
ليس على اعتبار لفظي
الشان والقصة كما يتوهمه
الكثيرون بل الاستقراء دل
على تأنيثه اذا كان في الكلام
مؤنث غير فضلة نحو هي
هند مليحة قصدا الى
مطابقة ما لا لانه يرجع
اليه ولم يسمع هي الامير
بنى غرفه وهي زيد عالم
(من شرح ابن الشريف
الجرجاني)

صانع للشر ٣ ونعم ما يروى عن المص في رد هذا المقال * كم عاقل عاقل لا زال في عسر *
وكم جاهل جاهل لا زال في يسر * تحير الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي اوجب الايمان
بالقدر * وينسب الى السيد الشريف الجرجاني هذان البيتان * نكد الاديب وطيب عيش
الجاهل * قد ارشدك الى حكيم كامل * وتحير الزنديق في ظلماته * متشبها باذيال وهم غايل *
ومن كمال العناية بالتمييز قصد التهمك والسخرية والنداء على كمال بلاذته وفطانتها كما
يفهم من عطف السكاكي هذه الامور على قوله اما لانه اختص بحكم بديع ومنهم
من ظن عطفهما على كمال العناية بالتمييز فجعلها من مقتضيات اسم الاشارة الا ان الاول
اولى في عبارة السكاكي لثلاثي بقى قوله اما لانه اختص بحكم بديع بلا قسم وايضا ان
التهمك مثلا يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهمك يعنى بزيادة التميز فيقصد اكل التميز
فيورد اسم الاشارة * وحاصله ان كلا من هذه الامور جزئيات لكمال العناية بالتمييز
فيوجد في كل منها ذلك فيقتضى كل منها كمال العناية وهو يقتضى اسم الاشارة ولعل
المص توهم ان شيئا من الامور المذكورة لا يقتضى كمال العناية فليست من اسبابه فلذلك
عطف الامور المذكورة على كمال العناية بالتمييز حيث قال (اولا التهمك) والاستهزاء
بالسامع كما اذا كان فاقد البصر او لم يوجد عند البصير شيء يمكن ان يشار اليه فتقول هذا
(اولا يهام بلاذة السامع) حيث يحتاج في فهمه الى الاشارة الحسية (اولا كمال فطانتها)
بان غير المحسوس عنده محسوس (اولا ظهوره) اي لادعاء ظهوره المشار اليه (فهو)
اي المشار اليه (عنده) اي عند السامع (كالمحسوس) وما شاكل ذلك من القرب والبعد
والتوسط والتحقير والتعظيم كما مررت اليه الاشارة (و) كذا يوضع (المظهر موقع)
الضمير (الغائب لتمكين نقشه) اي نقش المظهر في ذهن المخاطب فان المظهر اقوى
من المضمير في ذلك المعنى (نحو) قوله تعالى (الله الصمد) دون هو الصمد بعد ذكره
اولا (او) يوضع المظهر (موضع) ضمير (المتكلم لتربية المهابة) في ذهن السامع
كقول الخليفة امير المؤمنين يا مراك كذا مكان انا امر وقد يكون لتربية الاستعفاف
نحو قوله * الهى عبدك العاصي انا * مكر بالذنوب وقد دعا * فان تغفر فانت اهل لذا *
وان تطرد فن يرحم سوا * (اولا تقوية الداعية نحو) قوله تعالى (وعلى الله فليتوكل
المتوكلون) حيث لم يقل وعلى فان داعية المأمور الى كمال التوكل تتقوى عند سماع
لفظة الله لانه ينبئ عن كمال القدرة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامرا اليه (و)
كذا يوضع (المضمير موضع المظهر) بان يذكر الضمير من غير سبق ما يرجع هو اليه
(نحو) قوله تعالى (قل هو الله احد) اي الشان الله احد (لانه اذا لم يفهم) المخاطب
(من الضمير معنى ينتظر ٩ ما يرد عليه) بعده (فيتمكن) ما يرد عليه (اكثر) تمكن

كما قيل المحصول بعد الطلب اعز من المناسق بلا تعب والاعز مما يوجب الشوق على تحصيله وما حصل بعد الشوق يكون الذهن اقبل له ولهذا لا يورد هو الا في فيماله خطر وشرف فلا يقال هو جاء الحجام (ولذلك) اى وللممكن المذكور (الترم تقديمه) اى تقديم ضمير الشأن لان فيه ذكر الشئ مبهم ثم مفسر او هو واقع لما عرفت (ثم ان الحكاية والخطاب والغية ثلاثها) وهى تأكيد بمنزلة كلها (يستعمل كل) اى كل واحد منها (مقام الاخر) بان يقتضى المقام واحدا منها ويستعمل الاخر مكانه وهو ستة اقسام (او ينقل منه) اى من كل واحد منها (اليه) اى الى الاخر بأن يساق الكلام على واحد منها ثم ينقل منه الى الاخر والتفسير الثانى اخص من الاول وهو مختار صاحب الايضاح والاول مختار السكاكى وحاصله ان الالتفات هو الانتقال مما يقتضيه ظاهر الحال من الامور الثلاثة المذكورة الى الاخر انتقالا حقيقيا او انتقالا تقديرى عند السكاكى حتى يوجد بلا سبق كلام لفظا وانتقالا حقيقيا فقط عند صاحب الايضاح فيجب سبق الكلام لفظا ولما كان مراد السكاكى اعم من النقل التحقيقى والتقديرى صرح المصنّف بالقسمين معا تنبيها على مراده واما ما ذكره صاحب الايضاح من ان المشهور عند الجمهور اختصاص الالتفات بالتحقيق فليس كذلك عند المصنّف كما نقل عن بعض من تلامذته من شراح هذا الكتاب بل المشهور عند الجمهور ما ذكره السكاكى ٧ كذا قيل (ويسمى) هذا الاستعمال او الانتقال (التفاتا) عند علماء المعانى وما نقل عن الزمخشري من انه يسمى التفتاتا في علم البيان فمن قيل اطلاق البيان مرادفا لعلم البلاغة مطلقا واما ما ذكره السكاكى من ان الاخراج لا على مقتضى الظاهر الذى من جملة الالتفات يسمى في علم البيان بالكناية فقد عرفت تحقيقه (ويزيد) الالتفات (في القبول) عند السامع (والنشاط) له (كاختلاف الألوان) اى انواع الاطعمة (في قرى الاشباح) اى ضيافة الابدان فانه ادعى الى قبول اكلها ونشاط النفس لها (اليس ذلك) القرى للاشباح (دأبهم) اى دأب العرب وغادتهم ولا بد ههنا من اظهار لفظ العرب لعدم ذكره سابقا كما ذكر في المفتاح * اللهم الان يدعى تعيين ما يرجع اليه الضمير بدلالة الحال (فكذلك) اى كقرى الاشباح (علموا) اى العرب (في قرى الارواح) التى هى اشرف من الاشباح مخالفين فيه بين اسلوب واسلوب ليكون ادخل في القبول واحسن في التطرئة * ثم ان المصنّف لما فرغ عن الفوائد العامة للالتفات شرع في فوائده الخاصة بحسب المقامات فقال (ويختص مواعقه) اى مواقع الالتفات (بقوائده) من فضل بهاء ورونق وزيادة هزة ورفعة منزلة لا يذكرها الا ارباب الذوق من البلغاء النحارير والحقاق المهرة (ملاك ادراكها الذوق) السليم والطبع المستقيم والملاك بالكسر والفتح ما يقوم به ويقال القلب ملاك الجسد (فيزداد الحسن)

لا نقل عن المصنّف انه قال قد يقال النقل من المفرد الى المثني او الجمع وبالعكس في نوع واحد من المتكلم والخطاب والغية من غير النقل الى نوع آخر ايضا التفتات فعلى هذا يقول الالتفات وضع ضمير موضع آخر وهو مثل قوله فوقفت اسأله وكيف سؤلنا بل الانتقال من المظهر الى المضمّر متكلما او مخاطبا او غيبة وبالعكس ايضا التفتات وعلى هذا يحتاج الى تعريف اعم منه وذكر المرزوق ما يشعر بما قلنا ومثل بقوله احيا ما كن ياليلي الاماديج وذكر الزمخشري في سورة الانتقال في قوله تعالى ذلكم فذوقوه وان للكافرين عذاب النار ما هو قريب منه بل صرح به في سورة النساء في قوله تعالى ولوانهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا والله واستغفر لهم الرسول اذ قال ولم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريقة الالتفات تفخيما لشان رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنبيها على ان الشفاعة من اسمه من الرسول ٤

من الله بمكان والحق ان هذا النوع من الكلام كثير مثل قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء ولا مشاحة في تسميته التفاتا والامثلة بحسب التقدير والتحقيق في المضمير من نوعه او جنسه او بالنسبة الى المظهر لا يكاد يحصى هذا ما ذكره ذلك الفاضل نقلا عن المصنف

حينئذ لا اجتماع الفائدة العامة والخاصة وتلك الفوائد الخاصة (كان تشكو او تشكر حاضرا له) جنائيات في حقك او نعم كثيرة فيك (الى غيره) اي محولا وجهك في الشكاية او الشكر الى غير ذلك الحاضر الجاني او المنعم معددا جنائياته او انعاماته واحدة فواحدة (فبعد) في اثناء تعداد تلك الجنائيات او النعم (من نفسك داعيا) من قوة غضبية او حالة شوقية يدعوك (الى مواجهته) اي مخاطبة ذلك الحاضر الجاني او المنعم (بهما) اي بالشكاية او الشكر (تغالبه) اي تغالب انت تلك الداعي حتى لا تجيبه ولا تلتفت اليه (حتى يغلبك) الداعي آخر او يحملك من حيث لا تدري على ان تشافه ذلك الحاضر الجاني بالسوء والتسفه فلتفت من الغيبة الى الخطاب وتقول له اما كان لك حياء يمنعك اما كانت لك مروءة تردعك من تلك المعاملة الشنعاء المشفوعة بالبغض والسحناء وكذا فيما تشكر حاضرا ذا نعم عليك كثيرة الى غيره يغلبك تلك الحالة الشوقية على ان تشافهه بالثناء والدعاء شاكرا لصنائه وعوارفه حتى تلتفت كذلك من الخطاب الى الغيبة وتقول بأى لسان اشكر صنائعك الروايح وبأية عبارة اذكر عوارفك البدائع (او) كان (تذكر) عطف على تشكو لبيان ما خصت به الفائدة اللطيفة اي كان تذكر (له) اي لمولاه والاضمار لتعين الخبر له حقيقة (صفات جلال) من كونه مولى عظيم الشأن حقيقا بالثناء باللسان وبالجنان والاركان ومستحقا لغاية الخضوع والاجلال ومتصفا بصفات الكمال من الربوبية والرحمة والملك كائنا ذلك الذكر (محضور قلب و) الالم يكن مادحا بل مستهزئا (يزداد) ذلك الحضور على تدرج (حتى) تصوير (كأنك مائل) اي قائم (بين يديه) في موضع خطابه (فتقول) حينئذ لحصول حالة شوقية فوق جميع الاشواق بحيث يملأ اعماق بدنك ويسرى مجارى روحك ونفسك مخاطبا لذلك المولى بأطلق لسان وارق جنان مع طاعتك من جميع الاركان (اياك نعبد يا من هذه) شأنه و(صفاته) لا غيرك واياك نستعين يا من هو مالك كل الامور لا غيرك انظر كيف ازداد حسن هذا الالتفات وكيف اشتمل على فوائد طالما سعت في تفصيلها ولم تقدر على تحصيلها ثم اشار المصنف الى شيوعه عند الكل وكونه من اللطائف عندهم بوقوعه في اشعار من هو الخايز لقصبات السبق في درك لطائف البلاغة وقال (وفي ابيات ابن حجر الكندي) وهو امرئ القيس وحجر بتقديم المهملة المضمومة على الجيم الساكنة من مشاهير ملوك العرب ونسب الى كندة وهي اسم قبيلة وانما ذكر نسبه تشيها على انه كان من الملوك ليعتني عليهما ما سيذكره في اللطائف وذكر نسبه تشيها على ان فصاحته مسلمة ثم وصفه بما يؤكده قبول كلامه بما يؤيد بلاغته حيث قال (وهو) اي ابن حجر (المشهود له) عند البلغاء (بكمال البلاغة) والمعقود عليه الخناصر في شان الفصاحة (ثلاث التفاتات)

٧ والزحشري أيضا قال في
ثلاثة آيات وبهذا يظهر أن
في البيت الأول أيضا التفتات
ويظهر ضعف ما توهمه
صاحب الأيضاح من
تخصيص الالتفات بالنقل
التحقيق ونسبة ذلك المذهب
إلى الجمهور

٩ ولا منافرة في قوله لنا بعد
قوله بت إذ مثل هذا كثير
في كلام البلغاء فيندفع أنه
لا يمكن ترك الالتفات في بات
بناء على أنه لو جب أن يقول
بات لي فينكسر الوزن

وفي بعض النسخ ٧ بعد ذلك قوله (في ثلاثة آيات) هي هذه * تطاول ليالك بالآمد * ونام الخلى
ولم ترقد * وبات وبات له ليلة * كليلة ذي العاير الارمد * وذلك من بناء جاءني * وخبرته
عن أبي الاسود * الآمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والخلى الخالي من الهموم
والعائر ذو قذى العين والارمد والارمد * وأبو الاسود قيل هو اسم رجل وقيل هو
اسم أخيه وقيل كل من نعى يسمى به وقيل أبي مضاف إلى ياء المتكلم موصوف
بالاسود المشتق من السيادة وقد نعى بنجر وفات أبيه ثم إن هذه الالتفاتات ليس
من ضرورة الشعر بل رعاية لما سيدكر من اللطائف (كان يمكن) لابن حجر (تركها)
ويساق الكلام على مقتضى الظاهر وهو الحكاية في المواضع الثلاثة من غير انكسار الوزن
بأن يقول ليلى وبات لنا ٩ (و) كذا (يمكن الاكتفاء بواحد منها) أي من
الالتفاتات المذكورة بأن يبنى أول الكلام على التكلم إلى قوله وبات ومنه إلى الآخر
على الخطاب بأن يقول بت وبات لكم وجاءكم وخبرتم إلا أنه سلك طريقة الالتفات
مع سعة من الضرورة رعاية للحسن و (قال تطاول ليالك) بالآمد بالخطاب (وبات
وبات له) بالنية * وأعلم أن في الأول من الالتفاتات الثلاث أربعة أوجه التسلية وظن
الغيرية وغلبة العادة والتوبيخ لغيظ الجزع وفي الثاني منها ثلاثة التنيه على صدق
التحزن وفقد النفس ودمدمتها وفي الثالث منها وجه واحد وهو الاختصاص وقد نبه
المص على كل واحد من هذه الأوجه الثمانية إلا أنه قدم بعض فوائد الأول على
فوائد الثاني وآخر بعضها عن بعض لتوقف تصوره عليه وآخر فائدة الثالث
لاطراده مع كل فائدة من الفوائد الأولين على ما ستقف عليه فقال (كأنه) أي ابن
حجر (جعله) أي جعل نفسه عند نعي أبيه بمنزلة (شكلى) وهي المرأة التي مات
ابنها (يسليها) أي يسلي ابن حجر تلك الشكلى تسلية (الملوك) فأنهم يتثبتون عند
طوارق النوائب ولا يتزلزلون عند نزول المصائب ويتصبرون عند الأحزان والمحن
ولا يتضعضون لرب الزمن هذا هو الوجه الأول من الأوجه الأربعة لسلوك طريق
الخطاب (أولانه) أي ابن حجر (للم يصبر كالمملوك ظنه) أي ظن نفسه (غيره)
من السوق فخطابه وهذا هو الوجه الثاني منها (ثم نبه) ابن حجر (أن التحزن) على
نعي أبيه (تحزن صدق) وليس عن تكلف كما يفعله المصائب عند التعزية كما هو
العادة فالامر سواء (خاطبه) نفسه (أم لا) إذ لا يتسلى بالخطاب أيضا كما يتسلى
المتكلفون عند خطابهم بالتعزية فلذلك ساق على الغيبة وهذا هو الوجه الأول من
الأوجه الثلاثة لسلوك طريق الغيبة (أولانه) أي ابن حجر (لمادهش) وتخير (عن
رعاية) مقتضى الحال غلبته العادة (المألوفة للملوك من مخاطبة كل أحد أمرا ونهيا

ولا يخفى ان الدهشة يمنع الانسان عن رعاية متكلف الامور الى ما هو المعتاد وهذا هو الوجه الثالث من سلوك طريقة الخطاب (ثم بنقض الافاقة) بعد الصدمة الاولى عند ورود ذلك الخبر (لم يجد نفسه معه) اى مع ابن حجر اومع ذلك الخبر الموجع اذ اصابه ما يحارله العقول فأطار قلبه وابار لبه فلذلك لم يخاطب وبني الكلام على الغيبة وهذا هو الوجه الثانى من طريق الغيبة (اولانه غاظه) اى التى ابن حجر فى الفيض والغضب (جزعه) لان من شان الملوك التجلد والتثبت عند المكاره والمصائب (فوج) نفسه حيث استحق للتوبيخ والعتاب حال كونه (مخاطبا) له قائلا تطاول ليك وهذه هى الفائدة الرابعة لطريق الغيبة (ثم سكت) اى سكن (عنه الغضب) بالعتاب (الاول) فان صورة الغضب تنهض بالعتاب (فاعرض) عن الخطاب بالعتاب حال كونه (يدمدم) اى يتكلم (نفسه) لا يخاطب نفسه * والدمدمة هى الحديث مع النفس بحيث لا يسمع فبني الكلام على الغيبة وهذا هو الوجه الثالث لطريق الغيبة (واما) الالتفات الثالث فى (قوله جاني) من الغيبة الى التكلم (فليعلم) ابن حجر لمن يسمع كلامه (ان ذلك) المذكور فى البيتين الاولين من الخطاب والغيبة (كله مما يخصه) بحسب الذكر دون الثبوت اذ لم يقدم المفعول اصلا وهذا هو الوجه الواحد للالتفات الثالث (هذا) المذكور من وجوه الالتفات لم يذكر ههنا الا (ليعلم) اول تعلم انت (ان لا) اى انه لا (يعترف) بالبلاغة لمن لا لطائف فى افتقاراته (ولا فوائد فى التفاتاته) فان البلاء لا يعترفون لاحد بالبلاغة ولا يقيمون لكلام وزنا من البراعة مالم يعثروا على لطائف الاعتبار من مطاوى العبارات (والتفاضل فى الكلام) وهو ابتداء كلام كالاغراض (قلما يكون لغيره) اى لغير ما ذكر من الاقتان ثم أيد هذا الكلام بقوله (وما اعجاز القرآن) الكريم والفرقان العظيم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (الا لانصبابه فى تلك القوالب) وفى بعض النسخ ٣ فى تلك الاساليب لكنه غير موجه وتعرف ذلك من صبح بعلى البلاغة اديما واكب على خدمته مستديما ثم تأمل فى اسرار بلاغة القرآن وكشف القناع عن دلائل اعجاز الفرقان مع ما خصوا به من الذوق السليم * من لدن رب حكيم عليم * (تذييب) لبحث العدول عن مقتضى الظاهر (ومن هذا القليل) اى من العدول الى خلاف مقتضى الظاهر (وضع الماضى موضع المضارع للتحقيق) والتوكيد وعنده من الامور الحاصلة التى يستحق ان يعبر عنها بالماضى اما القوة الاسباب المتظاهرة فى شأنه نحو قولك اشتريت عند حصول اسبابه اولان الخبر صادق (نحو) قوله تعالى (ونادى اصحاب الجنة) اصحاب النار وكان مقتضى الظاهر وينادى لانه سيقع فى الجنة لكنه عدل الى الماضى قصدا الى تحقق وقوعه

٤ قوله يعترف بالرفع لان ان المذكورة بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست بناسبة

٣ واما وقع فى بعض النسخ من القوالب بالبلاء سهو من قلم الناسخ وما ذكره السكاكى بالبلاء فلمز اوجة بينه وبين الاساليب حيث ذكرهما السكاكى واكتفى المصنف بواحد منهما

٩ وتام الأبيات * الا من مبلغ فتان فهم * ١٠١ * بما لقيت عن روى بطان * باني قد لقيت الغول تهوى * بسهب

كالصيفة صححان * ققلت لها كلانا نضو ارض * اخو سفر فخلي لي مكاني * فشدد شدة نحوى فاهوت * لها كفى بمصقول يمان * فاضربها بلا دهش فخرت * صريعا لليدين وللجيران * قلت لها اي للغول كلانا مبتدا نضوارض خبره والنضو المهزول والشدة الجملة واهوت كفى بالسيف اي او مات به فاضربها اي ضربتها والضمير للغول والمرجع اليه للضمير يعرف من البيت الذي ذكرناه في الكتاب ولكون الضرب بالسيف لا بغيره غير مهم ذكرنا هذين البيتين في الهامش ٧ واما ما توهم من ان التأخير قد يقتضي نكتة غير راجعة الى ما يقابل نكتة التقديم كالتطهير به وكالتقصيد الى استحقاقه او كونه قليل الحضور في الذهن فدفوع بان قصد التطير لا يوجد بدون التقديم كما ستعرفه وكذا لا يلزم من حصول التعظيم بالتقديم حصول التحقير بالتأخير يعرفه من له ذوق سليم وكذا الحال في

ويستعمل هذا في تحقيق امر يعز وقوعه ولا يقدر على نبه الاذوقه وسلطان ككثر احوال القيامة والاخبار عن قمع مكة وامثال ذلك (و) من هذا القليل ايضا وضع الفعل (الحاضر موضع الماضي لايهام المشاهدة) باختصار صورته في ذهن السامع بايراد صيغة الحاضر كقوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فثير سحابا * موضع اثار استحضارا لصورته البديعة الباهرة الدالة على القدرة القاهرة حيث يجعلها مرسلها كقطع قطن مندوف طوراثم يجعلها متقلبة بين اطوار وصور عجيبة حتى يصير كما (قال الشاعر * فاضربها بلا دهش فخرت * صريعا لليدين وللجيران) الدهش الحيرة وخرت اي سقطت يقال صرعه اي القاه على الارض واهلكه وهو بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ولذلك لم يؤنث والجيران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره والبيت الذي قبله * باني قد لقيت الغول يهوى * بسهب كالصيفة صححان * يهوى من الهوى السهب الفلاة والصيفة القرطاس المسمى ٩ والصحيحان المستوي اي لقيت غولا يهوى بفلاة ملساء كالقرطاس فضربتها بلا حيرة ودهشة بسيف يمانى كما يفهم من الابيات الاخر فسقطت الغول على الارض على اليدين وعلى العنق * واعلم ان قائل هذه الابيات وهو تأبط شرا قصد ان يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بضرب الغول كأنه يبصرهم اياها ويطلعهم على كنهها تعجيبا من جرأة على كل هول وثباته عند كل شدة * الفن الثالث * من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في وضع الطرفين) اي طرفي الاسناد اعني المسند اليه والمسند (كل) بدل من الطرفين اي كل واحد منهما (عند صاحبه) وهذا على وجوه ثلاثة اشار الى كل منهما بقوله (والنظر) بحسب الوضع المذكور منحصر (في التقديم والتأخير) بين الطرفين بينهما وبين غيرهما (وفي الربط) بين المفردين او بين مفرد وجملة وغيرهما (و) في (القصر) للموصوف على الصفة او بالعكس او لغيرهما فأورد كلا من الوجوه الثلاثة في نوع (النوع الاول) من الفن الثالث (في التقديم والتأخير) ٧ ولما كان التقديم والتأخير بين الطرفين متقابلا واستلزم ذكر علة احدهما ذكر علة الآخر اكتفى بأحدهما واختار التقديم لانه الاصل فقال (التقديم) اي بترجح تقديم احد الطرفين على تأخير (حيث) اي في مكان (ليس) التقديم (واجبا) فيد كما اذا تضمن المبتدأ ماله صدر الكلام (ولا) يكون التقديم (اصلا) كتقديم المبتدأ على المعرف (للاهتمام) والاعتناء بشان المقدم * اعلم ان تقديم ما شأنه التقديم ان لم يصح خلافه كما اذا كان متضمنا على ماله صدر الكلام والى هذا اشار بقوله حيث ليس واجبا واما ان صح خلافه لكن يكون الاصل التقديم فلا يقتضي نكتة غير رعاية الاصل كما ذكره في الذكر والى هذا الاخير اشار بقوله ولا اصلا واما اذا كان الاصل

قلة الحضور فمن ادعى وجهها للتأخير بلا نظر الى وجه التقديم فقد اتى ما لا يقبله الذوق السليم

تأخيرهم واريد تقديمه فذلك انما يرجح لنكت مرجحة وتلك النكت كثيرة لكن مرجع كلها الى الاهتمام بشأن ما قدم فلا يكفي مطلق الاهتمام في الترجيح بل لابد من ان يفسر بوجه من الوجوه وقد صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر رحمه الله والمراد بالاهتمام العناية بالمقدم اما من قبل السامع او من قبل القائل وما ذكره السكاكي من قوله اولانه اهم عند القائل اراد هذا المعنى الاخير لا الاهتمام المطلق كما توهم واعترض عليه بأن في التقديم الواجب والتقديم الذي هو الاصل لا يحتاج الى بيان العلة ولا يطلب لميته فوجب عليه ٣ تخصيص الاهتمام بما عدهما * ثم ان المص لما اشار الى صورة وجوب التقديم واصالته في نفس الامر اشار الى وجه اصالته عند السامع او المتكلم بوجه اجالى اولا بقوله للاهتمام ثم اشار الى وجوه الاهتمام حيث قال (لوجوه) خمسة (الاول) من تلك الوجوه (عقد المهمة) اى بالمقدم (منك او من السامع او منهما ولو ادعاء) اى يكون صرف المهمة من كل منهما او منهما بطريق الحقيقة بأن يمتوا بامرهم في نفس الامر او ادعاء بأن يظهر وانهم اهتموا بذلك من غير اهتمام في نفس الامر مثلا اذا اعتيت بالفاعل تقول حيبي جاء وبالفعل تقول جاء السلطان وبالمفعول بالنسبة الى الفعل تقول الصلاة اريد وبالنسبة الى الفاعل تقول قتل الخارجى السلطان ٣ (الثانى) من وجوه الاهتمام (التشويق) للسامع الى ما يؤخره ليتمكن في ذهنه اذا ورد عليه ومثله السكاكي بقول الشاعر * ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها * شمس الضحى وابو اسحق والقمر * ولا يخفى عليك ان هذا مثال لزيادة التشويق اذ في التقديم مطلقا من التشويق وانما يزداد اذا شتمل على طول سيما اذا تضمن على امر عجيب كما في البيت المذكور ثم ان المصنف اشار الى زيادة بحسب الطول وقال (وهو) اى التشويق (احد خواص الاخبار بالذى) ٧ نحو قولك الذى سرنى الاطلاع عليه قدومك وتعام تفصيل باب الذى من شرائط صحته موكول الى علم النحو (الثالث) من وجوه الاهتمام (التفاؤل) والتمين بذكره مقدما اذا صلح الایم لذلك اذا ورد في مستهل الكلام نحو سعد بن سعيد في دارك وفي ذلك ايضا تعجيل المسرة الى المخاطب والفرق ان التفاؤل في ذكر ما قدم على وجه ٩ يصل الى السمع اولا وتعجيل المسرة في تقديمه مع اسناد حكم صالح لذلك ولم يذكر المصنف التطير لكونه معلوما من التفاؤل بالمقايسة وذلك اذا صلح الاسم لذلك ايضا وفي ذلك تعجيل المساءة ايضا نحو السفاح في دار صديقك والفرق بينهما كما سبق فاندفع ما توهم ٣ من عدم الفرقين المذكورين (الرابع) من وجوه الاهتمام (طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا) طلب (نفسه) اى بكون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ على سبيل الاستمرار بحيث بعد من المتصفين به وليس المطلوب نفس الخبر اى مجرد حصوله للمبتدأ كذا قيل ٤ ولا يخفى ما فيه من التكلف لان الاستمرار الذى

٣ اى على السكاكي *
٣ مثلا اذا خرج رجل على
على سلطان وغار في البلاد
واظهر فيها الفساد وتأذى
منه العباد فقتل ثم اردت
ان تخبر بقتله فانك لا ترخص
التأخير بل يجدر مضطرا
الى التقديم قائلا قتل الخارجى
السلطان بتقديم الخارجى
اذ ليس الاهتمام الى معرفة
قاتله بل الى معرفة المقتول
لينجوا من شره ويتخلصوا
من اذاه *
٧ اى باستعانة الذى وهو
خبر المبتدأ ولو اريد الخبر
به مطلقا لدخل فيه الموصول
*
٩ يؤيد ذلك انهم يتفاءلون
او يتطيرون بما يورد في مستهل
القصائد وابتدائها لافى
اثباتها *
٣ المتوهم صاحب الايضاح
*
٤ سيد وسعد الدين وغيرهما
رحمهم الله *

اعتبره ليس مستفادا من التقديم بل من السؤال عن حال المسند اليه اولا ووقوع الخبر في جوابه اذ السؤال عن الاحوال المستمرة غالباً والحق هو ان المقصود بالافادة قديكون نفس الاسناد القائم بالطرفين معا ولما لم يكن هذا مرجحا لتقديم شئ من الطرفين نفاه بقوله لا طلب نفسه وقديكون نفس الاسناد القائم باحد الطرفين ويسئل عما قام به الاسناد من الطرف الآخر فلا جرم يقدم الطرف الاول لكونه معلوما للمخاطب ويؤخر الطرف الآخر المجهول عنده فاراد بقوله اثبات الخبر للمبتدأ هذا المعنى اى اثبات الخبر المجهول للمبتدأ المعلوم اذ السائل يريد بيان ان المسند الى المسئول عنه اى خبر لا اسناده الى المبتدأ مطلقا وتفصيل هذا المقام على هذا الوجه لم يتيسر لغيري والله الموفق (نحو الخطيب يشرب ويطرب) اى المسند الى الخطيب الشرب والطرب لا غيرهما (في جواب) من قال لك (كيف الخطيب) اى يسأل عن الوصف الذى اتصف به الخطيب * ثم فسر المصنف حاصل الجواب بقوله (اى هو) اى الخطيب (متم) ومتصف (به) اى بالخير لان الشرب ثابت له لانه لا يطابق السؤال اصلا (الخامس) من وجوب الاهتمام (كونه) اى كون المقدم (محزالتجب او الاستبعاد) اى محلهما (فتأمل) ان اربت فيه (فى مثل انخدع بالزبيب بعد المشيب) وهذا من الامثال السائرة فقوله مثل بفتح التاء مضاف الى ما يليه وليست بالسكون على معنى التشبيه وانما قدم الخدع تجباً فيه واستبعادا له (و) تأمل ايضا فى (اخويه) اى اخوى المثل المذكور وهما بالزبيب نخدع بعد المشيب بتقديم الخدوع اعنى المشيب تجباً واستبعادا من وقوع الخداع به وأبعد المشيب نخدع بالزبيب بتقديم الخدوع فيه اعنى المشيب تجباً واستبعادا من وقوع الخداع فى زمان الشيب * واعلم ان كون المقدم محل التعجب والاستبعاد مندرج فى كون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ وسبب من اسبابه لما عرفت من ان كون المقصود طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا طلب نفسه لانهم من لوازم كون المقدم محل السؤال وهو من لوازم كونه محل التعجب والاستبعاد فلا وجه لعهده سببا مستقلا كما تركه غيره * اللهم الا ان يقال يجب فى الاول تقدم السؤال دون الثانى * واعلم ان للاهتمام وجوهاً آخر ذكرها السكاكى * منها كون المقدم بحيث لا يزول عن خاطر ولا يسبق لسانك الا اليه كقولك لحبيبك وصالك بفتى اول كونه يستلذ عندك فلا تفارقه لسانك نحو حبيبي اشتاقه اذ من كلامهم السائر مسير الامثال قولهم من احب شيئا اكثر ذكره ومن استلذ شيئا قدم ذكره * ومنها ان تقديمه ينبى عن التعظيم اما بان التعظيم يخطر بالبال اولا فيدل تقديمه على عظمته فى نفسه واما بان المتقدم فى الذكر له شرف بالنسبة الى المتأخر * ولا يخفى ان هذا الاخير يدل على تعظيمه بالنسبة الى الخبر لا مطلقا والكلام على الاطلاق * ولنا ههنا آخر وهو ان

٤ نظير الثالث قول الشاعر
ابعد المشيب المنقضى فى
الدوائب * تحاول وصل
القانيات الكواكب

المسؤول عنه والملتفت اليه تقدم في الذكر كما سبق وان السؤال في الاكثر
 بحسب العرف عن حال الامر العظيم * ومنها ان تقديم المسند اليه يفيد زيادة
 تخصيص ومثله بقول الشاعر * جلوس في مجالسهم رز ان * وان ضيف المفعول خوف *
 ثم قال المراد هم قال بعضهم اراد التخصيص في الاثبات اذ التخصيص في الثبوت
 غير ظاهر في المثال واورد عليه ان ما ذكرته يوجد في التأخير ايضا فكيف يكون التقديم
 مفيداً له على انه لا معنى لقيد الزيادة حينئذ وجعله من باب باب ساج تكلف وقيل اراد
 التخصيص في الثبوت ودعوى اشتراط كون الخبر فعلياً فيه يبطلها تصريحات أئمة التفسير
 في وجود الحصر في المشتقات كقوله تعالى * وما انت علينا بعزير * وما ذكر من امثال
 ظاهر ان المراد ان بني قطن موصوفون في مجالس الحكم بالهيئة والوقار وعند ورود الضيف
 على القوم هم خوف ٧ من بينهم في خدمة الاضياف دون من عداهم ومراد السكاكي
 بقوله والمراد هم خوف يعني هم خوف لا غير بناء على ان المقام يقتضي معنى الحصر
 فاندفع ما قيل ٣ ان هذا تفسير للشيء باعادة لفظه وكذا ما قيل ٦ في جوابه ان هذا بيان محل
 الاستشهاد لان ذلك ليس من دأب السكاكي وبما ذكرناه من تصحيح امثال اندفع
 ما قيل ٩ ان حل التخصيص ههنا على القصر لا يناسب تمثله وقيل اراد زيادة التخصيص
 بسبب تكرير الاسناد ورد بأن هذا معنى التقوى وقد ذكره السكاكي سابقاً فذكر ثانياً
 لغو * بقى ههنا شيء وهو ان مراده اذا كان معنى الحصر يكون ذكر الحصر في تقديم المسند
 لكونهما متلازمان كما في اناسيت لا لما قيل ان انا عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله
 لا مسند اليه لانه فاسد اذ تقديم التابع مع بقائه على حاله بما لا يقول به احد
 في سعة الكلام فان قلت اذا كانا متلازمين فلم لم يذكر في المسند اليه قلنا اماناً له
 التأخير في امثاله كما اخر مباحث التعريف الى مباحث المسند واما لان تقديم المسند اليه
 انما يفيد الحصر عند اذاجاز تأخيره فتوقف على معرفة كونه مسنداً وسيجيء تفصيل هذا
 المقام بعينه هذا وقد ذكر المصنف عقيب هذا مباحث الحصر اذ جمع المسند اليه والمسند
 في بحث واحد فقال (وقد يقدم متعلق الفعل) عليه كانه اختار مذهب صاحب الايضاح
 في اشتراط كون الخبر فعلياً في افادة التقديم الحصر او اصطلاح بالفعل على ما فيه معنى الفعل
 بحيث يعي المشتقات * ثم ان التقديم انما يمكن حال كون المتقدم (فاعلاً معي) لالفاظا اذا الفاعل
 اللفظي لا يقدم وهو على الفاعلية بل يتبدل ويصير مبتدأ كنحو انا عرفت فان انا في قولك
 عرفت انا ليس بفاعل لفظاً والالم يقدم كما لا يقدم زيد في عرف زيد فانه اذا قدم يكون مبتدأ
 البتة ويكون الفاعل مضمراً في عرف (او مفعولاً) نحو زيداً عرفت ودرهما اعطيت
 وعمران منطلقاً علمت وكذا في المفعول بواسطة نحو زيد جررت (او غيرهما) اي غير
 الفاعل والمفعول من الحال والتمييز نحو راكبا جئت ونفساطبت واما تقديم بعض المفعولات

٧ وما قيل هم خوف
 لا عييدهم مخالف لعادة الا
 كرم من خدمتهم بانفسهم
 وعييدهم معاً

٣ القائل صاحب الايضاح

٦ سيد شريف وسعد الدين
 رجهما الله تعالى

٩ القائل السيد شريف
 قدس سره

على بعض فان اقاد التخصيص يندرج في قوله وغيرهما الا ان المفهوم من كلامه عدم افادته الحصر (للتخصيص) اى تقديم المذكورات للتخصيص وهو اثبات شئ لشيء ونفيه عما عداه مما يتوهم اشتراكه او يحكم به وبخلافه ولا بد فيه من خطأ في المخاطب اما تحقيقا حقيقيا او ادعائيا او تقديرا ومعناه ان المخاطب لو كان ممن يمكن فيه الخطأ لكان امره كما ذكرنا وان كان المخاطب حقيقة متمتع بالخطأ كما في حقه تعالى ومثاله اياك نعبد واياك نستعين او مصونا عن الخطأ كالانبياء عليهم السلام كما في اقرأ باسم ربك على ما اختاره السكاكي من تعلق باسم ربك على اقرأ الثانى وجعل اقرأ الاول بمعنى اقل القراءة لا يقال اشتراط الخطأ في القصر لايجرى في قصر التعيين اذ المقصود فيه ازالة التردد ولا حكم فيه للما قبل الصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما والخطأ عدم الترجيح بينهما لان ذلك مدفوع بأن عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأ بل لان التردد اذا اخبر عنه المخاطب يؤل الى ان احدهما واقع وهو صواب وان احتمال الوقوع ثابت للآخر وهو حكم خطأ وكون التردد عبارة عن تساوى الطرفين عند التعقل واما عند الاخبار الذى هو مدار علم المتكلم بتردد المخاطب بكونه حاصله الاخبار عن ثبوت احتمال الوقوع عنده على كل منهما فهذا حكم اوفى قوة الحكم في قبول الخطأ فافهم فان هذا مما تفرد به الخاطر الفاتر ثم ان المص ذكر مثالا للقصر مشيرا الى كل من اقسامه الثلاثة فقال (نحو انا ضربت) بتقديم الفاعل المعنوى على الفعل (لمن ينفي الضرب عنك ويثبت لغيرك) وهذا يسمى قصر القلب فهو عالم بوجود الضرب مخطئ في فاعله (او) لمن (يجعل لك شريكا فيه) اى في الضرب فهو عالم بوجود الضرب ان كان منهما فهو قصر الافراد وان كان من احدهما فهو قصر التعيين و يتميز هذه الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض بتأكيده بنفى مقابله (فتقول في تأكيده) اى تأكيده التخصيص او تأكيده انا ضربت (في) الوجه (الاول) من الخطأ (لا غيرى) لانه ينفي الخطأ بالمنطوق في قصر القلب (و) في الوجه (الثانى) في صورته معا (وحدى) لانه ينفي بمنطوقه الاشتراك سواء كان بالاعتقاد او بالشك وانما يتميزان بحسب المقام (وكذا) تقول في تقديم المفعول بلا واسطة (زيدا ضربت) لمن اصاب في اعتقادك ضربت انسانا لكنه خطأ في انه غير زيد او زيد مع غيره فتريد رده الى الصواب وتأكيده على قياس مامر (و) في تقديم المفعول بالواسطة (به ضربت) على القياس المذكور (و) في تقديم الحال (راكبا جئت و) في تقديم التمييز (نفسا طيب) على الوجه المذكورة فيهما ايضا واذا ثبت ان لا بد في التخصيص من مفهوم يلزم منطوق الكلام ويوافقه (فلا تقل في) قولك (ما زيدا ضربت) بفتح التاء مدعيا

عدم ضرب المخاطب زيدا بل ضربه لغيره (ولا غيره) اى لا تقل هذه الكلمة عطفاً على القول المذكور لان مفهوم الاول ضرب غير زيد ومنطوق الثانى عدمه فيتدافعان (الا لمن يراك تظنه يضرب عمراً فقال زيدا ضربت) بضم التاء اى لا غيره مدعياً خطأ ظنك وقاصداً رده الى الصواب فتقول فى جوابه زيدا ضربت بفتح التاء بتقديم زيدا لا للحصر بل لقصد مطابقة الجواب وانما ترد خطأه بقولك ولا غيره (و) كذا (لا تقل فيه) اى فى قولك ما زيدا ضربت (ولكن اكرمه) اى لا تقل هذا الكلام عطفاً على ما قبله (لانك انما تخطئه) اولاً (فى المفعول) لافى الفعل والمفهوم من الثانى استدراك الخطأ فى الفعل فيتدافعان قطعاً (ولا تقل) ايضا (ما انا قلت شعراً) اى كل شعر بناء على ان التكررة فى سياق النفي تفيد العموم (اذ لا يعتقد) المخاطب (انك قلت كل شعر) حتى ترده الى الصواب اللهم الا تريد شعراً معينا فحينئذ يصح صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر (و) كذا (لا) تقل (فى) قولك (ما انا ضربت الا زيدا) اى لا ترد هذا الاستثناء (لانه) اى قولك ما ضربت الا زيدا (يفيد انك ضربته) لان نقض النفي بالايقيد ذلك (و) انك (لم تضربه) اى زيدا وذلك بتقديم انا على ضربت وايلائه حرف النفي فيناقض اول الكلام آخره * واعترض عليه صاحب الايضاح باننا لانسلم ان تقديم الضمير وايلائه حرف النفي يقتضى نفي ان يكون ضربته وانما يقتضى ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة فى قولك ما ضربت الا زيد بل الوجه فى عدم صحته اقتضاء ان يكون ههنا انسان غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم وانه محال واجيب بفرض التناقض فى صورة اتحاد ضرب متعلق بمفعول واحد قد وقع النزاع فى فاعله فانك تنفى عن الفاعل الضرب وتثبته لغيرك فيتناقضان ولقائل ان يقول الضرب الواحد له تعلقان تعلق بالفاعل وهو الذى تنفيه وتعلق بالمفعول وهو الذى تثبته بواسطة الاستثناء فلا يتناقضان اذ لا يلزم من نفي تعلق الضرب بالفاعل المخصوص نفي الضرب لجواز ان يصدر عن آخر والجواب الحق ان كلامنا فى النفي والتقديم فرع مقابلتهما وان الاستثناء يصرف الى حكم سياق الكلام لاجله فاذا قلت اولا ضربت انا كل احد الا زيدا يكون المقصود اثبات الضرب الى المفعول اعنى كل احد ونفيه عن زيد واذا قلت ما ضربت انا كل احد الا زيدا يكون المقصود نفيه عن كل احد واثباته لزيد ثم اذا قدمت الضمير واويلته حرف النفي وقلت ما انا ضربت الا زيدا صرفت النفي عن تعلق الضرب بالمفعول الى التعلق بالفاعل فحينئذ يتوجه الاستثناء الى نفي الضرب عن الفاعل اذ الكلام انما سيق لاجله وقطع النظر عن التعلق بالمفعول فيتوجه الاستثناء الى نفيه عن الفاعل مع ان المذكور بعده هو المفعول فيختل

المجيب سيد الشريف
الجرجاني قدس سره

الكلام حيث يلزم صورة التناقض واما لزوم التناقض حقيقة فانما هو على تقدير اعتبار
التعلق بالمفعول ولهذا قال السكاكي ويحتز ان يقال ما انا ضربت الا زيدا دون
ان يقول يتناقض او يمتنع او نحو ذلك **ومما** ألهمت بين النوم واليقظة ان الاستثناء
اذا جاء بعد النفي يصرفه العقل اليه فيفهم منه ضربك زيدا وقد يفهم من الاول
ضربك زيدا مع قطع النظر عن تقديم الفاعل فيتناقضان وتلخيص هذا الالهام
ان توجه الاستثناء بعد النفي وقبل التقديم فيلزم التناقض فضلا عن الاختلال
قال بعض الفضلاء **الاولى** في الاعتراض على السكاكي ان يقال لانسلم ان النفي
ينقض بالا حتى يقتضى ان يكون ضربت زيدا اذ الاستثناء متوجه الى الاثبات قبل
النفي اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكأنه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عن
وثابت لغيري وهذا مدفوع بما ذكرناه من ان الاستثناء متوجه الى ماسبق الكلام لاجله
وهو ههنا نفي الضرب عن الفاعل وما ذكرته من الاحتمال لا يفهم من مثل هذه العبارة
بل حق التعبير ما انا الذي ضرب كل احد الا زيدا على ان مراد السكاكي في ارداف
التقديم المفيد للحصر بكلمات ينافيها ويناقضها مثل قولك لا احد غيري فيكون دخول
الاستثناء بعد اعتبار التقديم والنفي ومنهم من دفع الاعتراض المذكور بوجهين اما
اولا فلانه اعترف في ما انا رأيت احدا ان الرؤية منفية على وجه العموم في المفعول فيجب
ان يكون ثابتة للغير كذلك فحينئذ يلزم ان يكون الفعل منفيا بالقياس الى المفعول ايضا
ولا يكون مقتصر على الفاعلية ولو ادعيت الاقتضار يكون المعنى في ما انا رأيت احدا رؤية
احد من الناس منفية عنى وثابتة لغيري ولا استحالة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح الاستثناء
من الاثبات اذ المستثنى منه احد وهو لا يعم زيدا واما تقدير كل احد فردود عند المعترض
ونحن نقول كل من هذين الوجهين مردود اما الاول فبأنه كلام على المسند ومع ذلك
فلا يبعد ان يكون كلامه هناك لاقتفاء اثر الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز **٣** وههنا
على ما هو المختار عنده بل لا يبعد قصده بذلك تزييف كلام الشيخ على انه لم يدع هناك
ان الرؤية منفية على وجه العموم مطلقا بل ادعى انها منفية على ذلك الوجه عن الفاعل
وثابتة لغيره كذلك واما الثاني فلان النفي كما عرفت فرع الايجاب فأصل الكلام على هذا
ضربت كل احد الا زيدا وانما يحذف كل في النفي لحصول الاستثناء عنه بوقوع النكرة
في سياق النفي واما ما ذكره من رد لفظة كل في الايجاب في قولك ما انا رأيت احدا من
الناس فلعدم اقتضاء لفظ احد في الاثبات لفظة كل كما ادعاه البعض اذ يجوز ان يراد
رأيت احدا من الناس اي واحدا منهم لانه يقدر لفظة كل مع احد اصلا وكيف لا
وهو قائل على ان الفعل اذ انفي عن فاعل قدم على وجه فهو على ذلك الوجه ثابت لغير

٩ سيد الشريف الجرجاني
قدس سره

٣ وتقرير كلامه هناك لانه
يقتضى ان يكون انسان غير
المتكلم قد رأى كل احد
لانه قد نفي الرؤية عن المتكلم
كأنه تلك الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان
تثبت لغيره ايضا اي كنفها
عن المتكلم على وجه العموم
في المفعول ليتحقق تخصيص
المتكلم بهذا النفي وقصره
عليه لما تقدم من ان التقديم
يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوت لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم
والخصوص فتدبر **٩**

ذلك الفاعل في المثال المذكور نفى الرؤية من المتكلم بالنسبة الى كل احد ان هناك من رأى كل احد وحاصله ان تقدير لفظ كل ليس لما ذكره من اقتضاء لفظ احد ذلك بل لاقتضاء المقام ولا يخفى ان اقتضاء الاستثناء تقدير لفظ كل في الاثبات ههنا ليس ابعد من اقتضاء النفي ذلك هناك كما لا يخفى * ثم ان صاحب الايضاح علل امتناع ما انا ضربت الازيدا بما ذكره السكاكي في ما انا رأيت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد ضرب كل احد سواء فنفت ذلك عنه وأثبتته لغيرك قال بعض الافاضل فان قلت اجراء ذلك المحذور ههنا انما يبتنى على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد عرفت ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجه آخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد أثبت لنفسه ضرب زيد ونفي عنها ضرب ماعداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكأنه قال انا ضربت زيدا اى لا غيرى وما انا ضربت من سوى زيد اى ضربه غيرى فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه هذا كلامه وفيه بحث لان ايلاء ضمير المتكلم بحرف النفي يقتضى توجه النفي الى الفاعلية فقط دون الفعل فضلا عن المفعولية ولا يلزم من توجه النفي قبل التقديم الى الفاعلية والمفعولية معا كونه كذلك بعد التقديم على ان فهم اثبات ضرب زيد ونفي ماعداه من الاستثناء فيكذبه مباحث الاستثناء ان شاء الله تعالى على ان ماسلمه من توقف المحذور المذكور على رجوع الاستثناء الى الاثبات فقد عرفت حاله قبيح هذا والذي يخطر بالبال ان ذكر محذور آخر لا يمنع وجود ذلك المحذور فيه وانما الغرض اثبات محذور آخر في امثاله لفائدة زائدة فلذلك لم يلتفت السكاكي الى المحذور السابق في ما انا رأيت احدا وانما طنبنا الكلام لكون هذا المقام من مداحض الافهام ومع ذلك بقى في الاستار لطايف حجبها خوف الاكثار وقد استوفيناها في تعليقاتنا على شرح المفتاح بحيث يستغنى بالاصباح عن المصباح وعن الله التوفيق الى طريق التحقيق (وقد يقدم الفاعل معنى) لالفاظا لانه لا يمكن تقديمه (عليه) اى على الفعل (خاصة) لان سائر المتعلقات لا يتقدم الا للتخصيص (نحو انا عرفت لتقوية الحكم) اى لتقرره في ذهن السامع بحيث لا يبقى معه شك * واعلم ان الاولى ان لا يقيد بكونه فاعلا معنى اذ الفاعل اللفظي ايضا اذا قدم يقيد التقوى ايضا وانما النزاع في افادته الحصر اللهم الا ان يراد بتقديم الفاعل تقديمه مع بقاء الفاعلية واللفظي ينسج عنها الا ان لقائل ان يقول ان اردت زوال الفاعلية بحسب النحو فكذا في الفاعل المعنوي لانه يصير مبتدأ وان اردت زوال الفاعلية الحقيقية فذلك مم في الفاعل اللفظي ايضا والحق ان يقال ذكر ههنا المعنوي وسند ذكر اللفظي في التذنيبات هي ههنا شئ وهو انه لا بد ان يراد بالتقديم

سيد الشريف الجرجاني
قدس سره

ههنا مقدم ابتداء من غير اعتبار التأخير اذ لو اعتبر التأخير لا فاد التخصيص فقط فحينئذ يكون مراده بالفاعل معنى ما يصلح لذلك ولو قال ويفيد التقوى مبتدأ يصلح لكونه فاعلا معنى لكان اولى وبالجملة كلام المص في هذا المقام لا يخفى عن اضطراب ثم استدل على ثبوت التقوى بقوله (لان المبتدأ لاستدعائه حكما) يسند اليه (يصرف ما يصلح له) اي للمبتدأ من الحكم اول الحكم من اللفظ (الى نفسه) ولو كان ما يصلح له (بلا ضمير) لوجود الاستدعاء في المبتدأ والصلاحيه فيما بعده (نحو زيد غلام) حيث يصرف زيد الغلام الى نفسه بجعله خبرا له (فاذا وجد الضمير) في الخبر (صرفه) اي صرف ذلك الضمير الحكم (اليه) اي الى المبتدأ (ثانيا) بواسطة الضمير فيكتسب الحكم بذلك قوة قال السكاكي ان الفعل في انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية وقال ثانيا ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينقصد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا اعلم ان بعض الافاضل لما رأى ان صرف المبتدأ ما بعده اليه وان صرف الضمير الفعل الى المبتدأ واحدا بالذات حكم ان بين كلاميه تناقضا حيث صرح اولا ان اسناد الفعل الى الضمير مقدم عليه وثانيا انه مؤخر عنه ولا يخفى عليك ان الاسناد وان كان نسبة بين الطرفين لكن قد يعتبر قائما بأحدهما فاذا اعتبر قائما بالفعل يكون الاسناد الى الضمير مقدما على الاسناد الى المبتدأ واذا اعتبر بالعكس فبالعكس ومنهم من رأى انهما متغايران بالذات فدفع توهم التناقض لكنه وقع في التلث فمنهم من التزمه ٣ لكنه بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الاسناد واحد وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ وايد ذلك بعض الافاضل ٦ بان نحونا عرفت جلتان كبرى وصغرى اتفقا وعبر السكاكي عن الصغرى باسناد الفعل الى الضمير وعن الكبرى باسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ الا ان السكاكي اعتبر اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة الضمير فظنه قوم انه اسناد مغاير بالذات الى الاسنادين المذكورين فوقعوا في التلث اقول حاصل كلام هذا الفاضل وما ارتضاه هو نفي التلث بناء على ان اسناد الفعل الى الضمير هو الاسناد المغاير بالذات لاسناد الجملة الى المبتدأ واما اعتبار اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة عود الضمير فأمر غير معتبر اصلا فضلا عن تحققه لئلا يلزم التلث ولقائل ان يقول الكلام في تقوى الحكم بسبب تكرار الاسناد ولا يخفى عدم تكرار الاسناد في اسناد الفعل الى نفس الضمير مع قطع النظر عن عود الضمير الى المبتدأ فالاسناد الى نفس الضمير احق بعدم الاعتبار في هذا المقام من الاسناد الى المبتدأ بتوسطه واما جعل الضمير عين المبتدأ حقيقة لتكرار الاسناد فذلك بعينه هو القول بالاسناد بتوسطه ويؤيد ما ذكرناه جعل

من شرح المفتاح

٣ الترمذى شارح المفتاح

٤

٦ علامة تفتازانى وسيد

شريف جرجانى

٩ توهم بعضهم ان صرف
المبتدأ ما بعده الى نفسه غير
اسناد الجملة الى المبتدأ فهناك
اسناد رابع لكنك خير
بأن ذلك عين كون الفعل
مسنداً بتوسط الضمير
بحسب الذات فان قلت
فحينئذ يكون الصرف
المذكور متأخراً عن الضمير
فلا يصح ما صرح به السكاكي
بعدمه قلت هو مقدم باعتبار
قيام الاسناد بالمبتدأ ومتأخر
باعتبار قيام الاسناد بالخبر

✽

٤ قوله ولا ينبغي ان الذات
اجالا لا يختلف وان مدلول
اسم الفاعل هو الذات
الاجالي والاختلاف
من المسند اليه فمن قال ان
الذات لا يختلف اراد عدم
اختلافه مع قطع النظر عن
المسند اليه فلا يرد ان الذات
يختلف باعتبار المسند اليه
كما قيل ✽

صاحب الايضاح نسب التقوى استدعاء المبتدأ اسناداً ما بعده وصرف الضمير الفعل اليه
حتى قال شارحه فان قلت المسند الى المبتدأ هو الجملة ولم يتكرر اسنادها اليه قلت المسند
في الحقيقة معنى الفعل وقد تكرر اسناده هذا كلامه وامامنا من أئمة النحو من ان نحوز به
عرف جملة كبرى وعرف جملة صغرى فذلك اصطلاح مبناه على اللفظ حيث رأوا ان
عرف مسند الى ضميره ظاهراً فجعلوه جملة مستقلة مع قطع النظر عن رجوع الضمير الى
المبتدأ وعدم رجوعه اليه وامانحن معاشر ارباب البيان فوظيفتنا ههنا تكرير الاسناد
بحسب المعنى وقد عرفت حاله على ان تصریح علماء النحو من ان الخبر اذا كان مشتقاً لا بد
فيه من ضمير يرجع الى المبتدأ يشعر باعتبارهم في الاسناد ايضاً رجوع الضمير اليه والتحقيق
ان الاسناد ان كان حالاً للحدث والذات بحسب المعنى فلا يوجد غير اسناد واحد
اذ الحدث الواحد لا يقوم الا بذات واحدة كما عرفت وان كان حالاً للفظ الدال عليهما
فيتعدد بحسب الاعتبار لتعدد اللفظ فيفيد للسامع تكرار الاسناد بهذا الاعتبار فليس
ههنا اسنادان متغايران بالذات ولا ثالث بحسب الاعتبار ٩ واما توهم الاسناد
الرابع فمما لا يفوه به من له ادنى مسكة (واما عرفت انا) بتأخير لفظ انا (فتأكيد
للفاعل) ويفيد ان نسبة العرفان الى المتكلم ليست بالجواز والسهو والنسيان (وهو)
اي الفاعل او تأكيد الفاعل (غيره) اي غير الحكم او غير تأكيد الحكم وذلك لان المفهوم
من انا عرفت تكرير المعرفة والعارف فينتقي احتمال الخلاف بحزبه وان المفهوم من
عرفت انا تكرير العارف فقط فيبقى احتمال الخلاف في الجزء الاخير اعني المعرفة كما
لا ينبغي (تذنيبات) اربعة لهذا البحث (الاول) ان قولنا (انا عارف) اي اسم الفاعل
وما في حكمه من المشتقات (دون انا عرفت) اي اضعف منه (في) رتبة (التقوية لعدم
تغير الضمير) الذي في اسم الفاعل (في الحكاية) نحو انا عارف (والخطاب) نحو انت
عارف (والغية) نحو هو عارف (فكأنه) اي كأن عارفاً (لا ضمير) فيه ليصرفه الى
المبتدأ ويتقوى به الحكم فلا يكون مثل الفعل في افادة التقوية والسر في عدم تفاوت
ضميره هو ان معنى عارف ذات له العرفات فيسند الحدث المأخوذ في ضمنه اليه ابداً
ثم يسند مفهوم الذات الى المبتدأ بهو هو ولا ينبغي ان الذات اجالا لا يختلف باختلاف
الاعتبارات من الحكاية والخطاب والغية ولما كان مفهوم الحدث مسنداً الى الذات
اجالا ابتداء لم يحكم عليه بأنه يفيد التقوى في مرتبة انا عرفت واما افادته التقوى
في الجملة فلان تلك الذات لما اتحد مع المبتدأ صار بمنزلة الضمير في الربط ثانياً ولا تظن
ان كونه في التقوى دون الفعل يستلزم كونه في التخصيص دونه اذ الفعل وسائر المشتقات
سواء في افادة تقديم الفاعل المعنوي التخصيص نحو قوله تعالى وما انت علينا بعزير

اي العزيز علينا رهطك لانت صرح بذلك السكاكي (الثاني) من التذنيات (قال)
السكاكي (زيد عرف للتأكيد) لا التخصيص لانه انما يسوغ اذا جازنية التأخير
وهي متممة ههنا (لانه) اي لان زيدا (اذا اخر) عن الفعل (كان فاعلا) لفظا لا
تأكيدا فلا يتصور فيه التقديم وهذا مطرد في جميع التراكيب (الا) تركيبا (نادرا)
بأن يكون مؤخرا ولا يكون فاعلا لفظا بان يكون الضمير المستتر في الفعل للمعهود الذهني
ويكون المؤخر بدلا منه او تأكيدا له (نحو واسروا النجوى الذين ظلموا) فان المظهر
وهو الذين بدل من واو الضمير في واسروا فان قلت كيف يكون هذا احتمالا بعيدا
مع وروده في افسح الكلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو
للدلالة على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على
الذم او رفعا عليه او على انه مبتدأ يقدم عليه خبره اذ لا الباس للفاعل لابرار الضمير
وحين كان زيد مرفوعا يعرف على ان يكون فاعلا لفظا لندرة سائر الاحتمالات (فلا
يقدم) على الفعل اي تقديمه واقعا بعد التأخير اذ الفاعل من حيث هو فاعل لا يقدم على
الفعل نعم يقدم عليه ابتداء بطريق الا ابتدائية لكن الكلام في افادة التخصيص وهو
حينئذ لا يفيد ذلك واعتراض عليه صاحب الايضاح بأن الفاعل وتأكيده سواء في امتناع
التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيذا قجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم
ظاهر والجواب ان التقديم ضربان تقديم لم يقارنه نية التأخير سواء كان لعدم جوازه
او جاز ولم يقدر وهذا لا يفيد التخصيص اصلا وتقديم يقارنه نية التأخير ولا يخفى ان
انا يمكن ان لا يلاحظ فيه التأخير حالة التقديم على كونه تأكيدا بخلاف زيد اذ لا يمكن
لاحظة التأخير بالفاعلية اذ الفاعل مستتر في عرف اللهم الاعلى الوجه النادر كما عرفت
وحاصله انه لا يكفي في افادة التخصيص ان يوجد تقديم بعد التأخير حتى لا يتفاوت
التأكيد والفاعل اللفظي فيه بل لابد من ملاحظة التأخير السابق حالة التقديم حتى يفهم
التخصيص والظاهر ان ذلك ممكن في التأكيد دون الفاعل اللفظي كما مر وقد يجاب تارة
بأن السكاكي يجوز تقديم التوابع في السعة دون الفاعل وردبانه صرح بعدم جوازه ايضا
واخرى بان فسح التوابع عن التبعية واقع دون الفاعل وايضا فسح الفاعل يفسد الجملة لكونه
عمدة فيها وردبان الفسخ امر اعتباري يجوز في الفاعل ايضا وبقاء الفعل بلا فاعل تندفع
بتعاقب الضمير له (وان تقدم) الذي يكون فاعلا على تقدير التأخير (فيحمل) ذلك
التأخير (على) الامر (النادر) الذي ذكرناه لكن هذا الحمل (عند عدم جواز
المبتدائية) اذ لو جاز يحمل على الابتداء الذي هو المتعين لندرة خلافه واما اذا لم
يجز المبتدائية كما اذا كان نكرة غير مختصة (نحو رجل جاء) فانه يحمل على الامر

النادر لضرورة صحة الكلام (فيفيد التخصيص) المستفاد من ملاحظة التأخير ولما دل
جميع النكرات على المفرد المعين واشتمل هو معنى الجنس والفرد اشارة الى امكان التخصيص
في قولك رجل جاء بالنسبة الى كل منهما بقوله (اى لامرأة) في تخصيص المجئ بالجنس
(ولا رجلا) في تخصيصه بالافراد قيل انما نسب المص هذا القول الى السكاكى بناء
على انه غير مرضى عنده لاختياره ما ذهب اليه الزمخشري من ان مثل زيد عرف ليس
بمعين لافادة التوكيد بل قديفيد التخصيص ايضا بحسب المقام من غير ارتكاب على
الامر النادر بل بناء على ان نية التأخير يكتفى فيه ولا يشترط فيه التقدير بالفعل ولا يخفى ان عدم
الصحة والارتكاب على الامر النادر لا يحصل الا بالتقدير بالفعل هذا تفصيل ما ذكره والذي
يلوح بالبال ان السكاكى قائل بذلك ايضا بان يكون زيد عرف غير مفيد للحصر في نفسه
واما اذا اقتضى المقام الحصر فيكتفى بالتقديم اللفظي بخلاف انما عرفت حيث يفيد الحصر
في نفسه ويؤيده ما ذكره السكاكى من قوله والتخصيص لازم للتقديم وقوله في صورة التقوى
ولا يقدر تقديم وتأخير اللهم الا في التلفظ لان هذا استثناء من افادة التقديم من غير تقدير
التأخير التقوى يعنى ان التقديم بدون نية التأخير معنى انما يفيد التقوى البتة الا في التلفظ
يعنى اذا قدر التأخير بحسب التلفظ يفيد التخصيص يعنى ان المؤخر عين المقدم بحسب
التلفظ وان كان غيره بحسب المبتدأية والفا علىه فيكتفى هذا القدر في افادة التخصيص
(وقولهم شراهر ذاناب) مع كونه مثل رجل جاء (ياأباهما) اى تخصيص الجنس
وتخصيص الافراد (موضع استعماله) وهويان تفضيع شان الشراذ معناه حينئذ شر
اهر ذاناب لاخير او لاشران ولا يخفى ان احدا لا يجوز كون الخير مهرا لان هرير
الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره
على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر وايضا مقام تفضيع الشر يمنع بيان افراده (واذا
نصوا) اى اذا صرح الائمة (بأن) فيه تخصيصا حيث قالوا (معناه ما اهر ذاناب
الاشر فالوجه) اى فوجه الجميع بين قولهم بتخصيصه وبين بنومظان استعمال (ان
التمكين) في شر (للتعظيم) والتهويل فيكون تخصيصه بالصفة لا بالتقديم اى شرعظيم لاحقير
فيفيد تخصيص النوع في عرف اللغة بحسب الخطاب كما في ضربت اكبراخويك اى لا اصغرها
واعلم ان تفصيل هذا المقام يستدعى بسطا في الكلام وهو معرفة الفرق بين الامور
الثلاثة اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف فان الثلاثة يفيد التقوى البتة وانما
الفرق في التخصيص ولما اشترط السكاكى حوازا نية التأخير في افادة التخصيص وكان
جائزا بلاكلف في الاول احتمال التقوى والتخصيص على السواء ولما كان جوازه

في الثاني اما بتكلف الامر النادر او بالاكتفاء على تقدم لفظ المؤخر من غير بقاء الفاعلية
 ترجح فيه جانب التقوى وليس مراده تعين التقوى بقريته قوله ليس في احتمال الاعتبارين على
 السواء حيث لم يقل لم يحتمل الاعتبارين وهذا بخلاف الثالث حيث ترجح فيه جانب
 التخصيص لوجود شرطه وصار جانب التقوى مرجوحا ولا يفهم من عبارة السكاكي
 اصلا عدم جواز التقوى فيه اصلا وبهذا التقرير ظهر اتفاق السكاكي والزمخشري
 حيث صرح هو بالحصر في مثل الله يسط الرزق وبالتقوى في مثل رجل جاء وبالتساوي
 في هو عرف واذا عرفت اتحاد كلاميهما فاعلم ان ليس مخالفة ايضا بين كلاميهما وبين كلام الشيخ
 عبدالقاهر والوقوف على ذلك يستدعي بيان مذهبه قال الشيخ عبدالقاهر وقد يقدم
 المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي سواء كان منكرا او معرفا
 مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بأن لا يكون في الكلام نفي اصلا او يكون لكن
 قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوية هذا
 حاصل ما نقل عنه وتوفيق مذهبه على ما ذكر من المذهبين هو ان من المقرر عند الكل ان
 ليس كل تقديم يفيد التخصيص بل ذلك في المزال عن مقره ثم انه لا بد لذلك من علامة يستدل
 بها على انه تقديم مزال عن مقره فذلك عند السكاكي بجواز تقديره مؤخرا بأن لا يتبدل
 حاله مقدما عن حاله مؤخرا والشيخ قائل بذلك اذ لم يل المسند اليه حرف النفي لكن الشيخ
 صرح بذلك للتمييز بين ما يجب فيه الحمل على التخصيص عن غيره وذلك انما يجب بدخول
 النفي على المقدم دون الفعل فان قولك ما انا قلت انما يصح اذا ريد التخصيص بطريق الوجوب
 كما ان غرض السكاكي بجواز نية التأخير بيان الحال عند عدم الدليل الظاهر على التخصيص
 وحاصله ان الشيخ يذكر ما يجب فيه الحمل على التخصيص ويحمل الباقي على مقتضى المقام
 والسكاكي ساكت عن ذكر مواد الوجوب ويفصل ما حاله على المقام بتمييز ما يكون
 للتخصيص عما يكونه للتقوى بما ذكر من جواز نية التأخير وعدم دفاء منافاة بينهما وكذلك
 جواز التخصيص في الصور الثلاث كما يتبادر من كلام الشيخ ليس في كلام السكاكي
 ما ينافيه بل بعضه مصرح به وبعضه مشعر به وبعضه متروك ولا يجب عليه تصريح الكل فيكفي
 في التوفيق عدم التصريح بما ينافيه ولعمري ان تفصيل هذا المقام على هذا الوجه مما هداى
 الله تعالى اليه والحمد لله شكرا لنعمه واستجلا بالمزيد كرمه (الثالث) من التذنيات (وكذا)
 قال صاحب المفتاح (زيد عرفت) بحذف ضمير المفعول الراجع الى المتبدا (او) زيد
 (عرفته) بذكر ضمير المفعول انما يحكى (للتأكيد) وتقوية الحكم لان المفعول على حاله
 لا يحتمل الا الابتدائية لانه يقتضي النصب والابتداء الرفع فتعين التقوى (وزيد عرفت)
 بتقديم المفعول او زيدا عرفته كذلك (للتخصيص) قطعاً اذ لا يحتمل الابتداء مع انه

متأخر عن الفعل حقيقة (وانا عرفت محتملها) اى التقوى والتخصيص لما عرفت وهذا
وان ذكر سابقا الا انه اعاده لتقيم الاقسام المعبرة في المقام (وكذا) محتملها (زيد اعرفته)
بتقدير الاصل عرفت زيدا عرفته بتقديم الفعل المحذوف الذى يفسره الظاهر على
المنصوب وهذا في صورة التقوى اذ التقوى كما يستفاد في صورة التقديم كذلك يستفاد
في تكرير الجملة (او) بتقدير (زيد اعرفته عرفته) بتأخير الفعل المحذوف عن المنصوب
فيفيد التخصيص لوجود تقديم المفعول على الفعل (الا في نحو) قوله تعالى (واما ثمود
فهديناهم) فحين قرأ النصب اى المضمرة على شريطة التفسير يحتملها الا اذا كان بعد اما
فانه متعين للتخصيص (اذ لا يصح واما فهديناهم) ثمود فهديناهم لامتناع ايلاء الفاء اما
ولذلك عوضوا بينها وبين فائها جزأ مما في حيزها ولو قدر فهديناهم بعد اما يلزم توالي
حرفي الشرط والجزاء وعدم تقدم جزء مما في حيزها على الفاء قيل وقد تسامح المص
في قوله عند ذكر المفسر فهديناهم اذ لا حاجة الى ضميرهم لمحى المفعول مظهر ابل الاولى
ان يقال واما فهدينا ثمود فهديناهم (الرابع) من التذنيات (مثلك) اى من على طريقتك
من السير المحمودة (لا تبخل وغيرك) بيجل التزم فيها التقديم للتقوية (اى لتقوية الحكم
وهو وجود المخاطب وهذه الدلالة بطريق الكناية لان البخل اذ انفى عن يسد مسده
فقد نفي عنه قطعا وكذا الجود لا يبله من محل فاذا نفي عن يفايره فقد اثبت له بلا شبهة فيصير
مثل وغير في قوة انت بعينه ثم ان المقام لكونه مقام المدح التزم فيها التقديم ليفيد التأكيد
اى انت لا تبخل البتة وانت تجود البتة لكن هذه الفائدة (اذالم يعرض به) اى بكل
واحد من المثالين (لانسائين) واما اذا عرض به لهما بأن يريد بهما انسانين معينين فتقول
مثلك اى الشخص الذى تعرفه انه مثلك لا تبخل لا غيره وتقصد بذلك انت تبخل بطريق
التعريض وكذا في غيرك يريد انسانا مغايرا لم يفتنى البخل عنه حتى يلزم اثباته لغيره
ويقصد به المخاطب بطريق التعريض ولكن ليس المراد بالتعريض معنا المصطلح
فحينئذ يكون التقديم للتخصيص اذ التعريض لا يحصل بدونه وليس هذا تعريضا مصطلحا
لانه توجيه الكلام الى مخاطب وتريد اسماع غيره وههنا الخطاب والاسماع الى شخص
واحد بل معناه ان تظهر بيان حال الغير وتريد حال المخاطب فيكون في حكم التعريض
المصطلح * واعلم ان افادة تقديم مثلك لا تبخل التخصيص يؤيد ما ادعينا من ان نحو زيد
عرف يفيد التخصيص عنده لان اضافة مثل وغير يفيدان التعريف عند الاكثرين
كاهو المشهور في علم النحو (النوع الثانى) من الفن الثالث (فى الربط) والتعلق بين طرفي
الاسناد واما الربط (بين مفردين) اما حقيقة نحو الانسان ماش او فى حكمها نحو الحيوان
الناطق ينتقل بنقل قدميه (او) الربط بين (مفرد وجملة) نحو زيد ابوه منطلق او انطلق

ابوه (فبالجمل) اى الاسناد (وحده) اى مجزدا عن التأكيد (او مؤكداً بالفصل) اى بضميره
وهو صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يتوسط ويفصل بينهما خبر اذا كان
الخبر معرفة (نحو زيد هو القائم) يكون الخبر ذالام (او هو قائم) بناء على ان الفعل يشبه
المعرفة من حيث اللفظ لامتناع دخول اللام عليه ولا يرد غلام رجل لان امتناعه
عرضى وامتناع الفعل ذاتى (او) مضارعاً للمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف من
حيث المعنى كالفعل من كذا اما بصيغته نحو زيد (هو احسن من بكر او) بغيرها نحو زيد
(هو خير منه) وذلك لان معنى افضل من كذا الافضل باعتبار افضلية معهوده فالتعريف
بمعناه مساً قويا فان قلت يلزم حينئذ استعمال اقل التفضيل بالتعريف من وهو غير جائز
قلت لا يلزم من كون افضل بتقدير اللام ان يكون مستعملاً بها حتى يمنع الاستعمال بمن
(ويفيد) ضمير الفصل (ان ما دخل) هو (عليه خبر لصفة) اذ لا يجوز الفصل بين الصفة
والموصوف فى فصيح الكلام ولفصله بينهما سمي ضمير الفصل (وقد يقصده) اى بضمير
الفصل (الحصر) اى حصر الخبر (فى المبتدأ) وتخصيصه به فعنى زيد هو العالم اى
لا غيره وذلك بمجرد الذوق واعلم ان المص قال فى الاول ويفيد لان ذلك لا ينفك عن
ضمير الفصل وقال فى الثانى وقد يقصد لانه ليس امراً دائماً بل يقصد بحسب
المقام قيل وفيه مخالفة للمفتاح لان كلامه يدل على وجوب افادة الفصل الحصر
واقول لا دلالة فى المفتاح على هذا الوجوب بل فيه ما يدل على خلافه حيث
قال واما الحالة التى تقتضى الفصل فهى اذا كان المراد التخصيص اذ لا يلزم من ايراد
الضمير عند ارادة الحصر ان لا ينفك عن الحصر كما لا يلزم من تقديم المسند اليه عند
ارادة الحصر ان لا يفيد التقديم غير ذلك وانما لم يذكر السكاكى افادة الضمير
الفصل بين الخبر والنعت لكونه مذكوراً فى علم النحو وان امكن البحث عنه فى المعانى
على قياس ما مر فى اسماء الاشارة او لكون اسمه ٧ منبثاً عن افادة الفصل فلا حاجة الى
ذكره وتتحقيق المقام ان افادة ضمير الفصل التخصيص انما يكون اذا كان الخبر معرفة
كما عرفت فاذا عرفت باللام ان اريد به الجنس صار معناه الاخبار عن ثبوت الجنس
للمبتدأ فقط وهو لا يفيد الحصر كما توهم ٩ حتى جعل ضمير الفصل للتأكيد فقط
وذلك اذ لا بد فى الحصر من الدلالة على النفي بما عدها كما عرفت وكذا اذا اريد به المعهود
وانما الحصر فى كلا التقديرين من ضمير الفصل وذلك لان احضار المبتدأ بضمير الفصل
ثانياً لا بد وان يحمل فى الكلام البليغ على اختصاصه به اذ الاخبار عن الثبوت مع ثبوته
لما عدها ممكن واذا اعتنى بشأن المذكور بالاخصار ثانياً يلزم قطع شركة التعريف به بحسب
الذوق فيرجع الى معنى الاختصاص الا ان معناه افادته مفاد الحصر من ثبوت الجميع

٧ هذا التعليل وان كان
امراً غير صعب استخراجها
لكن باعتبارها لا يخلو عن
لطف قدبر
٩ المتوهم سيد الشريف
الجرجاني قدس سره

وان لم يدل على النفي عما عداه بحسب الدلالة بل يلزم ذلك صدقا ولهذا لم يعدوه من اداة
 القصر وايضا ضمير الفصل لا يفيد قصر القلب والذي ذكروه من الطرق الاربعة
 للحصر يفيد الاقسام الثلاثة للقصر وسيجيء تحقيقه في مباحث القصر ان شاء الله تعالى
 وما ينبغي ان يعلم ان كلمة من الكلمات اذا دلت على ثبوت الحكم للجميع من غير دلالة
 على النفي عما عداه وان لم يلزم ذلك يسمونه الحصر وان دل مع ذلك على النفي المذكور
 يسمونه قصرا ولذلك قالوا ان تعريف الخبر وضمير الفصل يفيدان الحصر ولم يقولوا
 القصر فلا تغفل ٩ قوله (او داخلا) عطف على قوله مؤكدا اي الربط المذكور
 اما بالاسناد وحده او مؤكدا بضمير الفصل او داخلا (عليه) اي على الحمل (فعل
 يفيد) ذلك الفعل اما (حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه) اي
 الى الحكم (من غيره او نفي) للحكم (نحو لزال) زيد قائما في الدوام (وكان) زيد
 قائما في الحدوث وقيل ليس الدوام مستفادا من لفظ كان في قوله تعالى وكان الله سميعا
 بل بقرينة كونه سميعا (وصار) زيد غنيا للانتقال (وليس) زيد قائما للنفي (او) حالا
 للحكم من (قرب) للحكم اما رجاء (نحو عسى) الله ان يشفي مريضى اي قرب شفائه
 مرجومه تعالى (او) حصولا نحو (كاد) القمر تغرب اي قرب غروبها قد حصل
 (او) حالا (لا اعتقادك له) اي للحكم (من قوة او ضعف نحو علمت) زيدا قائما مثال
 للقوة (وظننت) زيدا قائما مثال للضعف (او) داخلا عليه (حرف) وقوله او
 حرف عطف على قوله فعل اي يدخل على الحمل حرف (يفيد ذلك) الحرف (حالا
 في الحكم) وانما قال ههنا في الحكم ولم يقل للحكم كما فيما سبق بناء على ان الحرف انما يدل
 على معنى في غيره كانه لا اختصاص له بمعناه بخلاف ما سبق (من كونه) اي كون الحكم
 (محققا كان او مشارا اليه كائن) بالفتح نحو بلغني ان زيدا قائم اي عرفت الخبر الذي
 تعرفه او يعرفه الناس (او مشها ككان) نحو كائن زيدا الاسد (اي مرجوا كلعل)
 فيما لا وثوق بحصوله ومنه الطمع للمطلوب نحو لعلك تكثر منا والاشفاق نحو لعل زيدا يموت
 وانما لم يذكر من الحروف الستة ليت لان بحثه في الخبر وما دخله ليت ليس بخبرا لا
 انه قد وقع في بعض النسخ او تمنيا كليت ذكره بعض من تلامذة المصنف ولم يذكر
 ولكن لانه لا يكون حالا في الحكم لانه للاستدراك وكان عليه ان لا يذكر ان المفتوحة
 لانها مع مدخولها مابق خبرا او يذكر الموصول لانه اسم يفيد حالا للحكم من كونه
 مشارا اليه كذا قيل (او) من كونه (منفي) من غير عموم (كما ولا المشبهتين بليس)
 لانهما يدلان على نفي فرد من جنس (او مع عموم كلا الجنسية) فانها تنفي الجنس فيفيد
 العموم وقد سبق تفصيله في بحث الاستغراق وتفصيل هذه في علم النحو فلذا ضربنا عنه

٩ وحاصله ان الحصر هو
 احاطة جميع الافراد ولا دلالة
 له على النفي عما عداه وان لم
 والقصر هو منع التجاوز
 ولا دلالة له على الاحاطة وان
 لم

بيان الحال الحكم

وهو الفاضل الكرماني
 رجه الله

صفحا وهذه المباحث مما زادها على المفتاح قوله (واما) الربط (بين غيرهما) عطف على قوله اما بين المفردين او المفرد والجملة اى الربط بين غير هذين القسمين (كجملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط) وسيفصله وكان الاولى ان يقول اداة الشرط ليشمل اسم الشرط (او) حرف (الترييد) كأو واما (عن الجملة) وهى بالجميم متعلق بقوله اخرجتا اى كجملتين اخرجتا عن كونهما جملتين اى كونهما كلامين محتملين للصدق والكذب بل يصيران فى حكم المفردين ويصير الجملة مجموعتهما واما رواية الحاء المهملة اى الجملة المقابلة للشرطية وان قرئ على المص ايضا ٣ الا انه آب عن المقام من وجهين احدهما ان الحمل على غير ماهو المصطلح فى هذا الفن مع امكان حمله على ماهو المصطلح فيه ضعيف وثانيهما ان طر فى الجملة قد يكونان شرطيتين فيفوت شمول التعبير بقوله (فبالشرط) جواب اما اى الربط المذكور بالشرط وحده لا بالحمل لان الربط بالحمل لا يمكن بين نسبتين فهو اما بالاتصال كالربط بحرف الشرط او بالانفصال كالربط بحرف الترييد وسيجى تحقيقه واعلم ان المشهور بين الجمهور ان السكاكى خالف اهل المعقول بأن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وانشائية غير محتملة لهما مقيدة بقيد مخصوص ولم يخرج الجزاء بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية او انشائية واما نفس القيد فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ومستندهم فى اثبات ذلك قول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب وانما قيد بالخبرية لكونها فى تحقيق تقيد المسند الخبرى وحاصله ان صدق الشرطية باعتبار صدق الجزاء باعتبار مطابقة حكمه للواقع على تقدير وقوع الشرط وكذبها على هذا القياس ٩ وهذا بخلاف ما ذهب اليه اهل المعقول من ان صدق الشرطية باعتبار صدق اللزوم او العناد وان كان طرفاها كاذبين ولا يخفى عليك ان هذا خلاف المعقول وذلك لان قولك ان جئتني اكرمك مثلا مشتمل على نسبتين نسبة الاكرام الى الفاعل ٤ بالنظر الى المفعول ونسبة وقوعه عقيب محجى المخاطب لا مطلقا ٦ ولا يخفى ان صدق النسبة الاولى بوقوع مضمونه مطلقا سواء كان عقيب المجئ ٥ اولا واما بعد التعليق فصدق بوقوع مضمونه عقيب ووقوع الشرط مترتبا عليه ثم ان المخاطب اما ان يتردد فى وقوع مضمون الاكرام بعد وقوع مجيئه اليه بأن يعلم ان الاكرام يجب ان يترتب على المجئ فى نفس الامر لكن يتردد فى انه يقع الاكرام عنه بعد مجيئه اليه ام لا او يكون خالى الذهن عن صدور الاكرام مترتبا على المجئ فاذا اريد التعبير عن الاول فحتمه ان يقال اكرمك البتة لكن عقيب مجيئك واذا اريد التعبير عن الثانى فحتمه ان يقال اكرمك ان جئتني ان كان اعلام الاكرام اهم وان جئتني

٣ قال الكرماني فى شرحه والجملة بالحاء المهملة هو المناسب لقوله فبالحمل وبالجميم هو المناسب لاصطلاحات الفن كاسياتى وكل منهما قرئ على الاستاذ هذا كلامه

٩ والمال الى ان صدق الشرطية بوقوع مضمون الجزاء فقط مقيدا بكونه بعد مضمون الشرط وعند اهل المعقول صدقها بصدق اللزوم ٤ اى متعلقا ذلك الاكرام على المفعول وواقعا عليه ٦ اى لا وقوعه بدون مجئ المخاطب اوبه

اكرمك ان كان التخصيص على المجيء اهم ولا يخفى ان كون المخاطب خالي الذهن عن
مضمون الترتب ممتاز عن ترده في مضمون الجزاء عقيب الشرط فالضرورة يمتاز
ما يقتضيه من الكلامين عن داهل العربية ايضا ولكون التميز بين المقامين صعبا توهموا
ان الشرطية مستعملة في المقام الاول عندهم واما مخالفة السكاكي لاهل المعقول ففرية
ليس فيها مزية لان مراده في هذا المقام بناء الكلام على العرف والغالب اذ العرف
يستعمل القضايا في الاكثر بحسب الخارج وافادتهم في المخاطبات احوال الجزئيات
لا الامور الكلية التي هو مدار الارتباطات اللزومية او العنصرية ولا يخفى ان الجملة
الشرطية مسوقة بحسب الخارج لوقوع مضمون الجزاء على تقدير وقوع الشرط واما
وقوع الارتباط اللزومي او العنصري في نفس الامر وان كان مستعملا بحسب عرف
اللغة ايضا الا انه قليل لعدم التفاهم على الامور الكلية الواقعة بحسب نفس الامر
في الاغلب ولذلك بنى الكلام ههنا على الاغلب وهو كون الجملة الشرطية عبارة عن
جملة جزائية خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وتلك الجملة الخبرية
محتملة في نفسها اى مع قطع النظر عن خصوصية الكلام وخصوصية المتكلم للصدق
والكذب ومنهم من فسر قوله في نفسها بقطع النظر عن القيد وهو وان كان تفسيرا
حقا لكنه لا يلائم ما اختاره السكاكي لانه لما اعتبر الجملة الجزائية خبرية مع اعتبارها
مقارنة بالقيد ناسب ان يبين كون تلك الجملة الخبرية مما لم يتخلف عنها ما هو مرجعها
من احتمال الصدق والكذب نعم ما ذكره واقع اذا اريد التعبير عن اللزوم لكنه لم
يرد ههنا التعبير عن ذلك كما عرفت سابقا وليس يلزم من هذا انكار السكاكي للارتباط
المعتبر بين الشرط والجزاء كيف وقد صرح بذلك في التكملة وان توقش بأنه جرى
فيها على مصطلح اهل المعقول فنقول يكفي لنا ما وقع منه الاشارة الى ذلك في مباحث ادوات
الشرط من قوله واعلم ان الجزاء والشرط في غير لو لما كانا تعليق حصول امر بحصول
ما ليس بحاصل استلزم ذلك في جلتيها امتناع الثبوت فامتنع ان يكون اسميتين او احديهما
وهذا الكلام واضح في الاعتراف على النسبة التعليقية بين الشرط والجزاء والفرق بين
المقامين ان كلامه الاول في تقييد الفعل ولما كان الشرط من جملة التقييدات سلك هناك
الى جعل الجملة الجزائية مستقلة ولما كان كلامه الثاني مدخول حرف الشرط مطلقا
جرى ههنا على جعل المجموع عبارة عن التعليق وان لا يكون في جلتيها ثبوت وقه
عرفت التحقيق في وقوع كل من هذين المقامين في عرف البلغاء وبهذا ظهر ان السكاكي
لا ينكر الاعتبار الثاني ايضا فلا وجه للاعتراض عليه بأنه غفل عن النسبة العقلية كما
لا وجه لدعوى غفول اهل العربية عن آخرهم عن تلك النسبة والاطناب في المقام خلفائه

على العلماء الاعلام مع ان الاسرفيه على طرف التمام والله ولي التوفيق والالهام ﴿وادواته﴾
 اى ادوات الشرط سواء كانت حرفا او اسما وذكرها ههنا مع كونها من مسائل النحو
 لتهيأ لك معرفة مقاماتها وهى ان واذا واذا ما ومتى وحيثما واينما ومن وما ومهما واى وانى
 ولو ﴿اما ان للاستقبال مع عدم الجزم﴾ بوقوع الشرط ولا وقوعه من المتكلم ولذا قيل
 ان اجر البسر وامثاله (وقد يكون) استعمال ان فى مقام الجزم اخراجا للكلام لاعلى
 مقتضى الظاهر لكن لنكتة وهى اما (لجهل المخاطب) وعدم جزمه به فينبى المتكلم كلامه
 على اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تعمل (او تجهيله) اى تنزيل المتكلم
 المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لابن لا يراعى حق ابيه
 ان كان اباك فلا تؤذه (او للجاهل) اى تجاهل المتكلم لاستدعاء المقام اياه كتجاهل الغلام
 فى جواب من يسأل عن سيده اهو فى الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك
 حيث يحترز عن مولاه فلا يقول نعم ويحترز عن الكذب فلا يقول لا فالاقسام ثلاثة لان عدم
 جزم المخاطب اما حقيقة او ادعاء وعدم جزم المتكلم ادعاء فقط اذا الغرض جزمه بوقوع
 الشرط (فيغلب المستقبل) فى ان لعدم الجزم بتحقيق الجزاء لكنه (لفظا) لا معنى اذ الماضى
 ايضا بعده بمعنى المستقبل وانما الفرق فى ان لفظ الماضى لما شعر بالتحقق لم يناسبه فى فصيح الكلام
 فلذلك كثر لفظ المستقبل (الانكته) اى لمعنى مختار مؤثر فى الذهن مرجح لفظ
 الماضى على لفظ المستقبل (نحو) قوله تعالى (وان يثقفوكم) اى ان يظفروكم (يكونوا
 لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لوتكفرون) وانما لم يقل
 ويودوا كما فى نظيره اعنى يكونوا ويبسطوا (اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط)
 وهو ظفر كفار مكة بالمؤمنين لان مودتهم لكفرهم لكونه اقبح الاشياء عند المؤمنين
 اول كونه انفع الاشياء عند الكفار لقطع المحاصمة ثابتة وان لم يظفروا بهم بخلاف نظيره لعدم
 تحقق ثبوتها عند الظفر بعد قطع النظر عن كون المخبر هو الله تعالى فان قلت اذا لم
 يتوقف الودادة على الظفر فتعلقها عليه غير مفيد قلنا المعلق على الظفر اظهارهم ما ينبى
 عن الودادة لانفس الودادة ﴿واذا له﴾ اى للاستقبال (مع الجزم والقطع) بوقوع
 الشرط عند المتكلم (ولو) كان الجزم به (ادعاء) لا اعتبار خطابى مثال الحقيقى اذا طلعت
 الشمس افعل كذا ومثال الادعاءى اذا جاء المحب اكرمه وعجى المحب وان كان ظنيا
 لكن تدعى الجزم به لما قيل ﴿ان المحب لمن يهواه زوار﴾ (فيغلب الماضى) بعد اذا فى شرطه
 وجزائه لكونه للقطع بالوقوع لكن (لفظا) لا معنى بناء على انه بعد اذا بمعنى المستقبل
 جزما (ونحو) قوله تعالى (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا) فأتوا بسورة من
 مثله بلفظة ان دون اذا مع تحقق وقوع الرب (اشارة الى انه) اى الرب (ليس

من شأنه ان يتحقق (لاشتماله على ما يقطع الشرط عن اصله فلا يصلح الا بطريق فرض
المحالات فصار موقعا لان مع التوابع الى قصدهم الرب فيما لا يمكن (اول التغليب) اى
الايان لفظه ان اما للاشارة المذكورة اول التغليب اى لتغليب من قطع بارتيا به على من
قطع به واما تنزيل المتكرين منزلة من لا قطع بوجود ارتيا به وبعده بناء على كون
بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين فنكتة بية لاختيار ان لكنه ليس من التغليب
فى شئ والتغليب ترجيح احد المعلومين على الآخر واطلاق لفظه عليهما وهذا من
باب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى * ولما كان باب التغليب واسعا
جاريا فى كل فن اردف على ما ذكره بعضا من اقسامه واحكامه فقال (كالا بليس)
اى كتغليب الا بليس فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس وهذا من
قبيل تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بينهم ويطلق اسم
ذلك الجنس متاولا لذلك الفرد فانه عدا بليس من الملائكة بقرينة استثنائه منهم
مع انه من قبيل الجن لقوله تعالى كان من الجن ففسق عن امر ربه (وكالذكور) اى كتغليب
الذكور على الاناث فى صفة مشتركة بينهما فيعبرون عنهما بلفظ المذكور دون العكس لشرفه
كقوله تعالى الا امرأته كانت من الغابرين (وكالعلاء) اى وكتغليب العلاء على غيرهم نحو
الحمد لله رب العالمين اذ العالم اسم لما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض منها العلاء وغير
العلاء فغلب الاول على الثانى لشرفهم (وكالابوين) اى وكتغليب الاب على
الام لشرفه (والقمرين) اى وكتغليب القمر على الشمس لخفته لفظا وذكورته
(والعمرين) اى وكتغليب العمر على ابى بكر رضى الله عنهما لخفة لفظ عمر فقط وهذه
الثلاثة من تغليب احد المتناسبين على الآخر واطلاق اسمه عليه وتثنيته بهذا الاعتبار
ولم يذكر المص تغليب الخطاب على الغيبة وتغليب المخاطب على الغائب لندرتها
وعدم اشتغالها على نكتة جمة كافي غيرهما * واذا ما للتعميم فى الازمنة * الاستقبالية
فان اذا للزمان المعين الاستقبالى وما للزمان ما غير معين من الازمنة الاستقبالية ولذلك
قال للتعميم وانما لم يذكر اذا لما قال السكاكى لافرق بين اذا واذا ما فى الشرط من
حيث المعنى الا فى الاجام فى الاستقبال يعنى ان فى اذا ما اهما ليس فى اذا مثلا اذا قلت
آتيك اذا طلعت الشمس تكون مخلف الوعد فى اول الطلوع بخلاف اذا ما فانه يصرف
الى طلوع ما اولا او ثانيا او غيرهما وفى بعض النسخ بدل اذا اذا * ومتى ما للتعميم
الافاق فى الاستقبال * قال السكاكى متى لتعميم الافاق فى الاستقبال اى وقت من
تلك الافاق ومتى ما عم منه اى كل وقت منها فالاول للتعميم على سبيل البدل والثانى
له على سبيل الاستغراق ولهذا لا يتكرر الطلاق المعلق على متى ويتكرر فى متى ما

٩ قيل ولولم يكن الواو
فى قوله وكالابوين يكون
هو والقمرين مثالين
لتغليب الذكور وينبغى
ان لا يكون حينئذ لفظ العمرين
فيه كالبس فى المفتاح وهكذا
فى بعض النسخ وقيل واعلم
ان هذه الصفحة اختلفت
النسخ فيها بحسب تقديم
بعض وتأخير لكن النسخة
الصحيحة والموافقة للمفتاح
كما شرحناه هذا كلامه

✽

ولهذا يقبل متى التخصيص بوقت بخلاف متى ما وعلى هذا حيث ما وإنما ولم يذكر
المصنف ان متى للتعميم ايضا لعدمه فيه حقيقة بل على البذل (وحيثما وإنما) للتعميم
(في الامكنة) قال السكاكي وابن تميم الامكنة والاحياز وإنما اعم اى في الامكنة
على قياس عموم متى ما في الازمنة وحيثما نظير أينما اى في انه تعميم الامكنة كما ان أينما
كذلك قال تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقال تعالى وحيثما كنتم فولتوا وجوهكم
شطره (ومن) للتعميم (في العقلاء) كقوله تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في
الأرض مراعيا كثيرا اى كل من يهاجر قال السكاكي ومن تعميم اولى العلم وهو
اعم من العقل اذ العقل لا يطلق على الله تعالى فا ذكره السكاكي اولى كما لا يخفى (وما اعم
منه) اى من من اى للتعميم في العقلاء وغيرهم نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله
به عليم اى أى شئ تفعلوه (ومهما اعم) اى من كلمة ما على قياس ما صرفى متى ما نحو قوله تعالى
مهما تأتينا به من آية لتدعونا بها فإنا نحن لك بمؤمنين وفى بعض النسخ ومهما اعم منه
اى من ما ثم اشار الى وجه عمومه بقوله (واذا قلنا اصله ماما) الاولى شرطية
والثانية زائدة فابدلت الالف الاولى هاء لكرهية تتابع المثليين (فظاهر) اى وجه العموم
ظاهر لان زيادة ما الثانية لزيادة الايهام والتعميم كما فى أينما واما اذا كان اصلها مه بمعنى
اكثف منضمة الى ما الشرطية فهمت زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل
شئ واما اذا قيل لا تركيب فيها بل هى كلمة على وزن فعلى موضوعة للعموم فزيادته
انما تفهم من زيادة البناء كما ذكر فى الكشف ٧ (واى) للتعميم (فيما يضاف) اى (اليه)
انما من اولى العلم نحو اى رجل او غيرهم نحو اى شجر (وانى) للتعميم (فى الاحوال)
الراجعة الى الشرط لالى الجزاء نحو اى تقرأ اقرأ اى على أى حال توجد القراءة من
جهرها وهمسها او جدها انا وليس يزم ان تقول او جدها انا على تلك الحال بعينها
حتى يكون تعميم الاحوال الراجعة الى الجزاء ايضا (وكله) اى كل واحد من هذه
المعممات يشترط فى فائدة عامة لانها كلها (ترك تفصيل ممتنع) لعدم تنهاى عدده
(او مل) لكثرته يعنى يترك تفصيل كل الافراد بعينها الى الاجال بواسطة الوضع
العام المعتبر فى تلك الكلمات (ثم الطرفان) فى الجملة الشرطية اى الشرط والجزاء
(لا يثبت لهما) لان تلك الأدوات لما كانت لتعليق حصول امر لحصول امر ليس
بمحاصل فى الحال لان التعليق انما هو بالنسبة الى الاستقبال امتنع الثبوت فيهما او
فى احدهما (فلا يكونان) اى الطرفان اماما واحدا (اسمين) لدلالة الاسم على
الثبوت واقتضاء الشرط عدمه (ولا) فعلى (ماضيين) اماما واحدا لدلالة المعنى
على الحصول واقتضاء الشرط عدمه (فان وقع) الاسم او الماضى بأن يكونا شرط الجزاء

٧ قال جار الله العلامة ومما
طن على اذنى من ملح العرب
انهم يسمون مركبا من
مراكبهم القشدف وهو
مركب خفيف ليس فى ثقل
محامل العراق فقلت فى طريق
الطائف لرجل منهم ما اسم
هذا المحمل اردت المحمل
العراقى فقال ليس ذلك
اسمه القشدف قلت بلى فقال
هذا القشدف فزاد فى بناء
الاسم لزيادة المسمى كذا فى
الكشاف

معا او احدهما (فلادعاء) اى لادعاء ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لوجوه
خسة ذكرها بقوله (لتأخذ الاسباب) وتظاهرها فى وقوع غير الحاصل كقولك ان
اشترينا هذا نفعل كذا حال اجتماع اسباب الشراء (اولان المتوقع) وقوعه (كالواقع)
اى تبرزه فى صورة الواقع بلفظ المضى لتحقق وقوعه نحو قولك ان مات والفرق بين
هذين ان تحقق الوقوع فى الاول بسبب الاسباب وفى الثانى من نفسه (نحو) قوله تعالى
(ونادى اصحاب الجنة) وهذا تمثيل من غير الباب حيث وقع الماضى فيه موقع المستقبل
فى غير الشرط وذلك لتحقق النداء لصدوره عن لاخلاف فى اخباره قيل واللايق
باختصاره ان لا يذكر هذه الآية لذكرها قبل لهذا المعنى (اول التعريض) وهذا عطف
على قوله لتأخذ الاسباب لاعلى قوله للادعاء لانه من اقسامه والمراد بالتعريض ههنا ان
يكون الخطاب مع واحد ويكون المراد غيره وانما يحسن هذا (لدواع) يدعو الى التعريض
(منها) اى من تلك الدواعى (ان لا يصروا) اى لا يصروا المعرضون بهم على ما هم عليه
ويحصل اسماع الحق على وجه لا يورث طالى اهلاك السمع مزيد غضب بأن يترك
المواجهة بنسبتهم الى الضلال كقوله تعالى فى خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم ولئن
اتبعت اهواءهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير وانما قال اتبعت
للتعريض بالذين وقع منهم الاتباع فى الماضى بما ذكر فى الجزاء وانهم هم المخاطبون حقيقة
اذا الاتباع لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ولا يقع البتة ففيه اسماع الحق لهم باجراء الوعيد
على غيرهم صورة (وعليه) اى وعلى التعريض بعدم الاصرار لكن فى غير الشرط (ورد)
قوله تعالى (لا تسألون عما اجرنا ولا تسأل عما تعملون) والافحق النسق من حيث
الظاهر لا تسألون عما عملنا ولا تسأل عما تجرمون (و) على التعريض لعدم الاصدار ورد
(ما قبله) اى ما قبل قوله لا تسألون وهو قوله (وانا اؤاياكم لعل هدى او فى ضلال مبين)
حيث ردد الضلال بينهم وبين نفسه والمراد انا على هدى وانتم فى ضلال لتلايصروا على
قبايحهم بسبب العناد الحاصل من التصريح والمواجهة بنسبتهم الى الضلال وانما اختار
فى الهداية على وفى الضلالة فى اشارة ان صاحب الحق كأئنه راكب عليه مختار فى السير
الى ما يشاء فان صاحب الضلال منغمس فيه لا يدري كيف ينبغي (ويسمى مثله) من
الكلام يعنى اسماع الحق على الوجه المذكور (كلام المنصف) ان كان على الاضافة فوجه
التسمية غير خفى وان كان على التوصيف على ما وقع فى بعض النسخ فالوجه اما وصفه
بوصف صاحبه لان صاحبه لم يجعل لنفسه منزلة على مخاطبه اولان هذا الكلام يوجب
ان ينصف المخاطب اذ ارجع الى نفسه وعلماء المعانى يسمون هذا النوع بالاستدراج ايضا
لاستدراجه الخضم الى الاذعان لان مخادعات الاقوال قديقوم مقام مخادعات الافعال

شارح الفوائد

بأن هذا مدار السحر البياني كما يتصرف الجدلي في الزام ما قصده * ومن تلك الدواعي
ايضا قوله (اولتفاؤل) كقولك ان ساعدني القدر استقبلني الفوز والظفر * ومنها ايضا قوله
(اولاظهار الرغبة) في وقوعه ان يظهر غير الواقع واقعا لانه يخيل اليه انه واقع لكم
شغفه بالمطلوب كما توهم لانه غير مناسب الكلام المصنف نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك
احسن من كل عافية قيل والفرق بينه وبين التفاؤل عموم وخصوص من وجه وصوره
الافتراق كل منهما عن الآخر قدمت وصورة اجتماعهما في قولك رجه الله فانه يحتمل
كليهما (واما نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس) فتدويع فيه كل من الشرط
والجزاء ماضيا بلا ادعاء شيء من الامور المذكورة فأول وتأويله ان تعتد باكرامك اياي
الآن فاعتد باكرامى اياك امس فابرز المقدر في معرض الملفوظ لانصباب الكلام الى
معنى المقدر (و) اما (لو) من ادوات الشرط (لامتناع الشيء لامتناع غيره) انما ذكر الشيء
ليشمل امتناع الثاني لامتناع الاول او بالعكس كما وقع كل منهما في عباراتهم وسيجي ما هو
الحق فيه (فيغاب) الفعل (الماضي) لشرطه وجزائه لا الاسم لدلالته على الثبوت
والامتناع ينافيه ولا المستقبل لاعتبار القطع في تعليق ما امتنع ولان لو للمضى فالمناسب ورود
اللفظ عليه (الانكته) تقتضي العدول عن الماضي (نحو) قوله تعالى (ولو ترى) اذا المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم في مقام لو رأيت وجوابه محذوف اي لرأيت امرا فظيضا
وانما عدل الى المستقبل ادخاله في سلك المقطوع به (لصدوره عن لا يكذب) ومن لا خلاف
في اخباره فيكون المستقبل والماضي كلاهما عنده في مرتبة واحدة في التحقق (و) نحو
قوله تعالى واعلموا ان فيكم رسول الله (لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي يستمر امتناعه)
اي امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن طاعتكم ٧ فيمتنع عنكم اي وقوعكم في الجهد والهلاك
فعدل الى لو يطيعكم لافادة الاستمرار في التجدد وقتنا فوقتنا لان مرادهم من الرسول ذلك
الاستمرار بقريته في كثير من الامر (أو هما) اي الآيتان المذكورتان (لاستحضار الصورة)
اي صورة المجرمين حال كونهم ناكسي رؤسهم وصورة اطاعته صلى الله عليه وسلم لهم في كل
ما عن لهم فهذا عدول عن مقتضى الظاهر الذي هو الماضي الى خلافه الذي هو المستقبل
في كلمة ترى ويطيع لا في كلمة لو وهذا (نحو) قوله تعالى في استحضار الصورة والله الذي
(ارسل الرياح فتثير سحابا) موضع اثار استحضارا لصورته البديعة الدالة على القدر الباهرة
من اثاره السحاب وتقلبها في اطوار عجيبة (و) نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم
خلقه من تراب (ثم قال له كن فيكون) حيث لم يقل كن فكان استحضارا لصورة تكونه
من التراب الدال على كمال قدرة رب الارباب عند اولى الابصار والالباب * وتنبهات *
متعلقة بما ذكر من الادوات ولقد زاد على الاصل بعضا مما ذكره في هذا الفصل وخالفه

٧ قيل والصواب ان يقول
اي يمتنع استمراره لان
الاستمرار مدلول بطيعةكم
والامتناع مدلول كلمة
لو ولا يستلزم امتناع
الاستمرار استمرار الامتناع لانه
اعم مندو الجواب ان يطيعكم
منفي معنى فكما ان الفعل
المضارع المثبت يدل على
استمرار الثبوت كذلك المنفي
يدل على استمرار النفي

في البعض الآخر وكم له نظائر فيما قدم أو آخر ﴿ الاول ﴾ كلمة (ان) الشرطية (لا تدل على الجزم) بحيث لا يتخلف عنها (لانها تدل على عدم الجزم) لانها قد توجد مع عدم الجزم كما توجد مع الجزم و ما ذكر السكاكي من ان الاصل فيها عدم الجزم فعناء الاصل فيها عدم الدلالة على الجزم ولا يلزم من عدم الدلالة على شيء الدلالة على عدمه (بدليل) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) حيث استعمل ههنا في الجزم بقرينة لن تفعلوا ولا يخفى ان مرادهم عدم الدلالة على الجزم ولو ادعاء فلا يرد ان يقال يجوز ان يكون عدم الجزم فيه اما الجهل المخاطب به او لالتهم كما يقول الواثق بالغلبة ان غلبتك فكيف تفعل لان في هاتين الصورتين يوجد عدم الجزم ادعاء ﴿ الثاني ﴾ من التنبيهات (قد تربط النسبة) في الجملة الجزائية (بالنسبة) في الجملة الشرطية اى يحكم بوقوع نسبة قضية على تقدير وقوع نسبة اخرى وذلك اذا كان المحمولان في كل من القضيتين متلازمي الصدق اما على ذات واحدة او على ذاتين لزوما عقليا بحيث لا ينفك نسبة احدهما الى الموضوع عن نسبة الآخر اليه كما في قولك اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان الطلوع والاشراق متلازمان بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر لكن الاول اصل فلذلك صار الثاني جزاءه (او) يربط (صدقها) اى صدق النسبة (بصدقها) اى بصدق النسبة الاخرى وذلك اذا لم يكن تلازم بين المحمولين عقلا فلا يستلزم نسبة احدهما نسبة الآخر وانما التلازم عادى بحيث يلزم من صدق احدهما صدق الآخر (نحو كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار) لانه متى صدقت الشمس طالعة صدقت الشمس بلغت نصف النهار بطريق اللزوم العادى مع انه لا تلازم بين النسبتين اصلا فبين المعنيين عموم وخصوص مطلق لانه متى وجد التلازم في النسبة وجد التلازم في الصدق من غير عكس ولما كان اللزوم العقلى يقتضى عدم الانفكاك بخلاف العادى عبر كثير من الشراح عن الاول بكونهما متقارنين في الوجود وعن الثاني بعدم تقارنهما ثم ان بعضا ممن تصدى لشرح هذا الكتاب من تلامذة المصنف زعم عدم تحقق الربط في الصدق بل حصر الشرطية في الربط بالنسبة بناء على ان طلوع الشمس يصدق عند الضمومة دون البلوغ الى نصف النهار وانت خبير بأن ما ذكره من لزوم عدم الانفكاك في التلازم العقلى والشرطية تتناول اللزوم العقلى والعادى كما عرفت بل الاتفاقى كما سيجى ولقد عرض الكلام المذكور على المصنف بعض آخر من تلامذته فلم يستصوبه المصنف وذكر كلاما حاصلا ما ذكرناه سابقا (وحيث ضعف الارتباط المعنوى) بين الشرط والجزاء بأن لا يكون بينهما لزوم عقلى او عادى بل اتفاقى (نحو ان تكرمنى فانا اخوك) او ادعائى و اشار اليه بقوله (او) ان تكرمنى (فقد اكرمتك) يحتاج الى ايراد كلمة (الفاء رابطة لفظية) وذلك لضعف الربط المعنوى فيجب دخول الفاء فيه ﴿ الثالث ﴾ من التنبيهات كلمة (لو لعدم الشرط جزما) اى يدل عليه وضعا (ولعدم

قال بعض الفضلاء اعلم ان المشهور ان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره وقد وقع في بعض العبارات انه لامتناع الثاني لامتناع الاول كما يقال في نحو لو جئتني لا كرمتك ان انتفاء اكرامك لانتفاء محبي مخاطبك وفي بعضها انه لامتناع الاول لامتناع الثاني كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انه في التعدد لانتفاء الفساد والتحقيق فيه انه استعمل في كلا المعنيين لكن باعتبارين باعتبار الوجود ﴿ ٢٥ ﴾ والتعليل وباعتبار العلم والاستدلال فنقول لما كان المحيى علة

لا اكرام بحسب الوجود فانتفاء الاكرام لانتفاء المحيى ظاهر انتفاء للمعلول لانتفاء علته وايضا لما لم يعلم انتفاء الاكرام فقد يستدل منه على انتفاء المحيى استدلالا من انتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وهكذا في الآية الكريمة يقول في مقام التعليل انتفاء الفساد لانتفاء علته اي التعدد وفي مقام الاستدلال يعلم انتفاء التعدد لانتفاء الفساد فمن قال بالاول نظر بالاعتبار الاول ومن قال بالثاني نظر بالاعتبار الثاني هذا اذا لم يتمتع نفى الجزاء اما اذا امتنع فليس لامتناع الشيء لامتناع غيره بل لبيان لازمه واشبات الجزاء مطلقا ما عند وجود الواو فلاقتضائه معطوفا عليه كانه في حكم شرطين اي احبك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي واما عند عدم الواو فلانه اذا كان المتروك اولى يدل عليه المفهوم الموافقة كما في لو لم يخف الله لم يعصه فان خوى الخطاب

الجزاء غالبا) لاجزما وذلك (لان عدم الشرط لا يثبت) ولا يحكم العقل بثبوته (باعتبار اللزوم) اي لزوم الجزاء للشرط (الابه) اي بعدم الجزاء وحاصله ان لعدم الشرط طريقين كونه منهوما من لو وكونه مفهوما من عدم الجزاء بطريق اللزوم اي الاستدلال ولما كان الاول بحسب الوضع لا يتبدل اصلا واما الثاني فلما كان بحسب استدلال العقل فلا يكون دائما اذ لا يقصد الاستدلال دائما بل غالبا (فيصار اليه) اي الى الغالب في كثير من الصور (الا اذا امتنع نفى الجزاء) فانه حينئذ يحكم بعدم الشرط كما هو المفهوم من لو بحسب الوضع وثبوت الجزاء ايضا لامتناع نفيه وذلك لامتناع (لترتبه) اي ترتب الجزاء (على النقيضين) اي الشرط وعدمه في نفسه ويكون احدهما مذكورا والآخر غير مذكور وانت تجعله مترتبا على المذكور ولما ترتب على كليهما وكان الواقع لا يخلو عن احد النقيضين يكون الجزاء حينئذ دائم الثبوت لدوام ملزومه وهو واحد النقيضين فيمتنع عدمه (وحيثئذ) اي حين ترتبه على النقيضين (يذكر الشرط بالواو) ان لم يكن النقيض الذي لم يذكر اولى بالشرط (ليدل) الواو (على ما لم يذكر) من المعطوف عليه اذ المعطوف يقتضي معطوفا عليه البتة (نحو احبك ولو كنت قاتلي) اي احبك ان لم تكن قاتلي وان كنت قاتلي فالمحبة دائمة الثبوت لارتبه على النقيضين والمذكور منهما اولى بالشرط لان تحقق المحبة الصادقة ليس الابه (او) بذكر الشرط (بدونها) اي بدون الواو (لكون المتروك) من النقيضين (اولى) بالشرط من المذكور في ترتب الجزاء عليه فيكتفي بالقرينة العقلية التي هي اولوية المتروك عن اللفظية التي هي الواو (نحو) قول عمر رضي الله عنه (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) فان عدم العصيان وهو الجزاء ثابت على تقدير عدم الشرط وهو عدم الخوف ووجوده وهو الخوف الذي ثبوت عدم العصيان على تقديره اولى من ثبوته على تقدير عدم الخوف فيثبت لابعد النقيضين ليلزم ثبوته على اقربهما بطريق مفهوم الموافقة النافية لمفهوم المخالفة الدالة على عدمه وهو انه اذا خاف عصي لما تقرر ان شرط اعتبار مفهوم المخالفة عدم مفهوم الموافقة ٩ واعلم ان هذا المقام يقتضي بسطافي الكلام فنقول وبالله العون ان كلمة لو بحسب الوضع لتعلق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه كما نقل عن سيويه انه قال ان لو تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت

انه اذا خاف لم يعصه ايضا وذلك بالطريق الاول ويدل بمفهوم المخالفة انه اذا خاف عصي لكنه غير معتبر لان شرط اعتبار مفهوم المخالفة كما علم في علم الاصول عدم مفهوم الموافقة وهذا تحقيق لم يتقح الى هذه الساعة هذا كلام ذلك الفاضل بعينه ٣ لكنك قد عرفت حقيقة الحال فيما حققناه في الكتاب والله اعلم بالصواب منه ٣ المراد من الفاضل كال الدين الكرهاني شارح هذا الكتاب منه ٣

٧ واعلم ان التعليق فيه اما
عادي اعتباري نحو قولك
لوجتني لا كرمك او
شرعي حقيقي نحو قولك
لو كان لي مال لحجبت به
٦ ثم انه ان كان المراد نفي
الشرط لانتفاء الجزاء كما في قوله
تعالى لو كان فيها آلهة الا الله
لفسد ما يكون طريق برهان
الان حيث لا طريق للعلم
بانتفاء الشرط الا من جهة
انتفاء لازمه واما ان يكون
المراد نفي الجزاء لانتفاء
الشرط كما في قولك لوجتني
لا كرمك وهذا طريق
برهان الالم وهذا عند
الاطلاع على انتفاء السبب
فيستدل على انتفاء المسبب
وقد يستدل بانتفاء الشرط
على انتفاء شيء يلزم منه
انتفاء المراد بطريق الاولوية
كقوله عليه السلام نعم
الابد صهيبي لو لم يخف الله
لم يعصه هذا
٣ قائله الشيخ المحقق ابن
الحاجب
٦ قائله سعد الدين التفتازاني
٨ ولو كانت الآية استدلالا
بالفعل لجاز انتفاج مقدمة
واحدة وانه بسبب البطلان
عندهم
٢ قائله العلامة ابن الحاجب

غيره هذا ما نقل عند ولا يخفى ان لو من حيث التعليق ٧ تشترك مع سائر ادوات الشرط
لكن لكونها داخلا على امر مقدر يلزمها مفهوم آخر وهو انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط ٦ فما
اشتهر من ان كلمة لولا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ليس معناها المنطوق بل هو لازم معناها اعني
المعنى المفهوم ثم انها قد يستعمل للدلالة على المعنى المفهوم ويكون المراد من سوق
الكلام افادته كما هو المشهور عند الجمهور وقد يقال ٣ انها لانتفاء الاول لانتفاء الثاني على عكس
المشهور ويجعل لازمها الدلالة على انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فينتفي التعدد
واستدل على ذلك بأن الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب المعين لا يستلزم انتفاء المسبب
لجواز ان يكون هناك سبب آخر واما انتفاء المسبب يدل على انتفاء الاسباب كلها فيدل على
انتفاء السبب المعين ونحن نقول ان قولك لوجتني لا كرمك معناها المنطوق تعليق وقوع
الاكرام في الماضي بوقوع المجيء فيدويلزمها بطريق المفهوم ان المجيء سبب الاكرام وهذا
القدر هو المفهوم في المقام الخطابي واما اهل المعقول فلا يلتفتون دخول لولا امر المقدر
في الماضي بل هو عندهم كسائر اسماء الشرط في مجرد تعليق امر على امر فعني قولك لو
جتني اكرمك لو وقع منك المجيء لوقع مني الاكرام ثم انهم يضمنون الى المقدمات
الشرطية مقدمة اخرى استثنائية وهي قولهم لكنه لم يقع اللازم وامثاله كما تقرر في
موضعه فيستدلون باجتماع المقدمتين الى نتائج يلزمها اذا عرفت هذا فقوله عز وجل
لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا معناه على قاعدة اهل العربية لو وقع التعدد في الماضي
لوقع الفساد فيه ويفهم منه عندهم سببية التعدد الفساد فيكون الغرض بهذا عندهم
الاشارة الى طريق الاستدلال بأن التعدد سبب للفساد حتى يعتبروا بعدم وقوع الفساد
الى انتفاء التعدد وليس المراد بالآية عندهم الاستدلال بالفعل كيف وليس في كلمة
لولا دلالة على غير بيان السببية وما قيل ٦ انهم قد يستعملون لوعلى ما اراده اهل المعقول
فلا حجة له على ذلك الاوروده في الآية عليه لكنك قد عرفت الحال على انهم لو استعملوا
لوعلى هذا المعنى لوجد مثال آخر غير الآية لكن لم يرد لافي الشعر ولا في غير نعم
خلافه مشهور في موارد الاستعمال ثم ان اهل المعقول لا يجعلون الآية ايضا استدلالا
بالفعل ٨ بل صالحا لذلك حيث يضمنون اليها مقدمة استثنائية اعني قولك لكنه لم يقع
الفساد حتى ينتج فلم يقع التعدد فاذا عرفت هذا ظهر لك ان الآية على كلا التقديرين
محتاجة الى ضم مقدمة اجنبية في كونها استدلالا بالفعل فالحمل على المتعارف في العربية
اولى من حملها على متعارف اهل الميزان لان مدار التنزيل على اللغة العريسة لا غير

٢ قائله العلامة ابن الحباب

وبهذا ظهران من قال ٢ ان كلمة لولانتفاء الاول لانتفاء الثاني تبعا لاهل
الميزان لم يحسن لان ذلك ليس معنى كلمة لو وذلك ظاهر ولا مفهومها اما بحسب اهل
العربية فظاهر واما بحسب قول اهل الميزان فلان الاستثناء عندهم مقدمة مستقلة ليست
مفهومه من كلمات الشرط واما استدلاله على ذلك فدفوع بعد تسليم ان ما ذكره معنى
كلمة لو بأن يقال المراد بالمسبب المسبب الخاص اعني الفساد اللازم من تعدد الآلهة
لا الفساد مطلقا يدل على تعليق الفساد بالتعدد وههنا كلمات أخرى يطول ذكرها بالتمام
لكن بعد الوقوف على ما ذكر يكون حلها على طرف الثام ولولا خوف الخروج عن
شرط الكتاب لسمعت مني تحقيقات لم يصادفها اولوا الالباب والله ملهم الصواب
﴿ الرابع ﴾ من التنبهات (الظروف) الزمانية كذا والمكانية كاي (والكيف) كاني
(وغيرهما من الاحوال) مما يفيد حال الحكم بالنعيم في المكان او في الزمان كما وأي ومن
وغيرها (قد تجتمع) تلك المذكورات (نسبتين) في جليتين نحو قولك حين تقوم اقوم
فان حين لكونه ظرفا مضافا الى الفعل ويقع فيه الفعل الذي هو عامله جمع نسبتين
(فاذا لوحظ فيه) اي في هذا الجمع (جهة ارتباط) بين الجليتين على جهة المجازاة
التي هي مدار الشرط والجزاء (صار) الكلام المشتمل على النسبتين (شرطا وجزاء)
(فيقال) لذلك ان الاحوال المذكورة (تضمن معنى الشرط) كما هو القاعدة الكلية
عندهم ﴿ الخامس ﴾ من التنبهات (الاستفهام اذ اني عليه امر) من الامور او امر من
الوامر (قبل) ذكر (الجواب فهم ترتبه) اي ترتب ذلك الامر (على جوابه
أيا كان) اي اي جواب كان الجواب وذلك لان سبقه على الجواب ينبغي ان لا يخلو عن
فائدة (فأفاد) ذلك البناء على الاستفهام حينئذ (تعميما نحو من جاءك فأكرمه) بالنصب
باخمارة (و) كذا (من ذاك أكرم) بالجزم فانك لما بنيت المجيء على الاستفهام قبل
الجواب علم ان كل جواب اجاب به يترتب عليه المجيء وانما جاء بمثالين تنبيها على عدم
الفرق بين مجيئه بالفاء السببية وعدمه وبين نصبه وجزمه وجاء ذابعد من تحقيقا لعدم
شرطيتها (ثم قد تجرد) المتضمن لمعنى الاستفهام (عن الاستفهام كما جرد) عنه حرف
الاستفهام الواقع (في) قوله تعالى (سواء عليهم اءنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون) فانه
جردت الهمزة عن معنى الاستفهام عن مستويين وصارت مجردا لاستواء ٧ اي استواء
الانذار وعدمه في علم المستفهم عنهما ولا تكرر في ادخال سواء عليه لغيرهما لان المعنى
ان المستويين في العلم مستويان في عدم الايمان بهما في الخارج (فيصير) بعد التجرد عن
معنى الاستفهام (للشرط المحض) بلاشأبة الاستفهام (وهو) اي التجريد والصيرورة
﴿ كورين ﴾ (السر في اشتراكهما) اي اشتراك الاستفهام والشرط (في) كثير من

٧ ولذا يكون الفعلان بعدها

في تقرير مفردين يقيمن على
الفاعلية بسواء او على الابتدائية
له اي مستويا عليهم انذاره
وعدمه كذا قيل

(الاسماء) نحو من وما ومتى وغيرها * ثم ان المصنف لمافرغ عن الربط بين جملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط عن الجملية بالشرط وعن بيان ادواته مفصلا شرع في الربط بين جملتين اخرجتا بادخال حرف الترديد عن الجملية بالترديد فقال (وبالترديد) عطفا على قوله فبالشرط (وادواته أو وإما ويفيدان ثبوت احدا لآخرين) فقط نحو زيد شاعرا ومنجم اي لا يخلو عن احدهما (رد المن ينفيهما) عن زيد بأن يقول زيد ليس بشاعر ولا منجم ويسمى اهل الميزان قضية منفصلة مانعة اخلو (او) يفيدان (نفي احدا لآخرين) فقط ولو قال نفي احدهما لكان اوجز كقولك زيد شاعر او منجم اي لاجع بينهما (رد المن يثبتهما) لزيد بأن يقول زيد شاعر ومنجم معا ويسميه اهل الميزان مانعة الجمع (او) يفيدان (ثبوت احد) من الامرين (ونفي احد) منهما معا كقولك زيد شاعر او منجم اي لا يخلو عنهما ولا جمع بينهما ويسميه اهل الميزان يون منفصلة حقيقية (رد المن يرى اما ثبوتها او نفيها) بأن يقول زيد متصف بهما جميعا وليس متصفا بشئ * منها اصلا * واعلم ان اوجب حسب الوضع لاثبات احدا لشيئين او الاشياء ونفي الآخر لكن لا على التعيين فاذا اريد مجموع المعنيين بحسب المقام يكون القسم الثالث واذا اريد الجزء الثاني يكون الثاني واذا اريد الجزء الاول يكون الاول هذا في الاثبات لان اثبات امر لا يفيد اثبات الآخر كما اذا قلت رأيت واحدا من زيد وعمرو لا يفيد رؤيتهما بل رؤية واحد منهما واما في النفي يفيد نفي رؤية كليهما لانك اذا نفيت الرؤية عن واحد منهما تنفي عن الآخر ايضا بناء على ان عدم الرؤية هو الاصل فينتفي اصل الرؤية فيفيد العموم (وذلك) اي الترديد المذكور ٩ (قديكون لجهل) من المتكلم او من المخاطب (او تجاهل) من احدهما (او تجهيل) من المتكلم المخاطب (والتجاهل في) فن (البلاغة وال سخرها) اي حاكم مملكتها وسلطانها ومالك زمامها والغرض من هذا ما التحقير او التعظيم او التوبيخ والتقريع وان كنت في ريب مما تلونا (فانظر قول المرأة الخارجية) وهي اسم امرأة شاعرة ترضى على ابن طريف وتقول (اياشجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف) الخابور موضع من ديار بكر ٣ ومورقا حال من ضمير مالك والطريف في النسب الكبير الآباء الى الجد الاكبر خاطبت الشجرة متجاهلة عما هو المقرر في جميع العقول ان الشجر ليس من شأنه الجزع عن هلاك احد حتى انكرت اوراقها ورواءها وعن كون الشجر ذا جزع او غيره والتجاهل ههنا للتوبيخ على من خلا عن الجزع لابن طريف ففيه تجاهلان ولذلك لم يعين لفظ كان كما فعله السكاكي حيث قال انظر كان (وتذكر ما قلنا) من عدم الاصرار (في انا وياكم) لعل هدى اوفى ضلال مبين * والله در السكاكي

٩ فان قلت فحينئذ لا يكون او واما لاحد الشيئين قلت ذلك معناه الوضعي والعموم بحسب المقام

٣ وهو موضع بنواحي الشام

فيكون من الأدب بالقدح المعلن وما أعطى من الفضل اليد الطولى حيث سمي التجاهل في علم المعاني بالاستخبار وفي علم البديع بسوق المعلوم مساق غيره تأدياً عما يشعر بالجهل فيما وقع من هذا النوع في التنزيل والله مجزى أدبه من فضله الجزيل (النوع الثالث) من الفن الثالث من القانون الأول (في) بيان (القصر) وهو في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص أحد الأمرين بالآخر ونفيه عما عداه (وهو) أي القصر بالمعنى المصطلح (يقع للموصوف على الصفة) ٦ المنوبة التي تدل على معنى قائم بشئ سواء كان اللفظ الدال عليه جامداً أو مشتقاً فعلاً أو غير فعل ولم يرد بذلك الصفة النحوية (فلا يتعداها) أي لا يتجاوز الموصوف عن صفته (إلى صفة أخرى) لأن معناه تخصيصه بصفة دون أخرى نحو ما زيد الشاعر أي لم يتصف زيد بغير الشاعرية (وبالعكس) أي يقع القصر للصفة على الموصوف (فلا يتعداه) أي لا يتجاوز الصفة الموصوف (إلى موصوف) آخر لأن معناه تخصيص الصفة بموصوف دون موصوف نحو ما شاعر الأزيد أي لم يتصف بصفة الشاعرية غير زيد ففي النوع الأول يتمتع المشاركة في الوصف دون الموصوف والثاني بالعكس (و) يقع القصر (لغيرهما) أي لغير الموصوف على الصفة وعكسه (كالفعل على مفعول) أي لقصره عليه نحو ما ضربت الأزيد (أو) على (حال) نحو ما جئت الأراكبا (أو) على (تمييز) نحو ما طببت الانفسا وانعالم يذكر قصر الفعل على الفاعل لأنه داخل تحت قصر الصفة على الموصوف كما عرفت من تعريف الصفة ولقد تسامح السكاكي حيث عبر بقصر الفاعل على المفعول عن قصر فعل الفاعل عليه وتداركه المصنف كما تعرف من عبارته (وكليهما) أي كل من الأقسام المذكورة للقصر (تنقسم إلى) قسمين أحدهما (قصر أفراد) قطعاً للشركة على سبيل المعية أو البدلية (رداً لمن يدعى امرين) في الحكم أما موصوفين أو صفتين كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد كليهما وكقولك ما شاعر الأزيد لمن يعتقد به وآخر معه شاعر ٧ ولما كان حكم المخاطب بالشركة مشوباً بصواب وخطأ في الصورتين أنت تفرد الحكم محققاً للصواب ورداً للخطأ (أو) رداً لمن يدعى (أحدهما) أي أحد الأمرين المذكورين أما موصوفين أو صفتين (بلا ترجيح) لأحدهما على الآخر كقولك زيد قائم لا قاعد لمن يدعى تساويه فيهما وكقولك ما قائم الأزيد لمن يدعى أن زيداً و عمر مستويان في الحكم بالقيام ولكن لا يعرف على التعيين فتد خطاً وتقرر صوابه في كلام المثاليين وقد خصص صاحب الإيضاح هذا القسم بتسميته قصر التعيين ٤ لكن المصنف اقتدى السكاكي وقد عرفت وجه الخطأ في هذه الصورة ٣ فيما سبق بما لا مزيد عليه (نحو) قوله تعالى في قصر الموصوف على الصفة أفراداً (وما محمد إلا رسول) أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى البعد عن الهلاك الذي تنزلهم منزلة المعتقدين على ذلك بناء على استعظام الصحابة أن

٦ قال السكاكي القصر مجزى أيضاً بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذی الحال ولا يخفى أن عبارة المصنف أحسن من عبارته لأن القصر ليس لزيد على عمرو مثلاً بل لضرب زيد عليه وكذا الحال في المفعولين والحال ٧

٤ فيه من لطف التعبير لا يخفى على أهل التحرير والتصوير ٥ ٣ حيث يشمل خطأ المخاطب وخطأ من أراد إثبات الخطأ فيه ولم يصب من شراح المفتاح على أن في الجمع بين الوجه والصورة من اللطف ما لا يخفى ٤

لا يبقى رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم فكانهم أثبتوا له وصفين الرسالة وعدم الهلاك فتحصر
 بقصره على الرسالة فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر (و) ثانيهما (قصر قلب) لقلب
 حكم المخاطب فيه ردا (لمن) اى للمخاطب (يعتقد) خلاف حكمك اى (نفي ما ثبته) انت
 من الموصوف او الصفة كقولك فى قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد
 العكس وفى العكس زيد شاعر لا عمر ولمن يعتقد العكس (او) يعتقد المخاطب (اثبات ما تنفيه)
 انت من الموصوف او الصفة كقولك فى الاول ما زيد منجم بل شاعر وفى الثانى ما زيد منجم
 بل عمر ولمن يعتقد عكس الحكم فيهما ولا يكتفى فى قصر القلب اثبات خلاف حكم المتكلم ونفيه
 فقط بل لابد من اثبات خلافه مع نفي الحكم نفسه وبالعكس ولعل المصنف ظن ان اعتقاد الاثبات
 يستلزم اعتقاد النفي ولذلك تسامح (نحو) قوله تعالى فى قصر الموصوف على الصفة قلبا حكاية
 عن عيسى عليه السلام (ما قلت لهم الا ما امرتى به) وحيث سمع عيسى عليه السلام خطاب الله
 سبحانه وتعالى عليه بقوله اأنت قلت للناس اتخذوني وامى الهين من دون الله رأى اشتغال المقام
 على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس ما امرتك فقال ما قلت لهم الا ما امرتى به وقد عرفت فيما سبق
 انقسام القصر الى التحقيق والتقديرى وكون القصر تقديريا فيما يتنعى الكذب على المخاطب
 كما فى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين او يكون غير واقع كما فى قوله تعالى حكاية عن المشركين
 فى جواب رسل عيسى عليه السلام ان انتم الاتكذبون وسيجيى تحقيقه ثم انهم يقسمون
 القصر الى الحقيقى وغير الحقيقى والقصر الحقيقى فى قصر الصفة على الموصوف غير
 واقع اذ لا يمكن موصوف لا يتصف الابصفة واحدة فلا يوجد الا بتزويل ما عدا تلك
 الصفة منزلة عدم ادعاء وفى قصر الموصوف على الصفة قليل حقيقيا وفى الاكثر
 ادعائى غير حقيقى تقول مثلا ما قائم حيث نحن او لحضرتنا او ما شبه ذلك الازيد
 كما نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ولكون القصر الحقيقى قليلا لم يلتفت اليه
 السكاكى وتبعه المصنف (وطرقه) اى طرق القصر (اربعة) واعلم ان فى الحصر عليها
 سؤالان وهو ان ههنا طرقا غيرها كتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعريف
 طرفى الحكم اعنى المسند والمسند اليه او المسند فقط وقد صرحوا بافادتهما القصر
 وكذا التصريح بلفظ الاختصاص والقصر وما يؤدى مؤداهما وقد يجاب بتسليم
 افادتهما الحصر مطلقا وعدم عدم اياها من الطرق لسبق ذكرها وقد يجاب بان
 ما ذكر كما يكون للقصر يكون لغيره ايضا فالمراد ههنا ذكر الطرق التى لا تكون الا
 للقصر وقد يجاب بأن ضمير الفصل وتعريف المسند مختصان بالمبتدأ والخبر والمراد
 ههنا ذكر الطرق العامة لكل ما يجرى فيه القصر من النسب واما التصريح بلفظ
 الاختصاص وما فى حكمه فلا يعد من طرق الحصر اصطلاحا اقول وفى كل من هذه

الاجوبة اشكالا اما في الاول بان ذكرها فيما سبق لا يمنع ذكرها عند استيفاء طرق القصر
 كما أنهم عدوا التقديم منها مع تقدمه في الذكر واما في الثاني فلان التقديم قد يكون اغير
 القصر فلا يصح ذكره حينئذ واما في الثالث فلان المراد بالطرق محصل القصر فلا بد
 من ذكر كل ما يحصله وعدم الجريان في بعض الصور لا يقدح في كونه محصلا له ويندفع
 ذلك المحذور بذكر الفرق بينه وبين سائر الطرق كما ذكرنا الفرق بين الطرق الاربعة
 ايضا في كثير من الاحكام وانما اشتراكهم في افادة القصر وما ذكر كذلك على ان عدم
 عدم لفظ الاختصاص وما في حكمه من الطرق ليس بمجرد اصطلاح بل لابد من ذكر
 وجهه والحق في المقام ان القصر ليس بمجرد الاختصاص بل مع النفي عن الغير وما يكون
 له لابد وان يدل على كليهما معا ولا يخفى ان شيئا من ضمير الفصل وتعريف الطرفين لا يدل
 على النفي عن الآخر وان لزم ذلك والمفهوم من الشيء بحسب الوضع او الذوق غير ما يلزم
 لمفهومه عقلا واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فكذلك لا يفيد النفي عن الغير
 فلذلك لم يعدوه من طرق القصر لا بمجرد الاصطلاح ويمكن ان يقال مرادهم بطرق القصر
 ما يجري في الانواع الثلاثة للقصر ولا يخفى ان ضمير الفصل والتعريف ولفظ الاختصاص
 على تقدير تسليم دلالاتها على النفي عن الغير لا تجري الا في قصر التعيين والافراد دون قصر
 القلب لان كلامنا يدل على النفي عما يتوهم الاشتراك او يستقده فيه ثم ان ههنا نكتة لطيفة
 لعل ذوقك يستجليها وهي ان القصر كما عرفت يشتمل على معنيين احدهما معنى الاختصاص
 اعني ثبوت جميع الصفة او الموصوف لمقابلتها واثباتها في ذلك عن الغير فالقصر عندهم يشتمل
 على معنى زائد على معنى الاختصاص اعني الثبوت المذكور فينبغي وبين الاختصاص فرقا
 اصطلاحيا والاختصاص اعم واما الفرق بين القصر والحصر ٩ فقد سبق فتذكر
 (الاول) من طرق القصر (الطيف) بلا النافية او بلكن او بل (كقولك) قلبا
 او افرادا بحسب المقام (زيد شاعر لا منجم) في قصر الموصوف على الصفة وفي النفي
 ما زيد بنجم بل شاعر او لكنه شاعر (او) زيد شاعر (لا عمرو) في قصر الصفة على
 الموصوف قلبا او افرادا بحسب المقام (واذا كثرت المنفى به) الذي هو جزء من مدلول القصر
 واريد التصريح بذلك المنفى الذي هو صفة او موصوف (وريم) اي طلب (الاختصار)
 حيث يكون المقام مقامه (قل) زيد شاعر (لا غير) اي لا غير شاعر في قصر الصفة او لا غير
 زيد في قصر الموصوف فيحذف المضاف اليه للاختصار ويبني غير على الضم كما هو الشائع
 (و) زيد شاعر (ليس غير) اي ليس غير شاعر او ليس شاعر غير زيد (وليس الا)
 اي ليس زيد الا شاعرا او ليس شاعرا الا زيد لكن ينبغي هنا ان يجعل النفي عاما
 ليتناول كل شاعر يعتقد السامع ممن عدا زيدا وانما قلنا ممن عدا زيدا اذا العموم

٩ وهو ان الحصر لاحاطة
 الافراد من غير الدلالة على
 النفي عما عداه وان ذلك والقصر
 للنفي عن جميع ما عداه من غير
 الدلالة على احاطة الافراد
 وان لزمه ذلك

في الحقيقة لغير المستثنى وان كان شاملا له صورة وسيجيء تحقيقه واعلم ان اراد ليس غير وليس الامع كونها من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق الطعنف بل لبيان طريق الاختصار عند كثرة النفي واما جعل ليس ههنا للطعنف بعيد (الثاني) من تلك الطرق (الابعد النفي) وهذا يسمى طريق الاستثناء بعد النفي واداة الاستثناء مثل الا واخواتها واداة النفي ليس وماولا وان وغيرها (نحو ليس زيد) الاشاعر (او ما زيد الاشاعر) برفع شاعر في ما ونصبه في ليس وانما يفيدان القصر في قصر الموصوف لان النفي يتمتع ان توجه الى ذوات الاشياء اى التي لها تحقق في نفسها سواء لم يكن لها ثبوت لغيرها كما في الجواهر او كان لها ثبوت لغيرها كما في الاعراض فالاعراض ذوات بمعنى تحققها في نفسها وان كانت صفات بمعنى ثبوتها لغيرها نعم انها ليست بذوات بمعنى القائم بذاتها لكن المراد ههنا هو الاول ثم ثبوت الشئ في نفسه سواء كان جوهر او عرضا لا يمكن نفيها اصلا اذ النفي يقتضى نسبة وانما النفي هو الثبوت للغير الذي هو عبارة عن النسبة وهذا معنى قول السكاكي ان انفس الذوات يتمتع نفيها وانما نفي صفاتها اذا توجه اليها النفي فحينئذ اذا قلت ما زيد توجه النفي الى ثبوت شئ اليه لا الى ثبوت لغيره لانها من قيل الجواهر ولا يتوجه النفي الى اى صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها بين المتكلم والمخاطب مثل كونه شاعرا او منجما او غير ذلك فاذا قلت بعد ذلك الاشاعر افاد الكلام اثبات كونه شاعرا ونفي كونه منجما وظهر من عدم توجه النفي الى اى صفة اتفق امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرأ حقيقيا كما مرث اليه الاشارة واما اذا دخلت النفي على الوصف المسلم بثبوته وهو وصف الشعر فلا يخفى انه لا ينفي وجوده في نفسه لما عرفت بل ثبوته لغيره ان عامافاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا فخاصا كقولك زيد وعمرو شعراء فتي قلت الازيد افاد القصر نعم يجوز ان ينفي ثبوت شئ للوصف لكنه حينئذ بمنزلة الذات وفي حكمه نفس احواله عليه ثم ان في اعتبار العموم في الموصوف اشعار بإمكان قصر الصفة على الموصوف حقيقيا واذا تقرر عندك ما ذكرناه من التفصيل عرفت صحة ما قيل ان المراد بالذوات حقايق الاشياء سواء كانت جوهر او عرضا وهي ليست بجحولة عند السكاكي فلا يتوجه النفي اليها بل الى وجوداتها وما يتبعها من الصفات وما قيل في رده من ان النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات بل الى الصفات فتلك الذوات وان لم يصح جعلها منفية في الواقع لكن يصح الحكم بانتفائها او ثبوتها فان قيل الحكم بالانتفاء كاذب قلنا كذبه لا يمنع اعتباره في القواعد اللغوية على ان الحكم بالثبوت صادق قطعيا فذا يكفي لنا فدفعنا بأن ذلك القائل يجوز توجه النفي الى وجودها وثبوتها بمعنى

٧ قاله سعد الدين التفتازاني

✽

٩ قاله السيد السند قدس سره ولفظ ما مبتدأ وخبره فدفع

كون الوجود صفة مرتفعة عنه بأن يعتبر زائدة عليه بل يجوز رفع الذات عن الخارج بأن يعتبر الذات بمثابة وصف قائم بالخارج وانما الذي تفاه رفع الذات بدون ملاحظة نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه وهذا بينه هو ما قرره الراد آخرأ من جعل الذات عبارة عن المستقل بالمفهومية والصفة ما لا يستقل وهو النسبة الحكيمة وقد تقرر في موضعه ان النفي والاثبات لا تتوجهان الا الى النسبة الحكيمة وانت خير بأن هذا الراد يجوز في بعض كتبه ٣ عروض النفي لمفهوم من غير اعتبار نسبة هناك بل قال يحصل هناك مفهوم آخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول وليس في شيء منهما اعتبار صدق او لا صدق على شيء اصلا فاذا جلتها على ذات واحدة حصل قضيتان احدهما محصلة والاخرى معدولة فيتنايان صدقا لا كذبا اقول ان اراد ضم كلمة النفي من غير اثر في المعنى فلا عبرة له اصلا اذ لا يحصل مفهومان بينهما التباعد اصلا وان اراد ضم مفهوم النفي فلا يلزم هناك من نسبة فمع كونه ممنوعا فمناقض لما في كتابه هذا وهذا عجيب من مثله على ان الحق ان ضم النفي يستدعي نسبة اما الى موضوع معين فيحصل قضيتان متنافيتان جزما واما الى موضوع ما مجمل فيحصل هناك ايضا قضيتان بالقوة وقد ظن ذلك الراد انه لانسبة هناك حيث اشبه عليه اجمال الموضوع بعدم اعتبار النسبة وكيف لا يتصور النسبة والنفي رفع فالتم يتصور ثبوت كيف يتصور رفع فتدبر فانه دقيق وبالتدبر تحقيق ويظهر من هذا ان ما ذكره القائل ٧ من تفسير الذات يجرى في الممتنعات ولا استحالة فيه لانه بعد فرضها ذاتا من غير نسبتها الى شيء لا يمكن نفيها اصلا وان اعتبر نسبتها الى شيء يمكن نفيه كما يمكن نفيها من الخارج فلا يرد النقص بالممتنعات كما توهم واذا عرفت هذا التفصيل فنرجع الى مانحن فيه وهوان الاستثناء من النفي يفيد القصر دون الاستثناء من الاثبات والسرفيه على ما ذكره بعض الافاضل ٩ هوان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من المنى في نحو ما جاءني الازيد او ما يؤل هواله اذا صرح فيه بالمقصود نحو ما جاءني احد الازيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب للشركة او للعكس او تردده في ذلك الجزئي وما يقابله من الجزئيات الآخر واما اذا كان المستثنى جزءا منه كما في قولك جاءني القوم الازيدي وقولك قرأت الايوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم ونحن نقول مدار القصد على ما ذكره هو كون المستثنى جزءا وجزئيا لا النفي والاثبات الذي هو بصدد اثباته فدليله لا يفيد دعواه مع انه لا استلزام بين النفي وبين كون المستثنى جزئيا اذ يمكن ان يقال ما ضربت القوم الازيديا مع انه يفيد الحصر عندهم وان اولت ذلك بأن ما له نفي الضرب عن واحد من القوم لان المراد السلب الكلي فنقول ان ما ذكره

٣ صرح بذلك في حواشيه
على شرح المطالع وحواشيه
على شرح التجريد وغيرهما
✽

٧ القائل سعد الدين التفتازاني
✽

٩ السيد السند قدس سره ✽

يفيد الحسن والمفهوم من كلمات القوم وجوب النفي ولئن تتركنا عن جميع ذلك فليس
 ما ذكره بيان السر بل احالة على الذوق وذلك انما يعتبر عند العجز عن بيان السروغاية
 ما يقال لتوجيه كلامه ان ثبوت الحكم لجزئى او نفيه عنه لا يستلزم الثبوت او النفي لجميع
 الافراد اذ يكفي الثبوت او النفي في ضمن بعضها فيمكن اعتقاد الشركة او العكس او التردد
 بخلاف ثبوت الحكم لكل او نفيه عنه فانه يستلزم الثبوت لجميع الاجزاء او نفيه عنها
 فلا يمكن الاعتبار المذكور وانت تعلم ان الطريق المذكور لدفع خطأ المخاطب
 في الاعتقادين او التردد فينبغي في رد الخطأ ان لا يمكن فيه اعتبار ذينك الاعتقادين
 او التردد وما ذكره الفاضل من لزوم امكان ذلك الاعتبار خلاف ما هو الحق عند
 اولى الابصار فعلى ما ذكره يكون قولك جاءني القوم الازيدا من اداة القصر لعدم
 امكان اعتقاد الشركة او العكس او التردد ويكون قولك ما جاءني احد الازيدا غير
 مفيد للقصر لا يمكن الاعتقادين والتردد المذكورين مع ان الامر على عكس ما ذكره
 تدبر فيه وتتحقيق المقام على وجه يتجلى جلال المرام عن قناع الابهام هو ان القصر
 بواسطة نفي المقابل يفيد تأكيد الاثبات فاذا قلت ما ضربت القوم الازيدا تنفي الضرب
 عمادا زيدا وتبته لزيد ولا يخفى ان نفي الضرب عماء يستلزم الثبوت لزيد بطريق المفهوم
 بعد افادة الثبوت بكلمة الا بطريق المنطوق واما الاثبات لما عدا المستثنى في قولك ضربت القوم
 الازيدا فلا يفيد النفي ثابتا للنفي بكلمة الا لان الاعداد لكونها محتاجة الى تصور ملكاتها
 دون العكس يفيد تصور النفي تصور الاثبات بطريق المفهوم ولا يفيد تصور الاثبات
 تصور النفي اصلا فان قلت تصور النفي في المستثنى يفيد الثبوت للمستثنى منه فيحصل ثبوتان له قلت
 المقصود بالحصص هو المستثنى دون المستثنى منه واعلم ان هذا المقام لا يوجد في كلام احد من علماء
 الايام ولم يحم حولها احد من الفضلاء الاعلام ومن قصد فوق دون المرام يشعر وكل يدعى
 وصلا ليلي ولا تقر لهم بهذا كما والحمد لله على نعمه العامة والخاصة وهو المفضل المنعم
 (الثالث) من تلك الطرق كلمة (انما وتضمن معنى ما والا) بدليل صحة انفصال الضمير معه
 كقولك انما يضرب انا كما ينفصل فيما ضرب انا وقد استدلل عليه المص بما (قال) الفرزدق
 انا الذائد الحامي الذمار (وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي) فجعل ضمير الفاعل منفصلا
 بواسطة انما الذائد من الذود وهو الطرد والذمار ما وراء الرجل مما يجب عليه ان يحميه
 وقيل العهد والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه وضمير احسابهم عائد الى
 جلة انا ومثلي لانها مقدمة تقديرا (قال) علي بن عيسى (الرابع) المنسوب الى قبيلة
 ربيعة (نحوي بغداد) في توجيه افادة انما الحصر كلمة (ان) في انما (للتحقيق) اي تحقيق
 الحكم وتأكيده اثبات المسند للمسند اليه (ومأمؤ كدة) فيحصل تأكيد فتفيد القصر
 (لانا في كمال) بكونها نافية (من لا خبرة) اي لا اطلاع (له بالنحو) والمراد بذلك

٧ قاله شراح الفوائد

الامام الرازي حيث قال انها تنفي غير المذكور وان لاثبات المذكور قيل هذا التعريض على الامام من قبل الربي وقيل ٧ من قبل السكاكي اذ الربي مقدم على الامام (فتريد) ما المؤكدة (تأكيدا) اي تأكيد كلمة ان (فيتضمن معنى القصر) بواسطة التأكيد على التأكيد (اذ القصر) بقسميه (يقصده هذا المقصود) وهو التأكيد على التأكيد لكن (اذا وقع) القصر (في جواب المتردد) وفيه نظر لانتقاضه بنحو والله ان زيدا لقائم والجواب ان ما يفيد القصر هو التأكيد على التأكيد بواسطة نفى الحكم عن الغير لامطلقا الا يرى الى جعلهم التقوى مقابلا للحصر كما عرفت واعتبر ايضا بأن القصر ليس تأكيدا لتأكيد سابق بل لاثبات سابق وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون ما والا وقد يتكلف لدفع الاول بأن نفى خطأ المخاطب وتقرير صوابه تأكيد اول في جميع الصور والتأكيد بواسطة النفي تأكيدان واجيب عن الاخير بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان تقول الاثبات بواسطة الاصرح وبواسطة النفي ضمنى اذ يلزم من النفي عن الغير الثبوت للاول ضمنا في جميع الصور كما مر قال الامام الرازي في المحصول في علم الاصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعما وجب ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغير فاما ان يقول كلمة ان يقتضى ثبوت غير المذكور وكلمة ما يقتضى نفى المذكور وهو بالاجماع باطل او نقول بالعكس وهذا هو الحصر وهو المراد وقد يقرر بانهما اذا اجتمعما يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو الاشرف ويؤيد هذا تفسير النحاة انما بما والاواحتج الربي على مذهبه بأن ما لو كانت نافية لاقتضت التصدير ولاجتمع حرف النفي والاثبات بلافاصلة ولجاز نصب انما زيد قائما لان حرف النفي وان كان زائدا يعمل ولكن معناه تحقق عدم قيام زيد لان اداة النفي انما تنفي ما يرد عليه والتوالي الاربعة باطلة باسرها اقول يمكن منع كل من التوالي اما الاول فبان اقتضاء التصدير انما هو على المنفى وهو غير مذكور واما الثاني فبانه يكفي فيه الفصل حكما اي توجه احدهما الى غير ما يتوجه اليه الآخر واما الثالث فبان جواز النصب اذا عمل في المذكور وليس كذلك ههنا واما الرابع فبان ذلك اذا توجه النفي الى المذكور لا الى خلافه واعلم ان الامام ابن هشام ذكر ما ذهب اليه الامام في معنى اللبيب ثم قال وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم وليست ما للنفي بل هي بمنزلة في اخواتها ليتما ولعلنا ولكنما وكانا اقول مرجع النزاع انما هو الى كون

مناقية او مؤكدة فقط واما كون ان للاثبات فمرادهم بذلك كونها لتأكيد الاثبات
وتخصيصهم بالاثبات لوجوب دخولها الاثبات في باب القصر لا مطلقا لما مر في باب
الاستثناء من النفي واعتذر بعضهم عن قبل الامام ونقله البعض عن المص وهو ان مراده
ان كلمة انما للقصر باطلاق اهل اللغة والتفسير كسائر الكلمات المركبة الموضوعة لمعنى
لانها مركبة من ان وما وبقيتا على اصلهما حتى يرد عليه الاعتراضات المذكورة فاذكره
الامام بيان وجه المناسبة ورعاية الاصل مهما امكن واما المنقول عن الربيع فهو من باب
ايهام العكس فانه لما رأى ان القصر تأكيد على تأكيد زعم ان ما كان تأكيدا على
تأكيد كان قصرا وايضا يلزم ان يفيد مثل والله ان زيدا قائم القصر ويلزم ايضا ان
يفيد انما القصر في جواب المتردد لافي سائر المقام وكلا اللازمين باطل اقول ما ذكره
الامام من بيان المدخول لكل من ان وما يشعر ببقائهما على اصلهما والافيكفي في بيان
المناسبة ذكر مدلول كل من الجزئين في الاصل فقط نعم يمكن ان يقال مدخولهما حالا
الافراد نسبة الخبر الى المبتدأ على ان يكون النسبة قائمة بالخبر ومدخولهما حال التركيب
النسبة الواقعة بينهما على ان يكون قائمة بهما فيثبت كلمة ان تلك النسبة وينفيها كلمة ما اي
هذه النسبة غير واقعة ٣ بل الواقعة النسبة بين القيام وعمر او الواقعة بين القعود وزيد
ولكون كل من ان وما متوجهة الى الجملة لم ينتصب الاسم بان والخبر بما الا ان هذا احتمال
يثبت العقل ولا يساعد النقل فتدبر والله الموفق ﴿الرابع﴾ من تلك الطرق (التقديم) اي
تقديم ما حقه التأخير (نحو انا كفيت) مهمك وحدي افرادا او لا غيري قلبا هذا في قصر
الصفة وفي قصر الموصوف تسمى انا افرادا او قلبا * واعلم ان المص لما فرغ عن ذكر الطرق
الاربعة شرع يبين مابه الاشتراك ومابه الامتياز بينها فقال (واعلم ان) الطرق (الاربعة)
للحصر (يشملها امر واحد) يوجد في الاربعة بالنظر الى حال المخاطب (وهو انك للمخاطب)
المشوب حكمه بنظراً وصواب (تسلم) انت (صوابا وترد خطأ فالصواب الحكم)
اي مجرد الاسناد اما في قصر القلب فالصواب الحكم بكون الموصوف على احد الموصوفين
او بكون الوصف لاحد الموصوفين واما في قصر الافراد فالصواب مطلق الحكم اما
بالاشتراك او بالتساوي كما عرفت تحقيقه (والخطأ التخصيص) اي تعيين الحكم في قصر
القلب بكون الموصوف على معين من الوصفين لا المعين الآخر وبكون الوصف لمعين
من الموصوفين لا المعين الآخر وفي قصر الافراد تخصيص الحكم اما قطعا او مترددا
بالكل اي بكون الموصوف على الوصفين جميعا دون واحد منهما وبكون الوصف
للموصوفين جميعا دون واحد منهما قيل هكذا في النسخة التي سمعتها من المصنف وفي
بعض النسخ وهو الاوفق والاولى والاحسن من الاولى والخطأ التعميم او التخصيص

٣ ولا يخفى ان نسبة الخبر
الى المبتدأ متحدة شخصا في
ذهن المتكلم والمخاطب
الواقعة بينهما متحدة في
ذهنهما نوعا لا شخصا تأمل
والفرق دقيق

٧ فيه من لطف التعبير ما
لا يخفى على الفطين

اي التعميم في قصر الافراد اذ يحكم على الاشتراك اوتوهم والتخصيص في قصر القلب
اذ يخطأ في تخصيص الحكم بعين دون معين آخر قيل هذا الحكم ليس بمطرد اذ لا حكم
للمخاطب في قصر الافراد في صورة التردد ولا يخفى عليك ان هذا خطأ ٧ بالتردد
وتقرير الصواب فيه ما سلفناه من التفصيل فتذكر (ثم يختص) اي يمتاز (كل)
من الطرق المذكورة (بامر) مستقل (فالاول) اي العطف يمتاز (بأنه نص نفي
واثباتا) حيث يقع كل من المثبت والمنفي منصوبا عليه بخصوصه نحو زيد شاعر لا منجم
او بعمومه نحو زيد شاعر لا غير بخلاف الطرق الباقية فان المثبت منصوب فيها دون
المنفي نحو ما انا الانمي وانما تنمي وتنمي انا (والثاني) اعني الابعد النفي يمتاز (بأنه
لا يجتمع مع الاول) اي العطف فلا يقال ما زيد الا قائم لقاعد بخلاف الاخيرين فانهما
يحتتمان معه نحو انا انا تنمي لا قيسى وتنمي انا لا قيسى وجعل السكاكي عدم اجتماع
العطف مع الثاني خاصة للعطف والمص عكس الامر حيث جعل عدم اجتماع الثاني
مع الاول خاصة للثاني بناء على ان عدم الاجتماع مع الثاني يوجد في الثالث ايضا لانه
لا يجتمع معه ايضا فلا يكون خاصة للاول بل للثاني (اذ لا) العاطفة (لا تدخل على ما
دخله نفي) صريح قبلها لانها موضوعة للنفي الصريح ولودخل على ما دخله نفي صريح
يلزم ان يكون لامفيدة للاثبات الصريح لان نفي النفي اثبات وهذا نقض لوضعها قيل
لم لا يجوز ان يكون لاهنا لتأكيد النفي لا لنفي النفي اوندعي ههنا للنفي ايضا والاثبات
انما لزم من دخولها على النفي على ان هذا الاستعمال شائع في الكشف قال وما ارسلناك الا
نذيرا لاحفيظا ومهيئا عليهم وما كان ذلك الاختلاف في الدين الاحسد بينهم لاشبهة
في الاسلام وما هي الشهوات لا غير وما اردنا الا احسانا لاساءة اقول كلمة لا ينفي
الحكم السابق عن مدخوله بأن يكون الكلام المسوق له النفي والنفي الحاصل في الاول
لتأكيد الاثبات فالمقصود فيه هو الاثبات والنفي تبع والامر الملحوظ تبعا لا يؤكد
واما الاثبات فابعد احتمالا منه لتأكيد فلا يكون لتأكيدا اصلا مثلا اذا قلت
ما ضربت الا زيدا فالقصد منه اثبات الضرب لزيد والنفي عن الغير لتأكيد كاعرفت
سابقا فقولك لا عمرو لا يكون تأكيدا للاول وذلك ظاهر ولا للثاني لانه غير مقصود
اصالة وبهذا يندفع كونها للنفي ههنا لان ذلك بحسب الوضع واما بحسب المقام
فلا بد وان يكون للاثبات آخر لان سوق الكلام له فذكر ما هو للنفي وضعا واردة
الاثبات منه آخر قلب للموضوع واما ما وقع في الكشف فتحقيقه انك قد عرفت فيما سبق
ان النفي لا يتوجه الى أي صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها فلهذا لا يكون قصر
الموصوف على الصفة حقيقيا بل ادعائيا فقله لاحفيظا ومهيئا مثلا بيان للاوصاف

المتنازع فيها فهو عطف على ما رسلناك بتكرير النفي اى ما رسلناك حفيظا ومهيئا
 الانذيرا وليس عطفًا على الانذيرا اوعلى المجموع بعد اعتبار الانذيرا وهكذا الحال
 فى البواقى عبارة عبارة والمائل يكفيه الاشارة (و) كلمة (غير حكمه فى هذا) اى فى افادة
 معنى الحصر وفى عدم اجتماعه مع الاول (حكم الا) فيقال ما زيد غير شاعر ولا يقال لا كاتب
 (بخلاف انما) فانها تجتمع مع الاول وان كان فى معنى ما والا نحو انما انا تميمى لا قيسى (لان
 النفي فيها ضمنى) لا صريح وكلمة لا موضوعه لنفى المعنى الصريح لا الضمنى فاذا لم يكن انما
 نافية للمعنى الصريح لم يكن ما ينفيه كلمة لا هو بعينه ما ينفيه انما فلا يلزم كون لا مفيدة
 للاثبات بواسطة نفي النفي السابق حتى يلزم خروج لا عن وضعها الاصلى وفيه نظر لان
 النفي وان كان ضمينا فى انما لكنه ينبغي ان لا ينفك عنه والالم يتحقق الحصر فاذا اعتبر فيه
 يكون النفي الصريح بعده امانفيا له فيلزم ما ذكرتم من المحذور واماتا كيدا للنفي الضمنى
 فحينئذ لا مدخل فى كون النفي ضمينا اذ لا محذور فى التأكيد للنفي الصريح ايضا والجواب
 المنبى عن التحقيق هو ان لا تأكيد للنفي الضمنى لان الحصر لا ينفك عن النفي فالنفي
 الوارد عقبيه مؤكدا البتة الا ان سوق الكلام فى الابدع النفي هو للاثبات فلا يصح تأكيد
 النفي فيه وفى انما لاجل النفي الضمنى فيصح تأكيده والفرق بينهما كون النفي فى الاول
 ملحوظا اولا فسوق الكلام للمحوظ ثانيا وفى الثانى بالعكس وبهذا يندفع لزوم جواز
 قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود بناء على ان النفي الضمنى يصح جواز النفي بلا صريح يحامن
 غير حاجة فى دفعه الى جعل النفي فى الاستثناء بمنزلة المصرح به كاقيل وهذا التحقيق
 يؤيد ما ذكره الامام من ان كلمة ان فى انما لتحقيق المذكور وكلمة ما لنفى غير المذكور وحاصله
 ان ان على اصل معناها التى هى التحقيق لم دخوله وما نصب قرينة من اول الامر الى ان
 فيه نفيًا لما عداه (كما يجوز امتنع عن المحيى زيد لا عمرو) مع عدم جواز ما جاء زيد لا عمرو
 مع ان مؤداهما واحد وانما الفرق بأن النفي فى الاول ضمنى وفى الثانى صريح هذا
 بحسب الجليل من النظر واما النظر الدقيق فيفيد ان المآل فى الاول اثبات العدم المضاف الى
 المحيى لزيد وهذا الاثبات فرع ملاحظة العدم ومتأخر عنها بخلاف الثانى اذ العدم هناك بدون
 تعقيب الثبوت ولا يخفى ان كلمة لا يقتضى ملاحظة ثبوت سابق اذ العدم انما يعرف
 بالنسبة الى الوجود لا غير وملاحظة الثبوت فى الاول دون الثانى كما عرفت فافهم
 فان هذا معنى لطيف واعلم ان من اجتماع الطريق الثالث مع الاول يعرف اجتماع
 الرابع معه ايضا نحو تميمى انا لا قيسى لا اشتراكه فى الاحكام المذكورة ولهذا لم يصرح
 المص بذلك واحال امره الى المقايسة (هذا) اى ما ذكرنا من اجتماع الطريق الثالث
 مع الاول (اذا لم يكن) الوصف (المذكور بعده) اى بعد انما (مختصا) اى بماله فى

قائله سعد الدين التفتازانى
 فى شرح التلخيص

نفسه اختصاص بالوصوف المذكور لان الاختصاص بأبي عن اعتقاد الشركة فيستغنى
عن نفيا فان قلت فاذا لم يتصور اعتقاد الشركة ههنا فلا يصح القصر اصلا اذ لا فيه
من اعتقاد في المخاطب على خلاف الحكم اعني الشركة قلت يكفي في القصر الخطأ
التقديري اى لو كان هناك مخاطب وتوهم هذا الامر لاجرينا عليه هذا القصر وذلك
لان الغرض من النفي المعتبر في القصر تأكيد جانب الاثبات فيكفي الامر المتوهم
في التأكيد بخلاف النفي الذي هو المقصود اصاله اذ لا بد فيه من توهم شركة محققة وهذا
مراد السكاكي من حكمه بعدم الجواز ومنهم من غفل ٩ عن مراد السكاكي وقال
الا قرب في هذا الباب ما ذكره الشيخ عبدالقاهر من انه لا يحسن المجامعة المذكورة في
الوصف المختص كما يحسن في غيره ووجه القرب عدم الدليل على الامتناع عند قصد
زيادة التحقيق والتأكيد لكنك تعلم ان الدال على الشركة المحققة لا يؤكد الدال على
الشركة الموهومة فقط بل يتبينان وايضا المتبادر من نفي الموصوف المعين المقابل
للموصوف الاول صورة قصر القلب والذي يدل عليه انما صورة قصر التعيين كما
عرفت فينهما تناف (فلا يقال انما يجعل من يخشى القوت لا من يأمنه) اذ انما يدل
على تقدير تردد مخاطب في ان الجملة هل ثبت غير من يخشى ام لا وكلمة لا يدل على
وقوع التردد المذكور مع ان اختصاص الصفة بمن يخشى يمنع وقوع التردد بل تدل
على ان الجملة ثبت غير من يخشى على صورة قصر القلب وانه ليس كذلك قيل وانما
لم يعتبروا في مجامعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون
دلالة على الاختصاص اضعف من دلالة انما ويمكن ان يقال ان دلالة التقديم على
النفي عن الغير لما كان بالفحوى دون الوضع يكون المنفى الذي بعده هو ذلك المنفى
المأخوذ من الفحوى بعينه لا غيره فلما لم يكن غيره لم تكن تأكيداً له فاذا لم يكن تأكيداً
له يكون خارجاً عن افادة تحقق الاعتقاد حتى يدفع ما يفهم من القصر من توهم
الاعتقاد فعدم ذكر التقديم لما ذكرناه لا من ضعفه في افادة الحصر على ان ضعفه في
افادة الحصر انما هو في احتياجه الى القرينة حتى لا يحمل التقديم على التقوى وليس
في نفس الحصر اى افادة التأكيد لثبوت الحكم بنفى مقابله كيف وجب الطرق
سواسية في هذا المعنى ولا يخفى ان عدم صحة العطف بلا في الصورة المذكورة مما يرجع
الى نفس الحصر اى اعتبار النفي لتأكيد الحكم لا في دلالة اللفظ على الحصر وكم بين
ضعف الدلالة وضعف التأكيد في المعنى نقل عن الشيخ عبدالقاهر انه قال ان النفي فيما
يجب فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما
جاءني زيد لا عمرو وانما انت بذكر لست عليهم بمسيطر * واعترض عليه بأن الكلام

٩ الذي غفل صاحب
الايضاح ومن تبعه من
شرح المفتاح

في النفي بلا العاطفة والافلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الازيد لم يجي عمرو اقول ما سبق من الامتناع في الاستثناء هو في العطف على المستثنى ما يقابله نحو قولك ما جاءني الازيد لا عمرو لان المتبادر من سوق الكلام هو اثبات المجي لزيد واذا عطف عليه ما ينفي عنه الحكم كان عوداً الى اول الكلام فيكون مشقة للنفس بمنزلة مشقة رجوع القهقري للبدن واما اذا عطف لم يجي عمرو يكون عطفاً على النفي السابق فيتخلص النفس عما يكرهه بخلاف انما حيث يجوز فيه عطف المفرد المنفي لان آخر الكلام هناك النفي فلا يلزم ماصر من المحذور وايضا يجوز فيه عطف الجملة بالطريق الاولى ويجوز فيه التقديم والتأخير ايضاً كما ذكره الشيخ بلامانع (و) كلمة (الاتقابل الاصرار) اي تستعمل في مقابلة من يصير في اعتقاده خطأ بخلاف انما لانه قد يسلك او يجب ان يسلك مع من لا يصير على خطائه ومن يتلقى كلامك بالقبول وايضا يجب ان يستعمل في كلام اثباته على طرف الثام اما حقيقة او ادعاء ثم ان الاصرار في الا (اما) اصرار (تحقيقاً) عند اخراج الكلام على مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى حكاية عما قاله الكفار للرسول (ما انتم الا بشر مثنا وما نازل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون) يقولون انكم كاذبون في دعوى الرسالة اذ الرحمن ما نزل من شيء من وحي ورسالة لانكم لستم الا بشراً مثنا لامزية لكم علينا تقتضي اختصاصكم بما تدعون مع ان البشر لا يمكن ان يكون بشراً وهذا بزعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد ان الرسول لا يكون بشراً وما اعجب شأن المشركين لم يجوزوا ان يكون الرسول بشراً ورضوا ان يكون الاله حجراً ما احلم الاله الخلق لا اله الا هو في هذه الآية قصر في موضعين اما الاول فبناء على ان اصرارهم على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على التنزه عن البشرية بحسب زعمهم الباطل فابتوا البشرية لهم بطريق قصر القلب ورد تجاوزهم الى كونهم رسلاً واما الثاني فبناء على اصرارهم على دعوى الرسالة لما لم يكن صدقيها مجزوماً به بحسب زعمهم قدروا ان مدار امرهم التردد في صدق دعواهم وكنسها حكموا بكنسها بطريق قصر التعيين لكن بناء على تقديرهم التردد في المخاطب لا على تحققه وكيف وهم يعلمون ان الرسل جازمون بصدقهم كما صرحوا بذلك بقولهم انا اليكم مرسلون قيل واذا عرفوا جزم الرسل بصدقهم يكون قصر الحكم بالكذب بطريق القلب لا بطريق الافراء واجيب بأن في الحمل على قصر التعيين نكتة ليست في الحمل على قصر الافراء وهي ان الكفار يقولون ان قطع الرسل بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن عاقل فغاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين واعتراض عليه بأن ترددهم في صدقهم بحسب نفس الامر لا يصح ان يشتبه بظاهر حال

المجيب سعد الدين العلامة

✽

المعارض السيد السند قدس

✽

سره

المدعى كما وقع هذا التشبيه من السكاكى اذ ليس ظاهر حال المدعى التردد فى صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اراد تشبيه ترددهم فى نفس الامر بتردد المدعى عند السامع كان ركيكا جدا وان اراد تشبيه ترددهم عند السامع بتردد المدعى عنده كان التشبيه صحيحا لكن لا يلايم حينئذ القول بأن غاية امركم التردد فى نفس الامر بل يقتضى سوق الكلام حينئذ ان غاية امركم التردد عند السامع وانه باطل قطعاً فالوجه فى توجيه كلام السكاكى ان يقال ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر فالمعنى فى القصر لسنا مترددين بين صدقكم وكذبكم كما يتردد السامع بين صدق المدعى وكذبه وان توهموا التردد منابل انتم عندنا مقصرون على الكذب ولا تتجاوزونه الى الحق حتى تتردد بين صدقكم وكذبكم هكذا ذكره بعض الافاضل ٣ وقال هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام ونحن نقول وبالله التوفيق غير حاف ٧ على اولى الانصاف ان المعتبر فى القصر مطلقا حال المخاطب اما محققا كما هو الاكثر او مقدرا كما فى اياك نعبد واما بتردد محقق او مقدر كما فيما نحن فيه واما اعتبار تردد المتكلم فيما لم يسمع ولا يعقل اصلا نعم اذا نزل المتكلم تردده منزلة تردد المخاطب فيجوز لكن ينافيه ما اراده من تشبيه ظاهر حال المدعى ثم ان ما ذكره لا يمس كلام السكاكى اصلا فضلا عن كونه مراده فلنتقل اولا كلامه ثم لنعين مراده حتى يتضح الحال ويرتفع الاشكال قال رحمه الله فالمراد لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل انتم عندنا مقصرون على الكذب لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه اقول هذا تقرير لشان القصر من غير تعرض لحال المخاطب لانه قد ذكرنا اولاً ان هذا مثال لقصر الافراد فيفهم بذلك حال المخاطب من التردد سواء كان تحقيقا او تقديرا وتقرير القصر ايها الزاعمون للرسالة المترددون فى صدقها وكذبها كما يليق لشانكم لستم فى دعواكم هذه بين الصدق والكذب عندنا اي لستم فى دعواكم هذه مترددين بين الصدق والكذب فى اعتقادنا وان كانت فى اعتقادكم كذلك كما هو شان المخاطب عند قصر الافراد ولما فهم من التقييد بعندنا انهم لا يفترون بما سمعوا منهم من الدعوى وان كان اللايق بالآخرين التردد فيه بناء على انهم مدعون ومن شان الدعوى ان يتردد فيها كل من سمع فى ظاهر الحال اى قبل قيام البرهان لكننا لما كنا عالمين بالحقيقة لم نتقيد بالظاهر فعبّرنا عن الظاهر الى الحقيقة فصرتم عندنا على احد احتمالى التردد فقط اعنى كذب الدعوى لا تتجاوزونه الى حق اى الى صدق الدعوى ولا يخفى ان هذا تقرير واضح لكلام السكاكى يظهر فيه فائدة التقييد بقوله عندنا ويظهر لقيد الظاهر فى قوله ظاهر حال المدعى نكتة جلية ويظهر ما فى تقرير المجيب والسائل من الخلل وبالله

٣ سيد السند قدس سره

✽

٧ يقال شئ حفى اى خاف
كذا فى الصحاح ✽

العصية عن الزلل وانما اظننا الكلام بحيث اورث الاسهاب مع ان تصحيح عبارة السكاكي خارج عن شرط هذا الكتاب لان هذا المقام من محار الافهام ومنزال الاقدام ومن الله التوفيق والالهام ولما استشعر المصنف ههنا ورود سؤال بأن الا قد يستعمل مع عدم الاصرار في قوله تعالى ان نحن الابشر مثلكم اذ الكفار ليسوا بمنكرين بشرية الرسل فضلا عن الاصرار بل غاية جهدهم اثباتها والمقام لا يقتضى تنزيلهم منزلة المنكرين لانهم حققوا بشرية الرسل وقالوا ما انتم الابشر مثلنا اشارة الى الجواب بقوله (واما) قول الرسل لهم (ان نحن الابشر مثلكم فن باب المجارة) والتماشي (مع الخصم) عند الجدل معه (للتبكي) اى لالزامه واسكاته (في المعثر) اى في موضع العثرة اى الزلة فليست الآية من قبيل اصرار المخاطب على الخطأ بل لتسليم مقدمة حقة عن مدعى المخاطب بحمل معتقد المتكلم منزلة الخطأ ورده بالقصر حتى يلزم مدعى المخاطب ثم ترصد مقدمته الباطلة فاذا بلغ الى هناك تأخذه من حيث لا يشعر فيتعين الانحام ولا يتمكن من الخلاص فهذا استدراج منفعته الاسكات بلا تشبث ولا عذر اصلا ويشبه هذا تماشيك مع خصمك في ارض سهلة الى ان وصلت الى مهواة فهناك توقعه في الهلاك وهذا الباب (يا تقول) لخصمك (انت صادق في كل ما تقول) مساعدة له ظاهرا ثم تأخذه بقتة وتقول (لكن ما حيلتك) اى ما مخلصك وجوابك (في دعواي هذه) فهناك ينقطع الخصم ويزل اقدامه اذ لا يلزمه ما توهمه من الفساد وجملة المقام ان الرسل كأَنهم ساعدوا على قولهم ما انتم الابشر مثلنا حتى نسبوا من اصر على خلافه على الخطأ واوردوا في نفيه القصر لكن انكروا تفهيم الرسالة بمنع امتناع كون البشر رسولا بتجوز ان يمن الله على من يشاء من عباده قيل وانما اوردوا تسليم البشرية في صورة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم صورة فانها اقوى في المجارة وستر المبالاة لانهم قصدوا بذلك تسليم الحصر وانت خير بإمكان قصدهم الحصر بتقدير مخاطب قائل بخلافه كما ذكرنا قوله (واما) اصرارا (ادعاء) قسم لقوله اما تحقيقا وهذا على ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى (ان انت الانذير) اى لست بهاد لانحصاره في ارادة من يهدي من يشاء (كأنه) ماى كأن النبي صلى الله عليه وسلم (للمبالغة) اى لمبالغته وشدة حرصه على هدايتهم والقاء شراشره على رجوع الخلق الى الحق ليملكوا زمام السعادة عاجلا و آجلا حتى قيل له فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا (جعل) عليه السلام في موقع الخطاب (من يظن انه يملك هدايتهم) ادعاء قلب هذا المعنى الى خلافه من ثبوت الانذار وانحصاره عليه اخراجا لكلام على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان المص بعد ما استوفى

نوعى القصر بالنسبة الى المخاطب كالأفراد والقلب وبالنسبة الى الصفة والموصوف اما من جانب الاول او من جانب الثانى فى ضمن الطرق الاربعة لما اراد ان يخصص بالذكر القصر الواقع بين المسند والمسند اليه اعنى الفاعل والمفعول واحال ماعداهما الى المقايسة عليهما ولكن ذكرهما فى طريق الاستثناء لان له هناك عدة اعتبارات ليست فيما عداه فقال (ثم الاصل) فى قصر الضرب الواقع على عمرو على زيد بطريق ما والا (ماضرب عمرا الازيد) بتأخير المقصور عليه عن اداة الاستثناء و تقديم المقصور عليها فى هذا المثال قصر الضرب المتعلق بعمرو على وجه المفعولية على زيد على وجه الفاعلية افرادا او قلنا بحسب المقام فيمتنع ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ولا يمتنع ان يكون عمرو مضروب غير زيد و اشار بتقديم المقصور اذا كان مفعولا الى ان تقديم الفاعل اذا كان مقصورا بطريق الاولوية واذا عرفت الحال بين الفاعل والمفعول فقس عليه حال ماعداهما من المحمولات مثلا اذا قلت ما جاء راكبا الازيد كان قصر الحال على صاحبها وبالعكس فى عكسها وعلى هذا القياس غيرها ولمافهم من التركيب السابق ان لا يجوز فى اداة الاستثناء الا توسطها بين المقصور المقدم والمقصور عليه المؤخر اشار الى جواز خلافه فقال (ويجوز ماضرب الازيد عمرا) بتقديم المقصور عليه مع اداة الاستثناء وتأخير المقصور وذلك لان ما لى اداة الاستثناء هو المقصور عليه البتة فلا يلزم الالتباس اصلا سواء قدم او اخر وهذا بخلاف انما لانه لما لم يذكرفيه اداة الاستثناء لفظا يحصل الالتباس فيقدم المقصور ويؤخر المقصور عليه البتة (لكنه قليل) فى الاستعمال (لانه قصر الشئ) وهو الضرب المقيد (قبل تمامه) اى قبل ذكر القيد وهو المفعول (لان المقصور) اعنى الضرب (هو الضرب المقيد) بالمتعلق بالمفعول (دون) الضرب (المطلق) وفى بعض النسخ ثم الاصل ماضرب زيد الاعمر او يجوز ماضرب الاعمر ازيد والمآل واحد لا يخفى على المتأمل الا ان المراد بقوله قبل تمامه على هذه النسخة قبل تعلقه بالفاعل وهو ظاهر ويمكن ان يقال انما لم يحز ماضرب الازيد عمرا لما ذكر بل لاحتمال ان يكون كل من زيد وعمر مستثنين معا والمراد ماضرب احد احدا الازيد عمرا وذا غير جائز لان القصر فى ماضرب عمرا الازيد قصر فعل المفعول على الفاعل وفى تقديم الازيد على ما ذكر قصر فعل كل منهما على الآخر وهذا غير ما قصد بالاول فلا يجوز وهذه الذى بحث النحاة على اتفاقهم على امتناع التقديم المذكور ولكن لما كان تقدير الاستثناء المفرغ متعددا باداة واحدة بعيدا عن الحق لانه مجرد احتمال بحسب العقل جوزوا التقدير المذكور ومنعوا لزوم الاحتمال المذكور كما اختاره السكاكى واعلم ان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا

معنى ما قيل من ان المراد قصر فاعليته عليه وتصريح ايضا بأنه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعنى قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كأنه قيل ماضروب لزيد الاعمر وكذا قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل حقيقة وكونه صفة للفاعل في غاية الظهور **(خاتمة)** لهذا البحث في تحقيق الاستثناء (لابد في الاستثناء) من ثلاثة اشياء (من المستثنى منه) لان الا للاخراج وهو يقتضى مخرجا منه (ومن عمومته) اى من عموم المستثنى منه ايضا (لعدم التخصيص) بنوع او صنف وذلك في الاستثناء المفرغ فيقدر امر مشترك بين الانواع والاصناف لان تقدير نوع دون نوع ترجيح احد المتساويين او المتساويات بلا مرجح ولانه لو لم يكن عاما فجعل نوع منه مستثنى والآخر مستثنى منه ترجيح بلا مرجح فقله (وامتناع الترجيح بلا مرجح) اما بحسب التقدير فيكون من تمة الدليل واما بحسب جملة مستثنى او مستثنى منه فيكون دليلا ثانيا مستقلا (ومن المناسبة) بين المستثنى والمستثنى منه في جنسه بأن يكون المستثنى داخلا فيه ويقتضى المقام ذلك اذ مجرد الدخول لا يحسن الكلام اذ يقال ما جاءني احد الازيد ولا يقال ما جاءني شئ او جسم وغير ذلك وفي وصفه ايضا من كونه فاعلا ومفعولا وذا حال وحالا والا لم يصح الاستثناء (فيقدر) المستثنى منه (اذا قدر) ولم يكن مذكورا اذ التقدير يوجد في المفرغ لافي التام ولان القصر يكثر في المفرغ (اعم عام يتناول المستثنى) مما يقتضى المقام تقديرها كما مر (في ماضربت الازيدا) اى ماضربت (احدا) الازيدا بتقدير احدا الذي هو عام مناسب لزيد في الجنس ووصف المفعولية مع اقتضاء المقام اياه (و) ماضربت (الاراكبا) اى ماضربت كأننا (على أى حال) من الا - وال اراكبا (والا تأديبا اى) ماضربت (لغرض) من الاعراض الا تأديبا (وبه) اى بتقدير المستثنى منه العام المناسب للمستثنى (يعرف الفرق بين) قول السيد الحميرى في مدح ابى العباس السفاح * لو خير المنبر فرسانه (ما اختار الامنكم فارسا) بين قولنا (لا اختار الا فارسا منكم) فان الاول يدل على ان المنبر لا يختار الفارس اى الخطيب الامنكم يعنى انه يقتصر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني انه يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا فلا يتمتع ان يختاره من غيرهم ايضا فيفوت ما قصده من المدح وقول الشاعر خير فعل مجهول من خيره بين الامرين اى فوضت اليه الاختيار والمراد بالفرسان الخطباء تشبيها لركوبهم المنبر بركوب الفرس وكان من عادتهم الخطابة على المنبر بأنفسهم وقوله فرسانه مفعول ثان لقوله خير على تضمين معنى يناسبه والافحقه لو خير المنبر بين فرسانه ما اختار المنبر

الإلتزام فإرسا أي خطيباً ﴿ والثالث ﴾ من طرق القصر طريق انما ويختص (بأنه
يقيد الحصر في الجزء الأخير من الكلام) اذ تميز المقصور عن المقصور عليه فيه ليس
بتوسط انما بينهما كما في الا للزومها اول الكلام فتعين التميز بتقديم المقصور وتأخير المقصور
عليه لان عكسه خلاف الوضع الطبيعي (فلا يجوز فيه) أي في هذا الطريق (من
التقديم والتأخير ما جاز في) الطريق (الثاني للالباس) في انما بتقديم ما هو مؤخر
يختلف الا فانه لا الالباس فيه بالتقديم لان الحصر فيما يليه سواء اخر ما قبله او لا (ولان
ذلك) أي الثاني (هو الاصل) في باب القصر لفهم معنى القصر منه بنفسه (دون هذا)
أي الثالث وهو انما فانه بمنزلة الفرع منه حيث يستدلون على افادته الحصر بكونه
بمعنى ما والا ولا يجوز في الفرع كل ما يجوز في الاصل خطأ لمرتبة الفرع واثبات المزية
الاصل ﴿ والرابع ﴾ من طرق القصر وهو التقديم يختص (بأنه ذوق) أي الحاكم بالحصر
فيه الذوق لا غير (لا وضعي) لغوى لان التقديم امر عقلي وليس من الالفاظ حتى
يوضع لمعنى بل يفهم الحصر منه بواسطة الفحوى لان لفظاً اذا وجد مقدماً على
مرتبه الاصلية لغة وكان ذلك صادراً عن البلغاء يجب ان لا يلغى هذا الامر فيحمل على
الاهتمام بشانه مثلاً ان تقديم الفاعل على المفعول اصل وعكسه لا بد وان يحمل على
الاعتناء بشانه عند صدوره عن البلغاء ومع ذلك فليس شيء منها خارجاً عن العقل
اذ ملاحظة تعلق الفعل بالمفعول يمكن ان يلاحظ اولاً واما اذا قدم شيء منها على
الفعل كان خارجاً عن الوضع الطبيعي وعن قضية العقل اذ ملاحظة النسبة قائمة بالحدث
يقتضى تأخر الفاعل والمفعول عنه فتقديم شيء منها عليه لا يكون الا للاعتناء التام
بشانه وهو ان يذهب الوهم في الطرف الآخر الى شيء آخر غير هذا المقدم قبل ذكر
الطرف الآخر مثلاً اذا قلت ضرب فيحتمل اسناده الى زيد وعمرو وغيرهما قبل
ذكر واحد منها معينا واما اذا قدم يتدفع ذهاب الوهم الى غير المقدم بالمرّة لالقاءه
الى ذهن السامع ولا يفيد الحصر لكن هذا على قيام الاسناد بالفعل واما اذا اعتبر
الاسناد قائمة بالمسند اليه كما في قولك زيد ضرب فلا يمكن هذا الاعتبار فلهذا لا يفيد
الا التقوى كما مر ولعل هذا السر الذي منحناه لك قد دخلت عنه الكتب المتداولة
وقد غفل عنه كثير من الفضلاء ذوي الطباع الوقادة واولى البصائر النقادة لكن
فلم الذوق السليم فلا يجديهم الطبع المستقيم فان امر الذوق غير قوة الطبع ولا يترآى
تأريهما وكم اشار السكاكي الى المراجعة الى الذوق في كتابه حتى قال في مطلع
كتابه ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتقاريعها الى مجرد
العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشي عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة

مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات الفية فلاعلى الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق ثم قال وكان شيخنا الخاتمي تغمده الله برضوانه يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام اذا راجعناه فيها على الذوق ثم قال وها هو الامام عبدالقاهر قدس الله روحه في دلائل الاعجازكم يعيد هذا الى هنا كلامه ويظهر من هذا كله ان الذوق غير العقل فمن واحد كامل يجمع بينهما ومن آخر له حظ من الثاني دون الاول ولا يمكن العكس اما سمعت ان امام الحرمين مع علو كعبه في العلوم الشرعية والعقلية واهتزاز اهل الحرمين بفواخر اوصافه الشريفة لما سئل عن وجه تقديم في الآية فما اجاب الا بان قال ان الله تعالى فاعل مختار يفعل ما يشاء ولم يهتد طبعه الى افادته الحصر وما مر على نظرك ان ابن الحاجب ذلك الامام الذي جمع بين المعقول والمنقول وفاز من زمرة الافاضل لطف القبول قال في تقديم المفعول في الله احد في مقتح ديباجة المفصل وما قيل انه للحصر فلا دليل عليه وانما هو للاهتمام وبالجملة نعمة الذوق من مواهب الله السنية وانعامه الجليلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ﴿ الفن الرابع ﴾ من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في وضع الجملتين) احديهما عند الاخرى بل في وضع الجمل بعضها عند بعض (والكلام في الفصل والوصل) بين الجملتين بل بين الجمل (وفي الايجاز والاطناب وفي جعل احديهما) اي احدي الجملتين (حالا) فهنا ثلاثة انواع ﴿ النوع الاول ﴾ من الفن الرابع (في الفصل والوصل) اعلم ان الجملتين اما ان تتحدا او تباينا او توسط بينهما بان تتغيرا ذاتا وتتحدا وصفا و امر الفصل انما يدور على الاولين اذ العطف يقتضى التغير من وجه والاتحاد من وجه فليس له حظ من احدهما ومدار الوصل على الثالث لحصول الشرطين فيه (وهما) اي الفصل والوصل (ترك الباطف) في الفصل (وايراده) في الوصل (ويختص) الوصل (بالواو) من بين الحروف العاطفة (لانها) اي الواو (للربط) ٣ المطلق اي الجمع بين المعطوفين مع قطع النظر عن امر التقدم والتأخر وعن عدمه كما مر تفصيله ولا بد في معرفة موضع العطف في باب البلاغة عن معرفة ثلاثة اصول * معرفة موضع صالح له من حيث الوضع والترتيب وهو توسط العاطف بين متغيرين والمتبوع غير متروك حكما * ومعرفة فائدته وهي المشاركة والربط بينهما * ومعرفة مدار القبول وهو وجود جهة جامعة بينهما وانتفاء الثالث يجعل العطف مردودا وانتفاء الثاني يجعل العطف بالواو بعيد التناول اذا لم يكن للجملة الاولى محل من الاعراب لان معرفة جهات الربط لكثرتها عددا واختلافها

٣ فان قلت قد علم كون
الواو للجمع المطلق فلم اعاده.
قلت البحث ههنا عن اسباب
الجمع وليس ذلك معلوما
مما سبق

قربا وبعدا وخنائهما عن الافهام يحتاج في استخراج ما يلائم المقام منها الى مزيد
تتبع لمقتضيات المقام وكال بلاغة في فهم خواص الكلام ولدقة مسلكه وغموض مأخذه
قصر بعض ائمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه
لان الامر على ما ذكره بل تنبها على ان احدا لا يبلغ ساحتها الا بعد ان خلف سائر
العقبات واما العطف بغير الواو فلا فادتها معنى مخصوصا زائدا على مجرد الربط مستديعا
نسبة مخصوصة بين الجمل من التعقيب والتدرج وغيرها كان معرفة موضع العطف ومعرفة
فائدته ومعرفة قبوله سهل المأخذ قريب المتناول ٧ ثم ان العطف كما عرفت نسبة بين
المعطوفين (فحيث لا معطوف عليه) في اللفظ لا يتحقق الربط فحينئذ (ياول) بانه مقدر
سواء كان العاطف الواو او غيره (نحو) قوله تعالى (واياي فارهبون) ٩ وتقديره واياي
ارهبوا فارهبون فقوله فارهبون دال على عامل اياي اعني ارهبوا ومفسر له وانما انفصل
ضمير المفعول وقدم على عامله لاجل التخصيص مع حصول التقوى وانما جاز العطف بالقاء
الدالة على التعقيب المفيد للاستمرار اذ المراد رغبة بعد رغبة وضح كونه مفسرا للمعطوف
عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقديقال القاء من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب
المفسر كالتفصيل بعد الاجال (و) نحو قوله تعالى (او كلما عهدوا عهدا) في العطف
بالواو فيقدر المعطوف عليه بقرينة الهمزة المستدعية للفعل مطلقا مع دلالة المقام
على خصوصيته فتقدير الكلام اكفروا بآيات الله وكما عاهدوا عهدا نبذه فريق
منهم واعترض عليه بان دعوى حذف جملة معطوف عليها ملتزم حذفها من غير دليل
ممنوعة ولا يخفى عليك ان القرائن المذكورة دليل عليها وقيل لاحذف هنا بل لما كان
من شان حرف العطف ان يتصدر كما في عطف الجمل وان لا يتصدر كما في عطف
المفرد بخلاف حرف الاستفهام حيث لا يزول عن الصدارة قدم حرف الاستفهام
على حرف العطف ونقض ذلك بدخول حرف العطف على ماله الصدارة قطعا
وايضا على ما ذكرتم يكون الواو لعطف الجملة الاستفهامية على الاخبارية وانه قد يمنع
(وانما يحسن) الوصل بالواو ويكون مقبولا اذا كان (بين متناسبين) في جهة جامعة بان
يكون المناسبة بينهما متوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع كالشمس والقمر والسماء
والارض والانس والجن (لا) اذا كان بين (متحدين) لكمال اتصال الثاني بالاول المانع
عن العطف نحو زيدوزيد و انسان وبشر (ولا) اذا كان بين (متباينين) لكمال انقطاع
الثاني عن الاول الا يرى ان قائلا لو قال الشمس وممرارة الارنب والرجل اليسرى من
الضفدع ودين المجوسى والف بادنجانة كلها محدثة كيف يهزؤ منها عقول الخذاق
ويستغربها الطباع وعجبها الاذواق ولوجود التباين عيب على ابي تمام في قوله لا والذي

٧ مثلا القاء يستدعى ان
يقع بين امرين بينهما
ترتيب بلا مملكة وهذا
موضع العطف بالقاء وفائدته
المشاركة بين المعطوفين
ووجه قبوله الجهة الجامعة
من تأخر الثاني عن الاول
عقلا او عرفا

٩ قيل لا يصح التمثيل بقوله
واياي فارهبون بعد ما قال
ويختص بالواو وقيل ضمير
لأنها للعواطف وهذا بعيد
جدا بل الوجه ما ذكرناه
من ان قوله فحيث متفرع على
مطلق الربط على الربط
بالواو كما اشرنا اليه

هو عالم ان النوى * صبروان ابا الحسين كريم * اذلا مناسبة بين كرم ابي الحسين وصرارة
 القراق كذا قيل ولا يبعد كل البعد ان يقال ان المرء اذا اشتكى من الالم ربما يسلى نفسه
 بكرم الاحباب فاجتمع في خاطره هذان الامران وهذا من قيل الارتباط الخيالي
 (ولذلك) اى ولان الوصل بالواو لا يحسن الا بين المتناسبين (حرم) الوصل اى منع
 (في الصفة و) عطف (البيان والتأكيد) لان كل واحد من هذه التوابع عين متبوعاتها
 بحسب الذات فيفوت ما يشترط في العطف بالواو من المغايرة واعتراض بأن الشرط هو
 المغايرة في المفهوم وهى حاصلة ههنا ولا يشترط المغايرة بحسب الذات اقول المفهوم بين
 الجمل بمنزلة الذات في المفرد والاتحاد فيها ليس الا في المفهوم وانما المغايرة بحسب الاوصاف
 اللازمة فلانم حصول المغايرة في المفهوم في الجمل (و) حرم الوصل في (البذل) ايضا
 (لان المبدل في حكم المطروح) فعطف البذل عليه عطف على مالم يذكر (و النحاة
 صرحوا به) اى بكونه في حكم المطروح (في) بدل (الغلط) بطريق الاكتفاء بذكره
 عن ذكر البواقي حيث قالوا لا يحى بدل الغلط في كلام من يتكلم عن روية وفطانة من الفصحاء
 وكان حقه ان يستعمل فيه بل للاضراب نحو مررت برجل جار ولا يخفى ان جواز الاضراب
 يستلزم جواز طرح المبدل وانما خصوصاً بالذ كر بدل الغلط لظهور معنى الاضراب فيه لالدم
 صحته في سائر الاقسام وما ينبغي ان يعلم ان مراد النحاة ان العمد في الكلام هو البذل وما تقدمه
 توطئة له فكأنه في حكم الساقط لانه في حكم الساقط حقيقة لجواز قولك زيد رأيت غلامه
 رجلاً صالحاً اتفاقاً ولو كان المبدل منه في حكم الساقط لخلا كلامك عن العائد الى المبتدأ فاحفظ
 هذا (فالوصل) بالواو (بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلباً) بان يكونا طلبيين (وخبراً)
 بان يكونا خبريتين واعلم ان ما ذكره من شرط الحسن اولا هو مطلق المناسبة ويقابله عدم
 المناسبة اصلاً وما ذكره ههنا هو بيان خصوصية تلك المناسبة من الخبرية والطلبية اذ لو كانت
 احديهما خبراً والاخرى طلباً لا يحسن وان وجدت المناسبة الاولى ولا بد مع ذلك من ارتباط
 آخر اشار اليه بقوله (مع ارتباط) بين المعطوفين الخبريين او الطلبيين و اراد بهذا الارتباط
 الجهة الجامعة بينهما من جهة العقل بان لا يكون فيها مدخل للوهم والخيال او من جهة
 الوهم بان يكون معنى جزئياً مأخوذاً من امر محسوس او من جهة الخيال بان يكون امراً
 مرئياً في الخيال حتى لو وقع في الخارج لكان محسوساً ثم الارتباط (اما عقلي) وهو على
 قسمين (كاتحاد) بينهما (في مسند) نحوزيد كاتب وعمرو (او) في (مسند اليه) نحوزيد
 يعطى ويمنع (او) في (قيد لاحدهما) من المسند اليه والمسند كالحال والتميز والصفة
 والمفعول وغيرها نحوزيد الكاتب شاعر وعمرو الكاتب منجم ونحوزيد منطلق اليوم
 وعمرو قاعد اليوم فان كل واحد من هذه الثلاثة مجوز للعطف لا موجب اذ لو منعه مانع

كعدم المناسبة بين طرفي الجملتين في القوة المتخيلة والفلة عن الاتحاد المذكور أو عدم الالتفات اليه أو التغافل عنه الا يرى الى امتناع عطف خفي ضيق على خاتمي ضيق مع الاتحاد في المسند اذا كان كلامك في ذكر الخواتم كما صرح به السكاكي وبالجمل العطف لا يجوز بدون واحد من المناسبات المذكورة لكنه لا يجب ايضامه لتوقفه على اقتضاء المقام (أو) مثل (تمائل فيها) أي في المسند اليه والمسند وفي بعض النسخ فيها حيث اعتبر التماثل في القيد ايضاً وكلا النسختين مقروتان على المصنف ولكن لو قال فيه ليكون راجعا الى احد الشيئين أو احد هذه الثلاثة لكان أولى كذا قيل الا ان لفظ احد غير مذكور الا في قوله أو قيد لاحدهما فلا يصح ارادة احد الثلاثة لان لفظ احد مضاف الى ضمير الثنية وارجاعه الى غير المذكور ركيك (ومرجعه) أي مرجع التماثل (الاتحاد) في الحقيقة (اذ العقل يحذف الشخصات) من المثليين (فتبقى الحقيقة) كما اذا حذف الشخص من زيد وعمر ولا تبقى الا الحقيقة الانسانية (أو) مثل (تضاييف) بينهما والمتضاييفان الامران الموجودان لا يمكن تعقل احدهما الا مع تعقل الآخر سواء كانا معقولين كالعلة والمعلول أو محسوسين كالعلو والسفل أو مائعهما كالاقل والاكثر (واما وهمي) ذلك الربط (كتشابه) بين تصوري الجملتين أي يكون بين المسندين في الجملتين أو بين المسند اليهما شبه تماثل وهو ان لا يكون بينهما غاية الخلاف نحو ان يكون المسند اليه في احدهما لون بياض وفي الاخرى لون صفرة فيبرزهما الوهم في معرض المثليين فكأنه يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرج عنه عن حقيقته ولذلك قيل * وكم للوهم من حيل تروج * كأن الوهم منشأه سروج * ٣ وقيل فان الوهم شيطان رجيم (أو) مثل (تضاد بالذات) والمتضادان هما الامران الموجودان اللذان يتعاقبان على موضوع واحد ويكون بينهما غاية الخلاف (كالسواد واليباض) فانهما وان كانا محسوسين بالحواس الظاهرة الا ان كون السواد مضادا لليباض لذاته معنى جزئي لا يدركه الا الوهم (أو) تضاد (بالعرض) لا بالذات (كالاسود والابيض) فانه ليس بين ذات الاسود من حيث هي وبين ذات الابيض من حيث هي تضاد وانما عرض لهما ذلك بواسطة السواد واليباض ولان التعاقب على موضوع واحد المعتبر في التضاد ليس في الابيض والاسود (أو) ما يشبه (أي يشبه التضاد) (كالسماء والارض) فانهما باعتبار اشتباههما بوضعين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعنى غاية الارتفاع ونهاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهوميهما وخارجان من مفهومى السماء والارض وانما كان التضاد وشبهه جهة جامعة لان الوهم ينزل المتضادين والشيئين بهما منزلة المتضاييفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن

٣ اشارة الى تشييد الوهم
بأبي زيد لان سروج منشأ أبي
زيد السروجي الذي هو علم
في الاحتيال وان كان بحسب
الاختراع من قيل الخرافات
كادل عليه المقامات للحريرى

ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد الآخر لان الوهم دائما في
الاحتيال (واما خيالي) ذلك الارتباط (للتقارن فيه) اى في الخيال بين تصورات
اطراف الجملتين وقيودهما السابق ذلك التقارن على حال تكلمك بالعطف (بسبب
اتفاقي) لا لزومى يقتضى ذلك السبب التقارن فان جميع ما ثبت في الخيال مما يصل اليه
من الخارج بطريق الحواس يثبت فيه على نحو ما يتأدى اليه ويتكرر لديه (والخياليات
تختلف) فيما بين معشر البشر (بالاسباب) المختلفة في الخارج المؤدية الى التقارب
في الخيال لان ثبوت ما فيه من الخارج (من صناعة خاصة) موجبة لتقارن صور عديدة
في خياله ناشئة من كثرة مشاهدة الآيات بحيث لا تجتمع اولا توجد تلك الصور في خيال
من لم يمارسها كتقارن السطل والازار والقدوم والمنشار في خيالى الحامى والنجار فانظر
تشبيهات هؤلاء الرفقاء الاربعة اعنى صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقرو ومعلم
صبية وقد آنسهم البدر الطالع واقترب عن النور الساطع عندما اوحشهم مهاجرة الكرى
ومقاساة السرى في ليلة مسدولة الظلام ومتراكمة كالغمام حتى الجأهم فرط الارتياح
الى ركوب متن الامتداح فالبث السلاحى حتى شبهه بالترس المذهب يرفع عند الملك
وماتوقف الصايغ الاوشبهه بالسيكة من الابريز خرج من البوتقة ولا تعمل البقار الا
وشبهه بالجن الابيض يخرج عن قلبه طريا ثم ابتدر المعلم الى تشبيهه برغيف يصل اليه
من بيت ذى مروة (او) من (عرف عام في تفاوت بالامم) لتقارب احوالهم وعاداتهم
كالتقارن بين الابل والسماء والجبال والارض في خيال اهل الوبر وكتقارن المسجد
والحمام والسوق في خيال اهل المدر ولما ثبت اختلاف الخياليات باختلاف الاسباب
والعادات (فلا يستنكر قوله تعالى) في هدايتهم الى الاستدلال على الصانع الحكيم (افلا
ينظرون الى الابل كيف خلقت الآية) وهى والى السماء كيف رفعت والى الجبال
كيف نصبت والى الارض كيف سطحت (الامن يحمل ان الخطاب مع العرب و) الحال
انه (ما في خيالهم الا الابل) لان معظم انتفاعهم في مطاعمهم وملابسهم ومتاجرهم منه
(و) الا (ارض ترعاها) الابل اى ترى كلاها او يرعاها العرب الابل فيها (و)
الا (سماء تسقيهم) اى العرب (واياها) اى الابل اذ العيون والآبار يتوفر بذلك ولوقال
ايضا ويوفر الرعى لكان احسن (و) الا (جبال هى معاقلهم) جمع معقل وهو المجلأ
(عند شن الغارات) اى هجومها من كل جانب اذ لا حصن لهم غير الجبال فظهر ان من وقف
على احوال العربى البدوى يعرف وجه تقارن الصور المذكورة في اذهانهم ووجه
وقوعها في القرآن العظيم على المنهج المذكور من انكره من اهل الحضرة فذلك لجهله
بمقتضى الحال ولقد احسن من قال والله دره فيما قال شعر * وكم من عائب قولا صحيحا * وآفته

يقال امتدحه بمعنى مدحه

✽

الرعى بالكسر الكلاء صحاح

✽

من الفهم السقيم * ولرعاية الترتيب بحسب الواقع لم يراع المص ترتيب التزويل واما ترتيب التزويل فتقديم الابل لشدة احتياجهم اليها مع اشتغالها على امور غريبة لا يطلعون عليها مع كثرة موانستهم اياها ثم ذكر السماء والجبال والارض تدرجا من الارتفاع الى الانزال وتدرجا من الاصعب الى الاهون عادة اذ الرفع اصعب من النصب وهو من البسط (ولاستحباب التناسب) بين الجملتين في الوصل ككونهما اسميتين او فعليتين او شرطيتين او ظرفيتين وكونهما فعليتين ماضيتين او مستقبلين (لا يخالف بينهما) اي بين الجملتين في هذه الاشياء (الافتراض) يقتضى التخالف بينهما فلا يراعى التناسب اللفظي لان رعاية المعنى اولى من رعاية اللفظ (كملاحظة تجدد) في احديهما فتبرز في صورة الفعلية (و) ملاحظة (ثبات) في الاخرى فتبرز في صورة الاسمية (نحو) قوله تعالى لكن في مجرد عدم التناسب لملاحظة التجدد والثبات دون الوصل (سواء عليكم ادعوتموهم ام اتهم صامتون) اي سواء عليكم تجدد دعائكم اياهم لحظة فلحظة واستمرار سكوتكم عليهم وكان عادتهم المستمرة السكوت عن دعوة الاصنام عند نزول البلاء بل كانوا يدعون الله تعالى فلذلك لوحظ الثبات في الجملة الثانية (ونحو) قوله تعالى حكاية عن قصة ابراهيم عليه السلام مع ابيه وقومه قال لقد كنتم و آباؤكم في ضلال مبين قالوا (اجتئنا بالحق ام انت من اللاعبين) المعنى احدثت عندنا الايمان بالحق وهو التوحيد فيما نسمعه منك ام انت على ما كنت عليه من اللعب منذ ايام الصبي وارادوا بالتجدد في الجملة الاولى ان التوحيد امر محدث مخترع وبالثبات في الثانية انه على عادته المستمرة من اللعب تحقيرا له وما اقمع ضلالهم في تقليد آباءهم في عبادة جاد هود ونهم في الرتبة حيث ينحتونها بأيديهم ثم يعفرون وجوههم وجباههم دونها فعوذ بالله من الجهل (ثم قديصار) اي يرجع (الى الفصل) فيترك العطف بالواو (في هذه الحال) من اتحاد الجملتين طلبا وخبرامع ارتباط بينهما (لوجهين * الاول وجود) كلام (سابق يحذر التشريك) اي تشريك الثاني معه (فيه) اي في حكمه الحاصل له فيترك العطف بالواو (فان سبق) كلام (آخر) مع ذلك السابق (يستحسن التشريك) اي تشريك الثاني معه (فيه) اي في حكم السابق الآخر (فاحتياطا) اي فيصار الى الفصل للاحتياط والاحتراز عن ان يذهب الوهم الى انه عطف على ما لا يريد تشريكه في حكمه (نحو) قول الشاعر (وتظن سلمى اتى ابني بهاء بدلا اراها في الضلال تهم) ولا يخفى ان عطف اراها على تظن صحيح اذ لا مانع من ظن سلمى انه يتركها ويبني بدلالها وظن الشاعر اياها تهم في الضلال بسبب مدار الظن لكن لما احتمل عطف اراها حيثئذ على ابني فصله دفعا لهذا الوهم الباطل ٣ اذ ليس بين طلبه بدلا لبلى وبين ظنه سلمى ضلالة في ظنها

٣ قال السكاكي وايك ان ترى الفصل لاجل الوزن فاهو هناك اي ليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون ثبوته لرعاية الوزن بل هو في مقام من لا يراعى جانب اللفظ الا بعد ان تم جانب المعنى

شركة ويحتمل هذا الفصل الاستيناف اذا لما حكى ظن سلى كان مظنة ان يسأل عن ظنه لها (والا) اى وان لم يسبق ما يستحسن التشريك فيه بل سبق ما يحذر التشريك فيه (فوجوبا) اى فيصار الى الفصل وجوبا (نحو) قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن (الله يستهزئ بهم) فصل هذه الجملة اذ فى عطفها على شئ من الجمل السابقة مانعا لانها لو عطف على قوله انا معكم او على قوله انما نحن مستهزؤن لصارت من جملة مقول المنافقين وليس كذلك ولو عطف على قالوا لاختصت بالطرف المتقدم وهو اذا خلوا والحال ان استهزاء الله بهم اى ان خذلهم مستمر سواء خلوا مع شياطينهم اولا ويحتمل الفصل للاستيناف اذ كان مظنة سؤال بعد الوقوف على حكاية حال المنافقين بأن يقال مامصير امرهم وعقبى حالهم فيستأنف جوابا لهذا السؤال (وهذا) النوع من الفصل احتياطا ووجوبا (يسمى قطعا) لقطع الكلام عما قبله (الثانى) من الوجهين (ان ينوى) بالكلام الثانى (الجواب عن سؤال مقدر) فينزل السؤال اللازم عن فحوى الكلام منزلة المحقق فيفصل فصل الجواب عن سؤاله ثم انه لا يصار اليه الالجهات لطيفة اشارة اليها بقوله (للتنبيه) اى لتنبيه المتكلم السامع (عليه) اى على السؤال ليختبر بذلك فطنته ومقدار ذكائه (اوليغنى) اى ليغنى كلامك السامع (عنه) اى عن السؤال الصريح وفى بعض النسخ اولتغنى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وهذا اولى لمطابقته لما سيجى من قوله (اولثلا تسمع) انت (منه) اى من السامع السؤال او شيئا اصلا تحقيرا له بأنه ليس اهلا لان يسأل عنك او بفضاله بان لا تسمع كلامه ابدا (اولثلا تقطع) انت (كلامك بكلامه) عند السؤال لضيق المقام اولشوقك ونشاطك الى التكلم اولتعظيم شان القائل وقهويل الامر كقوله تعالى ولا تخاطبني فى الذين ظلموا انهم مغرقون قيل الوجه الثالث داخل فى هذا الوجه فينبى ان لا يذكر اقول مقتضى المقام فى اسكات المخاطب اما ان يرجع الى حال المخاطب او الى حال الكلام والمتكلم والاول هو الثالث والثانى هو الرابع (اولالاختصار) والقصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى وهو تقدير السؤال بترك العاطف فان قلت ماعدا الوجه الاول حاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف يجعل مقتضيا للقطع اجيب بأن ذلك مقتضى انزىل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الجملة المفصولة جوابا له لالترك العطف فان قلت وجوده بالعطف يستلزم وجوده على تقدير عدم التنزيل اجيب بان المراد عدم وجود التنزيل ٩ بدون واحد منها لاعكسه كما ان التنزيل لا يوجد بدون الفصل (وهذا) النوع من الفصل (يسمى استينافا) لان ترك الوصل يجعله فى حكم كلام مستأنف وقد لا يفرق بين الاستيناف والمستأنفة (نحو) قوله تعالى هدى للمتقين (الذين

٩ والحاصل ان التنزيل علة للفصل وكل واحد من تلك الامور علة للتنزيل واللازم من كون التنزيل علة للفصل ان لا يوجد الفصل بدونه لاعكسه وكذا اللازم من كون الامور المذكورة علة للتنزيل عدم وجود التنزيل بدونه لاعكسه فلا اشكال

٢٤

يؤمنون بالغيب) ويقومون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما نزل اليك وما نزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون (او) قوله تعالى (اولئك على هدى) من ربهم واولئك هم المفلحون واعلم انه يمكن في هذه الآية والتي قبلها اعتبار استئناف اما في الاولى فبناء على ان هدى للمتقين يدل بمعناه على سؤال هو من المتقون الفائزون بهدى لا يكتسه كنهه فأجاب بقوله الذين يؤمنون اي هم الذين يؤمنون واما في الثانية فلانه لما ذكر ان للمتقين هدى لا يكتسه كنهه ووصفهم بالايمان بالغيب وبما نزل على محمد وسائر الانبياء من قبله وباقامة الصلاة وبالاتفاق مما رزقهم الله والايقان بالآخرة دل ذلك الكلام بمعناه على سؤال هو للمتقين الموصوفين بالصفات المذكورة اختصوا بهدى لا يكتسه كنهه فاجاب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبعد ان يفوزوا بالهدى والفلاح عاجلا وآجلا دون من عداهم يعني الذين هذه عقائدهم واعمالهم احرياء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح وههنا وجوه آخر ولطائف عجيبة مذكورة في كتب التفاسير ولا يسع ذكرها هذا المختصر اذ البحر لا يقدر بالمكيال ولا يحصى به الحصى والرمال (والفصل) اي قطع احدي الجملتين عن الاخرى (اما للاتحاد) بينهما فحينئذ يكون في قوة عطف الشئ على نفسه (اولتباين) بينهما فحينئذ يكون في قوة الجمع بين الضب والنون ثم ان الاتحاد لامور ثلاثة البذل وعطف البيان والتأكيد واما الصفة فلا تجرى بين الجملتين فالإتحد في البذل (بان يقصد) بالجملة الثانية (البذل) من الاولى (لان نظمه) اي نظم البذل (او في المقصود) من المبدل منه وفي بعض النسخ لان يظهر او في المقصود اي اظهرا او في المقصود والنسخة الاولى او في المقصود وذلك فيما يكون السابق غير واف بتمام المراد او كغير واف به مع ان المقام مقام اعتناء بشانه لكونه مطلوباً لذاته اول كونه غريباً او فظيماً قيل ان ترك العطف في البذل لكونه في حكم الطرح للاتحاد والجواب بان ذلك في المفرد والتوابع الحقيقية واما الجمل فانهما في حكم التوابع لانفسها (كقوله تعالى) بل (قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ان هذا متنا) وكنا ترابا وعظاما اننا لمبعوثون فصل قالوا ان هذا متنا عما قبله لقصد البذل لكونه او في المقصود من الاول لان ما قال الاولون اقوال كثيرة ولا يدري أي قول يراد من تلك الاقوال ٩ فقوله ان هذا متنا بدل منه لانه او في بيان القول ويجوز ههنا الحمل على الاستئناف لان الجملة الاول يحرك للسامع ان يسأل ماذا قالوا ومن امثلة البذل قول الشاعر ١٠ اقول له ارحل لاتقمن عندنا ١١ والافكن في السر والجهر مسلماً ١٢ فقوله ارحل وان كان وافيا باظهار مقصوده اعني اظهرا كراهة ١٣ اقامة عنده لكنه لكونه كناية يدل عليه بالاتزام فقوله لاتقمن لكونه صريحاً في ذلك المعنى كان او في بتأدية المقصود فكان بدلا منه ففصل (او) بان يقصد بالجملة الثانية (البيان)

٦ فيه ايام لطيف لا يخفى ١٤

٩ وان اريد بقوله مثل ما قال الاولون ما نقل عنهم من قولهم ان هذا متنا الخ كما هو الظاهر كان بدل الكل وان اريد به ما هو اعم منه كان بدل البعض فلا وجه للحمل على الاشتمال ١٤

٣ وكون الكناية ابلغ لا يدفع اعتبار الوضوح في التصريح اذ المقام مقام الوضوح لا مقام الابلغة ١٤

وذلك اذا كان في الكلام السابق نوع خفاً والمقام مقام ازالته (نحو) قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد) وملك لا يبلى فصل قال عن وسوس لكونه بياناً وتفسيراً له لان الوسوسة هو التكلم بكلام خفي يكرر ويدعى به الى شر وفيه نوع خفاً فزاله بقوله قال يا آدم (او) بان يقصد (التأكيد نحو) قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) والفصل في لا ريب فيه لكون وزانه في الآية وزان نفسه في جاء الخليفة نفسه لان تبعيد ساحة عز القرآن بتعظيمه بالاشارة بقوله ذلك وتعريف الكتاب الدال على الانحصار بتنزيل غير القرآن منزلة العدم لما احتمل عند السامع ان يكون مما يلقى جزافاً لا تحقيق لمفهومه اصلاً ازيل ذلك بقوله لا ريب فيه كما ان محي الخليفة لما احتمل التجوز والمبالغة والسهو ازيل ذلك بنفسه واما الفصل في قوله تعالى هدى للمتقين فلان ما قبله لما كان بياناً لعظم شأن التنزيل ومن المعلوم ان الكتب السماوية اختلفت في درجات الكمال بحسب كماله في الهداية وكان قوله هدى للمتقين مقررراً لهذا المعنى على وجه اتم نزل منه منزلة التأكيد ففصل عنه (و) الفصل (اما للتباين) بين الجملتين وكال الانقطاع اما الامر يرجع الى الاسناد او طرفيه و اشار الى الاول بقوله (فتارة) يكون التباين (لاختلافهما) اي لاختلاف الجملتين (طلباً وخبراً) مع عدم ما يزيل الاختلاف عنهما (كقوله * قد قال اني في الهوى كاذب * انتقم الله من الكاذب) فصل انتقم مما قبله لانه دعاء (وما قبله خبر هذا على ان يكون انتقم من قول المحبوب ومثل اني في الهوى كاذب وتقديره انت في الهوى كاذب الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه ثم يقول المحبوب انتقم الله من الكاذب واما اذا كان انتقم من قول الشاعر فلا يكون مما نحن بصدده اذ تقدير الكلام حينئذ قال الحبيب انك كاذب في دعوى المحبة ويقول الشاعر وقلت له انتقم الله من الكاذب يعني انك كاذب في اسناد محبتى الى الكذب فيستقم الله منك ولا يخفى ان تقدير قلت في انتقم بجعله خبراً لا طلباً (الا ان يتضمن احدهما معنى الاخر) بأن يتضمن الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر لاشتمال الكلام على ما يزيل الاختلاف منهما من جهة جامعة عقلية او وهمية او خلافة (نحو) قوله تعالى واذا اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احساناً وذى القربى واليتامى والمساكين (وقولوا للناس حسناً) فان قوله لا تعبدون نفى بمعنى النهى لان اخذ الميثاق هو التكليف بالفعل او الترتك لان اخذ الميثاق هو خطاب الله تعالى وهو يتعلق بالامر او النهى فعطف قوله وقولوا على لا تعبدون لكون كل منهما بمعنى الانشاء مع الاتحاد في المسند اليه لان الخطاب فيهما مع بنى اسرائيل وقوله تعالى في تضمنين احدهما معنى الاخرى (وبشر الذين آمنوا بعد قوله) فان لم تفعلوا ولن تفعلوا

فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة (اعدت للكافرين) فان قوله بشر ضمن معنى
الخبر فكأنه قيل اعدت وبشر بلفظ المبني للمفعول كما هو قراءة زيد بن علي رضى الله
عنهما او يكون قوله اعدت للكافرين بمعنى الامر كأنه قيل انذرا الكافرين وبشر المؤمنين
وهذا الوجه زائد على المفتاح (وعد) هذا (عطفا على فاتقوا) كافي الكشف حيث قال
ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا كما تقول يا بني تميم احذروا عقوبة ما جئتم
وبشريا فلان بني اسد باحسان اليهم كأنه اعتبر الجهة الجامعة باعتبار التقابل بين المسندين
اعني التبشير والانداز بحسب المعنى وكذا بين المسند اليهما اعني النبي والمنكرين واعتراض
عليه اولاً بأن ما ذكرتم لا يجدي نفعا اذ يلزم العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح
بانداء كما صرح به في المثال المذكور مستقيم بل غير جائز عند بعضهم وثانياً بان فاتقوا
جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسبباً عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على
جزائه ولهذا اختار صاحب المفتاح وجهاً آخر كما سيجي واجيب عن الثاني بأنه لا يلزم
من دخوله في جزاء الشرط امتناعه بدونه بل يكفيه صحة اعتباره مسبباً عنه اي ان لم
تفعلوا التحدى ظهر الاعجاز واذا ظهر فنكفر استوجب العقاب ومن آمن به استحق
الثواب وكل ذلك يستدعي تخويف الكافرين وتبشير المؤمنين وبوجه آخر وهو ان
معنى الثاني فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقم وبشر
مقامه لان التبشير مقصود في نفسه ايضاً مع غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وههنا
احتمالات والظايف لا يمكن استقصاؤها في هذا المقام (والاظهر) عند السكاكي (انه)
اي بشر عطف (على قل مقدراً قبل يا ايها الناس) اعبدوا ربكم فيكون من عطف الانشاء
على مثله واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول
المقدر اختل نظم الكلام لان مقتضى الظاهر ح مما نزل على وان دخل كان عليه مأموراً
بان يقول وان كنتم في ريب الآية وفساده ظاهر واجيب بأنه مأمور بتأدية معنى الكلام
بعبارة تليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل على او مأمور بتبليغه على طريقة الحكاية
عن الله تعالى ومثله كثير في القرآن ثم ان القول المقدر اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى مجازاً
وجهه على كليهما معاً جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يصح عموم المجاز ايضاً ههنا واما تعلقه
باللفظ وان كان حقيقة فغير مناسب ههنا فتعين الثاني ثم ان المعنى يكون هكذا قيل هذا المعنى
بعبارة مناسبة لمن يؤديه ولا يناسب ان يقال او هذا الكلام بطريق الحكاية لانها مع كونها
غير مختصة بهذه الآية لكونها جارية في جميع القرآن لا يناسب قوله يا ايها الناس اعبدوا
وما عطف عليه قيل يجوز ان يكون معطوفاً على قل مقدراً قبل فاتقوا اي قل يا محمد
اتقوا العناد المستلزم للنار وبشر الذين آمنوا ولما كان تقدير القول ههنا غير مشهور

٩ منها انه من عطف القصة
على القصة لان المعتمد بالعطف
هو مجموع ثواب المؤمنين
فهو معطوف على مجموع
عقاب الكافرين كما تحققت
ومنها انه معطوف على
فانذرهم مقدراً بعد اعدت
على طريقة قوله وامتازوا
ومنها ان يكون عطفاً على
قوله وان كنتم في ريب
الآية بالسؤال اى انذر
المعاندين وبشر الواقفين
لكونهما مفصلين لمجمل قوله
يا ايها الناس اعبدوا ربكم
٧ وههنا وجه آخر ذكره
الفاضل الجار بردي وهو
ان وبشر معطوف على قل
لكن مقدراً قبل ان لم تفعلوا
لا قبل يا ايها الناس قيل وهذا
اناسب مما ذكره السكاكي لانه
اقرب وايضاً الامر بالرسول
بهذا القول بعد دعوة الخلق
والامر بعبادة الله تعالى
وبيان معجز الرسول اولى
من غيره

احتاج الى اثباته بقوله (وتقدير القول) لانصواب الكلام اليه (كثير) في القرآن بل في غيره ايضا (منه) اي مما قدر فيه القول قوله تعالى (قد علم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا) اي وقلنا اضرب بعصاك الحجر وقلنا كلوا او يقال اضرب ياموسى الحجر قائلين كلوا وقوله تعالى (ورفعنا فوقكم الطور خذوا) اي قلنا خذوا او قائلين خذوا (وتارة) يكون التباين (بأن لارابط) بين الجملتين (امامعنى) بأن لا يكون بينهما جهة جامعة اصلا كما تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لاجامع بينهما بوجه ما (كما تقول لجوهري فلان يقرأ) كتاب سيويه وانه كتاب شانه كيت وكيت (ثم تذكر) بسبب ان حديثك مع جوهري عارف بقيمة الجواهر (ان لك خاتما تريد تقويعة تقول) للجوهري (لى خاتم) لا اعرف قيمته (فهل اريكه) لتقومه فتفصل الحديث الثانى عن الاول (واما سياقاً) عطف على معنى وذلك انك اذا كنت في حديث وقدمت ومعك حديث اجنبى عنه بحسب السياق لا مطلقا تريد ان تجربته المخاطب فتفصله وان كان بينهما جامع لانك لا تلتفت اليه لبعده مقامك عنه مثلاً اذا كنت مع اهل مجلسك مشغولاً بذكر الخواتم منهم من يمدح خاتمه ومنهم من يذمه وانت تشكو وتقول خاتمى ضيق فكما قلت هذا يسبق الى ذهنك ضيق خفك وما يلقى منه من العناء فتقول خفى ضيق كيف اعلم فتفصيل هذا النبومقام ذكر الخواتم عن ذكر الخف ولا تلتفت الى جامع الضيق (نحو) قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم اأندرتهم ام لم تنذرهم) لا يؤمنون قطع ان الذين عما قبله (لانه لبيان حال الكفار وما قبله) وهو الذين يؤمنون الى قوله واولئك هم المفلحون (ليان حال الكتاب دون المؤمنين) وان كان مذكورا فيه ايضا ولهذا يفصل ولا يلتفت الى جامع التضاد بين المؤمنين وبين الكافرين هذا اذا جعل الذين يؤمنون متعلقا بالمتقين واما اذا جعل الذين يؤمنون استينافاً فانه وان كان مبتدأ فى اللفظ لكنه فى حكم المتقين وصفة له فى المعنى ولا يكون صفة للمؤمنين حتى يحصل التضاد بينه وبين ما بعده ويصح العطف كما مر فان قيل يحتمل ان يكون الذين يؤمنون بما نزل اليك مبتدأ وقوله واولئك على هدى خبره ويعطف عليه جملة ان الذين كفروا نظير قوله تعالى ان الابرار لى نعيم وان الفجار لى جحيم قلنا يكون الجملة الاولى ح مسوقة لبيان حال الكتاب والثانية مسوقة لبيان حال الكفار قطعاً فتبينان جزماً فى الغرض والاسلوب فلا يثبت ما ذكرتم من المطلوب (النوع الثانى) من الفن الرابع من القانون الاول (فى الايجاز والاطناب وهما) امران (نسيان) ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولهذا يختلفان اذ كل كلام وجيز بالنسبة الى طويل وطويل بالنسبة الى أوجز منه وهكذا فلا يتيسر الكلام فيها تحقيقاً اذ لا يوجد كلام لا اطناب فيه ولا ايجاز حقيقة ولكن لا يلزم منه ان لا يمكن

والوسط ههنا من قولهم شي وسطاي بين الجيد والردى لامن الوسط بمعنى الخيار ٧ ومنهم من قال لا يمدح لا كلامهم بمجرد دلالات وضعية ولا يذم لما ذكرناه ولا ينجي (١٥٧) عليك ان وجه المدح والذم بحسب الاطناب والايجاز وغيرهما بحسب

الاشتغال على الخواص والمزايا وعدم الاشتغال عليهما فيجوز ان يكون لفظ بليغ مراعى فيه جميع الخواص والمزايا غير مطابق لما يقتضيه الحال من الايجاز والاطناب مثلا فيكون مذموما بحسبهما كما انه يجوز ان يكون ممدوحا بحسبهما ومذموما بحسب الخواص فالاولى ان سياق الكلام ههنا بالنسبة الى الايجاز والاطناب فقط ويكون المدح والذم ههنا بحسبهما فقط اذ المدح والذم بحسب الخواص قد مر فتدبر ٤ ٦ قاله صاحب الايضاح ٣ نسب هذا البيت الى الجاحظ

٥

٨ قوله وحي نصب على المصدر اي يوحون وحي الملاحظ بمعنى يشيرون والمراد انهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء تشبيها برمز من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خيفة الرقاء ٥

٤ ومنهم من توهم ان مراده من المراتب هو اقسام الايجاز والاطناب كايجاز الحذف وايجاز القصر وامثالهما وكذا اقسام الاطناب من الايضاح بعد الابهام وغير ذلك ولا ينجي ان ما ذكره

تعريف مفهوميهما كما يعرف سائر الاضافيات اذ فرق ما بين تعيين مقدارهما وتعريف مفهوميهما وان لم يفرقهما بعض العلماء فوجب المصير في تعيينهما الى ترك التحقيق الصرف والبناء على امر عرفي يميزهما في الجملة (فلتنسبهما الى متعارف الاوساط) ٩ من الناس وهم الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا عي ولا فهم (وانه) اي متعارفهم نوع من الكلام (لا يمدح) ٧ لعدم التكلف في الايجاز والاطناب المرعين مطابقتهم للمقتضى الحال (ولا يذم) لكونه واقيا بما هو مقصودهم من امور دينهم او دنياهم ولا ينجي ان متعارف الاوساط كما عرفت الا ان معلوم نوعان ان لم يكن معلوما شخصا فلا يرد ما قيل ان البناء عليه رد الى جهالة فالاقرب ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية اصله بلفظ مساو له او ناقص عنه وواف اوزاؤه عليه لفائدة واحتراز بواف عن الاخلال ولفائدة عن التطويل ولا ينجي ان التعبير عن اصل المعنى بعينه متعارف الاوساط فرد الاول الى جهالة دون الثاني تحكم وبالجملة ان الواسطة بين الطويل والقصر امر يحكم الذوق والعرف بمقداره وان لم يكن وصفه بطريق الاجال حتى قال قائلهم ٣ في وصف البلغاء ٥ يرمون بالخطب الطوال وتارة ٥ وحي ٨ الملاحظ خيفة الرقاء (ولهما) اي للايجاز والاطناب (مراتب لا تحصى) من وجيز قليل اللفظ بالنسبة الى متعارف الاوساط واوز منه ثم اوجز الى مراتب لا تكاد تنحصر ومن مطنب كثير اللفظ بالنسبة الى المتعارف الى مراتب لا تكاد تنحصر ٤ (واذا صادقا) اي الايجاز والاطناب (المقام) المناسب لهما (حسنا الكلام) وصيراه محمودا ممدوحا (والا) اي وان لم يصادف المقام (صار الايجاز عيا) وتقصيرا (والاطناب اكثارا) وتطويلا (فالايجاز) اي ايجاز القصر دون ايجاز الحذف (كقوله تعالى في القصاص حيوة) اذ القصاص من جرة قوية عن اقدام الناس على القتل فارتفع بسببه القتل عن الناس وارتفاع سبب الموت دوام للحياة السابقة وانما يذكر ولكم لانه لا مدخل له في شرعية القصاص بل جى به للامتنان على الامة خاصة كان اوجز كلام عندهم في هذا المعنى القتل اننى للقتل وكانوا يضربون به المثل في الايجاز قيل المراد اوجز كلام مستعمل عندهم في هذا المعنى اذ يمكن اداء هذا المعنى بأوجز منه مثل ان يقال القتل يننى القتل (وهذا) اي قوله تعالى في القصاص حيوة (أوجز منه) اي من قول العرب القتل اننى للقتل وافضل اما ايجازه فقللة كلماته لانها اربع كلمات وقولهم ستة وقللة حروفه ايضا فلان حروفه المفقوطة الثابتة وقفا ووصلا احدى عشرة ولا عبرة بالمكتوبة اذ الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة هذا اذا اعتبر التنوين في حيوة حرفا والاف عشرة وحروف القتل اننى للقتل اربعة عشر واما فضله فلو جوه اثنا عشر الاول مامر من الوجازة والثاني ان المقصود

ليس في مرتبة يقال فيه انه لا تحصى على ان المراتب غير الاقسام فالوجه ما ذكرناه في الكتاب والله اعلم بالصواب ٥

الأصل الذي هو الحياة. مصرح به في الآية ومدلول عليه بالالتزام في قولهم * والثالثة
الاطراد في الآية دون قولهم اذ يوجد قتل لا ينفي القتل بل يكون ادعى له كالقتل
ظلمًا وانما يطرد اذا كان على وجه القصاص * والرابع خلوا الآية عن التكرار مع التقارب
واتحاد المعنى المانع عن الحمل على رد العجز على الصدر * والخامس اشتغالها على صنعة
الطباق للتضاد بين القصاص والحياة * والسادس خلوا الآية عما يكره من لفظ القتل
* والسابع خلوها عن تكرار قلقة القاف * والثامن شمولها لحكم الجرح في الاطراف
* والتاسع المبالغة فيها بجعل القصاص ظرف الحياة فيه جعل تقيض الشيء منبعا له
فيصير كأنه يحيط به فيأمن من فواته * والعاشر تنكير الحياة للتعظيم لمنعه عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد او النوعية الحاصلة لها * والحادي عشر ان تقدير متعلق في الآية
لمجرد رعاية قاعدة لفظية لا تأثيره في المعنى فالآية من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم
من تقدير لفظ معتبر بحسب المعنى اى القتل انفي للقتل من تركه فهو من قبيل ايجاز
الحذف باعتباره * والثاني عشر خلوا الآية عما يوجب الثقل في التلفظ من توالي الاسباب
الخفيفة الواقعة في قولهم ففي الآية من عذوبة اللفظ وسلاسة ما ليس في قولهم (وقوله)
تعالى في الايجاز (هدى للمتقين) ان حمل على المجاز اذ المعنى هدى للضالين الصائرين
الى التقوى بعد الضلال لان الهدى انما يكون للضال (وفيه) من جهات الحسن بعد جهة
الايجاز وجهان احدهما (تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه مجازا) فانه سمي الضالون الصائرون
الى التقوى بالمتقين مجازا وهذا شائع مطرد عند وجود العلاقة المذكورة كقوله تعالى
انى ارانى اعصر خرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه (و) ثانيهما (تصدير
اولى الزهراوين) يعنى سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشراقهما من زهرت النار
اضاءت وارادباوليها سورة البقرة التي صدرت (بذكر الاولياء) وهم المتقون والاعراض
عن ذكر الضالين (والاطناب كقوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف
الليل والنهار الآية) وهى والفلك التي تجرى في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء
من ماء فأحياه الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب
المسنخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون وانما ذكر التفصيل المذكور (بدلا
من ان) يقول (ان في وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه) لايات للعقلاء دالة على وجود
الواجب لذاته ووحدايته والاولى للمصنوع ان يقول بدلا من ان في خلق العالم لاية
للعقلاء وانما اختار الاطناب (اذ الخطاب مع الكافة) من الثقلين قرنا فقرنا الى انقراض
الدنيا (وفيهم الذكى والغبي والمقصر) في باب النظر والاستدلال على الصانع
(والقوى) فيه فاقضى المقام الاطناب المورث لتعليم كل من الطوائف (ومنه) اى

ومن الاطناب (باب نعم وبئس) لان فيهما مزيد اطناب بحسب وضعهما اذ يمكن
تقدير الاجال فيهما بأن نقول نعم زيد وبئس زيد لكن الواضع سلك مسلك
الاطناب حيث قال نعم الرجل اورجلا زيد وبئس الرجل اورجلا عمرو والسر فيه قصد
التقرير والتمكين في ذهن السامع ليدفع تردده اذ الاجال قبل التفصيل اقوى سبب
لذلك والداعى الى هذا هوان مدح الرجل من جميع الوجوه لما كان مستبعدا جدا
لكون دائرة الامكان محفوفة بالتقصان وكذا لما كان ذم الرجل من جميع الوجوه منكرا
جدا اذ لا يخلو دار الوجود عن وصف ممدوح و محمود صار الحكم بالذم والمدح موضع
الشك والتردد فاحتج الى الاطناب الوارد في هذا الباب (وفيه) اى في هذا الباب
(اختصار) ايضا (بمحذف المبتدأ) في الجواب (فيحصل التعادل) للجمع بين الاختصار
والاطناب وذلك لانك اذا قلت نعم الرجل يتوجه عليك السؤال بأنه من هو فتقول
في جوابه زيد اى هو زيد فمحذف هو للاختصار ففيه لطف من ثلاثة اوجه احدها
ما مر من التفصيل بعد الاجال وثانيها البناء على السؤال المقدر وثالثها الاختصار
المذكور وانما لم يذكر الثانى لذكره فيما سبق في مباحث الفصل والوصل (ومنه)
اى من الاطناب (باب التمييز) فانه باب مزال عن اصله لتوخي الاجال والتفصيل
واصله طابت نفس زيد مثلا فتعدل عنه الى قولك طاب زيد نفسا لما ذكر من قصد
التقرير والتمكين (وفيهما) اى في باب نعم وباب التمييز (تفصيل بعد اجال) لان
قولك نعم الرجل اولابد ذكر اللام الجنسية اجال في مدح زيد وما ذكر ثانيا تفصيل
له وكذا قولك طاب زيد اجال في طيب زيد و ذكر النفس ثانيا تفصيل له (قال) الله تعالى
رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيئا مقام (يارب) (شئت) الذى هو
اصل الكلام (وفيه) اى في قوله تعالى هذا (انتقالات لطيفة) حيث انتقل اولامن
شئت الدال على ضعف البدن وشيب الرأس اجالا الى هذا التفصيل لمزيد التقرير
وثانيا من هذه المرتبة الى ثالثة ابلغ منها وهى الكناية فى وهنت عظام بدنى لماستعرف
ان الكناية ابلغ من التصريح وثالثا من هذه المرتبة الى رابعة ابلغ فى التقرير وهى بناء
الكناية على المبتدأ اى قولك انا وهنت عظام بدنى ورابعا من هذه المرتبة الى خامسة
ابلع وهى ادخال ان على المبتدأ اعنى قولك انى وهنت عظام بدنى وخامسا الى مرتبة
سادسة وهى سلوك طريق الاجال ثم التفصيل اعنى انى وهنت العظام من بدنى
وسادسا الى مرتبة سابعة وهى ترك توسط البدن لادعاء اختصاصها بالبدن بحيث
لا يحتاج الى التصريح بالبدن وسابعا الى مرتبة ثامنة وهى ترك جمع العظم الى الافراد
لشمول الوهن العظام فردا فردا فحصل ما فى الآية من النظم الحسن الشريف وكلام

المبدع البديع اللطيف وكذا الكلام في شاب رأسي حيث انتقل منه أولا الى الاستعارة وهي ابلغ من الحقيقة كما تعرفه وثانيا الى ابلغ منه وهي اشتعل الرأس شيئا لوجوه . احدها اسناد الاشتعال الى الرأس لافادة شمول الاشتعال الرأس بخلاف اشتعل شيب رأسي . وثانيا الاجال والتفصيل في طريق التميز . وثالثا تنكير شيئا لافادة المبالغة وثالثا الى اشتعل الرأس مني شيئا على نحو وهن العظم مني ورابعا الى ترك لفظ مني لقرينة عطف واشتعل الرأس على وهن العظم مني لزيادة التقرير اعني ايها العدو الى دلالة العقل ثم ان ههنا لطيفة غريبة وفائدة عجيبة اشار اليها المص بقوله (وفي اختصار رب) لان اصله يارب وحذف منها كلمتان حرف النداء وياء المتكلم (وهو) اي رب (كالاساس للكلام ومن حقه) اي من حق الاساس (ان يقدر ما ينوي من البناء عليه تحسين له) اي للكلام فقوله تحسين مبتدأ خبره وفي اختصاره وتفصيله ان الحاذق كما لا يرى الاساس الا بقدر البناء كذلك البليغ يصنع على ذلك القياس فتى رأيت اختصر المبدأ فقد آذنت باختصار ما يورد فايراد الكلام على هذا النوال تحسين له ولما استشعر المص ههنا سؤالا بأن اعتبار الاطناب في الآية ينافي اعتبار الاختصار فيها اشار الى جوابه بقوله (والايجاز) كما يعتبر بالنسبة الى متعارف الاوساط وهورب شئت كذلك (قد يعتبر بما هو خليف) اي جدير (بمقام الاطناب) وذلك بحسب مقتضى المقام وبينهما فرق كثيرا الاطناب بحسب المتعارف قد يكون ايجازا بحسب المقام لاقتضائه تطويلا مفرطا كذلك قد يكون الايجاز بحسب المتعارف تطويلا بحسب المقام لاقتضائه المقام تقصيرا مفرطا (وهذا) اي الاطناب بحسب المقام في الآية (شان القول في انقراض الشاب) وأنى مقام ادعى للاطناب من التحزن على انقراض الشاب لما قيل * وقد تعوضت عن كل بمشبهه * فواجدت لايام الصبي عوضا (و) من التحزن على (المام المشيب المر) الطلوع لما قيل * تعيب الغايات على شبي * ومن لي ان امتع بالمسب * ومن التحزن على المام المشيب (الامر المغيب) لان مغيبه الموت ولا امر واكده عند النفوس منه لما قيل * وكيف يلد العيش من كان موقنا * بأن المنايا بقية ستاجله * اعلم ان لكل من الايجاز والاطناب عدة اقسام لم يذكر في الكتاب تبعا للسكاكي في كتاب المفتاح لكننا اقتفينا اثر صاحب الايضاح نفعا للطلاب ومن الله التوفيق للصواب فاعلم أولا ان للمساواة قسما واحدا فقط ومثاله ولا يحق المكر السيء الا بأهله ثم الايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس يحذف وهو الذي ذكره السكاكي واقصر عليه كاسبق وايجاز الحذف وهو ما يكون يحذف والمحذوف اما جزء جملة او جملة او اكثر منها والاول اما مضاف نحو واسال القرية اي اهلها او موصوف نحو * انا ابن جلا وطلاع الثيا * متى اضع العمامة تعرفوني * اي رجل جلا ٧ اوصفة

قوله ومن لي اي ومن يكفل لي يعني ان المشيب مع كونه مرامعيا اعني ان يبقى لي زما وامتع به ولا يغيب عني لان مغيبه الموت وهو امر من طلوعه *

٧ اي رجل جلا الامور وكشفها والثيا جمع ثنية وهي العقبة يقال فلان طلاع الثيا اذا قصد معالي الامور ووضع العمامة عن الرأس ليعلم بصورته لانهم كانوا يلتثمون وزوال ثامهم بوضع العمامة من الرأس واما وضعها على الرأس لتأهب للحرب *

نحو يأخذ كل سفينة غصبا أي صحيحة بدليل فأردت أن أعيها أو شرط نحو ليت لي مالا
 اتفقته أي أن يكن لي مال اتفقته أو جواب شرط وهو اما مجرد الاختصار كقوله تعالى
 ولوان قرآنًا سيرة به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى أي لكان هذا
 القرآن واما للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو ليذهب نفس السامع مع كل
 مذهب يمكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومن هذا القليل حذف الصلة
 من قولهم بعد اللثا والتي أي بلغت الصلة في الفضاة مبلغا يبهت الواصف معه حتى
 لا يجرب ينت شفة أي لا يتكلم بكلمة أو المحذوف المسند اليه أو المسند أو المفعول أو الفعل
 وقد صرت في مواضعها أو الحال نحو البر الكريستين أي منه أو المستثنى نحو ليس إلا
 أو المضاف إليه نحو بين ذراعي وجبة الاسد * أي بين ذراعي الاسد ونحو يارب
 وياعلام أو جواب القسم نحو والفجر وليال عشر أي لا عذب أو جواب لما نحو ولما
 اسما وتله للجبين أو المعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من اتفق من
 قبل الفتح وقاتل أي ومن اتفق من بعده وقاتل بدليل أولئك اعظم درجة من الذين
 اتفقوا من بعده وقاتلوا * والثاني أعني ما يكون المحذوف جملة اما سبب ذكر سببه نحو
 ليحق الحق ويبطل الباطل أي فعل ما فعل أو بالعكس نحو قوله تعالى ذلكم خير لكم عند
 بارئكم قتاب عليكم أي فامثلتم قتاب عليكم أو غير المسبب والسبب كالمبتدأ والخبر
 كقوله فتم الماهدون أي نعم الماهدون نحن على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ
 محذوف * والثالث أعني ما يكون المحذوف أكثر من جملة نحو أنا انبئكم بتأويله فارسلون
 يوسف أي فارسلوني إلى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأناء فقال له يا يوسف
 ونظائره كثيرة في القرآن * واعلم أن الحذف على نوعين أحدهما أن لا يقام شيء مقام
 المحذوف كما من الأمثلة والثاني أن يقام مقامه ما يدل عليه نحو قوله تعالى وإن يكذبوك
 فقد كذبت رسل من قبلك أي فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك ثم الحذف
 اما أن يدل عليه العقل وظاهر الغرض على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة
 أي تناولها أو يدل العقل عليها نحو وجاء ربك أي أمره أو عذابه أو يدل العقل على
 الحذف والعادة على التعيين نحو فذلكم الذي لم تنفي فيه دل العقل على أن الإنسان
 لا يلام الأعلى كسبه وعلى تقدير في حبه لقوله تعالى قد شفها جبا وفي مرأوده
 لقوله تراود فيها أو في شأنه حتى يشملها إلا أن العادة عينت الثاني لأن الحب المفرط
 لا يلام عليه الإنسان في العادة لعدم دخوله تحت الإرادة * ومن أدلة تعيين المحذوف الشروع
 في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت البسملة مبدأ له من القراءة والكتابة وغيرهما
 والاقتران كقولهم للمفرس بالرفاء والبنين أي اعمرسته والرفاء الايام والاتفاق

٦ أوله يا من رأى عارضا
 اسريه *

وهذا دعاء اهل الجاهلية وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فيه من تخصيص البنين * واما الاطناب فاما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين اوليتكن في النفس فضل تمكن اذ الوارد بعد التشويق يتمكن فضل تمكن اوليتكمل لذة العلم اذ المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب نحورب اشرح لي صدرى فان اوله مبهم وصدرى مفسرله وقد يكون الايضاح بعد الابهام لغير الاغراض الثلاثة المذكورة كتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى واذيرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف وقدم ومنه التوشيع ه وهو ان يؤتى في عجز الكلام لمثنى يفسر باسمين ثانيهما معطوف على الآخر كقوله عليه السلام يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل وقد يكون الاطناب بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقد يكون بالتكرير لكن لنكتة حتى لا يكون تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون مع ان في ثم دلالة على ان الثاني ابلغ واشد وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كافي قوله تعالى وقال الذى آمن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع والتكرير في يا قوم وكزياده التوجع والتحسر كافي قوله * اياقبرمعن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * وياقبرمعن كيف وارىت جوده * وقد كان من البر والبحر مترا * وكتذكر ما قد بعد بسبب طول في الكلام اما مجردا عن رابط كقوله * لقد علم الحى اليمانون اتى * اذا قلت اما بعد اتى خطيبها * او مع رابط كافي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لبعده عن المفعول الثانى وقد يكون الاطناب بالايفال فليل هو ختم البيت بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قول الخنساء في عرسية اخيها عخر * وان صخر التائم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار * ولا يخفى ما فى المصراع الاخير من المبالغة وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس * كأن عيون الوحش حول خبائنا * وارحلنا الجزع الذى لم يثقب * فان قوله الذى لم يثقب تحقق تشبيه العيون بالجزع وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقيا بكأس من فم مثل خاتم * من الدر لم يهيم بتقيله خال * اى لم يهيم بتقيله ملك متكبر فضلا عن الغير ورفع بذلك ما يتوهم من تشبيهه بالكأس انه يكرع فيه كل احد كما هو شان الكأس وقيل لا يختص الايفال بالشعر ومثل قوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يمالكم اجرا وهم مهتدون وانما ختم بهم مهتدون مع تمام الكلام

ه التوشيع لف القطن المندوف
فكأنه يجعل التعبير عن المعنى
الواحد بمثنى مفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف
✽

بدونه لزيادة الحث على الاتباع وقد يكون الاطناب بالتنزيل وهو تعقيب الجملة بجملة
تشتمل على معناه للتوكيد فاما ان يخرج مخرج المثل حيث توقف على ما قبله نحو قوله
تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على معنى وهل نجازى ذلك الجزاء
واما اذا عم الجزاء فنقييل القسم الثاني وهو ان يخرج مخرج المثل ومثاله قل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوقا وغير واجب في التذييل ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية
بل قد يكون لتأكيد كقول النابغة * ولست بمستبق اخالاته * على شعشاي الرجال المذهب *
وقد يكون الاطناب بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا وهو دفع ما يوهم خلاف المقصود
بكلام آخر اما في وسطه كقول طرفة * فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديعة تهمي
* فدفع بقوله غير مفسدها نزول المطر المفسد للديار واما في آخره كقوله تعالى اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فقوله اعزة على الكافرين دفع ان يكون ذلهم لضعفهم وقد يكون الاطناب
بالتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه اى مع حب الطعام والاحتياج اليه ولو جعل ضمير حبه لله لم يكن مما نحن فيه
وكتفيل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل مدته وانه اسرى في بعض الليل بتكثير ليلا * وقد يكون
الاطناب بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام كالتزييد في قوله تعالى ويحملون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون والدعاء في قول عوف بن محم الشيباني * ان الثمانين قد بلغت * قد احوجت
سمى الى ترجان * والتنبيه في قوله * واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا *
والمطابقة والاستعطاف في قول ابى الطيب * وخفوق قلب لورأت لهية * يا جنتى لرأيت
فيه جهنما * فقوله يا جنتى لمطابقة جهنم وللاستعطاف وبيان السبب لامر فيه غرابة كما
في قول الشاعر * فلا همجرة يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصاله يصفون لنا فكارمه * وطلب
الهمزة لما كان امرا غريبا بين سببه بأن في اليأس راحة * ومثال الاعتراض باكثر من جملة
قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث
لكم فان هذه اربع جل اثنان منها معترضان وقد يجوزون وقوع الاعتراض لدفع ابهام
خلاف المقصود وكذا يجوزون وقوعه في آخر الكلام فيشمل التذييل * وبعض صور
التكميل فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة قد يكون ذات اعراب وقد لا يكون
والقسم الاخير عين الاعتراض المذكور وجوز بعدهم كون غير جملة وهم القائلون بكون
الاعتراض لدفع الابهام فيشمل صور التميم وبعض صور التكميل الواقعين في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى * واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب

باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساولة في اصل المعنى كقول ابي تمام
 * يصدعن الدنيا اذا عن سودد * ولو برزت في زى عذراء ناهد * وقول الاخر * ولست
 بنظر الى جانب المعنى * اذا كانت العلياء في جانب الفقر * ويقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل
 وهم يسألون وقول الحماسي * ونكر ابن شتة على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين
 نقول * ولعمري لقد بحثني الحذب على الطلاب الى هذا الحذب من الاطباء والمأمول من اجلته
 الاصحاب ترك اللوم والعتاب والله الموفق للصواب (التوضيح الثالث) من الفن الرابع
 من القانون الاول (في جعل احدي الجملتين حالا) ولما كانت الجملة تكون تارة مع الواو
 واخرى بدونه كان في حكم الفصل والوصل والواو الحالية هي العاطفة في الاصل
 لانها للربط والجمع و اراد بالحال لفظا غير تابع ولا عمدة دال على هيئته وعلى صاحبها
 متضمنا ما يتضمنه الدال معنى (في الحال مؤكدة) لما نصبها من فعل او شبه كقوله تعالى
 ولا تعشوا في الارض مفسدين وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا او مؤكدة لجملة جزاؤها
 معرفتان جامدة ان جودا محضا في بيان تعين او فخر او تعظيم او تصاغرا وتحقير او وعيد
 كقوله * انا ابن داره معروفابها نسي * كأنه قال لاشك في وقولك انا ابن فلان شجاعا او كريما
 وهو فلان جليلا مهيبا وانا ابن عبدك فقيرا الى عفوك وهو فلان مقهورا وهو فلان
 متمكنا منك فاتق غضبه (بلاواو) سواء كانت مفردة او جملة اسمية نحو هو الحق لارب
 فيه او فعلية نحو جاءني زيد يسرع (للاتحاد) وكال الاتصال بين المؤكد والمؤكد فلا
 موضع للواو (و) الحال (منتقلة) دالة على الحدوث والتجدد (المفردة) المنتقلة (صفة)
 لصاحبها في المعنى وبمثلة الخبر من المبتدأ والفرق ان الحال بتبعية الغير دون الصفة
 والخبر فان الركوب في قولك جاء زيد راكبا محكوم به بتبعية المجيء بخلاف زيد الراكب
 وزيد راكب (فلاواو) كالاواوين نظيرها ولان الاعراب من شأنه حكاية التعلق
 المعنوي فيستغنى عن رابط آخر (والجملة) الحالية (اصلها التجدد) والحدوث (حال النسبة)
 اى نسبة عاملها الى صاحبها بأن يتقارنا في الوجود تحقيقا نحو جاء زيد يركب او تقدير
 كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم فانها حال ماضية مقدرة
 حضورها وذلك كاف في صحة الحالية كما في قولك زيد اليوم في يده صقر صا ثدابه
 غدا (فمضارع مثبت وهذا مرتبط معنى) لالفاظا لدلالته على التجدد حال النسبة
 (فلاواو) فيه لعدم الحاجة اليه كالحاجة اليه في الحال المفردة بسبب دلالة الاعراب
 على الارتباط المعنوي واعلم ان المضارع المثبت اذا صدر بقدر يدخله الواو كقوله تعالى
 لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله (والا) اى وان لم تكن الجملة الحالية مضارعا مثبتا
 بأن يكون مضارعا متفيا او ماضيا مثبتا او متفيا او جملة اسمية او ظرفية (اى بها) اى بالواو

(لربط) بين الجملة الحالية وصاحبها (وذلك) الاتيان بالواو (بحسب قوة البعد) أي بعد
تعلق الحال بصاحبها (وابعدها) أي ببعدها هذه الجمل (الاسمية) لعدم دلالتها على التجدد
الدال على التعلق المعنوي فيختلف وجوبا وجواز اورجحانا بحسب قوة البعد والمقارنة
(فالترمت) الواو (فيها) أي في الاسمية (الانادرانحو كلفه فوه الى في) لانه في قوة مشافها
(ورجع عوده على بدنه) أي رجوعه الى ما ابتدأه على ان البداء مصدر بمعنى المفعول
ومحصوله انه رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل
رجع مجازا وبديل اشتمال من المستر او منصوب على الحالية بمعنى عائدنا او على انه مفعول به
بأن يحمل رجع على المتعدي والكل ضعيف * قيل ان الجملة الاسمية الحالية عن الواو
والضمير يجوز وقوعها حالا عند ظهور البلاسة نحو خرجت زيد على الباب وقال سيويه
يكفي بنية الضمير عن الواو اذا كان معلوما نحو اشتريت البرق فيزبد رهم وقال ابن مالك
يكفي بالواو عن الضمير كقوله تعالى لئن اكله الذئب ونحن عصابة وكقوله صلى الله عليه
وسلم كنت نبيا و آدم بين الماء والطين ويجوز العكس كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو (ثم) بعد الجملة الاسمية (الماضي) المثبت في البعد وانما يكون اقل في البعد (للتجدد)
بخلاف الاسمية فانها للثبات (و) ذلك للتجدد (في غير حال النسبة) واراد بالنسبة نسبة عاملها
الى صاحبها وبحالها زمان حصول مضمون عامله واعتبار المضي والحال والمستقبل بالقياس
الى هذا الزمان لا بالقياس الى زمان التكلم والالم يصح قولنا جاء زيد قد ركب في النسبة
الماضية لعدم استمرار الركوب الى هذه السنة فحينئذ لا يدل الماضي على التجدد في حال
اعتبار النسبة بخلاف المضارع المثبت (فالترمت فيها) أي في صيغة الماضي (قد تحقيقا) كقوله
تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر (او) قد (تقدير) كقوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم (ليقر به) أي ليقرب قدام الماضي (من الحال) أي من حال اعتبار نسبة عاملها الى
صاحبها كما عرفت والماضي وان صلح لكل جزء من اجزاء الزمان الماضي لكن قد يجعل
مقترنا بالجزء القريب من الحال قال ابن مالك اكتفى بالضمير في الماضي اذا كان بعد الانحو
ما يأتهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن او قبل أو كقوله * كن للخليل نصيرا جارا وعدلا *
(فينزل المقاربة) بالباء المستفاد من قد (منزلة المقارنة) بالنون التي بين الحال وعاملها
(او يجعل مقارنة الفعل) الماغي الواقع حالا (هيئة للفعل) العامل في صاحبها لان الحال
يبين الهيئة الحاصلة من قيام الفعل بمعمولها فلذلك قد يجعلونها تارة هيئة للفعل واخرى
لمعموله (فيستحب) أي يترجح ترك (الواو) على اثباته في الماضي لدلالته على التجدد مع ما يقوم
مقام المقارنة (ثم) بعد الماضي المثبت (المتني) منه ومن المضارع (لان المتني) أي نفي
الماضي (مستمر غالبا) لانه يدل على انتفاء متقدم والاصل في النفي الاستمرار بخلاف اثبات

الماضي فانه لا يفيد الاستغراق الا يرى ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم دون سياق الاثبات (وليس) النفي (هيئة للفعل) والحال ان الحال هيئة (الا بالعرض) وذلك اذا لم يكن بين الهيئتين واسطة فمحور أيت زيدا لاسا كنا اي متحركا واما اذا كان بينهما واسطة فلا يدل النفي على هيئة اصلا لجواز الواسطة (فيجوز) ترك الواو في المنفي من الماضي والمضارع باعتبار دلالتها على المقارنة واثبات الواو ايضا باعتبار عدم دلالتها على الهيئة فالامر ان جائز ان يلاحظ رجحان عند المص ورجح السكاكي ترك الواو فيها لان اعتبار صفة دالة على التجدد اقوى من كونها مثبتة غير مصدرة بحرف نفي (وكذا) يجوز ترك الواو واثباته (في الظرف) الواقع حالا اذا كان بعده اسم ظاهر مرفوع وكان ذو الحال معرفة نحو جاء زيد على كتفه سيف واما اذا لم يكن بعده ذلك الاسم فيجب ترك الواو نحو جاء زيد على فرس لانه بمعنى المفرد حينئذ (لجواز التقديرين) تقدير الماضي وتقدير اسم الفاعل فعلى الاول يجوز الواو وعلى الثاني تركه وانما لم يقدر المضارع لامتناع بجيئه ههنا (ويجب) الواو في الجملة الحالية (في النكرة) اي اذا كان صاحبها نكرة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية او ظرفية (تمييزا للحال عن الصفة) اذ لا يتوسط الواو بين الصفة والموصوف (نحو جاء رجل ويسمى) وجاء رجل وعلى كتفه سيف وابوه في الدار وهذا الذي بعث النحلة الى تقديم الحال على ذي الحال النكرة لوقوع الالتباس اذا اُخترت فيندفع بالتقديم كما يندفع بالواو وههنا فائدة لطيفة افادها بعض الافاضل وهي ان الجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة الشرعية فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز امام التساوي كما في الاباحة وامام رجحان احد طرفيه اما الدخول فبمنزلة النذب ٧ واما عدمه فبمنزلة الكراهة كما ظهر لك من الاحكام السابقة ٩ والحمد لمفيض الخير والجود والصلاة على مركز دائرة الوجود وعلى آله وصحبه الى اليوم الموعود (القانون الثاني) من الفصل الاول في علم المعاني (في الطلب) وقد عرفت ان حقيقته معلومة فلا حاجة الى التعريف (وهو) اي (للتصور) اي لمطلوب متصور بوجه من الوجوه لامتناع طلب غير المعلوم وكذا يستدعي مطلوبا حاصل في الذهن او في الخارج لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب (غير حاصل) ذلك المطلوب (حينئذ) اي حين الطلب لامتناع تحصيل الحاصل فهذه امور ثلاثة لا بد من التمسك عليها لاسيما الثالث لما سطرع عليه في مواضع ٦ شتى ولما فرغ من بيان ما يلزم الطلب شرعا في ذكر انواعه بقوله (فاما ان لا يستدعي) الطلب (الامكان) اي امكان حصول المتصور سواء كان ممتعا بحسب الذات او بحسب امر آخر او ممكنا فان قوله لا يستدعي الامكان اعم من استدعاء عدم الامكان فان الاول يتناول الممكن والممتنع والثاني لا يتناول الممتنع (وهو التمني)

٤ وهو السيد السند قدس سره

٧ اي الوجوب والندب الذي يسمى سنة الهدى والاباحة والحرمه والكراهة

٩ واعلم ان ما يجب فيه الواو هو الجملة الاسمية والواقعة حالا عن النكرة والذي يستحب فيه هو الماضي المثبت والذي يمتنع هو المضارع والذي يكره فيه هو المنفي والذي يستوي الترك والاثبات هو الظرف والله اعلم

٦ منها قوله وامتنع غير الحاصل توجه الى غير الحاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصل الى غير ذلك من نظائره في توليد النتائج ومنها ما قيل ولا تظن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما سيجي

قولنا لا من البيت وانما تركه المصنف لتام المثال بدونه كما ترك ما بعد يعود ٧ وانما قلنا عادة اذا الكلام في امكانه عقلا بل قد يقع بطريق خرق العادة كما نقل عن بعض من الثقة ١٦٧ * ان الحضرة عليه السلام يكون شابا في رأس كل مائة وعشرين سنة ٨

٤ فظهر من هذا ان اقسام الطلب خمسة التني والامر والتهى والنداء والاستفهام لان المطلوب ان كان متمما فهو الاول وان كان ممكنا فاما ان يكون طلب فعل او اقبال والاول الامر والثاني النداء او طلب فهم وهو الاستفهام وانما لم يذكر الترجي لان الترجي ليس بطلب لان الرجاء غير الطلب ولم يذكر القسم ايضا لانه امال تأكيد الطلب كما في قسم الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني اولئك اخبرني الله لا فطن ولا شئ منها بطلب وايضا لم يذكر ههنا الفاظ العقود نحو بيعت واشتريت وافعال المدح والذم وفعل التعجب لانها منقولات من الاخبار الى الانشاء ولهذا دلالة لها على الزمان بحسب اللفظ وانما الزمان الحالي من مقتضى وجودها ٩

٣ قال بعض من تلامذة المصنف قال الاستاذ جعل السكاكي التني والنداء من الطلب والقوم جعلوهما من اقسام التنبيه لما ان الطلب والارادة عند المعتزلة غير متغايرين وعند غيرهم متغايران فعند السكاكي التني غير الارادة وفيه تنبيه على

المستعمل في ممكن لا يتوقع ولا يطمع في وقوعه (تقول) الا (ليت الشباب يعود) يوما * فآخبره بما فعل المشيب * ولا يخفى ان عود الشباب ممتنع عادة ٧ واما اذا كان الوقوع متوقعا او مطموعا فيه فيستعمل فيه عسى او لعل الدالين على الترجي وانما استعمال فيه ليت كان مجازا (او) ان (يستدعيه) الطلب (وهو) اي الطلب المستدعي للامكان (اما) ان يستدعيه (للحصول) اي للحصول معنى (في الخارج) اي خارج ذهن الطالب (فلا ثبات) اي للحصول اثبات متصور في الخارج (امر ونداء) حيث تطلب بالاول وقوع فعل في الخارج وبالثاني حصول اقبال المنادى عليك فيه وعند بعضهم كل من التني والامر ليس نفس الطلب بل ارادة ينبه على الطلب وكذا النداء لفظ يهتف به ويلزمه طلب الاقبال وهم جعلوا هذه من اقسام التنبيه لكن المصنف اقتدى السكاكي (اولئقي) اي للحصول انتفاء متصور في الخارج (نهى) نحو لا تضرب حيث تطلب انتفاء الضرب في الخارج (او) للحصول (في الذهن) سواء كان حصول اثبات او حصول نفي (فاستفهام) ٤ وعلم ان الحصول هو الوجود فاما ان يكون وجودا للشيء في الخارج وجودا اصيلا او وجودا له في الذهن وجودا ظليا ثم ان ذلك الشيء امانتي او اثبات اذلا واسطة بينهما اتفاقا ومن جعل بين الوجود والعدم واسطة لم يجعل العدم سلب الوجود بل معدولا ولا يخفى ان بين الثبوتين يمكن الواسطة لكن الحق ان العدم سلب الوجود لا شئ يصدق عليه سلب الوجود حتى يكون معدولا فلا واسطة بينهما اصلا والنظر فيه خارج عن الفن فاذا تقرر ان لا واسطة بين النفي والاثبات حصل اربعة اقسام طلب وجود شئ في الخارج وانتفائه فيه وطلب وجود شئ في الذهن وانتفائه فيه والاول هو الامر والنداء والثاني هو النهي والاخير ان الاستفهام ٣ وتفصيله ان طلب وجود شئ في الخارج امر ظاهر غني عن البيان وانما الاشتباه في طلب انتفاء شئ في الخارج ولا يخفى ان الطالب ارادة الحصول شئ في الخارج ومن المعلوم امتناع وجود الانتفاء في الخارج وحقق الكلام بعضهم بأن المراد طلب حصول انتفاء الوصف للغير بأن يتصف ذلك الغير بالانتفاء في الخارج بناء على ما تقرر عنده من جواز اتصاف الموجودات الخارجية بالامور العدمية فيه لكنك قد عرفت فيما سبق تزيف هذا المقال وتحققت هناك ما هو حقيقة الحال فالحق ان يقال ان المراد اما طلب وجود ضده ان لم يوجد بينهما واسطة او طلب انتفاء حصوله فان قولك لا تتحرك معناه طلب السكون وقولك لا تقم معناه طلب عدم فعل القيام وحاصله كون الموضوع على وجه في الخارج يصح للعقل الحكم بالانتفاء لانه يتصف بالانتفاء كما توهم ثم ان الحصول في الذهن سواء كان حصول ثبوت او حصول نفي هو الاستفهام (وهو) اي الاستفهام على قسمين (اما) استفهام (للتصور) بأن تطلب حصول صورة

الطلب لانه مدلوله وذاتيه وكذا النداء قال في الكشف ويلزم منه طلب الاقبال والفعل وهو ادعو وانادي من لوازمه ٥

شيء في ذهنك من غير حكم عليه اصلا (او) استفهام (للتصديق) بأن تطلب حصول
 الحكم بشيء على شيء في ذهنك اما ايجابا او سلبا فاقسام المطلوب ستة حاصلة من تقسيم
 الحاصل في الذهن الى التصور والتصديق وان كان القياس ان تكون ثمانية حاصلة من
 تقسيم كل من الحاصل في الذهن والخارج اليها لكن عدم امكان وجود التصديق
 مطلقا في الخارج اسقط منها اثنين وذلك لان التصديق فرع وقوع النسبة فحيث لا نسبة في
 الخارج لا تصديق فيه نعم يوجد منشأ النسبة فيه لكن اين هذا من ذاك فظهر من هذا ان
 مراده بقوله وهو المتصور هو المدرك مطلقا الشامل للتصور والتصديق وهذا استعمال
 شائع فلا يتجه ان المتصور اولا لا يشمل الاقسام كلها وان مراده بالتصور والتصديق
 المتصور والمتصدق به اى ما من شأنه ان يتعلق التصديق به فلا يتجه ان التصور لا يوجد
 في الخارج بل في الذهن ولا ان حصول انتفاء التصور او التصديق في الذهن لا يكون
 مطلوبا اصلا والتفصيل فيه ان المدرك التصورى قد يطلب حصول ثبوته في الذهن
 وفي الخارج اما الثانى فظاهر واما الاول ففي طلب الامور الثبوتية وقد يطلب حصول
 انتفائه في الذهن وفي الخارج اما الاول ففي تصور الامور العدمية واما الثانى فقدم
 تحقيقه وان المدرك التصديقى قد يطلب حصول ثبوته في الذهن كافي طلب التصديق
 بثبوت شيء لشيء وقد يطلب حصول انتفائه في الذهن كافي طلب التصديق انتفاء شيء
 عن شيء واما حصول التصديق في الخارج فقد عرفت حاله **(تنبيه)** في الفرق بين الاستفهام
 وسائر الاقسام (الاستفهام ليحصل) في الذهن نقش الامر الخارج عن الذهن وصورته
 المطابقة له ومعنى المطابقة ان يكون ما في الذهن من الامر الكلى هو بعينه ما في الخارج من الامر
 الجزئى بحيث لو تشخص تشخصه لصار ذلك الجزئى بعينه ولو تجرد ذلك الجزئى عن تشخصه
 لبقى ذلك الكلى بعينه والبواقي من التنى والامر والنهى والنداء ليحصل (في الخارج ما نقشه
 في الذهن) بأن يفعل في الخارج على صورته ومثاله فالصورة العقلية في الاستفهام تابعة للامر
 الخارجى متأخرة عنه ويسميه ارباب العقول علما فعاليا وفي البواقي متبوعة متقدمة ويسميه
 اهل الحكمة علما فاعليا واعلم ان الفرق المذكور واضح اذا كان متعلقهما موجودين في الخارج
 واما اذا لم يوجد كقولك ما العنقاء واضرب لمن لا يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا
 او تابعا نوع خفاء ويمكن ان يقال المراد كون نقشه تابعا لذلك الامر في الاول وبالعكس في الثانى
 واما تقييد كون ذلك الامر في الخارج فانما هو بناء على العرف الذى هو مدار وضع الالفاظ
 واما فيما ذكر من الامور فيجمل الوجود في نفس الامر بمنزلة الوجود في الخارج وكذا
 المعتبر في الامر كون الذى يمكن ان يوجد في الخارج مطلوبا وان لم يوجد اصلا الا يرى
 الى صحة قولك امرت فلانا فلم يمثل فان قلت ماذا تقول في نحو لا علم ولنعلم قلت لا طلب هناك
 حقيقة بل عبارة الطلب لتدل على ان العلم مما لا بد للمتكلم منه وانه ينبغي ان يجند في تحصيله

كانه امر به وطلب منه فان قلت نحو علمي وفهمي امر لفظا واستفهام معنى فمن ايها
بعد وكذا اعلم وافهم امر وليس لطلب وجود في الخارج قلت طلب العلم والفهم اذا
تحقق مضمونه يتوقف على فعل للمخاطب وهو لقاء العلم الى ذلك المتكلم باختياره
وهو غير الفهم والعلم وغير طلبهما فيمكن طلب حصولهما في الخارج بصيغة الامر واما اعلم
وافهم فيصدق عليهما انه طلب في خارج ذهن المتكلم وذهن المخاطب خارج بالنسبة الى
المتكلم او يقال ان اعلم وافهم طلب لمباشرة اسبابهما ومباشرة فعل موجود في الخارج
واجيب بأن المطلوب في الاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجوداً غير اصلي ونحو
اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجوداً اصيلاً ورد هذا الجواب ٧ بأنه بعيد عن
الصواب من حيث ان اوصاف النفس كالنجس والكرم مثلا اذا وجدت فيها وجوداً عينياً
يكون النفس متصفاً بعينها لا بظلمها واذا وجدت فيها وجوداً ظلياً يكون متصفاً بظلمها
لا بعينها ولا يلزم من ذلك ان يكون شيء من مراتب الظل موجوداً وجوداً اصيلاً واما
الفرق بين ذهن المتكلم والمخاطب فلا يجدي نفعا لان العلم بشيء اما ان يكون وجوداً
اصيلاً لذلك الشيء او لا يكون وعلى التقديرين لا فرق بين علم المتكلم والمخاطب هذا
حاصل كلامه وانت خير بأن الاستفهام طلب الفهم وهو طلب نقش شيء في ذهن
المتكلم وجوداً ظلياً وهذا مما لا نزاع فيه وانما النزاع في نحو اعلم وافهم ولا يخفى انهما
اذا تعلقا بشيء كقولك اعلم هذه المسئلة او افهمها فلا يخفى ان المراد طلب وجودها
الظلي في نفس المخاطب فحينئذ يقطع النزاع بما مر من الجوابين واما اذا قطعاً عن التعلق
وقصد فيهما الى نفس الفعل كما في قولك اعلم وافهم فحينئذ يكون المراد طلب إيجاد العلم
والفهم في نفس المخاطب وجوداً اصيلاً بمنزلة قولك حصل صفة العلم والفهم في نفسك
وكلام المجيب على هذا الاحتمال فليس في كلامه اشكال فضلاً عن البعد عن الصواب
(ثم هذه) الاقسام الخمسة (قد تزال عن مواضعها) ويستعمل فيما يفرع عليها من
المعاني اما بالمجاز او بالكناية (لمانع) يمنع عن اجرائها على اصلها (بحسب المقام)
فيقول منها ما يناسب ذلك المقام وانما بينها المصنف بطريق الاجال واما التفصيل
فوكول الى علم البيان لكن يبحث في علم المعاني من حيث ان تلك الالفاظ اجريت بحسب المقام
على خلاف مقتضى الظاهر من المعاني المتولدة عنها بحسب المقام وعلم البيان يبحث عنها
من حيث وضوح دلالتها على المعاني المتولدة مع قطع النظر عن مقتضى الحال وان كان
رعاية الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ويسمى المتولدات من حيث استعمال
اللفظ في اصل المعنى وفهمها من جانب اللفظ بحسب المقام خواص التراكيب ومن
حيث استعمال اللفظ فيها المجازات او الكنايات وعند تغاير جهة الدلالة لا يلزم كون
المطلع على الخواص مساق العليين كما توهم وكأنا سلفنا ما هو الصواب في صدر الكتاب

المجيب سعد الدين التفتازاني

ع

٧ الراد السيد السند قدس

سره ع

سيد السند قدس سره ع

٣ قوله سؤالا منصوب
 بفعل مضمر أى فيولد المقام
 سؤالا وكذا الحال في
 المنصوبات الآتية عه
 ٤ العرض من قولك عرضت
 له الشئ أى أظهرته له ويسمى
 ذلك عرضا لاظهارك حجة
 المسؤول عنه عه
 ٦ وفي قوله فيكون خبرا
 اشارة الى ان المتولد ههنا
 هو معنى الخبر فلا يرد انه كما
 لا يعلم الاستحسان لا يعلم عدم
 الاستحسان فلا يخرج عن
 حقيقة الاستفهام اصلا
 قدبر عه
 ٧ قال السكاكي امتنع ان يطلب
 العلم بتأديبك اقول هذا الكون
 الاستفهام في الم اؤدب للتقرير
 فيؤول الى الاستفهام عن
 التأديب فلما امتنع هذا يولد
 الوعيد والزجر ومن غفل
 عن هذا قال المناسب ان يقول
 بعدم تأديبك ثم قال والامر
 في ذلك هين لانه اذا استفهم
 عن احد طرفي النقيضين مثل
 اما قام زيد كان المطلوب
 العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن
 يذكر احد طرفيه لزيادة
 اهتمام به لكنك خير بأنه اذا
 علم نسبة القيام واستفهم عن
 ثبوتها ونفيها لا يتيسر ما ذكره
 من التوجيه فالوجه الوجه
 ما ذكرناه قدبر عه

(فتقول) لصاحبك الذي حزنك حزنه (ليتك تحدثني) بصيغة التمني استبطاء لحديثه
 معه او استعظاما لقدره بأنه لا يحدث بامثاله وكل ذلك اظهار للشكوى من قلة اهتمام
 صاحبه بعبأته لكن لما كان حقيقة التمني ممتعا في هذا المقام لا مكان كلامه بل مطموعا
 فيه ولدلت في هذا المقام (سؤالا) ٣ كأنك قلت حدثني او هلا تحدثني (و) تقول
 (هل لنا من شفعاء حيث يتمتع التصديق) بوجود الشفيع بأن لا يكون ثمة شفيع اصلا
 او كان ولم يعلم وجود شفاعته فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته بل يولد (تمنا)
 على عكس الاول وفائدة ابرازه في صورة الاستفهام اخراج التمني في معرض الممكن
 حصوله اعتناء بشانه (وكذا) تقول في غير الابواب الخمسة الجارية فيها التوليد (لو
 تأتيني قمحدثني) بالنصب على قصد التمني (فان لو يقدر غير الواقع) في الماضي واقما
 وتقدير غير الواقع (واقما) تمتع فيولد معنى التمني ويستعمل مجازا اذ التمني طلب ما يستبعد
 وقوعه فينبها مناسبة واما اذا كان المضارع مرفوعا فيكون استينافا او معطوفا على تأتيني
 وجواب لو محذوف (وكذا لعل) يستعمل في التمني (لبعد المرجو) من الحصول مع
 انه اصله الاستعمال فيما هو قريب الحصول نحو قولك لعلي سأحج فأزورك بالنصب
 كما ينصب بعد التمني جلالة عليه بناء على ان الحج بعيد الوقوع لحصوله بعد مقاساة
 الشدائد (و) تقول لمن تراه لا ينزل (الاتزل) فتصيب خيرا فانه لما امتنع ان يكون
 المطلوب بالاستفهام التصديق بعدم نزوله لكونه حاصل فينبغي ان يفسر ذلك ويقال
 (اى الانحب) فان المحبة غير حاصلة ومناسبة للمقام فيولد الاستفهام في هذا المقام
 (عرضا) ٤ لانيك تعرض له محبة النزول (و) تقول لمن يشتم اياه (اتشم اباك)
 ويمتنع الاستفهام لكون شتمه اياه معلوما له فيحمل على معنى آخر فلذلك فسر به بقوله
 (اى استحسن) شتمه ويمكن ان لا يعلم الاستحسان بناء على بعد استحسان شتم الاب
 من المسلم مع ملابسة الشتم بناء على كون الظاهر من احوال الفاعل بالاختيار استحسانا
 فعله فيولد الاستفهام بحسب هذا المقام (استهجانا وزجرا) فكأنه قال استهجن شتمك
 وازجرك فيكون خبراً ٦ (و) تقول (لمن يهجو اياه انه يهجو نفسك) فيمتنع اجراؤه على
 الاستفهام لعدم احتمال ذلك الهجو التوجه الى غير نفسه فيولد بحسب المقام (تقريرا
 وتوبيخا) بأن يقال لا ينبغي هجو الاب كما لا ينبغي هجو الانسان نفسه (و) تقول
 لمن يسيء الادب (الم اؤدب فلانا باذائك) ٧ أى حال حضورك فيمتنع الاستفهام
 عن عدم التأديب فيولد بحسب المقام (وعيدا) بمعنى انى ادبت فلانا عندك
 وانت مشترك معه في استحقاق التأديب وليس قدرتي عليك ادون من قدرتي
 عليه فيفيد هذا الكلام الوعيد للمخاطب من غير حاجة الى اعتبار مجاز آخر

فلا حاجة الى ما يقال من ان الانسب بمساق الكلام ان يقال وتوجه الى نحو انسيبت تأديبي
فلانا وتولد منه الوعيد والزجر لان حاصله كون الم اؤدب مجازا عن انسيبت تأديبي
ثم يتولد منه الوعيد والزجر (و) تقول لمن بعثته الى مهم وانت تراه عندك (اما ذهبت
بعد) فيمتنع ان يكون هذا استفهاما عن الذهاب اذ هو يشاهده عنده فيفسر بأن يقال
(اي اما يسرك) الذهاب فيولد (استبطاء) للذهاب (او تحضيضا) عليه (و) تقول لمن
يتكبر عندك وانت تعرفه حق المعرفة (اما اعرفك) امتعت معرفتك به عن الاستفهام
ويتوجه الاستفهام الى مثل اتظنني لا اعرفك بناء على انه لو ظن عرفانه به لما تصلف
بمحضره فيولد (انكارا) للتكبر (وتعجبا) منه حيث يقدم على التكبر عند من يعرف حاله
(او تعجبا) منه للسامعين (و) تقول لمن تعرف مجيئه (اجتنى) امتع علمك بحصوله عن
الاستفهام وولد بمعونة القرينة (تقرير) اي تقرير المجيء وانه في موقعه وقد يستعمل
لانكار المجيء ايضا وهذه الامثلة للاستفهام وانما اكثر منها لانه عمدة انواع الطلب ثم
شرع في امثلة غيره وقال (وكذا) تقول في الامر (اتشم مولاك لمن اذبت) على شتمه مولا
فيمتنع الامر على الشتم لان التأديب عليه يقتضى عدم رضاك به فيوجه الامر الى
ما يناسب المقام (اي اعرفك لازم الشتم) وليس المراد مجرد تذكره والعرفان به حقيقة
فيولد (تهديدا) له على الشتم (و) تقول في النهي (لا تمتل امرى لمن لا يمتل) امرى فيمتنع طلب
ترك الامثال لكونه متروكا في توجه النهي الى امر غير حاصل مناسب للمقام (اي لا تبال به)
ولا تكثرت بامرى فيولد (تهديدا) لما مورفان عدم المبالات مناسب لعدم الامثال ٧
ولا يلزم من ترك الامثال ترك المبالة حتى يلزم ان يكون ترك المبالة ايضا حاصل لان ترك
الامثال قد يكون لغير ترك المبالة ايضا وورد عليه ان توجه لا يمتل الى غير الحاصل اعني لا تبال
يقتضى اجراء النهي على ظاهره وقد سبق نظير هذا الايراد والجواب ان المراد تأويل
الاول بالثاني ليظهر لزوم التهديد لان الاول مجاز عن الثاني كما توهم (وكذا) تقول
في النداء (يا مظلوم لمقبل عليك) يتظلم فيمتنع توجه النداء الى طلب الاقبال لحصوله
فيوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى فيولد (اغراء) من المتكلم على زيادة الظلم
والشكوى ٩ واعلم ان السكاكى ذكره هنا كون الامر للتعجيز ولعل المصنف تركه لذكر
متولداته فيما سياتى الا انه لم يذكر التعجيز هناك ولو جاز الترك اعتمادا على ماسياتى للزم
عليه ترك كثير من متولدات الاستفهام ايضا لانه سيدكرها هناك بل الغرض ذكر شئ
من متولدات كل قسم فترك ما يتولد من الامر بالمرّة غير مرضى قال بعض الفضلاء ٣
المحققين ان هذه المعاني المتولدة المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين
المعاني الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار

القائل السيد السند قدس

سره

٧ وانما قدر معنى الاكثارات

اي عدم المبالة مبالغة في

التهديد لانه اقبح من عدم

الامثال

٩ واعلم ان المصنف ذكر

من المتولدات للتمنى واحدا

وهو السؤال والاستفهام

عشرة وهى التمنى والعرض

والزجر والتوبيخ والوعيد

والاستبطاء والتحضيض

والتعجب والتعجيب والتقرير

الا انه ذكر الانكار مع

الزجر ومع التوبيخ ومع

التعجب والتعجيب وذكر

الزجر مع الوعيد وجمع

بين الاستبطاء والتحضيض

وبين التعجب والتعجيب

فان عد الانكار معنى مفارفا

لهذه الامور كان المذكور

من متولدات الاستفهام

احد عشر واما من متولدات

الامر ذكر واحدا اعني

التهديد وذكر السكاكى

اثنا التهديد والتعجيز وذكر

من متولدات النهي التهديد

ومن متولدات النداء الاغراء

٣

٣ سعد الدين التفتازانى

من مجازها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم مرتبة لا يجاوز
 به عنها والابلطت العلوم الظنية بأسرها والحاصل انه اذا تعذر اجراء شئ من الابواب
 الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير
 في تعيين المعنى المجازي الى قرائن آخر بحسب اختلاف الاحوال والمقامات ثم يوجب
 فعله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازي فعلا له آخر كالانكار والتوبيخ على ما هو
 مذهبهم في التوليد فالتولدات هي غايات المعاني المجازية ومستبعباتها هذا بنذر ما ذكره
 وحاصله ان الفعل الداخل عليه اداة الاستفهام يجعل مجازا عن فعل آخر ليظهر المعنى
 التولد ولا يلزم منه ان يكون المعنى التولد معنى مجازيا بأن يستعمل اللفظ فيه بل يفهم
 من معناه الحقيقي على خفاء ومن معناه المجازي على الظهور وهذا هو الباعث في تصريح
 السكاكي بالمعنى المجازي في البعض دون بعض آخر اذ قد يكون لزوم المعنى التولد للمعنى
 الحقيقي ظاهرا فلا يحتاج الى اعتبار المعنى المجازي فلا عبرة بما قيل انما سكت في البعض
 الآخر اما خلفائه اولانسياق الذهن اليه (ثم انواعه) اي انواع الطلب (خسة الاول
 التني ولفظه) الموضوع له (ليت) وحده ولما وردت كلمات آخر في العرف مستعملة
 في التني تعرض لها لبيان انها بحسب التركيب فقال (واما لو وهل فلما مر) اي كونها بمعنى
 التني بسبب التوليد لا بسبب الوضع كما مر (واما لولا ولوما وهلا والافهي) اي فهذه
 الاربعة في الاصل (لو وهل) لا كلمات مستقلة (او مع قلب الهاء) اي هاء هل (همزة)
 في الاثم غيرت لو وهل (بزيادة ما) على لو (و) بزيادة (لا) على لو وهل وانما زيد تااي
 ما ولا (لتعين التني) في لو وهل اي لثلاثي في لوا احتمال الشرطية وفي هل احتمال
 الاستفهامية وذلك لان لو في اصله يحتمل الشرطية والتني وهل يحتمل الاستفهامية
 والتني واذا كانت هذه الكلمات في الاصل للتني (ففي الماضي للتدريج) لان الماضي لا يتني
 اذ التني طلب ولا يطلب الحاصل فيحمل على جعل الشئ نادما اذ الندامة انما هي على
 الفائت والفائت ماض (وفي المستقبل للتحضيض) اذا كان ممكنا كقولك هلا تكرم زيدا
 فلما لم يكن معنى التني يحتمل معنى الحث على الفعل الذي يقتضي عدم حصوله فيناسب
 الاستقبال (الثاني) من الانواع الخمسة للطلب (الاستفهام وكلماته) وهي الهمزة وام وهل
 وما ومن وأي وك وكيف وأين واني ومتى واين (تختص بالتصور) في بعضها وهذه ما عدا
 الهمزة وهل من كلماته (او) يختص (ب) طلب (التصديق) في بعضها الاخر وهو هل (اولا)
 يختص بواحد منها في البعض الثالث وهو الهمزة فالمطلوب (في التصور تفصيل بجمل) كما
 اذا علم المتصور بوجه اجالي ككونه شيئا او موجودا واما لهما (او) تفصيل (مفصل) بعض
 التفصيل لا مطلقا كما اذا علم بخواصه وفصل حقيقته او بحقيقته وفصل اجناسه البعيدة

القائل سعد الدين التفتتاراني

شاه

(و) المطلوب (في التصديق تفصيل بجل) لا غيره (هو) أي ذلك المجمل (الحكم) أي تعرف انتساب المسند إلى المسند إليه لكن لا تعلم (أنني هوام اثبات) فإن كل شيئين فرضا يعلم بالضرورة أن بينهما نسبة مامن الثبوت أو الانتفاء والمط هو حصول نسبة معينة في الذهن فانت عالم بالأجل جاهل بالتفصيل (فن) النوع (المشترك) بين طلب التصور وطلب التصديق (الهمزة نحو أقام زيد) في طلب التصديق في جملة فعلية (وازيد منطلق) في جملة اسمية وفي إيراد المثالين تنبيه على عدم اختصاص الهمزة بواحد من الجملتين المذكورتين (وازيد قائم أم عمرو) في طلب تصور المسند إليه قائم معلوم أجالا لكنه مجهول التعيين (واقام زيدام قاعد) في طلب تصور المسند حيث يعلم أجالا أن هناك شخصا متصفا بأحدهما لكنه مجهل التعيين والحق أن تصور المسند أو المسند إليه حاصل أولا فليس المط إلا التصديق إلا أنهم ذكروا أن المط هو التصور توسعا لما أن أصل التصديق أيضا حاصل وإنما المجهول التعيين أي التصديق بالمسند إليه المعين ولما رجع تعيين التصديق إلى تعيين شيء من الطرفين جعلوا هذا السؤال سؤالا عن التصور كذا قيل لكن لا يخفى أن جهالة المسند إليه يوجب عدم تعيين النسبة إذ النسبة تتجدد بتجدد الطرفين والحال أن اتحاد التصديق باتحاد النسبة فليس هناك تصديق حاصل للسائل مجزوم به والذي عندي فيه أن السائل يتصور شيئا من الطرفين ونسبة قائمة به لكن لا يعرف الطرف الآخر على التعيين فلا يحصل له تصديق أصلا بل تصور معين مع نسبة مجهولة فيطلب تعيين الطرف الآخر لتعيين النسبة ويحصل التصديق ولكون السؤال ابتداء عن التصور يكون راجعا إليه ولكن لما كان السؤال راجعا إلى حصول التصديق مآلاتوهم كون المطلوب التصديق وأيضا توهم من قيام النسبة بأحد الطرفين حصول أصل التصديق وليس كذلك كما عرفت تحقيقه (وما يختص بالتصديق هل فلا تقول هل زيد عندك أم عمرو) بإيراد أم المتصلة المقتضية حصول التصديق فينها وبين هل تنافيا لأن هل يقتضي أن لا يكون التصديق حاصلًا لسؤاله عنه (ويصح) هل زيد عندك (أم عندك عمرو) على انقطاع أم لأن أم المنقطعة ليست لطلب التصور بل لطلب الوقوع مثل هل فكأنك سألت التصديق بقولك هل زيد عندك ثم اضربت عنه واستأنفت الكلام الآخر وقلت بل عندك عمرو كما هو شأن أم المنقطعة (ويصح هل زيدا عرفت) بتقديم المفعول للتخصيص (لأشاره بثبوت التصديق) لأن التخصيص يسلم بثبوت الفعل وإنما يقع الشك في المفعول ففيه دلالة على ثبوت التصديق وفي هل على عدم ثبوته فيتناهيان (بخلاف) هل زيدا (عرفته) لأن تقديره عرفت زيدا عرفته فلا تقديم فيه ولكون احتمال التقديم مرجوحا لم يحكم بقبحه ولما احتمل حل المثال الأول على الاحتمال الثاني أيضا وإن كان ضعيفا قال يقيم

٩ وتفصيل المقام أن الأمر المتصور أن كل متصورا بواسطة مفهوم عارض صادق عليه يراد بالاستفهام تصور ما يصدق هو عليه مثلا إذا تصورت أن ههنا قائما فقلت ما القائم فقد تريد فهم ما يعرض له القيام فيجاب بأنه زيد أو غيره وإن كان متصورا بخصوصه يراد بالاستفهام تصور كنهه وتفصيل ذلك الأمر الأجل أن مثلا إذا تصورت زيدا بخصوصه فقلت ما زيد فقد تريد تفصيل حقيقته بأن ذلك مبدأ المفهومين متغايرين من الجنس والفصل كالحيوان والناطق مثلا ثم إن لذلك التفصيل مراتب كل منها أجال يسأل عنه بالقياس إلى ما بعده من المراتب الآخر

ولم يقل يمتنع (ويختص) هل (بالاستقبال) بان يجعل الفعل المضارع مختصا بالاستقبال بحسب الوضع كما صرح به كثير من الثقات (فلا تقل لمن يباشر الضرب هل تضرب) لانها حينئذ للحال فلا يكون موقعا لهل المختص بالاستقبال (بل) تقول (اتضرب) بالهمزة لانها لا يختص بالاستقبال (ولا استدعائه) اى هل (الاثبات والنفي) بناء على كونه لطلب الحكم بالثبوت او النفي (اختص) هل (بالصفات) التي يدل عليها بالافعال وبما في حكمها من المشتقات دون الذوات لانها لا تثبت ولا تنفي كما صرح فيها سبق ولان الذوات لا اختصاص لها بزمان من الازمنة الثلاثة (ولا اقتضائه) اى هل (الاستقبال اختص بالزمانية) من الصفات وهى الافعال ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع (فاقتضى) هل (الفعل) دون الاسماء المشتقة بما ذكر من اقتضاء الصفات والزمانية لان الفعل من قبيل الصفات وموضوع لزمان معين من الازمنة الثلاثة (فاذا عدل) الكلام مع هل (عنه) اى عن الفعل الى الاسم (كان) ذلك الكلام (ادخل في الثبات) لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثبات ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم تجده وحصول ثبوته ولذلك بلغ قوله تعالى فهل انتم شاكرون في مقام اداء الشكر الرتبة العالية من البلاغة لكونه ادل على طلب ثبوت الشكر من فهل انتم تشكرون على تقدير فهل تشكرون انتم تشكرون لدلالته على التجدد ومن افاتم شاكرون فانه وان كان منبئا عن الثبات لكن لكون هل ادعى للفعل من الهمزة يكون ترك الفعل مع هل ادل على كمال العناية بحصول ثبوت الفعل من تركه مع الهمزة ولكون هل ادعى للفعل واقتضاء العدول عنه نكتة قوية (فلا يحسن) ذلك (الامن البليغ) العارف بالنكت ومقتضيات المقام دون غيره لانهم بمعزل عن رعايتها (كقوله) اى كعدم حسن قول الشاعر (ليك يزيد ضارع خلصومة) الامن البليغ العارف يجعل الفعل مبنا للمفعول وجعل ارتفاع ضارع مبنا على انه جواب سؤال مقدر اذ لا يجترئ عليه الا بليغ متمرن في صياغة التراكيب (وما يختص بالتصور ما للجنس) اى للسؤال عن الجنس والماهية سواء كانت حقيقية واعتبارية (نحو) قوله تعالى (ما تعبدون من بعدى اى اى جنس من الموجودات) توثرونه في العبادة والمراد تقريرهم على التوحيد والاسلام فأخذ ميثاقهم على الثبات عليها وكقولهم ما الكلمة وجوابه لفظ وضع لمعنى مفرد وهذه ماهية اعتبروها اهل العرف ووضعوا بازائها اسم الكلمة (اوللوصف نحو ما زيد اكريم ام شجاع ام عالم ونحوها) من الصفات والسؤال عن الوصف يسأل بما عن ذوى العلم كقوله تعالى والسماء وما بناها اى والقادر الذى بناها (ولتردها) اى لتردد (ما بين الامرين) السؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف (لما قال فرعون

ومارب العالمين) حين سمع من موسى عليه السلام انه قال انارسل رب العالمين فسأل
بما عن الجنس سؤال كل جاهل (اى أى جسم من الاجسام لاعتقاد الجهال ان كل موجود
قام بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف) حيث قال رب السموات والارض
وما بينهما ان كنتم موقنين تنبيها على كيفية النظر المؤدى الى العلم بحقيقة قدر ما يمتاز
عن حقائق الممكنات بذكر وصف مناسب له ويميزه عن اجناس الاجسام بل عن
اجناس الممكنات بأسرها و اشار الى ان هذا الاعتقاد من فرعون لعدم الايقان وحث
على اعمال فكره فى النظر المؤدى الى العلم اليقيني بذاته وصفاته وفى ذلك تلقى السائل
بغير ما يسأله تنبيها على انه الاولى والالىق بشانه وانما اجاب بالوصف (تعريضا بتقليطه)
وتحطته فى اعتقاده من انه تعالى جسم (فلم يتفطن) فرعون (له) اى لذلك التعريض فقال
اولا تجيبا من حوله من جاعة الجهلة من عدم مطابقة جواب موسى لسؤاله على زعمه الباطل
الاتسمعون فعدل موسى عن الآيات المتعلقة بالآفاق الى الآيات المتعلقة بالانفس التى هى اظهر
فى الدلالة على وجود الصانع وصفاته فقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما رأى فرعون
استمرار موسى على جواب لا يطابق سؤاله على زعمه الباطل عرض بموسى ثانيا
واستهزأ به وجنته (فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لجنون) ولما رأى موسى
عليه السلام عدم فطنهم لما سلكه من الجواب الحكيم حيث انكروا جوابه كرتين فغلظ
فى الثالثة (فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون) فعدل الى وصف
ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة اعدل على صانع يحدتها بماله نوع استمرار ثم عرض
بجنون فرعون وقومه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم بعدم اطلاعهم على فساد مسألتهم الحقاء
واسلوب جوابه الحكيم واعتراض عليه بأن التخطئة مبنيّة على عدم مطابقة الجواب للسؤال
لاعلى كون ما للسؤال عن الوصف حتى لو فرض كون ما للجنس كانت التخطئة على حالها
وان جوابه بالوصف مبنى على التخطئة فى السؤال لا على كون ما للوصف اقول هذا غفول
عن سياق الكلام اذ الكلام فى كون جواب موسى بالوصف عند السؤال بماذا لا على جواز كون
ما للوصف وامر التخطئة مذكور بطريق الاستتباع اذ فى الجواب بالوصف عند ارادة
السائل الجنس تنبيها على ان المناسب ههنا استعمال ما فى معنى الوصف دون الجنس واما
ذكر تخطئة فرعون لموسى عليه السلام فذلك استطرادى وقد يوجه الآية بوجه آخر
وهو ان يكون سؤال فرعون عن خصوصية ذاته تعالى مطلقا لا عن اشياء عرفت اجناسها
وشوهدت من الاجرام والاعراض كافى الوجه السابق ويكون جواب موسى تنبيها
على ان خصوصية ذاته محجوبة عن العقول انما الذى الى معرفته سبيل هو معرفته بصفاته
استدلالا بأفعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب ظاهر ايضا قيل جل هذا الوجه

المعترض السيد السند
قدس سره

قائله السيد السند قدس سره

مبنياً على اشتراك كلمة ما بين معنييه اولى من بناء الوجه السابق عليه لان جل ما على الوصف في السؤال عن الخصوصية اولى من جلها عليه في السؤال عن الجنس اقول كلاهما سؤال عن حقيقته تعالى الا ان الاول مع اعتقاده من جنس ما يشاهد من الموجودات والثاني بدون ذلك الاعتقاد واهل اللغة لا يريدون بالجنس الحقيقة المشتركة بل الحقيقة المختصة فقط فلا يكون الثاني اولى بارادة الوصف من الاول كما لا يخفى وقد يوجه توجيهها ثالثاً وهو الذي مال اليه العلامة الزمخشري حيث قال والذي يليق بحال فرعون يعني ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكاراً لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى عليه السلام الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما شئ بتقرير قوله جنته الى قومه وظن به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضب والتهب وقال لئن اتخذت الها غيري ولا يخفى ان هذا التوجيه على ارادة فرعون بما الوصف وانما التخطئة في جعله تعالى شريكاً له على زعمه الباطل واعتقاده الجاهل (ومن لذوى العلم) اى للسؤال عن جنس ذوى العلم كالبشر والملك والجن والمشهور انه سؤال عن العارض الشخص لذوى العلم حتى اذا قيل من جبرائيل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك يأتي بالوحى الى الرسول (نحو) قوله تعالى حكاية عن فرعون في خطاب موسى وهرون (فن ربكما) اى مالكمما ومدبر امركما املك ام جنى ام بشر (منكرأ) لان يكون لهما رب سوى فرعون ولما كان مشتهراً بدعوى كان الاستفهام راجعاً الى انكار رب سواه اول تقرير ربوبيته (فقال) موسى عليه السلام (ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه) اى لان قوله (هذا يوجب للعاقل الاعتراف) بكون الصانع رباً لارب سواه الموصوف باعطاء كل نوع صورته وشكله المقدر له والمناسب للمنفعة التى خلق لاجلها وهدايته الى ما يتوصل به الى ما اعطاه من بقاءه وكأله اختياراً او طبعاً فالخلق بمعنى الخليفة وقوله خلقه اول مفعولى اعطى وكل شئ ثانياً وقدم للاهتمام اى اعطى خليفته لا كل شئ يحتاجون اليه ويجوز ان يكون خلقه ثانياً المفعولين اى اعطى كل شئ صورته وهيئته المطابقة للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التى تطابق الابصار وعلى هذا غيرها (واى لما يعجز) اى للسؤال عما يعجز (احد المتشاركين فى امر عام) لهما ذاتى او عرضى كقوله تعالى اى الفريقين خير مقاماً اى انحن ام اصحاب محمد (وكم للعدد) اى للسؤال عنه (قال تعالى) فى سؤال اهل القرية (كم لبثتم فى الارض عدد سنين) اى احياء وامواتاً فى القبور (وكيف للحال) اى للسؤال عنه وهو ينظم الاحوال كلها مثل صحيح أو سقيم او مشغول او فارغ الى غير ذلك من الاحوال وجوابه تعيين واحد منها (واين للمكان) اى للسؤال عنه ينظم الاماكن كلها مثل الدار

٦ قوله تعالى حكاية عن فرعون
ومن ربكما يا موسى انما
خاطب الاثنين لاشتراكهما
فى الدعوة وخص موسى
بالنداء لانه الاصل وهارون
وزيره اولانه عرف له رتبة
ولاخيه لسنا فاختصه بالنداء
ليفخمه كذا قيل

٧ جمع الخلايق
٨ معنى المصدر

والمعجود والسوق وجوابه تعيين واحد منها (وأنى بمعنى كيف) كقوله تعالى فأتوا
 حرثكم انى شئتم بعد ان يكون السداد ٣ واحداً وكانت اليهود يزعمون ان المولود من جاع
 والمرأة فيه محببة يصير احوال فتزلت الآية رداً لزعمهم (و) بمعنى (من اين) على نوع
 من المجاز لانه بمعنى من اى وجه لا للمكان حقيقة كقوله تعالى قال يا مريم انى لك هذا اى
 من اين لك روى ان زكريا عليه السلام وجد عند مريم فأكهة الشتاء فى صميم الصيف وبالعكس
 مع اغلاقه عليها سبعة ابواب (ومتى للزمان) اى للسؤال عنه كما يقال متى جئت فيجاب
 يوم الجمعة (وكذا ايان) للسؤال عن الزمان (قال) على بن عيسى (الربى) نحوى
 بغداد (وفيها) اى فى ايان (تعظيم) اى يستعمل هو خاصة فى مواضع التعظيم والتفخيم
 (نحو) قوله تعالى (يسأل ايان يوم القيامة) ٧ اى متى يكون استبعادا واستهزاء عن الاعتقاد
 بوقوعه (و) كقوله تعالى (يسألون ايان يوم الدين) استبعادا واستهزاء ايضا قيل الاولى
 ان لا يذكر معانى هذه الكلمات ههنا لان بيانها وظيفة لغوية اقول قد مر جوابه فى اسماء
 الاشارة ولئن نزلنا عن ذلك فهذا استطراد ليعتبر المعانى الاصلية عن المتوليدات (وهذه)
 الكلمات (قد يتولد منها امثال ما سبق) من المعانى التى هى نتائج امتناع الاجراء على
 الاصل فى الابواب الخمسة (بالقرائن) من احوال المقام المانع عن الحل على الاستفهام
 والمقتضى لما يناسب سباق الكلام (فيقال ما هذا ومن هذا للتحقير) والاستخفاف لا
 الاستفهام كانه لحقارته غير معلوم وملفت اليه وكون التحقير مستفادا من اسم الاشارة
 لا ينافى استفادته من الاستفهام لما تقرر من جواز تعدد الدال مع وحدة المدلول فى الخطابات
 وان لم يحز تعدد العلل الخارجية فحينئذ اما ان يكون المستفاد من كليهما تحقيرا واحداً
 بعينه او تحقيرين تقويابا بالاجتماع ولو مثله بمن زيد وما الثوب لم يقع الاشتباه اصلا (ومالى
 للتعجب) اذ الاستفهام عن حال نفسه لا يجوز لكونه معلوما فيحمل على التعجب لانه مما يلزم
 الاستفهام عن الغير قيل فيكون مجازا من باب اطلاق الملزوم واردة اللازم اقول هذا اذا
 استعمل الاستفهام ههنا فى التعجب اللازم له وليس كذلك بل الاستفهام مستعمل
 فى حقيقته ولما لم يناسب المقام يفهم منه معنى مناسب له من غير استعماله فيه الا يرى انه
 لو استعمل اللفظ فيه لم يصح جعله متولداً من الاستفهام اذ التولد يقتضى وجود معنيين
 وفى المجاز ينصب قرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقى وكما بينهما فاحفظ هذا فان له موقعا
 فيما سيجي ولا اكرره هناك (نحو) قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ٩ (مالى
 لا ارى الهدى) مع ان تسخير الانس والجن والطيور يقتضى رؤيته فيتعجب من عدم
 رؤيته (و اى رجل و ايا رجل هو للتعجب) اذ معناه رجل عظيم من شأنه ان يتعجب
 منه (وكم دعوتك للاستبطاء) اذ مراده دعوتك مرارا فتأخرت وذلك لان سؤال

٣ اى الطريق ٤
 ٧ قيل ان اصل ايان اى اوان
 فحذفت الياء الثانية من اى
 والهمزة من اوان للتخفيف ثم
 قلبت الواو ياء وادغمت
 وهمزتها مفتوحة او مكسورة
 وقيل اصلها اى آن فحذف
 همزة آن لكن النقل لا
 يساعده ٥

٩ وفى الكشف انه قال
 مالى لا اراه على انه لا يراه
 وهو حاضر لساتر ستره
 او غير ذلك ثم لاح له انه
 غائب فاضرب عن ذلك
 واخذ يقول اهو غائب
 كانه يسأل عن صحة
 ملاح له ويظهر مما ذكره
 انه حل مالى على حقيقة
 الاستفهام واما كلمة ام فى
 قوله ام كان من الغائبين
 فنقطعة على الوجهين اى
 التعجب وحقيقة الاستفهام
 ٤

الداعي عن عدد دعاته مع كونه مما يرجي كونه اعرف من غيره يدل على كثرة المناسبة لاستبطائه على الاجابة فهو شكاية عن بطؤه وقد يقصد به النهي عن التأخير (وكم تدعوني للانكار) اي كم تكرر دعوتي بلا فائدة الاجابة (وكم احلم للتهديد) ومراده انكار الحلم ويتولد منه تقرير العتاب ويتولد منه التهديد والحلم هو الاناة والصبر (وكيف تؤذي اباك للانكار) اي لانكار الایذاء (والتعجب) من ارتكابه (والتوبيخ) لفاعله او لمستمسه (ومنه) اي من قيل ما ذكر من المعاني قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم) وتلخيص ما حققه السكاكي في الآية ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا ادخل على فعل كان سؤالا عن احوال مختصة بذلك الفعل ٦ ولا شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به كما يقال كافر معاند ٣ وكافر جاهل فيكون كيف تكفرون سؤالا عن كفرهم في حال العلم ام في حال الجهل ثم لما قيد بقوله وكنتم امواتا اي كنتم تعرفون بقصتكم هذه من اطوار خلقه الانسان وبلوغه رتبة احسن تقويم تعين الكفر حال العلم لاستلزام العلم بالقصة المذكورة العلم بصانع موصوف بصفات الكمال الجامع للعظمة والجلال المتزه عن شوائب النقصان الواقع في مراتب الامكان ولا يخفى ان هذا العلم صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصارف اي صارف فصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجب ومثثة انكار وتوبيخ (و) كذا يقال حال تذليل المخاطب (اين مفيثك) اذ ليس معناه السؤال عن مكان المفيث لان هذا الكلام وقت العلم بعدم المفيث فيكون (للانكار) اي لانكار وجود المفيث (والتقريع) لكونه سؤالا عند الحاجة الى المفيث (نحو) قوله تعالى (اين شركائي الذين كنتم تزعمون) اي تزعمونهم شركاء الله وليس هذا سؤالا عن مكانهم اذ لا وجود لشريك واحد لله تعالى فضلا عن الشركاء فضلا عن ان يكون لهم امكنة فضلا عن ان لا يعلم امكنتهم علام الغيوب تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا بل المراد توبيخ الجاهلين المدعين للشركاء لان هذا السؤال انما يكون وقت الحاجة الى الاغاثة وهو وقت ورودهم النار كما قال تعالى ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين اشركوا اين شركائي الآية ﴿خاتمة﴾ لمباحث الاستفهام (لا يخفى عليك) بعدما عرفت ان المستفهم عنه لا بد وان لا يعلم علما تاما وان تقديم الفاعل معنى وكذا المفعول يستدعي العلم بوقوع نفس العلم (مقاماً أنت ضربت زيدا بنية التقديم او غيرها) اي بغير بنية التقديم لان هذا التركيب لا يجوز على نية التقديم لان التقديم يستدعي الجزم بالفعل والاستفهام الشك فيه فيتنا قضان بخلافه بدون نية التقديم (و) لا يخفى عليك ايضا مقام (ازيدا ضربت) فان السؤال عن اختصاص زيدا بالضرب الواقع يجوز هذا التركيب وعن الضرب

٦ مثلا اذا قلت كيف جئت
كان معناه اراك يا ام ماشيا
لا اكلا او صائما

٣ وهو من اهل الكتاب

فقط لا يجوز لان التقديم يستدعي العلم بنفس الفعل والاستفهام عن الفعل يستدعي
الشك فيه فيتنايان (و) مقام (اضربت زيدا) فانه يجوز اذا سئل عن نفس الضرب
ولا يجوز اذا سئل عن اختصاص زيد بالضرب الواقع واذا عرفت تفاوت المقامات
المذكورة (فلا يحمل) قوله تعالى مخاطبا لعيسى عليه السلام (أنت قلت للناس)
اتخذوني وامى الهين من دون الله (على التقديم) اى تقديم انت وهو الفاعل معنى
على قلت لافادة التخصيص اذ ليس الانكار راجعا الى اختصاصه بهذا القول بل الى
نفس القول فيحمل التقديم على افادة التقوى فلا يلزم انكار القول بالهمزة وتسليمه
بالتخصيص كما عرفت في نظائر هذا (الثالث) من الانواع الخمسة (الامر وله اللام)
المكسورة الجازمة (فى) غير الفاعل المخاطب نحو (ليفعل) وقد يستعمل نادرا فى
امره ايضا (وصيغ) مخصوصة موضوعة للامر الحاضر بينت فى علم الصرف نحو
انصروا قل ومد وغيرها (واسماء) موضوعة للامر الحاضر (قد بينت فى) علم
(النحو) نحو نزال وتراكوا وريد وصه وغيرها وانما احال اسماء الافعال الى علم النحو
وسكت عن احالة الاسماء الموضوعة للامر الحاضر الى علم الصرف لشهرة امر الثانى ٧
بدخولها تحت الضابط دون الاول لانها سماعية يحتاج الى عدها اولانه عدا النحو
والصرف علما واحدا كما هو مذهب المتقدمين واحال كليهما الى علم النحو (والامر)
اى اللفظ المركب من امر فى عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة وفى لغة العرب
(اقتضاء الفعل) اى طلب الفعل القائم بالنفس (بالقول) المخصوص من الصيغ
والاسماء المذكورة (استعلاء) وما وقع فى المفتاح من انه عبارة عن استعمالها
اى الصيغ فقد نشأ عن انكار الكلام النفسى كما هو مذهب المعتزلة ولا شك
ان اقتضاء المدلول عليه بالقول كلام نفسى بلا شبهة وقيل ان الامر عند اهل
العربية فعل اللسان وهو القول المخصوص دون فعل القلب وهو اقتضاء الفعل
بالقول عند الحنفية وبالقول والفعل عند الشافعية وكان الاولى ان يعرف على
مذهب اهل العربية وانما اعتبر الاستعلاء دون العلو لان الادنى اذا كان مستعليا عند
الامر عد فى اللغة أمراً وفى عرف الادب مسيئاً للادب وانما ذكر المصنف قيدا للاستعلاء
تبعا للسكاكى وهذا مذهب ابى الحسين من المعتزلة وبعض من اهل السنة كان اشتراط
العلو مذهب جمهور المعتزلة واما مذهب الاشاعرة فاهمال كل من القيد لئلا يذهب الادنى
بامر الاعلى كما فى قوله تعالى حكاية فرعون ماذا تأمررون ولم يكن لهم علو على فرعون
لانهم كانوا يعبدونه ولا استعلاء لان العبادة يقتضى غاية الخضوع والاصل فى الاطلاق الحقيقة
وقد صرح المصنف بأن المذهب الحق هذا فى شرحه لمختصر ابن الجاجب لكنه اقتدى

٧ فيه لطف لا يخفى

السكاكي ههنا لانه بصدد تلخيص كتابه وقيل الامر في الآية بمعنى المشاورة اى ماذا
تشيرون وقيل اتناوله فرعون عند الدهشة وكيف وعدم تسمية الطالب على سبيل التضرع
او التساوى امرا مقطوع به جزما والتفصيل في علم الاصول (واما الصيغ) من نحو هذه
الالفاظ المذكورة فالاستعلاء (على الاظهر) من التوئين (لاطباق النحاة على انها) اى ان
هذه الصيغ (صيغة الامر ومثاله) وكذا لام الامر وبالجمله اضافوها الى الامر دون
الاباحة والندب والمتبادر من الاضافة ههنا الاختصاص ولا طريق ههنا الى
الاختصاص سوى الوضع واذا كانت هذه صيغة الامر ومثاله وقد عرفت ان الاستعلاء
داخل في مفهوم الامر فيكون هى ايضا للاستعلاء * واعلم ان السكاكي جعل اصل الدليل
تبادر الامر عند استماع الصيغ دون غيره من الدعاء والالاتسرو وغير ذلك والتبادر آية
الحقيقة وجعل ما ذكره المصنف من اطباق النحاة مؤيدا لهذا الدليل لا دليلا برأسه لاحتمال
ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوى فيكون الاضافة
بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المدنى النحوى الذى
هو الحقيقة الاعلى و هذا القدر كاف فى الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية
مستبعد جدا بل هى بمعنى من وتدين قال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا
تصلح للامداد كما يصلح ما ذكره السكاكي (والاشبهه) وفى بعض النسخ ولا شبهة وهو
الاشبه والمطابق للفتاح اى لاشك (ان ذلك) اى الامر (ايجاب) لانيان المأمور به على
المأمور بأن يتعلق الذم بتركه (فان صدر) الايجاب (من) شخص هو (الاعلى) رتبة من
المأمور (افاد) الايجاب (الوجوب) اى وجوب الفعل على المأمور بحسب جهات مختلفة
كتوقع الايلاء والاستخفاف او الملازمة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب اختلاف
الامر والمقام او يقال بحسب جهات مختلفة من الشرع والفعل والعرف اما الاول فاستحقاق
فاعله الثواب وتاركه العقاب واما الاخير ان فاستحقاق فاعله المدح وتاركه الذم (والا)
اى وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة (فلا) يستتبع الايجاب الوجوب بل مجرد
الطلب وليس المراد بالايجاب حقيقة الالتزام من غير رخصة فى تركه بل قصد الالتزام
حقى صح مفارقه من العلو الى الاستعلاء فلا يرد ان الايجاب لا يخطى الوجوب بناء على
ان الوجوب مطاوع له (وحينئذ) اى حينئذ لم يفد الامر الوجوب بل الايجاب بدون
الوجوب كما اذا صدر من غير الاعلى او الطالب فقط كما اذا صدر من غير استعلاء او بدون
الطلب ايضا (توابع بحسب القرائن ما يلائم المقام) ويناسبه (من دعاء) عند استعمالها
على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم (اوسؤال) او التماس عند استعمالها على سبيل
التلطف كقولك لمن يساويك فى المرتبة اقبل بدون الاستعلاء (او اذن) فى الفعل

واباحة لمن يستأذن فيه بلسان المقال او بلسان الحال كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين وهذا وان كان خارجا عن الطلب لتسوية الطرفين ولزوم رجحان احدهما في الطلب الا انهم ادرجوه في الطلب لكونه في صورة الطلب وكون هذا المعنى متولدا منه بحسب القرائن ويمكن ان يقال ان المقسم متناول لما لا طالب فيه كما اشرنا اليه في تفسير قوله وحينئذ تولد (او تهديد) في مقام كون المأمور مسخوطا عليه وعدم رضائه الا امر بالمأمور به كقوله تعالى ومن شاء فليكفر وهذا ايضا ليس بطالب حقيقة بل هو معنى متولد على قياس الاباحة او يقال المقسم متناول لما لا طالب فيه (او تمن) ان استعملت في مقام لا يقدر المأمور على تحصيل المطلوب كقول امرئ القيس **•** الا ايها الليل الطويل الانجلي **•** بصبح وما الاصبح منك بامثلي **•** الاصبح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ايزل ظلامك بيضاء الصبح ثم قال وليس الصبح بأفضل منك عندي باني اقادى همومى نهارا كما اقسيتها ليلا فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك بل تنفى الانجلاء فقط ولم يحمل على الترجى لاستطالة الليلة بحيث لا طماعية في انجلائها (او اكرام) اذا استعملت في مقام يحصل من حصول المطاوب اكرام المأمور كقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين (او اهانة) اذا استعملت في مقام يلزم المأمور به اهانة المأمور نحو قوله تعالى كونوا احجارة **•** واعلم ان المعانى المتولدة من الامر الموضوع للوجوب خمسة عشر صرح بذلك المصنف في شرح مختصر ابن الحاجب وذكر منها ههنا ثمانية واما المعانى الغير المذكورة **•** فمنها النذب نحو قوله عليه السلام لا بن عباس رضى الله عنهما كل مما يليك فان الادب مندوب اليه **•** ومنها الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا فان الله تعالى ارشد العباد عند المداينة بالاشهاد والفرق بينه وبين النذب النذب لمصلحة الآخرة والارشاد لمصلحة الدنيا **•** ومنها الامتنان كقوله تعالى كاوا مما رزقكم الله فان اقتران قوله رزقكم الله قرينة الامتنان على العباد **•** ومنها التسخير كقوله تعالى كونوا قردة خاشعين لانه تعالى اتا مخاطبهم بذلك في معرض تدليلهم وهذا يقرب من الاهانة والفرق حصول الفعل في التسخير دون الاهانة **•** ومنها التعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله واتماطاب منهم المعارضة لتعجيزهم **•** ومنها التسوية كقوله تعالى اصبروا ولا تصبروا اذ المراد سواء عليكم اصبرتم ام لم تصبروا **•** ويقرب هذا من الاباحة والفرق ان التسوية في مقام السخط والاباحة في مقام الرضاء **•** ومنها الاحتقار كقوله تعالى بل اقوا ما انتم فاستعملها في معرض احتقار سحر السحرة في مقابلة المعجزة **•** ومنها التكوين كقوله تعالى كن فيكون **•** ومنها وروده بمعنى الخبر حيث يكون المقصود تعريف المخاطب بثبوت الخبر به للمخبر عنه كقوله عليه السلام اذ لم تستحي فاصنع ما شئت معناه صنعت ما شئت واعلم انه يمكن عكس هذا ايضا كقوله

تعالى والوالدات يرضعن اولادهن معناه يرضعن والعلاقة في هذا المجاز مشابهة أحدهما الآخر في الدلالة على وجود الفعل والمرجح للخبر إيهام عدم الاحتياج الى الإيجاب وفي عكسه الاحتياج اليه من حيث تباعد الفعل عنه أو تبعيده عن الفعل وهذا كلام وقع في البين لاقتضاء رعاية المناسبة ذكرها وبالله العون والتوفيق (الرابع) من أبواب الطلب (النهى) وهو ترك اقتضاء ترك الفعل بالقول استعلاء (وحرفه لا الجازمة) وحدها كقولك لا تفعل (وهو) أي النهى (كلامه في أحكامه) المذكورة من إفادة وجوب الترك إذا صدر ممن هو أعلى رتبة من النهى وإفادته طلب الترك فقط إذا لم يوجد شرط الوجوب وتو لهما يناسب المقام بحسب قرائن الأحوال حينئذ فاذا استعمل على سبيل التضرع يسمى دعاء كقول المبطل إلى الله الهى لا تكلفنى إلى نفسى وإذا استعمل في مقام تسخط الترك يسمى تهديداً وإن استعمل على سبيل التساوى يسمى التماساً وإن استعمل في مقام الإذن يسمى إباحة والفرق بين امر الإباحة ونهيها أن الأول كون الإذن في الفعل مقصوداً أصالة وفي الترك تبعاً والثاني بالعكس وإيضاً قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الأفضل فيفيد ندية الترك وكراهية الفعل تنزيهاً وقد يستعمل في التحقير كقوله تعالى فلا تمدن عينيك وقد يستعمل في بيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون وقد يستعمل في اليأس كقوله تعالى لا تعتذروا وقد يستعمل في الإرشاد كقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وقد يستعمل في التسلية كقوله تعالى لا تحزن (وهما) أي الأمر والنهى (للفور) يعنى انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا الايمان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما (اول التراخي) ضد الفور (فتعتمد) انت (القرينة) المعينة لشيء منهما (ودونها) أي دون القرينة (فالظاهر انهما) أي الأمر والنهى (للفور كالنداء والاستفهام) فان هذه الاربعة مشتركة في ان كل واحد طلب وفي استدعائه امكان المطلوب ثم الاخير ان ظاهران في تعميل المطلوب بالاتفاق فكذا الاولان وانما قال فالظاهر اشارة الى بداهة الدعوى وان ليس غرضه قياسهما على النداء والاستفهام حتى يعترض عليه بمنع كون المشترك علته الحكم وبطلان القياس في اللغة وما قيل ان هذا انما يرد على من ادعى انهما وضوعان للفور دون من يدعى انهما للفور ظاهرهما كما هو مراد المصنف فلهذا جعل الظاهر على ان كونهما للفور بناء على الظاهر لكن العبارة لا يساعد ذلك اذ المتبادر منه ان كونهما للفور ظاهر غنى عن الدليل كانهما عليه (والعرف يستحسن المبادرة) في امثال الأمور به وإلى الاجتناب عن النهى عنه (و) كذا العرف (يذم بعدمها) أي بعدم المبادرة اليهما ولهذا لو قال المولى لعبده اسقنى واخر العبد السقى عدواصيا وذم ويرد عليه ان بهذا انما يمكن هناك قرينة الفور اصلاً وأى مقام يقتضى الفور من مقام طلب

و اعلم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر على المعانى حيث قال ولدت الدعاء وكذا في غيره وفي مباحث النهى على الالفاظ حيث قال سمي دعاء تنبيهاً على انها تطلق عليهما

السقي لان الماء انما يطلب عادة عند الحاجة القاسرة فكم يكن الفور مستفاداً من الامر بل من القرينة وقيل مراد المصنف ان المأمور ينم بتأخير المأمور به ولا يعد عاصياً فلا يرد عليه ما ذكر ولا يخفى عليك انه انما بنى كلامه على حل كلام المصنف على ان كونهما للفور بناء على الظاهر لانهما موضوعان لذلك لكنك قد عرفت ان العبارة لا يساعد هذا نعم لا يلزم منه ان المصنف يتخذ مذهباً لانه بصدد تلخيص كتاب المفتاح (و) كذا يستحسن (العرف) (التي قبل الفعل وبعد) (النهى) (ابطلاله) اى للامر وذلك ان المولى اذا امر عبده بالقيام ثم نهاه عنه عقيب الامر يعد ذلك تغيير الامر اوجع المنهى والمأمور به في زمان واحد دون تقديم النهى على تحصيل المأمور به حتى ان مثل هذا يستحسن في العرف وبعد سفها ولولم يكن كل من الامر والنهى للفور لما استحسن العرف ذلك لجواز حصول مضمونهما معا بأن لا يقوم اولا ثم يقوم في زمان آخر أو بالعكس (وهما) اى الامر والنهى (للمرة او للاستمرار) فقد ذهب جمع من الاصوليين الى الاول وآخرون الى الثانى والاكثر على ان النهى للثانى وقيل للاول لكن (الوجه) اى المختار (انه) اى الطلب بالامر والنهى (اما لقطع الواقع) وازالته كما اذا قلت للساكن تحرك طالبا لقطع سكونه الواقع وللمتحرك لا يتحرك طالبا لقطع الحركة الواقعة (فللمرة) اذ المطلوب في كليهما يحصل بالمرة ولا ضرورة الى تقرير الزيادة (او) ان الطلب بالامر والنهى (لاتصاله) اى لاتصال الواقع وعدم انقطاعه كما اذا قلت للمتحرك تحرك اولا تسكن (فللاستمرار) اذ المطلوب ابقاء الواقع فلما يدل اللفظ على الغاية المعينة يحمل على الاستمرار لعدم كون زمان اولى من زمان ولما توهم ان الامر بالواقع طلب تحصيل الحاصل اشار الى جوابه بقوله (وليس) طلب الواقع (امر بتحصيل الحاصل لتوجهه) اى لتوجه الطلب (الى المستقبل) اى الى تحصيل مثل الواقع فى المستقبل ولا شك ان مثل الواقع غير موجود حال وجود الواقع لاستحالة اجتماع المثليين فيتوجه الطلب الى غير الحاصل وبعبارة اخرى المطلوب هو استمرار المطلوب لانفسه كما فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم * واعلم ان هاتان المسئلتان اعنى كون الامر والنهى للفور او للتراخي وكونهما للمرة او للاستمرار مشتركان بين هذا الفن وبين علم الاصول ويبحث عنها ههنا من حيث كيفية تطبيق الامر والنهى على ما اذا كان المقام مقتضيا للفور او للتراخي او للمرة او الاستمرار وفى علم الاصول من حيث دلالة الاوامر والنواهي الواردة فى الكتاب والسنة على الفور او التراخي وعلى المرة او الاستمرار وبين هاتين الحثيتين فرق جلى كما لا يخفى (خاتمة) لمباحث الامر والنهى ببيان مشاركتها للنوعين السابقين (هذه) الانواع (الاربعة) التى هى التثني والاستفهام

والامر والنهي (تعين) من الاعانة (على تقدير الشرط بعدها) اذا قصد جعلها اسبابا
لما بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والمطلوب في الاكثر مطلوب غيره لالذاته
ووسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المطلوب وترتبه عليه
فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى
الشرطية فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط واداته وبؤتي بالمضارع مجزوما على انه
جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك في التمني ليت لي مالا انفقته اي ان ارزقه انفقته وفي
الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان اعرفه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان
اكرمت اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وتقدير
الشرط لقرائن الاحوال غير ممتنع فلا حاجة الى ما قيل في قوله تعالى قل لعبادي الذين
آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ان تقديره ليقوموا باعمار الجازم لان اعمار
الجازم نظير اعمار الجار نادر في فصيح الكلام وتقدير الشرط يفيد حسن النظام
(نحو) قوله تعالى (فهب لي من لدنك وليا يرثني) بالجزم على قراءة ابي عمرو
والكسائي اي ان تهب لي وليا يرثني (و) قراءة (الرفع) في يرثني وهي قراءة الباقرين
(بالاستيناف) كانه قيل لم تطلبه فأجاب بأنه يرثني (دون الوصف) اي ايس رفعه على
كونه وصفا من وليا كما ذهب اليه صاحب المفصل وابن الحاجب (لئلا يلزم منه) اي من الوصف
(انه) اي ان زكرياء (لم يوهب) وليا يرثه اي يتي بعده (اذ مات يحيى قبله) اي قبل زكرياء
عليهما السلام وذلك محال لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف
اذ لا ضرر في عدم قبول البعض وانما الممتنع رد الكل بل لانه لو لم يوهب لزم الخلف ٩ في كلامه
تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكرياء عليه السلام
ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه واعتراض على رد المصنف كون يرثني
وصفا بأن بعض الروايات ٧ على هلاك زكرياء قبل يحيى عليهما السلام فان قلت وكذا يلزم
الكذب في كلام زكرياء عليه السلام على ما اختاره المصنف اذ الاستيناف اخبار جازم
بأنه يرثه قلت المقصود بيان غرضه في طلبه لا الاخبار ولا غضاظة عليه في عدم ترتب
الغرض على ما طلبه لاجله فان قلت لا يحصى عن الكذب في قراءة الجزم قلت لعله بني
الاخبار على ظنه اي يرثني في ظني فلا يلزم الكذب وهذا هو التأويل بعينه في قوله
عليه السلام كل ذلك لم يكن حين قال فواليد بن اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول
الله مع وجود السهو حيث سلم على رأس ركعتين في صلاة العصر (وقال) تعالى (وقل
لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة الآية) والتقدير قل لهم اقيموا فانك ان قلت لهم
اقموا يقيموا الصلاة وعلى هذا القياس ينفقوا فقول قل محذوف كحذف الشرط وجواب

٩ الخلف بفتح المعجمة
وسكون اللام الردي من
الكلام وعبر به دون الكذب
رعاية للادب بقدر الامكان

٧ قال في الكشف في تفسير
قوله تعالى لتفسدن في الارض
مرتين اوليهما قتل زكرياء
وحبس ارميا حين انذرهم
سخط الله تعالى والآخرة
قتل يحيى بن زكرياء

الشرط يدل عليها ورد ذلك بأن القول ليس سبب الإقامة فالقدير ليقموا بحذف لام الامر والجواب يكفي توقف الجزاء عليه ولا يشترط عدم التوقف على شيء آخر نحو توضاً يصح صلاتك واما حذف لام الامر فقد عرفت حاله (وقد يقدر الجزاء بعد الشرط) كما يقدر الشرط قبل الجزاء وذلك عند وجود القرائن (نحو) قوله تعالى في تقدير الجزاء (ان كان من عند الله وكفرتم به) وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم فالجزاء المقدر في الآية (اي الستم ظالمين بدليل) قوله تعالى بعده (ان الله لا يهدي القوم الظالمين) وانما ذكر هذه القرينة ردا لما قدره صاحب الكشف من الجزاء حيث قال المعنى قلل اخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بني اسرائيل على نزول مثله وايمانه مع استكباركم عنه وعن الايمان الستم اضل الناس واطلمهم **والخامس** النداء وقد سبق في النحو **تفاصيل** حروفه وتفاصيل معانيها ولعله اراد بالسبق سبق علم النحو على المعاني رتبة والافاسبق في هذا الكتاب علم النحو كما في المفتاح او اقتدى بصاحب المفتاح وحكى كلامه على ما فيه **ومن** الفوائد الشريفة التي لم يذكر في المفتاح ان يا للبعيد وقد يستعمل في القريب تنزيلا له منزله لبلادته كقوله **اذا** جمعنا يا جرير **الجامع** **اولا** انحطاط شأنه كقول فرعون واني لاظنك يا موسى مسجورا اول ارتفاع شأنه كما يقال في الجوار والاستغاثة يارب لاستصغار العبد نفسه عند الحضرة الصمدانية واما قوله صلى الله عليه وسلم انت اعلم اي رب وذلك عند تجلي صفة جلال الله وهوية كماله واستغراقه في قدس اللاهوت وتبرئه عن عالم الملك والمملوك (وههنا شيء يشبه) اي يشبه النداء في ان صورته صورة النداء وحكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء كما هو شان المنقول من باب الى آخر (وليس به) اي الحال انه ليس بنداء حقيقة (نحو اللهم اغفر لنا ايها العصابة وهو للاختصاص) ولما كان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص ما يريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما يناسب اليه فتقدير المعنى اللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصاب وهذا من باب التجريد كأن المنادى جرد نفسه عن طلب الاقبال ثم يناديها وطريقه ان يذكر او لا ضمير المتكلم ويؤتى بعده بأي على ما ذكر في النحو او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما لجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا فاعل كذا ايها الرجل اي انا فاعل كذا مختصا من بين الرجال بفعله او الافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرامه او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال وانما لم يكن هذه منادى حقيقة لان المراد من صفة

اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب فقولك ايها الرجل في محل نصب على الحالية اى مختصا من بين الرجال (تذنيب) لمباحث الطلب والخبر (قد يوضع الخبر موضع الطلب لوجوه) محسنة ولا استعماله موضع الطلب (الاول التناول) بالوقوع كما اذا قيل لك في مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة وعصمتك عن الحيرة ووفقك للتقوى ليتفأل بلفظ المضى على عددها من الامور الحاصلة التى حقها الاخبار عنها بأفعال ماضية والتفأل نوع مستحسن الاعتبار (ومنه) اى من التفأل (المفاضة) وهى محل الفوز والنجاة (للفلات) التى هى موضع الهلاك (والناهل) وهو الريان (للعطشان) الذى هو ضده (والسليم) وهو ذو السلامة (للدنيغ) المضاد له (وروى) التناول فيما هو ابعد وابتعد (حتى لم يكتب للمخدرات) فى دعائها (ادام الله حراستها) لاشتماله على الحرو والاست وكذا لم يكتبوا ادام الله ايامها الى قيام الساعة تحرزا عن لفظ القيام وتحيف الايام (بل لم يهد الظرفاء) اى اهل الكياسة مع لطف الطبع لم يهدوا الى الاحياء (السفر جل) لاشتمال اسمه بالعربية على حروف سفر جل اى عظم اذفيه ايماء الى سفر الآخرة (ومنه) اى من التناول (قول نائب) الخليفة (هرون) الرشيد خامس الخلفاء العباسية (وقد سأله) هرون (عن شئ لا وايدك الله الامير) وفى بعض النسخ امير المؤمنين وذلك حين سأله عن شئ يحق ان يجاب بأن قال لامع ان عادتهم جرت بالدعاء للخلفاء عند الخطاب بالجواب فزاد الواو بين كلمة لا وبين الدعاء بأيدك الله دفعا لتوهم التطير حتى قال صاحب ابن عباد لما سمع هذا الكلام ان هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح قيل ان اول من زاد هذه الواو يحيى بن اكرم فى جواب المأمون والذى استحسنها هو المأمون لا صاحب (و) قول نائب (آخر لغيره) اى لغير هرون حين خرج الى ناحية لمطالعة عماراتها واستقراء اماراتها وقد تراءت له فى طريقه شجرة من بعيد (وقد سأله) اى سأل ذلك الغير نائبه وقال (ما هذه الشجرة) فقال النائب (هى شجرة الوفاق) تفاديا عن لفظ الخلاف (فحلما) اى هرون الرشيد وخليفة آخر غيره (عليهما) اى على نائيهما لكمال تيقظهما فى رعاية الدقائق ومن هذا القيل ان الخليفة هرون سأل ابنه مأمون عن جمع المساوك فقال ضد محاسنك يا امير المؤمنين فاحترز عن لفظ مساويك حتى قيل جعله هرون ولي عهده وقدمه على ابنه الآخر وهو محمد الامين ومن هذا القيل غضب الداعى العلوى على شاعره ابى مقاتل الرازى الضرير لما افتتح مدحه بقوله * موعدا احبابك بالفرقة غد * حتى امر باخراجه عن مجلسه وقال له موعدا احبابك يا داعى ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشده * لا تقل بشرى ولكن بشرى ان * غرة الداعى ويوم المهرجان * فتطير به الداعى

٩ وقع فى نسخ المتن كلها لفظ نائب وعبرة المفتاح لفظ كاتب والاولى ما فى المفتاح ولعل ما فى نسخ المتن تصحيف

٩ وهذا الداعى هو حسن ابن زيد بن محمد بن اسمعيل ابن الحسين بن زيد بن على ابن الحسين بن على بن ابى طالب رضى الله عنهم وهو الذى استولى على طبرستان وما يليها فى خلافة المستعين بالله وانقادت له الديلمة وهى جمع ديلم جيل من الناس فى سنة خمس وعشرين ومائتين وقيل فى سنة خمسين ومائتين وقع الرى ايضا وكان سفاكا ومهيذا للعباد والبلاد ويسمى بالداعى الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازى وقدولى الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بمرجان

٧ اى القاه على وجهه هـ
٣ اى اعطاه هـ

وقال اعمى اى يا اعمى يتبدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطمحه على وجهه ٧ وضربه
خسین عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه ٣ وامثال ذلك اكثر من ان يحصى عند
البلغاء يعرفها من مارس علم المحاضرات وهذا ايضا هو الباعث فى نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسلم تسمية الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجيجا ولا افلح فانك تقول
اثم هو فلا يكون فيقال لا وهذا النفي تطير (الثانى اظهار الحرص على وقوعه) اى وقوع
المطلوب (كأنه) اى كأن الطالب (لكثرة ما ناجى به نفسه) من المط (انتقش صورته)
فى خياله فخاله) اى ظنه الطالب (واقعا) حتى ينسب الحس الى الفلظ ان حكم بخلافه
وقد يستخرج لفظه محلا وعليه قول المعري * ماسرت الاوطيف منك بهجنى * سرى
امامى وتأويبا على اثرى * والسرى هو السير بالليل والتأويب هو السير بالنهار والمراد انه
لكثرة مناجاته لحبيبه يقول انتقشت فى خيالى فاعدك بين يدي ليلامغلط للبصر لعل الظلام
وخلقى نهارا حتى يكون سببا لعدم رؤية البصر اذ لم تيسر تغليظه بسبب الظلام نهارا
* الثالث الكناية * كقول العبد ملولاه اذا حول المولى عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة
مكان انظر لان انظر ملزوم ينظر و ذكر الالزام و ارادة الملزوم كناية (لحسنها) اى لحسن
الكناية لكونها ابلغ من التصريح (اول التأدب) والاحتراز عن صورة الامر (اولهما) اى
لحسن الكناية والتأدب معا * الرابع جل المخاطب * على الفعل او تركه (ابلع جل بأبلغ وجه)
والطفه (نحو تأتيني غدا) صادرا هذا القول (من تكره) انت (ان ينسب) هو (الى الكذب)
فمح يلزمك آتيانك اليه لتصديق قوله بخلاف ما لو قال ذلك القائل أيتنى غدا اذ لا يلزمك آتيانك
اليه اذ لا يلزمه الكذب من عدم الامثال فلا يلزم عليه النقض بل النقض يلزم عليك بترك
الامثال فظهر من هذا ان صورة الخبر الطيف من صورة الامر فان فيها صورة الاستعلاء
فوق الامر و ابلغ منها لانه كناية (او غير ذلك) من المناسبات كالاشعار بأن الامر
قصد الى ان المأمور كأنه متسارع الى الامثال فهو يخبر عنه وهو ابلغ من صريح الامر
كما تقول ذهبت الى فلان تريد الامر وكذا الحال فى النهى وكقصد الاحتراز عن نسبة
المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف وفقك
الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ وكقصد اظهار اعتقاد الاسباب
كقولك اشتريت لي كذا بديل اشترى او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال وجود المخاطب كقولك
اعطيتنى فى موضع اعطنى او ان تقصد ادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد مكان
ليعطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى المناسبات (فاعتبره) اى وضع الخبر موضع
الطلب (فى القرآن) فانه ما من آية من آى القرآن على هذا النسخ الا واردة على شئ من
جنس المناسبات المذكورة قال تعالى (واخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله)

في موضع لا تعبدوا لما في الخبر من الاشعار بأن المنهى مسارع الى الانتهاء فلماذا يخبر عنه
وقال تعالى (واذاخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم) في موضع لا تسفكوا لتقصدا للكناية
او للاعتناء بشأن عدم السفك (ومنه) اي من وضع الخبر موضع الطلب قول البليغ
في الدعاء (رحمه الله) او يرحه الله في موضع يرحه الله فانه يحتمل التفأل واظهار الحرص
في الوقوع وقصد الكناية والاحتراز عن صورة الامر ولذا اخره عن الكل فلا يرد
عليه ان يقال انه من باب التفأل فالاولى ذكره هناك (وقد يوضع الامر) وكذا
المنهى ولو قال الطلب كما في المفتاح ليشمل المنهى لكان اولى (موضع الخبر
للمرضاء بالواقع) الداخلة تحت لفظ الطلب الدال عليه (حتى كأنه) اي كأن
المرضى (مطلوب قال كثير) مخاطبا لعشيتة عزرة * اسئ بنا او احسنى لاملومة *
لدينا ولا مقلية ان تقلت * اي لا ملومة انت لدينا ولا مبعوضة فذكر لفظ الامر بالاساءة
ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة والمعنى على الاخبار اي نحن راض بما تفعلين
في حق لا نلومك اسأت ام احسنت ولا نبغضك وان ابغضت ففيه تنبيه على اظهار مزيد
الرضاء بكل ما اختارته عزرة في حقه وتنبيه على عدم تفاوت جواب كثير بتفاوت ما
اختارت عزرة (وعليه) اي وعلى توخي اظهار نفي تفاوت الجواب ورد ٩ (قوله تعالى
استغفر لهم اولاً تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فانه لا يتفاوت
عدم غفران الله لهم بتفاوت استغفار الرسول عليه السلام وقوعا وعدم وقوع فان مقتضى
المقام ههنا هو الاخبار لا الامر لانه لا يصح ان يحمل ههنا على حقيقة الامر وهو طلب
شيء مع ضده قال القاضي البياض في تفسيره وقد شاع استعمال السبعة وسبعين والسبعائة
ونحوها في التكثير لاشتمال السبعة على جملة اقسام العدد وكأنه العدد باسره اقول توضيح
هذا الكلام ان السبعة اول عدد كامل حيث جمعت العدد كله لان العدد ازواج وافراد
فالازواج والافراد منها اول وثنان فالاثان اول الازواج والاربعة زوج ثان والثلاثة
اول الافراد والخمسة فردتان فاذا جمعت الزوج الاول مع الفرد الثاني او الفرد الاول
مع الزوج الثاني كانت سبعة وهذه الخاصية لا توجد في عدد قبل السبعة ٧ قال بعض المفسرين
ان العرب يتبالغ في العدد بالسبعة لان التعديل في نصف العقد وهو خمسة اذا زيد عليه
واحد كان لادنى المبالغة واذا زيد عليه اثنان كان لاقصى المبالغة ولا زيادة على ذلك
ولذلك قالوا لاسد سبع لانه قد ضوعف قوته سبع مرات ثم سبعون غاية الغايات لان
غاية الآحاد العشرات فعنى الآية انه تعالى لا يغفر لهم وان استغفرت بكل الاعداد
دائماً (وهو) اي وضع الامر موضع الخبر اذا عطفت على الفعل ضده (للتسوية)
بين الفعل وضده لان هذا العطف يقتضى التسوية كما في الآية المذكورة حيث سوى

٩ وانما جلنا الآية عليه
لان اظهار معنى الرضاء فيها
منظور فيه لان المقصود
بيان عدم الغفران واما
حديث الرضاء بالاستغفار
فالمقام ناب عنه اشد النبوعند
من له ذوق سليم ٥

٧ ولا يخفى عليك ان نظر
القاضي ادق وبالقبول احق
٥

فيه بين الاستغفار وعدمه كما يفهم من نص قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم قيل هذه النكتة الحاصلة من ايراد الطلب في موضع الخبر تحصل من عكسه ايضا فلا حاجة الى العدول ههنا جوابه قد مر (لكن مع ميل) من المتكلم (الى كل ما اختاره) المخاطب واظهار مزيد رضاه به كما في البيت المذكور قوله (او ميل المخاطب اليه) عطف على قوله للرضاء يعني ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون لميل المخاطب الى وقوع مضمون الامر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى (اذالم تستحي فاصنع ما شئت) فان معناه الخبر اي اذا لم يمنعك الحياء صنعت ما شئت مما تدعوك اليه نفسك من القبح وقيل انه امر تهديد ووعيد عند عدم الرضاء بالترك اي اصنع ما شئت فان الله مجازيك اي الرادع هو الحياء فاذا فرض فهو كالمأمور بارتكاب كل ضلالة وقيل اصنع امر بمعنى التأمل والنظر والمعنى اذا اردت ان تبشر في شئ فتأمل وانظر في عاقبته فان رأيت ذلك مأمون الحياء فاصنع ما شئت فعلى هذا يكون لم تستحي بمعنى الامر فيكون من وضع الخبر موضع الطلب وهذا موافق لما في بعض النسخ وهو الخامس ميل المخاطب اليه بدل قوله او ميل المخاطب اليه واعلم انه صلى الله عليه وسلم جعل امر الحياء منسوبا الى كلام الانبياء السابقين تعظيما لشان الحياء ورفعاً لقدره بانه امر مشترك في جميع الشرايع لم ينسخ ولا ينسخ اصلا واول ذلك واصله الحياء من الله سبحانه اجلالا لحضرة ربوبيته واعظاما لمشاهدته الواقعة في مرتبة الاحسان وينشأ منه الحياء عن انبيائه وملائكته الكرام واوليائه العظام حشرنا الله تعالى في زمرة الاخيار والمصطفين الابرار وسر لنا الحياء الذي هو من الايمان وختم لنا على الاخلاص والايقان انه الملك المستعان وفي بعض النسخ وقعت الاشارة الى تمام علم المعاني من قبل المص حيث قال (تم علم المعاني بعون الله تعالى) اشار بذلك الى ذكر جميع مسائل علم المعاني في كتابه مع صغر حجمه ولانه لما كان هذا مظنة عدم التمام اشار الى دفعه بهذا الكلام والله ولي التوفيق والاعلام

﴿ الفصل الثاني ﴾ من الكتاب ﴿ في علم البيان ﴾

اي في مسائله وقواعده وقدم تعريفه وبيان موضوعه في اول الكتاب لكن لما توقفت ٣ معرفة الحيثية المعتبرة في موضوعه على معرفة اقسام الدلالات وبيان ما هو المعتبر منها في الحيثية المذكورة ٦ قدمها فقال (تفاوت العبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية) وارادوا بها الدلالة على تمام مسماه كما سيذكره (لانه) اي السامع (ان علم الوضع) اي وضع تلك المفردات للمعاني المفهومة من المفردات الاول (فهم) المعنى بتوسط الوضع كما فهم من الاول (بالتفاوت) اذ الطريق في كليهما الوضع وهذا طريق واحد بالتفاوت لا يتفاوت افراده (والا) اي وان لم يعلم السامع الوضع في المفردات الواقعة في المرتبة

٣ ومن غفل عن هذه النكتة ظن ان موضوع علم البيان الدلالات وليس كذلك والالم يكن من العلوم الباحثة عن الالفاظ

٦ واعلم ان التعرض لقيد الحيثية لها اعتباران احدهما التعرض لها مستقلا فعلى هذا لا يكون التعرض للموضوع في اول علم البيان وثانيهما ان التعرض لقيد الحيثية لما لم ينفك عن التعرض للمقيد صار في حكم التعرض للموضوع ولهذا قال بعضهم بالتعرض بالموضوع في اول علم البيان لكن لما كان هذا تعرضا حكيميا لا ينبغي ان يرتكب على التقدير في الكلام لاجله كما قيل تقدير الكلام في علم البيان وموضوعه

الثانية (لم يفهم) السامع معنى (اصلا) فضلا عن الوضوح وذلك لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع في الدلالة الوضعية هذا اذا لم يعلم وضع شيء من المفردات واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلا يفهم المعنى ايضا اذ الكل ينتقي بانتفاء الجزء ولا مدخل لمعرفة جزء منه في الوضوح ولا لعدم معرفة جزء آخر في عدم الوضوح وقيل اراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بالاتفاوت والاى وان لم يعلم وضع شيء منها فلا يفهم للشيء اصلا لا كلا ولا بعضا بالاتفاوت وبهذا التقرير يندفع التفاوت في الالفاظ المرادفة المأ لوفة بعضها وكذا اللفظ المشترك اذا وجد قرينة على بعض معانيها وذلك لان التفاوت في الاول من الالف وفي الثاني من القرينة وكلاهما ليس في نفس الوضع (بل) من خارج وما ذكرناه من عدم التفاوت انما هو بعد العلم بالوضع فلا اشكال بل تفاوت العبارات في الجلاء (بالعقلية) اى بالدلالة اللفظية العقلية بأن يدل على لوازم ما وضع له اللفظ (لتفاوت المتعلقات في جلاء التعلق) بالنسبة الى المعنى الواحد وذلك بأن يكون تعلق بعضها بلا وسط وبعضها بوسط واحد او اكثر * ثم ان هذا التفاوت كما يوجد في الملازمات الخارجية كذلك يوجد بين الاجزاء لان الجزء اوضح من جزء الجزء وهكذا فاللوازم عندهم يعم التضمن فلا تغفل وقيل وقد يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر اقول هذا في مرتبة واحدة غير مسلم وفي اكثر مسلم لكن يرجع الى جعل سبب الوضوح قلة الوسط فلا يكون وجها مستقلا كما توهم واعلم ان الدلالة الوضعية وان كان من مراتب الوضوح في نفس الامر لكن ليس من مراتب الوضوح بحسب علم البيان اذ بحثه عن المجاز والكناية فمراتب الوضوح عندهم هو الوضوح في الدلالة على المعاني المجازية والكنائية وكل منها خارج عن المعاني الوضعية * واما التشبيه فستعرف حاله واما ما قيل ان المعاني الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فذلك لم يعتبر في مراتب الوضوح لا وحدها ولا مع الدلالات العقلية ففيه بحث لانه ان اراد بالمعاني الوضعية فقط ما لم يعتبر فيه الدلالة العقلية فلا نسلم انها بمنزلة اصوات الحيوانات لجواز ان يعتبر معها الخواص والمزايا وان اراد بها ما لم يعتبر فيها الخواص والمزايا فممنوع انه بمنزلة اصوات الحيوانات لكن التقرير غير تام اذ الكلام في ان الدال على المعاني الوضعية مطلقا ان لم يقارن الخواص لا يعتبر في علم المعاني وعلم البيان معا وان قارن الخواص لا يعتبر في علم البيان خاصة وان اعتبر في علم المعاني الا يرى انه لو لم يوجد الخواص في الكلام لا يعتبرونه في علم البيان مطلقا وذلك مأخوذ في تعريفات النوم وانما تخصيصهم الدلالات بالعقلية فلعدم اعتبار الوضعية اصلا وان قارن الخواص والمزايا في وضوح الدلالة لا لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات فالوجه في المقام ما ذكرناه قد برئتم ان المصنف للمعنيين ما هو المعتبر من اقسام الدلالة ههنا شرع في تقسيم الدلالة الى الوضعية والعقلية واعلم

قائله السيد السند قدس سره

✎

المتمم السيد السند قدس سره

سره ✎

قائله السيد السند قدس سره

✎

اولا ان الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافعال لفظية والثاني اما وضعية كدلالة الاشارات والخطوط والعقود على معانيها ٩ واما عقلية كدلالة الاثر على المؤثر او طبيعية كدلالة حركة النبض على احوال المزاج والاول اما طبيعية كدلالة اح بالمجعة على الوجد وبالمهمة على السعال او عقلية كدلالة اللفظ المسموع من شخص غير مرئي على وجود الالفاظ او وضعية كدلالة الانسان على معناه وهي ثلاثة اقسام اشار اليها المصنف بقوله (فدلالة اللفظ على تمام مسماه وضعية) اذ العقل لا يفتقر في فهم المعنى فيه الى امر آخر غير الوضع (وهي المطابقة) لتطابق اللفظ المعنى فالوضعية تارة تستعمل في مقابلة العقلية والطبيعية بمعنى ان لا يكفي في الوهم بواحد منهما بل يحتاج الى الوضع وهذا اصطلاح اهل الميزان ويستعمل اخرى في مقابلة التضمنية والالتزامية بمعنى ان لا يكون لغير الوضع مدخل فيها وهذا اصطلاح ارباب البيان ٧ (وعلى غيره) اي غير دلالة اللفظ على غير تمام المسمى (عقلية) حيث لا يكتفى بالوضع بل ينضم انتقال عقلي بواسطة علاقة بين المعنيين (فعلى جزئه) اي جزء تمام المسمى (تضمن) لتضمن التمام اياه واشتماله عليه كدلالة البيت على السقف (و) دلالة اللفظ (على خارجه) اي خارج تمام المسمى (التزام) لكونه من لوازم تمام المسمى كدلالة السقف على الحائط (وشرطه) اي شرط الالتزام (اللزوم) بين المسمى والخارج (ذهنا) بحيث ينتقل من تعقل المسمى الى تعقله ولا يشترط اللزوم خارجا لحصول الفهم بدون اللزوم الخارجى كدلالة لفظ العمى على البصر مع التعاند بينهما في الخارج فضلا عن اللزوم ١٠ ولما كان دلالة الالتزام عند ارباب البيان اعم من اللزوم العقلي المعتبر عند اهل الميزان صرح المصنف بذلك حيث قال (اي تعلق) بينهما (يوجب الانتقال) من المسمى (اليه) اي الى الخارج (بحسب اعتقاد المخاطب لعقل) اي ذلك الاعتقاد اما لحكم العقل كالانتقال من الانسان الى الضاحك (او) لاجل (عرف) عام كابين الاسد والجرأة (او) لاجل (غيرهما) اي غير العقل والعرف العام سواء كان عرفا خاصا كابين التسلسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كالدعائيات مثلا كابين اقدام زيد على امر هائل وجرأته وبين احكامه وجبته وكابين البخل والجود في مقام التمليع او التهم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة ١١ واعلم ان اهل العقول لما نظروا الى القواعد الكلية وصارت الملازمات العرفية وامثالها تختلف باختلاف العادات اسقطوها عن الدرج في اللزوم حتى انهم فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع واما اهل العربية فلما وسع نظرم نظرهم العرفي ادخلوا الملازمات العرفية وامثالها في اللزوم ولذا فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث اذا اطلق

٩ اعلم ان المراد بالعقود علم عقود الاصابع فان الحساب وضعوا كلا من عقودها للاعداد المخصوصة ووضعوا لها قواعد كلية تسهيا لاصر الحساب يعرفها من يعرفها

١٠

٧ فعلى هذا الاصطلاح يدخل التضمن والالتزام في العقلية كما ان على الاصطلاح الاول يدخلان في الوضعية وقد فسر ابن الحاجب في مختصره الدلالة الوضعية بما ينتقل الذهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء فعلى هذا يدخل التضمن في الوضعية لان الذهن اذا انتقل الى جميع المعنى فقد انتقل في ذلك الانتقال بعينه الى كل واحد من اجزائه بخلاف الالتزامية فانها انتقل من اللفظ الى المسمى اولاهم الى الخارج ثانيا فهذا اصطلاح ثالث ولا مشاحة في الاصطلاحات كما لا نزاع في الشهوات ١١

٧ قاله السيد قدس سره

٩ قد يتصور بين الامام والخلف تقدم الاول وتأخر الثاني فيتلازمان وجودا وتعقلا فهما متضايقان وتديتصور تخالف الجهة فيتلازمان وجودا فقط لاتعقلا كالسواد والبياض فلا تضاييف بينهما حينئذ نعم الامام وذو الامام وكذا الخلف وذو الخلف متضايقان لكن الكلام ليس فيه وما قيل لاتضاييف بينهما اصلا اذ يجوز ان يوجد جسم له امام ولاخلف له كالفلك الاعظم فردود بأن الامام والخلف مستعملان في الحيوانات المنصرية ولا حاجة الى ما وجهه بعضهم من ان تعقل كون شيء امام آخر يستلزم تعقل كون الاخر خلفه فانه باطل قطعاً الا يرى ان الشخصين المتواجهين كل منهما امام آخر وقد عرفت الحق فلا تعدل به

٧ اذ العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلاث

فهم معناه بعد العلم بالوضع وقد يفسر بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ ويفهم السامع منه المعنى قيل لا تفسير الدلالة بالانتقال المذكور والفهمين المذكورين من قبيل المسامحات التي لا تخل بالمقصود لان ما ذكر من الامور ليس شيء منها صفة قائمة باللفظ لكننا منبهة انباء ظاهرا عن الدلالة التي هي صفة للفظ وهي كونه بحيثية يترتب عليها الامور المذكورة ويمكن ان يقال ان الدلالة قد يكون صفة للفظ على ان يكون مصدرا للمبنى للمفعول وقد يكون صفة للمتكلم بالنظر الى السامع على ان يكون مصدرا للمبنى للفاعل والتفسير بالحائية المذكورة تفسير للدلالة بالمعنى الاول والبواقي تفسير لها بالمعنى الثاني فلامساحة اصلا وللنظر الى المعنى الثاني قال السكاكي اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ويسمى هذه دلالة مطابقة و دلالة وضعية وانما قال امكن ان تدل لان الدلالة تتوقف بعد الوضع على استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع فالثابت فيه امكان الدلالة لكن بالمعنى الثاني واما الدلالة بالمعنى الاول اعني كون اللفظ بحيث يفهم منها المعنى لاجلها العالم بالوضع ثابتة بمجرد الوضع من غير توقف على شيء آخر ومن لم يفرق بين هذين المعنيين نفي توقف الدلالة عليه بل جعل الموقوف على ذلك الشيء فائدة الدلالة وثمرتها اعني فهم المعنى من اللفظ واعلم ان السكاكي فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما وقد يتوهم من ظاهره كون الدلالة العقلية اعم من دلالة اللفظ وليس كذلك فالمراد بالمعنى ما عني باللفظ فلا اشكال (قال) السكاكي بعد ما ذكر ان مرجع علم اليان الى اعتبار الملازمات بين المعاني ان اللزوم اذا تصور بين الشئيين فاما ان يكون من الجانبين كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل او بين طول القامة وطول النجاد بحكم الاعتقاد بحسب العرف العام او من جانب واحد كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل او بين الاسد والجرأة بحكم الاعتقاد بحسب متعارف عموم الناس (فالانتقال من الملزوم) الى اللازم (مجاز) نحو رعيها الغيث والمراد لازمه عرفا وهو النبت (وهو) اي الانتقال المذكور (بالذات) من غير حاجة الى شيء لامتناع انفكاك اللازم عن الملزوم سواء كان اللزوم من الطرفين او من طرف واحد (و) الانتقال (من اللازم) الى الملزوم (كناية وهو) (بمعونة) الانتقال (الاول) اي لا يحصل الا بجعله انتقالا من الملزوم الى اللازم بحسب الاعتبار لا بحسب الحقيقة فلا يكون الانتقال المعبر في الكناية بالذات بل بالغير (اذ لا يمكن) هذا الانتقال (الاعند التساوي) بين اللازم والملزوم وجعل اللازم بمنزلة الملزوم في الانتقال او عند كون اللازم اخص كاذكره السكاكي وغرضه بذلك نفي العموم اذ لا يتصور انتقال من العام باقيا على عمومته ٧ الى الخاص وانما جعل السكاكي شرط الانتقال العلم

(بكون)

بكون اللازم مساويا او اخص دون نفس المساواة او الخصوص اشارة الى ان الغرض من الكلام المتخاطب فيلزم في لقاء الكلام الى المخاطب بطريق الكناية العلم بالامر المذكور ومن غفل عن هذه النكتة حكم بأن العلم مسامحة بل المعتبر هناك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحديهما واعلم ان المصنف انما يتعرض لكون اللازم خاصا بناء على ما تقرر عنده من ان كون اللازم اخص يستلزم جواز تحقق الملزوم بدون اللازم لكن السكاكي اراد باللزوم في هذا المقام التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع فيجوز ان يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب العربية واما كون الملزوم اعم عند كون اللازم اخص لا يمنع الانتقال منه الى اللازم حتى يحتاج فيه ايضا الى جعله مساويا او اخص اذ الملزوم هو المتبوع وهو الاصل فيستلزم تابعه غالبا وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه لفرعيته لا يستلزمه الا اذا كان مساويا او اخص كذا قيل وفيه نظر لان التابع والمتبوع ان اشتهر في العرف بالتبعية يكون الانتقال من احدهما الى الآخر سواء والا لم يكن الانتقال من المتبوع اغلب من عكسه فالوجه ان يقال كون اللازم اخص انما هو بقيود اعتبارية خطابية فلا يفيد ذلك كون الملزوم اعم في نفسه بل هو باق على خصوصه ٩ او مساواته ثم ان جعل التابع بمنزلة المتبوع لا يختص بالكناية بل قد يعتبر في المجاز كما في امطرت السماء نباتا و قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية ورد ذلك بأنه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحياة واعلم ان السكاكي لو جعل اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة وحيثما لزم عليه كون الانتقال مطلقا ٧ من الملزوم الى اللازم سواء كان في الكناية او المجاز لو ثبت بالفرق بينهما بأن المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلى دون الكناية لكان اقرب الى للصواب خلوصه عن التكلف الذي ارتكبه في هذا الباب ثم لزم على حصر مرجع البيان في الجهتين المذكورتين منع مستندا بجواز الانتقال من احد اللازمين الى الآخر اشارة الى جوابه بقوله (واما) الانتقال (من لازم) الشيء (الى لازم) آخره كانتقال الدهن من بياض الثلج الى البرودة (فيرجع) هذا الانتقال (اليهما) اي الى الانتقالين المذكورين لتركة منهما * ولما كان الانتقال من البياض المطلق المتبادر منه اكل انواعه الى الثلج كناية ومن الثلج الى لازمه الآخر اعنى البرودة مجازا كان المجاز والكناية متباينين لاشتمالهما على قيدتين متباينتين اعنى جواز ارادة المعنى الاصلى في الكناية دون المجاز لم يمكن ان يعتبر في مجموع الانتقالين انتقال واحد معتبر في الصناعة سوى الانتقالين المذكورين فلا يتيسر جمعهما في اطلاق واحد

هو تعريض لسيد السند
قدس سره

قائله السيد السند قدس
قدس سره

٩ مثلا العلم يستلزم الحياة
واخص منها واما الحياة
المقيد بكونها حياة لزيد العالم
وان كان مساويا للعلم لكن
لا يفيد تبدل العلم من الخصوص
الى المساواة في نفسه
٧ لانه حينئذ يكون النبات
ملزوما عرفيا للغيث كما ان
الغيث لازم للنبات كذلك
وكذا يكون الغيث ملزوما
للنبات كما ان النبات لازم له
كذلك

قوله لم يمكن جواب للمصنف

القائل هو السيد السند قدس
سره

٦ واعلم ان تقيد كل مورد
قسمة بقيد وحدة قاعدة
مطردة لم ينكر عليها الا من
لم تعرف مفهوم التقسيم وهو
ضم مفهوم مختص الى مفهوم
مطلق مشترك ويكون مجموع
المفهومين مفهوما ثالثا اذ
الكل غير كل من الجزئين ثم
ان بعضا من الفضلاء لما رأى
ان مجموع العدد الزوج والفرد
فرد وليس قسما ثالثا وكذا
مجموع العلة المادية والصورية
معلول وليس قسما توهموا
انتقاض القاعدة المذكورة
بهما وبأمثالهما ولم يعرفوا
ان ما ذكره هو مجموع ما
يصدق عليه القسمان لا مجموع
مفهوميهما والفرق بين
المفهوم وما صدق هو عليه
مما يغلط فيه كثير من الاوهام
وقد عرفت ان التقسيم بالقياس
الى المفهومات وفي هذا
المقام مجال للبسط لكنه
خارج عما نحن فيه فتأمل

بحسب لفظ واحد فلا يرد عليه ما قيل اذا اجتمع هذا ان الانتقالان في لفظ واحد لزم ان يجعل
مجازا أو كناية معافان التبع الى تكلف تأويل يدرجه في احدهما فقط فقد اهل حينئذ
ذلك التأويل المهم له ووجه الدفع ان غرض المصنف في القسم الثالث الواحد المركب
بارجاعه الى القسمين المذكورين على التوزيع لبارجاعه الى واحد منهما على حياله
وذلك لما تقرر في موضعه من ان كل مورد قسمة مقيد بقيد وحدة ٦ والا لم ينحصر
تقسيم ابدا اذ مجموع القسمين يكون قسما ثالثا واذا عرفت الحال في الانتقال من احد
اللازمين الى الآخر فقس عليه حال الانتقال من احد الملزومين الى الآخر قال
السكاكي اذا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية فلا علينا ان نتخذهما
اصلين بحسب الوضع ليوافق الوضع الطبع ولما لم يتوقف الانتقال في المجاز على معرفة
امر غير اللزوم كان واضحا بنفسه بخلاف الكناية حيث يتوقف على العلم بمساواة
اللازم او اخصيته فلا عتب في تأخير الكناية لكونها بالنظر الى هذه الجهة نازلة من
المجاز منزلة المركب من المفرد فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كافي امطرت
السماء نباتا كما عرفت فلا يكون اللزوم في المجاز واضحا بنفسه بل يتوقف على امر آخر سوى
اللزوم كما في الكناية قلت درجه في المجاز تكلف لاجل الضبط وما ذكره من كون الانتقال
في المجاز واضحا بنفسه انما هو في المجازات الواردة على الاصل ولا ينافي كليته عدم صدقه
لما يندرج في المجاز لاجل التكلف لكنك قد عرفت ما هو الصواب في توجيه هذا الباب
الخالص عن التكلف والارتياب (ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو) اي هذا النوع
(فرع التشبيه) كما استقف عليه (فهنا اصول اربعة) الاول في التشبيه وانما قدم التشبيه
لتوقف نوع من المجاز عليه والثاني المجاز وقدم وجه تقديمه على الكناية واما وجه
افراز الاستعارة عنه لشرفها وكثرة انواعها ومباحثها وكونها معظم مقاصد علم البيان
وخالف فيه السكاكي حيث ادرجها السكاكي في فصل المجاز والثالث في الاستعارة
والرابع في الكناية ووجه الحصر على ما نقل عن المصنف هو ان يقال ان المتكلم اذا اراد
بالكلمة معنى غير ما وضعت له فلا بد هناك من علاقة فهي اما المشابهة او غيرها وعلى التقديرين
واما ان يلاحظ معناه الاول اولا فهذه اربعة اقسام احدها ان لا يلاحظ معناها الاول
والعلاقة المشابهة وهو التشبيه والثاني ان يلاحظ ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو
الكناية والثالث ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة المشابهة وهي الاستعارة والرابع ان لا يلاحظ
ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو المجاز المرسل واعلم ان ما في هذا المقام من التوجيهات
لما لم يخل عن عدة من التكلفات دفعها المصنف عن نفسه وعزاها الى السكاكي حيث قال
في مفتتح الكلام قال واراد به نسبة هذا الكلام اليه وقال في خاتمه (واعترف) السكاكي (انه

قائله السيد السند قدس

سره

المقدر سعد الدين

٩ كما اشار اليه بقوله من

فروع التشبيه اى بلفظ

الجمع الدال على الكثرة

٧ كما اشار اليه بقوله فهو

الذى اذا مهت فيه ملك

زمام التدرب في فنون

السحر البيانى

٣ اراد به كال الدين هيم

البحرانى

تكلف للضبط) قال الشارح الفاضل المحقق والنحرير المدقق ان ما قرره السكاكى يستدعى تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل به بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يحمل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لاعقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعده وقوة نفعه في المطالب البيانية قد ارتقى عن ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة قد اتخذ اصلا ادعائيا لاحقيقها ولا يذهب عليك ان في جعل التشبيه اصلا ثالثا من البيان بهذا القدر من البيان تكلف بارد اراد السكاكى ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد من ان تأخذه اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في المقام ما حققه بعض مشايخنا ٣ وهو ان اللفظ اما ان يستعمل في المعنى الموضوع له فهو الحقيقة او فيماله علاقة بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاما ان يكون علاقته المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم تكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيق من اصول هذا الفن الا يرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذى اذا مهت فيه ملك زمام التدرب في فنون السحر البيانى وما يقال من ان المقصود الاصل في التشبيهات هو المعانى الوضعية فقط ليس بشئ فان قولك وجه كالبدن مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا لاتنافى اوادة المفهوم الوضعى ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا هذا كلام ذلك الفاضل بالتام وتحقيق ما نقله عن بعض المشايخ العظام ونحن نقول وبالله التوفيق وببده ازمة التحقيق ان المقدمة هي ما يتوقف عليه الشئ فان كانت موقوفا عليها للشروع فهي مقدمة الكتاب او العلم وان كانت موقوفا عليها للمسائل فهي المبادئ ثم انهم يجعلون مقدمة الكتاب او العلم خارجة عن المسائل ويجعلون المبادئ جزأ منها فرقابين ما يتوقف عليه الشروع وما يتوقف عليه المسائل مثلا يجعلون تصور الموضوع وبيان الرسم والحاجة خارجة عن المسائل في علم الميزان ومباحث الكليات الخمس التى هي المبادئ لمباحث القول الشارح داخلة

٩ قال بعض الافاضل المبادئ التصديقية يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يتوقف عليه المسائل في الجملة فعلى هذا التصديق هلية الموضوع من المبادئ التصديقية وثانيهما قضايا تألف قياسات العلم منها وعلى هذا لا يكون هلية الموضوع من المبادئ التصديقية ولا ينبغي ان مباحث الالفاظ من المبادئ العامة ومباحث ١٩٦ الكليات من المبادئ الخاصة وهذا بعينه

ما ذكرناه في هذا الكتاب

١٠

٧ وتوضيحه ان يقال مراده في الاصل في قوله فلا بد هو وفي قوله فلا علينا هو الاصل الوضعي حيث عنون السكاكي مباحث علم البيان بالاصل الاول والاصل الثاني والاصل الثالث واقتدى به المصنف فحينئذ يكون حاصل كلامه ان مباحث التشبيه لكثرة مباحثه استحق ان يعنون بالاصل الاول وكذا مباحث المجاز والكناية لما امتاز احدهما عن الآخر لا علينا من ايرادهما في اصلين مستقلين دون ايرادهما في اصل واحد فتأمل ١١

٣ قال السكاكي في اواخر علم البيان والسبب في ان الاستعارة اقوى من التصريح بالتشبيه امر ان احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكل من المشبه في وجه التشبيه الى

في الفن ثم ان كان المبادئ من المبادئ الخاصة لذلك العلم فهي معدودة من المقاصد اتفاقا ٩ واما المبادئ العامة كمباحث الالفاظ في علم الميزان مثلا فقد يجعل لعدم كونها خاصة في حكم المقدمة فيدرج فيها وقد يجعل لعدم كونها مقدمة الشروع في حكم المبادئ الخاصة ويعدونها من المقاصد لكن الاحسن تمييزها عن كليهما بتأخيرها عن المقدمة وتقديعها على المبادئ الخاصة ثم ان مباحث التشبيه لما كان من المبادئ الخاصة لمباحث الاستعارة وجب تقديعها عليها على ان يكون من المقاصد ولكن لما كان تقديعها على الاستعارة موجبا للفصل الطويل بين اقسام المجاز قدمها على الكل وهذا هو مراد السكاكي بقوله فلا بد من ان تأخذه اصلا ثالثا وانما قال ههنا لا بد نظر الى ايراده في الكتاب لا الى جملة اصلا ثالثا وما ذكره في المجاز والكناية من قوله فلا علينا ان تتخذهما اصلين ٧ بالنظر الى تمييزهما في الوضع لا بالنظر الى ايرادهما في الكتاب فلا خلل في تعبيره اصلا وكذا الاعتذار المذكور في جعل التشبيه اصلا مستقلا في الوضع لا لذكره في الكتاب لان ذلك واجب وانما كثرة المباحث علة للتمييز في الوضع واما ما نقله عن بعض مشايخه فتكلف بارد يرد عليه عدة واردمنها ان التشبيه هو اشتراك المشبه للمشبه به في وجه الشبه وله عدة اغراض اعلمها الحاق الناقص بالكامل وسيرد عليك تفصيله ولا يخفى ٣ ان هذا الغرض يستدعي نقصان المشبه في وجه الشبه قطعاً فحينئذ لو اريد بالتشبيه ما يدل على كمال المشبه يلغو اداة التشبيه ويترقى الى رتبة الاستعارة لقوات لازم التشبيه اعني نقصان المشبه عن المشبه به مثلاً اذا اردت بقولك وجه كالبدر كونه في غاية الحسن لا على ان يكون لازماً لاحاق الناقص بالكامل على استعمال اللفظ في ذلك اللازم يفوت النقصان المعبر في الوجه فيلغو حرف التشبيه وصار حقاً لان يقول هذا الوجه بدر أو هذا بدر على التشبيه البليغ فظهر من هذا ان التشبيه من حيث هو تشبيه ينافي ادارة المجاز وما ذكره من ان المجاز في التشبيه لا ينافي ارادة الموضوع له فردود بأن ارادة المعني الموضوع له تستدعي اثبات اداة التشبيه وارادة لازم معناه تستدعي حذفها وبينهما تناف واما ما ذكره من ان التشبيه مع كونه اصلاً حقيقياً مقدمة للاستعارة فغير صحيح من وجهين اذ المناسب بل الواجب ان يقال اصلاً مستقلاً وكذا المناسب ان يقال مباد للاستعارة كما مرت اليه الاشارة ولعمري ان هذه المباحث من خصائص الزمان ولم يهتد اليها شيء من الاذهان مع كونها من مواطئ الاقدام ومعاهد الافهام والحمد لله على نعمه

آخر ما ذكره هناك ٦ وذلك لان قوله اصلاً حقيقياً يشعر بكونه من المسائل كالمجاز والكناية مع ان التشبيه من المبادئ كما مر ٥ وذلك لان المقدمة قد تطلق على ما يتوقف عليه الشروع نعم قد تطلق على المبادئ لكن التحرز بما يوجب خلاف المقصود انبى واولى ولذا لم يقل بل الواجب كما فيما سبق ١٢ (ومزيد)

٩ ليس مراده بالاصل هو

الاصل الحقيقى المنوى بان يكون من اركان الشئ حقيقة بل الاصل الوضى اللفظى الذى بمعنى طائفة من الالفاظ كالفصول والابواب

٧ اى صاحب الايضاح وستقف على تفاصيلها

٦ ومنهم من فسر بالدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف احدهما ولا يخفى عليك ان هذا التفسير خال عن النكتة المذكورة فلا يصح وما قولهم بالدلالة على مشاركة امر لاخر فى المعنى زيادة لفظ الدلالة فذلك تفسير للتشبيه الذى هو صفة المتكلم ومن حذف قيد الدلالة فقد فسر التشبيه على انه صفة قائمة باللفظ بمعنى المشابهة

٣ كما يقول الفقهاء فى تعريف القياس مشاركة امر لاخر فى علة الحكم ولم يقولوا مشاركة امرين مع اختصار العبارة تنبيها على هذه النكتة اعنى الاصل والفرعية وهو السمع والبصر والشم والذوق واللمس واحتراز بقيد الظاهرة عن الحواس

ومزيد كرمه **الاصل الاول** ٩ من الاصول الاربعة المذكورة **فى التشبيه** اى هذه الالفاظ والعبارات فى الكلام فى التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى بالكاف ونحوه وانما قلنا بالكاف ونحوه ليخرج الاستعارة الحقيقية والمكنية والتجريد عند البعض ٧ فان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا لا ليخرج نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو كما ظن لان التعريف لا يصدق على شئ منها اذ المشبه لا بد وان يكون ناقصا فى وجه الشبه والمشبه به كاملا فيه وما يدل على المشاركة بالصيغة متساويان فى الامر المشترك الا يرى الى ان قولهم ٦ مشاركة ٣ امر لاخر بمعنى لحوقه اياه فى صفة هو اصل فيها ولولم يلاحظ هذا لقليل مشاركة امرين فى معنى (ولا بد فيه) اى فى التشبيه من تحقق خمسة امور لعدم خلوه عنها (من طرفين) مشبه ومشبه به (مختلفين) صفة مع الاتحاد فى الحقيقة او بالعكس والاول كانسائين مختلفين طولا وقصرا والثانى كطويلين مختلفين انسانية وفرسية وذلك لان الطرفين اذا اشتركا من جميع الوجوه حتى التعين لم يتيسر تشبيه اصلا اذ التشبيه يقتضى المغايرة فى الذات المانعة من الاتحاد فيها واما ان يختلفا من كل الوجوه حتى الاوصاف العامة يمتنع التشبيه ايضا لانه يقتضى الاشتراك فى الوصف المانع من الاختلاف فيه فعين ان يكونا مختلفين فى بعض الجهة والمشاركين فى بعضها فان قلت الطرفين فى قولك كائن زيداً قائم متحداً قلت الاختلاف فى التقدير اذ تقديره كائن زيداً رجل قائم اى من افراده كما يقال كائن زيداً اسد اى هو من افراد الاسد وقد يقال قد يكون كائن للشك كما صرح به الزجاج اذا كان خبرها صفة مشتقة او فعلا ويمكن ان يقال ان كائن للتحقيق عند البعض (و) من (وجه شبه مشترك) بين الطرفين لما مر من انه لا يجوز الاختلاف بينهما من جميع الوجوه (و) من (غرض فيه) اى فى التشبيه لانه من الامور الاختيارية فلا يصار اليه الا لغرض لئلا يكون عبثا (و) من (حاله) اى للتشبيه من كونه غريبا او قريبا مقبولا او مردودا فلا بد من معرفة حاله ليجتلب الحسن ويجنب عن القبح (و) من (صيغة) للتشبيه كالكاف والمثل وكائن وامثالها اما مقدر او ملفوظ ليميز التشبيه عن الاستعارة (فالكلام فيه) اى فى التشبيه (خسة انواع) وانما جعل السكاكى مباحث التشبيه اربعة انواع حيث ادرج البحث عن الصيغة فى البحث عن حاله لقلة مباحثه ولما كان الصيغة ركنا مستقلا ذكره المصنف فى نوع مستقل وهذا احسن **النوع الاول** فى طرفيه وهما **اى الطرفين** (المشبه والمشبه به وهما اما حسيان) بان يكونا مستنديين الى احد من الحواس الخمسة ٩ الظاهرة المشهورة ببحر لو وجد كان مدركا بالحواس كالخدا المشبه بالورد فى المبصرات والاطيط المشبه بصوت الفرائج فى المسموعات والنكهة المشبهة بالعبير فى المسمومات والريق المشبه بالخر فى المذوقات والجلد الناعم المشبه بالحرير

الخسة الباطنة لانهم ادرجوا بعضها فى العقليات وبعضها فى الحسيات كما ستقف عليه

في الملوّسات ٧ (او عقليان) بأن يكون كل واحد منهما مستندا الى العقل ولا يكون هو
 او مادته مدركا بشئ من الحواس الظاهرة كالعلم المشبه بالحياة (او مختلفان) بأن يكون
 المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالعدل المشبه بالقسطاس او يكون بالعكس من ذلك كالعطر
 المشبه بخلق كريم (والخيالات) وهي المعدودات التي تركيبها المتخيلة من المحسوسات
 المتأدية من الحس الظاهر الى الخيال كالشقيق المشبه بأعلام يا قوة منشرة على رماح من
 زبرجد (تلحق بالحسيات) وان لم تكن محسوسة في انفسها (لان مباديها حسية) حيث
 تادى الى الخيال من الحس مثلا العلم والياقوت والرماح والزبرجد في المثال المذكور
 حسية كلها بالبصر فالمشبه وهو الشقيق حسي والمشبه به مركب خيالي وانما الحق والخيالات
 بالحسيات تقليلا للاعتبار بتقليل الاقسام وتسهيلا للاقسام على المتعاطي بالمرام (والوهميات)
 تلحق (بالعقليات) واراد بالوهمي ما لم يحس به ولا بعادته وانما هو صورة يخترعها الوهم
 من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير تركها من المحسوسات كافي الخيالات كالمنية اذا
 قدر لها صورة ثم شبهت بالخلب او بالناب ولما كانت مناسبة الوهميات بالعقليات اظهر
 من مناسبتها بالحسيات الحقها بالعقليات لما ذكر من تقليل الاقسام وتسهيل تحصيل المرام
 (وكذا الوجدانيات) ملحقه بالعقليات وهي التي تدرك بالحواس الباطنة كالجوع والشبع
 ولما الحق الوهميات والوجدانيات بالعقليات فسر العقلي بما لا يكون هو ولا مادته مدركا
 بالحس الظاهر فيقابل حينئذ بالحس المفسر بما يدرك باحدى الحواس الظاهرة فيشملان
 القسمان المذكوران المدركات بالحواس مطلقا الظاهرة والباطنة ويظهر من هذا
 انحصار طرفي التشبيه في تلك الاقسام الاربعة ولقد احسن من قال الوهمي ما لم يدرك
 هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الابهى اذ قدميزه بذلك عن العقلي
 المحض وعن الوجداني ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
 بالوهم كما انه ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال (النوع الثاني في وجهه)
 اي وجه التشبيه وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه (وهو باضافة) مشتركة (لحقيقتين)
 مختلفتين كالطول للجسم والخط (او حقيقة) متحدة (لصفيتين) مختلفتين مثل حقيقة الانسان
 لاسود وابيض (والوصف) الذي هو الاشتراك (اما حسي) كالصفات الجسمانية
 المدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة (او) الوصف (عقلي) ثم العقلي اما (حقيقي)
 وهو الذي له تقرر في ذات الموصوف كالصفات النفسانية مثل المعرفة والذكاء
 والقدرة والسخاء والكرم والعلم والغضب والحلم اي ما يجري مجراها من العزايز والاخلاق
 (او اعتباري) لا تقرر له في ذاته كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود فان مطلوبة
 المطلوب امر اعتبره العقل لا تقرر له في ذات المطلوب (او وهمي) لا يكون له تقرر ولم

٧ قيل اراد بالعنبر رايحته
 وبالريق طعمه وبالجلد لينة
 لان المشموم والمطعموم
 والملوس ليس انفس هذه
 الاجسام بل عوارضه وقيل ان
 هذه الامثلة بناء على المتعارف
 يقال شممت العنبر وذقت
 ريق الحبيب ولمست جلده
 ويمكن ان يقال المشموم في
 الحقيقة نفس العنبر والهواء
 المتكيف بكيفيته آلة الشم وكذا
 المذوق نفس الريق والجزء
 المتحمل منه آلة الذوق وكذا
 ما وصل اليه اللمس هو الجلد
 حقيقة واللين كيفية قائمة
 بالملوس اما راجعة الى الوضع
 اذا كانت عبارة عن استواء
 الاجزاء او الى الكيف كما هو
 المشهور فليس فيما ذكر
 من الامثلة من البناء على
 العرف بل هي في انفسها
 كذلك

يعتبره العقل ايضا كاتصاف السنة بالياض والبدعة بالسواد ونظائرهما ٩ ولقد خالف
السكاكي ههنا حيث اخرج الوهمي عن العقلي الاعتباري (والذات) التي هي جهة
الاشترك (اما بسيطة) اي غير منقسمة الى اجزاء مختلفة الطباع سواء كانت غير منقسمة
اصلا كالنقطة او كانت منقسمة الى اجزاء متفقة الحقايق كالعناصر (او مركبة) من
اجزاء مختلفة كاليت وبدن الانسان (وكذا الصفة) اما بسيطة بان يكون مرجعها
امرا واحدا فيكون في حكم البساط او مركبة بان يكون مرجعها امرين او اكثر فيكون
حكمها حكم المركبات واذا عرفت ان وجه التشبيه يحتمل ان يتفاوت في نفسه اما باعتبار
كونه حقيقة الى بسائط ومركبات وباعتبار كونه اوصافا الى الحسي والعقلي والعقلي الى
الحقيقي والاعتباري والوهمي (فنقول) في تقسيمه بما يفيد التفاوت المتبر في مطلبنا هذا
(وجه التشبيه اما واحد) صفة كان او حقيقة (واما في حكمه) اي في حكم الواحد
بان يتركب من متعدد (كذات مركبة) من اجزاء يحتاج بعضها الى بعض كالجسم المركب
من الهيولى والصورة وكاليت المركب من السقف والجدار (او) من (صفات يقصد
بمجموعها هيئة واحدة) وسيجيء مثاله (واما كثير) اي يجعل كل واحد منها وجه
شبه على حدة والالكان المجموع واحدا اعتباريا فهذه ثلاثة اقسام واحد او في حكم
الواحد او كثير (والاول) اي الواحد (اما حسي فكذا طرفاه) حسيان اي المشبه
والمشبه به ولا يجوز ان يكونا غير محسوسين والوجه محسوس (اذ لا محسوس) يتزع
من غير المحسوس (جهة) مشتركة بين الطرفين والالزام قيام المحسوس بالمعقول وهو محال
فقوله جهة مرفوع بقوله لا محسوس او منصوب وتقدير الكلام اذ لا محسوس يكون
جهة (كالخد) اذا شيد (بالورد في الحجرة) والثلاثة حسية (ووجه التشبه الواحد
(اما عقلي ويحتمل الاقسام الاربعة) ٧ للطرفين وهي ان يكونا حسيين او عقليين او المشبه
عقلي والمشبه به حسي لو بالعكس وانما جاز ان يكون طرفا العقلي حسيين اذ يصح ادراك العقل
من المحسوس جهة مشتركة بل مبادئ العقلات كلها هي الحسيات كما قيل من فقد حسا فقد
فقد علما (فالمعقول) المشبه (بالمعقول كعديم النفع) من الموجودات المشبه (بالمعدوم في العراء
عن الفائدة) الذي هو امر عقلي (والمحسوس) المشبه (بالمحسوس كالرجل) المشبه
(بالاسد في الجراءة) التي هي العقلي ومنه تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالنجوم
(والمعقول) المشبه (بالمحسوس كالعدل) وهو التوسط بين الطرفين في جميع الاشياء المشبه
(بالقسطاس) اي الميزان (في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان) اي معرفة المساواة
لا معرفة المقدار التي يقصد في الميزان ايضا اذ العدل يشبهه في الاول دون الثاني ولا يخفى
ان تحصيل ما بين الزيادة والنقصان امر عقلي (والمحسوس) المشبه (بالمعقول

٩ كاتصاف العلم بالنور
والجهل بالظلمة ١٠
٧ و تفصيل الاقسام ان
وجه التشبه اما واحد او كثير
والكثير اما ان يقصد
اشراك الطرفين في مجموع
من حيث هو لا في كل واحد
او يقصد اشتراكهما في كل
واحد وقد قسم القسم الاول
منا الى خمسة اقسام لان
الواحد اما حسي فطرفاه
حسيان قطعا واما عقلي
وطرفاه اربعة اقسام والقسم
الثاني الى قسمين لان ما في
حكم الواحد اما حسي واما
عقلي والقسم الثالث الى
ثلاثة اقسام لان المتعدد اما
كله حسي او كله عقلي واما
بعضه حسي وبعضه عقلي
فالاقسام المذكورة عشرة
١١

كالعطر (المشبه) (بخلق كريم في الترويح) بها واستطابة النفس اياهما وهو امر عقلي
 وكالنجوم اذا شبت بالسنن في عدم الخفاء العقلي وحقيقة هذا التشبيه ان المعقول ينزل
 منزلة المحسوس المشاهد ادعاء بحيث صار اوضح مشاهد حتى بلغ الى حيث صح
 تشبيه المحسوس الذي هو اصل في الوضوح في الواقع بالمعقول الذي هو فرع فيه
 في الواقع فيكون في الحقيقة من قبيل التشبيه المقلوب وفيه مبالغة ليست في اصله
 فبطل ما قيل من ان هذا التشبيه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعاً وبالعكس
 ولا يخفى عليك ان وجه الشبه في بعض الامثلة المذكورة كالعراء عن الفائدة وتحصيل
 ما بين الزيادة والنقصان فيه نوع تركيب في بيان وحدتها نوع تسامح وذلك لانها
 انما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة متزعة من عدة معان
 بل قصد في كل منها الى معنى واحد مقيد بمعنى آخر والتقييد غير التركيب فتدبر
والثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد ولكنه في حكم الواحد فهو على
 نوعين (اما محسوس كسقط النار) اي ما يسقط منها عند القدح الذي هو المشبه
 (بعين الديك) ٩ في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكروي والمقدار المخصوص (و)
 مثل تشبيه (الثريا بعنقود الكرم المنور) في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
 الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص والمنور اسم الفاعل
 اي المظهر للنور او اسم المفعول اي ذى النور وهو الزهر ومنه تشبيه الشمس بالمرآة
 في كنف الاشل في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
 وشبه تموج الاشراق (واما معقول كالحسنة) اي كالمرأة الحسنة (في المنبت السوء)
 ٧ اي اصل ردى اذا شبت (بحضراء الدمن) هي جمع دمنة وهي آثار الدار
 وحضراء الدمن ما ينبت على المزابل قال صلى الله عليه وسلم اياكم وحضراء الدمن
 فقيل ٣ يا رسول الله وما حضراء الدمن قال المرأة الحسنة في منبت السوء وانما شبهها
 بحضراء الدمن (في حسن المنظر وسوء المخبر) والتعري عن اثمار خير فان وجه التنبية
 ٦ هنا بعضه حسى وبعضه عقلي والمجموع غير حسى لكن لما لم يكن كل منها وجهها
 مستقلاً وكان انجموع غير حسى صار مثلاً لكون وجه الشبه عقلياً وقد يتوهم ان هذا
 المثال من تشبيه المركب بالمركب لكن لا يخفى انه تشبيه مفرد بمفرد اذ اعتبار الشبه في
 الجزء الآخر اعني تشبيه منبت السوء الذي هو كناية عن الارازل اقرباء المرأة الحسنة
 او والسها بالدمن الذي يراد به المزابل فيجمع كل قبح اذ لا يمكن هناك اعتبار وجه شبه
 يستحسنه الطباع المستقيمة ويستحليه الاذواق السليمة (و) كتشبيه الجماعة (الا كفء

٩ وكان ينبغي للمصنف ان يذكر في هذه الامثلة وجه الشبه اذ هو بصدد تمثيله لا تمثيل الطرفين نعم يفهم منه وجه الشبه لكن اين الفهم من الذكر المناسب للمقام

٧ ومنبت السوء هو الاصل الردى واصافته كاصافة جار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة اذ الاصل عكسه لكنه ادعى ان الصدق محيط بالرجل حتى صار الرجل منسوباً اليه كانه اصل له وكذا حال جار سوء

٣ ولا يخفى عليك ان الحديث ليس بتشبيه بل هو من قبيل الاستعارة

٦ وهذا هو الباعث في كون القسم في كون وجه الشبه مركباً قسمين اذ الاقسام ثلاثة عقلياً احدها ما يكون بعضه عقلياً وبعضه حسياً لكنه مندرج في العقلي

في الخصال الممتعة لذلك عن تعيين فاضل ومفضول بينهم (بالحلقة المفرغة) أي المصمتة
الجوانب ٤ وذلك التشبيه (في عدم تميز جزء بالوسطية) ٨ وآخر بالطرفية وهو
إشارة إلى قوله فاطمة الانغارية ٢ حين مدحت بنيتها ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل
هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها قيل وإنما أتى بمثالين لأن الأول عقلي حقيقي
والثاني عقلي اعتباري (والثالث) وهو أن يكون وجه الشبه كثيرا أي غير واحد
ولا منزلا منزله (تلك الأمور) التي هي وجه التشبيه (أما حسية) كلها (كفاكهة)
مشبهة (بأخرى) في كل واحد من الأمور الثلاثة (في اللون والطعم والريح)
ولا يخفى أن كلامنا هذه حسية (أو) تلك الأمور (عقلية) كلها (كطائر) مشبه
(بالغراب) في كل واحد من أمور ثلاثة (في حدة النظر وكال الحذر وإخفاء السفاد)
وهو بكسر السين نزوان المذكور على الأثر ولم ير ذلك في الغراب قط وفي المثل أخفى
سقادا من الغراب قيل أنه يخفيه وقيل بل ليس فيه إلا المطاعمة مثل التقييل وقيل
الطاوس أيضا من هذا التبيل كأنقل عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهذا
التمثل أن صح يؤيد احتمال مطاعمة الغراب لأنها ليس أغرب من عدم السقاد في الطاوس
(أو) تلك الأمور (مختلفة) بعضها حسي وبعضها عقلي (كإنسان) مشبه (بالشمس
في الحسن) أي في حسن الطلعة وهو حسي (والبهاء) وهو الحسن ولعله أراد به
حسن الشأن بحسب العقل حتى يكون عقليا ولا يلزم التكرار (والعلو) أي علو
الرتبة وهذا أيضا عقلي وأعلم أن المصنف بدل قول السكاكي ونباهة الشأن إلى قوله
والبهاء ولعله ظن أن النباهة وعلو الرتبة أمر واحد كما ظنه صاحب الإيضاح وحذفها
بالكلية لكنه ليس كذلك إذ النباهة وصف للشيء في نفسه وعلو الرتبة وصف له
بالقياس إلى غيره وإن كان كل منهما يعبر الحسي والعقلي لكونهما مشتركين بين الشمس
والإنسان ٦ (تذنيبات) ثلاثة للنوع الثاني من الأصل الأول (الأول) قد يتساع إذا ذكر
وجه الشبه (بأن يجعل مختصا بأحد الطرفين غير مشترك بينهما لكن يكون مستتبعا لما
هو وجه الشبه حقيقة (وهو) أي والحال أن وجه الشبه حقيقة (أمر اعتباري)
لأن الأمور الاعتبارية لما لم يكن أمرا ظاهرا دل على مكانها بأمور موجودة تستتبعه
(كما يقال) في تشبيه الكلام الفصيح البليغ (كلام كالماء في السلاسة) مثل (العسل
في الحلاوة ٩) مثل (النسيم في الرقة) فوجه الشبه حقيقة لازم السلاسة والرقّة
وهو إفادة النفس نشاطا والصدر انشراحا والقلب روحا فيفيد الماء النفس النشاط
والاندياس والنسيم الزويج والتفريح ولازم الحلاوة وهو محبة النفس ورودها عليها
فيفيد ميل الطبع ومحبة النفس (الثاني) من التذنيبات (ومن التساع ما قلنا أن وجه
الشبه) بعض (منه حسي) وفي بعض النسخ أمر حسي (مع أن المحسوس لا يكون

٤ يقال باب مصمت أي قدامهم
إغلاقه والمراد كونها
مصمتة الجوانب لا أثر لاتصال
بعض أجزائها ببعض
٨ ولا يخفى أن قول الانغارية
تشبيه بلاشبهة
٢ والانغارية نسبة إلى قبيلة
الانغار واسمها فاطمة بنت
الحرشب واسم بنيتها ربيع
الكامل وعمارة الوهاب وقيس
الحفاظ وأنس النوارس
أولاد زياد القيسي وقيل
هذا قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما هزم مهلب بن
أبي صفرة الخوارج ورد على
الحجاج رسوله وهو كعب
ابن مقداد الأشعري فسأله
الحجاج عن بني المهلب فقال
كانوا كالحلقة المفرغة لا يدري
أين طرفاها ولعل هذا صدر
عن الانغارية ثم استعمله
رسول ابن المهلب على طريق
ضرب المثل
٦ وذلك لأن شرف الإنسان
وعلو رتبة عقله البتة وشرف
الشمس وعلوها حسي
٩ ولقد خالف السكاكي
حيث وسط العسل بين الماء
والنسيم مع اشتراك الأخيرين
في التلازم ووجهه لا يخفى
على المتأمل

(الاجزئيا) متعينا متشخصا فلو كان وجه الشبه هذا الجزئى الشخص لازم ان يوجد فى الطرفين
ولزم منه وجود الامر الشخص فى محلين فى زمان واحد وهو محال وبلى من اذ ادعت
حرة الخد دون حرة الورد ان تكون الحرة موجودة ومعدومة معا بناء على ان كلا
الحرتين واحدة وما قيل اللازم كون الحرة معدومة عن الخد وموجودة فى الورد وذلك
ليس بمحال مدفوع بأن الكلام على اتحاد الحرتين فيلزم وجود الحرة وعدمها الذى
هو المحال وان لزم وجودها فى محل وعدمها عن محل آخر ايضا الذى ليس هو بمحال
على ان الاعتراض على التبيهات لا يجرى نقلا (وهذا) اى والحال ان وجه الشبه
(كل) مجرد عن الشخص (مشترك) بين الطرفين المتماثلين فيه فيكون عقليا
لاحسيا وقد يقرر الشبهة بأن المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده
كذلك ويحجب عنه بأنه تسامح واعتراف بأن التحقيق فى وجه الشبه هو انه عقلى لاحسى
ويمكن ان يحجب عن التقرير الاول بأن الثابت بالبديهة هو كون كل موجود متشخصا
بمعنى الامتياز عن غيره واما كونه متشخصا بمعنى امتناع فرض الشركة فليس بديهيا
ولامبرهنا عليه فجاز ان يكون الطبايع موجودة متميزة عن غيرها من الطبايع ومع هذا
الامتياز يكون مشتركة بين جزئياتها وتكون محسوسة فى ضمن اشخاصها فيكون مشترك
هو الطبايع انفسها وكذا المحسوس بناء على كونها محسوسة فى ضمن جزئياتها واما ما
اشهر عن رد وجود الطبايع فى الخارج فقد خرجنا عن عهدته فى بعض تعليقاتنا
وموضع تفصيله علوم آخر (الثالث) من التذنيبات (حق وجه الشبه ان يشمل
الطرفين) اما تحقيقا او تخيلا بأن يكون وجوده فى احد الطرفين على طريق التأويل
كافى قوله * وكان النجوم بين وجاهها * سنن لاح ينهن ابتداء * فان وجه الشبه هو هيئة
حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب مظلم اسود غير موجود فى المشبه به الاعلى
تخييل ما ليس بمتلون متلونا لان كل بدعة وضلالة وجهالة لما يجعل صاحبها كمن
يمشى فى الظلمة فلا يهتدى الطريق ولا يأتى من المكروه شبهت هذه بالظلمة ولزم بطريق
العكس ان يشبه اضدادها من السنة والهداية والعلم بالنور وشاع ذلك حتى تخيل ان السنة
وكل ما هو علمه بياض واشراق ويرد عليه ماس من ان كل موجود مشخص فكيف
يشمل الطرفين ويحجب بما عرفت (والا) اى وان لم يشمل الطرفين (فسد) التشبيه
(واعتبره) اى وجه لزوم الشمول (فى قولهم النحو فى الكلام كالمخ فى الطعام اذ هو)
اى الشمول (باعتبار الصلاح به) اى بالمخ فكما ان الطعام يصلح باستعماله ويفسد بتركه
كذلك الكلام يصلح بالنحو اذا استعمل ويفسد بتركه (لا) باعتبار (الفساد بكثرة)
اى كثرة المخ على ما قيل لعدم شمول وجه الشبه حينئذ الطرفين (اذ لا يعقل التضعيف)

ولا التقليل (فيه) أي في النحو لا امتناع تضعيف رقع الفاعل ونصب المفعول وإن كان ذلك متصوراً في الملح وقد يقال المراد بتضعيف النحو ارتكاب تمحلات يخرج الناظر عن محجة المقصود كالجر في ضرب زيد بتأويل ضرب رجل مسمى بزيد وبتقليله حل كلام البليغ على قدر تصحيح الكلام (النوع الثالث) من الأنواع الأربعة للتشبيه (في غرض التشبيه) قدمه على أحواله لأهميته (ويعود) الغرض (غالباً إلى المشبه) بحكم الاستقراء بل بقضية العقل لأن المشبه أصل في الكلام وغيره تبع له لوجوه أما لكونه بمنزلة المحكوم عليه أو بمنزلة الموصوف أو بمنزلة المقيس بالنسبة إلى المقيس عليه وكل هذه يقتضي عود الغرض إليه وإشارته بقوله غالباً إلى أنه قد يقلب التشبيه فيعود الغرض إلى المشبه به نادراً (وهو) أي التشبيه (أما لبيان حاله) كسواده وبياضه وغير ذلك من الكيفيات كما إذا قلت لون ثوبي كلون هذا ٧ والغرض من تشبيه اللون باللون بيان حال اللون المشبه ليتبين ماهيته بتعيين كونه من الألوان المخصوصة ويدخل في بيان الحال بيان إمكان وجوده على صفة مخصوصة كما إذا أردت تفصيل فرد من الجنس على سائر أفراد بحيث يخرج من زميرتهم ويدخل في نوع أشرف منه ولما كان هذا ممتنعاً ظاهراً تشبه لبيان إمكانه بالمسك وتقول أنه كالمسك الذي هو من دم الغزال كما قال المتنبي * وإن تفق الأنام وانت منهم * فإن المسك بعض دم الغزال * (أو) لبيان (مقدار حاله) كما تقول سواده كحلك الغراب وفي بعض النسخ بعد قوله أو مقدار حاله (أو لا مكان وجوده) فعلى هذا يكون قسماً برأسه (أو لزيادة تقريره) في نفس السامع بمشاهدة نظيره حساً كقولك سعيك هذا كالرقم على الماء عند رفقك عليه (أو لترتين) للمشبه عند السامع كما إذا شبت وجهها أسود بمقلة الظبي (أو لتشويه) للمشبه عند السامع كتشبيه الوجه المجدور بسلمة جامدة نقرتها الديكة (أو لاستطراف) أي لعد الشبه طريقاً أي مستحداً وهو ثلاثة أقسام (أما لبعده) أي لبعده المشبه به (في الواقع كقولك في) تشبيه (الجمرة) الموقدة في الفهم أنها (بمجر من المسك موجه الذهب) فإنه لبعده عن الوقوع يستطرفه السامع وإنما لم يقل لا امتناعه لأنه ممكن عقلاً وإنما يمتنع عادة (أو) لبعده المشبه به (في الذهن مطلقاً) أي بحسب نفس الأمر كما في البحر المذكور فإذا حضر يستطرف استطراف النوار عن مشاهدتها واستلذاذها لجذتها (ولكل جديد لذة) طبعاً (أو) لبعده في الذهن لا مطلقاً (حيناً) أي حين إذ حضر المشبه في الذهن (كقوله في) وصف (البنفسج ٣) ٩ ولا زوردية زهو بزرقتهما * بين الرياض على جرا اليواقيت ٣ (كأنها فوق قامات ضعفن بها * أوائل النار في أطراف كبريت) أي رب أزهار لا زوردية تتكبر على جرا اليواقيت أو على جرا اليواقيت في الرياض فيكون هي استعارة لكل ورد ناصع وشقائق قاني والمراد

٧ وما قيل الغرض تشبيه
الثوب بالثوب ليتبين لونه
تساع جداً
٩ نسب اليتين في المطول
إلى أبي القاسم وفي معاهد
التنصيص إلى ابن الرومي
والعلم عند الله تعالى
٣ المشهور في كثير من النسخ
ولا زوردية بالواو إلا أنه
في كتاب معاهد التنصيص
في شرح شواهد التنصيص
بكلمة أو يدلك على ذلك أول
هذا البيت وهو قول ابن
الرومي * بنفسج جمت أوراقه
فحكي * كحل تشرب دمع
يوم تشيت * والكتاب
المذكور للمولى الفاضل
والأدب البارع ذو النسب
الفاخر والحسب الزاجر
مولانا عبد الرحيم بن
عبد الرحمن بن أحمد العباس
الشافعي سلمه الله وأبقاه
وجعل آخره خيراً من أولاه
ع

بالقامات ساقات البنفسج واراد بأوائل النار وأوائل مساسها ٦ ولا يخفى ان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهب نذرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تترآى ناراها (ومنه) اى من ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه قول عدى ابن الرقاع (تزجى اغن كأن ابرة روقه * قلم اصاب من الدواة مدادها) تزجى اى تسوق اغن اى ولد ظي اغن اى فى صوته غنة لضعف صوته وهى صوت فى الخيشوم والرووق القرن وابرة رأسه يحكى ان جريرا قال اشدنى عدى ابيانا فلما بلغ الى قوله كأن ابرة روقه رجته وقت قد وقع فى امر معضل لا يكاد يخرج عن عهده وهو اعرا بى جلف ٤ اى غليظ الطبع جاف اى بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها استحالت الرحة حى الالبان بهى نادر الحضور لم يبلغ اليه فهم جريرو واصابته فى ذلك بحيث يعد عند ارباب البلاغة اليدا البيضاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) فى التشبيه المقلوب للمبالغة فى شأن المشبه وتلك المبالغة لوجهين (اما لابهام انه) اى المشبه به (اتم) من المشبه (فى ذلك) اى فى وجه الشبه والمراد المشبه والمشبه به حال القلب اذ الابهام انما فى القلب واما المشبه به فى الاصل فاتم حقيقة (اذ حق المشبه به ان يكون كذلك) اى اتم وجه الشبه من المشبه وخصص به واقوى حاله لما عرفت فى تعريف التشبيه فى صدر الفصل الثانى (ليفيد) كونه اتم (ما ذكرنا من الاغراض) من بيان حال المشبه ومقدار حاله وزيادة تقريره وابرازه فى صورة التزيين والتشويه والاستطراف والا لم يصلح ان يذكر ويكون لاحد هذه الاغراض (كقوله) اى كقول محمد بن وهيب (وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمدح) فان الشاعر تعمد ابهام ان وجه الخليفة فى الوضوح اتم من الصباح اذ شبه الصبح بوجهه والمعنى ظهر الصبح كأن اول ما يبدو من بياضه وجه الخليفة فى الضياء والوضوح (وهنه) اى من باب عود الغرض الى المشبه به قوله تعالى حكاية عن قول مستحلى الرباء (انما البيع مثل الربوا) لان مقتضى الظاهر انما الربا مثل البيع فعدل عن ذلك اشعارا بأنهم جعلوا الربا فى باب الحل اقوى حالا واعرف من البيع (و) منه قوله تعالى مع عبدة الاصنام (افن يخلق كمن لا يخلق) لان مقتضى الظاهر ان يقال افن لا يخلق كمن يخلق لان سوق الكلام لالزام عبدة الاصنام حيث جعلوا غير الخالق مثل الخالق فعدل عنه لزيادة التقرير وبيان انهم بلغوا فى غوايتهم الى حد جعلوا الاصنام اقوى حالا فى الالهية من الله سبحانه وتعالى حتى جعل الاصنام مشبها بما قال السكاكى وعندى ان الذى يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون المراد بمن لا يخلق الحى العالم القادر من الخلق لا الاصنام وان يكون الانكار موجها الى توهم تشبيه

٦ وجه آخر انه اراك شبيها
لنبات غصن طرى يرف
واوراق رطبة من لهب نار
فى جسم تستولى عليه اليبس
ومبنى الطبايع على ان الشئ
اذا ظهر فى موضع لم يعهد
ظهوره منه كان ميل النفوس
اليه اكثر وهو بالضعف به
اجدر كذا نقل عن الشيخ
عبد القاهر فى اسرار البلاغة
٤

٤ قيل الجلف فى اللغة الدن
الفارغ والجافى الغليظ ٤

الحى العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا كبيرا تغريضا به عن ابلغ
الانكار لتشبيهه ما ليس بحى عالم قادر به تعالى فضلا عن تشبيه الجمادات العارية عن تلك
الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار حينئذ اشد والتوبيخ اكثر والوجه الثانى
من عود الغرض الى المشبه به فى التشبيه المطلوب ما اشار اليه بقوله (واما لاظهار الاهتمام به)
اى اهتمام من بصدده التشبيه بالمشبه به وهذا يسمى اظهار المطلوب ولا يصار اليه الا فى مقام
الطمع فى تيسر المطلوب (كما امره صاحب) بن عباد حين دخل عليه قاضى سمحستان
(ندماءه ان يجيزوا) من الاجازة وهى ان تتم مصراع غيرك (قوله) وهو مفعول يجيزوا وقع
ذلك القول فى مدح القاضى حين رآه متفتنا فى العلوم (وعالم يعرف بالسجى) فنظموا
على اسلوبه حتى انتهت النوبة الى شريف علوى فى البين (فقال شريف) منهم (اشهى
الى النفس من الخبر) فامر صاحب ان يقدم له مائدة حيث عرف حاجته اليها وهذا
مثال لمجرد اظهار المطلوب وليس من قبيل التشبيه لكنه اشارة الى المثال بتشبيه الوجه
الحسن بالرغيف ولا يخفى ان الاصل تشبيه الرغيف بالوجه اذ الاهتمام بالوجه احق
لكنه قلب لايهام الاهتمام بالرغيف * واعلم ان احوال التشبيه من القوة والاختصاص
والاعرفية عائدة الى المشبه به حقيقة واغراضه من بيان المقدار والامكان والتقرير عائدة الى
المشبه حقيقة اللهم الا فى التشبيه المطلوب فان الاغراض تعتبر فى المشبه به هناك ويظهر
من هذا ان الاعمى والاهمية من الاحوال العائدة الى المشبه به فى الاصل لكنها اثبتت الى
المشبه فى الاصل بسبب القلب وانما عبر عنها بالاغراض ههنا نظرا الى عوده الى المشبه
فى الاصل وان كان العود اليه حال كونه مشبهاه بسبب القلب فى الكلام نوع مسامحة
لكنها غير مبتدعة بل شئنة اعرفها من اخزم ٧ ثم الاعمى فى اصل التشبيه ان كان
بالقوة يكون فى القلب ايضا كذلك وكذا الحال فى الاعرفية والندرة بل لو كان المشبه به
فى الاصل اتم كان المشبه به فى القلب اتم فى الاعمى فلا اعمى معنى مقابل للاعرفية والقوة
والندرة ومعنى تناول لها بل للاعمى فى الاصل عند القلب وعلى هذا القياس حال الاهمية
فاحفظ هذا فانه امر مهم قد غلط فيه كثير من شراح المفتاح ولولا عدم تحمل المختصر
للأطناب لاوردت فى هذا الباب غرائب لم تمسها ايدى الافكار ولم يبلغ اليها سهام
الأنظار ومن الله سبحانه التوفيق والاعانة (واذا تساوى الطرفان) المشبه والمشبه به
فى وجه الشبه (فتشابه لا تشبيه) لما عرفت فى صدر الفصل الثانى من ان التشبيه لا بد فيه
من نقصان المشبه وكال المشبه به فى وجه الشبه فيعدل الى التشابه ليكون كل من الطرفين
مشبها ومشبه به تحرزا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر والفرق بين التشبيه
والتشابه هو ان ما يقع فيه التشابه يصح فيه استعمال التشبيه مع صحة عكسه اذ ما وقع فيه

٩ وتلك المسامحة تسمية الحال
العائد الى المشبه به غرضا
باعتبار جعل ما يقوم مقامه
بمثله او تنزيله منزلة الثابت
له فى الاصل
٧ هذا مثل يضرب فى ان
هذا الامر عادة قديمة وليس
امرا محدثا والقصة مشهورة
بـ

التشابه من الطرفين متساويان ويمكن ترجيح احد المتساويين باعتبار ولا يخفى ان هذا الاعتبار كما يمكن في طرف يمكن في آخر من غير اعتبار القلب وامامنا وقع فيه التشبيه لا يمكن فيه التشابه لان تسوية الراجع والمرجوح باعتبار غير ممكن فلا يمكن فيه العكس ايضا لانه اذا لم يمكن تسويتها فلان لا يمكن ترجيح المرجوح اولى اللهم الا بطريق القلب هذا حاصل كلام السكاكي في هذا المقام فرفض الجدال والمرء اتباعا للاوهام (قال) الشاعر (رق الزجاج ورق التجر * فتشابه فتشاكل الامر * فكأنه خر ولا قدح * وكانها قدح ولا خر) فانه جعل كلاما من التجر والقدح متساويين في وجه الشبه وهو الرقة واللطافة ترك التشبيه الى التشابه وعقبه بذكر التشاكل تأكيدا لحسن التشابه (تنبيهان) ختم النوع الثالث بهما (الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيقي) اي وصفا اعتباريا غير متحقق حسولا عقلا (منتزعا من امور) اعتبارية او وهمية (يسمى) هذا التشبيه (تمثيلا) عند السكاكي وعند غيره ان كان منتزعا من امور اعتبارية او وهمية سمي تمثيلا سواء كان الوصف اعتباريا او حقيقيا كذا قيل ولعله اراد بهذا ما نقل عن الشيخ عبد القاهر حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ولم يرد ما وقع في الكشف من اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه نظر الى جانب اللغة لان هذا اصطلاح آخر ولا يخفى عليك ان ليس في هذا النقل تجوز انتزاع الوصف الحقيقي من الاعتباري او الوهمي كما ذكره القائل المذكور (قال تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون المثل في الاصل بمعنى النظير ثم نقل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولا يضرب الا بما فيه غرابة ولذلك حوفظ عليه من التغير ثم استعير لكل حال او قصة او صفة لها شان وفيها غرابة * وفائدة انه اوقع في القلب واقع الخصم الالاد لانه يريك التخييل محققا والمقول محسوسا ولا مرما اكثر الله تعالى في كتبه الامثال وفشت في كلام الانبياء والحكماء ومن جلتها هذه الآية والمعنى مثل المنافقين وقصتهم العجيبة المذكورة قيل هذه كمثل الجمع الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها اي سطوعها وارتفاعها فلما اضاءت النار ما حوله واضاءت بها ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء ذهب الله اي اخذ بنور المستوقدين وامسكه ومضى بالنور معه وما أمسك الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من اذهب الله بنورهم فان وجه الشبه ههنا هو رفع الطمع الى تسنى المطلوب وتيسره بسبب مباشرة اسبابه القريبة من الايمان باللسان واتباع المؤمنين ظاهرا مع تعقب الحرمان والحية لانقلاب الاسباب باطلاع الله تعالى

قائله شارح الفوائد

٧ وحد الضمير في استوقد وحوله نظر الى جانب اللفظ وانما نظر اليه ههنا لان المنافقون كلهم على قول واحد وفعل واحد فيصير رد واحد منهم في حكم رد الباقي واما رعاية جانب المعنى في بنورهم وتركهم لكون المقام لتقبيح حالهم وبيان ذلهم وضلالهم فاثبات الحكم لكل فرد منهم واقع

٩ الاول على ان يكون اضاءت متعديا والثاني على ان يكون لازما

المؤمنين على اسرارهم واقتضاحهم بينهم ولا يخفى ان ما ذكر من وجه الشبه منتزع من عدة امور وانه امر اعتبارى لا تقرره في شئ من الطرفين (ومنه) اى من التمثيل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله (فصله عما قبله لكون المشبه به في هذه الآية مقدراً في النظم اذ المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصارى الى الله لان ما في كما مصدرى يجوز ان يراد به الوقت ووجه الشبه هنا كونهم محبين داعى الله غير منحرفين عن سنن الحق آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر وهو منتزع من عدة امور والمراد بالحواريين اصفياء عيسى عليه السلام وخلصائه ومعنى قوله من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرته امر الله فالإضافة في انصارى هي الاضافة الى الشركاء في النصره لا الى المنصور والالقول نحن انصارك اللهم الا ان يقدر نحن انصار نبي الله ﷺ واعلم ان ههنا بحثا هي مزج سوانى الامانى ومعتك العلامة التفتازانى والشريف الجرجاني ولم يتصالح فيه الا فاضل لا فى الماضى ولا فى الغابر وتوارثوا فيه الحيرة كابر اعن كابر فلنشيد ههنا اساسا اى اساس يتوسل به الى قلع الشبهة عن عقول الناس حين افضت النوبة الى تحقيقه بفضل الله تعالى وحسن توفيقه فنقول وبالله العون ومنه الكلائة والصون ﷺ اعلم ان طرفي التشييد اما مفرد وهو الذى فيه تشبيه واحد سواء كان واحدا في نفسه كتشبيه الخلد بانورد او ذا اجزاء كتشبيه الثريا بالعنقود واما متعدد وهو الذى فيه تشبيهات متعددة فذلك اما بان تأخذ كل واحد منها فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائر اصاله فيلزم تشبيه المجموع بالمجموع تبعا كقول امرئ القيس في وصف العقاب بكثرة الصيد ﷺ كأن قلوب الطير طبيا ويا بسا ﷺ لدى وكرها الغناب والحشف البالى ﷺ او تشبيه المجموع بالمجموع اصاله ﷺ ويلزمه تشبيه المفرد بالمفرد تبعا فذلك ان دخل في القصد كقوله ﷺ كأن اجرام النجوم لو امعا ﷺ درر نثرن على بساط ازرق ﷺ وكيوت بشار ﷺ كأن مشار النقع فوق رؤسنا ﷺ واسيا فليل تهاوى كواكب ﷺ ولا يخفى ان التشبيه في هذين البيتين مجموعا احسن من التشبيه مفردا وان جاز ذلك ايضا فالقصد الى الاول اصاله الى الثانى تبعا على عكس الاول ولا يقصد تشبيه المفرد اصالا ولو تبعا اما لعدم حسنه او لعدم تعلق القصد به بحسب المقام فحينئذ يحتز عن تشبيه المجموع لثلاثتهم منه تجوز تشبيه المفرد تبعا بل تشبه الكيفية الحاصلة من مجموع اشياء قد تصامت وتلاصقت ليخرج المفردات عن القصد اليها اصاله وتبعا بكيفية اخرى حاصلة من مجموع آخر كذلك وهذا يسمى تشبيها تمثيلا كتشبيه قصة المناقنين بقصة المستوقد كما مر فالشبه والمشبه به ههنا ليس نفس المجموع والا يلزم القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا ﷺ ولا يخفى ما في القصد الى ذلك من التكلف بل المشبه هو الهيئة المنتزعة من المناقنين مع احوالهم وافعالهم والمشبه به هو

مطلب
شريف

٩ والفرق بين تشبيه الهيئة بالهيئة وتشبيه مجموع امور بمثلها انه لو نقص واحد من الامور في الاول اختل التشبيه بالكلية بخلاف الثانى لانه لا يختل التشبيه بالكلية بل ينقص كذا قيل وهذا فرق لطيف ﷺ

١٧ اذ لا حسن في تشبيه المنافق فقط بالمستوقد ولا في تشبيه سلوكه طريق الهدى لكن صورة لامضى بالنار وكذا الحال في غيرهما من الاجزاء ﷺ

٦ لانهما شخصان متغايران خارجا ونوع واحد عقلا ٣ مثلا ٢٠٨ تشبيه الهيئة المنتزعة من المقتى ومن قلمه ومن

انبساط قلمه تارة وانقباضه
اخرى الى الهيئة المنتزعة
من التردد ومن رجله ومن
تقدم رجله تارة وتأخره
اخرى وتشبه في ضمنه نسبة
المعنى الى القلم بنسبة المتردد
الى القدم ونسبة القلم الى
الانقباض والانبساط بنسبة
القدم الى الاقدام والاحجام
ولا تظن من هذا ان يقصد
تشبيه المقتى بالمتردد وتشبيه
قلمه بقدمه الى غير ذلك لان هذا
التشبيه وان لزم من تشبيه
النسبة لكنه غير داخل
في القصد كما عرفت من ان
اعتبار النسبة والهيئة لتحقيق
عدم دخوله في القصد
ولا يلزم من لزوم الشيء
دخوله في القصد لان القصد
امرا اختياري يقتضى المرجح
والمرجح في باب التشبيه
الحسن وحيث لا حسن
في تشبيه المفرد لا يدخل
في القصد تأمل فان هذا
بحث نفيس جدا ٣

الهيئة المنتزعة من المستوقد مع روادفه وهاتان الهيئتان متغايران ٦ في الخارج من حيث
قيامهما بموادهما ومحدتان من حيث هي في العقل فوجه الشبه هو تلك الهيئة من حيث
هي مع قطع النظر عن المواد المعبرة في الطرفين اذ الاعراض مع قطع النظر عن المحال كلية
مشتركة فتصلح لان يكون وجهه شبه كإنيهما مع اعتبار قيامها بشئ من الطرفين جزئية فتصلح
لان يكون مشبهة ومشبها بها ثم ان مواد الهيئة معبرة في طرفي التشبيه على وجه كونها بما ينتزع
منها الهيئة لعلها مشبهة او مشبه بها لما مر ان التشبيه لا يعتبر في المواد فلا وجه لما قيل انها
اجزاء وجه الشبه لان المواد ليست جزءا من الهيئات المنتزعة منها ولما قيل انها طرفا
التشبيه لان طرفاء الهيئة لاموادها وقد صرح بذلك السكاكي في الاستعارة التمثيلية حيث
قال فتأخذ صورة تردد المقتى فتشبهها بصورة تردد انسان وبهذا يظهر ان تعدد تلك
الامور المعبرة في الطرفين لا مدخل له في افرادهما ولا في تركيهما كما ذهب الى الاول
العلامة التفتازاني والى الثاني الفاضل الجرجاني رحمه الله تعالى وانما مدار التركيب
والافراد حال الهيئة فان كانت مأخوذة من امرين يكون الهيئة التي هي عبارة عن النسبة
واحدا وان كانت مأخوذة من ثلاثة كانت ثلاثة وهكذا لكن مع هذا كله يكون مفردا عرفيا
للدلالة عليه بلفظ واحد واذا ظهر ان طرفي التشبيه التمثيل قديكونان مفردين وقديكونان
مركبين فاعلم انه لا بد في صورة التركيب ٣ من القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا والاحتياج لقطع
هذا الاحتمال الى اعتبار هيئة اخرى كما عرفت فيما سبق وانه غير جائز جزما واذا عرفت هذا
التفصيل فاعلم انه يجب ذكر طرفي التشبيه التمثيل من الهيئة اما بان يذكر ما يدل عليها
اجالا من لفظ القصة والمثل وامثالهما امام ذكر ما يدل على موادها من الالفاظ كقوله
تعالى كمثل الذي استوقد ناراً الآية او مع تركه وذلك اما اذا كان مشتهرا كقوله تعالى
مثل الحيوة الدنيا اذ تقديرها ان تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بقة بالكلية بعد ظهور
قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها وكقول لبيد * وما للناس الا كالديار واهلها *
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع * اذ التقدير الناس في وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم
عنها كالديار او مذكورا سابقا كقوله تعالى مثل المنافقين المذكورين سابقا
٤ وقديكون الترك في الطرفين معا بان يكون جانب منهما معلوما وجانب آخر مشهورا
كقوله عند من يعرف حاله من مكابدة الاحزان ومقاساة المحن قصتي كقصة يعقوب
عليه السلام واما بان يذكر ما يدل على المواد تفصيلا مع عدم الاشارة الى لفظ المثل وامثاله
لدلالة المقام على ان التشبيه في الهيئة كقوله تعالى كاء انزلناه الآية اذ التقدير كمثل ماء
ولا بد من هذا التقدير اذ الاصل ذكر ما يدل على الهيئة وانما ذكر المواد لتحصيلها واما
ما قيل في صورة الاكتفاء بالمثل من انه لا بد من كون الالفاظ الدالة على المواد مرادة

البتة ومنوية هناك اما مقدرة في نظم الكلام او لا تكلف لانها وان كانت منوية لتحصيل
 الهيئة عند عدم سبق الذكر او الاشهار لكن لا يلزم تقديرها في نظم الكلام اذ يكفي سبق
 والشهرة في تحصيل الهيئة فلا حاجة الى التقدير اما اذا لم يسبق لولم يشتهر لا يجوز الترك اصلا
 فضلا عن الاحتياج الى التقدير فاحفظ هذا التحقيق الوثيق والتفصيل الدقيق فانه موهبة
 عظيمة من الملك القادر ومن اهتدى بذلك اما مقودا وناو وقد عجز عن ذلك الأئمة الفواضل
 والفحول البوازل الا ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وانه هو الجواد
 الكريم (الثنائي) من التبيين المذكورين ان الذي نحن بصدده من الوصف الغير الحقيقي
 احوج شئ منظور فيه الى التأمل الصادق لا لباسه في كثير من المواضع بالعقل الحقيقي
 لنوع ظهوره بسبب وضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقل حقيقي كما
 يكون للعقل الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي ولا سيما المعاني التي ينتزع الوصف
 الغير الحقيقي منها فربما انتزع من ثلاثة فاورث الخطأ لوجوب انتزاعه من الثاني
 ولما كان الالتباس الثاني اشد والوقوف عليها اهم خص المصنف التباسه بالذكر
 فقال (لا تغلط) انت (في مثل قول الشاعر) ابرقت قوما عطا شامخا غمما فلما رأوها
 اقشعت وتجلت يقال ابرقت السماء اي صارت ذات بريق وقوما نصب بترع الخافض
 اي لقوم واقشعت اي تفرقت وتجلت اي انكشفت (فتنتزع) انت منصوب باضمار
 أن في جواب النهي (الوصف) الغير الحقيقي (بما لا يتم المراد به كالمصراع الاول)
 وليس هذا بمراد الشاعر وانما مراده ان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء مؤسس وذلك
 يقتضى انتزاع وجه الشبه من المصراعين (النوع الرابع) من الانواع الاربعة للتشبيه
 (في حال التشبيه) كونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا (مقدمات) يتوقف معرفة
 حال التشبيه عليها (الاولى ادراك الشئ مجالا) اي بوحه ما (اسهل) على النفس
 من ادراكه مفصلا بأن يمتاز عند العقل مشاركته ومميزاته وذلك لانه متوقف على
 انظار كثيرة وتعريفات صعبة الادراك (الثانية المتكرر على الحس) صورته مرة
 بعد مرة كحضور صورة الشمس غير منكسفة (اقرب حضوراً) من النادر وقوعا
 على الحس كحضور صورة الشمس منكسفة (الثالثة الشئ مع ما يناسبه اقرب حضوراً)
 في الذهن منه مع ما لا يناسبه (كالجام والسطل دون) الحمام (والسمل) ٧ وقد مر تفصيله
 في ذكر الجامع الخيالي (الرابعة استحضار) الامر (الواحد ايسر) من استحضار
 غير الواحد والفرق بينه وبين الوجه الاول ان هذا في الشئ مع غيره وذلك في الشئ
 باعتبار اجماله وتفصيله (الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم) منه الى العقليات
 الصرفة (بناء على انها) اي الحسيات (مجمولة لها) اي للنفس (بالتجريد) اي

٩ على ان ذكرها لمجرد
 تحصيل الهيئة ليس تقديراً
 في نظم الكلام لان نظم الكلام
 هو تشبيه الهيئة بالهيئة
 وليست تلك الالفاظ الدالة
 على المواد جزءاً من التشبيه
 اذ ليست هي شيئاً من الطرفين
 والوجه ولا يلزم تقدير
 مواد الطرفين في نظم الكلام

✽

٧ ولذا لقم حالة الوضع ✽

تجريد النفس العقلية عن الامور الحسية بحذف مشخصاتها والتي يدركها النفس
بمزولة الاعمال الصعبة اعز عندها مما ليس في ادراكه الاعمال كالعقلية الصرفة
قل السكاكي واعنى بالحسيات ما تجرده النفس منها بناء على امتناع النفس من ادراك
الجزئيات واعتراض عليه بأن تجريد النفس لشيء من غير ادراكها اياه ممتنع وايضا
النفس تحكم على الجزئي بالكلى نحو زيد انسان ولا يتصور الحكم منها بدون تصور
المحكوم عليه ولا يتصور الحكم من الحس لامتناع ادراكه للكلى فالحاكم هو النفس
فيكون مدركة للجزئي الا انها تدرك الكليات بذاتها والجزئيات بآلاتها ونسبة ادراكها
الى الآلات اعنى الحواس كنسبة القطع الى السكين ولغفل السكاكي عن هذا
التحقيق وذهابه الى ما تخيله الظاهريون من انه يتمتع ادراك الجزئيات المادية المكنوفة
بعوارض مشخصة من المقادير والاوزان احتاج فيما هو المشهور من ان ميل النفس
الى الحسيات اتم من ميلها الى العقولات بناء على تقدم ادراك المحسوسات الى تأويل
الحسيات بالعقلية المأخوذة منها بتخصيصها بالعقلية الصرفة ثم حكم بكونها اتم من
العقلية بوجهين احدهما ما ذكر من ميل النفس اليها وثانيهما ما ذكره المصنف
بقوله (ولالفها) اي الف النفس (بها) اي بالحسيات وهو عطف على بناء بتقدير
اللام فيه (لكثرة ورودها عليها) اي على النفس (لاختلاف الطرق) اي طرق
الورود (اعنى) بالطرق (الحواس) المختلفة المؤدية لها بخلاف العقلية فان طريقها
واحد واما ما يقال في وجه الاتمية لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل بعد تقدير
ان مدرك النفس غير مدرك الحس فن افادة المطلوب بمحل وعن تحقيق المقصود بالف
منزل كذا ذكره السكاكي اقول ليس في كلام السكاكي ما يخالف التحقيق والبناء
على الظاهر وذلك لان مراده ان جل ما اشتهر فيما بينهم من ان الحسيات اتم من العقلية
لتقدمها عليها ليس مما ينبغي ان يلتفت الى بيانه لان حصول الحسيات في الآلات
وحصول العقلية في النفس وبيان الفرق بين امرين حاصلين في محلين مختلفين ليس
مما يتنى بشانه بل الوجه ان يعتبر كلاهما في النفس بأن يراد بالعقلية ما يحصل في النفس
ابتداء وبالحسيات ما يحصل فيها من طرق الحواس كما عرفت واما ما ذكره من امتناع
النفس من ادراك الجزئيات فانما اراد بذلك ادراكها ابتداء بأن يرسم فيها لا ادراكها
في آلتها وكيف يقال ان المدرك في الآلات هو النفس وخلافه من البديهة بحيث
لا يشبه فيها من له ادنى مسكة فضلا عن هو عالم العلم وعلم الفضل فان قلت انك اذا
فكرت في مسألة بحيث اشتغل النفس بكليتها عليها لا تبصر ما صدقت اليه البصر
ولا تسمع ما قرع سمعك من الاصوات القوية لعدم التفات النفس اليها يعرفها من مارس

الافكار في العلوم الدقيقة فيظهر من هذا ان المدرك هو النفس قلت لانسلم ان لا ابصار ولا سمع فيما ذكرته من الصورة بل اللازم القول عن الابصار والسمع لاشتغال النفس بالغير ولا يخفى ان العلم بالابصار والسمع حكم كلي يتوقف على النفس واما ما ذكره المعارض من ان التجريد لا ينفك عن العقل فممنوع لكن السكاكي لم ينفه وما ذكره من ان الحكم على الجزئي لا يتصور بدون تصوره ان اراد حضوره من حيث هو جزئي فذلك غير لازم في الحكم اذ قد يحكم على الاشخاص بواسطة عنوانات كلية وان اراد حضوره مطلقا ولو بواسطة العنوان فذلك مسلم لكن لا يلزم من ذلك حضور الذات في النفس وان اراد حضور الذات في الحس و العنوان في النفس فذلك مسلم لكن السكاكي لم يخالفه حيث اراد بالادراك الحضور في الذهن والارتسام فيها كما صرت اليه الاشارة وليت شعري ما معنى ادراك الآلة بعد ان لم يكن قوة غير النفس والذي يرتضيه العقل هو ان العقل ينتزع مما في الآلة مفهوم ما كليا مطابقا لها بحيث لو تشخص بتشخصه كان عين ما في الآلة ولو جرد عنه كان ما في الذهن وبهذا يطلع النفس على حصول شخص في الآلة على وجه كلي ويحكم عليه وبالجملة الحواس تستحضر الامور المادية وتعرضها على النفس وتلتفت اليها النفس فتنتزع منها الكليات التي ترسم في النفس فالحواس مدركة للماديات بقوته الجزئية المنبثقة من النفس ثم النفس مدركة للكليات بنفسها لا بواسطة امر آخر ولما كان المنتزع عين المنتزع منه امكن للنفس الحكم على المنتزع منه من طريق كلي ولولا الخروج عن وظيفة عن هذا الفن لاوردت ههنا لطائف تبهر العقول والالباب ومن الله الهام الصواب (السادسة النفس لما تعرف اقبل) اي اشد قبولا منها لما لا تعرف لمحبتها العلم طبعا واعراضها عن الجهل جانبيا حتى قيل المرء عد ولما جهل وقيل الجاهلون لاهل العلم اعداء الا يرى ان كل احد يحب الادواء ويميل اليه ولو في امر خسيس كالنرد والشطرنج حتى يغضب على من ينسبه الى الجهل فيه وان رغبته فيما يصل اليه فهمه اكثر كما شاهد من رغبة العوام في مجالس الوعاظ والقصاص واشتموا انفسهم عن مجالس الدرس وحلق المذاكرة (السابعة الجديد) من كل شئ (الدلليا) اي عند النفس واحب اليها (من المعاد) المكرر لان المكرر اكره عند هاجدا (وههنا نظر) اورده السكاكي (فان الالف بالتكرار يحصل) لاغيره وكراهة التكرار يوجب كراهة المؤلف لان كل مؤلف معاد لما قال وكل معاد مكروه بالوجدان فينتج كل مؤلف مكروه مع ان الوجدان بكذبه لاشتياق النفس الى المؤلف واذا كان التكرار سببا للالاف (فكيف يتنافى حكمهما) اي حكم التكرار وحكم الالاف واجيب عنه بأن قواهم اكره من معاد مقيد بما لا يكون نافعا

المعارض سيد السند قدس
سره
٧ سعد الدين التفتازاني

سيد الشريف الجرجاني
وسعد الدين التفتازاني

لذيذ او كون المؤلف اميل اذا كان نافعا لذينا كما قيل * اعدذ كر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك
ما كررته يتضوع * وكذا كل جديد نافع لذينو غير النافع مكروه ومنه قول لبيد * لكل جديد
لذة غير اتى * وجدت جديدا لموت غير لذيد * ولا يخفى ان المتبادر من قولهم اكره من معاد
الاطلاق وايضا النفع الملحوظ في المعاد ان كان نفعا جاصلا مرة بعد اخرى فلا يميل اليه
النفس لكونه معادا وان كان نفعا جديدا فاللذيد هو الجديد فقط والميل الى المعاد لكونه
وسيلة اليه فيكون لذيدا بالعرض والكلام في المعاد المحض واللذيد بالذات فالوجه في دفع
التدافع ان المعاد يكون اقرب خطورا بالبال واسهل قيل النفس الى الاسهل الاقرب
اكثر بخلاف الجديد فانه ليسر حصوله اكره فالمعاد اميل والجديد اكره عند الحصول
واما بعد الحصول فيكون بالعكس اذ المعاد لعدم حصول فائدة جديدة عقبيه يكون اكره
والجديد الذب عنه لحصول فائدة جديدة ولما كان مدار العرف اعتبار الغاية في كل شئ
جرت امثال اهليه على ان يقولوا اكره من معاد ولكل جديد لذة فلا ينافيه ما ذكره
من ان المتكرر اقرب ويميل النفس اليه اكثر لانها تعبير عن حال الحضور (ثم قرب
التشبيه وسقوطه) عن درجة الاعتبار (لو حدة الجهة) المشتركة بين الطرفين (نحو
زنجي كالفهم) لان استحضار الامر الواحد ايسر من استحضار المتعدد وهذا السبب
لقرب التشبيه مبنى على الاصل الرابع ويقرب منه الاصل الاول (اول تجانس الطرفين)
ومناسبتها (نحو عنبه) كبيرة سوداء (كاجاصة) في الشكل والمقدار واللون وهذا مبنى
على الاصل الثالث (او) لاجل (كونه) اى المشبه به (اكثرى الحضور) مع المشبه
في خزانة الصور وهى الخيالى لجهة من الجهات فلا يحتاج في الجمع بينهما الى تصرف كثير
(نحو وجه كالبدر) في الحسن والاستدارة مع الاستنارة وسبب القرب في الخيال تكرر
الحس ونحو محبوب كالروح في كونه اهم وعزيزا وكراهة المفارقة وسبب التقارن
في الخيال شدة الحاجة اليهما وهذا السبب مبنى على الاصل الثانى فبنى اسباب القرب
على اصول ثلاثة في الظاهر واربعة في الحقيقة لكون السبب الاول مبنيا على الاصل
والرابع مما كسر ثم بنى اسباب الثلاثة البعد على تلك الاربعة ايضا رعاية للمقابلة فقال
(وبعده) اى بعد التشبيه وغرابته (بخلافه) اى بخلاف ما ذكره * اما الاول فبان يكون
وجه الشبه امورا كثيرة بعيدا كل منها عن الآخر في الخيال كما في تشبيه سقط النار بين
الديك في الشكل واللون * واما الثانى فبان يكون المشبه به بعيدا النسبة عن المشبه كالخفشاء
عن الانسان قبل تشبيه احدهما بالآخر في اللجاج وفي المثل الج من الخفشاء يقال انها كلما
ردت عن صوب عادت اليه الا اذا تفتح في وجهها فانها لا تعود ومن غرائب احوالها انها تعيش
في السرقين واذا دفنت في الورد ذليلة ماتت * واما الثالث فبان يكون المشبه به نادر الحضور

فائدة عجيبة لانها سهل الممتنع
اي سهل ادراكها متمنع
تحصيلها

٩ مشارف الارض اعاليها
والسيوف المشرفية المنسوبة
الى مشارف اليمن وهي قرى
من ارض العرب المنسوبة
النصال المحدودة والزرق
جمع الازرق والانياب جمع
ناب والاعلتوال جمع غول
وهو حيوان يثبت الوهم
ويزعم العوام وجوده حتى
يخوفون بذلك صبيانهم
ويلفقون في حقها حكايات
غريبة مخترعة وهو
بالفارسية ديو

في الذهن لكونه شيئا وهميا كما في قوله * ايقلني والمشرق في ٩ مضاجعي * ومسئولة زرق
كأنياب اغوال * او مركبا عقليا كما يجي في الآية الآتية بعد او خيالها (كقوله * ونارنجها بين
النصون كأنها * شمس عقيق في سماء زبرجد) والنفس ههنا تحتاج لاستحضار المشبهة
الى مزيد تصرف للوهم في القوة المتخيلة ولما كان الوجه الثالث من اسباب البعد غرابة
وجه الشبه لندرة حضوره ومن جعلها الندرة لكونه مركبا خياليا او عقليا وكان ذلك
يزداد بزيادته اشارة الى ذلك بقوله (وكما كان التركيب) في وجه الشبه خياليا كان او عقليا
من امور (اكثر فهو) اي فالتشبيه (اغرب) لاحتياجه الى مزيد تأمل (فتأمل قوله
تعالى) فيما يكون وجه الشبه فيه مركبا عقليا (انما مثل الحياة الدنيا) كما انزلناه من السماء
فاختلط به نبات الارض مميا كل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها
وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها أتاها امرنا ليلا ونهارا فجعلتنا حصيدا كان
لم تغن بالامس اختلط به اي اشتبك بسببه نبات الارض من الزروع والبقول والحشائش
وزخرفها ما تزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وظن اهلها اي
اهل النبات وتأنيث الضمير لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه اعني الارض وجاز
ان يعود الى الارض على حذف المضاف وهو النبات اي اهل نبات الارض وكذا الحال
في الضمائر المؤنثة الآتية وفي ضمير انهم قادرون اي على حصدها ورفع غلتها امرنا اي
حكمتنا وقضائنا حصيدا اي شبيها بما حصد كان لم تغن اي لم تنبت بالامس ولم تكن قبل
ذلك في زمان قريب غاية القرب ولا يخفى ان المشبه في هذه الآية مثل الحياة الدنيا اعني
حالتها العجيبة الشأن التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور
قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها والمشبهة مركب من عشرة جل تداخلت
حتى صارت كأنها جلة واحدة فيكون مركبا عقليا والمعنى زوال خضرة النبات فجأة
وذهابه خطاما لم يسبق له اثر اصلا والحطام ما تكسر من اليبس بعد مله كان غضا طريا
قد التفت بعضه ببعض وزين الارض بألوانه وطراوتها وتقوى بعد ضعفه بحيث يطمع
الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح والاستبصال ٧ (و) تأمل (قوله) تعالى (او كصيب من
السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت
اي كمثل ذوى صيب وهو فعيل من اصاب اي نزل والمراد المطر فحذف ذوى دلالة
يجعلون عليه وحذف مثل دلالة عطفه على قوله كمثل الذي استوقد عليه لانه لا يصح
التشبيه بين صفة المناققين وبين ذوات ذى الصيب بل بين صفة اولئك وبين صفة هؤلاء
فهننا حذف المضاف والمضاف اليه كما حذفنا من قوله تعالى كما قال عيسى بن مريم
ووجه الشبه هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ولا يحظون الا بضد المطموع

٧٠ اي القلع من الاصل

فيه وهو امر اعتبارى منتزع من عدة امور (وقوله) اى قبول التشبيه (بأن يكون وجه التشبيه كامرا) فى التذويب الثالث من النوع الثانى (صحيحا) شاملا للطرفين (ومعطيا للغرض) من التشبيه من بيان حال المشبه (كاملا) فى تحصيل ما علق به من الغرض وفى بعض النسخ كمالاى معطيا للغرض تاما (غير مبتذل) بحيث يعرفه العوام كقوله للزنجى كالنعم وللشهد كالتلج فاذا جتمع فى التشبيه هذه الثلاثة كان مقبولا اما الاول فظاهر واما الثانى فككون المشبه به امرا محسوسا حتى يتم بيان حال المشبه او بيان مقداره اذ المحسوس اعرف والنفس اليه اميل مع اشتراط التساوى فى بيان المقدار وككون المشبه به اتم محسوس فى امر حسى هو وجه الشبه اذ قصد تنزيل الناقص منزلة الكامل او قصد زيادة التقرير لما مر من ان النفس الى الاعرف اميل وككون المشبه به مسلما للحكم اذا كان الغرض بيان الامكان او التزيين او التشويه لان قبول النفس لما تعرف فوق قبولها لما لا تعرف واما الثالث فككون المشبه به نادر الحضور مطلقا او بالنسبة الى المشبه اذ الندرة تنفى الشهرة والابتدال فتميل اليها النفس للذة التجدد وتعريه عن كراهة المعاد (ورده) اى رد التشبيه (بخلافه) وذلك لتقابل اسباب القبول والرد فى تفتنت لاسباب قبوله ٧ تفتنت لاسباب رده لردائه (النوع الخامس فى صيغة التشبيه) وانما قال صيغة التشبيه ٩ لانها قد يكون حرفا نحو كان وفعلا نحو يشبه او اسما نحو مثل او داثرا بين الاسمية والحرفية كالکاف (قد يصرح بالتشبيه) وادائه كاهو الاصل لانها ركن من اركانها (وقد لا يصرح) بالتشبيه (نحو زيد اسد ويتعين) عند عدم التصريح بالتشبيه (المراد) وهو التشبيه (لامتناع الحمل) اى حمل اسد على زيد بمعنى صدقه عليه لان الاسناد يستدعى الحمل كازيد منطلق حتى لو لم يعتبر هناك اسناد لكان زيد اسد مجرد تعداد نحو جبل فرس ولما كان العقل يحكم بامتناع الحمل وكذا يحكم بامتناع مجرد التعداد التشبيه فوجود طرفى التشبيه يمنع حمل الكلام على غيره ويكون اداة التشبيه محذوفاً منوياً فى الكلام لا مقدراً والفرق ان المتروك اذا اقتضاه اعراب الكلام يسمى محذوفاً مقدراً فى نظم الكلام وان اقتضاه جانب المعنى دون اللفظ يسمى محذوفاً منوياً فحينئذ انصح تقديره فى النظم يقدر فى الكلام والافايك واياء لتلا يخل النظام (وفيه) اى فى نحو زيد اسد (مبالغة) لم تكن فى زيد كلاسد لان فى الحكم على شئ بأنه هو من المبالغة ما ليس فى الحكم عليه بأنه كهو (وقد يترك المشبه) لفظا حال كونه (مرادا) معنى اذا كان هناك قرينة دالة عليه (اذ لو لم يرد) المشبه اصلا بل ضرب عنه صفحا (فاستعارة) لا تشبيه كما اذا قلت عندى اسد من غير ان تقدر هناك مشبها ولما امكن ان يقال لا يجوز حذف المشبه بل هو القرينة فى كليهما فبعد وجود القرينة من اين يعلم كونه مرادا فى احدهما دون

٧ وانما لم نتعرض لذكر اسباب الرد وتعرضنا لذكر اسباب البعد والغرابة مع ان كلا منهما احاله المصنف الى فهم الناظرين لان البعد والغرابة فى التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى بخلاف اسباب الرد فانه انما يذكر للاحتراز عنه لا ليطالب فلذلك لم نتعرض لتفاصيل اسبابه

٩ وكان يفيد التحقيق فى التشبيه لان ان التحقيق والكاف للتشبيه ففيه اعلام بأن تحقيق حمل الاسد على زيد مثلا انما هو بطريق التشبيه وقولك ان زيدا كلاسد لتحقيق اثبات الحاق الناقص بالكامل ثم ان كان انما يستعمل فى مقام يشاهد جرائده ويتصور الحالة التى يشجع فيها زيد بمقاومته الاسد كأنها مشاهدة محسوسة

الآخر اشارة الى جوابه بقوله (وهذا) اي الاستعارة (فيه دعوى التعيين) وكون المشبه
 داخلا في جنس المشبه به على سبيل المبالغة والقرينة وان وجد في الاستعارة لكن لا يراد
 دلالة بخلاف التشبيه والفرق اللفظي بينهما انك لو اوقت اسم المشبه مقام المشبه به
 في الاستعارة لا يختل الكلام غير فوات المبالغة بخلاف التشبيه حيث لا يستقيم الكلام
 ههنا اصلا (فقوله) تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) من الفجر
 تشبيه (فشب اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه
 من ظلمة الليل بالخيط الاسود وانما حكم بأنه تشبيه (لذكر الفجر) لانه بيان للخيط الابيض
 صريحا وبعلم منه بيان الخيط الابيض ضمنا كما انه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبس ٦ الليل
 او نقول ان من الفجر بيان لهما لان الفجر مشتمل على هيتي الياض والسواد معا فكما ان
 الخيط الابيض عبارة عن بياضه كذلك الخيط الاسود عبارة عن سواده الممتد مع الياض
 لا عن سواد الليل وحده ولما شتمل هذه الآية على المشبه وهو الفجر خرج عن استعمال
 الاستعارة وانما جرى على التشبيه مع ان الاستعارة تبلغ لتلايتهم الحقيقة على تقدير الاستعارة
 خلفاء القرينة الا يرى الى اشتباه الحال مع وجود البيان كما روى ان عدى بن خاتم عد الى
 عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت رأسه فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان ٣ وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار
 وسواد الليل كنى عليه السلام بكون سواده عريضا عن كون قفاه عريضا وهو كناية
 عن البلاهة قال الطحاوي كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله ^١ قيل فحينئذ يلزم تأخير
 البيان عن وقت الحاجة ولما نسب عليه السلام عديا الى البلاهة بل الوجه غفلة عدى
 عن البيان كما ذكر ولا يخفى على المتأمل ان هذا البيان ليس تأخيرا عن وقت الحاجة
 اذ قرينة الاستعارة كنار على علم اذ الاكل والشرب انما يتعلقان بالزمان ونسبة عدى الى
 البلاهة لغفلته عن هذه القرينة (وقد ترك وجه التشبيه) لالوجود القرينة بل (استغناء
 عن ذكره) بخلاف المشبه حيث يجب فيه القرينة حتى لا يتوهم الاستعارة (وفيه) اي
 في ترك وجه التشبيه (قوة) ليست في ذكره لان فيه عموم وجه التشبيه لما يمكن اعتباره
 هناك من الصفات حتى يكون المشبه كأنه المشبه به بسبب اشتراكه في الصفات و (المراتب)
 اي مراتب التشبيه (باعتبار المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجهه) اي باعتبار ذكر كل واحد
 منها وتركه واما المشبه به ٩ فلا يمحذف البتة (ثمانية) لانه اما ان لا يكون شي من الاركان
 الاربعة متروكا وهو القسم الاول او يكون فالمتروك اما واحد وهو اما المشبه او كلمة التشبيه
 او الوجه او اثنان وهو اما كلمة التشبيه مع المشبه او مع الوجه او المشبه مع الوجه او ثلاثة
 وليس لها قسم اصلا فالمجموع ثمانية على الترتيب (لا يخفى حكمها) من القوة والضعف

٦ وهو ظلمة آخر الليل ع

٣ اسم ان والله اعلم محذوف
 تقديره ان الشأن كان وسادك
 تعريضا ع

٩ فان قلت اذا قلت زيد
 في جواب من يقول من يشبه
 الاسد فالمشبه محذوف اذ
 التقدير يشبه الاسد زيد قلت
 انه ليس تشبيه اذ لم يقصد
 بيان اشتراكهما في امر بل
 قصد بيان الفاعل جوابا
 للسؤال ولئن سلم فالكلام
 في تشبيهات البلغاء ولم يرد
 مثلها في كلامهم ع

في التشبيه (بما ذكرنا) . الان والضابط فيه ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل
المشبه كأنه نفس المشبه به وحذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث يتم المشابهة
بحسب الظاهر فالمشتمل ٣ على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين والمشتمل ٧ على حذف
الاداة وحدها فيه القوة الاولى والمشتمل ٦ على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية
وان ما فيه القوة الاولى اقوى مما فيه القوة الثانية وما ليس فيه شيء ٨ من هذين الحذفين
لا قوة له اصلا **وتنبه** وقد يعتبر الشبه ٤ اي التشابه (في التضاد) بسبب اشتراك الضدين
في صفة التضاد بأن يجعل هذه الصفة تنزلة وجه الشبه من حيث اشتراك الطرفين فيه ثم ينزل
هذا التضاد تنزلة شبه التناسب حتى يشبه احد المتضادين بالآخر كما يشبه احد المتناسبين
بالآخر وذلك (يقال للجبان اسد وللنجيل خاتم) اي انه كالاسد وانه كخاتم وانما يصار
الى هذا (التلميح) ٩ اي اتيان شيء ملحق (اوتهم) واستهزاء ولم يرد بما ذكره ان يجعل
التضاد الذي هو كون الشئين متنافين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما
فيه لانه على تقدير صحته لا تلميح فيه ولاتهم والفرق بينهما ان التلميح جعل احد المتضادين
عين الآخر والتهم مع قصد التعريض بذلك المشبه والاستهزاء له فكل من المثالين يصلح
لهما بالاعتبارين المذكورين وما قيل بل يقصدان معا فتكلف اذ جمع الاعتبارين المذكورين
في اطلاق واحد قلما يمكن **(الاصل الثاني)** من الاصول الاربعة في الفصل الثاني **(في المجاز)**
وقد تعرض للحقيقة تبعا لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اعني الاستعمال في الموضوع له
والاستعمال في غيره وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها كما
ذهب اليه البعض الا انه يتوقف على المعنى الحقيقي قطعا فاناسب ان يذكر الحقيقة في اصل
المجاز تبعا وتقدم الذكر عليه ايضا (دلالة اللفظيين) في علم الاصول (انها بالوضع) لا بالذات
قال المص في شرحه لمختصر ابن الحاجب في علم الاصول يصح وضع كل لفظ لكل معنى حتى
لنقيض ما قد وضع له وضد فانه لو فرض ذلك لم يلزم منه تحال لذاته بل ذلك معلوم الوقوع
كالقرء للحيض والطهر وهما نقيضان والجون للأسود والابيض وهما ضدان ولو كان
الدلالة لمناسبة ذاتية لما كان كذلك وتقريره اننا لو فرضنا وضع اللفظ الدال على الشئ لنقيضه
اولضده دل عليه دون هذا المدلول اولهما فعلمهما وما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (وقول
عباد) بن سليمان الضميرى وبعض المعتزلة ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية مستدلين
بأنه لو لم يكن كذلك بل تساوت الالفاظ بالنسبة الى المعنى لزم الاختصاص بدون تخصيص
ان لم يكن هناك تخصيص او الاختصاص بدون تخصيص ان كان هناك تخصيص وكلاهما محال
(محمول على ما يدعيه الاشتقاقيون) واهل التفسير (من رعاية الواضع مناسبة ما) بين
اللفظ والمعنى اذ لو حل كلامهم على ظاهره لكان فسادهم اظهر من ان يخفى لان دليلهم محاب

٣ وهو السادس مع الثامن

٤

٧ وهو الثالث والخامس

٦ وهو الرابع والسابع

٨ وهو الاول والثاني

٤ وفي بعض النسخ قد يعتبر

التشبيه وامله سهواذ التشبيه

انما يعتبر في المتضادين لا في

التضاد على ان عبارة السكاكي

هي الشبه لا التشبيه

٩ والتلميح بتقديم الميم من

القاء الملح ثم استعير للملاحة

حتى يقال رجل ملحق اي

غامض الادراك ثم استعير

للكلام الحسن الغامض

واما التلميح بتقديم اللام

فهو من صنائع البدايع وهو

ان يشار في الكلام الى قصة

او شعر من لمح اذا ابصره

بنظر خفيف

بالاختار التخصيص ولا نسلم انه بدون مخصص لان المخصص لا ينحصر في المناسبة واردة
الواضع المختار تصلح مخصصا من غير انضمام داعية اليها فن الله كتخصيص الحدوث بوقته
ومن الناس كتخصيص الاعلام بالاشخاص الا ان حسن الظن بهؤلاء الطائفة حل المص
على تأويل كلامهم بما ذهب اليه ائمة الاشتقاق ان الحروف في انفسها خواص بها تختلف تلك
الحروف من الجهر والهمس والشدّة وغيرها فينبغي للواضع ان يراعي المناسبة بين تلك الحروف
وبين المعنى الذي وضعت الكلمات المركبة منها بازاؤه قضاء للحكمة حتمها نحو القسم بالقسم بالفاء الذي
هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقسم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
الشئ حتى تبين والزفير بالقاء لصوت الحمار والزفير بالهمز الذي هو حرف شديد لصوت
الاسد وكذا الفعلان والفعلين بحركة العين دالة على حركة المعنى كالنزوان والحيدى ٩ قيل اعتبار
التناسب بين اللفظ والمعنى انما يتأتى في بعض الكلمات واما اعتباره في جميع كلمات لغات واحدة
فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات ولا يخفى ان اعتبار الواضع ذلك غير
متعذر لما ستعرف ان الواضع اما بالتوقيف واما بالالهام واما اعتبارنا اياها فقد يمكن في البعض
وعدم امكانه في البعض الآخر انما هو لعدم اشتغالنا بذلك فلا يلزم التعذر نعم العسر مسلم
(ثم الحق) بعد تأويل قول عباد ٨ ان مرجع التخصيص في الوضع (اما توقيف) بأن
يوقف الله تعالى على ان هذا اللفظ لهذا المعنى اما بخلق علم ضروري او وحى (او الهام)
بأن يلهم الله تعالى العقلاء على ان جعلوا هذا اللفظ لهذا المعنى (ومرجعهما) اى مرجع
هذين المذهبين بالآخرة (الوضع) اى ان المخصص للفظ بازاء المعنى هو الوضع (وهو)
اى الوضع (تعيين لفظ) واحدة لان الوضع في المفردات عنده (بازاء معنى) أى معنى
كان من الوضع الشخصى كضرب او النوعى كضارب ومن المعنى الحقيقى والمجازى
وخرج بقوله (بنفسها) المجاز فان التعيين فيه بقرينة واما الكناية فانها داخلية
في الحقيقة ويسمى تحقيقها * واعلم ان تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه
جزئى كتعيين لفظ الضرب بازاء الحدث ويسمى وضع شخصيا وقد يكون على
وجه كلى كأوضاع المشتقات وغير ذلك مما يتعلق بالهيات فانها ليست موضوعية
بخصوصياتها بل بقواعد كلية كأن يقال مثلا اسم الفاعل من كذا يكون على
صيغة كذا ويسمى وضع نوعيا ثم ان الوضع النوعى قد يكون مقابلا للوضع السابق
ومنافيلا كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية المنافية للدلالة على المعانى
الحقيقية ويحتاج في الدلالة على المعنى الموضوع له بهذا الوضع النوعى على قرينة تمنع
الدلالة على الموضوع له الاول ولما صار الاولان تدلان على المعنى المراد بلا واسطة
القرينة دون الثالث اندرج الاولان بقيد بنفسها في الوضع وبواسطة الوضع في الحقيقة

٩ النزوان ضراب الفحل
والحيدى وهو الحمار الذى
يحيد اى يميل عن ظله لنشاطه

٨ هذا كله على تقدير كون
الواضع البشر وعلى تقدير
كونه البشر لوتعدد الواضع
لم يبق عسر اصلا

دون الثالث فعلى هذا يكون الوضع بالمعنى الثالث يعنى الحقيقة والمجاز وبالمعنيين
الاولين قسم من الحقيقة ومقابل للمجاز * اذا عرفت هذا فاعلم ان تفصيل المقام بحيث
يندفع عنه جميع الاوهام هو ان الوضع يتبعه صفة للفظ وهى الدلالة القائمة به بحيث
اذا اطلق فهم منه المعنى بعد العلم بالوضع وبواسطة هذه الصفة يعرض للمتكلم ايضا
صفة اخرى من الدلالة وهو ارادته المعنى الموضوع له اللفظ بواسطة اللفظ ثم المعنى
باعتبار الدلالة الاولى يسمى المعنى المفهوم لانه المفهوم من اللفظ عند العالم بالوضع
وباعتبار الدلالة الثانية يسمى المعنى المراد لكونه مرادا للمتكلم من اللفظ ثم المعنى المراد ان كان
عين المعنى المفهوم يسمى اللفظ حقيقة وان كان غيره فقط بشرط ان يكون خارجا عن
المعنى المفهوم فلا بد هناك من علاقة والالم يصح اصلا فذلك يسمى مجازا وان كان المعنى
المراد المعنى اللازم لكن بعد المعنى المفهوم لا بدونه فاللفظ يسمى كناية ولا يخفى ان
هذا مندرج فى الحقيقة لانه اريد به المعنى المفهوم ولم يرد به غير المعنى المفهوم فقط
حتى يكون مجازا نعم قد يكون الحقيقة حينئذ قسمين احدهما ما يراد به المعنى المفهوم
فقط اصالة وثانيهما ما يراد به المعنى المفهوم تبعا للغير فهذا الاخير يسمى كناية واما
المشترك فالمعنى المفهوم فيه مجموع المعنيين او المعانى والمعنى المراد واحد منهما او منها
وهذا المعنى المراد وان كان غير المعنى المفهوم اذ الكل غير الجزء لكنه لما لم يكن خارجا
عن المفهوم لم يكن مجازا فلم يصح ان يقال انه غير المعنى المفهوم فقط واما القرينة فليست
لدفع ارادة المعنى المفهوم كافي للمجاز بل لدفع مزاحمة المعنى الآخر للمعنى المراد والى
هذا التفصيل الذى ذكرناه اشار المصنف بقوله (وقد يطلب بها) اى بتلك اللفظة
(معناها) الموضوع له (وهى الحقيقة او) يطلب (معنى معناها) اى ما يتعلق بمعناها
(وهو المجاز) ولا بد ههنا من قيد فقط ليميز عن الكناية او من ان يقال مع قرينة مانعة
عن ارادة المعنى اللهم الا ان يكتفى بقرينة المقابلة لقوله (وقد يقصد للمعنى معنى) مع
استعمال اللفظ فى اصل المعنى (وهو الكناية) وتحقيق معنى الكناية هو ان الكناية هل
يستعمل فى لازم المعنى الاصلى فقط فلا يندرج فى الحقيقة او يستعمل فى المعنى الاصلى
او لازمه معا وقد كثرت اضطراب كلمات القوم فى ذلك والذى استقر عليه التحقيق ان
للدلالة كما عرفت معنيان دلالة المتكلم ودلالة اللفظ ثم ان دلالة المتكلم فى الكناية
على المعنى اللازم اصالة وعلى المعنى الاصلى لكونه وسيلة اليه كما قال الامام الرازى فى
نهاية الايجاز الموضوع له مراد فى الكناية حقا لانك تريد ان تجعله دليلا على مرادك
فيوجد فى الكناية استعمال اللفظ فى كلا المعنيين اذ حيث يوجد الدلالة يوجد ارادة
المدلول وحيث يوجد الارادة يوجد الاستعمال ولما كان المعنى الاصلى مرادا للمتكلم

مطلب
فى تحقيق معنى الكناية

ولوتبعاً وكان اللفظ مستعملاً فيه اندرجت الكناية في الحقيقة ولم يشارك المجاز اصلاً بهذا الاعتبار هذا حالها بحسب المتكلم وأما حالها بحسب السامع فأنما هي باعتبار الوضع فحيث كان اللفظ موضوعاً للمعنى الأصلي يتبادر ذلك إلى ذهنه كما في المجاز بعينه فيشارك المجاز في هذا غاية الأمر انضم إلى ذلك في الكناية كونه مراداً للمتكلم تبعاً وفي المجاز عدم كونه مراداً اصلاً فالقرينة في الكناية ليست لمنع إرادة الأصل كما في المجاز بل لعدم كونه مراداً اصلاً وبهذا تمتاز الكناية عن المجاز ثم إن كون المعنى مقصوداً تبعاً معناه إرادة تفهيمه للمخاطب لأجل تحصيل المعنى الآخر في ذهنه ولا يلزم من ذلك وجودهما في الخارج بل قد يجوز وجود كليهما في الخارج وقد يجوز وجود المعنى اللازم فقط كما إذا قلت طويل النجاد لمن لا نجادله أو لا طول في نجاهه وأما عكس هذا القسم وعدم كلا المعنيين فغير معتبر لئلا يلزم اعتبار الكذب في كلام البلغاء ومن قال يمتاز الكناية عن المجاز بجواز إرادة المعنى الأصلي في الكناية دون المجاز إن أراد إرادته بحسب القرينة فذلك غير جائز في الكناية أيضاً وإن أراد إرادته بحسب الوضع فذلك جائز في المجاز أيضاً وإن أراد وجود المراد في الخارج فذلك أمر خارج عن الدلالة فلا يناسب اعتباره فيها وما يقال يجوز في الكناية إرادة المعنى الأصلي لعدم القرينة المانعة عن إرادته بخلاف المجاز فيدفع بأن عدم القرينة يجوز ذلك لكن كون المعنى الأصلي دليلاً على المرد كما نقل عن الإمام يوجب إرادة المعنى الأصلي فالانسحاب ذكر الوجوب فالأولى أن يقال يجب ذلك لكن من حيث التبعية لا من حيث الإصالة وليس في المجاز شيء منهما وهذا مراد من قال الموضوع له مقصود في الكناية من حيث التصور دون التصديق فلا يرد ما قيل من أنه لا بد في المجاز من تصور المعنى الحقيقي ليفهم ما يناسبه من المعاني المجازية قد عوى كون تصوير المجاز مقصوداً في الكناية دون المجاز تحكم لانا نقول التصور في المجاز بحسب الوضع فذلك من جانب الواضع لا من جانب المتكلم فلا يعد تصويراً وفي الكناية بحسب إرادة المتكلم لكونه وسيلة إلى الغرض فيعد تصويراً (واقرب الحدود) أي حدود الحقيقة والمجاز (على كثرتها) كما ذكر السكاكي حدوداً ثلاثة منها وإنما كان هذا أقرب لأنه أشمل وأوضح وأقل لفظاً وذلك الحدود هو (إن الحقيقة) لفظ (أفيد به) أي باستعمال ذلك اللفظ لأن اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً كما ستعرفه (في اصطلاح التخاطب) أي في اصطلاح يكون التخاطب بذلك اللفظ في ذلك الاصطلاح واحترز بهذا عن لفظ يكون حقيقة بالنسبة إلى اصطلاح ومجاز بالنسبة إلى اصطلاح آخر بالقياس إلى معنى واحد كلفظ الصلاة فإنه حقيقة شرعية في الأركان المخصوصة ومجاز لغوي بالقياس إليها وفي معنى الدعاء الاصطلاحان متعاكسان فبالقياس المذكور يتعين أحد الاعتبارين فلا يتقضى التعريف بالاعتبار الآخر ثم لا بد أن تكون تلك الافادة (بمجرد وضع) لا بسبب علاقة

قائله سيد السند قدس سره

هـ

وقرينة مفيدة كما في المجاز ولا يخرج المشترك لان قرينته لدفع التزاحم وليست بمفيدة وانما الافادة فيه للوضع فقد تم انهم لما ذكروا ان المستعار مستعمل فيما وضع له لكن بعد ادعاء دخول المستعار له في جنس المستعار منه حتى يحصل للمستعار منه فرد متعارف وفرد غير متعارف فيوضع المستعار للمستعار له وضعا ثانيا بناء على هذا التأويل ولما كان مطلق الوضع متناولا لهذا احتراز عنه بقوله (اول) لان ذلك وضع ثان ومعدود من قسم المجاز وههنا احتمال آخر وهو ان لا يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فيتناول الوضع النوعي المتغير في العلاقات المجازية كما مر ويقتد بقيد اول ليخرج هذا الوضع النوعي لانه وضع ثان يخالف للوضع الاول والاوضح في تعريف الحقيقة ان يقال الكلمة المستعملة فيما دلت عليه بنفسها من غير تأويل فقوله بنفسها احتراز عن المجاز فانه يدل بقرينة وقوله من غير تأويل عن الاستعارة لما مر واما المشترك فانه يدل على المعنى الموضوع له بنفسها والقرينة لدفع التزاحم واما الكناية فمستعملة في المعنى الموضوع له ولتبعها كما مر (والمجاز) لفظ (افيد به) اي باستعماله (في اصطلاح الخطاب لا بمجرد وضع اول) وقد عرفت فوائد قيوده من تعريف الحقيقة ومن خواص هذا التعريف دخول الاستعارة التمثيلية فيه اذ لم يأخذ في التعريف لفظ الكلمة المانعة عن ارادة المركب كإفعله السكاكي وأورد على حد المجاز بقوات قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بأن المتبادر من التعريف ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في الغلط قيل وهو غلط لان ما ذكره سهو باللسان والكلام في الخطأ لغة والصادر قصدا وقد يجاب بأن الغلط ليس بحقيقة لانه غير مستعمل فيما وضع له ولا بمجاز ايضا لعدم العلاقة ويرد عليه انه مستعمل فيما وضع في زعم المتكلم واستعمال ما وضع له في التعريف مطلق فيحمل على المتبادر وهو العموم لما في زعم المتكلم ولما في نفس الامر ولا يخفى ان زعم المتكلم ان الفرس موضوع للكتاب (فلا حاجة) في تعريف المجاز الذي ذكره المصنف (الى ذكر العلاقة والقرينة) كما قالوا (اذلا فائدة فيه) اي في المجاز (دونهما) اي دون العلاقة والقرينة فذكر الافادة في التعريف كإفعله يقوم مقامهما (وكلاهما) اي الحقيقة والمجاز (لغوى) كالاسد فانه حقيقة لغوية في الحيوان المفترس ومجاز لغوي في الرجل الشجاع (وشرعي) كالصلوة فانه حقيقة شرعية في العبادة المخصوصة ومجاز شرعي في الدعاء (وعرفي) عام نحو لفظ الدابة فانه حقيقة عرفية في ذات القوائم الاربع ومجاز عرفي في الفرس (واصطلاحى) وذلك اقسام وتقسيمه (بحسب الناقل) لانه اما النحاة كالرفع والنصب والجرا واهل المنطق كالجنس والفصل والموضوع والمحمول الى غير ذلك من ارباب النقل والاولى درج الشرعي في الاصطلاحى لانه من اقسامه ولعله انما افرزه

قائله هو السيد قدس سره

✽

المجيب سعد الدين ✽

المصنف عنه اعتناء بشأنه وانما انقسم الحقيقة الى هذه الاقسام اذ اللفظ لا بد فيها من الوضع لا محالة كما عرفت والوضع يستدعي واضحا ويختلف باختلافه فالواضع اما واضع اللغة او واضع الشرع وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم او واضع كل فن او العرف العام ولا يخفى ان تقابل الحقيقة والمجاز يقتضي ان يوجد بازاء كل قسم منها قسم من المجاز (قيل) اراد به السكاكي (تدل الحقيقة التي ليست بكنائية) على المعنى المراد (بنفسها) اذ الوضع تكفي في ذلك من غير حاجة الى امر آخر وانما قيد بالتي ليست بكنائية لان الكناية وان لم تحتاج في الدلالة على المعنى الوضعي الى قرينة لكن لا تحتاجه في المعنى المراد اليها احتراز عنها (والمجاز) تدل على المعنى المراد (بقرينة) لان المراد فيه غير المعنى الموضوع له ولا مدخل للوضع في معرفته فلا بد من القرينة ولما ورد ان يقال ان المشترك من الحقيقة التي ليست بكنائية مع انه لا يدل على معناه المراد الا بالقرينة اشار الى جوابه بقوله (واما المشتركة) (هو موضوع لاحدهما) اي لكل من المعنيين فاذا اطلق يتبادر الى فهم العالم بالوضع كلا المعنيين لكن مع علمه بأن المراد واحد منهما لكن لا يعرف تعيينه فالقرينة انما هي لازالة الابهام لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد فيكون دلالة عليه بنفسه هذا حاصل كلام السكاكي ولما لم يستصوبه المصنف اسنده الى قائل مجهول او لا ثم صرح به ثانيا وقال (وفيه خرازة) وهي ما يدغدغ في القلب ويحك في الصدر اذ لقائل ان يقول لان سلم ان معنى المشترك احدهما لا على التعيين ولئن سلم يلزم ان يكون استعماله في واحد معين منهما مجازا وايضا لا احتياج في دلالة الكناية على المعنى الوضعي الى القرينة ولنا ان ندفع هذه الخرازة عن الناظرين في الكتاب اما عن الكناية فبأن يقال مراده الدلالة على المعنى المراد وأما عن المشترك فبأن يقال لا يخفى على من له ذوق سليم ان مراد السكاكي بأن المشترك موضوع لاحدهما انه موضوع وضعا واحدا لاحدهما على سبيل البدل لا للمجموع او يريد باحدهما كل واحد منهما بحسب الوضعين وليس مراده انه موضوع لاحدهما لا على التعيين اذ لا يقول بذلك من له ادنى بضاعة فضلا عن شيخ الصناعة ورئيس الجماعة اذ الوضع هو تعيين اللفظ بازاء معنى يدل عليها بنفسها ولا يخفى ان التعيين هو التخصيص به لا بشئ آخر فيقتضي تعيين الطرفين قال السكاكي القرء مثلا مستعمل في ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد كالطهر مثلا فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه وتقرير كلامه على وفق مراده هو ان المعنى المفهوم في القرء المشترك هو مجموع الطهر والحيض لكن لا من حيث هو مجموع حتى يظن الوضع للمجموع بل من غير مجموع بينهما لان تعدد

٦ ومنهم من فسر كلام السكاكي ان القرء لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لم يحلزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الاثر بينهما المجموع المعنيين من حيث انه مجموع (٢٢٢) ولا يخفى ان مراده بالوضع الضمني للقدر المشترك هو

كون المعنى المراد واحدا منهما
لاعلى التعيين قبل الاطلاع
على القرينة لان المشترك
موضوع وضعا آخر لذلك
وكيف لا ولا يفوه به من له ادنى
معرفة باللغة فضلا عن ذلك
الفاضل فلا يرد عليه ما قيل
ان الوضع لكل واحد لا
يستلزم الوضع لمفهوم الاحد
المطلق المشترك ولو صح ذلك
لزم ان يكون المشترك بين
معنيين مشتركين ثلاثا وايضا
المعلوم بالبدئية ان القرء اذا
اطلق يراد به احد معنييه بعينه
الا اننا لانعلم لذلك المفهوم
الكلّي وايضا يلزم كون
المشترك لكونه موضوعا للقدر
المشترك متواطئا بالقياس الى
معنييه لا مشتركا وانه باطل
اتفاقا هذا ما ذكره ووجه
دفعه ان اللازم من الوضع
لكل واحد تردد السامع عند
عدم القرينة في كل منها
فيكون كأنه موضوع للقدر
المشترك ضمنا لا تحقيقا ولما كان
ضمنا لا يلزم اشتراكه بين
ثلاثة واما المعلوم بالبدئية
كون المراد احدا معنييه لكن
يلزم الوضع الضمني للقدر
المشترك من عدم القرينة وايضا
اذ لم يكن ذلك وضعا صريحا
لا يلزم كونه متواطئا اصلا فتدبر

الوضع يمنع الجمع بينهما والى كون مراده المعنى المفهوم اشار بقوله فهذا ما يدل عليه
بنفسه والى كون الوضع لكل واحد على التعيين لالى المجموع اشار بقوله مادام
منتسبا الى الوضعين وقوله اما اذا خصصته اشارة الى تعيين المراد بواسطة القرينة
(واللفظان) اى لفظ الحقيقة والمجاز المستعملان (في معنييهما) ٦ بحسب المعنى
الاصطلاحي وهما ما يصدق عليه تعريفهما المذكوران من الالفاظ (مجازان لغويان)
ولما كان الاكثر رعاية المناسبة في النقل اشار الى وجه المناسبة بقوله (اذ الحقيقة فعيلة
من الحق بمعنى الفاعل اى الثابت) من حق الشئ اذا وجب فسميت الحقيقة حقيقة
(لثباتها) اى الحقيقة التى هى عبارة عن اللفظ (في موضعها) اى فيما هى موضوعة له
والثاء فيها للتأنيث لان فعلا اذا كان بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث ولم يتعرض لبيان
كون الثاء على هذا الوجه للتأنيث لظهوره وذلك لقرب الفاعل من الفعل الذى هو
الاصل في حقوق الثاء (او) فعيلة من الحق (بمعنى المفعول اى المثبت) من حققت
الشئ احقه اذا اثبتته والكلمة اذا استعملت فيما كانت موضوعة له كانت مثبتة في موضعها
الاصلى ولما لم يظهر كون الثاء على هذا الوجه للتأنيث واحتاج الى التكلف لغرض لها
وقال (والثاء لتقديرها) اى لتقدير الحقيقة (قبل) اى قبل التسمية صفة مؤنث (غير مجرأة
على موصوف) اى غير مذكور موصوفها معها وذلك لان الفاعل بمعنى الفاعل لا يستوى
فيه المذكر والمؤنث سواء كان جاريا على الموصوف او لم يجز عليه فالثاء للتأنيث البتة واما
الفعل بمعنى المفعول وان لم يستوى فيه المذكر والمؤنث غير مجزى على موصوفه لكنه يقدر
صفة للكلمة فيلزم الفرق فيكون الثاء للتأنيث ايضا وانما ارتكب هذا التكلف لكون
الاصل في الثاء التأنيث وهما وجه آخر اسهل وهو ان يكون الثاء على الوجه
الثانى للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فى الاكيلة والذبيحة فان قلت اذا كان اللفظ المستعمل
في موضوعه ثابتا او مثبتا فيه يكون اطلاق الحقيقة عليه بالحقيقة لا بالمجاز مع انهم قالوا
انها مجاز بثلاث مراتب حيث نقل الى العقد المطابق ثم الى القول المطابق ثم الى المعنى
الاصطلاحي المذكور قلت الثابت حقيقة فى المحسوسات واما فى المعقولات فينزل المطابق
لشئ منزلة الثابت او المستعمل فى الشئ منزلة الثابت (والمجاز مفعول من الجواز) اى
العبور يقال جاز المكان يجوز اذا تعدها وانما سمي بالمجاز (لانه) اى اللفظ المجازى
(عبر من معناه الى غيره) حيث استعمل اللفظ فى غير ما وضع له فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل
اى متعد عن موضعه وقيل ٧ انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا له ويكون
معنى جاز المكان اذا سلك على ما فسر الجوهري فان المجاز طريق الى تصور معناه واورد ٣
عليه انه لا يلايم ما ذكر فى التسمية بالحقيقة لفوات التقابل اعلم ان المصنف لما ذكر انه

روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز عقبه بقوله (واعلم ان المناسبة) في التسمية كتسمية انسان لهجرة بأجر مثلا (غير الوصف) كوصف الانسان بأجر مثلا * اعلم ان الاسم اما منقول عن معنى آخر قبله او مر تجل ليس كذلك ولا يعتبر المناسبة في الثاني قطعا اما الاول فقد يعتبر وقد لا يعتبر والذي لا يعتبر فيه فهو في حكم المرتجل اما الذي اعتبر فيه (فالمناسبة تصحح الوضع) اي ترجح ذلك الاسم على غيره مثلا كون الشيء اجر يصحح التسمية بأجر اي يرجح هذا الاسم على غيره من الاسماء فعند وجود الحجرة فيه ترجح تسميته بها فتطلق عليه بعدها وان زالت عنه الحجرة (والوصف) يصحح (الاطلاق) اي ان وجد فيه الحجرة يطلق عليها الاجر وان زالت لا تطلق عليه اصلا وكذا اذا وجدت في آخر يصحح اطلاقها عليه وهذا مطرد بخلاف الاول * واعلم ان الاجر مركب من شيئين ذات موصوف وحجرة صفة له فاذا اعتبر بالاعتبار الاول يتعين الذات ويكون الحجرة خارجة عن المسمى معتبرة لاجل المناسبة فقط واذا اعتبر بالاعتبار الثاني لم يتعين خصوصية الذات اصلا بل ذات ما فقط لكن يعتبر الحجرة داخلية في المسمى فصحح اطلاقه على كل ما قام به الحجرة مطلقا وعلى هذا لفظ الحقيقة اذا كان اسم جنس كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير صحيح لاطلاقه على غير تلك الكلمة بهذا الوضع وانما يعتبر مصححا للتسمية فقط واذا كان صفة صحح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد (فاعتبر) ما قلنا (بالقارورة) فانه من القرار في المكان فسمى القارة اي الزجاجية المعروفة قارورة لاستقرار الشيء فيها ولا يلزم ان يسمى كل ما يستقر فيه شيء كالدين مثلا بالقارورة (و) (الجن) وهو خلاف الانس والواحد جنى سميت بذلك لانها تبقى ولا تری ولا يلزم من ذلك ان كل ما هو بهذا الصفة يسمى جنسا كمالك مثلا (ونحوهما) اي ونحو القارورة والجن كالمرعث سمي به بشار بن بردة لرعته اي قرطة كانت له في صفه فصحح اطلاقه عليه في جميع احواله ولم يصحح اطلاقه على غيره ممن له رعته بهذا الوضع وكتأبط شرافانه اسم شخص تأبط سيفا فاطلق عليه ذلك الاسم في جميع احواله ولم يصحح اطلاقه على كل من تأبط سيفا بهذا الوضع قوله (لاتزل) جواب قوله فاعتبر اي ان تعتبر لاتزل يقال زل في طين او منطلق فانه اي اعتبار المناسبة في التسمية (مزلة) للاقدام ومضلة للافهام لان كثيرا من الناس لا يفرقون بين التسمية والوصف حتى ان كثيرا لما سمعونا نقول الله عز اسمه سمي لله لكونه محار العقول فأخذوا يرموننا بتوهم تجويز اطلاق هذا الاسم على غيره مما يحار فيه العقل والرمي حيث باتوا وصلوا لفقولهم عن الفرق الذي ملائنا اسماعهم به والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ماع خصوصية المعنى فهو وصف يصحح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم

٩ قال المصنف في شرحه
لختصر ابن الحاجب ان
وجود المعنى في محل التسمية
قد يعتبر من حيث انه مصحح
للتسمية مرجح لها من بين
الاسماء من غير دخوله في
التسمية والمراد ذات مخصوصة
فيها المعنى لا من حيث هو
فيها بل باعتبار خصوصها
وهذا لا يطرد وقد يعتبر من
حيث انه داخل في التسمية
والمراد ذات ما باعتبار
نسبة له اليها وهذا يطرد
في كل ذات كذلك وحاصله
الفرق بين تسمية الغير
لوجوده فيه او بوجوده فيه
هذا ما ذكره

سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كأجر والمعار في تميز الاسماء التي دخل في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان توصف ولا توصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آله واحد قديم ولا يقال شيء الله ويقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب ومن جملة مزال الاقدام الكتاب والاله هل هما من قبيل الاسماء ام الصفات قال بعضهم ٧ انهما من قبيل الاسماء لكنهما صارا باعتبار خصوصية المعنى مع خصوصية الذات في مفهوميهما اقرب الى الصفات من نحو اجر علما فيكون اعتبار المعنى في هذه الاسماء على ان يكون داخلا فيه مع خصوصية الذات فمن حيث دخوله فيه يشبه الصفات ومن حيث كونه مأخوذا مع خصوصية الذات يشبه الاسماء والحق انهما من قبيل الاسماء لان الاسم اما اسم علم كزيد وعمر وحيث يدل على الذات المشخص واما اسم جنس وهي الحقيقة المشتركة بين الاشخاص كرجل وكتاب وآله فتلك الحقيقة من حيث اتحادها مع الاشخاص ذوات لكنها من حيث اشتراكها بينهما توهمها ذلك البعض مفهوما معتبرا مع الاشخاص فظن انهما من قبيل الصفات بهذا الاعتبار فجعلهما واسطة بين الصفات والاسماء ومدار الفرق بينهما ان الاسم يدل على الذات اما الشخصى او الجنسى والوصف يدل على الحدث مع الذات والاشتباه انما يقع بين الوصف وبين الذات الجنسى فيتوهم انها حدث معتبر مع الشخص والفرق دقيق فينظر ان كان الامر المعتبر مع الذوات متحدا معها في الخارج كالكتاب والآله يكون من قبيل الاسماء وان لم يتحد معها كالضارب مثلا اذ الضرب امر مغاير لمن قام هو به يكون من قبيل الصفات (ثم اللفظ قبل الاستعمال) كما في ابتداء الوضع (ليس حقيقة ولا مجازا) لان الحقيقة اثبات الكلمة في موضعها والمجاز اخراجها عنه وكل منهما لا يوجد ان في ابتداء الوضع ونظيره الجسم مثلا فانه حال الحدوث ليس بمتحرك ولا ساكن لان السكون هو الكون الثانى في المكان الاول والحركة هي الكون الثانى في المكان الثانى والجسم حال الحدوث ليس له كون ثانى ولا حصول في المكان الثانى ثم ان هذا في وضع اللغة ظاهر واما في وضع الشرع وغيره فينبغى ان حال وضعه الشرعى ليس بحقيقة شرعية ولا مجاز شرعى بالتقيد اللهم الا اذا اصطلم الشارع على لفظ لم يوضع قبله اصلا (ولا بد في المجاز من تصرف) والا لم يكن مجازا بل حقيقة وذلك التصور لا يخلو من ان يكون (في لفظ او) في (معنى وكل) من التصرف اللفظى والمعنوى اما (زيادة) على اللفظ يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او على المعنى (او نقصان) من اللفظ يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او من المعنى (او) بسبب (نقل) للفظ من معناه الى غيره (والنقل لمفرد او تركيب فهذه ثمانية اقسام) حاصلة من ضرب

٧ السيد السند قدس سره

والفرق بين هذا التقرير وبين التقريرين الاولين هو ان قوله تعالى ليس كمثل شئ مستعمل في نفى اللازم في الاولين ثم يستدل به على نفى اللازم وفي الوجه الاخير يستعمل ﴿ ٢٢٥ ﴾ اللفظ الدال على نفى اللازم في نفى الملزوم بطريق الكناية منه

٧ قال في الكشف قالوا مثلك

لا يخل فنقوا البخل عن مثله

وهم يريدون نفيه عن ذاته

قصدا في ذلك المبالغة

فسلكو به طريق الكناية

لانهم اذا نقوه عن بسده

وعن هو على اخص اوصافه

فقد نقوه عنه فاذا علم انه

من باب الكناية لم يقع فرق

بين قوله ليس كالله شئ

وبين قوله ليس كمثل شئ

الاتعطية الكناية من فائدتها

وكا نهما عبارتان متعبدتان

على معنى واحد وهو نفى

المماثلة عن ذاته تعالى قال ابن

الحاجب في المنتهى قولهم

اتي بالكاف لنفى التشبيه

اي اتي به لان الاية مسوقة

لنفي التشبيه اي اثبات التنزيه

لان نفى التشريك اي اثبات

التوحيد كما هو المتبادر الى

الذهن غلط اذ يصير المعنى

ليس مثل مثله شئ فيتناقض

لانه تعالى مثل مثله فيلزم

نفى ذاته مع ظهور اثبات

مثله المستلزم لاثبات ذاته

قيل والمغلط غلط لان نفى

مثل المثل انما هو بنفى المثل

لابنى مثل المثل لثلا يلزم

التناقض فهو تصريح بنفى

التشبيه مستلزم لنفى التشريك

ولان سلم ظهوره في اثبات مثله

اشين اي التصرف اللفظي والمعنوي في اربعة هي الزيادة والنقصان والنقل لمفرد والنقل لتركيب (اربعة في اللفظ) اي تصرف في اللفظ بالزيادة او بالنقصان او بالنقل لمفرد او مركب (واربعة في المعنى) اما بالزيادة او بالنقصان او بنقل لفظ مفرد اليه او مركب اليه ولقد خالف المصنف السكاكي في ترتيب الكلام في هذا المقام وستعرف حقيقة الحال (وجوه التصرف في اللفظ الاول) منها ما يكون (بالنقصان) نحو قوله تعالى (واسأل القرية) اذ الاصل واسأل اهل القرية (الثاني) منها ما يكون (بالزيادة) نحو قوله تعالى (ليس كمثل شئ) اذ الاصل ليس مثله شئ فالكاف زائدة واللازم ثبوت مثله وهو محال ولزم ايضا نفيه تعالى لانه مثل مثله (على ان الاشبه) بالحق عدم الزيادة وهو (جعله) اي جعل الكلام مسوقا (لنفي من يشبه ان يكون مثله فضلا عن المثل) اي فضل نفى المثل عن نفى المثل عنه تعالى فلا يكون الكاف زائدة وتقريره ان وجوده تعالى مسلم قطعاً ثبوت المثل له تعالى يستلزم كونه تعالى مثلاً لمثله واللازم متنف بالآية فكذا الملزوم اي ثبوت المثل له تعالى وفيه ان اللازم من الآية نفى وجود شئ متصف بالمثلية واللازم من التقرير المذكور بثبوت مثلية المثل له تعالى فلا يمتنى بالآية ويمكن ان يقرر بوجه آخر وهو انه ان فرض له مثل كان ذلك انقص منه تعالى اذ المشابهة تقتضى نقصان المشبه كما عرفت فاذا تنزه مثله عن المثل بدلالة الآية يكون تنزهه تعالى عن المثل بالطريق الاولى وهذا التقرير امس بكلام المصنف وههنا تقرير آخر مبنى على الكناية بأن يراد بمثل المثل نفس المثل كما يقال مثلك لا يخل مريداً به نفى البخل عن المخاطب بطريق الكناية (وجعلهما) ٧ اي المجاز بالزيادة والنقصان (القدماء) من افاضل السلف (مجازا في حكم الكلمة اي اعرابها) اي حصول نوع من الاعراب بحذف كلمة لا بد منها بحسب المعنى او باثبات كلمة مستغنى عنها معنى والى هذا اشار بقوله (اذ الاصل جراً القرية) في قوله تعالى واسأل القرية (بإضافة الال) اليها والنصب مجاز (و) كذا الاصل (نصب المثل) في قوله تعالى ليس كمثل شئ (بحذف الكاف) والجرجاز (وقد جعل) السكاكي وكثير من السلف هذا النوع (من الملحق بالمجاز) لاشتراك التغيير في الاعراب بالتغيير في الكلمة في التعدى عن الاصل الى الغير (لامنه) اي لامن المجاز لان تغير الاعراب امر صوري وكون الكلمة حقيقة او مجازا من الامور المعنوية فجعل الاول من جملة الثاني غير مناسب ورد المصنف عليهم اقتداء بالآمدي صاحب الاحكام بقوله (وانت تعلم الحال) في كونه مجازا حقيقة او في حكم المجاز (اذا قلت) في الآية الاولى (عليك بسؤال القرية او ما من شئ كمثل) في الآية الثانية (ثم النقل فيهما) اي في هذين المثالين (بين) اي ظاهر (من سؤال القرية) وهو معناه الموضوع له (الى سؤال اهلها) وهو معناه المنقول اليه (ومن نفى

لقاطع في نفيه له فع لزوم التناقض كما ذكرنا والاشبه (٢٩) (معاني) ما قاله الاستاذ كذا ذكره الكرماني في شرحه لهذا الكتاب

مثل المثل) وهو معناه بحسب الوضع (الى نفي المثل) وهو معناه بحسب النقل فيكون
المجاز فيهما مجازا حقيقيا لنقل اللفظ فيهما من معناه الموضوع له الى غيره بدون اعتبار تغيير
الاعراب ثم ان عرض له تغيير الاعراب لا يخرج عن المجازية اقول فيه بحث اذ القرية
اذا اطلق على اهلها بعلاقة الحالية والمحلية وكذا مثل المثل على المثل بعلاقة الزوم يكونان
داخلين في المجاز الحقيقي ولا يكونان متمازين عنهما بالزيادة والنقصان لانهما ينفيان
الاطلاق المتفرع على اعتبار العلاقة واذا كان تصور الزيادة والنقصان منافيا للمجاز
فلان ينافي تقدير الحرف او نقصانه بالطريق الاولى ولعل السلف اطلقوا عليهما المجاز
كاطلاقهم اسم المجاز على المجاز اللغوي والعقلي ونظيره اطلاق المستثنى على المتصل والمنقطع
حتى ان بعض الافاضل^٣ انكروا قول السكاكي والعهد في ذلك على السلف حيث قالوا
لا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به وكذا ليس ههنا عهدة يحال بها على السلف سوى
اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيدا صلا ولعل السكاكي لم يرد بالطعن على السلف
اطلاقهم لفظ المجاز عليها بل اراد عدم تصريحهم بخروج هذين القسمين عن حقيقة
المجاز واكتفائهم بالفهم من تعريف المجاز اذ المقام مقام الاهتمام وكيف وقدزل
فيه بعض من العلماء الاعلام (الثالث) التصرف اللفظي (بالنقل المفرد وهو اطلاق)
لفظ (الشيء) لتعلقه بوجه من وجوه المناسبة بمعونة القرائن كلها داخلية تحت
الزوم اذ لا يخلو شيء منها من الزوم وذلك لان المتلازمين امامتايران اعتبارا كاتصافه
بوصف في وقت وعدم اتصافه به في وقت آخر وهذا الاتصاف ان كان في الماضي فمجاز
باعتبار ما كان وان كان في المستقبل فمجاز باعتبار ما يؤول اليه واما بزوال وصف عنه في
الحال فذلك بالقوة كالمسكر للخمر الذي اريقته واما متغايران حقيقة فاما ان يكون التغير
بالجزئية والكلية او بالانفصال فحينئذ اما ان يكون الزوم بينهما ذهنا او خارجيا وله
انواع لانه اما بالحالية والمحلية او بالمجاورة او بالعلية والمعلولة او بالشرطية والمشروطية
او بالآلية او المشابهة وغير ذلك مما لا ينحصر (كاليد) اي كاطلاق لفظ اليد (للقدرة
او) (لنعمتها لانها) اي اليد (مظهرهما) وهذا يحتمل ان يكون اسم الفاعل بضم الميم
فالعلاقة السببية لان القدرة اكثر ظهور سلطانها في اليد اذ بها البطش والضرب والقطع
وكذا اكثر صدور النعمة عنها ويحتمل ان يكون اسم مكان بفتح الميم فعلى هذا العلاقة الحالية
والمحلية لان اليد يمكن ان يعتبر بمنزلة المحل بالنسبة اليهما (و) مثل (الراوية) وهي
اسم البعير الذي تحمل المزادة تطلق (للمزادة) مجازا والمزادة ظرف الماء الذي يسقى به
على الدابة التي تسمى راوية^٩ قال ابو عبيدة لا يكون المزادة الا من جلدتين يفأم بثالث
اي يجعل الجلد الثالث بينهما ليتسع وجهها المزاد والمزائد واما الظرف الذي يجعل فيه

٣ سيد الشريف الجرجاني
وسعد الدين التفتازاني

٩ وقد يتوهم ان المزادة ههنا
جمع المزود وهذا سهو غير
مناسب للمقام

كلام صاحب الايضاح سهو
لان في قولهم فلان اكل الدم
مجازين احدهما في اكل
والثاني في الدم ومراده من
قوله تسمية السبب باسم المسبب
هو الاول لا الثاني لان الاكل
مستعمل في الاخذ فذكر
الاكل واريد به الاخذ
ولاشك ان الاكل مسبب
للاخذ والاخذ سببه فيكون
تسمية السبب الذي هو الاخذ
باسم مسبه وهو الاكل
فيصح ما قاله صاحب الايضاح
واما تفسيره اي الدية المسببة
فتفسير للثاني فلا يرد عليه شيء
هذا ما ذكره بعض الفضلاء
وهو اقرب في توجيه كلام
صاحب الايضاح

٦ وذلك لان المراد بالنار
اذا كان اموال اليتامى يكون
تقدير الكلام الذين يا كلون
اموال اليتامى انما يا كلون
اموال اليتامى بقوله المؤدية
الى النار يندفع توهم التكرار

٩ نحو قوله تعالى واورثنا
الارض نبتوا من الجنة حيث
نشاء فنعم اجر العاملين فان
ذكر مدح الشيء يصح بعد
جري ذكره وكذا ذمه

الزائد للسفر فهو المزود وجعلها المزود (لأنها) اي الراوية (حاملها) اي حامل الزادة
(و) مثل (الحفض) وهو بفتح الحاء المهملة والفاء والضاد المججمة اسم لمتاع البيت
(للبعير) الحامل له (لمثله) اي مثل ما ذكر من الحاملة والمحمولة الا ان الاول اطلاق
لاسم الحامل على المحمول والثاني عكسه (و) مثل (العين للريثة) وهي الطليعة وهو
من باب تسمية الشيء باسم جزئه ولكن لا يصح الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص
بالكل والى هذا اشار بقوله (لأنها) اي العين (المقصود منه) اي من الريثة حتى كأنها
الشخص كله وقد ورد على عكسه قوله تعالى يحطون اصابعهم في آذانهم اي اناملهم والقائدة
المباعدة (و) مثل (رعينا غيثا اي بتالانه) اي النبت (مسبه) اي مسبب الغيث (و) مثل
(اصابتنا السماء اي الغيث لكونه) اي الغيث (من جهتها) اي من جهة السماء والعلاقة
المجاورة (و) مثل (امطرت السماء نباتا اي غيثالانه) اي الغيث (سببه) اي سبب النبات
واورد في الايضاح في امثلة هذا النوع قولهم فلان اكل الدم وقيل انه سهو لانه من
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه فسر بقوله اي الدية المسببة
عن الدم هذا ما ذكره فيه تأمل ٧ اخل المصنف بحسن الترتيب اذ احسن ان يذكر
امطرت السماء نباتا عقيب رعينا غيثا لانه عكسه لكنه راعى ترتيب ما في الواقع اذ قرب
السماء من الغيث ازيد من قربها الى النبت (ومنه) اي من باب اطلاق المسبب على السبب
قوله في وصف الغيث اقبل في المستن من ربابه (واسمة الآبال في صحابه) يقال استن الفرس
اذا رفع يديه وطرهما معا والرياب السحاب الابيض والاسمة جمع سنام والآبال جمع ابل
وذلك لكون الغيث سببا لحصول النبات الذي هو سبب الاسمة ولما كان بينهما واسطة فضله
عما قبله (و) منه (قوله تعالى) الذين يا كلون اموال اليتامى ظلما (انما يا كلون في بطونهم نارا)
لاستلزام اكل اموال اليتامى النار وفيه دلالة على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى
فيكون المعنى انما يا كلون اموال اليتامى المؤدية الى النار وانما قلنا المؤدية الى النار دفعا
لتوهم التكرار ٦ (و) منه قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذاي) اذا (اردت) القراءة
فاريد بالقراءة سببها اعني ارادتها بقريئة الفاء المفيدة لترتب الاستعاذة على ما قبلها لان تقدم
القراءة على الاستعاذة سنة مستفيضة (و) منه قوله تعالى (ونادي نوح ربه) في موضع اراد
نداء بقريئة ترتب وجود النداء عليه وهو قوله (فقال) رب ان ابني من اهلي (و) منه
قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها) في موضع اردنا اهلاكها بقريئة تفريع الهلاك
عليها بقوله (فجاءها بأسنا) ويمكن ان يكون الفاء في الآيتين لمجرد الترتيب في الذكر
فحينئذ لا مجاز فيها ونظائر هذه كثيرة ٩ في القرآن وكذا يضح ان يكون الاتيان من
ذكر تفصيل الشيء بعد اجماله ومن اطلاق اسم المسبب وارادة السبب (و) منه قوله

ونحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها قبس مشوي المتكبرين على قياس ماسر في المدح

تعالى (ما منعك ان لاتسجد اى مادعاك) الى ترك السجود وضع ما صرفك عن فعل السجود موضع مادعاك الى تركه (لان الصارف عن الشئ داع الى تركه) ولو جل الآية على الحقيقة لاختل المعنى اللهم الا ان يقال بزيادة لا او بتقدير فى قبل ان لاتسجدوا وهذا الوجه اولى ببقاء منعك على حقيقته ولا فى موضعه واما حذف الجار من ان كثير شايع ثم ان المصنف لما مثل للمجاز بآيات القرآن اشار الى بطلان كلام من ينقى المجاز عن كلام الله تعالى وهو ابو بكر بن داود الاصفهاني وهذه زيادة حسنة ذكرها المصنف هنادون السكاكى وقال (واقرآن مملومنه) اى من المجاز (فلا تلتفت الى من ينفيه) من اهل الظاهر (فيه) اى فى القرآن (فان مبنى وهمه اما عدم اطلاق المتجاوز على الله تعالى) فى العرف (و) لكن (ذلك) اى عدم الاطلاق (لعدم التوقيف) فان اسماء الله توقيفية ولا اذن من الشرع فى اطلاق المتجاوز عليه تعالى (او) عدم الاطلاق (لا يهامه) اى لا يهاجم اطلاق هذا الاسم عليه على تقدير عدم التوقيف فى اسمائه تعالى ما لا يليق بجناحه من معنى (التوسع فيما لا ينبغى) من الافعال يقال فلان متجاوز اى متوسع فيما لا ينبغى (واما) مبنى وهمه (كونه) اى كون المجاز (يوجب الالباس و) الحال انه (لا الالباس) فى المجاز كائنا (مع القرينة) الدالة على المراد (ومنه) اى من باب قوله تعالى فاذا قرأت القرآن قولك لحافر الركبة اى البئر (ضيق فم الركبة اى) الفم المتوهم لك (فان حقيقة التضيق الذى هو التغير عن السعة الى الضيق غير ممكن ههنا اذ لا سعة قبل الشروع بل ينزل متوهمه منزلة الواقع ثم يأسره بالتضيق وانما فصله عما قبله لان ما قبله من باب اطلاق الفعل على نفس الارادة وهذا من اطلاقه على توهمها (و) من المجاز بالنقل المستثنى منه فى باب الاستثناء كاطلاق (عشرة الاثلاثة للباقي من العشرة بعد الثلاثة) وهو سبعة وانما ارتكب هذا المجاز لئلا يلزم التناقض بثبوت الحكم للثلاثة فى ضمن العشرة فى اول الكلام وعدم ثبوته لها صريحاً فى آخر الكلام فللسبعة تعبيران احدهما حقيقة والاخر مجاز وتفصيل المذاهب فى هذا المقام انهم تفرقوا فى التفصى عن مضيق التناقض الى سلوك ثلاثة طرق اذ الاحتمال العقلى اربعة ولم يذهب الى الرابع احد وهو ان يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يحكم عليه ثم يخرج منها ثلاثة لان هذا عين التناقض ومنهم من قال يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يخرج منها ثلاثة فى الذهن ثم يحكم على الباقي وهذا مذهب ابي حنيفة رضى الله عنه كما صرح به صاحب الهداية فى كتاب العتاق فى قوله ما انت الاخر حيث قال الاستثناء من النفى اثبات كفاى كلمة الشهادة وكذا بعض من محققى اصحاب الشافعى صرح بذلك فى التلويح ومنهم من قال لا يزداد بالعشرة عشرة افراد بل سبعة مجازا ويكون الا ثلاثة قرينة عليه الى هذا المذهب مال الامام الشافعى واختاره السكاكى وتبعه المص ومنهم من قال لا يراد بالعشرة سبعة افراد والحال انها مرادة قطعاً فيكون مرادة بالمركب

بأن يكون عشرة الاثلاثه موضوعه بازاء السبعة واليه ذهب القاضي ابو بكر الباقلاني ويحتمل
 ان يريد المصنف هذا المذهب كما ينبغي عنه عبارته وأورد على كل من المذاهب اشكالا
 * اما على الاول فبأنه يلزم مما ذكرتم ان يكون الحكم بالثبوت بعد الاخراج لا قبله فلا يصح
 قولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي مع ان علماء العربية اطبقوا على هذا القول
 * وعلى الثاني بأنه حينئذ يلزم ان لا يكون الاستثناء اخراجا مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء
 المتصل اخراج الشيء عما دخل فيه غيره وأجاب عنه السكاكي في علم الاستدلال بأن الاخراج
 انما هو عند السامع حيث يخرج من تناول اللفظ وليس عند المتكلم بان يخرج من تناول الحكم
 والتناقض انما يلزم على الثاني لا على الاول ويرد على هذا الجواب عدم صحة القول بالاستثناء
 من النفي او من الاثبات وايضا يلزم من عدم كون الحكم في الصدر متناولا للمستثنى عدم الفرق
 بين طريقة الاوطريقة العطف في افادة الحصر اذ لا بد في الاول من شمول النفي للمستثنى
 اولاً ثم اخراجه وفي العطف نفي البعض واثبات البعض من غير اعتبار الشمول * وعلى
 المذهب الثالث بأنه لم يعمد في الكلمة العربية اسم مركب من ثلاثة الفساظ بالوضع
 الجزئي الا نادرا مثل عبد الرحمن علما وكون هذا من قيل هذا النادر محتاج الى الاثبات
 وايضا يلزم ما ورد على الاولين من عدم افادة كلمة الاالقصر لانه يقتضي حكيم اثباتا
 ونفيا سيما عدم افادة القصر في كلمة الشهادة والمذهب الحق ما اختاره ابو حنيفة رضي
 الله عنه وندفع ما يرد عليه من المحذور وهو ان طريق الاستثناء كما عرفت لدفع الاصرار
 ايجابا وسلبا وان لم يكن في الايجاب مفيدا للقصر واصله ان اثبات المجيء لزيد مثلاً
 اصل الكلام ونفيه عما عداه لاحق الكلام لانه انما سبق لتأكيد الاول لا غير واما
 تعميم النفي اولا لزيد ولغيره ليس الالدفع الاصرار اذ لا يبقى حينئذ مطمع للسامع في
 الثبوت لغير زيد ثم اذا اثبت لزيد يقبله كل القبول بحيث لا يحكم بالثبوت للغير اصلاً
 لا مستقلاً ولا معه بل لا يتردد في ذلك حيث استأنس نفسه بالنفي اولا فلا يلحقه الانكار
 ثانياً وهذا حكم خاص بطريق الاستثناء ثم ان الحكم على العموم لما كان لدفع الاصرار
 فقط فالثابت عند المتكلم هو اصل الكلام فقط وملاحظة التعميم في التابع ليس لاجل
 حكمه به في نفسه بل لدفع الاصرار فقط فلا يوجد عنده حكمان حقيقة ومعنى بل
 صورة ولفظا واما عند المخاطب فان لم يكن عالماً بوضع الاستثناء فلا عبرة بتوهمه التناقض
 واما عند من يعرفه فذلك لا يحكم في صدر الكلام حقيقة ومعنى بل صورة ولفظا
 بل يعلم انه يتوقف حقيقة الحكم على آخر الكلام فلا يثبت عنده حكمان مختلفان حقيقة
 بل بحسب الصورة وهذا هو الباعث الى جعل ابي حنيفة رضي الله عنه الحكم بعد
 الاخراج لان الاحكام الشرعية ناظرة الى الحقيقة والى اصل الكلام لا الى لواحقه

واما اهل العرف واهل اللسان من البلغاء وغيرهم لما نظروا الى جانب الافادة الى المخاطب بحيث يدخل في نظرهم لواحق الكلام اعتبروا في الاستثناء حكمين صورتين نفيا واثباتا ولا يخفى انه لا يلزم التناقض من صورة النفي والاثبات التي القيت الى المخاطب لدفع الاصرار والانكار بل من حقيقتهم المعبرتين بحسب نفس الامر فلا اشكال اصلا ولا تنوهم ان هذا التحقيق يدفع السائل عن المذهبين الاخيرين اذ يفوت فيهما اختلاف الحكمين صورة ايضا فلا يمكن اجراء القصر فيه بطريق دفع الاصرار واعتبار النفي والاثبات مع ان علماء العربية اطبقوا على ذلك فعلى ما ذهب اليه ابو حنيفة رضى الله عنه يكون معنى كلمة الشهادة اثبات الالهية له تعالى حقيقة عند الموحدين والنفي عن الغير انما يعتبر لدفع اصرار المخاطب من المشركين وباعتبار صورته بعد اعتبار حقيقته يندفع عن هذه الكلمة الشريفة عدة احتمالات ذكروها * منها ان دلالة على التوحيد بوضع الشارع اياها له * ومنها جعل الاثبات فيه بطريق الاشارة * ومنها ان ثبوته تعالى لم ينكره احد انما اللسان نفي ماسواه والكل ضعيف لان مفهوم هذه الكلمة يدل على النفي صريحا حال الحكم وحاصل معناها يدل على اثبات الالهية له تعالى حال اعتبار الحكم وانما ينفي عن الغير لاجل اثباته * واعلم ان في هذا المقام لطائف عجيبة واسرار غريبة بحيث لم يسمع بها آذان الزمان ولم يسمح بها اذهان اهل الكشف والبيان وقد من الله تعالى على هذا الضعيف في بعض الاحيان وكتبنا في هذا الباب رسالة عظيمة الشأن قد احتوت على لطائف لم يطمئنها قبلي انس ولا جان والله المستعان وعليه التكلان

الرابع * التصرف اللفظي في المجاز (بالتقل كتركيب) اسنادي فان مجازيته انما يكون بالنسبة الى الاسناد لا الى طرفيه سواء كان الاسناد خبريا (نحو انبت الربيع البقل) او غير خبري نحو قوله (* وليصنع الدهر بي ماشاء مجتهدا *) اي بعد ما اقتنعت بالسير من الدنيا وطبت نفسا عن زخارفها (اذا صدر) نحو انبت الربيع البقل (ممن لا يعتقد) اي لا يعتقد ان الاثبات من الربيع وهو الموحدين (ولا يدعيه مبالغة في التشبيه) لانه لو صدر ممن يدعيه مبالغة في التشبيه يكون مجازا من وجوه التصرف في المعنى اعني باب الاستعارة بالكناية بخلاف ما لو صدر ممن يعتقد انه حينئذ يكون حقيقة كاذبة فان صدوره عن الموحدين قرينة تدل على ان المراد غير الظاهر اي انبت الله البقل وقت الربيع وليصنع الله بي في الدهر (وهذا يسمى مجازا في التركيب) لوقوعه في التركيب الاسنادي لافي طرفيه (و) يسمى (مجازا حكما) لتعلقه بالحكم اي الاسناد لافي طرفيه ويسمى مجازا في الاثبات لتعلقه بالاسناد الثبوتي * واعلم ان المجاز الحكمي كما يستعمل مقابلا للنفوي فيراد به ما هو في الحكم الاسنادي كما في هذا المقام كذلك يستعمل مقابلا للمجاز المعنوي

فيراد به ما هو الحكم الاعرابي فاعرفه ولا تغفل عن موارد استعماله (وتحقيقه) اي تحقيق كونه مجازا في التركيب (ان دلالة هيئة التركيبات) ليست بتبعية دلالة المفردات بل (بالوضع) النوعي في تلك الهيئات (لاختلافها) اي الهيئات (باللفظ) كتقديم المضاف على المضاف اليه في اللغة العربية وبالعكس في غيرها ثم ان واضح الهيئة اما الصرف مثل تعيين هيئة الفاعل والمفعول وغيرها بازاء مدلولاتها بقواعد كلية صرفية او نحوية مثل تقديم المضاف والفعل على المضاف اليه والفاعل بقواعد كلية نحوية (وهذه) الهيئة المبنية للفاعل كما في انبت الربيع (وضعت ملابسة الفاعل) لا غيرها من ملابسات الفعل فان للفعل ملابسات شتى كالفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان ولا يخفى ان اسناد الفعل انما يكون حقيقة بالنسبة الى الفاعل اذا كان مبنيا له ويكون مجازا بالنسبة الى غيره وبالنسبة الى المفعول اذا كان مبنيا له وبالنسبة الى غيره يكون مجازا ثم ان ماله افعل اما معلوم بنفس الفعل كما في انبت الربيع لان العقل يعرف ان الانبات لا يصدر الا عن مؤثر قادر او باستعانة من العرف والعادة كما في كسي الخليفة الكعبة اذ العادة يحكم ان من يكسوها خدما الخليفة لان نفسه (فاذا افيد بها) اي بملابسة الفاعل (ملابسة غيرها) من الملابسات (كان) التركيب (مجازا لغة) لاعقلا لكون التصرف فيه تصرفا لفظيا لا معنويا (كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان انبت موضوع للصدور عن القادر لغة كذبه غير وجه) اي وجوه كثيرة من الوجوه الخطابية الكافية في المباحث اللفظية ٩ منها ان وضع الفعل في نحو انبت لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن احد من رواة اللغة وترك ذكر قيد الفعل دليل الاطلاق عرفا واما تباعد ذهن الى القادر فليس دليلا للوضع له بل دليل على عدم الوضع لانه لو كان هناك وضع لتوقف ذهن على العلم بوضعه للقادر بعد العلم بوضع نفس الفعل واذ ليس فليس ١٠ ومنها انه يلزم حينئذ نسبة مصادره الى الزمان مجازا معلوما لكل احد كقولك كذا فعل النار في الخطب لان الفرق بين الفعل ومصدره الاقتران بالزمان فقط ١١ ومنها انه يلزم حينئذ ان يكون شغل الحيز ونافي الضد وقبل العرض من الافعال الطبيعية ان يكون مجازا في مدلولاتها لادعائكم وضعه للقادر المختار ولا يخفى عليك ان انبت اذا لم يكن موضوعا للقادر المختار يجوز اسناده الى السبب العادي وضعا نحو انبت الربيع فيجوز ان يكون ذلك حقيقة عند من يقول باسناده اليه على ان يكون الربيع بالنسبة الى الانبات ماهوله كما هو معتقد الدهري فيطل هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب من ان المجاز في انبت كما سيجي تفصيله وتحرير المذاهب في هذا المقام انهم اختلفوا في نحو انبت الربيع البقل لعدم كون الربيع هو

٩ قيل ومنها انه لو كان الفعل موضوعا للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا فعل بالاختيار تكرارا وفعل لا باختيار تناقضا ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون في الاول للتأكيدي كما في اسرى بعده لئلا وفي الثاني للمبالغة يقال فعلته لاعن اختيار اي لاعن اختيار في تركه ويضاف الى الفعل بيانا لشدة الرضاء بوقوعه حتى لم يبق مجال الاختيار لتركه لا ان الفعل صدر بلا اختيار وهذا تعبير شائع مقبول في العرف ولو كان تناقضا لما كان كذلك فالوجه ما ذكرناه ولعل السكاكي انما ترك هذا الوجه لضعفه ١٢

الفاعل حقيقة فلا بد من تأويل والالكان كذا وذلك التأويل اما في المعنى بأن يكون المجاز في اسناد مفهومات الالفاظ الى غير ما هي مستدعاة اليه لافي مفهومات الالفاظ وهذا مذهب الامام فخر الدين الرازي واليه ذهب الشيخ عبد القاهر وان ظن المصنف خلافه بناء على انه ذكر الكلام واراد الاسناد والمصنف حمله على الظاهر واما في اللفظ فاما في الربيع بطريق الاستعارة بالكناية لا التخيلية كما تخيله المصنف لما استعرفه وهذا مذهب السكاكي واما في انبت بأن يكون وضعه للسبب الحقيقي فاستعمل ههنا للسبب العادي وهذا مختار ابن الحاجب واما في التركيب كما ذكره المصنف وظن انه مذهب الشيخ عبد القاهر قال المصنف في شرحه لمختصر ابن الحاجب في الاصول بعد ذكر هذه المذاهب والحق انها تصرفات عقلية ولا يجز فيها فالكمل ممكن والنظر الى قصد المتكلم ونحن نقول الحق واحد منها لا غير وتحقيق ذلك ان العلم كزيد واسم الجنس كتمر والحدث الموجود في الخارج كالضرب اى بمعنى المحاصل بالمصدر موضوعه بازاء الامر الخارجى قطعاً فلذلك لا يكون هذه خبراً محتملاً للصدق والكذب واما الحدث الموجود في الذهن كالضرب بالمعنى المصدرى وكذا الموضوع للنسبة المحضة كالخرف او ما يدخل النسبة فيه كالفعل الذى هو نسبة الحدث الى الذات وما في حكمه من الصفات والمشتقات كلها موضوعه بازاء الامر الذهني فالمعنى الموضوع له لا يثبت مثلاً هو نسبة الانبات في الذهن الى ذات ما على جهة قيامه به سواء كان قادراً مختاراً اولاً وسواء كان صالحاً للفاعلية اولاً بل جاز عندهم كون الفاعل فاعلاً في الواقع كضرب زيد وقابلاً في الواقع كأنكسر الكوز ومعدوماً كات زيد بل مدار الفاعل على تصور ذات على جهة قيام الفعل به فان كان الذات قادراً مختاراً او صالحاً للانبات في الواقع يكون حقيقة صادقة غير مأولة والافكاذبة او مأولة فظهر ان انبت في انبت الربيع حقيقة لكونها مستعملة في نسبة الانبات الى ذات في الذهن على جهة قيامه به وان كان كاذباً في نفسه او محتاجاً الى تأويل وكذا الهيئة التركيبية في انبت الربيع مستعملة فيما وضعت هي له اعنى نسبة الحدث الى ذات على جهة قيامه به وان لم يكن مطابقاً لما في الواقع بل لا تأويل ولو صارت مطابقة الواقع معتبرة هناك لم يكن انبت الربيع عند من تصوره على جهة قيامه به بل لا تأويل حقيقة كما هو حال الجاهل مع انه حقيقة اتفاقاً وان ادعى انه لا بد مع ذلك من مطابقة الاعتقاد ولما كان انبت الربيع عند الموحد حقيقة كاذبة اذا وقع بل لا تأويل لكنهم يعدونه حقيقة لعدم التأويل وكاذب لعدم المطابقة بل يلزم ان يكون الكواذب واسطة بين الحقيقة والمجاز واذا عرفت ان الهيئة التركيبية في انبت الربيع وكذا لفظ انبت فيه مستعملة فيما وضعت هي له وستعرف ان المجاز ليس في الربيع ايضا كما ذكره السكاكي يظهر لك ان الحق كون المجاز عقلياً وستعرف تعريفه وتفصيله

(وقيل) والقائل الامام الرازي (انه) اي نحو انبت الربيع البقل الصادر عن لا يعتقد ولا يدعيه مبالغة في التشبيه (مجاز) لتعدي الحكم اي انبت عن مكان الاصل وهو الله تعالى (عقل) لا لقوى لان الاسناد الى غير ما هو له ليس الا في الذهن لا بالوضع لان الوضع تابع له لما عرفت وانما وصف الكلام بالمجاز اطلاقا لاسم اشرف اجزائه واركانه اليه (اذا ثبت) من لا يعتقد ولا يدعيه (حكما غير ما عنده) اي غير ما اعتقده (ليفهم ما عنده) من الحقيقة الذي هو مقدر ومراد اصلي (عنه) اي عن غير ما عنده الذي هو الظاهر وغير مراد له اصالة بل ليفهم منه المراد الحقيقي بواسطة القرينة اذ بدونه لا يكون مجازا بل كذبا ولذا قال المصنف (ويتميز) المجاز العقلي (عن الكذب بالقرينة) وذلك لان الذات الذي نسبت الحدث اليه في الذهن اما ان يكون ما ينسب هو اليه في اعتقادك سواء طابق الواقع ام لا او لا يكون ما ينسب هو اليه في اعتقادك سواء طابق الواقع او لا فهذه اربعة اقسام اللفظ المطابق لاعتقادك وللواقع حقيقة صادقة وللاعتقاد فقط حقيقة كاذبة وغير المطابق للاعتقاد ان كان بتأويل يسمى مجازا سواء طابق الواقع فيكون مجازا صادقا او لم يطابق فيكون كاذبا وان لم يكن بتأويل يسمى كاذبا فان علم ان الواقع خلافه يسمى كذبا عمدا او بالخطأ فظهر ان التأويل الذي هو عبارة عن القرينة بالنسبة الى فهم المخاطب هو المميز بين المجاز والكذب ثم ان حال الاعتقاد لما كان خفيا عن السامع صار مدار الامر في حقه ظاهر حال المتكلم في باب الاعتقاد ولذلك قسروا المجاز العقلي بقولهم هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع واراد بخلاف ما عند المتكلم خلاف اعتقاده بحسب الظاهر اذ لا اطلاع على حقيقة الاعتقاد ثم ان الاطلاع على ظاهر الحال قديكن في العقل كافي انبت الربيع وقديستان بالعادة كافي كسي الخليفة الكعبة وانما جعل المدار الاعتقاد دون الواقع لئلا يكون قول الدهري للمؤمن انبت الربيع مجازا لانه خلاف الواقع عند المؤمن لكنه حقيقة بالاتفاق ولئلا يكون نحو كسي الخليفة الكعبة حقيقة لانه ممكن في الواقع ولكون المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا يحكم على المجاز ما لم يعرف حاله بحسب الظاهر ولو كان المعتبر خلاف ما عند العقل لكن في معرفته العقل اذ يكون حينئذ كل ما يخالفه مجازا ويوافق حقيقته وانما قال لضرب من التأويل ليتحرز به عن الكذب العمدي فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم ثم ان الكذب العمدي ان قارن التأويل يكون مجازا فلا يخرج بقيد التأويل وان لم يكن. او لا فان اطلع السامع على كونه كذبا بحسب اعتقاده يكون كذبا محضا وان لم يطاع على كونه كذبا بحسب اعتقاده بل روجه فذلك حقيقة بحسب ظاهر الحال فيخرج بخلاف ما عند المتكلم بحسب الظاهر * فالكذب القصدي قسمان

ما لم يقارن التأويل فهو خارج بقيد التأويل وما يقارن الترويج فذلك خارج بقوله خلاف
 ما عند المتكلم لان الترويج يخرج عن الكذب فيدخله في الحقيقة فان قلت انه خلاف
 ما عند المتكلم حقيقة لا بحسب الظاهر فينبغي ان لا يحمل قوله خلاف ما عند المتكلم
 على ما يخالفه بحسب ظاهر الحال قلت لما كان مروجاً ظاهراً وكان حال
 الاعتقاد امراً خفياً يحكم بأنه ما عند المتكلم ظاهراً واما فرض الوقوف على الاعتقاد فينافي
 الترويج وهذا ان وقع فيوقف الى ان يتبين حقيقة الحال وانما قيد التعريف بافادة
 الخلاف لا بوساطة وضع احترازاً عن المجاز اللغوي على فرض ان ثبت موضوع للقادر
 المختار كما مر وانما قال بوساطة وضع على التكرير ليشمل وضع اللغة ووضع غيرها ان ارتكب
 ذلك هذا حاصل ما ذكره السكاكي في تعريف المجاز العقلي ويعرف منه تعريف الحقيقة
 العقلية بالتأمل واعتراض على هذا التعريف بأننا لانسلم لزوم دخول قول الجاهل لو قال
 خلاف ما عند العقل بدل قوله خلاف ما عند المتكلم لخروجه بقوله لضرب من التأويل
 وكذا لانسلم خروج كسى الخليفة اذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس
 الامر واجيب عن الاول بأن اخراج شئ واحد عن الحد بقيدين جائز فاعند المتكلم
 يخرج قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير وقيد التأويل يفيد اخراجه واخراج
 الكذب فقد تقرر دكل من القيدين بفائدة واشتركا في اخرى الا ان اسناد المشترك الى الاول
 اولى فذلك اسندها اليه اقول ليس المتبادر من قولك خلاف ما عند العقل عقل المتكلم
 لانه معنى خلاف ما عند المتكلم بعينه بل ما لا يقبله العقل فحينئذ لا يمكن اعتبار قيد
 التأويل فضلا عن اخراج قول الدهري فاندفع الاعتراض الا ان المصنف لم يتعرض لعدم
 انتظام التعريف بناء على احتمال المعنى الغير المتبادر توسعة لدائرة الابطال اعني خلاف
 ما عند عقل المتكلم الا انه اورد الابطال على المعنى المتبادر لكونه اهم بالبيان واجيب عن الثاني
 تارة بأن معنى ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر لا مكان تعقل الكواذب
 فربما يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسى الكعبة ولا يخفى عليك ان قول الدهري ليس
 على خلاف ما عند العقل لان ما حصل عند العقل يعك الكواذب فيلزم ان لا يرد النقض به على ان
 ما عند العقل وان كان عاما للكواذب لكن باضافة الخلاف يتبادر من المضاف اليه معنى
 ما يرتضيه العقل اجيب عنه اخرى بأن المراد بما عند العقل ما لا يتمتع عنده الا انه يرد عليه ان
 المتبادر من الامتناع العقلي لا العادي المتبر في هذا التعريف فان امتناع كسوة الخليفة
 عادي فالاولى في الجواب ان يراد بخلاف ما عند العقل ما يقبله العقل ويرتضيه فيخرج
 الكواذب فيلزم تغييره الى ما عند المتكلم ليدخل الكواذب فلا يتقضى الحد بمثل ان ثبت
 الربيع البقل * بقی ههنا شئ وهو ان المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء الحكم محكوما
 به ومحكوما له واحتمال كون كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي لا يزال

يتردد المجاز بين اربع صور لا مزيد عليهن اما ان يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين
وضعتين واما ان يكونا مجازين وضعيين فاما ان يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم
له مجازا وضعا واما بالعكس من هذا مثال الاولى اثبت الربيع البقل والثانية احي
الارض شباب الزمان والثالثة اثبت البقل شباب الزمان والرابعة احي الربيع الارض
وعلى هذا القياس فان قلت يجوز ان يكون المحكوم به اوله جملة لاحقيقة وضعية قلت
الكلام في جملة يكون طرفا مفردين واما اذا اعتبر ذلك فيزيد الاقسام بأن يكون كل
من الطرفين واحدهما لاحقيقة ولا مجازا لغويين بل عقليين فان قلت هناك اقسام اخر
باحتمال ان يكون كناية قلت هو من الحقيقة عند المصنف والسكاكي (قال) السكاكي
(انه) اي نحو اثبت الربيع (استعارة بالكناية كانه) اي كأن المتكلم (ادعى الربيع
فاعلا حقيقيا) وصوره بصورته بواسطة المبالغة في تشبيه الربيع بالقادر المختار على
ما عليه مبنى الاستعارة وجعل نسبة الانبات الذي هو من لوازم المختار الى الربيع قرينة
للاستعارة وادعى في نحو هزم الامير الجند ان الامير المدبر لاسباب هزيمة العدو
استعارة بالكناية عن المسكر الهازم وجعل نسبة الهزم الذي هو من لوازم المشبه به
الى الامير قرينة للاستعارة واعلم ان المصنف انما نسب هذا المذهب الى السكاكي بقوله
قال لانه غير مرضى عنده ولعل السكاكي انما ذهب اليه قليلا لاقسام المجاز ٩ بارجاع
العقل منه الى الاستعارة المكنية من اللغوي كما رجع الاستعارة التبعية اليها لذلك ايضا
لكنه مردود بما نقل عن الشيخ عبدالقاهر رحمه الله ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة
التي راعى المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر وحاصل كلامه انه ليس في اثبت الربيع تشبيه الربيع
بالقادر بحيث يمكن ان يبنى عليه ادعاء بدخوله في جنسه واستعارته له بل تشبيهه في نسبة
الانبات اليه فقط ولو كان فيه الادعاء المذكور للزم اثبات اخص لوازمه اليه
من الخلق والايحاء وستسمع ان المعبر في الاستعارة المكنية اثبات اخص لوازمه
فظهر فساد ما ذهب اليه السكاكي على اننا نقول بعد تسليم جواز الاستعارة المذكورة
ان من انصف من نفسه يعلم ان من اثبت الانبات للربيع مجازا لا يجد من نفسه ادعاء ان
الربيع بعينه هو القادر المختار من جميع الوجوه حتى يثبت له اخص لوازمه فضلا
عن الانبات بل تشبيه الربيع بالقادر المختار في خصوصية الانبات بأن يقول ان الانبات
مشترك بين الربيع والقادر المختار وان كان في الربيع اضعف فيصح استناده الى الربيع
في الجملة فيكون الربيع ماهوله بهذا التأويل نعم من اعتنى بشأن الربيع وادعى انه بعينه

٩ ومن قال ذهب السكاكي
الى ما ذهب اليه اغترارا بما
قال في الكشف من انه قد
يستند الفعل الى هذه الاشياء
اي ملابساته التي هي غير
الفاعل على طريق المجاز
المسمى استعارة وذلك لمضا
هاتها الفاعل في ملابسة
الفعل كما يضاهي الرجل
الاسد في جراته فيستعار له
اسمه الا ان صاحب الكشف
اراد تشبيه انتقال الاسناد
من محله الى آخر بالاستعارة
الاصطلاحية لان هذا
استعارة لغوية فقد افترط
في الطعن على السكاكي لان
من درجته من الحذق
والفضل كيف يتورط فيما
يفهم من ظاهر الكشف مع
انه اظهر من ان يخفى على من له
ادنى لب

هو القادر المختار حتى يثبت له الانبات وغيره لكنه اعتنى بشأن الانبات لتعلق غرضه بذلك يحتاج الى سلوك طريقة السكاكى لكن تعابير المقامين يدل على تفاوت الكلامين فاللازم من تسليم مدعاه امكان اعتبار ما ادعاه لكن شتان بين امكان الاعتبار وبين تلقى خلافه بالانكار واعتراض بعضهم على ما ذهب اليه السكاكى بوجوه احدها لزوم كون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لا العيشة وثانيها عدم صحة الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشئ الى نفسه وثالثها ان لا يكون الامر بالا يقاد لها مان في قوله تعالى فاوقدلى ياها مان ورابعها توقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الاذن الشرعى واللوازم كلها متفية اتفاقا واجيب بأن المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لاحقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقتها لكن بصورة بصورة صاحبها وداخله في جنسه ادعاء بمبالغة ونصب قرينة وكذا الحال في غيرها فاندفع المفسد كلها بانحسام مادتها فلا حاجة الى ما ارتكبه في دفعها من التكلفات وجوه التصرف في المعنى الاول * التصرف المعنوى (بالنقصان) وهو ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى مع قيد فاستعمل بدونه (كالمشفر) اى اطلاق المشفر الموضوع للشفة مع قيد ان يكون شفة بعير (للشفة) مطلقا فيقال فلان غليظ المشفر مع قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير (و) كاطلاق (المرسين) وهو موضع الرسن من اتق الفرس وغيره من المرسونات (للاتق) مطلقا بمعونة القرينة (وهو) اى اطلاق اسم الكل للجزء ك(اطلاق اسم الخاص للعام وسموه مجازا) لتعديته عن مكانه الاصلى (لقويا) لان اختصاصه بمكانه الاصلى بحكم الوضع واللغة لا بحكم العقل (غير مفيد) لقيامه مقام احد المترادفين بالمآل نحوليث واسد في الذوات وحبس ومنع في المعانى لان امر القيد سهل لا يجدى كثير تفاوت مالا (الثانى) * التصرف المعنوى (بالزيادة) نحو قوله تعالى (واوتيت من كل شئ اى مما يؤتى مثلها) لان كل ما يطلق عليه اسم الشئ (وهو) اى التصرف بالزيادة (عكس ما قبله) فنقله وهو مبتدأ وما بعده خبره الاول وخبره الثانى قوله (اطلاق اسم العام للخاص) وقد يقال تقديره كأنه قيل لم كان عكس ما قبله فقال لانه اطلاق اسم العام للخاص وما قبله اطلاق اسم الخاص للعام (ومنه) اى من التصرف بالزيادة (باب التخصيص بأسره) فانه مجاز في الباقي من ذلك العام سواء كان مخصصا بالمتصل كالشرط والصفة والاستثناء او بالمنفصل المستقل كالعقل والحس والدليل السمعى (الثالث) * التصرف المعنوى (بالنقل لفرد) نحو في الحمام اسد) لانتقل لفظ الاسد الى الشجاع بل لنقل معناه اليه بأن جعل

المعتز صاحب الايضاح

✽

٧ سعد الدين التفتازانى

وسيد الشريف الجرجانى

✽

٩ نقل عن المصنف انه قال

الوجه في توجيه تسمية الاستعارة بالكناية ما قاله البحراني في رسالته في هذا الفن المسماة بالتجريد وهو ان يقال اذا اراد المتكلم ان يستعير الفاعل الحقيقي الربيع فلو اطلق واراد به الربيع لكان استعارة مصرحة فلم يلفظ به بل كفى عنه بأن اطلق لازما من لوازمه الذي هو الانبات لينقل الذهن منه الى ملزومه الذي هو الفاعل الحقيقي المراد به الربيع كانت بالكناية ضمن بالحقيقة كناية صريحة عن استعارة مقدرة غير مذكورة لاما ذكره السكاكي وهو انه لما كان المنية بحسب الادعاء من جنس السباع كان استعارة ولما لم يطلق عليه لفظ السبع صريحاً بل اسم المنية التي هي مرادفة للسبع بحسب دعواه يكون بالكناية وكذا في الربيع والفاعل الحقيقي لعدم كناية فيه ووجود تكلفات كما ترى كذا ذكره الفاضل الكرمانى رحمه الله في شرحه للمكتاب

• ٤ •

٧ قاله شارح الفوائد سعد الدين الحلال

افراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نقل لفظ الاسد اليه متفرع على النقل في المعنى وهذا النقل هو مبنى الاستعارة لانه امر ادعائى فهذا النقل لا يوجد في غير الاستعارة من المجازات (الرابع) التصرف المعنوى (بالنقل لتركيب نحو انبت الربيع) اذا صدر (من يدعيه مبالغة في التشبيه) فان فيه ايضا تصرفا معنويا (وهذا) اى النقل للتركيب بحسب المعنى اى الاستعارة في التركيبي (لم يذكر) في كتب القوم (وهو بصدد الخلاف المتقدم) في النقل التركيبي اللفظي انه هل هو مجاز لغوى كاذب اليه البعض او عقلى كاذب اليه الامام الرازى والشيخ عبد القاهر او استعارة بالكناية كاذب اليه السكاكي والفرق بينه وبين المجاز في التركيبي بحسب اللفظ ان في المجاز في اللفظ لا يعتقد ان المنبت هو الربيع ولا يدعيه كما مر هناك وفي هذا يدعى ان الفاعل الحقيقي للانبات قسمان الله تعالى والربيع فيكون اسناد الانبات الى الفاعل الحقيقي بالتأويل فاللفظ مستعمل في معناه الحقيقي والنقل والمجاز في المعنى ففي الاول يلفظ المتكلم بلفظ دال على ما ليس عنده ليفهم منه ما عنده بلا ادعاء وفي الثانى يدعى ان المسند اليه هو ماله اللفظ ادعاء ثم يسنده اليه ويتميز هذا عن الاستعارة بالكناية ايضا بأن فيها يتصور الربيع فاعلا حقيقيا تشبيها له به ويسند اليه الانبات بخلاف هذا كذا قيل ٧ واعلم ان المثبتين للمجاز العقلى يعتبرون فيه قيد التأويل ليميز عن الكذب وفسره السكاكي عند تقرير مذهبهم بأن يكون للمسند اليه المذكور نوع تعلق وشبه بالمسند اليه المتروك من حيث دوران الانبات مع الربيع وجودا وعدما كدور انه مع القادر المختار ولا يخفى ان هذا التشبيه يفيد ان الربيع هو الفاعل الحقيقي للانبات بل يفيد انه فاعل له في الجملة كما عرفت وكذا من يدعى انه فاعل حقيقى لا يدعى انه فاعل حقيقى في الواقع بل ماله الى التشبيه به ثم ادعاء انه هو بتأويل فيوجد في كلا المذهبين ادعاء انه ما هو له غاية الامر يدعى من يثبت المجاز العقلى انه بمنزلة الفاعل الحقيقي في خصوصية الانبات والمص يدعى انه الفاعل الحقيقي مطلقا فالقوم يجعل هذا الادعاء تصرفا في امر عقلى اذ النقل المتفرع عليه ليست مجازا كما عرفت تحقيقه والمص يجعله تصرفا في النقل بحسب المعنى فان اراد ان مجرد هذا الادعاء قسم من المجاز فليس كذلك اذ المجاز قسم من اللفظ حيث استعملوا في تعريفه اللفظ وان اراد انه مبنى المجاز والمجاز في اللفظ غاية الامر انه مسبوق بالتصرف في المعنى فذلك شأن جميع الاستعارات فلا وجه لتمييزها عنها على ان اللفظ ههنا ليس بمجاز كما عرفت ثم ان القوم لما رأوا ان هذا اللفظ ليس بمجاز لغوى ورأوا ان مجرد التصرف في المعنى لا يجعله لغويا سموه تصرفا في امر عقلى الا ان المص لما جعل الهيئة التركيبية ههنا مجازا قرنه تارة بتصرف في المعنى وهو الادعاء المذكور فجعله من قبيل التصرف المعنوى وتارة بتصرف في اللفظ بدون الادعاء فجعله من قبيل التصرف اللفظي لكنك خير

ان التصرف اللفظي ايضا لا ينفك عن نوع من الادعاء قسمة احدهما بالتصرف في المعنى والآخر بالتصرف في اللفظ تحكم وبالجمل كلام المص في تقسيمات المجاز لا يخ عن اضطراب والله در السكاكي واحاطته بدقائق العلوم الادبية حيث لم يتجاوز عما ذهب اليه جماعة علماء العربية واياكم ومحدثات الامور والله عليم بذات الصدور قوله (واما من يعتقد) عطف على قوله ممن يدعيه مبالغة في التشبيه وتفصيل للمجمل الواقع في ذهن السامع ان حال المعتقد ماذا فيقول ان من يعتقد ان انبات البقل من الربيع (فهو) اي فمحو اثبت الربيع البقل (منه) اي من هذا المعتقد (حقيقة كاذبة) لعدم مطابقته للواقع لا مجاز لغوي او عقلي ولا محذور في ان يكون الشيء مجازا باعتبار حقيقة باعتبار آخر (ولذلك) اي ولكون نحو اثبت الربيع حقيقة كاذبة اذا صدر ممن يعتقد مجازا عقليا اذا صدر ممن يدعيه (لا يحكم فيه) اي في نحو اثبت الربيع (بحكم) من انه حقيقة او مجاز (الاثبت) اي دليل يدل على حقيقة الحال (فلم يحمل على المجاز قول ابي النجم) قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كالم اصنع * من ان رأت رأسي كراس الاصلع * يا بنت عما تلومي واهجبي (ميزعنه ٣ قترعا عن قترع * جذب الليالي ابطنى واسرعى) اي ميز عن الرأس قترعا اي شعرا مجتمعا في نواحي الرأس عن قترع آخر واراد التميز بسبب الشيب وجذب الليالي فاعل ميز وقوله ابطنى واسرعى صفة لليالي اي المقول لها ذلك او حالا اي مقولا لها (حتى قال) اي لم يحكم بالمجاز حتى قال هذا البيت (افناه قيل الله للشمس اطلعي) حتى اذا وارك افق فارجعي * قوله قيل الله اي قول الله دليل على ان الشاعر لا يريد ظاهر ما قاله سابقا اعني نسبة التميز الى الزمان بل اراد المجاز بدليل اثبات الافناء الى الله تعالى واعتقاده ان الله تعالى خالق الاشياء (الاصل الثالث) من الاصول الاربعة في علم البيان * في الاستعارة وفيه مقدمة * لبيان معنى الاستعارة (وتقسيمات) لها الى اقسامها المشهورة (وتبيينان وخاتمة) لبيان بعض الفوائد المتعلقة بها * المقدمة * اي هذه العبارة هي المقدمة (قيل) القائل من السلف (الاستعارة جعل الشيء الشيء) كما في الاستعارة المصريح بها مبالغة في التشبيه وفي لفظ الجعل اشارة بأن الحكم باتحاد المشبه والمشبه به ادعائى ولا بد ههنا من قيد آخر وهو تسميته باسمه اذا الاستعارة ليس الادعاء المذكور بل اعطاء اسم المشبه به المشبه ببناء عليه او يراد بالشيء اسم المشبه به ويجعل اسم المشبه به اسم المشبه بعينه لادعاء اتحاد مدلوليهما ولا يخفى ما فيه من التكلف (او) جعل الشيء (لشيء مبالغة في التشبيه) كما في الاستعارة المكنى عنها لانها اثبات لازم للمشبه به للمشبه لادعاء كونه من افراده وداخلا في جنسه حتى صار كأنه المشبه به في الحقيقة فثبت للمشبه ما هو من خواص المشبه به وكل من هذين الجعلين ليس الا بطريق الارتجال حتى يخرج عن المجاز (نحو في الحمام اسد)

الاصلع الذي انحسر شعر
مقدم رأسه اراد به شبهه
قوله يا بنت عما نداء الى
امراته ام الخيار وكانت بنت
عمه واهجبي امر من المجموع
وهو النوم بالليل خاصة
واراد سكونه وسكوته عن
الوم
٣ اي ميز عن الرأس قترعا بعد
قترع فمن معنى بعد كما في قوله
تعالى لتركن طبقا عن طبق
اي بعد طبق كذا قيل
قوله افناه اي افنى ابا النجم
او شعره

هذا مثال الاستعارة المصروفة فانه جعل الرجل الشجاع المشبه بالاسد من افراده
وداخلا في جنسه حتى اعطى له اسمه والقرينة قولك في الحمام (و) قوله (*) واذا المنية
انشت اظفارها (حيث شبه المنية بالسبع في اهلاك النفوس ثم بولغ في التشبيه حتى
عد من افراده وداخلا في جنسه ثم اثبت لها ماهو لازم المشبه به وما هو من خواصه
خصوصا في الاهلاك اعنى الاظفار روى ان حسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معوية
رضي الله عنه يعود فلما رآه قام وانشد * بتجلدي للشاميين اريهم * اني لرب الدهر لا اتضعع *
فأجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال * واذا المنية انشت اظفارها * الفيت كل تنمية
لا تنفع * وهذا البيت لابي ذؤيب والفرق بين المصروفة والمكنية اعطاء اسم المشبه به في
الاول ولازمه في الثاني لانه لما صرح بالمشبه في الثاني لم يمكن ان يعطى له اسم المشبه به
فاعطى له لازمه * واعلم ان المص اختيار تعريف السلف ليميز الاستعارة التصريحية عن
المكنية في التعريف مع ان تعريف السكاكي احسن حيث قال ان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الآخر مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك
للمشبه ما يخص المشبه به وقيل الذي اختاره المصنف غير مانع لصدقه على بعض اقسام
التشبيه نحو زيد اسد ولا يجديده قوله مبالغة في التشبيه لان المبالغة توجد في بعض صور
التشبيه وغير جامع لعدم صدقه على الاستعارة في الممتعات لان الممتنع ليس بشئ ويمكن
ان يحجب عنه بأن المراد يجعل الشئ جعل كليهما واحدا معنى ولفظا وليس الاخير
في التشبيه وايضا يطلق الشئ على الممتعات باعتبار وجود اللفظ الدال عليه (وتسمى)
الاستعارة (استعارة لمكان المناسبة) اي لوجودها بينها وبين معنى الاستعارة لغة وهو
طلب العارية واخذها للانتفاع بها (اذا كان المشبه استعار حقيقة المشبه به) للمشبه
(حيث ادخل) المشبه (فيه) اي في المشبه به وجعله فردا من افراده (ادعاء كما يستعار
الثوب) فان مستعيره يظهر معه في معرض المستعار منه وفي صورته ولا فرق الا بأن الثاني
مالك دون الاول والعجب ان المصنف جعل المستعار نفس الحقيقة وليس كذلك لان
الاستعارة قسم من المجاز الذي هو قسم من اللفظ فينبغي ان يكون المستعار اسم المشبه
او اسم لازمه على ان عبارة السكاكي لم يساعد ما ذكره المصنفا واما ان المستعار في المكنية
هل هو اسم المنية او لازمها فيسجي مفصلا ان شاء الله تعالى (ولذلك) اي ولادخال
المشبه في جنس المشبه به مع انه مبنى الاستعارة (لاتأني) الاستعارة (في العلم) اذ لا يتصور
الاشتراك فيه لان العلم واحد شخصي (الابتضمين وصفية) للعلم كما اذا اشتهر شخص من
الاشخاص بوصف من الاوصاف فيجعل علمه بمنزلة وصفه (كحاتم) اي كتضمين حاتم
وصف (الجود) لاشتهاره به فصار كأنه اسم للجواد ولانتقال الذهن منه اليه (و) تضمين
(مادر البخل) من بخله انه سقى ابله فشلع في باقي الماء ومدر الحوض به لئلا يشرب آخر فضله

فلذلك سمي مادرا واسمه مخارق وكتضمين فرعون الضلال وموسى الهداية كما يقال لكل فرعون موسى اى لكل ضال هاد (ثم قيل هذا) النوع من المجاز (مجاز لغوى لان الاسد موضوع للحيوان المقترس) حقيقة (دون الشجاع) الممدود من افراده بالتأويل فيكون استعماله في الشجاع استعمالا في غير ما هو موضوع له عند التحقيق واستدل على انه موضوع للحيوان المقترس بأربعة اوجه فقال (والا) اى ان كان الاسد موضوعا للشجاع (كان) لفظ الاسد (صفة) اى اسم صفة (لا اسما) للذات (و) كان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة الاقدام (حقيقة لا مجازا) لان لفظ الاسد اذا وضع للشجاع فحيث وجد فيه ذلك الوصف صح اطلاق هذا اللفظ عليه حقيقة (و) لو كان موضوعا له (لم يقد تشبها) لانه مستعمل حينئذ فيما وضع له حقيقة مع ان مبنى الاستعارة على التشبيه (و) لو كان موضوعا له (لا احتياج الى قرينة) مع انه لا احتياج الى قرينة لاستعماله فيما وضع له وفي بعض النسخ لا احتياج الى قرينة والمعنى ظاهر ولزم ان يكون الغرض من نصب القرينة في الاستعارة ايجاب حل الكلمة على ما هي موضوعه له لا منعها عن حلها على ما هي موضوعه له والتوالى باسرها باطلة فكذا المقدم واذا كان موضوعا للحيوان المقترس يكون استعماله في الشجاع استعمالا في غير ما وضع له فيكون مجازا (وقيل لا) اى ليس هذا مجازا لغويا بل عقليا لان التصرف فيه في امر معنوى عقلى لا لغوى لفظى وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده مع سد طريق التشبيه فالعقل يحكم بكونه مجازا لا صاحب اللغة ويفرق بين الادعاء والحقيقة كما يفرق في الاسناد المجازى واستدل على كونه مجازا عقليا بأربعة اوجه اشار اليها بقوله (والا) اى وان لم يكن مجازا عقليا بل لغويا (لم يكن ذلك) اى اطلاق اسم الاسد على الرجل (ادعاء الاسدية له) اى للشجاع لان المجاز اللغوى يقتضى الغيرية والادعاء العينية (ولم يكن) ذلك الاطلاق (في قوة انه) اى الرجل الشجاع (ليس بأدى انما هو اسد) لانه غيره ولكنه في قوته بالاتفاق (ولم يكن للتعجب في قوله) قامت تظللنى من الشمس * نفس اعز على من نفسى (قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس) وجه لان ما يطلق عليه لفظ الشمس لو كان شخصا آدميا لم يكن للتعجب من تظليله معنى (ولا) يكون (لانكاره) أى لانكار التعجب او لانكار الشاعر (في قوله) فكيف تنكران تبلى معاجرها * والبدر في كل وقت طالع فيها * اى في معاجرها وهى ماتشده المرأة على رأسها قوله (وجه) اسم قوله لم يكن اى لم يكن له وجه لان ما يطلق عليه لفظ البدر لو كان آدميا لم يكن لهى التعجب معنى لان نهى التعجب مبنى على انها بدر حقيقة وعلى ان شان شأنها ابلاء الكتان (والجواب) عن الالوجه الاربعة بمنع الملازمة وهو (ان الموضوع له) هو (الاسد

حقيقة لا) الاسد (ادعاء وهما) اى الاسد حقيقة وادعاء (غيران) فلا يلزم من استعمال لفظ الاسد في الاسد ادعاء استعماله فيما وضع له حقيقة حتى يحتاج الى الفرق بينهما بالعقل ويلزم ان يكون مجازا عقليا (وكل ما ذكرتم) من اللوازم الاربعة لازم (للاذعاء) وتناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة في الاستعارة ولقد احسن من قال ان هذا اختلاف فرع الاختلاف في تفسير الوضع فان قلنا انه تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها بلا تأويل لا يجعل الاستعارة موضوعة لانها بتأويل فيكون مجازا لغويا وان قلنا انه تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها اعم من ان يكون بتأويل او بلا تأويل يكون الاستعارة موضوعة فيكون مجازا عقليا لاشتماله على تصرف عقلى كما مر (وقد تردد الامام عبد القاهر) لهذا النوع من المجاز وهو الاستعارة (فيها) اى في كونه مجازا لغويا او عقليا ذهب في اسرار البلاغة الى انه مجاز لغوى وفي دلائل الاعجاز الى انه مجاز عقلى قيل ومنشأ التردد هو ما ذكرناه في تفسير الوضع اقول لعل مراده يجعله عقليا تارة هو كون المجاز اللغوى في الاستعارة فرعا على التصرف فى امر عقلى هو الادعاء المذكور لانه عقلى محض وقد عرفت الفرق بين المجاز العقلى وبين الاستعارة والاستعارة بالكناية (فان قلت) اذا كان كل ما ذكر لادعاء الاسدية له (فكيف الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة على عدم ارادتها) اى ارادة الاسدية وهل هو الاجمع بين المتنافيين (قلت انه) اى المستعير (يدعى ان للاسد صورتين متعارفتين) وهى التى لها غاية جراءة الاقدام ونهاية قوة البطش مع الهيكل المخصوص (وغيرها) اى غير متعارفة وهى التى لها تلك القوة والجراءة لا مع ذلك الهيكل (كما قال المتنبي) فى هذا النوع من الادعاء وان لم يكن هناك استعارة (نحن قوم ملجن فى زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال) اى نحن قوم من الجن حذف نون من لالتقاء الساكنين فى لباس ناس و صورتهم فوق طير والمراد بها الجمال لقوله لها شخوص الجمال فقد نفسه وجاعته من جنس الجن وجماله من جنس الطير ادعاء (ويؤيده) اى الادعاء (المخيلات العرفية) والتأويلات المناسبة فى اخراج شئ من جنس وادخاله فى آخر (نحو) قولهم (هذا ليس بأسد وانما هو هرا كتسى اهاب اسد) اذا رأوا اسدا هرب عن ذئب (وهذا ليس بانسان وانما هو اسد فى صورة انسان) اذا رأوا انسانا لا يقاومه احد فعلى هذا صحة اطلاق الاسد دائر مع الشجاعة وجودا وعندما كما فى هذين المثالين وهى توجد فى صورتين المتعارفة وغير المتعارفة (وذكرت القرينة) الدالة على ان المراد غير المتعارف (ثلاثا يحمل) الاسد (على المتعارف) الذى يسبق الى الفهم عند اطلاق لفظ الاسد فلا يلزم الجمع بين المتنافيين اذ لا يدل القرينة على نفى الاسدية مطلقا فقرينة الاستعارة صارفة عن الحقيقة كقرينة سائر المجازات ومبنية لاحد المحتملين

كقرينة المشترك (وعليه) أي على ادعاء جعل أفراد الشيء متعارفا وغير متعارف لكن من باب التشبيه قوله * وخيل ٧ قد دلفت لها بخيل (* تحية بينهم ضرب وجيع *) ٩ فانه جعل أفراد التحية على قسمين متعارف كسلام عليك وامثاله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع (و) عليه (قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم) أي السلامة من أتى الله فيجعل أفراد جنس المال والبنين متعارفا وغير متعارف وهو سلامة القلب ويجوز أن يجعل بمعنى لا ينفع شيء ما أحدا الا مخلصا سليم القلب فيصح ابدال السلامة بالانواع (التقسيمات) للاستعارة (واذ لا بد) في الاستعارة (من مستعار منه وهو المشبه به ومستعار له وهو المشبه) والمستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه (أي اللفظ) (حكم) مناسب للطرفين (فهي) أي فالاقسام (اربعة الاول) التقسيم من جهة المشبه به فنقول (المشبه به ان ذكر) باسم جنسه او بلفظ يستعمل فيه كما في الاستعارة التمثيلية لانها بمنزلة علم الجنس ولهذا لا يغير (فصرح بها) أي مصرح بالاستعارة للتصريح بذكر المشبه به (نحو تبسم بدر) شبه المحبوب بالبدر ثم ادعى كونه من جنس البدر فأعطى له اسمه فسمى صريحا لما صرح باسم البدر (وان لم يذكر هو) أي المشبه به (بل) ذكر (حكم يختص به) أي بالمشبه به لان غير المختص لا يصير قرينة سواء كان الحكم المختص به امرا وهميا بالنسبة الى المشبه كاشياب المنية او امرا محققا كنبات الربيع على مذهب السكاكي (مع) ذكر (المشبه فكفى عنها) أي عن الاستعارة وسميت بذلك لان المشبه به لم يصرح به بل كفى عنه حيث دل بذكر لازم ٧ (نحو لسان الحال أفصح من لسانى) ٩ شبهت الحال الدالة على المقصود بانسان يتكلم في الدلالة ثم ادعى انها انسان بعينه ثم اطلق اسم الحال على هذا التخييل ثم توهم له لازم المشبه به الذي به قوام الدلالة في الانسان وهو اللسان ثم شبه هذا اللازم باللازم الحقيقي الذي للمشبه به ثم اطلق اسم الحقيقي على المتوهم ثم اضيف الى اسم ذلك التخييل ليكون قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة فيكون في الاستعارة المكنى عنها تشبيها واستعارتان بخلاف المصرح بها التحقيقية فان فيها تشبيها واحدا واستعارة واحدة وبخلاف التمثيلية فان فيها تشبيين واستعارة واحدة فان المشبه فيها وهي الحال كانت على حقيقتها جارية على التشبيه والاستعارة فيها انما هي في اللازم وفي المكنية الاستعارة فيها وفي اللازم معا فتقول في التمثيلية لسان الحال الشبيهة بالانسان المتكلم أفصح من لسانى ونسبة أفصح الى الحال كنسبة اللسان اليها اذا لم يحمل على الترشيع * واعلم ان في الاستعارة بالكناية اقوالا ثلاثة الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه أعني لفظ السبع مثلا واثبات الأظفار للمنية التي هي المشبه كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية وهذا مختار صاحب الكشف * الثاني ما ذهب اليه

٧ يعني رب خيل قد دلفت
أي مشيت لهارو ويد بخيل
٩ وهذا البيت يحتمل المدح
والذم لانها في مقام المعركة
دليل الشجاعة وفي مقام
المعاشرة دليل سوء الاخلاق

٧ قال الشاعر * ولقد
نطقت شكر برك مفصحا *
ولسان حالي بالشكاية انطق
٩ وفي بعض النسخ من لسان
المقال الا ان النسخ المصححة
على قوله من لسانى وهو
الراجع دراية كما هو المعتمد
عليه رواية لان المصنف
قصد به المثال رعاية الوزن
لانه مصراع وعلى ما في بعض
النسخ يفوت هذا المرام

السيد الشريف قدس سره
ع

صاحب الايضاح وهو انه قد يضمن التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى لفظ
المشبه ويدل عليه بأن ثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمن استعارة
بالكناية الثالث مانسبه بعضهم الى السكاكي من ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل
في السبع مثلاً فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها وعلى كل من هذه المذاهب
ايرادات اما على الاول فبأن المنية اذا كان مشبها والسبع مشبه به يلزم ان يذكر في الاستعارة
كلا طرفي التشبيه احدهما تحقيقا وهو المشبه والاخر تقدير اى يذكر لازمه وهو المشبه به وقد
عرفت ان ذكر طرفي التشبيه يتم التحقيق والتقديرى واما على الثانى يلزم عدم المناسبة في تسميتها
استعارة اذ التشبيه المضمن ليس باستعارة لالفاظا ولا معنى على انه يلزم على هذين المذهبين
ان يكون لفظ الاظفار على معناه الحقيقى وان يكون اثبات الاظفار استعارة تخيلية ولا يخفى
ما فيه من التكلف لان حقيقة الاظفار امر محسوس وحقيقة الموت امر مقول والمحسوس
لا يمكن اثباته للمعقول في اعتبار العقل لعدم امكانه وكذا الخيل لا يمكن اثباته للمعقول لما
ذكر وانما الطريق تخيل المنية سبعا ادعاء ثم اثبات امر تخيل مهلك شبيه بحقيقة الاظفار
كما هو مذهب السكاكي واما على الثالث فلان استعمال لفظ المنية في المعنى الحقيقى يناق
جعلها استعارة وادعاء السبعية لها بعد الاستعمال لا يجدى اصلا اذا عرفت هذا فاعلم ان
المذهب الحق والذي عول عليه السكاكي هو ان الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به معنى واعطاء اسم الثانى للاول او لازمه له لفظا فلا استعارة بالكناية بحسب المعنى
ادعاء دخول المنية في جنس السبع بحيث يخيل له ما لا سبع من آلة الاهلاك اعنى الاظفار
وبحسب اللفظ هو اثبات لفظ الاظفار الى المنية بأن تضيف اليها كقولك اظفار المنية
او تنسبها اليها كقولك انشبت المنية اظفارها وانما سميت مكنية لنقل لفظ دال على لازم
المشبه به الى لازم المشبه فالذى يسمى استعارة بالكناية لفظا هو هذا النقل والذي يسمى
استعارة تخيلية هو نقل لفظ الاظفار من حقيقتها الى الامر الخيل في المنية فان قلت اضافة
الاظفار الى المنية ليست استعارة بل تصرف في امر عقلى قلت نقل الاظفار الى الامر الخيل
لغوى قطعا وهذا النقل من حيث كون الامر الخيل مستقلا استعارة تخيلية ومن حيث
اضافته وتبعيته الى المنية استعارة بالكناية فالنقل واحد حقيقة ومختلف اعتبارا فلا يخرج
بزيادة الاعتبار عن كونه نقلا لغويا * واذا انتهى الكلام الى هذا المقام فقد انجز الى ان كلا
من التخيلية والمكنية هل يستلزم احدهما الآخر ام لا ذهب السكاكي الى انفكاك كل
منهما عن الآخر اما انفكاك الاول عن الثانى فقد مثله بقوله لسان الحال الشبيه بالمتكلم
ناطق بكذا فان تصرح التشبيه يناق اعتبار المكنية فيها لانها عبارة عن اضافة الامر الخيل
الى الحال الذى ادعى انه انسان لا الى الحال الشبيه به واما انفكاك الثانى عن الاول فكما في اثبات

٧ المورد السيد الشريف
الرجائي قدس سره
٦ صاحب الايضاح

٣ اي فيؤخر الرجل الذي
قدمه اولالا انه يقدم
رجلاته ويؤخر رجلا
اخرى تارة اخرى
اذ حاصله ان المتردد يخطو
خطوة الى قدام وخطوة
الى خلف كما توهم وليس
كذلك بل المراد انه يخطو
خطوة تارة ويتركه اخرى
وما ذكره المتوهم ليس
صورة المتردد بل صورة
التحير وفرق ما بينهما فتدبر

✽

الانبات للربيع فانه استعارة بالكناية مع انه لا تخيل فيه اذ لا حسن تخيل امر في الربيع
يشبه الانبات الحقيقي لان ذلك مما لا يقبله الذوق السليم هذا حاصل ما ذكر السكاكي ولم يرد
بذلك الا مجرد بيان امكان انفكاك كل منهما عن الآخر فلا يرد ٧ انه لا حسن في انفكاك
التخييلية عن المكنية ولم يرد ذلك ٦ في كلام البلغاء الا انه يرد على السكاكي منع الامكان في
انفكاك المكنية عن التخييلية اذ لا يمكن اضافة لازم امر الى امر آخر بدون التخييل فيه كما
مرو ما ذكره في ائبت الربيع فقد عرفت حاله هناك بما لا مزيد عليه فارجع **الثاني**
من تقسيمات الاستعارة من جهة المشبه والمقصود منه بيان اقسام المصريح بها (المشبه) المتروك
في المصريح بها (اما موجود) سواء كان محسوسا فمحورايت اسدا يرمى او معقولا كقوله
تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي دين الاسلام (فتحقيقية) لتحققه حسا او عقلا (اولا)
يكون موجودا (تخييلية) لوجوده في الخيال (فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى في صفة)
وهو المشبه به (لاضعف فيها) اي في تلك الصفة وهو المشبه والمراد بالصفة وجه الشبه
(ليدل بتساوي الملزومات) اي الموصوفات (على تساوي اللازم) اي الوصف كما قرر
في غير هذا العلم (كالاسد للشجاع) فحيث تريد الحاق الوصف الاضعف اعني شجاعة
الانسان بالوصف الاقوى اعني شجاعة الاسد قد عني ان ملزوم الاضعف اعني الرجل
الشجاع من جنس ملزوم الاقوى اعني الاسد باطلاق اسم الاقوى على الاضعف مع سد
طريق التشبيه حتى يلزم منه تساوي الوصف واعتبر السكاكي كون الملزومين مختلفين
في الحقيقة اراد بها ما يعبر الحقيقة الشخصية كزيد وعمر والكلية النوعية كطائر وانسان
(و) كاطلاق لفظ (البدر للوجه) في وضوح الوجه واشراقه وملاحة استدارته على
قياس ماسر (ومنه) اي من الاستعارة التصريحية (الاستعارة بالضد) او بالنقيض وقدم
تشبيه احدا للضدين او بالنقيضين بالآخر منها فيمكن ان يستعار اسم احدهما بالآخر
منهما بعد ادعاء ان احدهما من جنس الآخر لالحاقا للتضاد والتناقض منزلة التاسب (كما
او تليها نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب اليم) اي انذرهم ادخل الانذار في جنس
التبشير لالتهم ثم استعاره له وكذا في التلميح وقدم الفرق بينهما واعلم ان من الاستعارة
التصريحية قسما مسمى بالتمثيلية اشار اليها المص بقوله (واذا كان) المستعار (متبرعا من)
عدة (امور) هي مواد الهيئة المعبرة في طرفه واستعير لعدة امور مثلها في الهيئة المنتزعة
منها (نحو) قولك (يقدم رجلا ويؤخر ٣ اخرى للمتردد في الامر) كالمفقى الذي يهم
بالجواب تارة ويحجم عنه اخرى سمي هذا النوع من الاستعارة (تمثيلا على سبيل
الاستعارة) فالترددان هما الوصفان والجامع التحير المنتزع منهما وقدم في التشبيه التمثيلي
الذي هو مبنى هذا النوع من الاستعارة ان الامور المتعددة خارجة عن طرفي التشبيه وليس

جزأ من وجه الشبه بل هي مادة لهما ولو وجه الشبه فقط وان مرجع تركيب الطرفين
 ووجه الشبه هو تركيب الهيئة فقط بأن كان منتزعة من أكثر من امرين اذ المنتزع من امرين
 هيئة واحدة قطعاً ثم ان الهيئة المركبة ان عبر عنها بلفظ مفرد كلفظ المثل والقصة مثلاً
 يكون مفرداً في عرفهم لان مدار الافراد ٩ والتركيب عندهم افراد اللفظ وتركبه حتى
 لو عبر بلفظ مركب فانما هو لتحصيل مواد الهيئة عند عدم اشتهاؤه او غرابته وانما المقصود
 هيئتها فقط فيكون المال الى التعبير بلفظ المثل وان لم يصرح بذلك اذ التفصيل لاجل
 نقش الهيئة في ذهن السامع فيكون مقصوداً بالعرض وانما المقصود بالذات ملاحظة
 الهيئة اجمالاً فيكنى في التعبير عنها لفظ المثل مثلاً فيكون مفرداً حتى ان لم يذكر يكون
 مقدراً البتة فاذا عرفت هذا فقد اتضح وجه درجهم الاستعارة التمثيلية في المجاز الذي
 اعتبر فيها الافراد فاندفع بهذا اعتراض صاحب الايضاح بأن التمثيل مستلزم للتركيب المتنافي
 للافراد فكيف يكون قسمان من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد وذلك لان التمثيل
 مستلزم للتركيب في المواد لفظاً ومعنى لكنها ليست شيئاً من الطرفين وكذا قد يستلزم
 التركيب في الهيئة لكن معنى لا لفظاً فلان منافاته الافراد اللفظي الذي هو المعتبر في هذا
 الفن فان قيل ٧ نعم انه كما لا يستلزم التركيب لا يستلزم الافراد بل قد يكون مركباً كافي مثال
 المفتي فكيف يكون قسمان من المفرد قلنا انه مستلزم للافراد لفظاً باعتبار تصور الهيئة
 اجمالاً وذكر الالفاظ المتعددة الدالة على مواد الهيئة لا يستلزم تركيب الهيئة اذ التقدير
 اراك ايها المفتي بهذه الصورة وهي تقديم رجل وتأخيرها اخرى لكن اقام المتعدد
 مقام ذكر الهيئة لظهور تشبيه الهيئة التي هي المراد وخفياً الامور التي ينتزع منها الهيئة
 ومنهم من قال ٣ لا بد من ملاحظة تفاصيل المواد اولا حتى يمكن انتزاع الهيئة منها حتى
 لو لم يذكر تلك الالفاظ يكون مقدرة في الكلام فيحصل التركيب في الطرفين اقول
 لا يخفى ان اللازم مما ذكره وجوب تركيب مواد الطرفين لانفسهما وقيل ٦ ان الهيئة
 المنتزعة من امرين من تلك الامور غير المنتزعة من امرين آخرين منها فيلزم التركيب قطعاً
 اقول اللازم منها تركيب الهيئة معنى ولا يلزم من ذلك تركيبها لفظاً بل الأكثر التعبير
 بلفظ مفرد لوجوب ملاحظة اجزاء الهيئة دفعة واحدة لما انه لا يعتبر التشبيه في
 الاجزاء قصداً اصلياً فالمعتبر هو الملاحظة الاجالية وبالجملة قد اشبهه على هذا الفاضل
 تركيب الامور لفظاً بتركيب الطرفين وكذا تركيب الهيئة معنى بتركيبها لفظاً لكنك
 قد عرفت الحال فلا تطول بذكره المقال وان شئت كلاماً طويلاً الذيول والاذناب فعليك
 برسالة حررناها في هذا الباب والله اعلم بالصواب قال السكاكي ولكون الامثال كلها
 تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يحد التغيير اليها سبيلاً اما كونها تمثيلات فلان الامثال

٩ قال بعض من شراح
 التخصيص ان المراد بالمفرد
 عندهم ما يقابل الجملة لا ما
 يقابل المركب حتى قال ان
 المجاز عند السلف من علماء
 هذا الفن قسمان لغوي وعقلي
 وقال واللغوي يسمى مجازاً
 في المفرد فيكون المراد ما
 يقابل العقلي ويسمى مجازاً
 في الجملة فلا منافاة بين
 التركيب الذي في التمثيل
 وبين الافراد الذي في المجاز
 المفرد فيصح جعل التمثيل
 قسمان من المجاز في المفرد وهذا
 ما ذكره ٤

٧ قاله سعد الدين التفتازاني

٥

٣ قاله السيد قدس سره ٥

٦ قاله سعد الدين التفتازاني

٦

قل ان الامثال تقع علما لهذا الجنس من المعنى كما ان اسامة لجنس الاسد فيقع الاستعارة باعتبار شيوخ مدلولها لا باعتبار علمتها ٨ واعلم ان الاستعارة مبالغة التشبيه بحيث يدعى دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه من افراده ثم تعطى بناء على هذا الادعاء شيئا من خواص المشبه به للمشبه وهذا الاعطاء يسمى استعارة ثم ان كان المستعار اسم المشبه به تسمى تصريحية وان كان من خواصه اللازمة له يسمى مكنية لكون الاستعارة باللازم ثم ان ذلك اللازم لكونه من خواص المشبه به لا يتيسر اثباته للمشبه حقيقة فلا بد من اثبات امر مخيل فيه بمثاله فيطلق عليه اسم ذلك اللازم ولما كان هذا اطلاقا للفظ على غير ما وضع له يكون استعارة تخيلية وازادتها الى المشبه مكنية فظهر ان كل استعارة مكنية يستلزم الاستعارة التخيلية واما عكس ذلك ففيه خلاف والحق انه غير مستلزم كما في قولك انشبت المنية الشبيهة بالسبع اظفارها لكن لما كان مثل هذا قليلا في كلام

البلغاء حكم بعض الفضلاء بالاستلزام من الطرفين وهذا تلخيص حسن فاحفظه ٩

هي الكلمات السائرة المحمل مضربها بغيرها كقوله ١٠ كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً ١١ وما مواعيده الا الا باطيل ١٢ وكقولهم في الصيف ضيقت اللبن ١٣ وانما لا تغير لانها لو غيرت لم تكن مثلاً بل مأخوذاً منه دالا عليه ١٤ قال العلامة الزمخشري ان الامثال السائرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحو فظت على تلك الغرابة وحيت الالفاظ عن التخيير والافات الغرض المطلوب منها (و) الاستعارة (التخيلية) هي (اطلاق اسم) المشبه به (الموجود) المتحقق حسا وعقلا (على) المشبه (الموهوم) الذي لا يتحقق له بوجه من الوجوه لاحسا ولا عقلا كقول ابي ذؤيب الهذلي (١٥) واذا المنية انشبت اظفارها (الفيت كل تيمة لا تنفع) وقد عرفت ان فيه استعارتين احديهما مكنية وهي اثبات الاظفار للمنية بعد ادخالها في جنس السبع ادعاء والاخرى تخيلية وهو اطلاق لفظ الاظفار على الامر المخيل في المنية وكل واحدة منها قرينة للآخرى ١٦ قال صاحب الايضاح وفي هذا التفسير تعسف اراد به ان يراد بالمنية صورة السبع ادعاء ثم اخترع صورة لها مثل صورة الاظفار في السبع وذلك لانهم يكتفون باثبات امر مختص بالسبع للمنية بناء على التشبيه المضمر في النفس وايضا على هذا التفسير يوجد ههنا استعارة تصريحية لان اطلاق الاظفار على ذلك الامر المتوهم تصريحية تخيلية وهذا خلاف ما ذهب اليه السلف كما قال الشيخ عبدالقاهر ان في قولك يدا الشمال انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولهذا فسروا التخيلية بجعل الشئ للشئ وايضا يلزم ان يكون الترشيع تخيلية لازوم مثل ما ذكره فيه اقول بتحقيق المقام بحيث يندفع عن الاوهام هو ان التشبيه كما مر غير مرة هو الحاق الناقص بالكمال والاستعارة هو مبالغة التشبيه بأن يجعل المشبه الناقص من جنس المشبه به الكامل وهذا هو الادعاء الذي هو مبنى الاستعارة ثم ان علامة هذا الادعاء ترك اسم المشبه بالكلية او ذكره لكن اريد بالمشبه المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به حتى لو لم يكن ترك اسم المشبه او ادعاء دخوله في جنس المشبه به لفاتت المبالغة المذكورة فيفوت الاستعارة فلا بد في المنية من ان يراد به السبع ادعاء ولا يخفى ان هذا الادعاء مقارن لكون المنية مراداً للسبع والالم يتيسر التعبير بالمنية كما سيجي ١٧ فاللازم في الاستعارة المكنية انه هو المشبه به بعينه ولذلك اكتسى ما يلزمه من اخص لوازمه وان كان بطريق التخييل واما اللازم في التصريحية هو دخوله في جنسه وهذا الادعاء ناقص من الادعاء السابق لانه اكتسى اطلاق اسمه دون اخص لوازمه ولا يخفى ان اطلاق الاسم هو من اثبات اللازم هذا ١٨ ثم ان ادعاء السبعة للمنية لا يستلزم كونها سبعة

(حقيقة)

حقيقة وذلك ظاهر فالثابت لها لا يكون حقيقة الاظفار بل يستلزم ثبوت امر خيل
مماثل لحقيقة الاظفار في الاهلاك هذا مذهب السكاكي ولا غبار عليه اصلا فليس
في ذلك تعسف كما لا يخفى وما ذكره من ثبوت الاستعارة التصريحية فليس بمقبول لان
المشبه بحقيقة الاظفار اظفار المنية وهى مضافة الى المنية تخيلية نعم من حيث اعتبارها
مستقلة تصريحية اذ لا مانع من هذا الاعتبار لكن هذا الاعتبار لا يلتفت ههنا الا لاجل
جعل النقل لغويا كما عرفت واما ما نقل عن الشيخ عبد القاهر فعناه انه ليس للشمال
امرا محققا ينقل اليه لفظ اليد بل معناه انه اراد ان يثبت للشمال يدا في التخييل لان
اثبات حقيقة اليد في الواقع غير ممكن ولا يخفى ان هذا التقرير انسب الى كلام السكاكي
منه الى مذهب صاحب الايضاح لان مذهبه ان يراد بالمنية مثلا حقيقة الموت ثم يثبت
له الاظفار في الخيال ثم ان اراد بذلك اثبات حقيقة الاظفار فذلك كما لا يمكن في الواقع
لا يمكن في الخيال لان تصرف الخيال فيما ثبت فيه لا فيما ثبت في نفس الامر وان اراد امرا محصلا
مشبها بحقيقة الاظفار فلا يخفى ان الخيال لا يثبت حقيقة الموت التي هي عدم الحياة عما من
شانه ان يكون حيا لكون هذا المفهوم العدمي غير قابل لثبوت شئ لا في الذهن ولا
في الخيال بل لما يتخيله القوة المتخيلة عند سماع لفظ الموت من شئ مهلك يقال النفوس
ويهلكها بالآلات شبيهة بالمخالب والانياب بل هو المتبادر عند اطلاق اهل العرف
هذا المعنى اذ قد اعتادت نفوسهم بذلك حتى لو ارادوا تصوير مفهوم الموت لعجزوا عنه
الافراد اهل المعقول واما قضية الترشيع فامر ظاهر لان اثبات لازم المشبه به في
التخييل لتحصيل الاستعارة وفي الترشيع لتأكيد المبالغة الواقعة فيها وبين الامرين
بون بعيد **سؤال** اوجبت في الاستعارة انكار كونه **اي** كون المستعار له (من جنس
المشبه) حيث اردت بالمنية السبع ادعاء لان اثبات الاظفار قرينة دالة على عدم
ارادة المعنى الحقيقي لها كما عرفت ولا شك ان المراد منها ليس هو السبع الحقيقي فوجب
التخييل في المنية وفي الاظفار (وهذا) **اي** ذكر المنية ههنا (تصريح بخلافه) **اي**
بخلاف هذا الواجب لانه لا تصريح بالشئ فوق التصريح باسم جنسه فيلزم التناقض
جواب وليس هنالك **اي** في الاستعارة المصروفة (نقل معنى المشبه به) الى المشبه
(ادعاء) بأن المشبه فرد من افراد (فهذا) **اي** ذكر المشبه باسمه (نقل اسم المشبه
الى المشبه به فيحصل في كليهما المبالغة المطلوبة اعني كون المشبه من جنس المشبه به بحيث ترادف
اسمها سواء اطلق الاول على الثاني او بالعكس فصار) كأن المنية سبع فكيف لا يسمى السبع باسمه
اي باسم السبع وهو لفظ المنية المرادف له فيكون المشبه مذكورا نظرا الى الواضع ويكون
متروكا نظرا الى الادعاء ولما في المصروفة يكون متروكا بالكلية وهذا مما عاهد من قال

الاستعارة المكنية هي ان يذكر المشبه ويراد المشبه به (تنبه قد تحتمل) الاستعارة (التحقيق والتخييل) بأن يصلح جعل المشبه المتروك مما له تحقق من وجه ومما لا تحقق له اصلا (كما قال) زهير (صحا القلب على سلمى واقصر باطله) وعري افراس الصبي ورواحله (الحوضد السكرواستعير للسو من العشق والصبي اما من قولهم هو صبي بين الصبي بالكسر والقصر او الصباء بالقح والمدواما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والقوة ومنه التصابي والرواحل جمع راحلة وهي ما يركب من الابل ذكر اكان او اثنى والتاء للاسمية (اي عريت آلتها) اي آلات الافراس (تخيلا) بأن شبه الصبي بجهة قضى منها الوطر واهملت آلتها من جهات المسير كاللحج والتجارة فأخذ الوهم في تصوير الصبي بصورتها وتخييل مثل آلتها له او برجل مسافر لا بد له من الافراس والرواحل فتوهم للصبي مثلها ثم اطلق لفظ الافراس على ذلك التخييل واصله الى الصبي استعارة تخيلية (او يراد بها) اي بالافراس (دواعي النفس) وشهواتها المتحققة عقلا واسباب النى من المال والمنال والاخوان وغيرها (تحقيقا) بأن شبهها بالافراس في ان كلا منهما يذهب بصاحبه الى ما يريد ثم اطلقت لفظ الافراس عليها على سبيل الاستعارة الحقيقية ولما كانت التخيلية في هذا البيت اقرب قدمها في الذكر (الثالث) من التقسيمات هو التقسيم من جهة المستعار وهو ان يقال (المستعار اما اسم جنس) وهو لفظ وضع للماهية من حيث هي اول للحدث الموجود في الدهن (فأصلية) اي فالاستعارة اصلية لان مبنى الاستعارة هو التشبيه ومبناه على جعل المشبه موصوفا بوصف ثابت للمشبه به فيكون الاصل في الموصوفية المشبه به وانما المشبه يراد الحاقه به فيها ثم الاصل في الموصوفية اسماء الاجناس لان مفهوماتها ذوات مستقلة كلية فلكونه ذواتا يكون جائزا للموصوفية فيخرج الحروف لان مفهوماتها نسب محضة لا يكون موصوفة اصلا وكذا لا يمكن دخول شئ فيها لانها نسب شخصية وضعت الحرف لها وضعا عاما بواسطة مفهومات كلية هي متعلقاتها ولا يمكن الاندراج في الامور الشخصية كما عرفت في الاعلام وكذا الافعال وسائر المشتقات لدخول النسب في مفهوماتها ولكون مفهومات اسماء الاجناس كلية يمكن اعتبار دخول المشبه فيها وكونه من افرادها فيخرج الاعلام لانها ليست بكلية اللهم الا بتأويل مر ذكره (او) المستعار (غيره) اي غير اسم جنس من الحروف والافعال وسائر المشتقات (فتبعية كالفعل) الدال على نسبة الحدث الى الذات مع مقارنته للزمان (لانه) اي الفعل مستعار (بواسطة المصدر) الذي هو اسم جنس فلا يقال نطقت الحال بل دلت الابد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال بادخالها في جنس النطق لاشتراكهما في الايضاح (وتجىء)

الاستعارة (في نسبه) اى نسبة الفعل (الى المتعلقات) فان نسبة الفعل او المشتقات من الصفات الى بعض المتعلقات كالفعل والمفعول قرينة على كون الاستعارة فيها تبعية نحو نطقت الحال فان نسبة نطقت الى الحال دلت على ان المراد دلت (نحو) قول ابن المعتز * جمع الحق لنا في امام (قتل البخل واحي السماحا) فان نسبة قتل الى البخل واحي الى السماح دلت على ان المراد بالاول ازاله لمشاركتها في الاعداء وبالثاني اظهر لان كثرة السماح مشبهة بالاظهار وكذا الحال في سائر المتعلقات (و) نحو قول الشاعر (تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا) الحزن بلاد للعرب وهو في الاصل لما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبات اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف لتقرى وفي الاجفان متعلق بسرى استعار القرى لتفتح الرياح اكمام الازهار والقرينة نسبة الفعل الى الفاعل وهي الرياح والى مفعوله وهما رياض الحزن وايقاظا واستعار السرى لطريان النوم والقرينة قوله في الاجفان والمعنى تهب النسيم وقت السحر فيفتح الاكمام عن الازهار وعبر عن السحر بقوله اذا سرى النوم في الاجفان لان لذة النوم عند الصباح (وكالحروف فانها) اى الحروف تستعار (بواسطة متعلقات معانيها) اى المفهومات التى يعبر عنها عند تفسير الحروف (مثل الظرفية) فى فى (والابتدائية) فى من والاستعلاء فى على وغير ذلك (اذ ليست هى) اى المتعلقات (معانيها) اى مدلولات الحروف مثلا ليس مدلول من معنى الابتداء بل نسبة خاصة بين السير والبصرة وامثالهما فوضع كلمة من بواسطة ذلك المفهوم يازاء كل نسبة مخصوصة يصدق عليها مفهوم الابتداء وضمانوعيا (بل هى) اى تلك المتعلقات (لوازم) ومتعلقات (لها) اى لمعاني الحروف التى هى النسب المخصوصة المندرجة تحتها (والا) اى وان كانت تلك المتعلقات معاني الحروف ومدلولاتها (كانت) الحروف (اسما) لاستقلال تلك المعاني بالمفهومية وليس يمكن كون كلمة حرفا اذا كانت مدلولها مستقلا بالمفهومية وحاصلا فى نفس تلك الكلمة (اذ تمايز الحروف والاسم انما هو بالمعنى) اى من حيث الاستقلالية وكونها نسبة قائمة بشئ آخر لا بحسب اللفظ حتى يمتاز بدون الفرق فى المعنى (نحو) قوله تعالى ذلكم وصاكم به (لعلكم تتقون) فان الاستعارة فى لعل انما هو بعد الاستعارة فى مفهوم الترجى لما ان الاصل فى الموصوفية اسما الاجناس وبواسطتها تستعار نسبة المترجى بالمترجى والمرجى منه التى هى مدلول كلمة لعل وذلك لان النسب لا يمكن الاستعارة فيها ابتداء لعدم اصالتها واستقلالها كاسم من انها نسبة شخصية غير قابل لدخول المشبة فى جنسه ولوجود امر مشترك يقع وجه التشبه هناك وطريق الاستعارة فى مفهوم الترجى ان حقيقته لما كانت محالا فى حقه تعالى بناء على ان الرجاء يستلزم العجز عن تحصيل المرجو لا جرم جعل لعل على الاستعارة

وذلك لانه لما اراد الله تعالى من عباده التقوى مع اعطائه القدرة بواسطة اختيارهم الجزئي على فعل المعصية شابه حال الله تعالى مع مراده بحال المرتجى مع مرجوه فاستعير مفهوم المرتجى الصادق على الهيئة القائمة بالمرتجى اى الفاعل والمرتجى منه اى العباد والمرتجى اى الفعل نفسه لمفهوم الارادة الصادقة على الهيئة القائمة بالمريد والمراد وما يراد منه الفعل حيث ادخل الهيئة الثانية تحت مفهوم المرتجى الصادق على الهيئة الاولى ثم اطلق اسم المرتجى على الارادة استعارة ثم بتبعية هذه الاستعارة استعير كلمة لعل للارادة (و) نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) ولما استحال من العاقل التقاط العدو لاجل الحزن حكم بأن لام الغرض ههنا استعارة فان ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لما كان مثل ترتب الغاية على الفعل استعير مفهوم الغرض لذلك الترتب وبتبعية كلمة اللام على قياس التفصيل المذكور (و) نحو قوله تعالى (ربما يود) الذين كفروا لو كانوا مسلمين حيث استعير التقليل لودادتهم الكثيرة تهلكما ثم استعير كلمة رب الموضوع للتقليل لذلك وهذا (من) قيل (الهم) واذا عرفت ان مدلول الحرف نسبة قائمة بأمر متعددة عبر عنها بلفظ مفرد هو لفظ الابتداء صارت الاستعارة فيها تمثيلية لان مآل التمثيلية كما فصلناه سابقا هو التعبير عن الهيئة المنتزعة من عدة أمور بلفظ مفرد كالمثل والقصة ثم استعارة احدهما للآخر فكذا يعبر عن احدى الهيئتين بالترجى وعن الاخرى بالارادة فيستعار احدهما للآخرى ويستعار بتبعية الحرف كما مر تفصيله ثم ان العلامة التفتازانى بنى كلامه في تجويز اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية على هذا التحقيق الوثيق واما الفاضل الجرجاني فلما اشتبه عليه امران احدهما ماجر من لزوم تركيب طرفي التمثيلية معنى ولفظا وثانيهما لزوم افراد متعلق الحرف الذى يقع الاستعارة فيه ابتداء فى التبعية حكم بامتناع الجمع بينهما واصر عليه كل الاصرار وانكر على من جوز ذلك اشدا لانكار لكن لا يخفى عليك اندفاع كل من هذين الامرين اما الاول فلما مر سابقا من ان طرفي التمثيلية وان كان مركبا معنى فهو مفرد لفظا ولا اقل من الجواز واما الثانى فلما مر ههنا من ان الافراد فى التبعية فى لفظ الابتداء بمنزلة لفظ المثل فى التمثيلية واما ما يصدق هو عليه انما هو النسبة المخصوصة المعتبرة بين السير والبصرة والسائر وهذا بمنزلة تركيب ما يصدق عليه لفظ المثل من القصة المركبة من النسب المخصوصة ولا يخفى ان الاستعارة التمثيلية بدخول احدى الهيئتين فى الاخرى لا فى لفظ المثل او مفهومه الاجمالى كذلك التبعية انما هو باعتبار الدخول فيما يصدق عليه مفهوم المرتجى او الارادة من الهيئتين لا فى لفظ المرتجى ولا فى لفظ الارادة ولا فى مفهوميهما الاجالين هذا ما يسرلى فى هذا المقام ولعمري ان هذا من مداحض الافهام وأنى مقام اصعب مما توجه فيه الاحكام لجامع المعانى وسيبويه الثانى سعد الملة والدين

٧ وكذا الحال فى سائر متعلقات الحروف فان الى مثالا لانتهاى وهى نسبة بين المنتهى والمنتهى به والمنتهى وكذا الترتجى وامثالها

التفتازاني مع كون الحق مما ظل هوفيه وبات كما ظهر لك عند تحقيق الاستعارات * اذا
 قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام * ولعله انما افهم عليه لغاية حلمه
 لا قصور في علمه وان الفاضل الشريف لما غلب عليه قوة البحث والجدال غلب عليه
 الى حيث ضربه الامثال حتى اشتهر باطن في امام كثير الطعن في العلوم العربية
 واقتمر بهضم صبر هو البحر في كل الفنون سيما الادبية والحق ان كلا منهما عالم العلم وعلم
 التحقيق والآية الكبرى في الفضل والتدقيق جزاهما الله عنا وعن سائر المستفيدين
 خير الجزاء والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والجواد الكريم
 (والشيخ) العلامة السكاكي (يحمل) الاستعارة (التبعية من) الاستعارة (المكنى
 عنها) بأن يقلب الامر ويجعل ما كان قرينة هناك استعارة ههنا وبالعكس مثلاً يجعل
 نطقت استعارة بالكنية عن المتكلم واثبات النطق له قرينة الاستعارة (قال) الشيخ
 السكاكي (كما يجعل النية سبعا) اي استعارة بالكنية عن السبع (والحال
 ناطقا) اي استعارة بالكنية عن المتكلم والقرينة في الاول اضافة الاظفار وفي الثاني
 اضافة الحال (اجعل اللهذميات في قوله) اي قول القطامي (نقريهم للهذميات) يقدها *
 ما كان خاط عليهم كل زراد (اطعمة) اي اجعل اللهذميات استعارة بالكنية عن
 الاطعمة على سبيل التهكم ثم احذف المشبهة واجعل قرينة الاستعارة هي نسبة القرى
 الى اللهذميات وهي الطغنائات المنسوبة الى اللهزم وهو القاطع من الاسنة او الاسنة انفسها
 بأن يجعل الباء للمبالغة كما في اجرى واوحدي قوله يقده اي يقطع والزراد صانع الدرع
 من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الخلق بعضها في بعض والمعنى نضيفهم اسنة قاطعة
 يقطع بها ما كان خاط عليهم كل زراد (و) اجعل (المرهفات في) قول كعب بن زهير
 (صبحنا الخزرجية مرهفات) ابارذوى ارومتها ذووها (صبوحا) اي استعارة بالكنية
 عن الصبوح (تكما) وقرينتها نسبة صبحنا اليها وهي مفعولة الثاني قوله صبحنا اي وضعنا
 مكان الصبوح وهو ما يشرب بالعداء يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة
 الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوز اخوه والمرهفات السيوف المحدودة
 المرقعة واباراي اهلك والارومة هي الاصل والضمير فيها للخزرجية وذووها اي
 صواحب المرهفات * واعلم ان حاصل ما ذكره السكاكي هو ان القوم اعتبروا قسما من
 المصراحة وسموها تبعية على ما ذكروه الا انهم لو عكسوا ما صوروه رجع ذلك الى المكنية
 وكان اقرب الى الضبط لان الاستعارة حينئذ اصلية كلها اما مصراحة او مكنية والمصراحة
 اما حقيقية او تخيلية وكان ابلغ من التبعية كما عرفت سابقا قال صاحب الايضاح ان قدر
 التبعية حقيقة لم يكن تخيلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكنية مستلزمة للتخيلية وذلك

باطل اتفاقا والافكون التبعة استعارة اذ الملاقة هي المشابهة فلم يكن ما ذهب اليه مغنيا عما ذكره واجيب بأنه قليل التبعة لانفيها بالكلية ورد بأن الاقربى الى الضبط انما تحصل بنى التبعة رأسا لا بتقليلها الا يرى كيف اسقط التبعة بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رأيه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك والذي يرتضيه البال في تحقيق هذا المقال هو ان الاستعارة بالكناية لا يمكن الا في الامور العقلية كالمنية والحال والمهدو امثالها دون الحسية لان قرينة المكنية التخييل وهو لا يتصور الا في اثبات الامور الحسية بالامور للعقلية فحينئذ اذا وقع قرينة الاستعارة التبعة امرأ حسيا يتعين الاستعارة التبعة هناك اذا حسن حينئذ للمكنية اصلا واذا وقع امرأ عقليا كافي نطقت الحال يصح المكنية كالتبعة الا انه يترجح احدهما بحسب المقام لان المقام اذا كان مقتضيا لكشف الحال عن شأن الحال يتعين تشبيهه بالمتكلم واستعارته له واذا كان مقتضيا لكشف الحال عن دلالة الحال يتعين تشبيهه بنطق المتكلم واستعارته له وعلى كلا التقديرين يمتاز التبعة عن المكنية اما في الاول فبالذات واما في الثاني فبحسب المقام فلا يصح ارجاعها اليها بالكلية **(وتنبه)** في بيان ان الاستعارة في الفعل والحرف يمكن ان تكون بالاصالة وهذه فوائد زائدة على تقرير السكاكي (اما الفعل فيدل على النسبة) المحصلة (ويستدعي) ايضا (حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قديري عن الحدث ككان) لانه سلب منه الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط قيل وفيه نظر لان كان في كان زيدا قائما يدل على الكون وهو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله وفيه التأكيد والمبالغة لان كان يدل على حصول حدث مطلق يعينه خبره مع دلالة على زمان معين وخبره يدل على حصول حدث معين في زمان مطلق يعينه كان (او) يعرى (عن الزمان كنعم وبئس) فانهما لانشاء المدح والذم بلفظهما (وبت اذا استحدثت) اى انشأت (به الحكم) فانه لانشاء البيع واحداثه وكذا غيره من صيغ العقود اما اذا لم يحدث به الحكم فانه حينئذ فعل دال على الحدث والزمان وكذا فعلا التعجب لانشاء التعجب وليست هذه الافعال بمحملة للصدق والكذب باعتبار النسبة التي بها يحصل الكلام وان احتملها باعتبار ما لاجله تلك النسبة من الصفات المحمودة او المذمومة في فعل المدح والذم والصفات الخارجة عن العادة المألوفة في فعل التعجب **٧** (والاستعارة متصورة في كل من الثلاثة) النسبة والحدث والزمان (ففي النسبة كهزم الامير الجند) فان الزمان والحدث باقيا فيه لكن التصرف في نسبته الى الامير استعارة لان غيره هازم وهو جند اقول قد عرفت ان المقبر في وضع الفعل هو نسبته الى ذات فرض فاعلا في الدهن فاذا كان فاعلا في الواقع كان القضية صادقة والا كانت

قائله شارح الفوائد

٧ ومن ثم لما بشر اعرابي
بمولوده له وقيل نعمت
المولودة هي رد على المبحر
بقوله والله ما هي بنعمت
المولودة حيث لم يقع
المدح موقه

كاذبة بالنسبة في هزم الامير هي النسبة الفاعلية حقيقة وان كانت كاذبة (وفي الزمان كنادى اصحاب الجنة) اي ينادى لان النداء انما يكون بعد ذلك فنادى باق على حقيقته في الحدث والنسبة لكن استعير في زمانه اقول نادى ههنا مستعمل في الزمان الماضي حقيقة لكن بعد جعل مدلوله بمنزلة الماضي ولو كان مستعملا في المستقبل لما احتاجوا الى ما تسمع منهم من التأويل بأن المستقبل ههنا نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه والتصرف في جعل المستقبل بمنزلة الماضي لا في استعمال لفظ الماضي في المستقبل وبينهما بون بعيد (وفي الحدث) نحو (فبشرهم بمذاب اليم) فانه استعير التبشير للانداز والزمان والنسبة باقيا على اصلهما اقول وهذا كلام حق لان مدار الاستعارة على الحدث كما سلف تحقيقه (واما الحروف ففي مثالا وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمر عام) اي يجعل امر عام هو نوع من النسبة ومفهوم كلي كالظرفية مطلقا مثلا آلة للملاحظة تلك النسب المخصوصة اجالا ووضع اللفظ بازاء تلك النسب وضعا عاما (علقت) الظرفية الخاصة (به) اي بالامر العام وكذا الحال في وضع المشتقات والمبهمات (وانها) اي الظرفية الخاصة (لا تحصل الا بذكر المتعلق) الذي للحرف كالمدار للفظ في لان النسبة لا تحصل الا بذكر المنسوب اليه وكذا الابتداء لا يتعين الا بذكر البصرة مثلا وكذا الحال في غيرها وهذا بخلاف لفظ الابتداء والانتهاه وامثالهما فانها موضوعة بازاء مفهوم كلي صادق على النسب المخصوصة لا يتوقف تحصل مدلوله على حصول نسبة مخصوصة في الخارج (فاذا اريد بها) اي بالظرفية (استعلاء كما في قوله تعالى لاصليكن في جذوع النخل فقد نقل) لفظي (عن الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء (و) نقل (الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء بمعنى انه شبه الاستعلاء بالظرفية في شدة تمكن المصلوب على الجذع تمكن المظروف في الظرف مباينة ثم ترك المشبه وذكر المشبه به استعارة فيكون حينئذ التصرف في المعنى لانه استعارة مصرحة بتحقيقية وعلى الوجه الاول يكون التصرف في اللفظ فيكون مجازا (والمدخل عليه) لفظه في وهو جذوع النخل (قرينة) لنقل لفظه في عن الموضوع له اول نقل الموضوع له لتعذر الظرفية الحقيقية في الجذوع واعلم ان الحروف متعلقات كالظرفية والابتداء والانتهاه مثلا ومدلولات هي النسب الشخصية كالنسبة القائمة بالماء والكوز في الظرفية والقائمة بالسائر والبصرة في الابتداء مثلا فان اراد الاستعارة في المتعلقات فذلك بعينه مافة كره القوم من الاستعارة التبعية في الحرف وان اراد الاستعارة في المدلولات فذلك غير ممكن اصلا لوجهين اقواهما ان الاستعارة لا بد فيها من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه من افراده ولما كان المشبه به امرا شخصيا لا يتصور فيه ذلك فلماذا حكموا بأن الاستعارة الاصلية لا يتصور

فما يكون في مدلوله النسبة الشخصية كالقمل والمشتقات والحروف وثانيهما ان التشبيه كما عرف في موضعه مشاركة امر لامر في معنى فالمعنى الذي هو وجه الشبه امام مفهوم الظرفية فيرجع الى تشبيه نسبة الاستعلاء مثلا الى الظرفية فيرجع الى ما ذكره القوم من الاستعارة التبعية وامام مفهوم غيرها ولا يخفى ان النسب الشخصية متباينة غير متشاركة في مفهوم يقصد التشبيه فيه وانما المشاركة في مفهوم النسبة او مفهوم الشخصية او مفهوم الهيئة وامثالها مما يتساوى حصولها في كل نسبة فلا يقصد الحاق احدى تلك النسب بأخرى منها في واحد من تلك المفاهيم المتساوية الحصول (وكل ذلك) من التصرفات في الفعل والحرف (بالاصالة) لا بالتبعية (لكنك بعد التحقيق) والتميز بين اقوالهم (لاتشاح) انت (في التسمية) اذ لا مشاحة في الاصطلاحات كما لا نزاع في الشهوات اقول ان اراد بذلك انا نطلق هذه الاسماء على ما مر ذكره من غير قصد المناسبة في معانيها فسلم انه لا تشاح فيها وان ادعى المناسبة كما هو الظاهر من تقريره فالتشاح مرخص من غير اشتباه بناء على ما مر من ان تشاح تقرير كلامه وتبيين مرامه ولعمري لقد خالف فيه افاضل الجماعة ولم يحذر سوء العواقب والتباعدة ٧ ومن خالف الجمهور فاليه والعاقبة وانما يأكل الذئب القاصية ٩ (الرابع) من تسميات الاستعارة بحسب الحكم التابع لها (الحكم) الذي يلحق الاستعارة من الصفات والتفريع عليها سواء كان مقدما عليها او مؤخرا عنها او بعضها مقدما وبعضها مؤخرا وان كان قوله وقولك بعده فيما سيجي يدل على وجوب التأخر الا انه اراد التأخر في الرتبة لا في الذكر (ان ناسب) الحكم (المشبه فمجردة) اي فالاستعارة مجردة عما يلايم المشبه به والاولى ان يقال مجردة عن الادعاء المعتبر فيها (و) ان ناسب الحكم (المشبه به فرشحة) اي فالاستعارة مرشحة لانه لكونه ملائما لادعاء الاستعارة ومقويا لها سمي مرشحا لها (وان عدم) الحكم بالكلية (فطلقة) اي فالاستعارة مطلقة عن قيد الحكم (فرايت اسدا اطلاق) اذ لا حكم معه يناسب شيئا من طرفي التشبيه (وقولك بعده) اي بعد رأيت اسدا (شاكي السلاح) اي شائك السلاح بمعنى التام وفيه قلب المكان (يجرر محم تجرير) لانه يلايم المشبه (و) قولك بعده (حاد الخالب دامي البرائن ترشيع) لانها تلايم المشبه به والبرائن جمع برثن وهو من السباع بمنزلة الانامل من الانسان والمخلب بمنزلة الظفر منها والفرق بين الترشيع والتخييل ان الاول يثبت للمشبه وثبوت المشبه بعد دخوله فيه فلا يحتاج الى التخييل بخلاف الثاني فانه يثبت للمشبه بعد دخوله في جنس المشبه فيحتاج الى التخييل فلا يرد ما يقال يلزم على السكاكي ان يعتبر في الترشيع صورا وهمية كما في التخييلية من غير حاجة الى ما اجيب عنه من انه قد احتج الى توهم امر في التخييلية لعدم ملائمة ذلك اللازم لما ثبت له بحسب الظاهر بخلاف الترشيع لان هذا فرق لفظي لا يحدى (ومبنى

قوله لا تشاح بصيغة النهي
هكذا الرواية عن المصنف

٧ التباعة بالكسر بمعنى
التبعة كذا في الصحاح
٩ فيه تضمين للحديث
كما لا يخفى

المجيب السيد الشريف
الجزجاني

الترشيح تناسي التشبيه) وتقوية الادعاء والمبالغة ولهذا كان الترشيح ابلغ من التجريد لان فيه اعترافا بالتشبيه حتى يبنى على علو القدر المشبه بالعلو المكان ما يبنى على العلو المكانى (كما قال ابو تمام ويصعد حتى يظن الجهور * بأن له حاجة في السماء) استعار الصعود لعلو القدر ثم يبنى عليه ما يبنى على علو المكان فلو لان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء لما كان لهذا الكلام وجه ثم انهم يفعلون ذلك التناسي مع التصريح بالتشبيه والاعتراف بالاصل فع جحد الاصل والاصرار عليه كافي الاستعارة اولى فأولى كقول عباس بن الاحنف * هي الشمس مسكنها في السماء * فعز الفؤاد عزاء جملا * فلن تستطيع اليها الصعود * ولن تستطيع اليك النزول * ولا يخفى ان هذا التناسي وقع مع الاعتراف بالاصل وهو هي في قوله هي الشمس لانها راجعة الى الحبيبة وهذا واضح وجعلها ضميرا لقصة كما توهمه بعض الشراح تكلف وههنا فائدة ينبغي ان تنبه عليها وهي ان كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض * خاتمة * ضم اقسام الاستعارة بتنبهات ثلاثة مشتملة على ثلاثة مقاصد حيث قال (فيها : تنبيهات) ثلاثة * (الاول) في القرينة (لا بد) للاستعارة (من قرينة) تدل عليها (وقد تكون) القرينة (امر او احدا نحو رأيت اسديرمي) اويتكلم او في الحمام ونحو تبسم في قولك تبسم بدر (او) تكون (اكثر) من امر واحد سواء كان بعضها مربوطا ببعض كافي البيت الآتي بعده او لا نحو رأيت شمسا وتريد انسانا والجامع حسن الطلعة وعلو المرتبة (نحو) قول البحتري (وصاعقة من نصله ينكفي بها * على اروس الاقران خس سحائب) ومعنى ينكفي بها اي يقلبها من كفأت الاناء انى قلبته والباء فيها للتعدية اي يقلبها خس سحائب واراد بها الانامل الخمس والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب استعار السحائب للانامل الخمس ليمين الممدوح بناء على تشبيه الجواد بالسحاب الهطل فذكر ان هناك صاعقة ترشحا ثم قال من نصله تجريدا ثم قال على اروس الاقران تجريدا ايضا ٧ انما قال خس اشارة الى ان كلاما من اناملها مستقل في الجود مبالغة وفي ذكر الخمس نوع تجريد اذ لا اختصاص للسحاب بالعدد ولا يخفى ان هذه الامور كلها قرينة لاستعارة السحائب للانامل ومربوطة بعضها ببعض وفي هذه الاستعارة ايدان بشجاعته وسخاوته * الثاني * من التنبهات (انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه) من كون وجه الشبه شاملا للطرفين كاملا في افادة الغرض سليما عن الابتذال وذلك لان حسن البناء بحسن المبني (و) اخص (خصوصا) بتلك الرعاية الاستعارة بالتصريح (الحقيقية وما بالكناية) من الاستعارة لان الخيلية لما كانت تابعة

قوله عزاء من عزاء جملة
على العزاء وهو الصبر
قال التفتازاني والعامل
في اليها واليك هو المصدر
بعدهما ان جوزنا تقديم
الظرف على المصدر والا
فمحذوف يفسره الظاهر

قول المصنف او اكثر اشمل
من قول السكاكي وربما كان
معاني مربوطا بعضها
ببعض كما لا يخفى

٧ اذ لا اختصاص لاصل
الصاعقة بأروس الاقران

✽

للمكنية لم يجب تلك الرعاية فيها امالة وبلا استقلال بل يكفي الرعاية في المكنية فقط
وفي عبارة المصنف اشعار بجواز الرعاية المذكورة في التخييلية ايضا والمفهوم من عبارة
السكاكي خلافة بناء على ان في التخييلية ايضا تشبيهها فيجوز اعتبار الرعاية المذكورة فيها سيما عند
انفكاكها عن المكنية كما جوز السكاكي بقوله مخاليل المنية الشبهة بالسبع وان استغنى عن ذلك
عند كونها تابعة للمكنية (و) من جهات الحسن (ان لا تشمها) اي الاستعارة (رايحة التشبيه)
بذكر شيء من ادواته او بذكر شيء يدل على الطرف التروك نفسه دون لوازمه فان ذكر
اللازم تجريد وذلك لا يبطل ادعاء الاتحاد بل ينبي عن خلافه بعد تمامه وفرق بين ابطال
الادعاء رأسا وبين الدلالة على خلافه ثانيا ولا يلزم التناقض لعدم اتحاد الزمان ولا الكذب لان
الادعاء اظهار الشيء للسامع لا دعوى انه كذلك في نفس الامر فلا ينافيه الانباء عما في نفس
الامر ثانيا فاحفظ هذا الكلام فانه ينفعك في كثير من المقام (ولذلك) اي ولوجوب عدم اشتمال
رايحة التشبيه (وجبت القرينة) الدالة على الاستعارة من كون الشبه جليا بنفسه
او معروفا بين الاقوام في التصريحية واما في المكنية فالقرينة هي التصريح باسم المشبه
واثبت شيء من لوازم المشبه به (والا) اي وان لم تكن القرينة مع انه لم يكن في اللفظ
ما يدل على التشبيه (فلغز) لاستعارة يقال الغز في كلامه اذا غي مراده والاسم الغز
على وزن الرطب ومنه المعنى وقد يفرق بأن الثاني في الاسم والاول في المسمى كما اذا
قلت رأيت ابلا مائة لا تجدد فيها راحلة وتريد بذلك الناس اشارة الى قوله صلى الله عليه
وسلم الناس كابل مائة لا تجدد فيها راحلة اي الخيل منهم قليل كالنجيب من الابل القوي
الذي لا يوجد في كثير من الابل فان قلت اذا لم يوجد قرينة الاستعارة يحمل على الحقيقة
فلا يكون لغزا قلت قرينة المقام تدل على انه ليس بحقيقة لكن لما لم يوجد قرينة دالة
على وجه الشبه صار الغزا قيل ان الغز قد يعتز لتشخيص الخاطر وتصفية الذهن وقد
تكلم به بعض النصفاء كقوله في صفة الميزان وقاضى قضاء يفصل الحكم ساكنا وبالخطي
يقضى لا يسوح فينطق قضي بلسان لا يعيل وان عيل على احد الخصمين فهو مصدق
وكقولهم في وصف القلم وما غلام راكع ساجد اخو نحول دمه جاري ملازم للخمس
في وقتها معتكف في خدمة الباري وهذا احسن ما يكون في هذا الباب ومن لطائف
الالغاز قول ابن الخلال في الشمعة وصبيحة بيضاء تطلع في الدجى صبحا وتشق
الناظرين بدائها شابت ذوائبها اوان شبايبها واسود مفرقها اوان فنائها كامين
في طبقاتها ودموعها وسوادها وياضها وضائها اقول ولا تنوهم من اعتباره لتشخيص
الاذهان كونه مندرجا في اليسان لان الغرض من البيان اظهار المراد ومن الغز

قوله ان لا تشمها عطف على
قوله برعاية جهات الحسن
اي يحسن الاستعارة برعاية
جهات الحسن وبأن لا تشمها
رايحة التشبيه

قائه شارح الفوائد

فوالاعمال بعد التعمية والالغاز من المحسنات ﴿ ٢٥٧ ﴾ لا شرط لهم في الفصاحة كون الدلالة على المراد ظاهراً يحكى ان خطيب اليمن

اعترض على الخطيب القزويني وهو صاحب الايضاح عند اشتراط السلامة عن التعقيد في الفصاحة بالتعمية والالغاز حيث يلزم خروجهما عنها مع ان استخراج المعنى كلما كان اصعب كان حسناً وبالقبول اجدر فلما واصل الخبر الى صاحب الايضاح اجاب بالالتزام ومنع كونها من المحسنات مستشهداً بترك السكاكي ذكرهما في المحسنات البديعة وهذا هو الحق اذ البيان اظهار المراد والفصاحة ازالة ما يوجب الاخلال في الفهم عن اللفظ ليم امر البيان ومدار التعمية والالغاز اخفاء المراد فاني يتدرجان فيه نعم يمكن ان يكون المراد الاخفاء في بعض الاحيان فيكونان مقصودين للامتحان لكن اين هذا من اعتباره في علم البيان والله المستعان في كل حين وآن محمد قال الكرمانى في شرحه هذا المثال ما قرأته على المصنف ولعلها حاشية لمثال المشاكلة لعدم الاستهارة فيها اللهم الابتكاف شديد فألحقت بالمتن هذا ما ذكره

الاخفاء فلا يترا آتى نارا هما (و) الاستعارة (التخييلية تبغ) في الحسن (لما بالكناية) من الاستعارة فحسناً يستتبع حسناً واعلم ان المفهوم من كلام السكاكي انه يجوز عدم تبعيتها لها كعكسها حيث قال متى كانت تابعة لها الا ان المصنف حكم بالتبعية فيلزم حينئذ ان يكون انبت في انبت الربيع البقل عبارة عن امر وهمى مقدر الا انه تكلف كما سبق تحقيقه (وهى) اى التخييلية (مع المشاكلة احسن) وهى ازدواج لفظين او ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وانما كان احسن لاجتماع المناسبة اللفظية مع المعنوية (نحو) قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله (يدالله فوق ايديهم) ولا يخفى ان قوله يدالله بعد قوله انما يبايعون الله يقتضى الحمل على غير معنى القدرة التى يحمل لفظ اليد عليها في الاكثر فلا بد من ان يخيل صورة مخترعة شبيهة باليد لان حقيقة اليد محال في حقه تعالى قصارت استعارة تخيلية بعد قصد كونه تعالى كالبايع واثبات لازمه له بطريق الكناية ثم ان ذكر يدالله مع ذكر ايديهم مشتمل على المشاكلة المفيدة للحسن الزائد (و) نحو قوله تعالى (ومكروا ومكر الله) فان حقيقة المكر التى هى الحيلة فى اضرار الغير لما استحال فى حقه تعالى حل على المشاكلة او الازدواج والمقابلة فليس هذا مثالا للاستعارة (بل قلما يستحسن) التخييلية (دونها) اى دون الاستعارة بالكناية حكم بالقلة دون النقي اذ قد تحسن على قلة كما فى قولك اظفار المنيه الشبيهة بالسبع (فلذلك) اى لقلته استحساناً بدونها (استحسن قول ابى تمام) الطائى (لا تسقى ماء الملام فأتى) صب قد استعذبت ماء بكائى) فانها استعارة تخيلية غير تابعة للمكنية اذ ليس يظهر للملام شبه لشيء يلزمه ما يع مستكره كالحنظل والحوض الاجن ماؤه حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام بالاملاحة تشبيهه بنى ما يع مستكره شيئاً رقيقاً به قوام سريانه فى النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه سمجاً مستهجناً جداً وايضا يعارضه ما نقل عن الطائى ان بعض اصحابه لما بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها من ماء الملام قال فى جوابه ابعث لنا شيئاً من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام الا انه اخطأ فى جعله من قبيل جناح الذل لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده او عند تعبده ووهنه يخفض جناحيه وبلقيه على الارض ولما كان الانسان عند تواضعه يبطأ طأ من رأسه ويخفض من يديه الذين هما بمنزلة جناحيه شبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطير على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها على ان الآية يحتمل الحمل على الاستعارة التمثيلية واما جعل ماء الملام من قبيل لجين الماء فليس بحسن اذ الماء مفيد للحياة ويرغب النفس فيه والملام خلافه مع ان المنقول عن

البطاني لا يساعده هذا ما قالوه ويحتمل عندي ان يخيل للملام عند تأثر النفس من امر
مر نافذ في جميع اعماق البدن والقلب ويشبه ذلك بمران الماء ووصوله الى جميع
اجزاء الارض عند صبه عليه فيستعار له اسم الماء ولا يقيح فيه والمعجب من امر أبي
تمام انه رجا الخلاص من الملام فقر من المطر ووقع في الميزاب حتى صار بيته مثلاً
في هذا الباب حتى شجن به كتب الآداب ان في هذا لعبرة لاولى الالباب وعلى هذا
تذهب عادة الزمان والى الله المرجأ وهو المستعان (الثالث) من التنبهات (ان الاستعارة
فرع التشبيه فأنواعها كأنواع خمسة استعارة حسي لحسي لوجه) من الشبه (حسي
نحو) قوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً) فالمستعار منه هو النار والمستعار له الشيب والجامع
بينهما هو الانبساط والانتشار وكل من هذه امور حسية وهذه استعارة بالكناية
(و) استعارة (حسي لحسي لوجه) من الشبه (عقلي) نحو قوله تعالى (اذ ارسلنا عليهم
الريح العقيم) فالمستعار منه المرأة والمستعار له الريح وهما حسيان ووجه الشبه المنع من
ظهور الاثر والنتيجة وهو امر عقلي والاستعارة هنا مكنية وقرينتها العقيم وهو استعارة
تخييلية وتوهم التبعية قبيح (و) استعارة (معقول لمعقول) ووجه الشبه معقول البتة
نحو قوله تعالى (من بعثنا من مردقنا) فالرقاد وهو النوم مستعار للموت على سبيل
التصريح وهما معقولان ووجه الشبه وهو عدم الافعال فيهما عقلي ايضاً وان جعل
المرقد اسم مكان يكون تصريحية تبعية والقرينة صدور الكلام عن الموتى لا البعث
لانه يستعمل في النوم ايضاً يقال بعثه من نومه اي أيقظه وأورد ان عدم ظهور
الافعال اظهر في الموت واقوى فلا يكون جامعاً بل سهولة تأتي البعث فانها في النوم
اظهر واعرف وفيه ٣ ان هذا غير مشترك بين الطرفين على كلام معني البعث اللهم الاعلى
عموم المجاز (و) استعارة (محسوس لمعقول) لوجه معقول نحو قوله تعالى (مستهم البأساء
والضراء) فالمستعار منه وهو المس في الاجسام حسي والمستعار له وهو مقاسة
الشدة عقلي وكذا الجامع بينهما وهو الحقوق (و) استعارة (معقول لمحسوس) لوجه
معقول نحو قوله تعالى (ان الماطني الماء) جلنا كم في الجارية فالمستعار منه التكبر وهو
عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي والجامع الاستعلاء المفرط وهو ايضاً عقلي
وانما لم يتعرض للوجه في الثلاثة الاخيرة بناء على ما مر من عدم انتزاع المحسوس من
المعقول وانما ترك ههنا ما يكون الطرفان حسيان والوجه بعضه عقلي وبعضه حسي
كقولك رأيت شمساً في الحمام اي انساناً شبيهاً بها في حسن الطلعة ونباهة الشان
لما ان غرض المصنف بيان وقوع هذه الاقسام في التزليل ولم يوجد لذلك مثلاً فيه
لان مجرد الاقسام يعرف من اقسام التشبيه التي ينبتى الاستعارة عليها وما قيل انما
يذكر لرجوعه الى الاقسام الياقية قد فوج بأن المقصود بيان امكان كل من هذه الاقسام

المورد السيد قدس سره

٣ السيد السند قدس سره

✽

قائله السيد السند قدس

سرته ✽

(ولم يظهر)

قائله السيد السند قدس سره
 هـ

قائله السيد قدس سره هـ

٧ فان قلت قد تقرر عندهم
 ان الكناية ابلغ من التصريح
 مع ان الاعتبار في البلاغة
 وضوح المعنى والمعتبر
 في الكناية خفاء المعنى
 فكيف يكون بليغا قلت المعتبر
 في البلاغة وضوح طرق
 التعبير فحينئذ يمكن ان يكون
 ماسلكه من المقصد خفيا
 بالنسبة الى آخر لكن يكون
 له طرق متعددة بعضها اوضح
 من بعض فيختار السالك
 الاوضح الى ذلك المطلوب
 الخفي هـ

ولم يظهر من رجوع هذا القسم الى الاقسام الباقية امكان وجوده وما قيل تركه لندرة
 الاستعمال فمدفوع بأن الغرض بيان الامكان لا بيان كيفية الاستعمال والله اعلم بحقيقة
 الحال منه المبدأ واليه المآل (والاصل الرابع في الكناية وهي) اي الكناية بالمعنى
 المصدرى المقابل للتصريح (ترك التصريح بذكر الشئ) اي اداء المعنى بما هو
 موضوع له من غير مزاحم (الى ما يلزمه) اي ذكر لازم الشئ (لينقل من) (اللازم
 المذكور) بلفظه (الى) (الملزوم) (المترك) ذكره صريحا فيكون اللازم مرادا
 من اللفظ على ان يكون وسيلة الى الانتقال الى ملزومه وكيف لا واللزوم انما يفهمه
 المخاطب اذا لاحظ معنى اللازم فيريد المتكلم تفهيمه ثم تصديقه بوجود الملزوم وقيل
 يحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى اللزوم المتروك ذكره صريحا
 مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا غير صحيح اذ يلزم ان لا يكون معنى اللزوم
 وسيلة اصلا وانه باطل واراد بلازم الشئ ما يتبعه ويردفه ويلزومه اياه ان يكون
 له تعلق مابه صحيح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما عقليا او عاديا او
 اعتقاديا او ادعائيا وما يقال ان اللفظ في الكناية مستعمل في المكنى عنه لا المكنى به
 معناه ان الغرض الاصلى ذلك ولا يلزم منه ان لا يكون المكنى به مرادا ولو تبعه وما يقال
 ان الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة فله احتمالان احدهما جواز ارادة المعنى الحقيقي فقط
 بناء على عدم منع القرينة عن ذلك وهذا غير صحيح لان القرينة كما لا يمنع عدم ارادته
 يدل على كونه مقصودا بالتبع وهذا يمنع كونه مقصودا اصالة وان لم يمنع كونه مقصودا
 بالتبع وان اراد الجواز مع قطع النظر عن القرينة فذلك لا يختص الكناية بل يوجد
 في المجاز ايضا واثنيهما جواز ارادة المعنى الحقيقي تبعا لان قرينة الكناية لاتمنع ارادته
 كما في المجاز وهذا هو الاحتمال الحق اذ غرضهم بذلك تمييزها عن المجاز واما تمييزها
 عن سائر الحقيقة فلكون ذكر الاصل ههنا للانتقال الى الملزوم لا بأن يكون مقصودا
 اصليا كما في سائر الحقايق واما الفرق بينها وبين التعريض فسيجي ان شاء الله تعالى وقد
 سبق نبذما يتعلق بهذا الباب فلا نل بالتفصيل الاصحاب (نحو) فلان (طويل النجاد)
 عند قيام القرينة على ان المراد بيان طول قامته فيلقى المخاطب طول النجاد لينقل منه
 الى طول القامة (وسميت) الكناية كناية (لخفاها) ٧ وعدم التصريح بما هو المقصود
 ومنها الكنى في الاعلام لما فيها من اخفاء وجه التصريح بالاسم الموزن بالوحشة لان
 الدعاء بالاسم مما يوحش المخاطب ولذا قال تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء
 بعضكم بعضا (وكذلك جميع تقاليها في) اللغة (العربية تدل على الخفاء) اي التقاليد
 الاربعة من التقاليد الستة الممكنة في حروف ك ن ي تدل على معنى الخفاء لان تقديم

الكاف مع اتباع النون ثم الياء وضع لاختفاء التصريح كما مر ومنه الكفى وقد عرفت
ومع اتباع الياء ثم النون يقال للحمة المستبطنة في فلهم المرأة خلفائها وتقديم النون مع اتباع
الكاف ثم الياء لا يصلح المضار الى العدوم من حيث لا يشعرو مع اتباع الياء ثم الكاف بلغ من
الختفاء درجة حتى سرى الى التصريح باسمه بل الى كتابته صريحا وتقديم الياء امام مع اتباع
الكاف ثم النون او بالعكس فمهم (ولها) اى للكناية (مراتب قريبة) بأن يكون
الانتقال من اللازم الى الملزوم بغير واسطة (كطويل النجاد لطول القامة) حيث
لا واسطة بينهما (وبعيدة) بأن يكون الانتقال بواسطة (كنومة الضحى لمخدومة)
اذ ينتقل من الاول الى التفرغ للنوم عما ينصهر من الاشغال بناء على ان وقت سعى نساء العرب
في تدبير معاشهم من تحصيل ألبان الابل وسائر ما يناسبه انما هو في ذلك الوقت ولما لم ينم
من نساءهم في ذلك الوقت الامن يكون لها خدام ينوبون عنها انتقل من نومها في ذلك الوقت
الى كونها لمخدومة (وابعد) بأن يكون الانتقال بوسائط كثيرة (كمزول الفصيل للمضيف)
فان هزال الفصيل يلزم فقد الام وفقداهما مع كمال عناية العرب بالمثلثات يلزم كمال قوة الداعى
الى نحرها واذلاداعى الى نحرها اقوى من صرفها الى الطبايح ومن صرف الطبايح الى قرى
الاضياف فهزال الفصيل يلزم المضيافة بهذه الوسائط ﴿واقسامها﴾ اى اقسام الكناية
(ثلاثة) وكل واحد منها شامل للقرب والبعد (اذ المقصود بها) اى بالكناية (الموصوف)
بأن ينتقل الذهن من الصفة اليه (او الصفة) بأن ينتقل من صفة للموصوف الى اخرى
له والمراد بالصفة ههنا هو الاسم الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود (او التخصيص
لها) اى للصفة (به) اى بالموصوف ونسبتها اليه لافى طرفيه والمراد بالتخصيص التخصيص
في الاثبات لا التخصيص في الثبوت الذى هو معنى الحصر ﴿فالاول قريبة﴾ بأن يتفق
في صفة اختصاص بموصوف معين ينتقل منها اليه (كجاء المضيف لمن اشهر به) اى
بالمضيف بسبب كثرة صدور الضيافة عنه (وبعيدة) وهى ان يحتاج الانتقال الى الموصوف
الى تليف صفات تختص المجموع لا كل واحد منها ومن هذا القليل الحدود والرسوم
اذ اعريت عن ذكر المحدود (كستوى القامة بادية البشرة عريض الاظفار للانسان)
فان كل واحد منها عرض عام له والمجموع خاصة ونحو طائر ولود للخفاش ﴿والثاني﴾
اى طلب الصفة (قريبة) بأن ينتقل من صفة الى اخرى بغير واسطة (كطويل النجاد)
لطويل القامة (وبعيدة) بأن يكون الانتقال بلوازم متسلسلة (ككثير الرماد) للمضيف
اذ ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها
الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى انه مضيف
(و) مثل (جبان الكلب) للمضيف ايضا فان جبن الكلب عن التباح الذى هو امر طبيعي

له يقتضى استمرار تأديب له وهو يقتضى استمرار موجب نباحه اذ التأديب في الحيوانات
لا يكون الا بالمنع عند الموجب وذلك الموجب كثرة مشاهدة الواردين وهذه يقتضى
ان يكون ساحة مقصدا لاداني والا قاصي وذلك يقتضى انجاح الآمال لديه وذلك يقتضى
المضيافية (والثالث) اي طلب اختصاص الصفة بالموصوف كناية (قريبة) لا يحتاج الى
زيادة تأمل (نحو) قول زياد الاعجم (ان السماحة والمروة والندى) في قبة ضربت
على ابن الحشر (كان طريق التصريح ان يقول انه مختص بها اذا لاضافة مثل سماحة
ابن الحشر او معناها مثل السماحة له او الاسناد نحو سمع هو او حصل السماحة له
او معناه نحو هو سمع الا ان الشاعر ترك التصريح الى الكناية فجعل الصفات المذكورة
في البيت في قبة تنبئها على علو شان الممدوح ثم لما لم يلزم من اجتماعها في قبة اختصاصها
بالممدوح لوجود ذوى قباب غيره حكم بأنها مضروبة عليه دلالة على ان اثبات الامر
في مكان الرجل وحيزه يستلزم اثباته له (و) كناية (بعيدة) يحتاج في تخصيص الصفة
بالموصوف الى زيادة تأمل (نحو) قول الشاعر (المجد يد عوان يدوم لجيده) عقد
مساعي ابن العميد نظامه (٧) لما اراد ان يبين اختصاص المجد بابن العميد على طريق
الكناية جعل مساعي ابن العميد نظام عقد في جيد المجد (٧) ودل بذلك على اعتناء ابن العميد
بشان المجد ودل بذلك على ان ابن العميد يحب المجد اذ الاعتناء بشان شئ يدل على صحة
المعنى به ونبه على ان المجد المعروف باللام اي حقيقته ثابتة به وثبوت الحقيقة للشيء يستلزم
ثبوت جميع الافراد له الموجب اختصاص المجد له والحاصل انه جعل تزيين المجد به
تخصيصا له به على طريقة قولك تزينت الوزارة بفلان اي حصلت له قيل ٣ قسم السكاكي
هذا القسم الى لطيف وألطف لا الى قريب وبعيد كما فعله المصنف اذ القرب والبعيد
لا يتصوران في التخصيص بل في الطرفين فقط واجيب ٦ بأننا لانسلم ذلك اولا ولئن سلم فلان مانع
من اعتبارهما في التخصيص باعتبار الطرفين ولا يفهم من تقسيم السكاكي هذا القسم الى
لطيف والطف تنبئها على جوازه عدم امكان تقسيمه الى قريب وبعيد وانما لم يصرح بذلك
اعتمادا على ما سبق في نظيريهما على انه نقل عن المصنف انه قال كونها الطف وبعيدة
متساويتان في الوجود قيل ٦ ههنا قسم آخر وهو المطلوب بها الصفة والنسبة معا كما يقال
تكثير الرماد في ساحة عمر وفان كثرة الرماد كناية عن الصفة كما عرفت واثباتها لاساحة
عمر وكناية عن التخصيص واجيب ٧ بأن هذا كنايةتان والتقسيم في الكناية الواحدة (٨) واعلم
ان من الكناية نفى الشئ بنفى لازمه كقوله تعالى اتنبئون الله بما لا يعلم اي بما لا ثبوت له
بناء على ان عدم العلم يستلزم عدم الثبوت اذ لو ثبت لعلم قطعا وكقوله (٩) لا يفرع الارنب
اهوالها (١٠) ولا ترى الضب بها تنحجر (١١) اي لا ارنب في المفازة لتفرع ولا ضب ولا انحجار

المجد الكرم والمقد هو
الخط الذي يتظم به اللؤلؤ
والمساعي ضد المساوى

٣ قاله شارح الفوائد
٦ المجيب شارح الفوائد

٢ قاله شارح الفوائد

٧ المجيب شارح الفوائد

﴿تذنيات﴾ اربعة للاصل الرابع ﴿الاول الكناية﴾ في القسمين الاخيرين (قد تساق
 لغير الوصف المذكور) اذ لابد فيها من موصوف سواء كان مذكورا او لا (كقوله تعالى
 هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) اي مع الغيب عن حضرة النبي عليه السلام واصحابه
 لا بمعنى الغائب عن الحس كالصانع وصفاته اذ لا يصح حينئذ الكناية والتعريض لانهم
 ايضا يؤمنون بالغيب بهذا المعنى عند حضور النبي واصحابه فهذه الآية (اشارة الى
 المنافقين) اي الى ذمهم (و) الى (انهم بخلافه) اي بخلاف الوصف المذكور فالمكنى
 عنه نفي الايمان وموصوفه المنافق وهو غير مذكور قيل ٦ مدح المتقين بعد قوله تعالى
 لا ريب فيه يرجع الى مدح الكتاب بأنه كامل في نفسه ومكمل لغيره فلا يصح ارجاعه
 الى ذم المنافقين فالاولى ان يمثل بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك الى قوله
 المفحون بأن يجعل الموصول مع صلته مبتدأ والاولى ٧ من اسمى الاشارة خبره ويجعل
 الجملة من مستبعات قوله تعالى هدى للمتقين دون المتقين الموصوفين بالموصول (والاقرب
 ان يقال لهذا) النوع ٩ من الكناية (تعريض) لانه في اللغة خلاف النصريح يقال
 نظرا ليه بعرض وجهه اي بجانبه ومنه قولهم ان في المعارض لمدوحة عن الكذب
 وهي التورية بالشئ عن الشئ (و) يقال (للبعيد من الكناية تلويح) وقد عرفت الكناية
 البعيدة والتلويح ان تشير الى غيرك من بعد (وللقريب) من الكناية (مع خفاء) لانه كم
 وصف مستغن عن الوسط خفي لاحتياجه الى امر عر في او تجريبي او غير ذلك (رمز)
 وهو ان تشير الى القريب خفية بشفة او حاجب وامثالهما كقوله ٣ وللعيون رسالات
 مرددة * تدرى القلوب معانيها وتخفيها (كعريض القفاء) فانه كناية عن الابله بغير
 واسطة لكنه يحتاج فيه الى عدة قواعد من علم الفراسة وفي بعض النسخ ومع خفاء رمز
 كعريض الوسادة فانه كناية عن عريض القفاء وهو عن الابله فعلى هذا يكون قسما من
 البعيد لان قوله ومع خفاء قيد لقوله وللبيد فيفوت قسم القريب وفيه بعد وفي بعض
 النسخ وللقریب مع خفاء رمز كعريض الوسادة وهذا صحيح لان المراد بالقرب ههنا
 قرب المسافة اعم من ان يكون هناك واسطة واحدة او اكثر فيصح التمثيل بعريض
 الوسادة كما يصح التمثيل بعريض القفاء لكن المصنف لوجع بين المثالين كما فعله السكاكي
 لكان احسن واولى كما لا يخفى (و) يقال للقريب (دون) اي دون الخفاء (اشارة
 وايحاء) يقال اشار اليه باليد اذا اومأ اليه ووجه المناسبة اما لانه اذا لم يكن قيد زائد
 كما في التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم
 اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الایحاء بمافي
 شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي واستشهد لذلك بقوله * اشارت باطراف

٦ قاله شارح الفوائد

٧ وهو قوله تعالى اولئك

على هدى

٩ وهو الذي يساق

لغير الموصوف المذكور

٣ نظيره * فقالت بطرف

العين خيفة اهلها *

اشارة مذعور ولم تتكلم *

+

البنان وودعت واومت بينديهما متى انت راجع * حيث نسب الاشارة الى البنان والايحاء الى العين (الثاني) من التذنيبات (التعريض قديكون كناية بأن يراد به الموصوف ايضا) اى كايراد به غير الموصوف بمعونة قرائن الاحوال (و) قديكون (مجازا بأن لا يراد) به الموصوف اصلا بل يراد غيره مثلا اذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت به المخاطب وانسانا آخر معه كان تعريضا على سبيل الكناية امانه تعريض فلا رادتك غير الموصوف واما انه كناية فلكون الانتقال من اللازم وهو الخطاب على سبيل التهديد للمخاطب الى الملزوم وهو الخطاب لمن يتصف بالابناء وان اردت به غير المخاطب فقط كان تعريضا على سبيل المجاز اما كونه تعريضا فلما مر واما كونه مجازا فلان ذكرنا الخطاب الدال بالوضع على المعين واردة الخطاب المطلق يكون من باب ذكر اللفظ واردة اللازم * واعلم ان قول المص التعريض قديكون كناية وقديكون مجازا منظور فيه بل الوجه ان يقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز كما هو عبارة السكاكى وتوضيح هذا يستدعى الكشف عن جليلة الحال فنقول ان اللفظ ان استعمل فى المعنى الموضوع له يسمى حقيقة مطلقة ويقابلها المجاز فان قصد بذلك دلالة اللفظ على معنى آخر ملزوم للمعنى الموضوع له اللفظ قصدا اصليا وقصدا الى الموضوع له قصدا تبعا يسمى كناية ويقابلها التصريح وان لم يقصد معنى آخر لذلك بل اقتصر على ارادة المعنى الموضوع له فقط يسمى حقيقة تصريحية وهى مع الكناية قسمان من الحقيقة المطلقة وان لم يستعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له اصلا بل فى غيره يسمى مجازا فيحتاج الى قرينة قوية لا يرخص فيها الا بهما اصلا * واما التعريض فهو استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى أو الكنائى او المجازى اذ الاستعمال يوجد فى كل من هذه ثم يقصد بذلك المعنى الى معنى آخر يلزمه عقلا او عرفا من غير ان يستعمل اللفظ فى اللازم فيكون دلالة اللفظ عليه خارجا عن دلالة اللفظ عليه اصالة او تبعا والابكانت كناية بل دلالة اللفظ ينقطع فى المعنى الاصلى ثم يدل على ذلك المعنى اللازم المعنى الاصلى لا اللفظ وان اعتبرت دلالة اللفظ عليه صارت دلالة بالواسطة لا بالذات ومثل هذا يسمى مستبعات التراكييب والخواص * والمزايا المعتبرة فى المعاني من هذا القيل ايضا كما مررت اليه الاشارة فى صدر الكتاب وانما يسمى تعريضا لدلالته على عرض من الكلام وهذا التعريض قديوجد مع المعنى الحقيقى كما اذا قلت للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فان المجئ للسلام مستعمل فى معناه الحقيقى لكنك تقصد معه ما يلزمه عادة من توقع الصلة وقديوجد مع المعنى المجازى كما اذا قال السائل لك الاسد قديرغب فى لقائه فانه يريد بالاسد الرجل الشجاع ويقصد الرغبة فى لقائه توقع النفع

عادة وقد يوجد مع المعنى الكنائى كافى قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
فانه يكنى به عن نفي الاسلام عن المودى فاذا قصد نفيه عن مود معين بسبب وجود
الايداء فيه كان تعريضا بالقياس اليه فظهر من هذا التفصيل انه لا استعمال فى اللفظ
المعرض به فلا يكون كناية ولا مجازا لاشتراط الاستعمال فيها بل المراد ان التعريض
قد يكون على طريقة الكناية فى ان يقصده المعنىان فقط ٩ وقد يكون على طريقة المجاز
فى ان يقصده المعنى التعريضى فقط هذا * ثم ان بهضامن الفضلاء فصل فى المجاز والكناية
والتعريض كلاما آخر فلا علينا ان نسمعك ذلك فى هذا الباب وان افضى الى الاطناب
قال ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه
مجازا بحسب اصله * وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال فى المكنى عنه بمنزلة
التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلى بل يستعمل ذلك
اللفظ حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلى اصلا كاستواء على العرش وبسط اليد اذا
استعملا فى شأنه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية فى اصله وان سمي حينئذ مجازا
متفرعا على الكناية * وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى
المعرض به كأنه المقصود الاصلى الذى استعمل اللفظ فيه ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا
فى اصله كقوله تعالى اول كفر به فانه تعريض بأنه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل
كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى * واعلم ان
هذا المقام من مزالق الاقدام ففما ذكرناه ما يصلح امرك ويشج صدرك فتدبر فيما يحويه
ثم احفظ فحوايده (الثالث) من الذنبيات (لا وجه لتخصيص الكناية بالحقيقة) وان صدر
عن السكاكى حيث قال والحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين
وتتفرقان فى التصريح وعدم التصريح (لانه) اى اللفظ فى الكناية (نقل من معنى
الى معنى) سواء كان اللفظ فى المعنى الاول حقيقة او مجازا (وقد يكون) النقل المذكور (فى
المجاز) كما كان فى الحقيقة كما عرفت من ان ضرب القية مجازا ينقل منه الى كرمه هذا ما ذكره
المصوفيه بحث لان القرينه فى المجاز لا يكتفى ان تبدل على عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط
والا لم يكن معنى اولى من معنى فى الارادة باللفظ بل لابد من الدلالة على معنى ثم ان
لم يقارن معها عدم الدلالة على معنى آخر صار المتبادر المعنى الحقيقى وان قورن معها
عدم الدلالة على معنى آخر لا يصح الكناية * ايضا * واما احتمال ان تبدل على تعيين المعنى
المجازى مع عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط دون سائر المعانى فباطل لان الدلالة على
العدم بواسطة لزومه من تعيين المعنى المجازى لا بالاستقلال اذ الدلالة على الاعداد
بتبعية الملوكات. فحينئذ يستحيل الدلالة على عدم دلالة باقى المعانى ولا يترجم

٩ مثلا قولك اذيتنى فستعرف
اذا اردت به تهديدهما معا
كان على طريق الكناية
الا ان تهديد المخاطب مراد
باللفظ استعمالا وتهديد غيره
مراد سياقا واذا اردت به
تهديد غيره فقط وهو المعنى
المعرض به كان على طريقة
المجاز ولا يخرج بذلك عن
كونه تعريضا كما تحققت
له

في كقول البخاري في وصف الورد * اما ترى الورد يحكي حبه ظهرت * في سخن خرد من المشوق منعت * كأنه فوق ساق من زبرجده * نثر من التبر في بحر ياقوت * (٢٦٥) * وقول ابن الرومي في هجوه * وقائل لم هجوت الورد

مقبلا * فقلت من سنفه
عندي ومن غطه * كأنه
سرم نعل حين اخرجه *
عند الحراء وباقي الروث
في وسطه * كيف اثبت
البحري في النفس خيالا
في نهاية الحسن يدعو الى
الترغيب في الورد وكيف
اثبت ابن الرومي خيالا في
النفس في غاية القبح يدعو
الى التنفير عنه ويروي قول
ابن الرومي هكذا * يا ماح
الورد لا ينفك من غلظه *
الست تبصره في كف
ملتقطه * كأنه سرم نعل
حين سكرجه * عند البراز
وباق الروث في وسطه *
ولابن المعتز في جوابه *
يا هاجي الورد لاحيت من
رجل * غلظت والمرء قد
يؤتى على غلظه * هل
تنت الارض شيئا من
ازهارها * اذا تحلت تحلى
الوشى من نمطه * احلى
واشهر من وردله ارح *
كأنما المسك مذكور على
وسطه * كأنه لون جنى
حين هلكنى * حل
السراويل بعد البعد من
سخطه

البعض على البعض فتعين عدم الدلالة على المعنى الحقيقي دون الباقي تحكم فالتحقيق في المقام
ما ذكره السكاكي من ان الكلمة لا يفيد البتة الا بالوضع او الاستلزام بوساطة الوضع واذا
استعملت فاما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها ومعنى معناها معا فالاول
هو الحقيقة في المفرد والثاني وهو المجاز في المفرد وانه مقتضى نصب دلالة مانعة
عن ارادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية لابلده من دلالة حال اي ليعلم بها ان معنى معناها
مراد ايضا ولولاها لم يعلم الا قصد معناها وحده مثلاً قولك كثير الرماد كناية في معرض
المدح ومحمول على الحقيقة في الحمى وهذا تحقيق حقيق بالقبول فلا يتجاوز عنه (الرابع)
من الذنبيات (طبق البقاء) على (ان المجاز ابلغ من الحقيقة لانه) اي المجاز (اثبات
الشيء بملزومه فهو) اي المجاز (دعوى بشاهد) فان وجود الملزوم كالغيث مثلاً شاهد
عقل او عادي لوجود اللازم كالنبات مثلاً لا امتناع وجوده بدون وجود اللازم عقلاً او مادة ففي
قولك رعين الغيث انت مدع للنبات ببنية عادية هي الغيث بخلاف قولك رعين الغيث
(والاستعارة) ابلغ (من التشبيه) الصريح (لانها) اي الاستعارة (مجاز) والمجاز
ابلغ من الحقيقة كالتشبيه ههنا (واذ لا عتراف فيها) اي في الاستعارة (بكون المشبه به
اقوى) من المشبه بخلاف التشبيه الصريح على ما عرفت (والكناية) ابلغ (من الصريح
كما) بينا (في المجاز بعينه) لان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين انما هو بسبب المساواة
فيصير هو انتقالاً من الملزوم الى اللازم ولان الكناية لكونه دعوى الشيء ببنية يوجد
فيه زيادة تهويل للوجود وتقدير قليل فعلى هذا يكون ذكر ارادة الاتف والشبهة من المرسن
والمشفر في قسم المجاز استطراداً وهو من النوارد فلا يعتد بها ٩ قيل ان التشبيه ايضا
ابلغ في الترغيب والتنفير من سائر الصفات كما اذا شبه شيء بشيء حسن للترغيب او بشيء
قبيح للتنفير اقول الظاهر ان المراد بالترغيب والتنفير غير الابلغية المعتبرة في هذا المقام قال
الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا منها
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه يفيد تأكيداً لا ثبات المعنى لا يفيد
خلافه وحاصله ان كل موضع فيه اثبات الشيء ببنية يكون ابلغ بالمعنى المعتبر في المقام
وليس الترغيب والتنفير كذلك فيكون ابلغ ههنا من المبالغة وقد يتوهم انها من المبالغة
وليس كذلك كما لا يخفى والله اعلم (تذييل) للعلمين المتبحرين في ترتب غرض تحصيل
البلاغة (البلاغة) في اللغة هي البلوغ الى المنتهى مكاناً او زماناً او غيرهما وفي الاصطلاح
البلاغة الكسبية للمتكلم (توفية الكلام) اي توفية المتكلم كلامه الخبري الصادر
عنه (بحسب) اقتضاء (المقام حقه) اي حق الكلام بحسب طاقته لا فكان للكلام حقاً

لا وانما قال بحسب اقتضاء المقام لتلايخرج (٣٤) (معاني) عن البلاغة آية مشتملة على فوائد التركيب مع خلوها عن
مراتب الدلالة لان المقام قد يقتضى الاولى تارة وقد يقتضى الثانية اخرى وقد يقتضيهما معا

واجبا قضاؤه (من فوائد التراكيب) ٩ اى خواصها الحاصلة لها المستنبطة من قواعد علم المعاني المأخوذة تلك القواعد من استقراء تراكيب البلغاء (و) من (مراتب الدلالة) الواقعة في التراكيب بحسب الجلاء على معنى واحد المستنبطة من علم اليان كاتواع المجازات والاستعارات والكنائيات وقد عرفت في صدر الكتاب ما يتعلق بهذا التعريف على وجه التحقيق والتدقيق (ولها) اى للبلاغة المعبرة في الكلام (طرفان اسفل به يزيد على ما يفيد اصل المعنى) بحيث لو نقص منه شئ يسير التحق بأصوات الحيوانات عند البلغاء (و) طرف (اعلى هو المعجز) وهو الذى تنقصر القوى البشرية عن الاتيان بما يوازيه اويدانيه * اعلم ان المصنف عد الاعجاز الطرف الاعلى للبلاغة بناء على انها امر من جنس البلاغة كما ستعرفه الان سائر المشايخ قسموا الطرف الاعلى الى قسمين حيث اعتبروا مرتبة يقرب من الطرف الاعلى تنبها على ان الاعجاز ايضا مراتب قال الامام الرازى في نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما معجز يعنى ان الطرف الاعلى هو اعلى مرتبة الاعجاز وله ايضا مرتبة اخرى اسفل منها بحيث اذا نقص منها شئ يسير التحق الى اعلى مرتبة البلاغة البشرية وقال السكاكى ثم تأخذ البلاغة في التزايد متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من حد الاعجاز في الجانب الاسفل منه ولا يخفى انه يمكن حل عبارة السكاكى على معنيين احدهما ما يوافق كلام الامام الرازى بأن يجعل الاعجاز داخلا في البلاغة فيكون حد الاعجاز نهاية البلاغة ويكون قوله وما يقرب منه عطفًا على الطرف الاعلى والضمير عائدا اليه فيكون للاعجاز مراتب * وثانيهما ان يعتبر الاعجاز خارجا عن البلاغة البشرية اذا المراد بيان حالها لا مطلقا فيكون المراد بالطرف الاعلى اعلى البلاغة مطلقا فقوله وهو الطرف الاعلى اى الاعجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الحد الاسفل للاعجاز وكان الحد الاسفل للاعجاز والطرف الاعلى للبلاغة البشرية حدا مشتركا فيكون ما يقرب من الحد الاسفل من الاعجاز داخلا في البلاغة والحد الاسفل من الاعجاز خارجا عنه راما ما وقع في كلام بعضهم ٧ من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه فعناء ان الطرف الاعلى للبلاغة حد الاعجاز اليه ينتهى البلاغة فقوله وما يقرب منه عطف على قوله حد الاعجاز والضمير في منه اما الى حد الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاعلى من الاعجاز ويكون ما يقرب منه بيانا لتفاوت الاعجاز واما الى الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاسفل من الاعجاز ويكون ما يقرب منه تعيينا للطرف الاعلى من البلاغة البشرية ويكون هذا من الطرف الاعلى للبلاغة وقريبا من حد الاعجاز وبهذا التفصيل ظهر ان الاعجاز ايضا طرفان ويمكن بينهما مراتب تجل عن مدارك البشر كما يقال ان آيات

٩ وقيل في ذكر الفوائد والتراكيب بلفظ الجمع اشارة الى ان من علم فائدة من تركيب او من تراكيب لا يسمى بليغا كما ان من علم فوائد من تركيب لا يسمى بليغا

٧ واعلم ان الانسب بحسب المقام بيان طرفي البلاغة فقط وذكر الاعجاز لتعيين الطرف الاعلى بأن يكون اعلى البلاغة مراتب تقرب من حد الاعجاز بحيث لو زادت البلاغة على تلك المراتب يلتحق بحد الاعجاز الذى لا يصل اليه قوة البشر كما ان الطرف الاسفل اذا نقص التحق بأصوات الحيوانات فالوجه حل كلام المفتاح والايضاح على هذا التقرير ومن جملهما على المعاني الاخر فقد غفل عن حسن التعبير

وإيراد مراتب الدلالة كما ينبغي توفية الحقوق والمراتب بتمامها بل توفيتها في الجملة
 لتفاوت المراتب (والاعجاز شأنه عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه) لا تحديداً ولا
 تفنيها وذلك لغاية لفظه ودقته لأن الأمور الصعبة كما تمتنع عن التبيين كذلك الأمور
 اللطيفة وذلك كاستقامة الوزن تدرك وجدانا بواسطة الذوق بلا شبهة ومع ذلك
 لا يمكن وصفه بل هذا يمكن في الحسيات أيضا كالملاحظة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها
 قال السكاكي ومدرّك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الاو الذوق حالة وجدانية يدرك
 بها الشيء ولا يمكن التعبير عنها ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا فلا بد من تحصيله
 اذ لا ينبغي ان يترك الانسان نفسه سدى اللهم الا ان يساعده الفطرة وليس للانسان الا
 ما سمى، ثم طريق اكتساب الذوق طول خدمة العليين لا غير واذا تأيد الفطري بقواعد
 الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز كما اذا تمهر الشاعر بالطبع في علم العروض
 (نعم للبلاغة وجوه يمكن الكشف عنها) وان لم يكن كشف نفس الاعجاز قال السكاكي
 في تكملة المقام اخلف في وجه الاعجاز فمنهم من يقول صرف المتحدّين عن المعارضة
 وان كانت ممكنة ويلزمه تعجب العاجزين عن العجز لاعن النظم ومنهم من يقول
 وروده على اسلوب مبتدأ مبين لاسلوب غيره ويلزمه كون اسلوب لم يعهد في الخطبة
 معجزا ومنهم من يقول سلامته عن التناقض ويلزمه اعجاز كل ما سلم عنه ومنهم من
 يقول الاشتمال على الغيوب ويلزمه حصر الاعجاز في السور المشتملة عليها واللوامز
 كلها منتفية بالاجاع فالصواب ما ذهب اليه السكاكي من ان وجه الاعجاز هو امر من
 جنس الفصاحة والبلاغة كما يحده ارباب الذوق لا غيره (ويوصف بها) اي بالبلاغة
 (المتكلم) كما تقول شاعر بديع (والكلام) كما تقول قصيدة بليغة دون الكلمة فلا يقال
 كلمة بليغة وقد تم تعريف البلاغة لتعلقها بالمعنى بخلاف الفصاحة (والفصاحة معنوية)
 وهي راجعة الى المتكلم والكلمة والكلام (وهي الخلوص) اي خلوص الكلام (عن
 التعقيد) عرف بالخلوص اشارة الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى اللغوي
 والاصطلاحي يقال فصيح اللب اذا خلص بأن اخذت رغبته وذهب لبأوه وفصح
 الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللفظة واللحن والمراد بالتعقيد ان لا يكون الكلام
 ظاهرا لا لالة الى المراد بحيث لا يارعى السمع من أين يتوصل وبأي طريق معناه يتحصل
 بسبب ضعف التأليف وسوء الترتيب وانما خلوصه (بأن يدخل) الكلام (الاذن بلا
 اذن) اي بلا صرف الاذن اليه والاصفاء به هذا على ان يراد الاذن الثاني كالاول مضموم
 الهمزة ويروى الثاني مكسور الهمزة والامر ظاهر (فيدخل المعنى القلب قبل دخول
 القرآن المجيد متفاوتة في طبقات الاعجاز وظهر ايضا انه لم يرد بتوفية الخواص حقها

اللفظ (الاذن) اى لا يكون لفظه يسبق الى ذهنك الا ومضاه اسبق الى قلبك (لا كافى)
قول الفرزدق * وما مثله فى الناس الا ملكا * ابوامدحى ابوه يقاربه * اى ليس مثل الممدوح
فى الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة وهذا من الغموض بحيث لا يفهم مغزاه
من لا يعلم قصته قوله مثله اسم ما فى الناس خبره وحى بدل من مثله وقد فصل بينهما
بما ترى والاملكا استثناء من حى قدم عليه فوجب نصبه وابوامه اى ابوام الملك مبتدأ
وابوه اى ابوام الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحى كما فصل بالخبرين حى وعفته اعنى يقاربه
وكل من هذه الامور مع جوازها اتفاقا خرج الى مرتبة التعقيد بالاجتماع (و) الفصاحة
(لفظية بأن يكون المفردات) اى مفردات الكلام (لا وحشية) بل ادور على السنة الموثوق
بعر بيتهم بحيث يحتاج فى معرفته الى التنفير عن كتب اللغة كما روى ان عيسى بن عمر النخوى
حين سقط عن الجمار بسبب غلبة مرة صفراء واجتمع الناس عليه قال ما لكم تكأ تكأ ثم
على تكأ كؤكم على ذى جنة افرنقوا عنى اى اجتمعتم تحنوا عنى حتى قل بعضهم دعوه
فان شيطانه يتكلم بالهندية (ولا مبتدلة) بأن يخرج لها وجه بعيد كافى قول العجاج * ومقالة
وحاجبان ججج * وفاحوا ومرسنا مسرجا * قيل المسرج من قولهم سيف سرجى وسرج
اسم قين ينسب اليه السيوف اى كالسيف السرجى فى الدقة والاستواء او كالسراج فى
البريق واللمعان ومنه سرج الله وجهه اى حسنه والابتدال اما بأصل الوضع كاللقالق ومنه
ما احندته المولدون كالقريميد والطوب للاجر الذى هو معرب واما بتغيير العامة
كالميشوم فى المشؤم ولفظة السرم لمخرج الغائط اسله بالصاد للقطع (و) بأن يكون
المفردات (على قانون) اللغة (العربية) بأن لا يكون مخالفا للقياس الصرفى نحو قول
الشاعر * الحمد لله على الاجل * اذ القياس الاجل بالادغام تمامه * الواحد الفرد القديم
الاول * (و) تكون المفردات (سلمية عن التنافر) اى تنافر حروف الكلمة بأن تنقل
التلفظ بها متتابعة ثقلا متاهيا كما فى المهنج فى قول اعرابى تركتها اى الابل ترى
المهنج او غير متناه كما فى المستشزرات فى قول امرئ القيس * غداثر * مستشزرات الى
"على * تضل العقاص فى مثنى ومرسل * والمرجع فى هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج
الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها فى الصعود او النزول قيل ومن التنافر فى المفرد الكراهة
فى السمع نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على * مبارك
الاسم * اغر اللقب * كريم الجرشى شريف النسب * والجرشى النفس وزد بأنه مندرج
تحت الوحشية والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة فى فصاحة الكلام ايضا ومرجعه
الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه فى الثقل كقوله * وقبر حرب بكان قفر
وليس قرب قبر حرب قبر * والى ما هو غير متناه فيه كقوله * كريم متى امدحه امدحه

٧ وان شئت تأمل فى قولك
المدامة والسيف والاسد
والاسفط والخشيل
والعدوكس بمعناها

٩ الاسم مبارك كالموافق اسم
امير المؤمنين على رضى الله
عنه واللقب مشهور بين
الناس والاغر من الخيل
الابيض الجبهة ثم استغفر
لكل واضح معروف

٧ واعلم ان بعضا من الناس عد تتابع الاضافات مما يخل بالفصاحة واعترض عليه صاحب الايضاح بأن ذلك ان افضى الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز (٢٦٩) عنه بالتأخير والا فلا يخل بالفصاحة كما في قوله عليه السلام الكريم

ابن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ اكل الدين في شرحه للتخييص وفي هذا الكلام نظرا لانه ليس كل ما لم يفيض الى الثقل لا يخل بالفصاحة فان التكرار اذا كان منه بد ويكون باعتبار شئ واحد يكون مخلا بالفصاحة والحديث انما يخل لكونه ليس كذلك لان كل واحد من الموصوف بالكرم والابنية مغاير للآخر وليس فيه تتابع الاضافات ايضا لانه يقع بين المضافين ليس بذلك والحق انه ليس يخل لوروده في كلام الله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله فبأى آلاء ربكما تكذبان بان وقوله اذ بعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب هذا ما ذكره اكل الدين راحة الله عليه ٣ في هذا التشبيه بحث اذ عدم احتمال العصيان اقوى في الارض واظهر

والورى معي فاذا ما ملته ملته وحدي فان تكرار امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتأخر بخلاف قوله تعالى فسبحه ومنه ما يرد فيه حروف متراكبة كقوله العلم والفضل والاب قاطبة منه اليه لديه فيه عنده اي مأخوذة منه متجهة اليه حاضرة لديه مجمعة فيه صادرة عنه ملتبسة به او اضافات متوالية كقوله جامعة جرعى حومة الجندل اسجى فانت بمرءى من سعاد ومسمع وجرعى وحومة والجندل اسماء مواضع الا ان تتابع الاضافات اذ لم يكن ثقيل على اللسان لا يخل بالفصاحة وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (واذ قد وقفت على العلمين) المعاني والبيان (ان شئت) ان تقف على لطائفهما وعلى كيفية اكتساب البلاغة والفصاحة والكشف عن وجوههما (فتأمل) في كيفية اجراء قواعدهما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلى ماءك وياسمء اقلعى وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين تر) مجزوم بأنه جواب الامر اى تأمل تر (ما فيه) اى في هذا القول (من لطائفهما) اى لطائف العلمين وتذكر ان ساعدك الذوق ما ادرك من تحذوا به من العرب العرباء روى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع المشهورة على باب الكعبة واصروا في الانكار على افضحية ما نزل من القرآن الى ان نزلت هذه الآية فحينئذ اقرؤا لها بالاذعان فأنزلت تلك القصائد بدلا لعجاز ولولاها لكانت مسجودة الى الآن في ارض الحجاز من تلك اللطائف انه شبه ٣ الارض والسماء بالمأمور الذى لا يتأتى منه لكمال هية العصيان وشبه الامر به بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود تصويرا لا قدره العظيم حتى كان جميع المكونات هيأوا نفسهن الى ورود الامر عن جنبه العالى حتى يتبادروا الى الامثال ثم بنى على تشبيهه هذا قوله قيل مجازا عن الارادة وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد وهو يا ارض ثم بنى على تشبيهه بالمأمور اثبت لهن ما هو من خواص المشبه به اعنى النداء والخطاب على سبيل الاستعارة بالكناية فقال يا ارض وياسمء ثم اعتار بطريق التبعية لغور الماء في الارض البلع الذى هو اثر القوة الجاذبة في المطعوم لكمال الشبه بينهما وهو الذهاب الى مقر خفى ومع هذا فهى قرينة للاستعارة بالكناية التى في الماء اى استعارة الماء للغذاء لجامع تقوى الارض بالماء في الانبات تقوى الآكل بالطعام ثم ان الله تعالى امر الارض بالبلع على سبيل الاستعارة بناء على التشبيه الثانى المذكور وخاطب الارض فى الامر بالبلع وكذا في الاقلاع ترشحا لاستعارة النداء ومنها انه تعالى قال ماءك باضافة الماء الى الارض مجازا ٨ تشبيها لاتصاله بها باتصال الملك بالملك ورشحها بالخطاب ثم استعار لاحتباس المطر الاقلاع الذى هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما في عدم ما كان ومنها انه تعالى لم يصرح بفاعل غيظ وقضى وقيل كما لم يصرح

اللهم الاعلى المبالغة لكن لا يلايم المقام ٨ وفي الاضافة الى الارض نكتة اخرى وهى التنبيه على جدوى هذا الماء من الارض ايضا لآمن السماء فقط كما نزل عليه قوله تعالى وفاز المتوحد

٩ وقيل في وجد المدول عن تصريح الفاعل اشارة الى ان هذا الامور آثرون عند الله تعالى من ان ينسبها الى قدرته صرحا
 ٣ ويمكن ان يقال في اختيار ابلعي تنبيه على عدم التدرج في البلع ٢٧٠ المفهوم من الابتلاع اذ المقام مقام الانقياد التام

الابي عن التدرج المقضى
 لسرعة الامثال
 ٧ وايضا في افراد الماء اشعار
 بأن هذا الماء لم يحصل من
 اجتماع المياه وتكثرها بل
 هو نوع واحد حصل
 بقدرته تعالى دفعة واحدة

٦ وايضا افراد ارض اشارة
 الى شمول هذا الماء الكل
 بحيث صار الكل كشيء
 واحد باعتبار هذا الشمول
 وايضا افراد سماء اشارة
 الى ان المراد بالسماء ههنا
 جهة العلو فقط لا الاجرام
 العلوية لان حدوث الامطار
 من الجو

٩ ولهذا الاختيار وجه
 آخر من في اختيار ابلعي
 بدل ابتلي
 ٦ ولا اختيار الماء بدل ماء
 طوفان السماء اشارة الى ان
 الابتلاع وقع حال حصول
 الماء على الارض وايضا الامر
 للسماء بالاقلاع والارض
 بالابتلاع يقتضى اضافة
 ما لكل منهما الى نفسه ليتحقق
 امر المقابلة

٤ وفي اختيار استوت على
 سويت وجه آخر وهو ان الامر بالابتلاع كان في استواء السفينة لاستزامه له عادة ولا يحتاج الاستواء (ويرقى)
 الى امر جديد حتى يقال وسويت

في صدر الآية بقائل قيل ٩ وكذا لم يصرح بمن سوى السفينة بينها على ان تلك الامور
 العظام لا يتصور الا من قادر لا يكتفه وقهار لا يغالب فلا يذهب الوهم الى فاعل غيره
 جلت عظمتهم ومنها انه ختم الكلام بالتعريض تنبيها لسالكى مسلكهم في تكذيب
 الرسل وان تلك ليست الا ظلمهم هذا هو النظر من جهة علم البيان ١٠ واما النظر من جهة
 علم المعاني ١١ منها انه اختيرا دون اخواتها لكثرة استعمالها ولاقتضاء مقام اظهار الجبروت
 تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون ولم يقل يا ارض بالكسر لامداد التهاون ولم يقل يا ايها
 للاختصار مع ابقاء مقام الانقياد عن الغفلة اللازمة للتنبيه ١٢ ومنها اختيار لفظ سماء وارض
 على غيرهما لكونهما اخف وادور وكذا ابلعي على ابتلي مع تجانسه باقلى ٣ ومنها افراد ماء ٧
 للاباء مقام اظهار الجبروت الاستكثار المحفوظ في الجمع وكذا افراد ارض ٦ وسماء ١٣ ومنها
 ذكر مفعول ابلعي للتلايم بالحذف ابتلاع الجبال والبحار وسواكن الماء كما يقتضيه مقام
 الكبرياء ١٤ ومنها اختيار غيظ ٩ على غيظ المشدد لكونه اخف واخصروا وفق اقليل
 ولهذا قيل الماء دون ماء طوفان السماء ٦ وكذا الامر دون امر نوح من انجاز الموعود ١٥ ومنها
 اختيار استوت على سويت ٤ مع مقارنته للالفاظ المبنية للمفعول رعاية لطريقة تجرى بهم
 مع الاختصار في اللفظ ١٦ ومنها قيل بعد ادون ليعد تأكيذا للفعل بالمصدر مع الاختصار
 ١٧ ومنها تعميم الظلم ليتناول انواعه حتى ظلمهم انفسهم في تكذيب الرسل هذا من حيث
 النظر الى الكلم ١٨ واما اللطائف المتعلقة بالكلام ١٩ منها تقديم النداء ليتمكن الامر عقبيه
 ومنها قدم امر الارض على السماء لابتداء الطوفان منها ثم ذكر ما هو المقصود من قضاء
 الامر الموعود ثم حديث السفينة لتأخره في الوجود ثم ختم بالتعريض حقا لمقصدة
 بالحصاة منها نصحا لعباده بالانزجار عن انواع الظلم هذا كله نظر من جهة علم المعاني
 ٢٠ واما النظر من جهة الفصاحة المعنوية فهي كاترى نظم لطيف لانعقيد فيه ولا التواء
 لفظها تسابق معانيها ومعانيها لفظها ٢١ واما الفصاحة اللفظية فالنظاها على ما ترى عربية
 جارية على قوانين اللغة من مصادر البراعة سليمة عن التناثر والبشاعة عذبة على العذبات
 سلسلة على الاسلات كل منها كالماء في اللطافة والسلاسة وكالمسل في الحلاوة وكالتسليم
 في الرقة ثم قال والله درشان التنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته الا ادرك لطايف لا تسع
 الحصر ولا تظن الآية مقصورة على ما ذكرت فلعل ما تركت اكثر مما ذكرت هذا
 ما افاده السكاكي في لطائف الاية اكرمه الله بعناية بلانافية ولله دره وعليه اجره حيث
 ما هتدينا في هذين العليين الابدالاته وما اغترفنا في بحارهما الا من فضائه جزاء الله عنا
 وعن كافة المستفيدين خير الجزاء انه قد ير على كل ما يشاء ٢٢ وبالحرى ان نذيلهما كما هي
 العليين بعد ما عرفت ان البلاغة بمرجعها والفصاحة بنوعها مما يكسو الكلام حلة التزيين

سويت وجه آخر وهو ان الامر بالابتلاع كان في استواء السفينة لاستزامه له عادة ولا يحتاج الاستواء (ويرقى)
 الى امر جديد حتى يقال وسويت

ويرقى أعلى درجات التحسين (بشيء) مشهور من علم البديع وهو علم يعرف به وجوه
 تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة وهذا العلم يفيد
 الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ القصيح
 فلا مدخل لها في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فلا
 يجوز حل الاستحسان الذي ذكر السكاكي في خد علم المعاني على هذا العلم كما حققناه في صدر
 الكتاب وأما ذكر المطابقة والتجنيس في أثناء نكت علم المعاني في الآية فلي سبيل الاستطراد
 والتبعية (وهو) أي علم البديع (قسمان معنوي) يتعلق بالمعنى وحده كالالتفات وغيره
 أو مع اعتبار اللفظ كالمطابقة والمشاكل ونحوهما وهو ليس من البلاغة لأنه عرضي وهي
 ذاتي الإلانة من حيث التعلق بالمعنى قد يلتبس به (ولفظي) متعلق باللفظ وحده كالتجنيس
 والزرصيع وهو بمنزلة الفصاحة في الحسن الذاتي (فالمعنوي اصناف) بدأ بالمعنوي لأن
 المعاني مقاصد أصلية والالفاظ توابيع وقوالب لها وذكر من اصنافه سبعة عشر وقد يبلغ
 تسعة وعشرين وأكثر (المطابقة) وهي الموافقة (ان تجمع) في الذكر (بين متافين)
 أي متقابلين في الجملة وان لم يكونا في غاية الخلاف سواء كانا اسمين (نحو) قوله تعالى
 حكاية عن اصحاب الكهف (وتحسبهم ايقاظا وهم رقود) أو فعلين نحو قوله تعالى
 يحيي ويميت أو حرفين نحو قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وسواء
 كان المتافيان في كلام متكلم واحد أو متكلمين كما شهد رجل عند شريح فقال أنك
 لسبط الشهادة أي خالية الشهادة عن التعقيد فقال انها لم تجعد عني أي لم يصعب
 ولم يكن فيها تعقيد ومن المطابقة اثبات الشيء ونفيه كقوله تعالى ولكن أكثر
 الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وقد يكون الثقابل تقدير كقول
 أبي الطيب لم تطلب الدنيا اذالم تردبها سرور محب أو اساءة مجرم فانه قابل
 المحب بالمجرم ومقابله المبعض والسرور بالاساءة ومقابلته الحزن وقد يكون خفيا نحو
 ما غرقوا فادخلوا نارا ومن الطباق نوع يسمى التديج من ديج المطر الأرض زينها بالرياح
 ويفسر بأن تذكر في معنى من المدح أو غيره الوانا تقصد الكناية كقول أبي تمام يصف
 شهيدا تردى ثياب الموت جرا فمات لها الليل الا وهي من سندس خضر أو تقصد
 التورية كقول الحريري فذا زور المحبوب الاصفر واغبر العيش الاخضر اسود يوي
 الابيض وابيض فودي الاسود حتى وثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاجر
 ومن الطباق ما يسمى ايهام التضاد وهو قسمان الاول نحو قوله تعالى اشداء على الكفار
 رجاء بينهم فان الرجاء مسبية عن اللين والثاني نحو قول دعبل الخزاعي لا تعجبي يا سلم
 من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى فضحك ههنا مقابل نبكى ظاهرا وأما حقيقة فحجاز

عن ظهور بياض الشيب في سواد رأسه (المقابلة ان تجمع بين متافين) **ك**لوا **ك**لوا
 (وتعبر طهما) اي وتجمعهما مشروطا (بمتقابلين) وهي اخص من المطابقة لوجوب
 التعدد فيها بخلاف المطابقة على ما عرفت (نحو) قوله تعالى (فاما من اعطى واتقى
 وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) واما من يخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى
 جمع بين خمسة هي التيسير واعطاء حقوق ماله واتقاء المعصية والتصديق بالكلمة
 الحسنى وهي كلمة التوحيد وبين خمسة هي مقابلاتها وهي التعسير والبخل الذي هو المنع
 والاستغناء بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى ويجوز ان يكون المراد بالاستغناء الزهد فيما
 عند الله **٣** والتكذيب بالكلمة الحسنى وكقوله صلى الله عليه وسلم ان الرفق لا يكون في شيء
 الا زانه ولا الخرق في شيء الا شانه **٤** ومن لطائف المقابلة ما روى عن بعضهم انه قال له
 المنصور انك بخيل فقال يا امير المؤمنين ما جدد في حق ولا ازوب في باطل **٥** واعلم ان
 بعضهم لم يذكر وافي المقابلة الشرط المذكور فعد منها بيت ابى دلالة وهو قوله **٦** ما احسن
 الدين والدنيا اذا اجتماعا **٧** واقبح الكفر والافلاس بالرجل **٨** اذ ذكر في الاول الاجتماع
 دون الثاني نقل عن المطرزي انه جعل المقابلة اعم من الطباق وفسرها بأن تضع معاني
 تريد الموافقة بينها وبين غيرها او المخالفة فتأتى في الموافق بما وافق وفي المخالف بما خالف
 او تشرط شروطا وتعدد احوالا في احد المعنيين فيجب ان تأتى فيما يوافقه بمثل ما شرطت
 وعددت وفيما يخالفه بأضداد ذلك ومثل ذلك بأمثلة يطول ذكرها **٩** المشاكلة ان تذكر
 الشئ بلفظ غيره **١٠** دخل فيه المجاز ثم خرج بقوله (لوقوعه في صحبته) اي صحبة غيره وخرج
 التجنيس ايضا فانهما وان ذكرا بلفظ غيرهما لكن لا لوقوعهما في صحبته لمجرد المشاكلة
 الصورية قال بعضهم ان كان هناك علاقة مصححة للمجاز فذاك ويفيد المشاكلة زيادة
 الحسن والافلا بد من جعل وقوعه في صحبة غيره علاقة مصححة للمجاز في الجملة
 والافلا وجه للتعبير به عنه اقول لا يخفى عليك ان المجاز من المحسنات الذاتية والمشاكلة
 من المحسنات العرضية فاذا وجد الاول لا يبتى لاعتبار الثاني من تلك الجهة وجهها وايضا
 لا يشك احد ان اطنخوا في المثال الآتى ليس مستعملا في معنى خيطوا بل آتى به بالاستعمال
 فيه (نحو) قوله **١١** قالوا اقترح شيئا نجد لك طمحة **١٢** قلت اطنخوا الى جبة وقيصا **١٣** ذكرا طنخوا
 وضع خيطوا لوقوعه في صحبة نجد لك طمحة واقترح السؤال على سبيل الارتيال
 وتحقيق المقام ان اللفظ في المجاز مستعمل في المعنى المجازى واطنخوا ليس مستعملا ههنا في
 معنى خيطوا بل هذا اللفظ قائم مقام خيطوا فالمجاز ارادة معنى بدل معنى آخر والمشاكلة
 ارادة لفظ بدل لفظ آخر فالاستعمال تعيين اللفظ للمعنى سواء كان بالوضع او لا والمشاكلة
 تبديل اللفظ المستعمل في المعنى بلفظ لا يستعمل في ذلك المعنى لمناسبة معتبرة هناك فاللفظ
 فيها يدل على لفظ مستعمل في ذلك المعنى لاعلى المعنى نفسه ولهذا عدت من المحسنات

٣ قال البيهقي في تاج المصادر
 يقال زهد فيه اذا رغب عنه
 وعنه اذا رغب فيه **٤**
٥ صاحب الايضاح **٦**

اللفظية واما التجنيس فيؤل الى ترجيح اللفظ على لفظ آخر للمناسبة لا لتبديله بالآخر كما في
المشاكلة وقد يكون ذكر الغير تقدير يا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس
فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فغير عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال * ومن المشاكلة الاستطراد وهو
الانتقال من فن من الكلام الى آخر يناسبه مناسبة قريبة او بعيدة ولم يلاحظ الثاني عند
سوق الاول مأخوذ من فعل الصايد يطارد صيداً فيتلقاه فيقصده كقوله تعالى لباسا
يواري سواتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير فان آخر الكلام من قيل ما ذكرناه ونحو
ذلك (مراعاة النظر) ويسمى التناسب والتوفيق والاشتلاف والتلفيق ايضا (الجمع بين
المتشابهات) بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان او بالفاظ متشابهة معانيها
الاخر دون المعاني المرادة (نحو) قول ابي العلاء المعري * وحرف كنون تحت راء ولم يكن *
بدال يؤم الرسم غيره النقط * ٧ وحرف اي ناقة ضامرة كنون اي كحوت في الصغر والنخافة
او حرف النون في الضمور والانحناء تحت راء اسم فاعل من رأيت اذا ضربت ريته
تخبركه والبدال اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا وريدا يؤم اي يقصد
ذلك الرائي الرسم اي اثر الديار * غيره النقط اي ما تقاطر على الرسوم من المطر فالتشابه
ههنا ليس في المعنى المراد بل في المعنى المتبادر اعني حروف الهجاء وحرف النون
والراء والبدال وايقاع النقط ولذلك سماه بعضهم ايهام مراعاة النظر (و) نحو (لقرأت
مناما تخط يد الوغى * والبيض تشكلا والاسنة تنقط) والبيض اي السيف تشكلا والشكلة
ما يسقط منه من الدم طولا والاسنة الرمح والنقط ما ينقط منه من النقطة وكذلك
الحال في اثرهما اول البيت * لو كنت شاهدا غداة لقائنا * والخيال من تحت الفوارس تخط *
وهو من المحيط بمعنى الزفير ومن مراعاة النظر تشابه الاطراف وهو ان يحتم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى نحو قوله تعالى لا تدركها الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان
اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
للشيء يكون خيرا به * (المزاوجة ان تراوَج بين معنيين * متناسبين في اللفظ) في الشرط
والجزاء) بأن ترتب احدا على كل منهما (نحو) قول البحري * (اذا ما نهى الناهي فلم يـ
الهوى * اضاخ الى المواشي فلم يهاججر *) نسب لجاج الهوى ازدياده الى الشرط اي
ينهى الناهي ولجاج الهجر اي زيادته بالجزاء اعني اصاخة المحبوب الى الواشي اي استماع
كلامه والواشي من بشى الكلام الكاذب ويزينه * (الف والتشريع ان تلف بين شيئين *
في الذكر (وتنشر متعلقهما) من غير تعيين (اعتمادا على العقل) بأن ترد كلا الى ماهوله * وله
اقسام * منها ما يقع على ترتيب الف (نحو) قوله تعالى ومن رخصته (جعل لكم الليل والنهار

٧ يقول وتجل هذه الحبيبة
ايضا ان تركت من النوق
ماهى في الضمر والانحناء
كالنون يركبها الاعرابي
لزيرة الاطلال فيضرب
ريتها اذلا حراك بها من
شدة الهزال يريدان مراكب
هذه الحبيبة سمان ذات اسنة
والبيت كله ايهام (ضرام
السقط)

لتسكنوا فيه) اى فى الليل (ولتبتغوا من فضله) اى فى النهار بأنواع المكاسب * ومنها ما يقع
بغير ترتيب كقوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغواكم من فضله تقديره
وابتغواكم من فضله بالليل والنهار فيكون الليل ناظرا الى المنام والنهار الى الابتغاء * ومنها
ما يكون احدى القريتين من اللف محذوفة لدلالة النشر عليها ٩ كقوله تعالى يوم يأتى
بعض آيات ربك الآية اذ التقدير لا ينفع نفسا ايمانها وقت محيى * اشراط الساعة
او كسبها فى ايمانها فى ذلك الوقت لم تكن آمنت من قبل او كسبت فى ايمانها خيراً من قبل
* (الجمع ان تدخل شيئين) فصاعداً (فى نوع واحد) اى فى امر كلّى تجمعهما (نحو) * ان
الشباب والفراغ والجدة * مفسدة للمرء أى مفسدة * وهذا البيت لابي العاتية واوله
* علمت يا مجاشع بن مسعدة * فالمفسدة هى الكلّى والثلاثة جزئياته والجدة الاستغناء
ووجه جمعها فى المفسدة ان الشباب زمان اتباع الهوى خصوصاً اذا اعانه فراغ الحال
من عدم لوم الرجال مع وجود آلة التحصيل اى المال * (التفريق عكسه) اى عكس الجمع وهو
ان يقصد الى شيئين من نوع واحد فتوقع بينهما تبايناً (نحو) قول الوطواط * (ما نوال الغمام
وقت ربيع * كنوال الامير يوم سحاء * فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء) فرق
بين نوعى النوال برغبة النفوس بأحدهما دون الآخر والبدره هى عشرة آلاف درهم
* (التقسيم ان تذكر شيئاً جزءين او اكثر وتسند الى كل) من الجزئين او الاجزاء
(ما) هو له (عندك) على التعيين بخلاف اللف والنشر (نحو) قوله * (اديبان فى بلخ
لا يأكلا * اذا حجب المرء غير الكبد * فهذا طويل كظل القناة * وهذا قصير كظل
الوتد) ذكر ادبياً ذوجزئين واسند الى احدهما الطول والى الآخر القصر واكل
الكبد كناية عن الخبث والايذاء وحقيقته من آكلة الاكباد مرض مخصوص فان قلت
من اين التعيين لان كلا من اسم الاشارة يصلح كلاهما قلت يلزم من الاشارة التعيين عند
المتكلم وعدم التعيين عند السامع لا يضر ٧ * (الجمع مع التفريق ان تدخل شيئين فى امر)
اى فى معنى واحد (وتفرق جهتي الادخال نحو) قوله * (قد اسود كالمسك صدغاً * وقد طاب
كالمسك خلقاً) شبه الصدغ والخلق بالمسك ثم فرق بين جهتي المشابهة * (الجمع مع التقسيم ان
تجمع * بين شيئين او اكثر تحت حكم) (ثم تقسم) بأن تضيف الى كل منهما ما هو له عندك
(نحو) قول المتنبي فى مدح سيف الدولة * (الدهر معتذر وانتصر منتظر * وارضهم لك
مصطاف ومرتب * للسي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوها) *
المصطاف ٧ موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة بالربيع وعبر عن المنكوحات
والاولاد بكلمة ما استحقاراً لهما او توقيفا فى العبارة بينهما وبين ما جمعوا وما زرعوها
جمع فى البيت الاول ارض السدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح لانه قال

٩ فعلم من مفهوم اول
التشرين المذكورين ومن
لفه المذكوران ان مجرد
الايمان ايضا نافع وفى الكشف
ان قوله او كسبت عطف على
آمنت ولم يفرق بين النفس
الكافرة اذا آمنت فى غير
وقت الايمان وبين النفس
التي آمنت فى وقته ولم تكسب
خيراً بناء على مذهبه ان
الايمان الخالى عن العمل
لا ينفع يوم القيامة بخلاف
اهل السنة فانه عندهم نافع
فقول صاحب الكشف
مردود بجعل الآية من
قيل اللف التقديرى كذا
قيل

٧ وكقول التلس * ولا يقيم
على ضم يراد به * الا
الاذلان غير الحى والوتد *
هذا على الخسف مربوط
برمته * وذال شج فلا يرثى له
احد *

والمصطاف من اصطلاف كما
ان المصيف من صاف

وارضهم لك مصطفى بتقديم الظرف ثم قسم في البيت الثاني والمشهور في نسخ ديوان
المتنبى قبل قوله للسبي ما نكحوا هو قوله * حتى اقام على ارباض خرشنة * تشقى بها الروم
والصلبان والبيع * واما قوله الدهر معتذر فهو بعده بعدة ابيات وعلى المشهور
فالجمع هو شقاء الروم بالمدح واجالا فانه يتناول السبي والقتل والنهب والاحراق
الارباض جمع ربض بالفتح ما حول المدينة والخرشنة بلدة من بلاد الروم يقال انها اول
حصونهم يقال لها الآن اماسيه والشقاء التعب والصلبان جمع صليب النصراني والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعب النصراني وحتى متعلق بقوله قاد
المقانب اى العساكر في البيت السابق * التقسيم مع الجمع عكس ما تقدم * وهو ان يقسم
ثم يجمع (نحو) قول حسان رضى الله عنه يمدح قومه (* قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم * وحاولوا النفع في اشياهم نفخوا * سحجة تلك منهم غير محدثة * ان الخلايق
فاعلم شرها البدع *) السحجة الفريزة التى جبل عليها الانسان والخلایق جمع خليفة بمعنى
الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق * جمع في البيت الاول صفة الممدوحين
حيث ذكر ضرهم للاعداء ونفعهم للاولياء ثم جمع في البيت الثانى تحت حكم واحد هو
السحجة * الجمع مع التفريق والتقسيم * لم يفسره لظهوره ماسبق (نحو) ٧ قول السكاكى
رجه الله * فكالنار ضوأ كالنار حرا * محيا حيبي وحرقة بالى * فذلك من ضوئه
في اختيال * وهذا الحرقة في اختلال * جمع في البيت الاول محيا الحبيب وحرقة البال
تحت النار ثم فرق بين وجهى الشبه ثم قسم في البيت الثانى قوله فذلك اى الحبيب
من ضوء محياه في تختل ودلال من الحسن وهذا اى البال بحرقة في اختلال من الحزن
* الايهام * ويسمى التورية ايضا (ان تذكر لفظا له استعمالان) قريب وبعيد بالنسبة
الى الذهن سواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او مختلفين (فتريد ابعدهما) مع توهم
ارادة القريب (نحو) قوله * جلناهم طرا على الدهم بعدما * خلعنا عليهم بالطعان ملابسا
اراد بالحل على الدهم تقيد العدى بالقيد فأوهم اركابهم الخيل الدهم وكقول القبعثرى
للحجاج لا جلنك على الادهم وعنى به القيد مثل الامير جل على الادهم والاشهب
ابرز وعيده في معرض الوعد متغابيا لمكان لفظ اجلنك على الطف وجهه وفيه ايضا
مراعاة النظير بين الحل والادهم والتجاهل واسلوب الحكيم ومعنى المشاكلة لانه لو لم
يقل الادهم لم يطابقه الحل عليه والتوجيه لانه ان اريد الوعد كان مدحا وان اريد الوعيد
كان ذما وفيه البيان والتخصيص بعطف الاشهب واكثر المتشابهات في التنزيل من باب
الايهام اذ المراد معانيها البعيدة التى عجز العقول عن دركها * التوجيه * ويسمى ايضا
محتمل الضدين (ان يذكر) كلام (ذا وجهين) مختلفين في المدح والذم فالايهام اعم

هذا المعنى مقتبس من قوله
صلى الله عليه وسلم اما بعد
فان خير الحديث كتاب الله
وخير الهدى هدى محمد
وشر الامور محدثاتها وكل
بدعة ضلالة قال صاحب
جامع الاصول محدثات
الامور مالم يكن معروفا
في كتاب الله ولا سنة ولا
اجماع واما الابتداع فان كان
في خلاف ما امر الله تعالى
به ورسوله فهو في حيز الذم
والانكار عليه وان كان
واقفا تحت عموم ما ندب الله
تعالى اليه وخص عليه
اورسوله فهو في حيز المدح
فالحديث من العام المخصوص

اشار الى انه مع اشعاره بقوله
كما اذا قلت على صيغة الخطاب

قال الراغب الاصفهاني في المحاضرات دفع رجل الى خياط اعور ثوبا فقال لا خيطن لك ما لا تدري اقباء هو ام قيص فقال لا مدحك بيت لا تدري اهجاء هو ام مدح فقال * خاطز يدلي قباء ليت عينه سواء * هذا كلامه في هذه الرواية اسم الخياط زيد دون عمرو كما هو المشهور * لا قيل الاعتراض على ثلاثة اشرب * ٢٧٦ * مذموم وهو ما لا يفيد شيئا كقوله * يشفي صداع

الرأس مثل الصارم العضب فان لفظ الرأس حشو لا حاجة اليه ومتوسط وهو ما يكون تأكيذا كقوله الاهل أتاها والحوادث جة بأن امرئ القيس من تملك بيقرا * يقال بيقر للرجل اذا اقام بالحضر وترك قوته وتلك ام امرئ القيس فقوله والحوادث جة افاد تأكيدا لانه يتعسر وانه من الحوادث وملح ويسمى حشو الوزينج وهو ما يفيد المعنى جالا اما لافادة دفع الشك والاعتقال على تقدير السؤال او غيرهما كقوله ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمعي الى ترجان * وقوله ولو ان الباخلين وانت منهم * رأوك تعلموا منك المطالا هذا ما ذكره الشارح الكرماني * ٣ نقل عن علي بن عيسى الربيعي ان في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبغي عن علو الهمة لاصلاح الدنيا وعدم

منه حيث يصح المدح والذم وغيرهما (كقوله) اي قول بشار * خاطلي عمرو قباء (ليت عينه سواء) قلت شعر اليس يدري * ام مدح ام هجاء ٦ (للاعور) اي الذي عينه عوراء وهو المسمى بعمر ويحتمل هذا تساوي العينين في الخير اي الابصار وتساويهما في الشر اي العمى قيل المتشابهات باعتبار الصورة واللفظ من باب التوجيه كأنها باعتبار الحقيقة والمعنى من باب الايهام ٧ (الاعتراض) ويسمى الحشو (ان يتخلل الكلام كلام آخر) للتأكيد ويتم المقصود بدونه (نحو) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) فقوله ولن تفعلوا اعتراض بين الشرط والجزاء وعلى هذا التعريف لا يكون غير الجملة ولا الجملة الواقعة في الآخر اعتراضا وقد يكون اعتراض في اعتراض كقوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض ولو تعلمون اعتراض آخر فيها (التجاهل) ولقد تأدب السكاكي وسماء سوق المعلوم مساق غيره وقال لا احب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده في التثزيل (وقدمر) في علم المعاني الا انه ذكر هناك باعتبار مقتضى المقام وهنا باعتبار تحسين الكلام فيلاحظ هذا التغير في مسألة واحدة باعتبارين (نحو) قوله * اهذه جنة الفردوس ام ارم * ام حضرة حفها العلياء والكرم * اشار بهذه الى حقيقة الاستتباع وهو مدح يستتبع مدحا آخر (نحو) قول ابي الطيب في سيف الدولة * نبت من الاعمار ما لو حوته * لهنت الدنيا بانك خالد * ٣ مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وقد يقال الاستتباع لا يختص بالمدح بل يوجد في الذم ايضا * (وهنا) اي في القسم المعنوي (اقسام آخر كالالتفات والايجاز) وقد سبقا في علم المعاني لكن مع تغير جهة البحث (وغيرهما) من المحسنات العرضية المعنوية * منها تأكيد المدح بما يشبه الذم كقوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب * ويمكن عكسه ايضا كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجري فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سافى هذا الامر الذي هو الحال فيكون تأكيدا لاستحالة ما علق عليه وفي الآية وجوه أخر ذكر في التفاسير * ومنها القول بالموجب كقوله * قلت ثقلت اذ آيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايدي * قلت طولت قال لا بل طولت * قلت ابرمت قال لا بل خبل ودادي * ومنها الارصاد ٦ ويسمى التسميم وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة ٧ او من البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي قبل ذلك كقول

الطبع للمال والثاني انه لم يكن ظالما بقتلهم حيث قتلهم لاصلاح المال ٨ ونظيره * ولا عيب فيهم غير ان (معد كرب) ضيوفهم تلام بنيسان الاحبة والوطن * ونظيره قول عبد الرحمن الجامي في شعر بعض القاصرين * اكرجه وزن نذارد وليك بي معنى است ٦ الارصاد نصب الرقيب في الطريق يقال بردهم فيه خطوط مستوية ٧ الفقرة في النثر بمنزلة البيت في الشعر مثلا قول الحريري هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بجواهر وعظه فقرة اخرى ٩

٩ وهي في الاصل حلى يصاغ على شكل (٢٧٧) فقرة الظهر العجز آخر كلمة من البيت والفقرة والروى الحرف الذي يبنى

عليه واخر الايات او الفقر
ويجب تكراره في كل منها

✽

٢ فان العكس قد وقع بين
العادات وهو احد طرفي
الكلام وبين السادات وهو
الذي اضيف اليه العادات

✽

٣ وقع العكس بين الحى
والميت بأن قدم الحى وآخر
الميت ثم عكس فقدم الميت
واخر الحى وهما متعلقان
لفعلين في جلتين ✽

٤ وقع العكس بين هن وهن
حيث قدم هن على هن ثم
عكس فأخر هن من هن وهما
لفظان واقسان في طرفي
جلتين ✽

٥ لم يعفهاى لم يعفها الارواح
اي الرياح والديم جمع ديمة
وهي المطر الدائم ✽
٦ اى سقى الله الغضا وهي
شجر معروف في العراق
واسم شبيهه اى اوقدوه
الجوانح الاضلاع الصغار
تحت الشدى والضلوع
الاضلاع الكبار مما يلي الظهر

✽

٧ لان نقي الشرب بكفه
النجيل يستلزم الشرب بكفه
كريم عادة ✽

معدى كرب اذا لم تستطع شيئا فادعه ✽ وجاوزه الى ما تستطيع ✽ فان قوله اذا لم تستطع اذا عرف
يعرف السامع ان التجاوز منه الى ما تستطيع بناء على ان الروى حرف العين كافى الايات
السابقة عليه ✽ ومنها العكس ويسمى التبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام ثم يؤخر
ذلك المتقدم عن المتأخر ويقع على وجوه ✽ احدها ان يقع بين احد طرفي جملة واحدة
وبين ما اضيف اليه تلك نحو عادات السادات سادات العادات ونظيره كلام الملوك
ملوك الكلام ✽ وثانيها ان يقع بين متعلقين من جلتين نحو يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى ✽ وثالثها ان يقع بين لفظين في طرفي جلتين نحو لاهن حل لهم
ولا هم يحلون لهم ✽ ورابعها ان يقع بين طرفي جملة كما قال سعد الملة والدين التفتازانى
طويت باحرار الفنون ونيلها ✽ رداء شبابي والجنون فنون ✽ فحين تعاطيت الفنون وحظها ✽
تبين لى ان الفنون جنون ✽ ومنها الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكتة
كقول زهير ✽ قف بالديار التى لم يعفها القدم ✽ بلى وغيرها الارواح والديم ✽ حكم اولا
بأن تقادم العهد لم يعف الديار ثم نقضها بان غيرها الرياح والامطار الدائمة لنكتة وهى اظهار
الحنن بأنه ذهب عقله من الخبرة حتى اخرج ما لم يتحقق ثم افاق وتدارك فنقض كلامه السابق
ومثله فاف لهذا الدهر لابل لاهله ✽ ومنها الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم
يراد بالضمير الراجع اليه المعنى الآخر او يراد باحد ضميرى اللفظ احدهما وبالآخر الآخر
فالاول كقوله ✽ اذا نزل السماء بأرض قوم ✽ رعيناه وان كانوا غضايا ✽ اراد بالسماء النيث
وبضمير رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازى والثانى كقول البحترى ✽ فسقى الغضا والساكنيه
وان هم ✽ شبهه بين جوانحي وضلوعى ✽ اراد بضمير ساكنيه الراجع الى الغضا المكان وبضمير
شبهه النار اى اوقدوا بين جوانحي وضلوعى نار الغضا اى نار الهوى الشبيهة بنار الغضا
في عدم الانطفاء يقال لا تنفى اربعين يوما ✽ ومنها التجريد وهو ان يتزع من امر ذى صفة امر
آخر مثله فيها مبالغة لكما لها فيه ✽ وله اقسام الاول ان يكون بمن نحول من فلان صديق
حميم اى ابلغ في الصداقة مبالغة انتزع منه آخر مثله فيها ✽ والثانى بالبلاء التجريدية نحو لئن سئلت
فلانا لتسألن به البحر اوباء المعية نحو حضرت الحرب بدمرعى منى مثل الاسد ✽ والثالث
بدخول فى المنتزع منه كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم حيث انتزع منها
دار خلد اخرى تهويلا ومبالغة ✽ والرابع ما لا يكون بحرف نحو اوسى فقيرا او يموت
كريم اراد بالكريم نفسه فكأنه انتزع منه كريمة ✽ والخاص بطريق
الكناية كقوله ياخير من يركب المطى ولا ✽ يشرب كأسا بكف من بخلا ✽ اى يشرب
بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس من كفه ٧ على طريق
الكناية واذا شرب بكف نفسه فهو الكريم ✽ والسادس مخاطبة الانسان نفسه كقول
ابى الطيب ✽ لا خيل عندك تهديها ولا مال ✽ فليسعد النطق ان لم يسعد الحال ✽ اراد بالحال

الغنى فقد انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال وخاطب به
ومعلوم ان الخطاب لنفسه فيحمل على انتزاع شخص آخر من نفسه مثله وقيل اراد
بالمال المهود عند العرب * ومنها المبالغة المقبولة لان المردودة ليست من المحسنات
فالدعوى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبلغ كقول امرئ القيس يصف فرسالة بأنه
لا يعرق وان اكثر العدو * فعادى عداء بين ثور ونعجة * دراكا فلا ينضح بماء فيفسل *
العداء الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما على اثر آخر في طلق واحد الثور
الذكر من بقر الوحش والنعجة الاثني منها دراكا اي متابعا وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله * ونكرم جارنا مادام فينا * وتنبه الكرامة حيث مالا * وهذا يمكن عقلا ممتنع عادة وان
ممتنع عقلا لا فعلو كقول ابي نواس * واخفت اهل الشرك حتى انه * ليحافك النطف التي لم
يخلق * والمردود منها هو القسم الاخير * ومنهم من رد المبالغة مطلقا محتججا بان خير الكلام
اصدقه كما قال حسان رضى الله عنه * وان اشعريت انت قائله * يقال اذا انشدته صدقا * ومنهم
من قبلها مطلقا محتججا بان احسن الشعر اكدبه وخير الكلام ما بولغ فيه * والمذهب المرضي ماسر
وخير الامور اوساطها وقد مر ان الكذب يفارق المجاز والمذموم هو الاول * والغلو
قد يقبل بما يقربه الى الصحة نحو يكاد زيتها يضيء ولولم تمسه نار وبكونه تحيلا حسنا
وبوقوعه موقع الهزل والخلاعة * ومنها المذهب الكلامي نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدنا * ومنها حسن التعليل اي التعليل باعتبار لطيف غير حقيقى وهذا اما تعليل الثابت
او اثبات غير الثابت والاول اعم من ان يظهر لها علة في العادة اولا والثاني اما ممكنة
او غير ممكنة وقد يكون الاثبات بالشك * ومنها التفريع وهو ان يثبت لم يتعلق امر حكم
بعد اثباته لم يتعلق آخر كقول الكميت في مدح اهل البيت * احلامكم لسقام الجهل شافية
كادماؤكم يشفي من الكلب * الكلب بالفتح شبه الجنون يحدث لعض الكلب الكلب
ويزعمون ان انجم الدواء له شرب دم ملك * ومنها الادماج وهو اللف وهو ان يضمن
كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر وهو اعم من الاستتباع لانه مختص بالمادح
كقول ابي الطيب * اقلب فيه اجفاني كائن * اعدي بها على الدهر الذنوب * ضمن وصف الليل
وبالطول الشكاية من الدهر * ومنها الهزل الذي يراد به الجد كقوله * اذا ما تمبى اتاك مفاخر *
فقل عد عن ذا كيف اكلت للضب * ومنها الاطراد وهو تتابع اسماء الآباء على الترتيب
بلا كلفة في السبك والانسجام كقوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام اقسام الضرب
المعنوي * (و) القسم (اللفظي اصناف التجنيس) وهو (تشابه الكلمتين في اللفظ) سواء
كان التشابه بتمام الكلمة او ببعضها واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص
يعرف تفصيله بتعديد انواعه المعتبرة والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة انواع

٧ ولوقيل انه ممتنع عقلا
في زماننا هذا لم يقابل هذا
الكلام احدا بالكذب والا
فيطالب باثبات امكانه
فاني له ذلك والى الله المشتكى
من زمان خلا عن اللطف
والكرم والله اعلم واحكم
✽

٩ اوله * انما الشعر لب المرء
يعرضه على المجالس ان كسا
وان حقا ✽
٣ قال بعضهم * در شعر مكوش
كه در فن او * چون اكذب
اوست احسن او
٤ الاحلام الاراء الكلب
شبه جنون في الكلب من
اكل لحوم الناس لا يعرض
احد الاعرض له الجنون
✽

(وفته) أي من التجنيس (تام) أي اتفاقهما في الحروف والحركات والسكنات والتركيب
 (نحو رجة رجة) أي ساحة واسعة (و) منه تجنيس (ناقص) بأن يختلفا في
 هيئة الحركة أو السكون أو فيهما معا أو في التشديد وخلافه دون حروفه المكتوبة
 لا المملوطة وتفصيله أن المعتاد في اللفظ والخط هو الاختلاف فإذا وقع الاتفاق
 أما فيهما أو في أحدهما كان خلاف المعتاد فيكون من المحسنات ثم إن كان الاتفاق في كليهما
 يكون تاما لا محالة وإن كان في أحدهما يكون ناقصا لكن لما كان جانب اللفظ أصلا
 الحقوا الاتفاق فيه فقط بالتام فالناقص ما يكون متفقا في الخط فقط وأما المختلفان فيهما
 ليس بتام ولا ناقص بل ليس فيه تجنيسا أصلا لجره على المعتاد ثم الاختلاف في الهيئة
 في الناقص أما بحسب اختلاف الحركة ضما وقتما (نحو البرد يمنع البرد) البرد بالضم
 نوع من ملابس الشتاء يقال جبة البرد جنة البرد أو قحما وكسرا وحركة وسكونا
 نحو البدعة شرك الشرك والشرك بفحتمين حباله الصائد والشرك بالكسر بمعنى
 الإشرار أو حركة وسكونا وتخفيفا وتشديدا نحو الجهول أما مفرط أو مفراط الأول
 من الإفراط والثاني من التفريط والمشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظرا إلى
 الصور الخطية (و) منه (مذيل) أي مختلف بزيادة حرف أما في الأول نحو مالى
 كالى أو في الوسط نحو جدى جهدى أي خطى اجتهدى أو في الآخر (نحو كاس
 كاسب) الأول فاعل من كسا والثاني من كسب (و) منه تجنيس (مضارع ومطرف)
 وهما واحد أي المختلفان بحرف أو بحرفين وقيل الاختلاف بحرف مضارع وبحرفين
 مطرف إلا أن قول السكاكي وهو بتوحيد الضمير يشعر بالترادف مع تقارب المخرج
 فيهما معا ولكون التقارب في حكم التشابه سمي مضارعا والاختلاف بحرف في الأول
 (نحو داس وطامس) الأول من دمس الظلام إذا اشتد والثاني من طمس الطريق
 درس وانحى أو في الوسط نحو كتب وكم الأول بمعنى القرب والثاني بمعنى
 القرب والثاني بمعنى الصرف أوسع البطن أو الشبع وبحرفين نحو ما خصصتني وأنا
 خلستني أي خيس الخطأ والقدر ولعله لم يوجد مثال المختلفين بحرفين في غير الوسط (و)
 منه تجنيس (لاحق) وهو أن يختلفا مع التقارب أما بحرف أو بحرفين والأول أما في الأول
 (نحو سعيد بعيد) أو في الوسط نحو كاتب وكاذب أو في الآخر نحو عابد وعابت ونحو
 المكارم بالمكاره والمختلفان في الإحق إذا اتفقا كتابة كقولك عايب عايب العيث بالمثلثة
 الفساد ويسمى تجنيس تعحيف لتعحيف أحدهما بالآخر وتجنيس خط لتساويهما في
 صورة الخط وهما أعم من اللاحق نحو تائب وتائب (ومزدوج) من الازدواج في
 النظم ويسمى مكررا ومرددا أيضا وذلك إذا وقع التجانس بحيث يكون أحدهما
 ضميا للآخر ولصيقا به سواء كان بينهما تجنيس تام (نحو من طلب وجد وجد) وكذا

٩ تفسير قول الوطواط رب نداء للرب حذف حرف النداء والثاني رب من جروف الجر والغنى من الغناء ضد الفقر والغنى من الغباوة ضد الذكاء سرته فعل ماض من السرور فاعله سرته ﴿٢٨٠﴾ مصدر الشر ضد الحيز فجاءه فعل ماض من

المجيء والفجأة بمعنى البغلة وبعد بالفتح ظرف ضد قبل وبعد بالضم نقيض القرب وعشرته مصدر بمعنى العاشرة وعسره بمعنى العسير ضد اليسر والمعنى يارب كم من غنى متصف بالغباوة سرته اتصافه باضرار الناس حتى جاءه بغلة عسره بعد طول عشرته وعزته

٦ قال الكرمانى وفى بعض النسخ مكان قوله مفروق قوله مشوش وهو سهو من الكاتب والبيت شاهد عليه لانه لا يصح مثالا للمشوش ثم قال بعد اسطر ولا عليه ان تركه كما ترك كثير من اقسامه اقول وعلى هذا يكون قول المصنف ومشوش نحو بلاغة وبراعة من ملحقات الناسخين لاجل الاصلاح ويحتمل ان يقع اللاحق من المصنف ولا يطلع عليه الكرمانى وان كان من تلاميذه ولا بعد فيه

٦ اذ قوله احد المتجانسين مركبا يقتضى كون الاخر غير مركب قطعاً

من قرع بابا وولوج اولاحق نحو قولك المؤمنون هينون لينون ونحو جئت من سبأ بنياً يقين او تجنيس مذيل (و) مثاله (النبيذ بغير النغم غم) وبغير الدسم سم ﴿و﴾ منه ﴿تجنيس تصحيف﴾ اتفاق الحرفين المختلفين فى اللاحق كتبة (نحو عايب وعايب) وقد مر قال على رضى الله عنه قصر ثيابك فانه اتقى وانقى وفيه المثل المجالس اخلاها احلاها وقال الوطواط ﴿رب رب غنى غنى سرته سرته﴾ فجاءه فجأة بعد بعد عشرته عسره ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿متشابه﴾ وهو كون المتجانسين تاما مركبا من كلمتين ولم يكن مخالفا فى الخط (نحو) قول البسقي (اذا ملك لم يكن ذاهبة ﴿فدعه فدولته ذاهبة﴾ فان الاولى مركب من ذا ومن هبة والثانية فاعل من الذهاب ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مشوش﴾ لتجاذبه طرفان من الصنعة (نحو بلاغة وبراعة) حيث نظن تارة مطرفا للتقارب فى الحرفين مخرجا ولما لم يكونا مجتمعين يتوهم تجنيسا خطيا نظرا الى العين والغيث وليس بذلك لاختلاف الراء واللام كتابة وقيل لو كانت عينا متحدين اما بأن كانت الراء لا ما وبالعكس كان تجنيس تصحيف ولو كان لا ما هما متحدين بأن يكونا مهملتين او معجمتين لكان مضارعا فتجاذبه صنعتان ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مفروق﴾ ان كان المركب مخالفا فى خط ٧ لغير المركب (نحو ﴿كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا﴾ ما الذى ضر مديرا الجام لوجاملنا) وانما سمي مفروقا لافتراقهما فى الخط كما سمي متشابهاتشابههما فى الخط فان قيل كان جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول ٦ واجيب تارة بأن كون احد المتجانسين مركبا لا تنافى كون الآخر ايضا مركبا وضعفه ظاهر واخرى بأن اسم لا وخبرها متعدد عرفا بخلاف الفعل والمفعول فانه واحد لفظا عرفا وهذا ممنوع فالحق فى الجواب ان الكلام فيما سوى ضمير المتكلم ولا يخفى ان جامل واحد خطأ وجام مع اللام الجارة متعدد خطأ قطعاً (وبعد منه) اى من التجنيس شيان وهو ما يجمع الكلمتان الاشتقاق او شبهه (نحو) قوله تعالى (قال انى لعكم من القالين) فان قال من القول وقالين من القلى وهذا من شبهة الاشتقاق ﴿و﴾ نحو قوله تعالى (فروح وريحان اى رجة وسعة رزق الريحان بمعنى النبت المعروف او بمعنى الرزق من الروح وكذا بالريح من الروح فينبه اشتقاق ﴿رد العجز على الصدر﴾ وهذا هو القسم الثانى من المحسنات اللفظية (مجانسة آخر البيت للفظ) باعتبار التوافق فى اللفظ والمعنى او تجانسهما او الحاقهما به (فيه) اى فى البيت فى احد المواضع الخمسة صدر المصراع الاول وحشوه واخره و صدر المصراع الثانى وحشوه واما فى النثر فى اول الفقرة و آخرها فقط كقوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه (نحو) قوله فى مثال الاول (مشتهر فى زهده وعلمه) وحله وعنده مشتهر اين ما وقع مشتهر الاول ٨) من المواضع الخمسة

مصاغ المجد شئ من الاشياء كمال المصاغ ومثال الثالث ففعلك ان سئلت لنا مطاع وقولك ان سئلت لنا مطاع (مثال) ومثال الرابع والاى كن الامعرج ساعة قليلا فاني نافع لى قليلها واما الخامس فما وجدت له نظيرا كذا قيل

ومثال الثاني في علمه مشتهر وحله وزهده وعهده مشتهر ومثال الثالث في علمه وحله مشتهر وزهده وعهده مشتهر ومثال الرابع في علمه وحله وزهده مشتهر وعهده مشتهر ومثال الخامس في علمه وحله وزهده وعهده مشتهر وانت خير بأن الصدر في الخامس بالاضافة الى عجز البيت (واحسنه) اي احسن رد العجز على الصدر (مالا تكرر فيه) بل اما متجانسين أو ملحقين بهما وذلك لحصول الافادة في صورة الاعداد نحو سائل اللثيم يرجع ومعه دمع سائل ﴿القلب﴾ وهو اربعة اقسام (للكل) اي يكون حروف احد اللفظين معكوسة الترتيب بتمامها (نحو حسامه قمح لاوليائه حتف لاعدائه) ﴿القلب﴾ (للبعض) وهو عكس ترتيب بعض الحروف نحو قوله صلى الله عليه وسلم (اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا) والعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهي الخوف لكن ماذكر على ان يكون التاء والالف من جملة الكلمة والافه مقلوب الكل ومنه قولهم رحم الله امرأ أمسك ما بين فكيه ٧ واطلق ما بين كفيه (واذا وقع احد مقلوبى الكل في اول البيت و) المقلوب (الآخر في آخره سمي) المقلوب (مجنها) اي الذى جعل كجناحين كقوله * لاح انوار الهدى * من كفه في كل حال * (و) اذا وقع احد مقلوبى الكل (في كلمتين او اكثر) نثرا ونظما سمي مقلوبا (مستويا) لاستواء قراءته طردا وعكسا (نحو) قول الحريري (اس ارملا اذا عرا * وارع اذا المرء اسا) قيل يحتاج هذا الى حذف الهمزة من المرء في الاصل والى زيادتها في القلب اقول ماذكره من الاحتياج الى الزيادة اذا قلب كل من المصراعين على حدة ليخرج عين الآخر لكن البيت مثال لقلب المجموع دفعة فلا يحتاج الى الحذف في الاصل اصلا بل يحتاج الى الحذف من المرء في القلب والزيادة بين اس وارملا في القلب ايضا * اس امر من آسه اذا اعطاه والارمل من لازوجه له * عرا اي اتى ولم يكن طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه اي حفظه واسا الجرح اذا داواه والمعنى اعطى من لازوجه له اذ اتاك وان لم يطلب منك معروفا واحفظ حق المرء اذا داوى جرحك ومن امثله قلب الكل في البيت قول القاضى الارجاني * مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم * والقلب في المصراع كقول عماد الكاتب عند سرور القاضى الفاضل به * سرفلاه كيا بك الفرس فأجابه القاضى على الفور دام علا العمد وفي التثنية كل في فلك وربك فكبروك قولك كيل ملك وخان اذا ناخ وقديده بعض صور القلب تجنيسا مقلوبا ﴿السميع﴾ وهو تواطؤ الفاصلتين على الحرف الاخير وهذا معنى قوله (وهو في النثر كالقافية في الشعر) انما سمي السميع سمجالاته متكرر على نمط واحد كهدير الحمام ولهذا يقال في القرآن اسمجاع تأدبابل فواصل وانما سميت القافية قافية لانها تقفوا البيت وتبعه والقافية

٧ قيل كف فكيه عن نهر
السائل وفك كفيه عن نهر
سایل
قائله السيد قدس سره

٧ وهي تكون مرة كلمة ومرة كلمتين ومرة بعض كلمة فان قلت ذم (٢٨٢) النبي عليه السلام السميع حيث قال سميع كسميع

الكهان فلم استعمله صلى الله عليه وسلم في كلامه قال صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وحده اعز جنده ونصر عبده وقلب الاحزاب وحده ولا شئ بعده وقد رواه البخاري واجاب عنه شارح البخاري الشيخ الكرمانى بأن المذموم المتكلف والتزام ما لا يلزم وهذا بالاتفاق وعلى مقتضى السجية هذا كلامه اقول ولا يبعد ان يقال المذموم المتكلف لترويج الباطل بحيث يسحر العقول بايراد السميع كما هو مورد حديث انكار السميع لاكل متكلف كيف وقليل في السلف من لم يتكلفه ومع ذلك لم ينقل منهم التكثير على ذلك سيما وعلماء المعاني استحسنوه وعدوا ذلك من الصنایع مع ان فيهم من المتورعين واهل التقوى ما لا يخفى حالهم على أحد وبالله التوفيق

السدر شجر النبق والخضود مقطوع عنه الشوك والطلع شجر الموز والمنضود مانض حله من اسفل الى اعلاه وظل ممدود اى دائم لا ينقطع كذا في التفاسير

عند التحليل وهو المذهب الاصح من آخر حرف البيت ٧ الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذى هو قبل ذلك الساكن وروى عنه انها مع ذلك المتحرك ايضا على الرواية الاولى ما بعد التاء من عتابا مثلا وعلى الثانية تابا وعند الاخفش الكلمة الاخيرة تمامها مثل العتابا وعند ابى على قطرب وابى العباس ثعلب الحرف الذى يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية ودالية وهو حرف الروى وعند ابن كيسان ما لزم اعادته في البيت وقيل هي البيت وقيل القصيدة ولعل القائلين بهما سمي المجموع باسم البعض كاطلاق الكلمة على القصيدة والالكان قافية البيت والقصيدة اضافة البنى الى نفسه والسميع ثلاثة اقسام المطرف وهو التوافق على الروى دون الوزن كقوله تعالى لا ترجون الله وقارا وقد خلقكم اطوارا والمتوازي وهو التوافق على الروى والوزن كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة والمتوازن وهو التوافق على الوزن دون الروى كقوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة (الترصيع) وهو مماثلة جانبي العقد في العدد (توازن الالفاظ) اى الفاظ القرينتين وهو توافقها في عدد الحروف والحركات والسكنات (مع توافق الاعجاز او) مع (تقاربها) اى تقارب الاعجاز سواء كان ذلك في النثر او في النظم (نحو) قوله تعالى في توافق الاعجاز (ان) الابرار لى نعيم وان الفجار لى جحيم (وتقارب الاعجاز كقوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وان لم يكن الفاظ احديهما مثل الفاظ الاخرى في الوزن والتقفية يسمى سجعاً متوازيًا وذلك اما بان يختلفا فيها معا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من اخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال بعضهم احسن السميع ما تساوت قراينه نحو في سدر مخضود وطلع منضود وظل ممدود ثم ما طالت قرينة الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى او الثالثة نحو خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ويشترط ان لا يكون طول الثانية او الثالثة خارجا عن الاعتدال والا كان قبيحا وقبيحه ان يكون الآخر اقصر من الاول لان النفس اذا لم يجد امدا قد اعتاده في الاول كان كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعسر دونها ثم السميع اما قصير وادناه ما كان عن لفظين واعلاه الى عشرة ثم منها الى خمسة عشرة طويل ولا يزداد عليها وبينهما مراتب كثيرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز قيل السميع غير مختص بالنثر مثله في النظم قول ابى تمام تجلى به رشدى واسرت به يدي

٧ يقال لها الان انكورية وهى
حصن من حصون الروم
ع

وقاض به ثمدى واورى به زندق * ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير
وهو جعل كل من شطرى البيت سبعة مخالفة لاختها كقول ابى تمام يمدح
المعصم بالله حين قنع عمورية * تدير معصم بالله منتقم * الله مرتقب فى الله مرتقب *
ومن التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض آخر المصراع
الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى منه والاصل فيه استقلال
كل مصراع فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس * افاطم مهلا
بعض هذا التادل * وان كنت قد ازمت هجرى فاجلى * وقد يكون غير محتاج فى نفسه
فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا * قنابك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى
بين الدخول فحومل * وقد يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج
البغدادى * من شروط الصبوح فى المهرجان * خفة الشرب مع خلوا المكان * ومن التصريع
الناقص ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى او اتحد تصريع المصراعين بلفظ واحد سواء
اتحد معناه ايضا اولا وان يعلق الاول على الثانى فى صفة كقول امرئ القيس * الا
ايها الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمل * لان الاول معلق بصبح * ومن
المحسنات اللفظية التشريع ويسمى التوشيع وذا القافتين ايضا وهو بناء البيت على قافتين ايضا
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما كقول الحريرى * يا خاطب الدنيا الدنية
انها * شرك الردى وقرارة الاكدار * دارمتى ما اضحك فى يومها * ابكت غدا بعدا لها من
دار * غاراتها لا تنقضى واسيرها * لا يفدى بجلايل الاخطار * ومن المحسنات لزوم ما لا يلزم
وهو ان يجى قبل حرف الروى او ما فى معناه من الفاصلة ما ليس بلازم فى السجع
فى بيتين او اكثر اى اذا جعل قافية البيت او الفاصلة سبعة لم يلزم اتيان ذلك الحرف
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والهاء لازم فان تقهر مثلا سجع
تنهر ونحو قوله * سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * اياى لم تمنن وان هى جلت * فتى غير
محبوب الفنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت * رأى خلقى من حيث يخفى
مكانها * فكانت قدى عينه حتى تجلت * فاللام المشددة فى هذه الابيات قبل التاء غير لازم
واتيانها لزوم ما لا يلزم (ويوردهما) اى فى القسم اللفظى من علم البديع (انواع آخر)
راجعة الى الخط دون اللفظ (ككون الحروف) كلها (منقوطة) كقول الحريرى * فتنتى
فجنتى تجنى * بتجن يفتن غب تجن * والمعنى اوقعتى تجنى وهى اسم الشقيقة فى فتنه وادعت
على جنانية بعد جنانية لم افعل شيئا منها (وغير منقوطة) كلها كقول الحريرى * الحمد لله
الممدوح الاسماء المحمود الآلاء الى آخر خطبته وكقوله اعدد لحسادك حد السلاح
واورد الامل ورد السماح (او مختلطة منهما) اى من المنقوطة وغير المنقوطة (على السواء)

اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة ويسمى الخفاء وهي ان يكون الفرس
احدى عينيه سوداء والاخرى زرقاء كقول الحريري في رسالته الخفاء * الكرم ثبت
الله جيش سعودك يزين * واللوم غص الدهر جفن حبودك يشين * او يكون حرف
منقوطة وآخر غير منقوط ويسمى الرقطاء وهي ان يكون في الشاة نقط سود وبيض
كقول الحريري في رسالته الرقطاء اخلاق سيدنا نحب وبغفوته نلب (ولك ان
تستخرج منها) اي من المحسنات اللفظية والخطية (ماشئت) وهي وجوه كثيرة
وانواع جمة استوفاه ارباب الكتابة في مصنفاتهم في هذا الباب * منها الموصل وهو
كون حروف الكلام كلها موصلا عند الكتابة كافي قول الحريري فتنتي البيت * ومنها
المقطع ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دارود دود * دراودرا وورد او وردا *
الودود الحبيب ودرا بالضم مفعول ادرك والورد بالكسر جزء من الكتاب او ما يرد
عليه الناس من الماء والورد بالضم المراد او الفرس * ومنها التعديل وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد نحو قول المتنبي * الخيل والليل واليداء تعرفني * والحرب والضرب
والقرطاس والقلم * ومنها تنسيق الصفات وهو ذكر صفات الشيء متواليه كقول حسان
رضي الله عنه * بيض الوجوه كريمة اخلاقهم * شم الانوف من الطراز الاول * ومنها
السرفة والاخذ وهو اما ظاهر او غير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله
او بعضه او وحده فان اخذ اللفظ من غير تغيير لنظمه فهو مذموم ويسمى سرقة محضة
واتحالا ونسخا وان كان مع تغيير لنظمه او اخذ بعض اللفظ سمي اغارة ومسحا فان كان
الثاني ابلغ مدح وان كان دونه ذم وان كان مثله فابعد من الذم والفضل للمقدم وان
اخذ المعنى وحده سمي الماما وسلحا وهو ثلاثة اقسام كذلك * واما غير الظاهر فاما ان
يتشابه المعنيان لكنه غير تغييرا ما وهذه مقبولة وقد يخرج بالتصرف من حيز الإبداع
الى حيز الابتداء فيكون مقبولا لاحتمال التوارد * ومن قيل السرقات الاقتباس وهو ان
يضمن الكلام نثرا ونظما شيئا من القرآن او الحديث لاعلى انه منه فاما ان ينقل المقتبس
عن معناه الاصل او لا او يغير لفظه بتغيير يسيرا ولا يغير اصلا * ومنه التضمين فهو ان يضمن
الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبية على انه من شعر الغير ان لم يكن مشهورا واحسن
التضمين ما زاد على الاصل لنكتة كالتورية والتشبيه فزاد استعانة وتضمين المصراع
فادونه ايداعا ورفوا * واما المقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا لاعلى
طريق الاقتباس * واما الحل فهو ان ينثر نظم * واما التلميح فهو ان يشار الى قصة او شئ
او مثل سائر من غير ذكره * ومنها براعة المطلع وهو ان يتأنيق في اول كلامه حتى يكون
اجمن سبكا واعذب انظا واصح معنى كقول امرئ القيس * قفانبك من ذكرى حبيب

وكقول حسان رضي الله عنه
حصان رزان ما تزن بريبة *
وتصبح غوثي من لحوم
الفواقل

ومنزلة فان انضم الى ذلك الاشارة الى ماسبق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتباه ناظرا في الابتداء يسمى براعة الاستهلال ومنها براعة التخلص وهو الخروج مما شرب الكلام به من نسيب او غيره الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما والانتقال الى ما يلائمه يسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين وقولك بعد حمد الله والصلاة على نبيه اما بعد اقتضاب قريب من التخلص وهذا قد يسمى فصل الخطاب ومنه ما يذكر من الفصول والابواب وقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب ومنها براعة المقطع وهو ختم الكلام بأحسن خاتمة اذ العبرة بالخواتيم وأحسنها ما آذن بالانتهاء كقول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل وجميع فوائح السور واردة على احسن الوجوه واكمل النظام فتأمل مستعينا من الملك العلام اعلم ان بعضا من الكتاب المشغوفين بتحصيل الاداب زين لهم اوهامهم زخارف الصنيع فاستمنوا ذوات الاروام في صنائع البديع ولعبت بقولهم غوايل الخيالات وارتكبوا لاجل تحسين اللفظ انواع المحالات ولما كان ذلك من البلاغة بمحل وعن الفصاحة بألف منزل اورد المصنف في آخر هذا الكتاب وصية لطيفة نصائح الطائفة الطلاب (ف) قال (اصل الحسن في الكل) من المحسنات اللفظية بل المعنوية ايضا (ان يتبع اللفظ المعنى) بأن يجعل المعنى كقالب يصاغ من الالفاظ بقدرها (لا) ان يتبع (المعنى اللفظ) بأن يجعل اللفظ اصلا كغمد من ذهب والمعنى نصلا معمولا من خشب اما في المحسنات اللفظية فظاهر واما في المعنوية بأن تجعل لرعايتها الكلام خارجا عن حسن النظام فان رعاية المطابقة والمقابلة مثلا يمكن ان يكون سببا لقوات كثير من جهات البلاغة (وانما هو) اي تبع اللفظ المعنى (بترك التكلف) في اللفظ والتحرز عما ينجيل الى البعض من تلقيق كلمات مشتملة على المحسنات البديعية والصنائع العرضية زعمانهم انهم بذلك قد حازوا من البلاغة بالقدح المعلى وقازوا من الفصاحة باليد الطولى هيهات هيهات ما كل سوداء تمر ولا كل بيضاء درة وان شئت ان تعرف حسن المقال الذي نشأ في حجر الدلال وغذى بلبان الفصاحة وترعرع على رياض البلاغة ويتشرف بطرفه الكحيل غرة الرسالة وفاق بسحر طرته على الغزال والغزاة (فتأمل ابيات البحتري) ترى في نواصيه مخايل السحر ودلائل الاعجاز وفي عوارضه فتا من المؤاخذين بالكناية والمجاز (بلوناضرايب من قد نرى) فان رأينا لقمع ضربيا ترد في خلقى سوددى سما خاضجى وبأسامهيا فكأليت ان جنته صارخا وكأليت ان جنته مستثيا * وانه على ما ترى في الرقة كالنسيم وفي اللطافة كجنة النعيم يقبله كل ذهن قويم وينشرح له كل طبع مستقيم قوله بلوناي اخترنا والضرايب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية وان في

٧ وقيل الزائدة كلمة ما ولا يخفى
ان الوجه زيادة ان دون ما

قوله ما ان زائدة * وقم علم الممدوح * والضرب المثل * والخلق السجية والسود دمعنى
السيادة احدى الدالين زائدة * وقوله سماحا مزجي وبأسا مهيا منصوبان على المدح
ووصفان له بالسخاوة والشجاعة والسماح الجود والعطاء والمزجي من ارجاء اى اعطاه
والبأس الشدة والقوة والمهيب الذى يهاب منه ويخاف * والصارخ من الاضداد
المستغيث والمغيث ايضا واما المصرخ فالمستغيث والمستثيب من استثابه اى سأل
ان يشيه والمعنى انه فى غاية الشجاعة ونهاية السخاوة اذا طلبت منه العون والنصر
فهو كالليث يعينك بقوة واذا طلبت منه النوال فهو كالغيث المدرار يفيض
عليك نائله (فكأنه) اى كأن البحترى (عفى) بهذه الايات (المصنفه)
هذا الكتاب اعنى الوزير غياث الدين المرحوم المذكور فى خطبة الكتاب (لازالت
امور العالمين منتظمة برأيه واقطار المشارق والمغرب منورة بروائه) يقال رجل له
رواء بالضم اى منظر (والحمد لله حق حقه والصلاة على من لا نبى بعده والرضوان على
عترته والغفران لاصحابه واتباعه اجمعين) اورد المصنف حمد الله تعالى والصلاة على نبيه وآله
فى مفتتح كتابه ومختتم مقاله ليكون وردية المقتم ومسكية الختام ويتعطر بذلك مشام جميع الانام
فأقول حامدا ومصليا ومسلما ومحسبلا هذا آخر ما نطق به لسان البراعة ونظمته ببيان
البيان فى سلك البراعة املته مع قلة البضاعة ورجلى فى مضمار هذه الصناعة وعجزى
عن ضبط اصوله وفروعه كما قيل جهد المقل سكب دموعه ومع هذا فانى كنت فى زمان
تقاصرت فيه هم العباد وشاع بين الانام الحسد والعناد قد اندرست رسوم العلم
وجملت حدوده وعطلت معاهده ورد وروده قد انكس اعلامه وانتقص قواه وانعكس
احواله وانتقص فحواله شعر * لئن ادركت فى نظمي قصورا * ووهنا فى بيانى للمعانى * فلا تنسب
بنقصى ان رقصى * على مقدار تنشيط الزمان * والمستول من الملك المنان والكريم المستعان
ان يجعل سعي هذا مشكورا وصنيعى مبرورا ويسيرلى ما يزلبنى الى عز جنابه وينبذنى
عما يستوجب اليم عقابه بحرمة نبيه النبى وآله وصحبه وذويه صلوات الله
عليه وسلامه وعلى من حسن بهم جال الدين ونظامه وقع الفراغ من
تأليفه وتصنيفه وتصويره وتحريره بعون الله تعالى ولطف تأييده
وقت العشاء من ليلة السبت عاشر صفر المظفر لسنة اتي
واربعين وتسعمائة الهجرة النبوية
وقد كان الافتتاح فى واسط ذى القعدة الحرام من عام احدى واربعين
وتسعمائة فى بلدة قسطنطينية المحمية والحمد لله على التمام وعلى
آله افضل الصلاة والسلام
ومدة تصنيف الكتاب ثلاثة اشهر تقريبا والله اعلم بالصواب

باسمه سبحانه اما بعد جد الله سبحانه يقول العبد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه الغنى
القدير المصحح في دار الطباعة العامرة عثمان بن احمد القره حصارى عنى عنهما هذا
كتاب فيه فوائد جليلة وزوائد على سائر المصنفات غير قليلة فرجه الله مصنفه وشكر
سعيه لم يأل جهدا في جمعه وترتيبه وبذل وسعه في تصنيفه وتهذيبه لقد رقم على صحايف
الزمان اسطرا لا تمحوها مرور الاعصار ونسج على منوال الايام حلالا لا يبلها كروور
الادوار غير ان نسخته نادرة مخزونة لا ينال ايدي الطلاب فأردت تكثيره بطبعه ونشره
بأدنى ثمن ليعم نفعه ويسهل الاخذ بما فيه والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه
وقد جاء بحمد الله تعالى مصححا ومهذبا غاية التهذيب ووضعت هامشه على
الترتيب والله المسئول لتيسير الامال والمشكور على فضله في كل حال
في عصر سلطاننا الاعظم والخالقان المعظم السلطان ابن
السلطان السلطان الغازي عبد الحميد خان ادام الله ايام دولته
وصادف ختام طبعه في أواخر محرم الحرام سنة
(١٣١٤) وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وحبه وسلم تسليما ابدا دائما كثيرا كثيرا
(شركة نشر كتب عليه)

فوائد الغيابة في المعاني والبيان

﴿الفوائد الغيابة في المعاني والبيان﴾ للقاضي عضد الدين عبدالرحمن بن احمد الايجي المتوفى سنة (٧٥٦) اولها الحمد لله خلق الانسان والهمه المعاني وعلم البيان الى آخره لخصها من القسم الثالث من مفتاح العلوم كالتلخيص لكنها اخصر منه كما قال هذا مختصر يتضمن مقاصد المفتاح سميت الفوائد ونسبتها الى غياث الدين وزير سلطان محمد خدا بنده وهي كتاب مفيد معتبر شرحه شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى المتوفى سنة (٧٨٦) وسماه بتحقيق الفوائد وشمس الدين محمد بن حجة الفناى المتوفى (٨٣٤) ومحمد بن السيد الشريف على الجرجاني (٨٣٨) وسعد الدين الجلال والسيد عيسى بن محمد الصفوى المتوفى (٩٥٥) ولم يتم والمولى احمد بن مصطفى الشيرى بطاشكبرى زاده المتوفى سنة (٩٦٨) وهو شرح حافل بسط الاقوال فيه سؤالا واعتراضا على السعدين لتحقيقتهما في شرح المفتاح ثم اختصر هذا الشرح اوله الله الحمد في الآخرة والاولى الخ ومن شروح الفوائد الغيابة شرح العالم الفاضل الشريف مير على البخارى المتوفى بقسطنطينية سنة (٩٥٠) وهو شرح لطيف وشرحها السيد عبدالله الحسينى ومحمد ابن حاجى بن محمد البخارى السعدي يقال اقول اوله الحمد لله على ما انزل القرآن على صفة الاعجاز الى آخره واهداه الى ابى الفوارس شاه شجاع وفرغ من تأليفه سنة (٧٦٠) ذكر انه لوح فيه الى ما اودع بعض الفضلاء وذكر ايرادات أوردها الخطيب مع اجوبتها لشيخه العلامة الطبي والامام الخطيبى الوشاح (من اسامى الكتب)

﴿شركت نشر كتب عليه﴾

مصحح كتب در مطبعة عامره عثمان حليمى هصار

فوائد الغيائية

بسم الله الرحمن الرحيم

على رسوله (نسخة)

الحمد لله الذي خلق الانسان * الهمم المعاني وعلمه ابيان * والصلاة على نبيه محمد الذي انزل
عليه القرآن * معجزا ابكم به فصحاء بني عدنان * وعلى آله واصحابه اهل الرحمة والرضوان *
(وبعد) فهذا مختصر في علم المعاني والبيان * يتضمن مقاصد مفتاح العلوم * سميته بالفوائد
الغائية * تيمنا باسم من اتى اليه اله هرقباده * وقام بأمر الملك بأيد فاقامة وما آده * بابه قبلة الحاجات
يطوى اليه كل فج عميق * ويلوى اليه اعناق الامال من كل بلد سميق * يعفر في فناءه جباه
الصيد * وتراحم لاستلام عتبه شفاء الصناديد * وامثالاله حين امر بتلخيص مستودعاته *
وتجريدها عن فضفاض عباراته * المنعمة التي تستميل النفوس بحسنها * وتشتغل بريق
شفيفها * ومؤنق تفويدها عن مشاهدة محاسن الخرايد المتجلية بها * والتمتع بلطائف خلقهن
وشمائلهن ليبتليها وهي غوان مرفوضة الستر مرفوعة الحجاب ممطرة اللثام منضوة
الجلباب * فيقضى منه وطره في اقصر مدة ولا يعرج عليها الا اناخة راحل مشمر عن ساق
الجد لتدبر لطائف كتاب الله وفوائده * والفوص في تيار بحار عويصاته لاستخراج
فرائده * والله تعالى اسأل ان ينفع به انه خير موفق ومعين * وهو مرتب على مقدمة وفصلين
(المقدمة) علم المعاني تتبع ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع ويسمى خاصية التركيب
وانما يراعيها ويفهمها ذو الطبع السليم وتنقسم الى ما هو كاللزام لصدوره عن البليغ
والى ما هو لازم لما هو هو حينا * وغايته * تطبيق الكلام على مقتضى الحال فان المقامات
مختلفة كالجد مع الهزل والتواضع مع الفخر وكل يستدعي تركيبا يفيد ما يناسبه على
انه قد يقتضى تأدية المعنى بمجرد دلالات وضعية وتأليف * وعلم البيان * معرفة
مراتب العبارات في الجلاء وهذا كشعة للمعاني وما افقر طالب الوقوف على تمام المراد
من كلام الله الى هذين العليين * النصبل الاول في علم المعاني * والكلام في الخبر والطلب

(فالخبر)

فالخبر تصوره ضروري في الاصح وتعريفاته تنبها فان التعريف قد لا يراد بها احداث
 تصور بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن ليميز من بين تلك التصورات فيعلم انه
 المراد وكذلك الطلب بأقسامه فان كلا يميز بينها ويورد كلا في موضعه ويحجب عنه
 بما يطابقه حتى الصبيان ومن لا يتأتى منه النظر في القانون الاول في الخبر * مرجع
 الخبرية الى حكم يوقع نحو هو قام لالا الى حكم يشار اليه نحو الذي هو قائم او انه قائم فانه تصور
 يحكم به وعليه ومن حقه ان يكون معلوما قبل * و مرجع احتماله الصدق والكذب
 الى تحققه من حيث هو حكم حاكم بمبهما بدلا وان كان خصوصية المحل قد تأتي الا احدهما
 و مرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها * وقيل مع القصد فحيث لا قصد
 لاصدق ولا كذب لقوله تعالى اقترى على الله كذبا ام به جنة * والجواب ان الافتراء اخص
 * وقيل الى مطابقة الاعتقاد وعدمها ولذلك يتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن
 بحقيقة قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * والجواب انه يستلزم تكذيب اليهودي
 في قوله الاسلام حق وتصديقه في خلافه والاجماع بخلافه ولكاذبون فيما يشعر به ان
 واللام واسمية الجملة من كون الشهادة عن صميم القلب * ثم البحث في الخبر امام عن الاسناد
 او عن طرفيه او عن وضع كل عند صاحبه او عن وضع الجملتين اذا تعددت ففيه اربعة فنون
 * الفن الاول في الاسناد * قد يريده المتكلم ان يعلم منه الحكم نحو زيد قائم لمن لا يعلمه
 ويسمى فائدة الخبر وقد يريده ان يعلم انه يعلمه نحو حفظت التورية لمن قد حفظها ويسمى
 لازم فائدة الخبر * ومن حق الكلام عقلا ان يكون بقدر الحاجة لا ازيد ولا انقص
 فالخطاب بالخبر امام خالي الذهن فيجرد عن المؤكدات نحو زيد قائم ويسمى ابتدائيا
 لان المحل الخالي يتمكن فيه كل نقش يرد عليه * وامام متخير طرفاه عنده دون الحكم فهو
 بين بين فيؤكده نحو لزيد قائم وان زيدا قائم ويسمى طليبا * وامام منكر يحكم بخلافه فيزداد
 توكيده بحسب قوة انكاره نحو ان زيد القائم والله ان زيدا القائم ويسمى انكاريا ويشهد له قول
 رسل عيسى عليه السلام اولا انا اليكم مرسلون وثانيا اذ بواغ في تكذيبهم ربنا يعلم انا اليكم مرسلون
 هذا كله اخراج الكلام على مقتضى الظاهر * وقد يعدل عنه ويسمى اخراج الكلام لاعلى
 مقتضى الظاهر فيقام العالم بالقائده ولازمها مقام الجاهل لاعتبارات خطابية مرجعها
 التجهيل لوجوه مختلفة كما في قوله تعالى لو كانوا يعلمون حيث لم يعملوا به بعد قوله تعالى ولقد
 علموا مؤكدا باللام القسمية * ونظيره وماريت اذ رمت * وان نكثوا ايمانهم من بعد
 عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم * وقد يلحق الخبر
 الى المنكر مجردا تنزيلا له منزلة من لا ينكر اذا كان معه ما اذا تأمله ارتدع تقول
 للكافر الاسلام حق لوضوح دلائله ومثله لاريب فيه والى غير السائل مؤكدا
 اذا قدم اليه ما يلوح به لانه للنفس اليقظي مظنة التردد قال تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا

انهم مفرقون وكذا الى غير المنكر عند شئ من محال الانكار قال الشاعر * جاء
 شقيق عارضاً معه * ان بنى عمك فيهم رماح * ومن ههنا مع ماسياتيك تعرف تفاوت اعدربك
 ان العباداة او العباداة او العباداة حق له بحسب المقام * وتقف على اعتبارات النفي وعلى سبب
 نزول القرآن على هذه المناهج * الفن الثاني في المسند والمسندي * والكلام في الحذف
 والاثبات وفي التعريف بأنواعه والتكثير وفي التواضع * النوع الاول في الحذف والاثبات *
 فالحذف انما يجوز لقرينة حالية او مقالية ويجزى في المسند والمسندي اليه وفي الفعل
 والمفعول وسائر المتعلقات سوى الفاعل اذ الفعل للاسناد المحصل وهو نسبة لا تحصل
 الا بذكر المسند اليه * ثم انه يترجح بوجوه * الاول ضيق المقام * الثاني الاحتراز عن
 العبث نحو يسبح له فيها بالعدو والآصال رجال وفيه مع ذلك تكثير الفائدة بنيابته عن
 ثلاث جل ويكون يسبح له ورجال مقصودين وبذكر الشئ بجلا ثم مفصلاً وهو اوقع
 في النفس * الثالث تخيل التعويل على شهادة العقل دون اللفظ وكما بينهما * الرابع
 تطهير اللسان عنه ويقرب منه الحياء من التصريح كما قالت عائشة رضي الله عنها ما رأيت
 مني ولا رأيت منه * الخامس تطهيره عن اللسان * السادس امكان الانكار ان احتج
 اليه * السابع تعيينه للخبر حقيقة او ادعاء * الثامن اتباع الاستعمال نحو نعم الرجل زيد وضرب
 زيد اقاماً وسقياً وعجياً والاحظية فلا لية * التاسع اختبار السامع وقدر تنبيهه * العاشر تكثير
 الفائدة باحتمال امرين ومنه فصبر جيل وطاعة معروفة * الحادي عشر ان يقصد بحذف المفعول
 تعميم الفعل او اطلاقه قال الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون * ان في ذلك آيات لقوم
 يعقلون * الثاني عشر رعاية فواصل الاي نحو ما ودعك ربك وما قلى * والاثبات يجب عند
 عدم القرينة * ويترجح لوجوه * الاول كونه الاصل مع عدم الصارف * الثاني زيادة التقرير
 * الثالث الاحتياط لقلة الثقة بالقرائن * الرابع ان لا يتمكن السامع من ادعاء عدم التنبيه له
 * الخامس الاستلذاذ * السادس التبرك * السابع التعجب * الثامن التعظيم * التاسع الإهانة *
 العاشر بسط الكلام اقتراضاً لاصفاء السامع نحو هي عصاى اتوكأ عليها الآيدقيل ولذلك اتبع
 ما تبع * الحادي عشر التصريح في المسند بالاسم للثبات او بالفعل للتجدد او لتعيين احد الا زمانه
 باختصار او بالظرف للاحتمال * الثاني عشر التعريض بغاوة السامع * النوع الثاني في التعريف
 والتكثير * التعريف لافادة فائدة يعتد بها فان الحكم سواء كان فائدة الخبر او لازماً
 كلما كان اخص فاحتمال وقوعه اقل فالفائدة في تعريفه اقوى فاعتبر شئ ما موجود
 وزيد بن عمرو طيب ماهر * تنبيه * التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو
 معين كأنه اشارة اليه بذلك الاعتبار * واما التكررة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى
 من حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة تعين وان كان لا يكون الامينا
 فان الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما يكون بعد تصوره

وتميزه عنده عما عداه وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد مرادا به الحقيقة وان مؤداهما واحد وانما يختلف الاعتبار ولذلك حكم بتقاربهما وجوز وصف المعرف بهذا التعريف بالنكرة في قوله تعالى غير المغضوب عليهم وقيل في قوله * ولقد امر على اللثيم يسبنى * ان يسبنى صفة لاحال * فان قلت فعرفنى الفرق بين الاسد واسامة ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علمه * قلت اسامة تدل على المعين بجوهر لفظه فلا يحتمل غيرا والاسد بخلافه فان التعيين مستفاد من اللام * ثم نقول التعيين اما ان يفيد جوهر اللفظ وهو العلم اولا فاما حرف وهو التعريف باللام والنداء اولا فالقرينة اما في الكلام وهو المضمر اولا ولا بد من اشارة اما اليه وهو اسم الاشارة واما الى نسبة معلومة له اما خبرية وهو الموصول اولا وهو الاضافة لكن الاضافة الى غير المعين لا تفيد تعينا فهو المضاف الى احد الخمسة * ويختار العلم لوجوه * الاول احضاره بعينه بطريق يخصه نحو الله ولى الذين آمنوا * الثانى التعظيم * الثالث الاهانة كما في بعض الالقاب والكنى * الرابع الاستلذاذ * الخامس التبرك * والمضمر لوجوه * الاول الاشارة الى مذكور او في حكمه * الثانى حكاية المتكلم * الثالث تخصيص المخاطب وحق الخطاب ان يكون مع معين وقد يعدل عنه تعميما وعليه يحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم كأنه لوضوحه استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية * والموصول لوجوه * الاول ان لا يعلم منه المخاطب او المخاطب او هما غير ذلك * الثانى استعجان التصريح * الثالث الاخفاء * الرابع زيادة التقرير نحو وراودته التى هو فى بيتها * الخامس توجيه الذهن لما سيرد عليه * السادس بناء الخبر عليه تعظيما نحو * ان الذى سمك السماء بنى لنا * يتادعا ثم اعز واطول * او تحقيقا نحو * ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودهاغول * او تعليلا نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس وهذا قد يتبعه تعظيم للمتكلم او السامع او للمذكور او لغيرهم او اهانة او تنبيه على خطاء نحو * ان الذين تروهم اخوانكم * يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا * او غيرها قال * ان الذى الوحشة فى داره * تونسه الرحمة فى لحد * والاشارة لوجوه * الاول تعينه طريقا * الثانى العناية بكمال التمييز * الثالث التنبيه على غباوة السامع او ادعاء ان الشئ لا يتميز عنده الا بالحس * الرابع التهمك كما تقول هذا هذا وليس ثمه شئ * الخامس بيان حاله فى القرب والبعد والتوسط بهذا وذلك وذاك اذ به كمال التمييز نحو اولئك على هدى من ربهم واؤلئك هم المفلحون وقد يعتبر القرب فى الرتبة تحقيرا نحو هذا الذى بعث الله رسولا او البعد فيها تعظيما نحو ألم ذلك الكتاب او خلافه نحو ذلك اللعين * والمعرف باللام للاشارة الى الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شئ حى ولا تستغراق مطلقا نحو ان الانسان لقى خسرا ومقيدا نحو جمع الامير الصاعقة والعهد لفظا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فنعصى فرعون الرسول او ذهابا نحو

اطيعوا الله واطيعوا الرسول * تنبيه * اللام للتعريف والحقيقة يفيدها جوهر اللفظ والتجسيم
 والتخصيص عارضان فيحتاج فيهما الى قرينة * والمضاف لامور الاول ان لا طريق سواها
 * الثاني تعذر التعداد او تعسره او املاؤه * الثالث مجاز لطيف ككوكب الخرقه
 * الرابع نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما واهانة * تذييب * قد يقع المعرفة مسنداً
 وكونه معلوماً معنا لا يمنع كون الخبر مفيداً اذ قد يقصد به اما لازم النائدة او الفائدة بأن
 يكون السامع علم ذاتين بصفتين ثم يشك في احد هما هي الاخرى ام لا فيبقى المتكلم عنه ذلك
 الشك وبهذا يعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ويعرف معنى قول النحاة المتقدم
 من المعرفتين هو المبتدأ مع انه اذا اريد به تعريف الحقيقة افاد حصرها في المبتدأ
 * والتكرير لامور * الاول الافراد شخفاً ونوعاً كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء * الثاني
 ان لا يعرف منه الا ذلك القدر اما حقيقة او ادعاء وعليه حل قوله تعالى هل ندلكم على رجل
 ينبئكم اذا مضى ايامكم كل ممزق انكم لنبي خلق جديد * الثالث ان لا يمكن تعريف السامع * الرابع لما منع من
 التعيين * الخامس ايها بلوغه حيث لا يكتسه كنهها اما لحقائه راو اعظمته ويحتملها قوله تعالى
 اني اخاف ان عسك عذاب من الرحمن * النوع الثالث في التوابع * وهي لتربية الفائدة لانها
 تفيد زيادة تقييد لمبتوعها فالوصف لوجوه * الاول التفسير * الثاني التمييز * وللتقين الذين
 يؤمنون يحتملها * الثالث التأكيد نحو تلك عشرة كاملة * الرابع المدح والذم * واعلم ان الصفة
 معلومة الثبوت للموصوف وهو فرع ثبوتها في نفسها فلا يكون طلباً فان وقع اول في قوله
 تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام المقول
 عنده * والتوكيد لجرد التقرير او دفع توهم التجوز او السهوا والشمول ومنه كل رجل
 طرف والبيان للايضاح قال تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ومنه قوله
 تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم * والبديل لذكر
 المقصود بعد التوطئة الا في الغلط وهو لا يقع في فصيح الكلام * والعطف لتفصيل مع
 اختصار فلما دخل الواو واصاحبه مع التعقيب الفاء وبترأخ ثم وبتدرج حق ولا ضرب
 بل ولردة القلب للحكم او لرد شك او معم لا ولكن وللتشكيك او للشك كلمة او واما قال وللتفسير
 اي عندي * خاتمة * قد يعدل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
 للعناية بتمييزه اولاً لتكم اولايها بلادة السامع او لكمال فطانت او لظهوره فهو عنده
 كالمحسوس * والمظهر موضع الغائب لتمكين نقشه فحو الله الصمد او موضع المتكلم لتربية
 المهابة * اول تقوية الداعية نحو وعلى الله فليتوكل المتوكلون * والمضمر موضع
 المظهر نحو قل هو الله احد لانه اذا لم يفهم من الضمير معنى يتنظر ما يرد عليه فيتمكن
 اكثر ولذلك التزم تقديمه * ثم ان الحكاية والخطاب والنية ثلاثها يستعمل كل
 مقام الآخرا ويقتل منه اليه ويسمى التفاتاً ويزيد في القبول والنشاط كاختلاف

الاخوان في قرى الاشباح اليس ذلك دأبهم فكذلك علموا في قرى الارواح ويختص موافقه
 بفوائده ملاك ادراكها الذوق فيزداد الحسن كان تشكو او تشكر حاضرا الى غيره
 فتجد من نفسك داعيا الى مواجهته بهما تغالبه حتى يغلبك او تذكر له صفات جلال
 بحضور قلب ويزداد حتى كأنك مائل بين يديه فتقول اياك نعبديا من هذه صفاته وفي ابيات
 ابن حجر الكندي وهو المشهود له بكمال البلاغة ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات كان يمكن
 تركها ويمكن الاكتفاء بواحد منها قال * تطاول ليك وبات وبات له كأنه جعله ثكلى يسليها
 الملوك اولانه لما يصبر كالمملوك ظنه غيره ثم نبه ان التحزن تحزن صدق خاطب ام لا اولانه
 لما دهش عن مقتضى الحال غلبة العادة * ثم بعض الافاقه لم يجد نفسه معه اولانه
 غاطه جزعه فوج مخاطبا ثم سكت عنه الغضب بالعتاب فأعرض يدمدم نفسه * واما قوله
 جاءني فليعلم ان ذلك كله مما يخصه هذا يعلم ان لا يعترف بالبلاغة لمن لا لطائف في افتناناته
 والتفاضل في الكلام قلما يكون لغيره واما اعجاز القران الا لانصبابه في تلك القلوب
 * تذيب * ومن هذا القيل وضع الماضي موضع المضارع للتحقيق نحو ونادى اصحاب الجنة
 والحاضر موضع الماضي لايهام المشاهدة قال الشاعر * فاضربها ببلاد هـش فحرت * صريعا
 للبدن والجران * الفن الثالث في وضع الطرفين * كل عند صاحبه والنظر في التقديم
 والتأخير وفي الربط والقصر * النوع الاول * في التقديم والتأخير حيث ليس واجبا
 ولا اصلا للاهتمام لوجوه * الاول عقد المهمة به منك او من السامع او منها ولو ادعاء * الثاني التشويق
 وهو احد خواص الاخبار بالذي * الثالث التفال الرابع طلب اثبات الخبر للمبتدأ لان نفسه
 نحو الخطيب يشرب ويطرب في جواب كيف الخطيب اي هو متمم به * الخامس
 كونه عز التعجب او الاستبعاد فتأمل في مثل قولك انحدع بالزبيب بعد المشيب واخويه
 وقد يقدم متعلق الفعل فاعلا معنى او مفعولا او غيرهما للتخصيص نحو انا ضربت لمن
 ينق الضرب عنك ويثبه لغيرك او يجعل لك شريكا فيه فتقول في تأكيد في الاول لا غيرى وفي
 الثاني وحدي وكذا زيدا ضربت وبه صررت ورا كبا جئت ونفسا طيب فلا تقل في ما زيدا
 ضربت ولا غيره الا لمن يراك تظنه ضرب عمر و اقل زيدا ضربت ولا تقل فيه ولكن اكرمه
 لانك انما تحطه في المفعول ولا تقل ما انا قلت شعرا اذ لا يعتقد انك قلت كل شعر ولا في ما انا
 ضربت الا زيدا لانه يفيد انك ضربته ولم تضربه وقد يقدم الفاعل معنى عليه خاصة نحو انا
 عرفت لتقوية الحكم لان المبتدأ لا يستدعاه حكما يصرف ما يصلح له الى نفسه ولو بلا
 ضمير نحو زيد غلام فاذا وجد الضمير صرفه اليه ثانيا واما عرفت انا فتأكد للفاعل وهو غيره
 * تذييلات * الاول انا عارف دون عرفت في التقوية لعدم تغير الضمير في الحكاية والخطاب
 والتية فكانه لا ضمير * الثاني قال زيد عرف للتأكيد لانه اذا اخرج كان فاعلا الا نادرا
 نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فلا يقدم وان تقدم فيحمل على النادر عند عدم جواز

المتبسية نحو رجل جاء فيفيد التخصيص اى لامرأة ولا رجلا ونقولهم شراهر
 ذاناب ياأباهما موضع استعماله واذا نصوا بأن معناه مااهر ذاناب الاشر فالوجه
 ان التكرار للتعظيم الثالث وكذا زيد عرفت او عرفته للتأكيد وزيدا عرفت للتخصيص
 وانا عرفت يحتملها وكذا زيدا عرفته او زيدا عرفت عرفته الا فى نحو واما ثمود
 فهديناها اذ لا يصح واما فهديناها الرابع مثلك لا يخل وغيرك يخل التزم فيها التقديم
 للتقوية اذ لم يعرض به لانسانين (النوع الثانى فى الربط) اما بين مفردين او مفرد وجملة
 فبالجمل وحده او مؤكداً بالفصل نحو زيد هو القائم او هو قائم او هو احسن من بكر او هو
 خير منه ويفيد ان ما دخل عليه خبر لصفة وقد يقصد به الحصر فى المبتدأ او داخلا
 عليه فعل يفيد حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه من غيره او نفي نحو ما زال
 وكان وصار وليس او قرب نحو عسى وكاد او لا اعتقادك له من قوة او ضعف نحو علمت
 وظننت او حرف يفيد ذلك حالا فى الحكم من كونه محققا كان او مشارا اليه كأن
 او مشبا كأن او مرجوا كمل او منقيا كما ولا المشبهتين او مع عموم كلا الجنسية
 واما بين غيرهما كجملتين اخر جتا بادخال حرف الشرط او الترديد عن الجلية فبالشرط
 ادواته ان للاستقبال مع عدم الجزم وقد يكون لجهل المخاطب او تجهيله او للتجاهل فيغلب
 المستقبل لفظا لانكته نحو وان يتفقوكم يكونوا لكم اعداء ويسطوا اليكم ايديهم والستم بالسوء
 وودوا لو تكفروا اشارة الى تحقق المودة ببلون الشرط واذاله مع الجزم والقطع ولو
 ادعاء فيغلب الماضى لفظا ونحو وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا اشارة الى انه ليس
 من شأنه ان يتحقق او للتغليب كالا بليس وكالد كوروكا لعقلاء وكالابوين والقمرين والعمرين
 واذا ما للتعيم فى الازمنة ومتى ما للتعيم الاوقات فى الاستقبال وحيثما وايما فى الامكنة
 ومن فى العقلاء وما اعم منه ومهما اعم واذا قلنا اصله ما ما فظاهره وأى فيما يضاف اليه
 وانى فى الاحوال وكله لترك تفصيل ممتنع او عمل ثم الطرفان لا ثبوت لهما فلا يكونان
 اسميين ولا ماضيين وان وقع فلا ادعاء لآخذ الاسباب او لان المتوقع كالواقع نحو ونادى اصحاب
 الجنة والتعريض لدواع منها ان لا يصروا وعليه ورد لا تسألون عما اجر منا ولا تسأل عما تعملون
 وما قبله وانا او اياكم لعللى هدى او فى ضلال مبين ويسمى مثله كلام المنصف او للتفأل او لاظهار
 الرغبة واما نحو ان اكرمته اليوم فقد اكرمته امس ولولا امتناع الشئ لامتناع غيره فيغلب
 الماضى لانكته نحو ولو ترى لصدوره عن لا يكذب ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى
 يستمر امتناعه او هما لاستحضار الصورة نحو ارسل الرياح فتثير سحابا ثم قال له كن فيكون
 (تنبيهات) الاول ان لا تدل على الجزم لانها تدل على عدم الجزم بدليل فان لم تفعلوا ولن
 تفعلوا الثانى قد تربط النسبة بالنسبة او صدقها بصدقها نحو كلما طلعت الشمس يافت نصف
 النهار وحيث ضعف الارتباط المعنوى نحو ان تكرمنى فانا اخوك او فقد اكرمته يحتاج الى

القله رابطة لفظية * الثالث لو لعدم الشرط جزما ولعدم الجزاء غالبا لان عدم الشرط لا يثبت باعتبار الزوم الابه قيصار اليه الا اذا امتنع نفي الجزاء لترتبه على النقيضين وحينئذ يذكر الشرط بالواو ليدل على ما لم يذكر نحو احبك ولو كنت قاتلي او بدونيها لكون المتروك اولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه * الرابع الظروف والكيف وغيرهما من الاحوال قد تجتمع نسبتين فاذا لو خط فيه جهة ارتباط صار شرطا وجزاء فيقال يتضمن معنى الشرط * الخامس الاستفهام اذا نفي عليه امر قبل الجواب فهم ترتبه على جوابه ايا كان فافاد تعميما نحو من جاءك فأكرمته وكذا من اذا جاءك اكرمه ثم قد تجرد عن الاستفهام كما جرد في سواء عليهم أنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فيصير للشرط المحض وهو السر في اشتراكهما في كثير من الاسماء وبالترديد وادواته * او واما ويفيد ان ثبوت احدا الامرين رد المن ينفيهما او نفي احدا الامرين رد المن يثبتهما وثبوت احدا ونفي احدا لمن يرى اما ثبوتها او نفيها وذلك قد يكون لجهل او تجاهل او تجهيل والتجاهل في البلاغة وال سخرها فانظر قول المرأة الخارجية * ايا شجر اخا بور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف * وتذكر ما قلنا في انا واياكم * النوع الثالث في القصر وهو يقع في الموصوف على الصفة فلا يتعداها الى صفة اخرى وبالعكس فلا تتعداه الى موصوف آخر ولا غيرهما كالفعل على مفعول او حال او تمييز وكلها تنقسم الى قصر افراد رد المن يدعي امرين او احدهما بالاتر جميع نحو وما محمد الارسل وقصر قلب لمن يعتقد نفي ما تثبته واثبت ما تنفيه نحو ما قلت الاما امرتي به وطرقه اربعة * الاول العطف كقولك زيد شاعر لا منجم او لا عمرو واذا كثر المنفي به وريم الاختصار قيل لا غير وليس غير وليس الا * الثاني الابد النفي نحو ليس زيد او ما زيد الاشاعر * الثالث انما ويتضمن معنى ما والاقل * وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي * قال الربيعي نحوي بغداد ان للتحقيق وما مؤكدة لا نافية كما قال من لا خبرة له بالنحو فيزيد تأكيدها فيتضمن معنى القصر اذ القصر يقصد به هذا المتصودا اذا وقع في جواب المتردد * الرابع التقديم نحو انا كفيت * واعلم ان الاربعة يشملها امر واحد وهو انك للمخاطب تسلم صوابا وترد خطأ فالصواب الحكم والخطأ التخصيص ثم يختص كل بامر * فالاول بأنه نص ثانيا وثباتا * والثاني بأنه لا يجتمع مع الاول اذ لا تدخل على مادخله نفي وغير حكمه في هذا حكم الاختلاف انما لان النفي فيها ضمني كما يجوز امتنع عن المجيء زيد لا عمرو وهذا اذا لم يكن المذكور بعده مختصا فلا يقال انما يجعل من يخشى الفوت لا من يأمنه والاتقابل الاصرار اما تحقيقا نحو ما انتم الابرار مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون واما ان نحن الا بشر مثلكم فن باب المجازاة مع الخصم للتبكي في المعثر كما تقول انت صادق في كل ما تقول لكن ما حيلتك في دجواي هذه واما ادعاء نحو ان انت الانذير كأنه للبالغه جعل من يظن انه

يملك هدايتهم ثم الاصل ما ضرب عمر الازيد ويحوز ما ضرب الازيد عمر لكنه قليل لانه
 قصر الشئ قبل تمامه لان المقصور هو الضرب المقيد دون المطلق (خاتمه) لا بد في الاستثناء
 من المستثنى منه ومن عمومه لعدم المخصص وامتناع الترجيح بلا مرجح ومن المناسبة
 فيقدر اذا قدر اعم عام يتناول المستثنى في ما ضربت الازيد اي احدا والارا كبا اي على
 اي حال والاثاديبا اي لغرض وبه يعرف الفرق بين ما اختار الامكم فارسا والافارسا
 منكم والثالث بانه يفيد الخصر في الجزء الاخير من الكلام فلا يحوز فيه من التقديم
 والتأخير ما جاز في الثاني للالباس ولان ذلك هو الاصل دون هذا والرابع بانه ذوق
 لا وضئ (الفن الرابع في وضع الجملتين) والكلام في الفصل والوصل وفي الايجاز والاطناب
 وفي جعل احدهما حالا (النوع الاول في الفصل والوصل) وهما ترك العاطف وايراده
 ويختص بالواو لانها للربط فحيث لا معطوف عليه يأول نحو واياي فارهبون واوكلا
 عاهدوا عهداً وانما يحسن بين متاسبين لا متحدين ولا متباينين ولذلك حرم في الصفة
 والبيان والتأكيد والبدل لان المبدل في حكم المطروح والنحاة صرحوا به في الخط
 فالوصل بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلبا وخبرا مع ارتباط اما عقلي كاتحاد في مسند
 او مسند اليه او قيد لاحدهما او تماثل فيهما ومرجعه الاتحاد اذ العقل يحذف المشخصات
 فتبقى الحقيقة او تضاييف واما وهمي كتشابه او تضاد بالذات كالسواد والياض او بالعرض
 كالاسود والابيض او ما يشبهه كالسماء والارض واما خيالي للتقارن فيه بسبب اتفاق
 والخيالات تختلف بالاسباب من صناعة خاصة او عرف عام في تفاوت بالامم فلا يستنكر
 قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل الآية الا من يجهل ان الخطاب مع العرب وما في خيالهم
 الا الابل وارض ترعاها وسماء تسقيهم واياها وجبال هي معاقلهم عند شن الغارات
 ولاستحباب التناسب لا يخالف بينهما الا لغرض كالا حظة تجدد وثبات نحو سواء عليكم
 ادعوتوهم ام انتم صامتون ونحو اجتناب الحق ام انت من اللاعبين ثم قد يصار الى الفصل
 في هذه الحال لوجهين الاول وجود سابق يحذر التشريك فيه فان سبق آخر يستحسن
 التشريك فيه فاحتياطا نحو وتظن سلمي اتى ابني بها بدلا راعا في الضلال تيم والا
 فوجوبا نحو والله يستهزئ بهم وهذا يسمى قطعا الثاني ان ينوي الجواب عن سؤال مقدر
 للتنبيه عليه اوليغنى عنه اولثلا تسمع منه اولثلا تقطع كلامك بكلامه او للاختصار
 وهذا يسمى استينافا نحو الذين يؤمنون بالغيبر أو اوائك على هدى من ربهم والفصل
 اما للاتحاد والتباين بأن يقصد البديل لان نظمه او في المقصود كقوله تعالى قالوا مثل ما قال
 الاولون قالوا اننا متنا او اليان نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على
 شجرة الخلد او التأكيد نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين واما التباين فتارة
 لاختلافهما طلبا وخبرا قال الشاعر قد قال اني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب

الا ان يتضمن احدهما معنى الآخر نحو و قولوا للناس حسنا وبشر الذين آمنوا بعد
 قوله اعدت للكافرين وعد عطفًا على فاتقوا والاظهر انه على قل مقدرا قبل يا ايها
 الناس وتقدير القول كثير منه قد علم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا وورعنا فوقكم
 الطور خذوا وتارة بأن لارابط اما معنى كما تقول لجوهري فلان يقرأ ثم تذكر
 ان لك خاتما تريد تقويته تقول لي خاتم فهل اريكه واما سياقنا نحو ان الذين كفروا
 سواء عليهم اء نذرتهم ام لم تنذرهم لانه لبيان حال الكفار وما قبله لبيان حال الكتاب
 دون المؤمنين النوع الثاني في الایجاز والاطناب وهما نسيان فلنسبهما الى متعارف
 الاوساط وانه لا يمدح ولا يذم ولهما مراتب لا تحصى واذا صادف المقام حسنا الكلام
 والاصار الایجاز عيا والاطناب اكثارا فالایجاز كقوله تعالى في القصص حيوة وهذا
 اوجز منه وقوله هدى للمتقين وفيه تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه مجازا وتصدير اولى
 الزهر اوين بذكر الاولياء والاطناب كقوله تعالى ان في خلق السموات والارض
 واختلاف الليل والنهار الآية بدلا من ان في وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه اذ
 الخطاب مع الكافة وفيهم الذكى والنبي والمقصروا والقوى ومنه باب نعم وبئس وفيه
 اختصار بحذف المبتدأ فيحصل التعادل ومنه باب التمييز وفيها تفصيل بعد اجمال
 قال الله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيئا مقام شئت وفيه انتقالات
 لطيفة وفي اختصار رب وهو كالاساس للكلام ومن حقه ان يقدر ما ينوى من البناء
 عليه تحسين له والایجاز قد يعتبر بما هو خلق بمقام الاطناب وهذا شأن القول في انقراض
 الشباب والممام المشيب المراد امر الغيب النوع الثالث في جعل احدى الجملتين حالا
 الحال اما مؤكدة بلاواو للاتحاد ومتقلة فالمفردة صفة فلاواو والجملة اصلها التجدد
 حال النسبة فضاوع مثبت وهذا مرتبط معنى فلاواو والا اتى بها للربط وذلك بحسب
 قوة البعد وابعدها الاسمية فالترمت فيها الانادرا نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على
 بدئه ثم الماضي للتجدد وفي غير حال النسبة فالترم فيها قد تحقيقا او تقديرا ليقربه من الحال فينزل
 المقاربة منزلة المقارنة او يجعل مقارنة الفعل هيئة للفعل فيستحب الواو ثم المنفى لان النفي مستمر
 غالبا وليس هيئة للفعل الا بالعرض فيجوز وكذا في الظرف لجواز التقديرين ويجب
 في النكرة تميزا للحال عن الصفة نحو جاء رجل ويسمى القانون الثاني في الطلب وهو
 المتصور غير حاصل حينئذ فاما ان لا يستدعى الامكان وهو التنى تقول ليت الشباب
 يعود او يستدعيه وهو اما الحصول في الخارج فلا ثبات امر ونداء اولئنى نهى او فى الذهن
 فاستفهام وهو اما التصور او التصديق تنبيه الاستفهام ليحصل في الخارج ما نقشه في الذهن
 ثم هذه قد تزال عن مواضعها لما منع بحسب المقام فتقول ليتك تحدثنى سؤالا وهل لنا
 من شفاء حيث يتمتع التصديق تنميا وكذا لو تأتيتني فتحدثني فان لو يقدر غير الواقع

واقفا وكذا لعل المرجو والانتزاع اي الاتجب عرضا واتشم اباك اي اتستحسن
استجنانا وزجرا ولمن يحجو اياه اتحبو نفسك تقريبا وتوبينا والم اؤدب فلانا باذاتك
وعيدا واما ذهبت بعداى اما تيسر لك استبطاء او تحضيض او اما اعرفك انكارا وتعجبا وتعجيبا
واجتنى تقريرا وكذا اتشم مولاك لمن أدبته اي اهرفك لازم الشتم تهديدا ولا
تمثل امرى لمن لا يمثل اي لا تبال به تهديدا وكذا يا مظلوم لمقبل عليك اغراء
ثم انواعه خمسة * الاول التمنى ولفظه ليت واما لو وهل فلما امر واما لولا
ولو ما وهلا والا فهى لو وهل او مع قلب الهاء همزة بزيادة ما ولا لتعين
التنى فى الماضى للتقديم وفى المستقبل للتحضيض * الثانى الاستفهام وكلماته تختص
بالتصور او بالتصديق او لا فى التصور تفصيل مجمل او مفصل وفى التصديق تفصيل
مجمل هو الحكم أننى او اثبات فمن المشترك الهمزة نحو اقام زيد وازيد منطلق وازيد قائم
ام عمرو واقام زيد ام قاعد * ومما يختص بالتصديق هل فلا تقول هل زيد عندك ام عمرو
ويصح ام عندك عمرو ويقبح هل زيدا عرف لا شعاره بثبوت التصديق بخلاف عرفته ومما يختص
بالاستقبال فلا تقل لمن يباشر الضرب هل تضرب بل أتضرب ولا استدعائه الاثبات والتنى
اختص بالصفات ولا قضاؤه الاستقبال اختص بالزمانية فاقضى الفعل فاذا عدل عنه كان ادخل
فى الثبات فلا يحسن الا من البليغ كقوله * ليك ي زيد ضارع لخصومة * ومما يختص بالتصور ما
للجنس نحو ما تعبدون من بعدى اي اى جنس من الموجودات او للوصف نحو ما زيدا كريم
ام شجاع ام عالم ونحوها وترددها ما بين الامرين لما قال فرعون وما رب العالمين اي اى جسم
من الاجسام لا اعتقادا للجهال ان كل موجود قائم بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف
تعريضا بتعليطه فلم يتفطن له فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لجنون فغلظ فقال رب المشرق
والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون * ومن لدوى العقول نحو فن ربكما منكر افعال ربنا
الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه هذا يوجب للعاقل الاعتراف * واى لما يعز احد
المشاركين فى امر عام * وكم للعدد كما قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين * وكيف للحال
* واين للمكان * واني بمعنى كيف ومن اين * ومتى للزمان وكذا ايان قال الربى وفيها
تعظيم نحو يسأل ايان يوم القيامة * ويسألون ايان يوم الدين وهذه قد يتولد منها امثال
ماسبق بالقراىن فيقال ما هذا ومن هذا للتحقير ومالى للتعجب نحو مالى لا ارى الهدهد
واى رجل واى ما رجل هو للتعجب وكم دعوتك للاستبطاء وكم تدعونى للانكار وكم
اجلم للتهديد وكيف تؤذى اباك للانكار والتعجب والتوبيخ * ومنه كيف تكفرون بالله
وكنتم امواتا فاحياكم واين مفيشك للانكار والتفريع نحو اين شركائى الذين كنتم
تزعمون * خاتمه * لا يخفى عليك مقام انت ضربت زيدا بنية التقديم او بغيرها وازيد اضربت
واضربت زيدا فلا يحمل أنت قلت للناس على التقديم * الثالث الامر وله اللام فى

ليفعل وصيغ واسماء قد بنيت في النحو والامر اقتضاء الفعل بالقول استعلاء واما الصيغ
 على الاظهر لا طباق النحاة على انها صيغة الامر ومثاله والاشبه ان ذلك ايجاب فان صدر
 من الاعلى افاد الوجوب والافلاو حينئذ تولد بحسب القرائن ما يلائم المقام من دعاء او سؤال
 او اذن او تهديد او تمن او اكرام او اهانة **الرابع** النهي وحرفه لا الجازمة وهو كالامر في
 احكامه وهما للفور والتراخي فتعتمد القرينة ودونها فالظاهر انهما للفور كالتداء والاستفهام
 والعرف يستحسن المبادرة ويذم عدمها ويستحسن النهي قبل الفعل وبعد ابطالا لاهو هما
 للمرة او للاستمرار الوجه انه اما لقطع الواقع فلمرة او لاتصاله فللاستمرار وليس امرا
 بتحصيل الحاصل لتوجهه الى المستقبل **خاتمة** هذه الاربعة تعين على تقدير الشروط
 بعدها نحو فهب لي من لدنك وليا يرتقى والرفع بالاستيناف دون الوصف لئلا يلزم منه انه
 لم يوهب اذا مات يحيي قلبه وقال وقل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة الالية وقد يقدر الجزاء
 بعد الشرط نحو ان كان من عند الله وكفرتم به اى الستم ظالمين بدليل ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين **الخامس** النداء وقد سبق في النحو وههنا شئ يشبهه وليس
 به نحو اللهم اغفر لنا ايها العصابة وهو الاختصاص **تذييل** قد يوضع الخبر موضع الطلب
 لوجوه **الاول** التثاقل ومنه المفازة للفلاة والناهل للمطشان والسليم للدينغ وروعي حتى
 لم يكتب للمخدرات ادام الله حراسته بل لم يهد الظرفاء السفر جل ومنه قول نائب هرون
 وقد سأل عن شئ لا وايدك الله الامير وآخر لغيره وقد سأل ما هذه الشجرة قال هي
 شجرة الوفاق فخلعا عليهما **الثاني** اظهار الحرص على وقوعه كانه لكثرة ما ناجى به نفسه
 انتقش صورته في خياله فخلاله واقعا **الثالث** الكناية لحسنها والتأديب اولهما **الرابع** جل
 المخاطب ابلغ جل بأبلغ وجه نحو تأتيني غدا بمن تكره ان ينسب الى الكذب او غير
 ذلك فاعتبره في القرآن واذا خذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذا خذنا ميثاقكم
 لا تسفكون دماءكم ومنه رحمه الله وقد يوضع الامر موضع الخبر للرضاء بالواقع حتى
 كانه مطلوب قل كثير عسى بيا او احسنى لاملومة وعليه قوله تعالى استغفر لهم اولا
 تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وهو للتسوية لكن مع ميل الى كل
 ما اختاره او ميل المخاطب اليه نحو اذالم تستحي فاصنع ما شئت ثم علم المعاني بحمد الله ويتبعه
علم البيان **الفصل الثاني في علم البيان** تفاوت العبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية
 لانه ان علم الوضع فهم بالاتفاوت والالم يفهم اصلا بل بالعقلية لتفاوت المتعلقات في جلاء
 التعلق فللدلالة اللفظ على تمام مسماء وضعية وهي المطابقة وعلى غيره عقلية فعلى جزئه
 التضمن وعلى الخارج الالتزام وشرطه اللزوم ذهنا اى تعلق يوجب الانتقال اليه بحسب
 اعتقاد المخاطب لعقل او عرف او غيرهما قال فالانتقال من الملزوم مجاز وهو بالذات
 ومن اللازم كناية وهو بمؤنة الاول اذ لا يمكن الا عنه التساوى واما من لازم الى لازم

فيرجع اليهما ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو فرع التشبيه فهنا اربعة واعترف
 انه تكلف للضبط (الاصل الاول في التشبيه) ولا بد فيه من طرفين مختلفين ووجه شبه
 مشترك وغرض فيه وحال له وصيغة فالكلام فيه خمسة انواع (النوع الاول في طرفيه) (وهما المشبه
 والمشبّه) والمشبّه به وهما اما حسيان او عقليان او مختفان واخاليات تلحق بالحسيات
 لان مباديهما حسية والوهميات بالعقليات وكذا الوجدانيات (النوع الثاني في وجهه)
 (وهو اما صفة لحقيقتين او حقيقة لصفتين والوصف اما حسي او عقلي حقيقي
 او اعتباري او وهمي والذات اما بسيطة او مركبة وكذا الصفة فنقول وجه التشبيه
 اما واحد واما في حكمه كذات مركبة او صفات يقصد بمجموعها هيئة واحدة واما كثير
 (والاول اما حسي فكذا طرفاه اذ لا محسوس جهة كالحل في الجمرة واما عقلي
 ويحتمل الاقسام الاربعة فالمعقول بالمعقول كديم النفع بالمعدوم في العراء عن
 الفائدة والمحسوس بالمحسوس كالرجل بالاسد في الجراءة والمعقول بالمحسوس كالعدل
 بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان والمحسوس بالمعقول كالعطر بمخلق كريم
 في الترويح (والثاني اما محسوس كسقط النار بعين الديك والثريا بعنقود الكرم
 المنور واما معقول كالخسنة في المنبت السوء بحضراء الدمن في حسن المنظر وسوء
 المخبر والاكفاء بالحلقة المفرغة في عدم تمييز جزء بالوسطية (والثالث تلك الامور
 اما حسية كفاكهة بأخرى في اللون والطعم والرائحة او عقلية كطائر بالغراب في
 حدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد او مختلفة كائنات بالشمس في الحسن والبهاء
 والعلو (تذنيبات) (الاول قد يتساع اذا ذكر وجه التشبيه وهو امر اعتباري كما يقال كلام
 كالماء في السلاسة والصل في الحلاوة والنسيم في الرقة (الثاني ومن التساع ما قلنا ان وجه
 الشبه منه حسي مع ان المحسوس لا يكون الاجزئيا وهذا كلي مشترك (الثالث حق
 وجه الشبه ان يشمل الطرفين و الافسد فاعتبره في قولهم النخوة في الكلام كالمخ في
 الطعام اذ هو باعتبار الصلاح به لا الفساد بكثرة اذ لا يعقل التضعيف فيه (النوع الثالث
 في غرض التشبيه) ويعود غالبا الى المشبه وهو اما لبيان حاله او مقدار حاله او لا مكان
 وجوده او لزيادة تقريره او لتزيين او لتشويه او لاستطراف اما البعده في الواقع كقولك
 في الجمرة بحر من المسك موجه الذهب او في الدهن مطلقا ولكل جديد لذة او حينا كقوله
 في البنفسج * كأنها فوق قامات ضعفن بها وائل النار في اطراف كبريت * ومنه * تزجي اغن
 كأن ابرة روقه * قلم اصاب من الدواة مدادها * وقد يعود الى المشبه به اما لا يهام انه اتم
 في ذلك اذ حق المشبه به ان يكون كذلك ليفيد ما ذكرنا من الاغراض كقوله * وبدا
 الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمدح * ومنه انما البيع مثل الربوا فمن يخلق كمن لا يخلق
 واما الاظهار الاهتمام به كما امر العاصب ندماء ان يجيزوا قوله وعالم يعرف بالسجري

فقال شريف اشبهني الى النفس من الخبز واذا تساوى الطرفان فتشابه لا تشبيه قال الشاعر رق الزجاج ورقت الخمر فتشابه فتشاكل الامر فكأنه خمر ولا قدح وكأنه قدح ولا خمر **(تنبيهان)** الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيق متزعا من امور يسمى تمثيلا قال الله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ومنه كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله **(الثاني)** لا تغلط في مثل قول الشاعر كما برقت قوم اعطا شائمة فلما رأوها اقشعت وتجلت فتزعم الوصف مما لا يتم المراد به كالمصراع الاول **(النوع الرابع في حال التشبيه)** مقدمات الاولى ادراك الشيء بمجلاسه **(الثانية)** المتكرر على الحس اقرب حضورا **(الثالثة)** الشيء مع ما يناسبه اقرب حضورا كالحمام والسطل دونه السجل **(الرابعة)** استحضار الواحد ايسر الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم بناء على انها مجعولة لها بالتجريد ولا لفها بالكثره وورودها عليها لاختلاف الطرق اعني الحواس **(السادسة)** النفس لما تعرف اقبل **(السابعة)** الجديد الذي يدور من المعاد وههنا نظر فان الالف بالتكرار يحصل فكيف يتنافى حكمها ثم قرب التشبيه وسقوطه لوحدة الجهة نحو زنجي كالفحم او تجانس الطرفين نحو عنبه كاجاصة او كونه اكثرى الحضور نحو وجه كالبدر وبعده بخلافه كقوله ونارنجها بين الفصون كأنها شموص عقيق في سماء زبرجد وكما كان التركيب اكثر فهو اغرب فتأمل قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا وقوله او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق وقوله بأن يكون وجه التشبيه كما مر صحيحا ومعطيا للغرض كاملا غير مبتذل ورده بخلافه **(النوع الخامس في صيغة التشبيه)** قد يصرح بالتشبيه وقد لا يصرح نحو زيد اسد ويتعين المراد لا متاع الحمل وفيه مبالغة وقد يترك المشبه مراداً اذ لو لم يرد فاستعارة وهذا فيه دعوى التعيين فقوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود تشبيه لذكر الفجر وقد يترك وجه التشبيه استغناء عن ذكره وفيه قوة المراتب باعتبار المشبه والمشببه وكلمة التشبيه ووجه ثمانية لا يخفى حكمها بما ذكرناه **(تنبيه)** وقد يعتبر التشبيه في التضاد يقال للجبان اسد وللخيل خاتم تسليم او تهكم **(الاصل الثاني في المجاز)** دلالة الالفاظ بين انها بالوضع وقول عباد محمول على ما يدعيه الاشتقاقيون من رعاية الواضع مناسبة ما تم الحق اما التوقيف او الالهام ومرجعها الوضع وهو تعيين لفظة باراء معنى بنفسها وقد يطلب بها معناها وهي الحقيقة او معنى معناها وهو المجاز وقد يقصد للمعنى معنى وهو الكناية واقرب الحدود على كثرتها ان الحقيقة افيده في اصطلاح التخاطب بمجرد وضع اول فلا حاجة الى ذكر العلامة او القرينة اذ لا افادة فيه دونهما وكلاهما لغوي وشرعي وعرفي واصطلاحى بحسب الناقل قيل تدل الحقيقة التي ليست بكناية بنفسها والمجاز بقرينة واما المشترك فموضوع لاحدهما وفيه خرازة واللفظان في معنيهما مجازان لغويان اذ الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل اي الثابت لثابتها

في موضعها او بمعنى المفعول اى المثبت والثاء لتقديرها قبل غير مجرأة على موصوف والمجاز
مفعل من الجواز لانه عبر من معناه الى غيره واعلم ان المناسبة غير الوصف فالمناسبة
تصح الوضع والوصف الاطلاق فاعتبر بالقارورة والجن ونحوهما لانزل منزلة ثم
اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة مجازاً ولا بد في المجاز من تصرف في لفظ او معنى
وكل زيادة او نقصان او نقل والنقل لمفرد او تركيب فهذه ثمانية اقسام اربعة في اللفظ
واربعة في المعنى (وجوه التصرف في اللفظ) الاول بالنقصان واسأل القرية الثانية بالزيادة
ليس كمثل شئ على ان الاشبه جعله نفي من تشبه ان يكون مثله فضلاً عن المثل وجعلهما
القدماء مجازاً في حكم الكلمة اى اعرباها اذ الاصل جر القرية باضافة الاهل ونصب
المثل بحذف الكاف وقد جعل من المحقق بالمجاز لانه وانت تعلم الحال اذا قلت عليك
بسؤال القرية او ما من شئ كمثل ثم النقل فيهما بين من سؤال القرية الى سؤال اهلهما ومن
نفي مثل المثل الى نفي المثل الثالث بالنقل لمفرد وهو اطلاق الشئ لمتعلقه بوجه كاليده للقدرة
او النعمة لانها مظهرهما والراوية للزيادة لانها حاملها والحفص للبعير لثله والعين للريشة
لانها المقصود منه رعينا غيثاً اى نباتاً لانه مسيبة واصابتنا السماء اى الغيث لكونه
من جهتها وامطرت السماء نباتاً اى غيثاً لانه سبيه ومنه اسمة الآبال في سبحانه وقوله
تعالى انما يكون في بطونهم ناراً واذا قرأت القرآن فاستعذ اى اردت ونادى نوح ربه
فقال وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا وما منعك ان تسجد اى مادعاك لان الصارف
عن الشئ داع الى تركه والقرآن مملومنه ولا تلتفت الى من ينفيه فيه فان مبنى وهمه اما
عدم اطلاق المتجاوز عليه تعالى وذلك لعدم التوقيف اولا بهامه التوسع فيما لا ينبغي واما
كونه يوجب الالباس ولا الالباس مع القرينة ومنه ضيق فم الركبة اى المتوهم لك وعشرة
الاثلاثة للباقي من العشرة بعد الثلاثة الرابع بالنقل كتركيب نحو انبت الربيع البقل
وليصنع الدهر بي ما شاء مجتهداً اذا صدر ممن لا يعتقد ولا يدعيه مبالغة في التشبيه
وهذا يسمى مجازاً في التركيب ومجازاً حكماً وتحققه ان دلالة هذه التركيبات بالوضع
لاختلافها باللغات وهذه وضعت للملابسة الفاعل فاذا افيد بها ملابسة غيرها كان مجازاً
لغة كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان انبت موضوع للصدور عن القادر لغة كذبه غير
وجه وقيل انه مجاز عقلي اذا ثبت حكماً غير ما عنده ليفهم ما عنده ويتميز عن الكذب
بالقرينة قال انه استعارة بالكناية كأنه ادعى الربيع فاعلا حقيقياً (وجوه التصرف في المعنى)
الاول بالنقصان كالمشفر للشفة والمراسن للآتق وهو اطلاق اسم الخاص للعام وسموه
مجازاً لغوياً غير مفيد الثاني بالزيادة واوتيت من كل شئ اى مما يؤتى مثلها وهو عكس
ما قبله اطلاق اسم العام لخاص ومنه باب التخصيص باسره الثالث بالنقل لمفرد في الجاه
اسمه الرابع بالنقل لتركيب نحو انبت الربيع ممن يدعيه مبالغة في التشبيه وهذا لم يذكر
وهو بصدد الخلاف المتقدم واما من يعتقد انه حقيقة كاذبة ولذلك لا يحكم فيه

بحكم الا ثبت فلم يحمل على المجاز قول ابي النجم * ميزه قنزعاً عن قنزع * جذب اليالي ابطى
او اسرى * حتى قال * افناه قيل الله للشمس اطلعي * (الاصل الثالث في الاستعارة) وفيه مقدمة
وتقسيمات وتبيينان وخاتمة المقدمة قيل الاستعارة جعل الشئ الشئ اول الشئ * مبالغة في التشبيه
نحو في الحام اسد * واذا المنة انشبت اظفارها * وتسمى استعارة لمكان المناسبة اذا كان المشبه
استعار حقيقة المشبه به حيث ادخل فيه ادعاء كما يستعار الثوب ولذلك لا يتأتى في العلم
الا بتضمن وصفية كخاتم الجود ومادر البخل * ثم قيل هذا مجاز لغوي لان الاسد موضوع
للحيوان المقترن دون الشجاع والا كانت صفة لاسما وحقيقة لا مجازا ولم يفد تشبيها
ولا احتياج الى قرينة وقيل لا والا لم يكن ذلك ادعاء الاسدية له ولم يكن في قوة انه ليس
بآدمي انما هو اسد ولم يكن للتعجب في قوله * قامت تظلني ومن عجب * شمس تظلني
من الشمس * ولا لانكاره في قوله * فكيف تنكر ان تبلى معاجرها * والبدر في كل حين
طالع فيها * وجهه والجواب ان الموضوع له الاسد حقيقة لا ادعاء وهما غيران وكل ما ذكرتم
للادعاء وقد تردد الامام عبد القاهر فيها فان قلت فكيف الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب
القرينة على عدم ارادتها قلت انه يدعى ان للاسد صورتين متعارفة وغيرها كما قال المتنبى
* نحن قوم ملجن في زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال * ويؤيده الخيلات العرفية نحو
هذا ليس بأسد وانما هو هراكتسى اهاب اسد وهذا ليس بانسان وانما هو اسد في صورة
انسان وذكرنا القرينة لئلا يحمل على المتعارف وعليه تحية بينهم ضرب وجيع * وقوله
تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم * (التقسيمات) واذا لا بد من مستعار
منه وهو المشبه به ومستعار له وهو المشبه ومستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه حكم فهي اربعة
* الاول المشبه به ان ذكر فصرح بها نحو تبسم بدروان لم يذكر هو بل حكم يختص به مع
المشبه فكفى عنها نحو لسان الحال افصح من لسانى * الثاني المشبه اما موجود فتحقيقية او لا
تخييلية فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى في صفة للاضعف فيها ليدل بتساوي الملزومات
على تساوي اللازم كالاسد للشجاع والبدر للوجه * ومنه الاستعارة بالضد تكما
او تليما نحو فبشرهم بعذاب أليم واذا كان متزعا من امور نحو يقدم رجلا ويؤخر
اخرى للتردد في الامر يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة * والتخييلية اطلاق اسم
الموجود على الموهوم مثل * واذا المنة انشبت اظفارها * سؤال * اوجبت في الاستعارة
انكار كونه من جنس المشبه فهذا تصريح بخلافه * جواب * وليس هناك نقل معنى
المشبه به ادعاء فهذا نقل اسم المشبه كأن المنة سبع فكيف لا يسمى السبع باسمه * (تبيين)
قد تحتمل التحقيق والتخييل كما قال * صحا القلب عن سلى واقصر باطله * وعري افراس
الصبي ورواحله * اي عريت آلامها تخيلا او يراد بهاد واعى النفس تحقيقا * (الثالث المستعار)
اما اسم جنس فاصلية او غيره قبيعية كالفعل لانه بواسطة المصدر وتجي في نسبته الى المتعلقات
نحو * قتل البخل واحني السماحا * ونحو * تفرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى

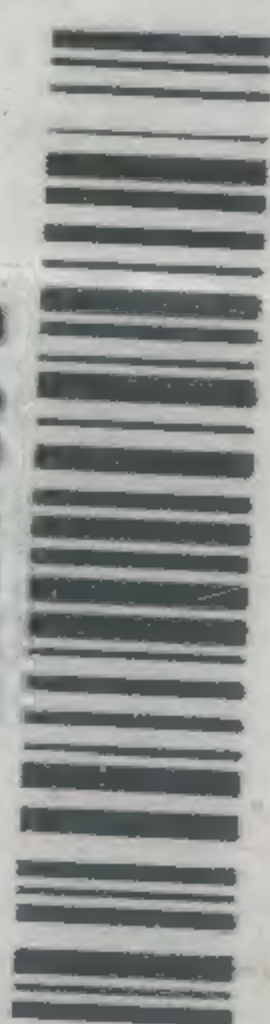
النوم في الاجفان ايقاظا وكالحروف فانها بواسطة متعلقات معانيها مثل الظرفية والابتدائية
اذ ليست هي معانيها بل هي لوازم لها والا كانت اسما اذ تميز الحروف والاسم انما هو بالمعنى
نحو لعلمكم تتقون ونحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وربما يود الذين
كفروا من التهمك. والشئ يجعل التبعة من المكفى عنها قال كما يجعل المنية سبعا والخلل
ناطقا اجعل اللهم ذمات في قوله نقرهم لهدميات اطعمة والمرهفات في صحننا الخرزجة
مرهفات صبوحة تكما **تنبيه** اما الفصل فيدل على النسبة ويستدعي حدا وزمانا في الاكثر
وان كان قديري عن الحدث ككان او يعرى عن الزمان كنم وبش وبعت اذا استحدثت
به الحكم والاستعارة متصورة في كل من الثلاثة في النسبة كهزم الامير الجيش وفي
الزمان كنادى اصحاب الجنة وفي الحدث فبشرهم بعذاب اليم. واما الحروف ففي مثلا
وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمر عام عقلت به وانما لا تحصل الا بذكر
المعلق فاذا اريد بها استعلاء كما في قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل فقد نقل عن
الموضوع له والموضوع له والمدخول عليه قرينة وكل ذلك بالاصالة لكنك بعد التحقيق
لاتشاح في التسمية. الرابع الحكم ان ناسب المشبه فمجردة او المشبه به فرشحة وان عدم
فطلقة فرأيت اسدا اطلاق وقولك بعده شاكي السلاح يجرر محه تجريد واحد المخالب دامي
البرائن ترشيح ومبنى الترشيح تناسي التشبيه كما قال ابو تمام ويصعد حتى يظن الجهول
بأن له حاجة في السماء **خاتمة** فيها تنبيهات. الاول لا بد من قرينة فقد يكون امر او احدا
نحو رأيت اسدا يرمى او اكثر نحو وصاعقة من نصله تنكفى بها. على رؤس الاقران
خمس **مخائب** الثاني انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه وخصوصا
التحقيقية وما بالكناية وأن لا تشمها رايحة التشبيه ولذلك وجبت القرينة والافانز
والتخييلية تبع لما بالكناية وهي مع المشاكلة احسن نحو يد الله فوق ايديهم. وومكروا
مكر الله بل قلما يستحسن دونها فلذلك استحسن قول ابي تمام لا تسقى ماء الملام فاني
صب قد استعذبت ماء بكائي. الثالث ان الاستعارة فرع التشبيه فأنواعها كأنواع خمسة
حسى لحسى لوجه حسى نحو واشتعل الرأس شيئا وحسى لحسى لوجه عقلى نحو لذة
ارسلنا عليهم الريح العقيم ومعقول لمعقول نحو من بعثنا من مرقدنا ومحسوس لمعقول نحو مستهم
للأساء والضراء ومعقول لمحسوس نحو انا لما طغى الماء **الاصل الرابع في الكناية** وهي ترك
بالتصريح بذكر الشئ الى ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك نحو طویل النجاد
وسميت كناية لخفائها وكذلك جميع تقاليها في العربية تهل على الخفاء. ولها مراتب
قريبة كطویل النجاد لطویل القامة وبعيدة كنوءة الضحى لمخدومة وابعد كمزول
الفصيل للمضياف واقسامها ثلاثة اذ المقصود بها الموصوف او الصفة او التخصيص به لها
* فالاول قريبة كجاء المضياف لمن اشتهر به وبعيدة كمستوى القامة بادي البشرة عريض
الاذفار للانسان. والثاني قريبة كطویل النجاد وبعيدة ككثير الرماد وجبان الكلب

هو الثالث قريبة نحو **ان السماحة والمروءة والندى** في قبة ضربت على ابن الحشر ج **وبعيدة**
 نحو **المجد يدعوان يدوم لجيده** **عقد مساعي ابن العميد نظامه** **تذنيات** **الاول الكناية**
 قد تساق لغير الوصف المذكور كقوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اشارة الى
 المناقسين واتهم بخلافه والاقرب ان يقال لهذا تعريض وللبعد من الكناية تلويح
 والقريب مع خفاء رمز كعريض القفاء ودونه اشارة وايحاء **الثاني التعريض** قد يكون
 كناية بأن يراجه الموصوف ايضا ومجازا بان لا يراجه **الثالث** لا وجه لتخصيص الكناية
 بالحقيقة لانه نقل من معنى الى معنى وقد يكون في المجاز **الرابع** اطبق البقاء على ان المجاز ابلغ
 من الحقيقة لانه اثبات الشيء بملزومه فهو دعوى بشاهد والاستعارة من التشبيه لانها
 مجاز وانه لا اعتراف فيها بكون المسببه اقوى والكناية من التصريح كما في المجاز بعينه
(تذييل) **البلاغة** توفية الكلام بحسب المقام حقه من فوائد التراكيب ومراتب الذلالة
 ولها طرفان اسفل به يزيد على ما يفيد اصل المعنى واعلى هو المعجز والاعجاز شانه عجيب يدرك
 ولا يمكن التعبير عنه نعم للبلاغة وجوه يمكن الكشف عنها ويوصفها المتكلم والكلام
والفصاحة معنوية وهي الخلوص عن التعقيد بأن يدخل الاذن بلاذن فيدخل المعنى القلب
 قبل دخول اللفظ الاذن لا كافي قول الفرزدق **وما مثله في الناس الا مملكا** **ابو امه** حتى ابوه
 يقاربه **ولفظية** بأن يكون المفردات لا وحشية ولا مبتدلة وعلى قانون العربية وسليمة عن
 التافرو اذا وقفت على العليين فان شئت فتأمل قوله تعالى **وقل يا ارض ابلعي ماءك** **ويا سماء**
اقلعي **وغيض الماء** **وقيض الامر** واستوت على الجودي **وقل هدا للقوم الظالمين** **ترما فيه**
من لطائفهما **ويا لخرى** ان نذيلهما بشئ من علم البديع **وهو** قسمان معنوي ولفظي **فالمعنوي**
اصناف **المطابقة** ان تجمع بين متافيين نحو **وتحسبهم ايقاظا وهم رقود** **المقابلة** ان تجمع
 بين متافيين وشرطهما بتقابلين نحو **فاما من اعطى واتقى** **وصدق بالحسن** **فسنيسره لليسر**
المشاكلة ان تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته نحو **قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه**
قلت اطبخوا لي حبة وقيصا **مراعات النظير** **الجمع** بين المتشابهات نحو **وحرف كنون**
تحت راء **ولم يكن** **بدال يؤم الرسم** **غيره النقط** **ولقراءة مناما** **تخطيد الوغي** **والبيض** **تشكل**
والاسنة **تنقط** **المزاوجة** ان تراوج بين معنيين في الشرط والجزاء نحو **اذا ما نهى الناهي**
فلج بي الهوى **اصاخ الى الواشي** **فلج به الهجر** **الف والنشر** ان تلف بين شيئين وتتشو
 متعلقهما اعتمادا على العقل نحو **وجعل لكم الليل والنهار** **لتسكنوا فيه** **ولتبتغوا من فضله** **الجمع**
 ان تدخل شيئين في نوع واحد نحو **ان السباب والفراغ والجده** **مفسدة للمرء** **اي مفسدة**
 التفريق عكسه نحو **ما نوال الغمام** **وقت ربيع** **كنوال الامير** **يوم سحاء** **فنوال الامير**
بدره عين **ونوال الغمام** **قطرة ماء** **التقسيم** ان تذكر شيئا اذا جزءين او اكثر فتسند الى
 كل ما عندك نحو **اديبان في بلخ** **لا يا كلان** **اذا حبا المرأ** **غير الكبد** **فهذا** **طويل**
كظلل القناة **وهذا** **قصير** **كظل الوتد** **الجمع** مع التفريق ان تدخل شيئين في امر

وتفرق جهتي الادخان نحو قناسود كالمسك صدقا وقد طاب كالمسك خلقا الجمع
 مع التقسيم ان تجمع ثم تقسم نحو الدهر معتذر والتصر منتظر وارضهم لك مع مصطاف
 ومرتبع للشيء ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جعوا والنار ما زرعوا التقسيم مع
 الجمع عكس ما تقدم نحو قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم وحاولوا النفع في اشيائهم
 نفعوا سجية تلك منهم غير محدثة ان الخلايق فاعلم شرها البدع الجمع مع التفريق والتقسيم
 نحو فكالنار ضوأ وكالنار حرا محياحيبي وخرفة بالي فذلك من ضوئه في اختياله وهذا
 الخرقه في اختلال الاليهام ان تذكر لفظ الله استعمالا لا نريد ابعدهما نحو جلناهم طرا على الدهم
 بعدما خلطنا عليهم بالطعان ملايساء التوجيه ان تذكر ذا وجهين مثل ليت عنيده سواء للاعور
 الاعتراض ان يتخلل الكلام كلاما آخر نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فانقوا النار التجاهل
 وقد مر اهذه جنة الفردوس ام ارم ام خضرة حفها العلياء والكرم الاستباع وهو مدح
 يستتبع مدحا آخر نحو نهبت من الاعمار ما لو حوت به لهيت الدنيا بانك خالد وههنا
 اقسام آخر كالاتفات والايجاز وغيرهما واللفظي اصناف التجنيس تشابه الكلمتين في اللفظ
 فنه تام رجة رجة وناقص البرد يمنع البرد ومذيل نحو كاس كاسب ومضارع
 ومطرف نحو داس وطامس ولاحق نحو سعيد بعيد ومنزوج نحو من طلب وجد
 وجد والنيذ بغير النغم غم وتجنيس تصحيف نحو عايب غايب ومتشابه نحو اذا ملك
 لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبة ومفروق نحو كلكم قد اخذ الجاهم ولا جام
 لنا ما الذي ضر مدير الجاهم لوجاملنا وبعد منه نحو قال اني لعمركم من العالمين
 فروح وريحان رد العجز على الصدر مجانسة آخر البيت للفظ فيه نحو
 مشتهر في زهده وعلمه وحلمه وعهده مشتهر اينما وقع مشتهر الاول واحسنه لا تكرار
 فيه القلب لكل نحو حسامه فتح لاوليائه حنف لاعدائه والبعض استرعورانا من روعا ثنا
 واذا وقع احد مقلوب الكل في اول البيت والآخر في آخره سمي مجنعا وفي كلمتين
 او اكثر مستويا نحو اس ار ملا اذا عرا وارعا اذا المرء اساء السجع وهو في النثر كالتصافية
 في الشعر الترصيع توازن الالفاظ مع توافق الاعجاز وتقاربها نحو ان البرار لفي نعيم وانه
 الفجار لفي جحيم ويورده ههنا انواع آخر ككون الحروف منقوطة وغير منقوطة او مختلطة
 دمنهما على السواء ولك ان تستخرج منها ماشئت فأصل الحسن في الكل ان يتبع
 اللفظ المعنى لا المعنى اللفظ وانما هو بترك التكلف فتأمل ابيات البحري بلونا
 ضرائب من قدرى فان بؤاينا لقمع ضربا ترد في خلقى سوددى سماحا
 مزجي وبأسا مهيا فكالبيت ان خلته صارخا وكالغيث ان جثته
 مستثيا وكأنه عن المصطفى لزاله امور العالمين منتظمة
 برأيه واقطار المشارق والمغرب منورة برواه



Bibliotheca Alexandrina



0431783